جان جاك شفاليه

المؤلفات السياسية الكبرى

من ماكيافلي «الأمير» إلى ماين كامبف «كفاحي»

ترجمة: إلياس مرقص



المؤلفات السياسية الكبرى

من ماكيافلي (الامير)

إلى ماين كامبف (كفاحي)



هذه ترجمة كتاب:

Jean – Jacques Chevallier
Les Grandes æuvres Politiques
de Mackiaver à non jours
Préface de André Siegfried
Armand Colin, Paris, 1949

جان جاك شفاليه

المؤلفات السياسية الكبرى

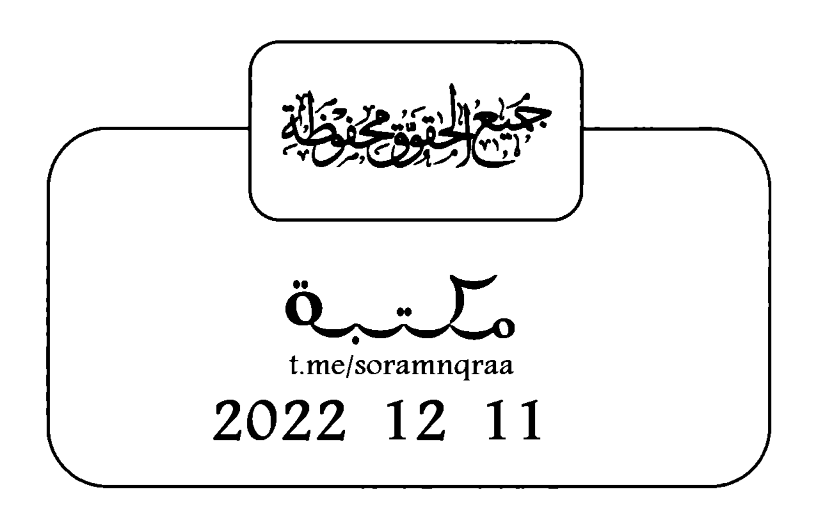
من ماكيافلي (الامير)
إلى ماين كامبف (كفاحي)

ترجمة

إلياس مرقص







اسم الكتاب: المؤلفات السياسية الكبرى

من ماكيافلي (الامير) إلى ماين كامبف (كفاحي)

اسم المؤلف: جان جاك شفاليه

ترجمة: إلياس مرقص

الطبعة الأولى 1443هـ / 2022م

عدد الصفحات: 542 صفحة

الناشر: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، العراق- بغداد

الترقيم الدولي: ISBN: 978-9922-653-43-3



العراق - بغداد - شارع المتنبي
07819141219 | 07702931543
darktbalmya@yahoo.com



العراق - بغداد - المنصور
darmanairaq@gmail.com

المحتويات

الجزء الثاني
الهجوم ضد النظام المطلق

الجزء الثالث
توابع الثورة (1790-1848)

الجزء الرابع
الاشتراكية والقوموية (1848-1927)

استغنينا عن مقدمة أندريه سيغفريد، وهي رسالة فيها مشروع برنامج دروس الأدب السياسي لمعهد العلوم السياسية، الذي عدّله شفالييه في هذا الكتاب، سيغفريد يُثني على شفالييه لكونه تدارك النقص الفادح في مشروعه: لوك، سييس، برك، فيخته، لينين؛ يبدي أسفه لكون شفالييه حذف «الدرس السياسي الذي يخرج من قصائد لافونتين La Fontaine». سيغفريد أوردَ أيضاً في مشروعه كبنود مستقلة، عن القرن 16: رسائل وخطب هنري الرابع ملك فرنسا، عن القرن 17: **وصية** ريشوليو، **مذكرات** الكاردينال دورتز Retz، **مشروع الضريبة الملكية** لـ فوبان Vauban، **تيليماك** فينلون Fénelon، عن القرن 18: **رسائل** فريدريك الثاني ملك بروسيا، **مراسلات** ميرابو ودو لا مارك، **رسال و أفكار** نابوليون، عن القرن 19: **السياسة الوضعية** لـ أوغست كونت، جوزيف دو ميستر، سان سيمون وفوريه وبرودون، لو بلاي Le play، **الفرد والدولة** لـ هربرت سبنسر H. Shencer، **الإصلاح الفكري والخلقي** لـ رينان Renan، الباب ليون 13 (الكاثوليكية الاجتماعية)، وعن القرن 20: هـ. س. تشمبرلين (نظرية العرقية). إن معظم هؤلاء داخلون (بشكل رئيسي أحياناً) في صُلب فصول كتاب شفالييه المتركزة على آخرين.

استغنينا أيضاً عن قائمة المراجع التي يجب أن تُقرأ بالفرنسية.

فكّرنا أول الأمر بعرض منهجي ومقتضب لتأريخ أوروبا الحديث، يوضع في بداية هذا المجلد غير الصغير، ولكن صرفنا النظر عن عرض كان من الصعب أن يكون مقتضباً، نأمل أن لا نكون قد أخطأنا، الشروح الملحقة مقسومة حسب أجزاء وفصول الكتاب، افترضنا في القارئ العربي أنه يجهل تأريخ أوروبا من القرن 16 إلى القرن 18 وأنه أكثر اطلاعاً على الحقبة اللاحقة «الأزمنة المعاصرة»، وحاولنا في حدود استطاعتنا التوفيق بين شروح من النوع التقليدي ومشروع المقدمة التأريخية المنهجية الذي تخلينا عنه.

المترجم





التأريخ تعلّمه ليس فقط الأحداث السياسية الكبيرة، بل أيضاً بعض المؤلفات السياسية الكبيرة التي أسهمت، أكثر من مرة، بعد حين طويل أو قصير في تهيئة هذه الأحداث، سيجد القارئ في هذا الكتاب نوعاً ما «لوحات»، هذه المؤلفات الكبرى من عصر النهضة (مع أمير ماكيافل) حتى أيامنا رواق طويل يمتد على أكثر من أربعة قرون، هذا الإطار الواسع هكذا بما فيه الكفاية، يستبعد بالتالي **جمهورية** و **شرائع** أفلاطون، **سياسة** أرسطو في العصر القديم، كما والمؤلفات السياسية الممثلة للعصر الوسيط المسيحي.

مؤلفات سياسية كبيرة – سياسية، في كون موضوعها الأولي، الدور الأول الذي يشغل فيها المسرح دوماً هو **الدولة**، الدولة تنظيم المجتمع، وقبل كل شيء تنظيم السلطة في المجتمع، التنظيم المطلوب وصفه تسويغه مدحه أو نقده، الدولة شخص قوي جشع، طامع بالجوهر في التعدي على ميدان الفرد وعلى ميدان الجماعات الوسيطة بين الفرد وبينه، ولكن بالضبط ما هو هذا الميدان المشروع، بل هل له وجود؟ هذا السؤال وحده يكفي لتبيان أن عملاً من الأعمال السياسية يجد نفسه منساقاً إلى اتخاذ

موقف من معضلات طبيعة الإنسان وشرطه[1] ومصيره، معضلات أخلاقية فلسفية دينية، إن تأريخ الأفكار السياسية، حيث الأعمال التي سنتكلم عنها تندرج بوصفها حلقات شديدة اللّمعان في سلسلة طويلة، هو دائماً في جزء منه تأريخ للأفكار وحسب.

مؤلفات كبيرة، كبيرة بمعنى أنها وسمت بعمق روح المعاصرين أو روح الأجيال التالية، وأنها سواء إبان صدورها أو فيما بعد نوعاً ما رجوعاً، كانت **محطات تأريخية**، بقول آخر أنها كسبت مباشرة أو بعد حين ما يمكن تسميته **الطنين** التأريخي أو **الحظ** التاريخي، هذا لا يعني البتة أنها جميعاً كبيرة داخلياً، كبيرة بحد ذاتها، قيمة مطلقة بثروة وجهات النظر، والفهم الصافي للآليات الفردية والاجتماعية، والسيطرة على البناء، ووضوح وقوة التعبير بين الأعمال التي سنرى أكثر من واحد ناقص متفاوت قبَّحه أو خرَّبه الهوى المنحاز، وفي بعض وجوهه على الأقل – وأحياناً في جوهره ذاته – الفظيع، لكن هذه الشوائب أو حتى هذه العيوب لم تمنعه بالعكس من إحراز **الطنين** التاريخي، من مصادفة **الحظ** التاريخي، لأن هذا العمل وجد نفسه يستجيب بشكل خاص للشواغل، للأهواء السياسية في اللحظة المعينة أو في لحظة من اللحظات، في الاتجاه المعاكس، ولسوء الحظ، قد يحدث أن يهجر الحظ التاريخي بعناد، مؤلفاً سياسياً كبيراً بذاته، ذلك حال كتاب كورنو Cournot الصادر عام 1872، **(نظرات على مسيرة الأفكار والأحداث في الأزمنة الحديثة)**، كان يستحق من حيثيات عديدة أن يكون محطة تاريخية لكن هذا لم يحدث، إن هذه **النظرات** القوية والنافذة والجدية لا تدخل بالتالي في إطارنا.

بعد تعريف فكرة العمل السياسي الكبير على النحو المذكور، إليكم في كل مرحلة

---

(1) شرطه، شرط الإنسان، Sa condition، بمعنى حاله (ونوعاً ما نصيبه، قدَره).

من التاريخ الأعمال التي بدت لنا تستجيب للتعريف، لدينا بادئ ذي بدء، كمعالم على طريق مسيرة الدول الكبرى الحديثة إلى النظام المطلق absolutisme الملكي، **الأمير** لـ ماكيافل Mackiavel، **الجمهورية** لـ بودان Bodin، **لوياثان** Léviathan لـ هوبز Hobbes، **السياسة المأخوذة من الكتاب المقدس** لـ بوسويه Bossuet *. ثم تأتي مرحلة انطلاق وخطوات حركة معاكسة، حركة رد ظافر ضد الملكية المطلقة، الـ **محاولة عن الحكومة المدنية** لـ لوك Locke، **روح القوانين** لـ مونتسكيو Montesquieu، **العقد الاجتماعي** لـ روسو Rousseau، **ما الطبقة الثالثة؟** لـ سييس Siéyes. هذا العمل الأخير يقودنا إلى عتبة الثورة الفرنسية بالذات. ثم ثلاثة أعمال، **ذات إلهامات متنوعة** متخالفة عدا ذلك، توافق ما يمكن تسميته التوابع «المباشرة» لهذه الثورة (التي ما تزال توابعها البعيدة قائمة)، هي من 1790 إلى 1848، **التأملات عن ثورة فرنسا** لـ برك Burke، **خطابات إلى الأمة الألمانية** لـ فيتشه Fichte، **الديمقراطية في أميركا** لـ ألكسي دو توكفيل Alexis de Tocqueville. أخيراً، المرحلة الطويلة والدراماتيكية التي بدأت في 1848 التي وسمتها حربان عالميتان وخلالها نبتت الاشتراكية والقومية مثل نباتات عملاقة، هذه المرحلة رأت أن تعاقب مؤلفات لم تُستنفِد شحنتها الانفجارية، الانفعالية أكثر أيضاً مما هي فكرية، **البيان الشيوعي** لـ ماركس وإنجلز، **التحقيق عن المونارشية** لـ موراس Maurras، **تأملات عن العنف** لـ ج. سوريل G. Sorel، **الدولة والثورة** لـ لينين، **كفاحي** لـ هتلر. هذا لا يعني بالطبع أن اختيار الأفكار السياسية

(*) **الوصية السياسية** للكاردينال دو ريشليو Richelieu، وهي عمل سياسي عظيم لا شك، صدرت للتو في طبعة نقدية، هي الأولى ويمكن اعتبارها نهائية، بفضل المأسوف عليه لوي أندره مع مقدمة من السيد ليون نويل. لذا فضّلنا ألا نورد في هذا المؤلف فصلاً مخصصاً لهذه الوصية الشهيرة والتي نادراً جداً ما قُرئت حتى الآن.

المعاصر لم ينتج منذ 1927 – منذ الصفحات الحاقدة والحارقة لعصبيي «العرق الآري» أكثر من مؤلف جدير بالذكر كما سنرى، ولكن الحظ التأريخي لم يسمِّ أو لن يسمي بعد أحده بإصبعه الحاسم.

لقد وجهوا للنقد المعاصر لوم المبالغة في «الإسنادات التاريخية والظرفية» (أندره روسو André rousseaux وتغطية التماثيل الأدبية بهذه الإسنادات لدرجة «لا تعود معها **ترى**»، إن صاحب هذا الكتاب كان ليستحق لوماً معاكساً، وليس أقل خطورة، لو لم يكن قد أسند كُلاً من المؤلفات المذكورة أعلاه بتقديم مقتضب، ولكن أيضاً مُوحٍ قدر الإمكان، للبيئة التاريخية التي فيها ولد، **ولكنه** أراد أن يتلافى أيضاً اللوم الأول، ولذا فإن القارئ سيجد في الصفحات التي تلي شواهد عديدة وواسعة كي «**يراها**»، كي يرى هذه المؤلفات – المحطات، كي يتلقى مباشرة، بلا وسيط، صدمتها الذهنية.

من جهة أخرى ليس ما أرشد المؤلف في اختيار هذه النصوص – الشواهد هو هم المعرفة الواسعة الدقيقة و«اللون المحلي» بقدر ما هو هم الثقافة السياسية الكبرى، بتعبير آخر، بدون أن نعلم ما في كل مؤلف هو خاص بزمنه وبشخصية الكاتب، فقد أكدنا على الصفحات التي تُسهم في إنارة المعضلات السياسية الرئيسية، المطروحة منذ قرون على الذهن البشري. مهما بلغ عمق ارتباط مؤلف من المؤلفات، في أصله، بظروف التاريخ، فإن أجود ما فيه وأقواه فكراً وتعبيراً يتجه دوماً إلى التحرر، حسب عبارة الروائي الإنكليزي الكبير تشارلس مورغان، من «موضوع اللحظة»، ليأخذ عبر الزمن طيرانه المستقل.

الجزء الأول
في خدمة النظام المطلق

«الخـلاص بـات يتوقـف على ملـك سيد ملك كي يصون كل شيء يمسك كل شيء في يده»

كورني، Corneille

في مسرحية سيينا Cinna

الإيطالي ماكيافل، الفرنسي بودن، الإنكليزي هوبز، بوسويه الأسقف الكبير زينة كنيسة فرنسا، أي رابط فكري يستطيع إذاً أن يوحّد هؤلاء المؤلفين المختلفين، عبر فروق الزمان والمكان التي تفصلهم؟ هذه الرابطة موجودة، وهي قوية جداً، إنها رابطة القضية التي خدموها جميعاً في النهاية بطرق مختلفة، هذه القضية هي قضية سلطة واحد بلا شطر، الحكم المطلق الملكي.

المكابح الرئيسية التي كانت في تصور أوروبا العصر الوسيط المسيحية والإقطاعية، تعارض هذا النظام المطلق، حاول هؤلاء المؤلفون المختلفون فكّها أو حذفها (لنلاحظ مع ذلك، كي لا نعود إلى هذا بعد الآن، أنه في تمام ظفر الحكم المطلق يُفترض بقاء السلطة خاضعة لبعض المكابح التي تبقى وتشد بقوة). ماكيافل يستبعد فيما يخص الدولة، أوامر الأخلاق العادية، ويعلن **استقلال السياسة**. بودن وهو وريث المشرّعين الملكيين القدامى، يرد المزاعم التاريخية من أنواع شتى المدعية مشاطرة **السيادة**. هوبز يبرّر عقلياً الحكم المطلق ذهاباً من تصور مادي محض لطبيعة الإنسان، الأناني والخائف، بناؤه القوي مع استعارته بعض الأحجار عن ماكيافل، وخصوصاً عن بودن، بناء أصيل بالجوهر والأساس مثل ماكيافل، هوبز بمثابة أستاذ غير مُعترَف به لدى جميع عَبَدة السلطة. بصورة غير مباشرة أو مباشرة، بوسويه يستلهمه. يستخدم الكتاب المقدس لتمجيد الملكية المطلقة، الوراثية من ذكر إلى ذكر ومن بكر إلى بكر، يستنشق في كل صفحة فرح الطاعة، ولئن كان يحفظ دوماً بالطبع، حقوق الله في وجه السلطة، إلا أنه على الأقل يؤول قدر ما يستطيع قواعد الكنيسة الحَذِقة في تُجاه ملائم لخضوع الرعايا خضوعاً غير مشروط.



الفصل الأول

«الأمير»، لـ ماكيافل (1513)

«فالقوة عادلة حين تكون ضرورية»

ماكيافل

الديكور والظرف

ماكيافل، - هذا الاسم العلم المعروف كونياً، الذي كان له أن يعطي اللغة اسماً مصدراً، «ماكيافيلية»، وصفة، «ماكيافيلي»، يذكر بعصر النهضة بأُمّة، إيطاليا، بمدينة، فلورنسا. وأخيراً بالرجل نفسه، الموظف الفلورانسي الجيد الذي كان بكل براءة وبجهل تام للمستقبل العجيب، يحمل هذا الاسم (ماكيافيل) الذي سيحظى بالشهرة الأكثر سطوعاً والأشد التباساً.

النهضة، بالمعنى الضيق للكلمة، حركة فكرية بدأت في أواخر القرن الخامس عشر، تفتحت أثناء الربع الأول من القرن السادس عشر، ورمت إلى زعزعة **الضوابط** الفكرية للعصر الوسيط، للرجوع إلى العالم القديم الكلاسيكي، المدروس من مصادره مباشرة على يد الإنسانيين humanistes [1]، وليس عبر النقل المسيحي كما كانت

---

(1) **الإنسانوية** humanisme في عصر النهضة: تأكيد على الإنسان، عودة إلى اليونان وروما (بعث العصر القديم الكلاسيكي ضد العصور الوسطى المسيحية).

الحال، ولكن النهضة بالمعنى الواسع للكلمة، أكثر من ذلك بكثير، إنها هذه الواقعة الكبيرة، ألا وهي أن السلطة المزدوجة للبابا في الروحي، وللإمبراطور (1) في الزمني، تنهار نهائياً في الزمني، تتوطد الدول الملَكية الموحَّدة العظمى، فرنسا، إنكلترة، إسبانيا، التي يمضي ملوكها قِدَماً في اعتبار مزاعم البابا والإمبراطور المتخاصمة أو الموفَّقة مزاعم تافهة، بينما اكتشاف أميركا على يد كولومبوس واكتشاف طريق الهند عبر رأس الرجاء الصالح سيقلبان الاقتصاد العالمي. في الروحي، إن اقتصاد -إن صح التعبير- الروح الإنساني يقلبه تدريجياً اكتشاف الطباعة في أواخر القرن الخامس عشر، كل المدن الكبيرة لها مطبعتها.

إن **أزمة الوجدان الأوروبي** (التي يدرسها بول هازار Paul Hazard في كتاب سيد موقعا إياها بين 1680 و1715) لن تكون سوى نمو وانبساط البذور الفتاكة المغروسة آنذاك في الأذهان والقلوب، هوى البحث والاكتشاف المطلب النقدي والفحص الحر، المتعطشان إلى طعن كل دوغما وتمزيق كل سكولاستيكا، الغرور الإنساني المستعد لمجابهة الإلهي لمعارضة الإله الخالق بالإنسان المكتفي بذاته، الإنسان الذي صار إلهاً للإنسان، الممارِس سلطته الخالقة الخاصة على طبيعة باتت مقطوعة عن جذور دينية

(1) **الإمبراطور**: إمبراطور النمسا، آل هابسبورغ الذين احتفظوا منذ 1938 بتاج «الإمبراطورية المقدسة».

- هذه «الإمبراطورية المقدسة»: وريثة إمبراطورية روما القديمة مسيحياً، والإمبراطورية الرومانية الغربية كاثوليكيا، حلم رواد أوروبا المسيحية الكاثوليكية في العصور الوسطى (وعارض تكوّن الأمم والدول التي هزمته جيدا). كان شارلمان (ق 8) قد أقام «إمبراطورية الغرب الثانية»، التي توزعت بعد وفاته. وفي ق 10، توّج ملك جرمانيا أوتو الأول أو الكبير إمبراطوراً لـ «إمبراطورية روما الغربية» التي أصبحت تدعى فيما بعد **«الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة»** ... وعاشت رسمياً (وصورياً) حتى سنة 1806، حين خلفتها «إمبراطورية النمسا» (الحقيقة غير الوهمية). - «الإمبراطور»: خليفة كاثوليكي، إذن مبدئياً بدون سلطة روحية، فالسلطة الروحية تتمثل في البابا.

وعادت وثنية «عهد التقنيات»، في خدمة الإنسان وعمله، يحل محل العهد الوسطوي، «عهد التأمل»، الموجَّه والمُسيطَر عليه من قِبل الله، الفرد، المؤطّر من قبل الجماعات، من العائلة إلى الحرفة، اللواتي كان ملكاً لهن بمرسوم من العناية الإلهية، الذي تقوده الكنيسة إلى ملكوت السماء، إلى خلاصه الأبدي، سينعتق شيئاً فشيئاً من هذا الانضباط الكاثوليكي الطويل، انضباط العصر الوسيط، ليبحث عن طريقه وحده، في عزلة خصبة أو عقيمة.

في إيطاليا أكثر من أي مكان آخر، هذا الفرد المجدَّد، ما إن يحس بقوته وطاقته وقيمته (بكل هذا الذي يترجمه المصطلح الإيطالي Virtu، الذي تخونه الكلمة الفرنسية Vertu) حتى ينفلت، ينفجر، يتمتع عدوانياً بانعتاقه، ساخراً من ملكوت السماء، لا يفكر إلا بامتلاك ملكوت الأرض بجشع، مع كل متعه، الجسدية، الاستيطيقية، الفكرية. الفرد "كما يقول بإعجاب شارل بنواست Charles Benoist في دراساته عن الماكيافيلية" الفرد الحر والمطلق العنان، رافساً تحت ضربات الحظ، الحيوان المرن والرائع، ثعلب وأسد، المتربص دوماً بالفريسة أو المنقضّ عليها.

لقد تعرَّفنا هنا على وحوش النهضة الإيطالية الكبار، عائلة بورجيا Borgia، بنفنوتو شيليني Benvenuto Cellini، وهم ليسوا أسوأ من آخرين يتحدث عنهم التاريخ أقل، ولكنهم أقدر على جرائم أجمل (إذ إن فكرة الجريمة الجميلة، الاستيطيقا في الجريمة، تأتي من عصر النهضة)، تعرّفنا أيضاً على مسودة أولى لـ سوبرمان نيتشه Nietzsche، وظهر من الآن أن السوبرمانية، الـ فوق- إنسانية، ليست غالباً سوى القناع الفاخر لـ لاإنسانية، كي لا نقول الأسوأ حيوانية.

حالة إيطاليا السياسية كانت صالحة لهذا الانفلات للأفراد أصحاب الـ Virtu، لتفتُّحهم فيما وراء الخير والشر، شعور الطليانية، الغامض عند الغالبية، الواضح عند

بعض الأذهان النادرة، مع الاعتزاز بالميراث الروماني، كان يخنقه غبار من إمارات عابرة، حول أربعة أقطاب ثابتة: روما، البندقية، ميلانو، فلورنسا، جمهرة من دول «غزيرة، متكاثرة، متعفِّنة، تقوم، تنفك، تقوم ثانية»، غالباً بمساعدة الغرباء، فرنسيين وإسبان، الذين اجتاحوا إيطاليا، روما، روما البابوية، التي كانت تقدم (لا سيما في ظل إسكندر السادس بورجيا) أقل المشاهد أخلاقية، أقل المشاهد إنجيلية، كانت تستخدم في المناسبات جيوشاً أجنبية كما أي وسيلة أخرى تصلح لتوسيع سلطتها الزمنية أو أملاك أبناء وأخوة وأنسباء رئيس الكنيسة، القادة الكوندوتييري Condottieri، الذين كانوا يؤجِّرون لمن يدفع أكثر عصاباتهم من المرتزقة، الذين يقاتلون بشكل سيء ويخونون بشكل أفضل، كانوا يتدبرون أمرهم لإطالة الحروب وللنهب أيضاً أثناء السلم، هكذا كانت إيطاليا أواخر القرن الخامس عشر، تفتك بها خلافات وجرائم وسط أروع ازدهار فني عرفته البشرية منذ الأزمنة القديمة.

فلورانس التي لا تُضاهى، ذات الربيع العذب والهواء الجاف الخفيف الملائم للأفكار الواضحة والأحكام البصيرة، كانت قد فتكت بها أكثر من أي مدينة أخرى مشاجرات الأحزاب- الشلل، إلى أن استولى آل ميديشي Médicis، وهم عائلة من أصحاب البنوك الأثرياء، على السلطة، اعتباراً من سنة 1434 مع كوسم Cosme. لوران (لورنزو) مع استحقاقه لقب الفاخر أو الرائع بتذوقه الفنون (وقد كان هو نفسه شاعراً) والصيد والخمور الرفيعة والنساء، كان قد أجهز على الحريات العامة القديمة العزيزة على قلوب الفلورانسيين، وقد فشلت مؤامرة (مؤامرة الـ باتسي Pazzi) ضده في سنة 1477 و استطاع الناس أن يشاهدوا –وماكيافل الذي كان في التاسعة من العمر استطاع أن يشاهد- «جسدي أسقف بيزا، سالفياتي، وفرانسوا باتسي، يترجَّحان على نوافذ قصر الأسياد، بينما كان نهر الآرنو Arno يجرف جثة ياكوبو باتسي التي كان

الأولاد قد جروها معلقة بحبل في شوارع المدينة» (غوتيه فينيال Gautier Vignal).
لوران يموت في سنة 1492، خلفه بيار Pierre يهرب في 1494 أمام الشعب الثائر على الاتفاق الذي عقده مع ملك فرنسا شارل الثامن.

تعود الجمهورية في فلورنسا، ولكن لتسقط خلال ثلاث سنوات في أيدي الراهب الدومينيكي جيرولامو سافونارولا Savonarole، وهو زاهد نحيل وعنيف، كان وهو يعِظ على موضوعات رؤيا وقيام الساعة، يحرك «يدين جميلتين شفافتين»، تبشيره سحَر أهل المدينة الخفيفين، لم يكونوا يفكرون إلا بالحياة والمتعة، سافونارولا لا يحدثهم إلا عن الموت ويتبعونه، النساء يتخلَّين المجوهرات والزينة، الجمهور في صيام 1497 يقذف إلى النار تكفيراً، ما لا يُعَدّ من الكتب وروائع الفن، الراهب سيد فلورنسا بدون لقب رسمي (كما فيما بعد كالفن Calvin في جنيف)، يؤسس فيها ديموقراطية ثيوقراطية[1] وطهرانية تقشُّف، تحت طائلة العقاب، فِرَق من الأولاد يتجسسون في البيوت ويفضحون الخطاة، روح الإصلاح Réforme «انتفاضة الوجدان المسيحي»، ولكنه إصلاح يُجرى داخل الكنيسة على يد رهبان زاهدين، تنفخ في هذا الـ سافونارولا المبالِغ، الذي يأكله الحقد على الرذيلة، يلعن جشع وفسق روما البابوية، يرفض قبعة الكاردينالية ويشتم البابا إسكندر السادس بورجيا، ويصيح أنه لا يريد سوى «ما أعطى لجميع القديسين، الموت، قبعة حمراء، قبعة من دم»، وبالفعل ستنتهي مغامرته بالموت بعد فصول دراماتيكية، محاكمة وتعذيب يُشنق ويُحرق مع اثنين من حوارييه. في 23 أيار 1498 الفلورنسيون كانوا قد تخلّوا عنه. هذا الفصل الغريب كان ليشفيهم نهائياً من أية نوبة صوفية.

---

(1) ثيوقراطية = إلهوقراطية، حكم الله (وكتابه).

رمزياً، بعد موت الراهب الدومينيكي بأيام قليلة، في 15 حزيران 1498 يدخل نقولا ماكيافل، وهو في التاسعة والعشرين من عمره، يدخل رسمياً في الحياة العامة، كسكرتير للمستشارية الثانية لجمهورية فلورنسا، إنه ينتمي إلى عائلة ممتازة من البرجوازية التوسكانية [1]، وأبوه فقيه رصين، لا يلبث بدون أن يترك المستشارية الثانية، أن يوضع كسكرتير تحت تصرف عَشْرة الحرية والسلام، وهم قضاة منتخَبون مكلفون بخدمات عامة متنوعة وخصوصاً بالمراسلات مع ممثلي فلورنسا في الخارج.

تافهة حالة نقولا ماكيافل وبخْسَة الأجر، وتافهة حياته، حياة موظف، حياة بروقراطي، ينفذ أوامر يتخبط وسط دسائس مسكينة من زملاء وهموم مالية، ليست البتة كما يُعتقد أحياناً، حياة دبلوماسي «سفيراً»، كما قيل بأبَّهة وخطأ، الخلط جاء لا ريب من كون ماكيافل كما يحدث لكبار مستخدمي الوزارات قد كُلِّف بشكل متواتر بمهمات، إما في الخارج وإما في إيطاليا نفسها، كان على العموم يؤدي المهمة على نحو عجيب، الأمر الذي أتاح له أخذ نفوذ شبه- رسمي أكيد على الدبلوماسية الفلورانسية، وفضلاً عن ذلك بما أنه كان مفتوح العينين على نحو ممتاز وكان يعرف ملاحظة عمق الأشياء تحت الأقنعة المتنوعة التي ترتديها، فقد كان مديناً لهذه المهمات ببصيرة نادرة في مضمار الأمزجة القومية، والعلاقات من شعب إلى شعب، عرف هكذا فرنسا لويس الثاني عشر، ألمانيا الإمبراطور ماكسيميليان، المرموقة بثراء مدنها والروح العسكرية لسكانها: «جنودهم، على حد قوله، لا يكلفونهم شيئاً، ما دام جميع السكان مسلحين ومدربين»، إن مسألة جيش قومي هذه كانت تسكن ماكيافل، وقد نال من

---

(1) فلورنسا (بالإيطالية فيرِنتسه) مركز منطقة توسكانا في شمالي وسط إيطاليا، عاصمة النهضة قبل روما. توسكانا لعبت دوراً بارزاً في تاريخ الأمة الإيطالية (الصناعة، اللغة، الآداب والفنون، السياسة).

العشرة أن يُكلَّف بتنظيم ميليشيا فلورانسية، من شأنها أن تتيح للجمهورية أن لا تكون بعد الآن تحت رحمة المرتزقة.

في إيطاليا نفسها، إحدى مهمات ماكيافل وضعته على صلة في سنة 1503 مع قيصر بورجيا، دوق فالنتينوا، ابن البابا إسكندر السادس قيصر، الذي نُصِّب كاردينالا في السادسة عشرة من عمره، كان وهو فاقدا تماماً الدعوة الدينية، قد تنازل عن ألقابه الكنسية ليحاول أن يكوّن في إيطاليا الوسطى ملكاً أميرياً واسعاً، ولما كان الأنموذج الكامل لوحش النهضة الكبير، وحشاً ساحراً، فقد أحدث على ماكيافل انطباعاً لا يُنسى («هذا السيد رائع وفاخر تماماً ...»).

حياة السكرتير الفلورانسي كانت في طريق جيدة بعد 14 سنة من الخدمات الذكية والمخلصة، حين تبدل نظام فلورنسا من جديد (1512)، **الجمهورية** مأخوذة في تقلبات الصراع بين البابا جول الثاني وملك فرنسا لويس الثاني عشر، رأت ميليشياتها موضع فتك ودمار (عمل ماكيافل لم يستجب، لسوء الحظ، بتاتاً لما كان ينتظره منه) على يد قوى العصبة البابوية، وانتهز أنصار ال ميديشي فرصة الكارثة ليعيدوا «ال ميديشي الرائعين في كل ألقاب ومراتب أجدادهم»، ماكيافل موظف الجمهورية، طُرد من كل مناصبه ونُفي من فلورنسا.

«كل شيء ضاع- يقول شارل بنواست، ولكن كل شيء كُسب، ماكيافل فقد مكانه، ولكن كسبنا ماكيافل»، لنفهم أن السكرتير الفلورانسي، كما سيبقى اسمه إلى الأبد، لولا فقدانه الحظوة لما وجد وقتا وفرصة كتابة عمله، هذا العمل يشمل بالدرجة الأولى الـ Biscorsi أو الخِطَب عن السنوات العشرة الأولى من تيت - ليف Tite

Live [1]، ماكيافل بمناسبة التأريخ الروماني («تأريخ شعب طموح»)، ألَّف هنا كتاباً حقيقياً في العلم السياسي، غير ناجز، عن الحكومة الجمهورية، ثم **تاريخ فلورنسا**، والـ **كتاب عن فن الحرب**، بدون أن ننسى بطبيعة الحال هذا المؤلَّف الصغير «الكتيِّب» كما ينعته صاحبه، المكتوب نوعاً ما على هامش الـ**خطب**، **الأمير** («تأريخ رجل طموح»)، وعنوانه الحقيقي هو «في الإمارات»، ولنهمل هنا الـ **ماندراجور**، وهي كوميديا خفيفة جداً، وحياة **كاستروشيو كاستراكاني**، وهي قصة كوندوتيير من مدينة لوك Lucques كُتبت بأسلوب رومانسي روائي.

ماكيافل، وقد فقد عمله الرسمي، يعيش في بيت ريفي متواضع يملكه، قرب سان كاشيانو، في جوار فلورنسا، إنه تحت وطأة الحاجة، عنده زوجة وأولاد عليه أن يطعمهم، يملؤه الحقد والضجر، حقد كونه غير معترَف به من قِبل أسياد فلورنسا الجدد، هؤلاء الميديشي، الذين هو على أتم الاستعداد ليخدمهم بولاء رغم كونه بالأساس جمهورياً بقلبه، ضجر كونه مُبعَداً عن الشؤون العامة، التي كرّس لها كل ذكائه طيلة 14 سنة، إنه يُسكب قلبه في رسائله إلى صديقه البارز فِتوري Vettori، سفير فلورنسا في روما، الذي يعلم قيمته والذي يُعير انتباهاً كبيراً للآراء التي يبديها له

---

(1) تيت- ليف Tite Live (ق 1 قبل الميلاد) مؤرخ لاتيني كبير، صاحب تاريخ لروما حتى أيامه، معجب بروما ويجعل كتابة التاريخ عملاً وطنياً.

دانته Dante (1265- 1321) أول وأعظم شعراء اللغة الإيطالية، مؤلف «الكوميديا الإلهية». لعب دوراً سياسياً في مدينته، فلورنسا.

بترارك Pétrarque (ق 14): شاعر إيطالي كبير، مؤرخ، عالم آثار، باحث مخطوطات قديمة، أول كبار إنسانويي النهضة.

تيبول، أوفيد: شاعران لاتينيان (ق 1 ق م).

عن المسائل السياسية الدقيقة، إحدى هذه الرسائل، وتأريخها 10 ديسمبر 1513، شهيرة، وتستحق أن تكون، سنرى الآن لماذا.

ماكيافل يصف أيامه الكئيبة إنه ينصب أفخاخاً للسمّن، يشرف على قطع أشجار حرشه ويتحدث مع الحطابين، ثم يقرأ دانته Dante، بترارك Pétrarque، أو الشكاوى العاطفية لـ تيبول Tibulle، لـ أوفيد Ovide (ذاكراً أن «هيجاناته العشقية» تذكره بهياجاته) [1]، المقهى- الفندق يعده بين ألفائه؛ هنا يستعلم لدى الزبائن المارين عن البلاد التي يأتون منها، وهنا يتلاسن وهو يلعب طاولة الزهر، بتعزيز كبير من شجارات وكلمات ضخمة، مع صاحب الفندق والطحّان واللحام وعاملَين في فرن الكلس.

ولكن مع هبوط الليل يتغير الديكور، ماكيافل ينسحب في غرفة عمله، بين كتبه، كنوز أعمال من العصر القديم.

أضع على العتبة الألبسة الموحلة لكل الأيام، أرتدي ثوبي كما من أجل الظهور في البلاطات وأمام الملوك... بهذا اللباس المناسب أدخل البلاطات القديمة لرجال الماضي، يستقبلونني بود إلى جانبهم أتغذى بالطعام الوحيد الذي هو طعامي والذي من أجله وُلدت، أجرؤ بلا خجل كاذب على التحدث معهم وسؤالهم عن أسباب أفعالهم، وكبيرة إنسانيتهم بحيث هم يجيبونني، ولأربع ساعات طويلة لا أعود أشعر بأي ضجر، أنسى كل التعاسات، لا أخشى الفقر، الموت لا يخيفني، أمضي بكليَّتي فيهم.

---

(1) **لويس الثاني عشر** ملك فرنسا من 1498 إلى 1515، أقام السلطة المونارشية نهائياً، قام بعمل إصلاحي (ضرائب، قضاء، تجارة)، وسَّع رقعة الدولة القومية الفرنسية المونارشية، ... لكن خاض حروباً في إيطاليا. كانت الحروب التي دخلها (وبعض أسلافه وخلفائه في إيطاليا) جهداً ضائعاً من وجهة نظر تاريخ الأمة والدولة الفرنسية.

وبما أن دانته قال إنه لا يوجد علم إذا لم نحفظ ما سمعنا، يسجل ماكيافل في هذه الكتب المقدسة، المحادثات الخالدة للرجال العظام، كل ما يظهر له ذا أهمية ما، «أَلَّفت منها كتيِّباً، **عن الإمارات**، حيث أغطس بقدر ما أستطيع في أعماق موضوعي، باحثاً ما هو جوهر الإمارات، ما عدد أنواعها في الوجود، كيف يُحصل عليها، كيف يحافَظ عليها، ولماذا تُضيَّع». هكذا يفكر ماكيافل، نوع من حلم سيعجب فيتوري، ولكنه «بشكل خاص لابد أن يناسب أميراً **وبخاصة أميراً جديداً**»، لذا فهو يضع إهداءه إلى سناء جوليان دو ميديشي Julien de Médicis، شقيق البابا ليون العاشر، هذا الكتاب الصغير يظهر بوصفه الورقة الأخيرة للموظف السابق الذي يتمنى بشغف العودة إلى الحظوة.

إنني أهتلك في هذه العُزلة، ولا أستطيع أن أبقى هكذا طويلاً دون أن أسقط في البؤس والاحتقار، أرغب إذاً أن يوافق الأشراف ميديشي على استخدامي، ولو من أجل دحرجة صخرة... إذا ما قرأ المرء هذا الكتاب لرأى فيه كيف أنني خلال الـ 15 سنة التي فيها أتيحت لي فرصة دراسة فن الحكم لم أقضِ وقتي في النوم أو اللعب، ولابد أن يتمسك كل واحد بخدمة رجل استطاع أن يكتسب هكذا على حساب الغير كل هذه الخبرة.

كيف يمكن الشك في ولاء رجل هو في سن الثالثة والأربعين، فقير، بعد أن خدم الدولة مدة طويلة، وقد صان دوماً إلى هنا الأمانة والوفاء، لن يمضي الآن إلى تعلم الخيانة؟

دفاع ملحّ «عن قضيته»، نداء ملح من رجل له حاجات، وله في الوقت نفسه الشعور بقيمته، ويخشى في أن معا البؤس والاحتقار، ليس أوضح (بتحدي كل تأويلات المستقبل الرومانطيقية) من الأسباب التي دعت ماكيافل، وقد جمع في مجلد صغير

الثمرة الجزئية لقراءاته المتأملة، إلى إهدائه لرجل من آل ميديشي- هو في 1513 جوليان، ويصير في 1516، بعد وفاة جوليان، لوران، دوق أوربينو، ابن شقيق البابا ليون العاشر، جوليان ولوران كان أمامهما، بوصفهما ميديشي وقريبَين مباشرَين لرئيس الكنيسة، مستقبل إقليمي رائع، مستقبل أمراء جدد.

إهداء **الأمير**، وهو موجَّه في الأخير إلى لوران، يكمل على نحو ممتاز الرسالة إلى فِتوري، ماكيافل بهذا المجلد الصغير، بهذا «الكتيِّب»، يريد أن يضع تحت تصرف لوران «معرفة أفعال الرجال العظام، المعرفة التي حصل عليها **إما بخبرة طويلة لشؤون الأزمنة الحديثة وإما بدراسة مجدّدة لخبرة الأزمنة القديمة**، وطوعاً، كي «يستمد الكتاب كل رونقه من جوهره بالذات»، من تنوع المادة وأهمية الموضوع، فقد عرّاه الكاتب من «المحاكمات الكبيرة» و«الجمل المفرطة» والمطنبة، من كل الزينات الغريبة عن المسألة، فلْيتفضل لوران من موقعه العالي ولْينظر نحو «الأماكن الدنيا» التي فيها يتعذب المؤلف، كي يرى كم هو ظلما يقاسي «من تعذيب القدر تعذيباً شديداً ودائماً»! دعوة واضحة إلى الأمير الجديد، الحريص على صون ما سيكون حصل عليه بالحظ أو القوة أو المكر، تناشده أن لا يحرم نفسه أكثر مما فعل من الخدمات الأمينة التي يقدمها رجل بمثل هذا النفاذ السياسي وأن يعيد إلى فلورانس السكرتير الفلورانسي.

تلك هي ولادة «الكتيِّب» الذي عنوانه الحقيقي، كما رأينا، هو (**في الإمارات** De principatibus)، أي في الحكومات الأميرية أو الإمارات أو الأميريات، والحال يعلم الجميع أن العنوان الذي ظفر بلا نقاش هو **الأمير**، Le Prince، بالإيطالية Il principe، هذه الملاحظة البسيطة جداً تقدم أفضل خيط قائد لتحليل الكتاب- الذي هو مؤلَّف سياسي عظيم إذا كان ثمة مؤلَّف سياسي عظيم في التاريخ، وإن كان بعيداً جداً عن الكمال بتأليفه المهمل كما وعن العظمة بالمعنى المادي بفصوله القصيرة الست والعشرين.

الإمارات

ماكيافل، كما قال لنا بنفسه في الرسالة الثمينة إلى فِتوري، أراد أن يبحث «**ما هو جوهر الإمارات، ما عدد أنواعها في الوجود، كيف يُحصل عليها، كيف يُحافَظ عليها، ولماذا تُضيَّع**».

الإمارات تعارض الجمهوريات، التي هي موضوع الـ **خطب** عن تيت - ليف. من المناسب أن نميز بين هذه الإمارات، بعضها وراثية، الأخرى جديدة، **وراثية**: عندئذ تكون مهمة الأمير سهلة بحيث إن ماكيافل، إذ يتسلط عليه عدم استقرار الأنظمة السياسية لإيطاليا زمنه، لا يهتم أو قليلاً ما يهتم بهذه الأنظمة الوراثية، البالغة الاستقرار، البالغة السهولة، حيث يكفي للأمير «أن لا يتجاوز الحدود التي وضعها أسلافه وأن يستأني مع الحوادث»، إن طاقة عادية ستسمح له بأن يبقى على العرش، الصعوبات الحقة، سواء من أجل الحصول أو من أجل المحافظة، تصادَف في الإمارات **الجديدة**، ولكن بين هذه الأخيرة يجب أن نميز بعضها جديدة تماماً، والأخرى مضافة إلى الدولة الوراثية، مثلما أضيفت مملكة نابولي إلى مملكة إسبانيا، عندئذ الإمارة الجديدة والدولة الوراثية تشكلان معاً جسماً يمكن أن يُدعى **مختلطاً**، هذه الحالة تطرح سلسلة مسائل معقدة يقترح لها ماكيافل حلوله، شائداً مجموعة صغيرة كاملة من القواعد العملية للإلحاق، الإمارات **الكنسية** تشكل أيضاً صنفاً على حدة، يجب أخيراً في تقدير الصعوبات إقامة حساب أسلوب الحكم، إما استبدادي despotique، وإما أرستقراطي، وإما جمهوري، وهو أسلوب حكم الإمارات المشتهاة.

القارئ الذي قد يتوقع نقاشاً أولياً عن مسألة الحق، مسألة شرعية الحصول، يجهل ماكيافل، ذلك ميدان غريب جذرياً عن مؤلّف **الأمير**، فهذا لا يتحرك إلا في ميدان الواقع، أي القوة، إذ إن ظفر الأقوى هو الواقع الجوهري للتاريخ البشري، ماكيافل

يعلم ذلك ويقوله بلا رحمة، ولنلاحظ من جهة أخرى أن لا ماكيافل في كتابته الأمير ولا معاصروه في قراءتهم إياه كانوا يشعرون بهذا الانطباع من لا رحمة، كان وكانوا هنا في محض معاينة واقع طبيعي وعادي تماما، الإمارات التي يدرسها ماكيافل هي بوجه عام وفيما عدا بعض الأصناف -التي تهم المؤلف أقل- «إبداعات من القوة» (رنوديه Renaudet)، بعد تعداده الأخطاء الست التي ارتكبها لويس الثاني عشر، الأمير الوراثي، في سياسته الإيطالية، في الفصل الثالث وعنوانه «في الإمارات المختلطة»، ماكيافل يصدر هذا الحكم البارد: «إن رغبة الحصول هي لا ريب شيء عادي وطبيعي، ومن يسلِّم لها حين تكون له وسائلها يُمدح أكثر مما يُدان، ولكن من يصمم على ذلك دون قدرة على تنفيذه إنما يُعرّض نفسه للوم ويرتكب غلطة، إذا كانت فرنسا تملك قوى كافية من أجل مهاجمة مملكة نابولي كان عليها أن تقوم بذلك، وإذا لم تكن تملك هذه القوى كان عليها أن تمسك»، امتلاك قوى كافية، المسألة كلها هنا، من أجل الحصول كما من أجل المحافظة، العِلّة الأولى والأخيرة لسياسة الأمير هي استخدام هذه القوى، إذاً الحرب.

الحرب، المؤسسات والقواعد التي تخصها، هي الموضوع الوحيد الذي يجب على الأمير أن يعطيه أفكاره واجتهاده والذي يجدر به أن يجعله حرفته، الحرب هي المهنة الحقيقية لكل من يحكم، وبها ليس فقط الذين ولدوا أمراء يستطيعون البقاء، ولكن أيضاً الذين ولدوا أشخاصاً عاديين كثيراً ما يستطيعون أن يصيروا أمراء، لأنهم أهملوا الأسلحة وفضلوا عليها عذوبات الرخاوة رأينا ملوكاً يفقدون دولهم، احتقار فن الحرب أول خطوة نحو الهلاك، امتلاكه تماماً وسيلة الارتفاع إلى السلطة.

بالنسبة لأية دولة، قديمة أو جديدة أو مختلطة، «القواعد الرئيسية هي قوانين جيدة وأسلحة جيدة»، ولكن لا يمكن أن توجد قوانين جيدة، حيث لا توجد أسلحة جيدة، والعكس بالعكس «توجد قوانين جيدة حيث توجد أسلحة جيدة»، ولكن ما

الذي يسميه ماكيافل أسلحة جيدة؟ ليس بالتأكيد المرتزقة، وقد رآهم عن كثب قيد العمل في إيطاليا، قوات «منقسمة، طمّاعة، بلا انضباط، غير أمينة، جبانة ضد الأعداء»، تُعرّي الأمير أثناء السلم، تلوذ بالفرار أثناء الحرب، وحدها أسلحة جيدة، وحدها قوات جيدة، تلك التي هي خاصة بالأمير، المؤلفة من مواطنيه، من رعاياه، من صنائعه، وحدها قوات جيدة بكلمة **القوات القومية**، كذلك أحد فصول الـ **خطب** مُعنوَن: «كم يستحقون اللوم، الأمراء الذين ليس عندهم جيش قومي».

ذلك واضح تماماً، الحق، صياغة مجردة، مستبعَد بوصفه دخيلاً، غريباً تماماً عن المعضلات المطروحة، عندئذ تحضر أربعة أساليب للحصول، يمكن أن توافقها أساليب مختلفة للمحافظة... أو الإضاعة، يحصل المرء بما يملك من **Virtu** (أي من قدرة، نابض، تصميم، مهارة، قيمة عنيدة وعند اللزوم وحشية)، إذن **بأسلحته الخاصة**، أو هو يحصل **بالحظ وأسلحة الغير**، فضلاً عن ذلك لكي يكون تاماً، ماكيافل يحسب أيضاً حساب حالات الحصول بالـ **«وغدَنة»**، وحتى حالات الحصول **بموافقة وإنعام مواطنيه**.

ماكيافل يعني خاصة بالأسلوبين الأولَين، تمييز الحظ والـ Virtu عزيز عليه، يجب من جهة أخرى أن يعدّل هذا التمييز بواقع أنه ما من شخص مهما ملك من الـ Virtu معصوم تماماً عن هذه القوة العمياء التي هي الحظ، الـ fatum، القدَر، التمييز يرتبط بتصور العالم الذي هو تصور المؤلف، وهو تصور بدائي بما فيه الكفاية من وجهة النظر الفلسفية، ولكن لا ينقصه بعض البروز الدراماتيكي، إن فصلاً بالكامل (الخامس والعشرين)، الـ قبل- الأخير، مكرَّس لمناقشة العلاقات بين الحظ والـ Virtu، ماذا يستطيع رجل في مواجهة النصيب؟ أحقاً من المفيد أن يبذل المرء شجاعة، حمية، مهارة، إذا كان سير كل الأشياء مضبوطاً خارجنا؟

إذ لا يسعني قبول تقليص تحكيمنا الحر، تخييرنا، إلى لا شيء، فإنني أتصور أنه قد يكون صحيحاً أن الحظ يتصرف بنصف أفعالنا ولكنه يترك تقريباً النصف الآخر في قدرتنا، أقارن الحظ بنهر طحوم حين يفيض يطغى على السهول، يقلب الأشجار والأبنية، يقتلع الأراضي من جهة وينقلها إلى جهة أخرى، كل شيء يهرب أمام فتكه، كل شيء يسلِّم لغضبه، لا شيء يستطيع معارضته، مع ذلك ومهما بلغت قوته وخطورته، فإن البشر لا يفتؤون بعد انتهاء العاصفة يبحثون عن إمكان التأمين ضدها بسدود وموانع وأعمال أخرى، بحيث عند حدوث فيضانات جديدة تجد المياه نفسها مُحتواةً في قناة ولا تستطيع الانتشار بهذا القدر من الحرية وإحداث هذا المقدار من الخراب، كذلك الحظ الذي يبدي بشكل خاص قدرته حيث لم تُهيأ أية مقاومة، ويحمل غضباته حيث يعلم أنه لا يوجد عائق مستعد لإيقافه.

إذاً فبإمكان الإنسان ومن واجبه أن يقاوم الحظ وأن يهيئ له بما يملك من Virtu حواجز قوية، بل من الجيد أن يبدي أمامه طحمة، فالحظ «امرأة»، مستعدة للتسليم للذين «يستخدمون العنف» ويعاملونها بخشونة، للشبان «الغاضبين»، الجريئين، المتسلطين، أكثر منها للرجال الناضجين الرصينين الوقورين.

الذين يصيرون أمراء بما يملكون من Virtu ومن أسلحة خاصة بهم يصادفون مصاعب كثيرة للإقامة في إمارتهم والتجذر فيها، ولكنهم من بعد يجدون سهولة كبيرة في المحافظة عليها، أكبر صعوبات البدء هذه هي في إقامة مؤسسات جديدة، هذا مشروع إجباري لتأسيس الحكومة الجديدة وأمن الأمير الجديد، ولكنه مليء بالأخطار والتقلبات، «من يسلك هذا الدرب له كأعداء جميع الذين كانوا يستفيدون من المؤسسات القديمة، ولا يجد سوى مدافعين فاترين في الذين تكون المؤسسات الجديدة نافعة لهم»، فاترون، لأنهم يخافون من السابقين، فاترون لأنهم مثل جميع الناس غير

مصدِّقين، وما كان للتجربة أن تقنعهم بصلاح الأشياء الجديدة، لدرجة أنه بمجرد أن يمضي السابقون، الذين كانوا يستفيدون من المؤسسات القديمة إلى الهجوم، «فإنهم يفعلون ذلك بكل حرارة الروح الحزبية»، بينما الثانون يدافعون عن أنفسهم بشكل رخو.

إن نجاح مشروع بهذه الوعورة يتطلب إذاً أن يكون للأمير وسائل الإقناع، أن يكون قادراً على القسر. ماكيافل، متذكراً سافونارولا وفشله المأساوي، يفصح عن هذه الحكمة التي كثيراً ما رُدِّدت: «كل الأنبياء المسلحين انتصروا، غير مسلحين أهلكوا أنفسهم»، على ذلك يجب أن يُضاف «أن الشعوب بطبيعتها غير ثابتة، ولئن كان من السهل إقناعها بشيء ما فمن الصعب تثبيتها في هذا الاقتناع، ينبغي بالتالي أن تكون الأمور مرتبة بحيث إنه حين تكفّ الشعوب عن الإيمان يكون ممكناً جعلها **تؤمن بالقوة** Croire par force». موسى، كورش، رومولوس Romulus، تيزيه Thésée [1]، الأنبياء، المؤسسون، المشرّعون، الذين نجحوا في تأسيس مؤسسات، لم يتمكنوا من إبقائها إلا لأنهم كانوا مسلحين، لو كانوا منزوعي السلاح، «لأصابهم ما أصاب في أيامنا الأخ جيرولامو سافونارولا الذي هلكت جميع مؤسساته ما إن بدأ العدد الكبير

---

(1) **كوروش**: كوروش الثاني أو الكبير (ق 6 ق م)، ملك فارس، وأصبح سيداً على إمبراطورية واسعة شملت آسيا الغربية.

رومولوس: حسب الأسطورة: مؤسس مدينة روما وأول ملوكها (ق 8 ق م).

تيزِه Thésée بطل يوناني في جزيرة كريت: بفضل خيط موجَّه أعطته إياه آريان، بنت مينوس ملك كريت، سار في المتاهة، وصل إلى **المينوتور**، وهو غول **كان يتغذى باللحم** البشري، وقتله. ثم مات بعد حياة كلها خض وحركة. حكم عليه ملك الجحيم بأن يبقى جالساً إلى الأبد. - أسطورة تمثل الانتقال من كريت وحضارتها نصف- الشرقية إلى اليونان وأوروبا (الإنسان، الفهم، الحرية، المأساة ...).

يفقد إيمانه به، نظراً لأنه لم يكن عنده وسيلة تعزيز إيمان الذين كانوا ما زالوا يؤمنون، ولا إجبار الكَفرة على الإيمان».

ولكن بعد نجاح المؤسسين، اعتماداً على القوة مبقية العقائد، في اجتياز هذه الحواجز والتغلب على هذه الصعوبات القصوى، «وبعد بدء نيلهم الاحترام وتخلصهم من أقرانهم الذين كانوا يحسدونهم، فإنهم يظلون أقوياء، هادئين، محترمين، وسعداء».

بالنسبة للإمارات الجديدة، المحصول عليها بأسلحة الغير، إذاً بالحظ، القاعدة بالعكس، سهولة الحصول مع صعوبة المحافظة، ما من صعوبة توقف في دربهم الأمراء الجدد، إنهم يطيرون فيه، الصعوبات تظهر حين يكونون قد وصلوا، صعوبات بحيث إن هؤلاء الأمراء سينتهون بشكل محتوم تقريباً إلى فقدان دولتهم، فهم أكثر مما يجوز رهن إرادة وحظ الذين خلقوهم- وهما متغيران، كذلك ليس عندهم قوات مرتبطة بهم وأمينة لهم، ثم هل باستطاعتهم أن يأمروها؟ «فيما عدا أن يكون الرجل ذا روح كبيرة وقيمة كبيرة، فمن غير المرجح بتاتاً أن يستطيع هذا الرجل، وقد عاش دوماً كفرد عادي، أن يأمر». فضلاً عن ذلك، فإن دولاً تشكلت فجأة إنما تنقصها جذور عميقة، وأول عاصفة لتهدد بالإطاحة بها.

فيما عدا أن...، فيما عدا أن يكون الأمير، وقد خدمه الحظ، متمتعاً بهذه الروح الكبيرة وبهذه القيمة الكبيرة المطلوبتين المذكورتين آنفاً، وأن يعلم الاستعداد في الحال للمحافظة على ما الحظ وضع في يديه، ثمة فرضية استثنائية يمتنع ماكيافل عن استبعادها لأنه يفكر بهذا الأمير الاستثنائي، قيصر بورجيا، الذي أدهش خياله الأمر الذي جعله يميل إلى تحويل هيأته نورانياً، ولكن.. وكأنه شرح بياني لفكرة ماكيافل، تقريباً رغماً عن ماكيافل هذا الأمير الموهوب إلى هذا الحد قد أضاع مع ذلك دولته وانتهى نهاية كئيبة، هل نقول إنه ارتكب أخطاء، إنه لم يستحق؟ بتاتاً. كل ما يمكن

ويجب لأمير كبير، وصل إلى السلطة السيدة بملاءمة الحظ وبأسلحة الغير، أن يعمله لكي يبقى وسط صعوبات ملازمة لهذا الأصل، عمله قيصر بورجيا. ماكيافل يأخذ على عاتقه أن يبرهن ذلك.

قيصر يصبح أميراً بحظ والده، الذي هو بابا ويتدبر أمره، باستدعاء لويس الثاني عشر ضد دوق ميلانو، ليقيم ابنه في الرومانيا Romagne [1]، قيصر يفهم بسرعة أنه لا يستطيع أن يتثبت ما لم يجعل نفسه مستقلاً عن مرتزقة جيشه الخاص، ثم عن مِلك فرنسا، يبدأ بذبح الكوندوتييري معاً جميعاً، بجذبهم في فخ سينيغاليا، الكوندوتييري- قادة العصابات، شركائه السابقين، الذين كان يعلم أنهم في سبيلهم إلى خيانته، «ما إن أهلك هؤلاء القادة وكسب أنصارهم»، حتى أخذ يسعى إلى ربط رعاياه في الرومانيا، الذين كانوا إلى ذلك الحين فريسة أعمال السطو واللصوصية والعنف من شتى الأنواع، يسيِّر هذه العملية على مرحلتين، المرحلة الأولى: يعيد النظام على يد رجل ظالم وسريع، راميرو دوركو R. d'orco، منحه قيصر أوسع السلطات. المرحلة الثانية: بعد أن أعيد النظام، لم تعد السلطة بهذه القسوة ضرورية، بل وكان من شأنها أن تجعل اسم قيصر كريهاً شنيعاً، فتدبر القيصر الأمر بحيث ذات صباح رأى الناس في ساحة عامة راميرو دوركو «مقطوعاً إلى قطعتين وإلى جانبه ساطور دام». لم يبقَ لقيصر إلا أن يهز تبعيته إزاء ملك فرنسا، بالتالي يشرع في البحث عن صداقات جديدة، يتحايل على الفرنسيين ويتقرب من الإسبان، بل كان عازماً على وضع الفرنسيين «خارج إمكان معاكسته».

ولكن ها هنا يفسد كل شيء، البابا إسكندر السادس بورجيا يموت قبل الأوان، قبل أن يُتاح لابنه وقت أن يجعل ذاته سيداً على توسكانا Toscane، الأمر الذي كان

(1) الرومانيا Romagne إقليم (قديم) في وسط إيطاليا على بحر الأدرياتيك، كان جزءاً من دولة البابا.

سيجعله «قوياً بحيث يستطيع الصمود بنفسه لصدمة أولى». خطة حملة قيصر كانت جاهزة، والتنفيذ كان مسألة شهور، بالنسبة للباقي، كان قيصر مستعداً للمستقبل، لحال تغيُّر البابا، إسكندر السادس يموت قبل الأوان بثلاثة أشهر، في آب 1503 فجأة، قيصر ليس آنذاك متيناً إلا في الرومانيا، يجد نفسه بين الجيش الإسباني والجيش الفرنسي، وكل منهما عدو ممكن، إنه غير «قادر على الصمود بنكسة لصدمة أولى». وطفحاً لسوء الطالع يُصاب بالمرض، يفكر بأنه سيموت من الحمى الرومانية: «لذا كان يقول لي إنه فكَّر في كل ما يمكن أن يحدث إذا مات والده ووجد دواء لكل شيء، سوى أنه لم يتخيل أبداً أنه في هذه اللحظة سيجد نفسه في خطر الموت». قيصر، وقد هزمته «معاكسة من الحظ غير عادية ولا حد لها»، يخرج إذاً منتصراً من امتحان التقنية السياسية الصارم، الذي يجريه له ماكيافل، قيصر لم يرتكب أي خطأ، إنه «لم يهمل أي شيء مما كان على رجل حذر وماهر»، ذو شجاعة كبيرة وطموح كبير، صاحب Virtu في أعلى مستوى، «أن يعمله حتى يتجذر بعمق في الدول التي أعطته إياها أسلحة الغير والحظ»، مسلكه، وماكيافل يقول إنه «لا يجد فيه أي شيء للنقد»، يمكن اقتراحه كأنموذج، رغم النتيجة- المصيبة الأخيرة، لجميع الأمراء الجدد الذين في نفس الحال، بل، كما يبدو، وللآخرين.

غير أن المرء يمكن أن يصير أميراً أيضاً بوَغدنات، هذا الصنف الثالث، ماكيافل يبخس قيمته نوعاً ما بكونه لا يضع فيه قيصر بورجيا، رغم كبائره الشهيرة، وكأن الوغدنات المدروسة تحت هذا العنوان ينقصها الجمال الاستيطيقي، بخلاف وغدنات قيصر، وكأنها لا يمكن أن تعذر بهدف كبير، ولا تتطلب لا كثيراً من الـ Virtu، ولا تدخلات ساطعة من الحظ، المؤلِّف يعطي مثلَين: الصقلي أغاتوكل Agathocle، في العصر القديم، الذي كان ابن فواخرجي واستطاع أن يرتفع إلى مرتبة ملك سيراقوزة

Syracuse [1]، أوليفروتو Oliverotto، في زمن البابا إسكندر السادس، الذي أصبح سيد فِرمو Fermo، بذبحه خاله وأبرز مواطني المدينة وقد دعاهم إلى وليمة، هذان المثلان يتركاننا باردين بما فيه الكفاية، وكما يظهر لنا، يتركان ماكيافل بارداً بما فيه الكفاية، الفائدة الجوهرية للفصل تقوم في الدرس (بالمغايرة) الذي يستخلصه ماكيافل عن **الاستخدام الجيد والسيئ للأعمال الوحشية** من أجل المحافظة على دولة اغتُصِبت، ثمة أعمال وحشية جيدة التطبيق وأعمال وحشية سيئة التطبيق، الأعمال الوحشية الجيدة، «إذا كان ممكناً تطبيق كلمة جيد أو خير bien على ما هو سيئ وشر mal»، يلاحظ ماكيافل محتشماً، هي التي تُرتكب معاً دفعة واحدة في بداية الملك بغية تأمين أمن الأمير الجديد (هتلر، بذبحه في آن على اليمين وعلى اليسار في 30 حزيران 1934، سيبدو مطبقاً هذا المبدأ)، يجب على الأمير الجديد أن يعيِّن برصانة كل الأعمال الوحشية التي من المفيد له ارتكابها وأن ينفذها كتلة واحدة حتى لا يكون عليه أن يعود إليها في كل الأيام، فالوحشيات والإيذاءات التي لا تطول مدة الإحساس بها تظهر أقل مرارة وهي أقل إهانة، أما الإحسانات فبالعكس، يجب أن تتعاقب ببطء، أن تتدرج زمناً حتى تُستذاق بشكل أفضل.

وبالعكس، الأعمال الوحشية السيئة هي التي تتجرجر، تتجدد، وهي قليلة في البداية، «تتكاثر مع الزمن بدلاً من أن تنتهي»، الرعايا يفقدون عندئذ كل شعور بالأمن، ينخرهم قلق مستمر يصفَع ويحفز على الدوام؛ ليس فقط لا يستطيع الأمير أن يعتمد عليهم، بل هو مرغم دوماً على «مسك السكين في يديه»، الأمر الذي ينتهي إلى

---

(1) سيراقوزه: في جزيرة صقلية. **أغاثوكل** ملك سيراقوزه (ق 4 ق م). إن جنوبي إيطاليا (مع صقلية) كان يدعى «اليونان الكبرى»، نظراً لكثرة المستعمرات اليونانية فيه. تاريخ صقلية الأول: فينيقية، ثم قرطاجية، ثم رومانية ... (ثم في العصر الوسيط: بيزنطية، عربية، نورماندية، الخ).

شر، لنلاحظ هذه الوجهة محض التقنية (تقنية فن النجاح السياسي)، فيما وراء وما بعد الخير والشر؛ خير وشر ليسا منفيين، بل محصورين في ميدانهما الخاص، ومطرودين من الميدان السياسي، ومن وجهة النظر هذه ذاتها -التي بموجبها **الخطأ**، مقولة التقنية، أخطر من **الجريمة**، مقولة الأخلاق- كان ماكيافل في فصل سابق (الثالث)، يدعو إلى الرحمة أو إلى القسوة.

كان المقصود الأشخاص الذين يؤذيهم الأمير الجديد في البلد الذي يستولي عليه، ليحترز من الإساءة إلا لأشخاص عاجزين إذا أمكن، وإذا كان مضطراً إلى الإساءة لأشخاص أقوياء، قادرين على الانتقام، فلتكن الإساءة بالأقل جذرية، ما سيعبر عنه ماكيافل بمفردات شرسة في **تاريخ فلورنسا** («أما الرجال الأقوياء، فإما يجب عدم مسهم، أو حين يُمسُّون فيجب قتلهم»)، يغطيه أكثر في **الأمير**، ولكننا أمام نفس الفكرة بالضبط، وهي واضحة جداً: «على هذا تجدر ملاحظة أن البشر يجب أن يكونوا موضع «لَمسة» و«تغنيج» أو أن يُسحقوا، فهم ينتقمون من الإيذاءات الخفيفة، ولا يستطيعون الانتقام حين تكون كبيرة جداً، ينجم عن ذلك أنه حين يجب الإساءة إلى رجل يجب الإساءة إليه بأسلوب يستحيل معه الخوف من انتقامه»، هذا «الأسلوب» جزء مما دعاه المؤلف لتوّه بتسمية لطيفة أخرى، في الفصل نفسه: **علاجات بطولية**.

الحصول على إمارة **بموافقة مواطنيه** (الفصل التاسع: «في الإمارة المدنية») يتطلب لا ريب بعض الحظ وبعض الـ Virtu، لكن ليس كل الحظ، ليس كل الـ Virtu، بالأحرى «ذكاء محظوظ»، مهارة سعيدة، إنه من جهة أخرى، تارة الشعب وتارة الكبار يصنعون هكذا أميراً، في كل مدينة، «الشعب لا يريد أن يؤمَر ولا أن يُضطهد من قبل الكبار، الكبار يرغبون في أن يأمروا وأن يضطهدوا الشعب»، بحيث إن الشعب يصنع أميراً حين، وهو غير قادر على مقاومة الكبار، يضع كل أمله في طاقة شخص فرد

سيدافع عنه، وكذلك الكبار الذين يشعرون أنفسهم غير قادرين على مقاومة الشعب، «يلجأون إلى حظوة ونفوذ واحد منهم ويجعلونه أميراً حتى يستطيعوا في ظل سلطته إشباع رغباتهم الطموحة».

الأمير الذي رفعه الكبار -الذين يعتقدون أنفسهم أقرانه، ولا يشبعون، وليسوا في أيديه- يجد صعوبة في البقاء أكثر مما يجد الأمير الذي رفعه الشعب، إذ إن هذا الأمير الأخير هو وحده في مرتبته، وكل واحد أو تقريباً محمول إلى إطاعته، الشعب عدا ذلك سهل الإشباع، لا يطلب كالكبار أن يَضطهد، بل فقط أن «لا يُضطهد»، لهذا السبب فإن أمير الصنف الأول، الذي صنعه الكبار ضد إرادة الشعب، سيكون عليه أن يبذل كل جهده للتصالح مع الشعب بأسرع ما يمكن، لن يكون له عندئذ سند آمن، في كل هذا الفصل يلوح بشكل واضح تفضيل ماكيافل، برجوازي فلورنسا، للشعب، وعداؤه الواضح إزاء الكبار.

هذا النمط الأخير للحصول، حيث استثنائياً لسنا أمام «إبداع من القوة»، حيث حصل على السلطة من لم يكن عليه أن يستولي عليها، لا يتطلب إذاً سوى فنّاً عاديا، سوى تقنية عادية وسهلة، ولا يستطيع أن يحرّك في ماكيافل أي وتر عميق، لذا فهو ببرود وبشكل مجرد تماماً يفك نوابض هذه «الإمارات المدنية».

وأقل من ذلك أيضاً اهتمامه بالإمارات الكنسية- وهي أنموذج آخر للحكومة الشرعية. الكرسي- المقدس، وأيضاً الناخبون الكنسيون الثلاثة في ماينتس Mayence، ترير Trêves كولن Cologne [1]، وكذلك بعض الأساقفة الألمان، كانوا آنذاك

---

(1) ماينس (ماينتس) وتريف (ترير) وكولونيا (كولن)، في غربي ألمانيا، ثلاثة مدن- دول كنسية آنذاك.

الكرسي المقدس، الكرسي الرسولي، أي البابا ودول- ولايات الكنيسة. هذه الدولة البابوية عاشت قروناً

==

يقدمون مساطر عن هذا الحكم، غير مشرقة بوجه عام، موديلات في أغلب الأحيان للشرشحة الإدارية والمالية والسياسية.

هذه الإمارات يُحصل عليها أيضاً بالحظ أو الـ Virtu، ولكن الجدير بالإعجاب هو أنه من أجل المحافظة عليها، ليس ثمة حاجة بعد ذلك لا للحظ ولا للـ Virtu، يكفي سلطان المؤسسات الدينية القديمة أنه ينوب عن كل الباقي، الحكومة الجيدة، تعلُّق الرعايا، المهارة، القيمة الحربية: «الله يشيدها ويبقيها». لهجة ماكيافل تجمع هنا الاحترام المتظاهر والصفير المكتوم، إنها لهجة رجل من عصر النهضة، لا يحب الكهنة، لا يحب الكاثوليكية الرومانية، ولا يحب أكثر روح المسيحية،- التي لا يفهمها، التي يعتبرها مضعفة، غريبة عن الـ Virtu.

مع ذلك فإن تكريماً للبابا ليون العاشر يختم الفصل الحادي عشر المكرّس لهذه الإمارات: «يجب أن نأمل أنه، لئن وسَّع أسلافه (إسكندر السادس، جول الثاني) البابوية بالأسلحة، فلسَوف يجعلها أيضاً، بطيبته وبكل فضائله الأخرى، أكبر بكثير وأجدر بالاحترام». هذا التكريم يفسَّر ظاهراً، فليون العاشر من آل ميديشي، وكتاب ماكيافل مُهدى إلى ميديشي آخر، والمؤلِّف ليس بوسعه أن يعتمد إلا على إنعام الميديشي كي يجد من جديد عملاً يليق به، ولكن أليس هناك عِلّة أخرى أيضاً، ستكشفها لنا نهاية الأمير؟



==

قبل وبعد ماكيافل (من القرن الثامن حتى القرن التاسع عشر وانتصار الوحدة الإيطالية). البابا والإمبراطور زعيما العالم الكاثوليكي الرسميان في العصر الوسيط (بينهما صراع، وتوازن، ثم يأفلان ...).

أشهر بابوات زمن النهضة: **إسكندر السادس بورجيا** (1492- 1503)؛ **جول الثاني** (1503- 1513) كان زعيم «العصبة المقدسة» ضد فرنسا، رعى الفنانين وشرع في بناء كنيسة القديس بطرس ...؛ **ليون العاشر ميديشي** (1513- 1521).

يبقى أن نقيم حساباً لتمييز بين الدول المطلوب الحصول عليها، حسب نمط الحكم (إمارة استبدادية، إمارة أرستقراطية، جمهورية) الذي كان نمطها قبل الحصول عليها.

الإمارة **الاستبدادية** Despotique، المحكومة من قِبل أمير جميع الناس عبيده (تركيا)، صعبة المنال، لأن كل الرعايا ملتفون مشدودون إلى الأمير، وليس للغريب أن يأمل منهم شيئاً، إنها سهلة الإبقاء، يكفي إطفاء عِرق الأمير حتى لا يبقى، «أي شخص يحتفظ ببعض الهيبة على الشعب»، هذا الشعب المعتاد بحكم التعريف على الطاعة، غير قادر على أن يختار بنفسه أميراً جديداً وعلى أن يعود إلى حمل السلاح، الإمارة **الأرستقراطية**، المحكومة من قِبل أمير يساعده كبار، أشراف- أسياد من عرق قديم، يمسكون سلطتهم لا من إنعام الأمير بل من هذه العراقة نفسها (حالة فرنسا)، سهلة المنال، يوجد دوماً فيها كبار مستاؤون، مستعدون لفتح الدروب للغريب وتسهيل انتصاره، إنها صعبة الإبقاء، لأنه من غير الوارد إسعاد كل الكبار ولا إطفاؤهم جميعاً، «يبقى دوماً العديد من الأشراف الذين سيضعون أنفسهم على رأس حركات جديدة». الأمير الجديد سيفقد هذا الفتح الهشّ «ما إن تحضر فرصة ذلك».

الجمهورية، التي كانت تعيش حرة في ظل قوانينها الخاصة، إنموذج دولة من الصعب بشكل خارق إبقاؤه تحت نير أمير جديد، إنموذج هو بالضبط على طرفي نقيض مع الإمارة الاستبدادية حيث الرعايا مشكَّلون على الطاعة، يوجد فيها «مبدأ حياة أفعل وأنشط بكثير، حقد أعمق بكثير، رغبة في الانتقام أمرّ بكثير، لا تترك ولا يمكن أن تترك لحظة في راحة ذكرى الحرية القديمة». هذه الذكرى حيّة بحيث يترتب عليها في نهاية الحساب أن تجعل باطلتين الوسيلتين الأولين اللتين يقترحهما ماكيافل لترويض الحرية الجمهورية التي لا تروَّض، وسيلتين هما، الأولى أن يأتي الأمير للإقامة شخصياً

في البلد كي يقمع في الحال الاضطرابات التي قد تولد، والأخرى أن يجعل البلد يُحكم حسب قوانينه الخاصة، بمواطنيه، تحت تحفُّظ دفع جزية، عندئذ ماكيافل، هذا البلاطي Courtisan [1] العجيب، الذي، إذ يكرّس كتابه لأحد الـ ـميديشي، مدمِّر جمهورية فلورنسا، لا يستطيع مع ذلك إخفاء تفضيله وحبه وإعجابه بالحكومات الحرة، ماكيافل لا يرى وسيلة أمينة بشكل مطلق للأمير الجديد سوى وسيلة ثالثة وجذرية: تدمير، إبادة الجمهورية القديمة غير القابلة للشفاء.

من استولى على دولة اعتادت على الحياة حرة ولا يدمرها، عليه أن ينتظر دماره على يدها... مهما اتخذ من حيطة، مهما فعل من أمور، فإذا لم يحلّ الدولة، إذا لم يشتت سكانها، فإنه سيراهم عند أول فرصة يسترجعون، يستدعون حريتهم ومؤسساتهم المفقودة، ويسعون إلى القبض عليها من جديد.

الأمير

عبر دراسة هذه المجردات، **الإمارات**، يبحث القارئ غريزياً عن الشخص العياني الذي يعطي هذه الحكومات الشخصية قيمتها ولونها، أعني **الأمير**. سلفاً ماكيافل قبض، كما رأينا، في الصفحات السابقة، على فرصة إظهار بروفيل Profil قيصر بورجيا، أنموذج الأمير الجديد، موديل المهارة الفنية في السياسة، بالتعارض مع لويس الثاني عشر، الأمير الوراثي الذي يُراكِم الأخطاء، الآن في خمسة فصول هي بين أشهر فصول الكتاب، الفصول 15 إلى 20، وتؤلف حسب شارل بنواست **جوهر الماكيافيلية**،

(1) البلاطي Courtisan (رجل البلاط) شخصية هامة، نموذج إنساني في عصر النهضة، ذو شروط ومواصفات وصفات.

سينشئ ماكيافل لوحة أميره الجديد كاملة، وجاهية، وفي ضوء تام(★).

كيف يجب أن يتصرف هذا الأمير إزاء رعاياه وأصدقائه؟ ما من مسألة مكررة منذ العصور الوسطى (وستكرَّر طويلاً بعد ماكيافل) كمسألة واجبات الأمير، المفهوم، المضمور، واجبات الأمير المسيحي. إراسم Erasme [1] سينشر بعد قليل كتابه **تأسيس الأمير المسيحي**، وهو مختصر «سياسة إنجيلية»، طباق تام ودواء مضاد للسياسة الماكيافيلية، خيالات هذا كله في نظر صاحب **الأمير** «تأملات عابثة» على حد قوله، يرفض القيام بها، يريد التمسك بما يدعوه واقع الأشياء، وهذا الواقع، هو أولاً أن الأمير الجديد يعيش في قلب الخطر، إن خوفَينِ اثنين يسكنانه ويجب أن يسكناه: «داخل ولاياته وسلوك رعاياه هما موضوع أحدهما، الخارج ونوايا القوى المجاورة هما موضوع الآخر»، وهذا الواقع، هو بعد ذلك أن المسافة بعيدة إلى ما لا نهاية «من الطريقة التي نعيش بها إلى الطريقة التي يجب أن نعيش بها»، وأن العيش كما هو الواجب في العالم المصنوع كما هو مصنوع، وسط هذه الكمية من الأشرار، لا يكون سوى لعبة مخدوعين.

الأمير الذي يريد البقاء يجب عليه إذاً أن يتعلم أن لا يكون طيباً دوماً، أن يكونه أو أن لا يكونه «حسب الضرورة». أجل، ماذا يمكن أن نرغبه أكثر من أمير يجمع كل الصفات الحسنة، يكون كريماً، محسناً، رؤوفاً، أميناً لكلامه، حازماً وشجاعاً، طيباً، عفيفاً، صريحاً، رصيناً ودَيِّنا؟ ولكن هذا غير ممكن أو نادراً ما هو ممكن، **«والحال البشري لا يشتمل عليه»**. كافٍ وكثير أن يعرف الأمير الهروب من الرذائل المخجلة

(★) مستلهماً، لا ريب، بقدر يجب أن نحترس من تضخيمه، «طاغية» tyran أرسطو.

(1) إيراسم Erasme (1469- 1539)، من كبار مفكري وإنسانويي عصر النهضة، ذهن موسوعي، اشتهر بكتابه «مدح الجنون»، هولندي المولد، لاتيني الكتابة ... فولتير زمنه.

التي من شأنها أن تجعله يضيع الدولة، أما الرذائل الأخرى، فلْيقاومها، وإذا لم يستطع، فليكن أكثر وأفضل، بعض العيوب أو الرذائل ربما ضرورية للمحافظة على الدولة، التي بالمقابل تضيعها بعض الصفات، إذ عند فحص الأشياء فحصاً جيداً، نجد أنه كما هناك بعض الصفات التي تبدو فضائل والتي تصنع هلاك الأمير، كذلك ثمة صفات أخرى تبدو رذائل ويمكن أن ينتج عنها بقاء الأمير ورفاهه».

لقد لخّصنا لتوّنا الفصل الخامس عشر، القصير بقدر ما هو ماهوي ومغذٍ، حيث يكشف المؤلف فكره بصراحة ليس فيها تزويق، إنه فكر رجل بما أنه عاشر البشر الآخرين فهو بلا أوهام، وهو عدا ذلك يعلم تماماً تمييز الخير والشر، بل ويفضل الخير، لكنه يرفض إغلاق عينيه أمام ما يعتقد أنه الضرورة الدولتيَّة، أمام ما يعتقد أنه عبوديات الحال البشري.

من هذه الفصول التالية تُستخلص النتائج، من الجيد بالنسبة لأمير أن يُعرف بالكرم والسخاء، مع ذلك فأن يكون المرء بخيلاً إحدى هذه الرذائل التي تجعله يحكم، العطاءات من شأنها أن تكسب للأمير أفراداً جدا قلائل وأن تُنصّب ضده عدداً كبيراً جداً، أن تجعله كريهاً شنيعاً لرعاياه، وأخيراً، مفقَرا، يفقد اعتبارهم. كذلك «كل أمير يجب أن يرغب في أن يُشهَر بالرحمة لا بالقسوة»، ولكن لنحترس من استخدام الرحمة في غير موضعها، لنتذكر قيصر بورجيا، فقد كان «يُعتبر قاسياً» (يقول ماكيافل بدون أن يتحرك حاجباه)، «ولكن قسوته أعادت النظام والوحدة في الرومانيا»، قسوة مباركة، إذا كانت تقتل في البيضة القلاقل، الحبلى بأعمال القتل والسلب، التي من شأن الرحمة أن تدعها ترتفع، «هذه القلاقل تجرح المجتمع بأسره، في حين أن الإجراءات الصارمة التي يأمر بها الأمير لا تقع إلا على أفراد خاصين»، حماية المجتمع أولاً، هنا تكمن رحمة

الدولة الحقة (كذلك سيفكر ريشوليو Richelieu [1] وسيكتبه في وصيته).

من هنا يولد هذا السؤال الكلاسيكي: **ما إذا كان أفضل للمرء أن يكون موضع حب منه موضع خشية أم العكس؟**

الأفضل أن يكون الاثنين ولكن هذا صعب، عندئذ الآمَن أن يُخشى. لماذا؟ ثمة أسباب عديدة لذلك. أولاً، البشر عموماً «ناكرو الجميل، غير ثابتين، متخفّون، مرتجفون أمام الأخطار، وجشعون؛ طالما تصنع لهم خيراً، هم معك، يقدمون لك دمهم، أموالهم، حياتهم، أولادهم، طالما لا يظهر الخطر إلا بعيداً، ولكن حين يقترب يتحولون بسرعة كبيرة». الويل للأمير الذي يكون قد ارتكز فقط على كل هذه الصداقات التي دفع ثمنها عطاءات، «سرعان ما هو ضائع»، ثم إن البشر يخافون أقل بكثير أن يهينوا من يجعل نفسه موضع حب مما يخافون أن يهينوا من يجعل نفسه موضع خشية، رابطة المحبة، يقطعونها حسب مصلحتهم، في حين أن خشيتهم تبقى معززة بخوف من العقاب لا يتركهم أبداً، أخيراً ليس متوقفاً على الأمير أن يُحب، فالبشر «يحبون حسب مشيئتهم»، ولكن يتوقف عليه أن يُخشى، فالبشر «يخشون حسب مشيئة الأمير». والحال، الأمير الحكيم يجب أن يرتكز لا على ما يتوقف على الغير، بل على ما يتوقف عليه نفسه.

أن يُخشى، عدا ذلك، لا يعني بتاتاً أن يُبغض، بُغض الرعايا -وكذلك احتقارهم- شيء خطير، ينبغي أن لا يقع فيه، إذ إن كل القلاع التي يمكن أن تكون للأمير المبغوض ضد رعاياه لن تنقذه من مؤامراتهم (ككل فلورانسي، ماكيافل تحت تسلط

---

(1) **الكاردينال ريشوليو**: وزير الملك لويس الثالث عشر من 1624 إلى 1642، حاكم فرنسا وقائد سياستها على ثلاثة خطوط: 1- تخفيض الكبار (أي الأمراء الإقطاعيين) لصالح المونارشية المطلقة، 2- تخفيض البروتستانت وضرب امتيازاتهم، 3- تخفيض بيت النمسا (أي «الإمبراطور»).

المؤامرات). ثمة وصفة بسيطة، لتلافي هذا البغض، وهي «الامتناع عن الاعتداء على أموال رعاياه أو على شرف زوجاتهم».

ثم، أخيراً، هل من شيء أكثر استحقاقاً للمدح بالنسبة لأمير من أن يكون أميناً لكلامه وأن يعمل دوماً بصدق؟ ولكن في الواقع، ماذا نرى؟ أمراء صنعوا أشياء كبيرة وهم يخرقون كلامهم ويرغمون البشر بالمكر، وانتهوا إلى السيطرة على الذين كانوا يرتكزون على الولاء، على هذه الملاحظة غير المخدوعة يبني ماكيافل هذا الفصل الثامن عشر (**كيف يجب على الأمراء أن يتمسكوا بكلامهم**)، الذي سيؤخذ عليه بشكل خاص، الذي سيظهر كأنه أكثر من جوهر الماكيافيلية، كأنه زبدتها أو «خلاصتـ»ـها، والذي سيقرؤه بانتباه أشد من كل الفصول الأخرى السياسيون المتعطشون إلى نجاحات دبلوماسية.

ماكيافل شعر هنا بالحاجة النادرة عنده إلى إلباس فكرته العارية، إلى إلباسها ثوباً على الطريقة القديمة في أسطورة فاتنة للخيال، لقد اختار أسطورة أخيلس Achille والشنتور Centaure شيرون Chiron. حسب الرواية، كان أخيلُّس له كمعلم شيرون، السَنتور، الذي نصفه حصان ونصفه إنسان، كان الأقدمون يعنون بذلك أنه من الضروري بالنسبة لأمير أن يعمل كحيوان وكإنسان بقدر واحد، خاصة الإنسان أن يكافح بالقوانين نظامياً بولاء وأمانة، خاصة الحيوان أن يكافح بالقوة والمكر الطريقة، الإنسانية المحض لا تكفي، الإنسان كثيراً ما يضطر إلى استخدام طريقة الحيوان، الأمير المحقَّق، المسلَّم للصراع، وأخيلُّس أنموذجه، يجب أن يحوز نوعاً ما هاتين الطبيعتين، الإنسان والحيوان، اللتين تساند كل منهما الأخرى، وبين الحيوانات، يجب أن يختار الأمير اثنين كموديل، الثعلب والأسد، يجب «أن يسعى إلى أن يكون بآن معاً ثعلباً وأسداً، فإذا لم يكن سوى أسد فإنه لن يشاهد الأفخاخ، وإذا لم يكن سوى ثعلب فإنه

لن يدافع عن نفسه ضد الذئاب، بيد أنه بحاجة متساوية لأن يكون ثعلباً حتى يعرف الأفخاخ وأسداً حتى يُفزع الذئاب».

هكذا ففي مضمار الوعود والالتزامات، يجب على الأمير أن يكون ثعلباً، أي أن لا يحافظ على العهد حين تكون المحافظة ضده وحين تكون اختفت الأسباب التي جعلته يعِد. «لو كان البشر جيدين جميعاً، لما كان هذا المبدأ جيداً، ولكن بما أنهم سيئون، وبما أنهم لن يحافظوا على كلامهم نحوك، فأنت أيضاً ليس عليك أن تحافظ على كلامك نحوهم». هل يمكن عدا ذلك، حين يكون المرء أميراً، «أن تنقصه علل مشروعة لتلوين عدم تنفيذ» ما وعد به؟ لا عدّ هنا لعدد الأمثلة الحديثة التي يمكن أن تذكر، لعدد معاهدات السلام والاتفاقات من كل نوع، «التي صارت باطلة وغير مفيدة بعدم أمانة الأمراء الذين كانوا قد عقدوها». الأمراء الذين استطاعوا على النحو الأفضل أن يعملوا كثعالب هم الذين ازدهروا بالقدر الأكبر. مع شرط، وهو أن يكونوا قد قنَّعوا جيداً هذه الطبيعة الثعلبية، قد امتلكوا بشكل تام فن التظاهر والتخفي.

إخفاء، ازدهار... ماكيافل، بالفرح المزدوج، فرح الكلبي في تعرية الطبيعة البشرية، وفرح الفنان في الشعور بالسيطرة المطلقة على مادته، يضع عندئذ أعلى اللمسات وأذكاها على لوحته للأمير، يرسم فضيلة الظهور، «جعلَهم يعتقدون»، الرياء، سلطان النتيجة الكامل، فكرته الحميمة، التي كان بدأ يكشفها لنا في الفصل الخامس عشر، تسلمنا الآن، في النصف الثاني من الفصل الثامن عشر، أسرارها القاسية، ينبغي أن ننقل هنا النص بالكامل، كل تعليق لمن شأنه أن يبهت طعمه.

فضيلة الـ يظهر، يجعلهم يعتقدون، الرياء:

رجوعاً إلى الصفات الجيدة المذكورة آنفاً، ليس من الضروري تماماً أن يمتلكها الأمير كافة، ولكن من الضروري أن يظهر أنه يمتلكها. بل أتجرّأ وأقول إنه إذا كان

يمتلكها فعلياً وإذا كان يبديها دوماً في سلوكه فمن الممكن أن تسيء إليه، في حين من المفيد دوماً أن يكون عنده ظاهرها، من الجيد دوماً بالنسبة له، مثلاً، أن يظهر رحيماً، أميناً، إنسانياً، دَيِّناً، صادقاً... يجب أن نفهم فعلاً أنه لا يمكن لأمير وخصوصاً لأمير جديد أن يحافظ في سلوكه على كل الذي يجعل الناس مشهورين بأنهم رجال خير، وأنه كثيراً ما يضطر، من أجل صون الدولة، إلى العمل ضد الإنسانية، ضد المحبة، بل وضد الدين، يجب إذاً أن يكون ذهنه مرناً قابلاً للالتواء حتى يندار إلى كل الأشياء، حسبما تأمر به الريح وصدف الحظ، يجب، كما قلتُ، أن لا ينحرف عن جادة الخير طالما يستطيع ذلك، ولكن عند الحاجة أن يعرف ويستطيع الدخول في طريق الشر، يجب عليه كذلك أن يُعنى عناية فائقة بأن لا يدع يفلت منه قول واحد لا تُشتمّ منه الصفات الخمس التي عددتها قبل قليل، بحيث حين يراه الناس أو يسمعونه يعتقدونه مفعماً بالعذوبة والصدق والإنسانية والشرف وخصوصاً الدين، فما زال الأمر الأهم الذي يجب أن يكون للأمير ظاهره، إذ إن البشر عموماً يحكمون بعيونهم أكثر مما يحكمون بأيديهم، فكلهم في مدى الرؤية لا اللمس. **كل الناس يرون ما أنت تبدو، قليلون يعرفون بعمق ما أنت، وهذا العدد القليل لن يجرؤ على الوقوف ضد رأي الغالبية، التي يساندها أيضاً جلال السلطة السيدة.**

سلطان النتيجة الكلي:

فضلاً عن ذلك، في أفعال الرجال ولا سيما الأمراء، التي لا يمكن أن تدقَّق أمام محكمة، ما يُعتبر، هو النتيجة، فليفكر الأمير إذاً فقط بالمحافظة على حياته ودولته، إذا نجح في ذلك، فإن كل الوسائل التي سيكون قد اتخذها سيُحكم عليها بأنها جديرة بالاحترام وسيمتدحها جميع الناس، الرجل العادي يفتنه دوماً الظاهر والحادث، وأَوَليس العادي هو الناس، «العالَم»؟

لا يبقى بعد ذلك للأمير الجديد سوى أن يراعي بعض القواعد في السياسة الخارجية كما وفي اختيار مستشاريه أو وزرائه، عليه أن لا يجعل أبداً أميراً آخر قوياً، فهو بذلك يعمل «على هلاكه»، عليه أن يبين نفسه بصراحة صديقاً أو عدواً، أي عليه أن يعلن نفسه بشكل مكشوف مع أو ضد هذه الدولة أو تلك: «حزب الحياد الذي يعانقه في أغلب الأحيان الأمراء المترددون، الذين يخافون الأخطار الحاضرة، في أغلب الأحيان أيضاً يقودهم إلى هلاكهم»، أما المستشارون والوزراء، «فإنها قاعدة عامة ولا تخدع مرة»، إن وحده أميراً حكيماً بذاته أصلاً، يمكن أن يُنصح بشكل جيد، وأن قابلياته تقدَّر أولاً باعتبار الأشخاص الذين يحيطون به، عليه دوماً أن يأخذ مشورة، ولكن «حين هو يريد، لا حين يريد الآخرون»، وبدون أن يدع يوماً يَرتِج عليه الذين ينصحونه، إن الوزير الجيد هو الذي لا يفكر أبداً بنفسه بل دوماً بالأمير، والذي لا يحادثه إلا في ما يخص مصلحة الدولة. «ولكن يجب أيضاً أن يفكر الأمير من جهته بوزيره»، أن يغدق عليه الثراء والاعتبار والتكريم والألقاب، حتى يخاف أي تغيير كما يخاف النار، وحتى يعلم جيداً أنه كل شيء بدعم الأمير ولا شيء بدونه.

الأمير الجديد الذي سيوفق سلوكه مع كل ما سبق يستطيع أن يكون واثقاً من مستقبله، أكثر مما يستطيع أمير قديم، لا يلبث أن يكون أمتن وأرسخ مما لو أن الزمن كرس سلطته: فأفعال أمير جديد تدقق وتفسر أكثر بكثير من أفعال أمير قديم، و«حين يحكم عليها بأنها Virtuose (قوية وشجاعة) [1]، فهي تكسب له وتربط به القلوب أكثر مما يستطيع ذلك قدم العرق أو عراقة الأصل، إذ إن البشر يؤثر فيهم الحاضر أكثر بكثير مما يؤثر الماضي»، مجد مزدوج له عندئذ، مجد كونه أسس دولة جديدة، ومجد كونه

(1) وVirtuose هي أيضاً (بالإيطالية والفرنسية) صفة المهارة الفنية القصوى لعازف الكمان مثلاً.

وطَّدها بـ «قوانين جيدة، أسلحة جيدة، حلفاء جيدين، وأمثلة جيدة». عار مزدوج، بالمقابل، للذي، وقد ولد على العرش، «يكون تركه يضيع بقلَّة حكمته».

هكذا ماكيافل يبدو قدَّم لـ جوليان، ثم لـ لوران ميديشي، الأميرين الجديدين، كل وصفات السلطة (فتح، إبقاء، توطيد)، الوصفات التي اغترفها في خبرته الطويلة بالشؤون الحديثة وفي دراسته الطويلة والمستمرة للشؤون القديمة، كما ورد في إهداء **الأمير**، لقد تجنب المؤلف المحاكمات الكبيرة، الجمل المفخمة المطنبة، كل «الزينات الغريبة» عن صلب الموضوع، لم يُضح أبداً للتعبير، للأثر، لا غموض، لا تكلف، فكر مطابق دوماً لموضوعه، أسلوب لاصق دوماً بدقة على الفكر، أسلوب «مضيء، رجولي، وجلي»، سيقول ماكولي Macaulay [1]؛ أسلوب صريح، غاطس، باحث نابش، مُعَرٍ، سيقول شارل بنواست. اللسان التوسكاني الأقوى والأكثف والأكثر مباشرية، «هواء فلورنسا الناعم الجاف»، يجعلنا صاحب **الأمير** نستنشقه، الظروف الأشد خطورة، ليس بوسعه الامتناع عن تقديمها لنا «بحركة قوة وفرح غير منضبطة، لا بدون لذة فنان خبيثة»، سيقول نيتشه Nietzsche. فنان، نعم، على نقيض السكولاستيكيين المدّعين الثقلاء؛ فنان عفيف، سيد بالتمام على أسلوبه، الأداة القاطعة، كما السياسي عنده سيد بالتمام على فكره القاطع والكلبي.

شكلاً ومضموناً، بالتالي، كان مراد ماكيافل يبدو مؤدىً على النحو المطلوب، كل وعوده منفَّذة، كل أسراره القاسية مسلَّمة.

---

(1) ماكولي Macaulay (1800- 1859) مؤرخ وسياسي إنكليزي، صاحب «تاريخ إنكلترة».

سر ماكيافل

بيد أن سره الأعلى، سر قلبه بقدر ما هو سر عقله وأكثر، ماكيافل ما زال يحتفظ به، لا شيء لاح منه في إهداء الأمير ولا شيء تقريباً في الفصول الثلاثة والعشرين الأولى، فقط عند نهاية الكتيِّب، في الفصول الثلاثة الباقية، وخصوصاً في الفصل السادس والعشرين والأخير، وعنوانه «نداء لتخليص إيطاليا من البرابرة»، يكشف لنا المؤلف، بصيحة، بثورة، تهز أسلوبه وتحوله فجأة، هذا السر، سر الحب والحنين، هذا السر الكبير، هو إيطاليا، حب عنيف للوطن الممزق، المستعبَد والمخرَّب، يلتهب في قلب هذا الموظف ذي العقل الوضعي الإيجابي بلا عاطفة، ذي العينين الباردتين، المفتوحتين تماماً على قسوة بل وحشية الواقع. إن حلم محرِّر، **مخلِّص فادٍ** لإيطاليا، يسكن ماكيافل، كما سكن من قبله كل الإيطاليين العظام، دانته Dante، بترارك Pétrarque. جمهورياً بفؤاده، كان ماكيافل قد تصور تحقيق جمهورية إيطالية، وريثة الجمهورية الرومانية حسب تيت-ليف tite live، بالحرية المدنية على النمط القديم، تحرِّك جيشاً وطنياً، يبدو أن السكرتير الفلورانسي، قبل رجوع آل ميديشي إلى فلورنسا بكثير، قبل الإفلاس المحزن للميليشيا التي نظمها بكثير، يبدو أنه وقد اختبر مثالب الحرية البلدية بشكل قاس، قد يئس من تحرير إيطاليا تحت الشكل الجمهوري، يبدو أنه إذا كان قد أعجب إلى هذا الحد بقيصر بورجيا، إذا كان قد بالغ بشكل واضح في تقدير إمكاناته ومداه، فلأنه قد اعتقد، لفترة من الزمن، أنه يرى فيه الأمير المخلِّص، الذي سيحقق بالدكتاتورية، بالطغيان، الحلم الإيطالي الذي أخطأته الحرية. فرضية يائسة، الأمير الجديد، الأمير الغاصب، حسب صيغة أوغستين رنوديه Aug. Renaudet، المحلِّل النافذ لماكيافل.

كاتباً -على سبيل تمرين تقني محض، من شأنه أن يبين قدرته وصفة الخدمات التي يستطيع أن يؤديها- مؤلَّفه الصغير عن الإمارات، ماكيافل لا يتخلى مع ذلك عن الحلم

الإيطالي، بالعكس إنه يستخدم العمل الذي تفرضه عليه حالته الشخصية وحاجاته، كي يعبر عن الشكل الجديد الذي يتخذه فيه هذا الحلم، حيث فشل قيصر بورجيا، يسانده بابا إسكندر 6 بورجيا، ألا يمكن أن ينجح ميديشي يسانده البابا ليون العاشر ميديشي؟ إذا كان ماكيافل، وهو يتحدث بسخرية عن الإمارات الكنسية، يكرم مع ذلك ليون العاشر، أفليس ذلك -مضافاً إلى الأسباب المذكورة آنفاً- لأن ليون العاشر، بإعطائه دعمه للقضية الإيطالية، يُصلح على الفور كل الأذى الذي أصاب إيطاليا على يد السياسة الزمنية للبابوات السابقين؟

أي ازدراء لا يفصح عنه ماكيافل، في الفصل الرابع والعشرين، تجاه هؤلاء الأمراء الطليان، أمثال ملك نابولي ودوق ميلانو، اللذينِ «بعد حيازة طويلة»، أضاعوا دولهم: «فليمتنعوا عن اتهام الحظ وليتهموا جبنهم»، أي حب خُفي بالمقابل في الفصل التالي، حيث يحلل سلطان الحظ، النهر الجارف، الذي يحمل غضباته خصوصاً حيث يعلم أنه لا توجد حواجز مستعدة لإيقافه- أي حُبّ خُفي تجاه إيطاليا هذه، الشبيهة بريف واسع لا يؤمِّنه أي نوع من الدفاع ضد الفيضان: «لو كانت قد زوِّدت مثل ألمانيا وإسبانيا وفرنسا ضد السيل، لما أغرقها أو بالأقل لما أثَّر عليها بهذا المقدار».

وها إن المؤلف، في الفصل السادس والعشرين، الأخير، يوضح: ما من مرة في إيطاليا كانت الظروف أكثر ملاءمة لأمير جديد يريد «أن يجعل نفسه شهيراً» مما هي اليوم، الخلاص يمكن أن يُقاد إلى نهاية جيدة على يد أسرة ميديشي التي تؤهلها على نحو متميز «فضائلها الوراثية، ثروتها، نعمة الله ونعمة الكنيسة التي هي تحتل اليوم عرشها». ذلك سيكون عمل عدالة عظيماً، فالقوة عادلة «حين تكون ضرورية والأسلحة تصير أدوات الرحمة، حين لا يمكن الرجاء إلا فيها». أكثر من ذلك، الله يُجلِّي إرادته بعجائب، بإشارات ساطعة: «البحر قد انشقَّ، سحابة بينت الدرب، نبع ماء حي اندفق من الصخر، المنّ

سقط في الصحراء: كل شيء يسهل هكذا عظمتكم» (هذه لغة تبدو ناشزة عند هذا الماكيافل، الذي نتصور بطيب خاطر أنه لا يؤمن إلا بما يرى، ماذا! هذا الكلبي الآن يتعاطى الكهانة!).

والدعوة الأخيرة الرائعة تبسط فقراتها الحارّة: «مارسييز القرن السادس عشر»، سيقول ادغار كينه Quinet، «الصرخة التي تبعث شعباً»، سيقول شارل بنواست، الصرخة التي سيتلقفها، بعد ثلاثة قرون ونصف، كافور Cavour، غاريبالدي Garibaldi [1].

يجب إذاً أن لا ندع هذه الفرصة تضيع، ينبغي أن ترى إيطاليا، بعد انتظار طويل، ظهور مخلصها أخيراً، ولا يسعني أن أقول بأي حب سيُستقبل في كل المقاطعات التي عانت من الاجتياحات الأجنبية، بأي عطش إلى الثار، بأي إيمان عنيد، بأي تقوى، بأية دموع. أي باب سيجده مغلقاً؟ أي شعب سيرفض له الطاعة؟ أية خصومة سيصادف؟ أي إيطالي سيرفض له الاحترام؟ هذه السيطرة البربرية موضع قرف لدى كل إنسان.

فليقبل إذاً بيت ميديشي الرفيع مهمة جميلة كهذه «مع الشجاعة والرجاء اللذين يناسبان المشروعات العظيمة»، وليتحقق تحت رايته ما بُشِّر به بترارك: «العبقرية ضد القوة البربرية ستحمل السلاح والقتال سيكون قصيراً -إذ إن القيمة القديمة- في القلوب الإيطالية لم تمت بعد».

على هذه الأبيات للشاعر السلف الكبير ينتهي **الأمير**.

---

(1) **ادغار كينه** Quinet (1803- 1875)، أديب ومؤرخ فرنسي، إنساني مثالي. **كافور وغاريبالدي** هما بطلا وحدة إيطاليا في أواسط القرن التاسع عشر.

مصير المؤلف

مصير مدهش لرجل ولمؤلَّف! كان بوسع ماكيافل أن يشتبه بخيبات بقية حياته، لم يكن بمقدوره أن يتخيل لحظة واحدة، الضجة التي سيثيرها عبر القرون مجلده الصغير، الذي كان أثره المباشر عدماً.

لوران دو ميديشي، دوق أوربينو، تلقى **الأمير** مخطوطاً لم يُعِره أي انتباه (هل قرأه فقط؟) وبطبيعة الحال لم يفكر في مكافأة المؤلف، مات في عام 1519 في سن السابعة والعشرين بمرض نابولي، تاركاً ابنة مولودة بعد وفاته، وستكون كاترين دو ميديشي Catherine de médicis [1]، وجاهلاً أن استحقاقه الرئيسي لذاكرة البشر سيأتيه من كونه الأمير، الذي أُهدِيَ إليه **الأمير**. يجب القول عدا ذلك أنه حتى بين المعاصرين العديدين الذين تداولوا المؤلَّف المخطوط كان الاهتمام تافهاً، مجموعة حِكَم عادية، فإن أي إنسان متآلف بعض الشيء مع مشهد السياسة اليومية ما كان له أن يتعلم جديداً في هذا الكتيِّب.

لئن يعود ماكيافل، ابتداء من 1519، في نصف- نعمة لدى الميديشي، فبسبب سُمعته كموظف نبيه، كسياسي فطن مرهف، لا بسبب **الأمير**، ينال أجراً ليكتب مؤلَّفه **تاريخ فلورنسا**، يُكلَّف بمهام تافهة، فقط بعد 1525، بنتيجة التغيرات في السياسة العامة، يُسلّمه آل ميديشي مهاماً تليق به أكثر، ولكنه بذلك عينه يسيء إلى نفسه نهائياً

---

(1) **كاترين دو ميديشي Catherine de médicis**: ابنة لوران (لورنزو) الثاني آل ميديشي، زوجة هنري الثاني ملك فرنسا، وأم لثلاثة ملوك توالوا على عرش فرنسا (فرانسوا 2، شارل 9، هنري 3)، وصية على العرش في زمن طفولة ابنها الثاني. سياسية ماهرة، حاولت سياسة التوازن بين الكاثوليك والبروتستانت في زمن حروب الدين، ... ثم كان لها دور كبير في مجزرة سان بارتيلمي ضد البروتستانت عام 1572.

معهم، وحين يُطرد آل ميديشي من جديد من فلورنسا في أيار 1527، وتُعاد الجمهورية، لا يستطيع صاحب **الأمير**، المُهدى لأحد الطغاة، المؤرخ الذي يتقاضى أجره منهم، أن يعوّل على إنعام النظام المعادي، ها إنّ منصبه القديم، منصب سكرتير **عشرة الحرية والسلام**، يعود. ولكن ليُسنَد إلى شخص يُدعى تاروجي Tarugi، الحزن ينضم إلى آلأم أمعاء خطيرة، ليحمل في 22 حزيران 1527، عن عمر 58 سنة، نقولا ماكيافل، مزوَّداً بغذاء الكنيسة.

بعد مضي أربع سنوات على وفاته، يُطبع أخيراً **الأمير**، مع إذن بالطباعة من البابا كليمان Clément السابع (1531)، الطبعة مهداة إلى كاردينال، لا هياج، لا إحساس. يبدو أن الكتاب يظهر عديم الأذى، ولكن الطبعات ستتكاثر، سيُقرأ الأمير **كثيراً**، ربما كثيراً جداً، اعتباراً من سنة 1550 ترتفع الضجة التي ستملأ أواخر القرن السادس عشر، النهضة الوثنية أعقبها الإصلاح البروتستانتي، الذي أرغم الكنيسة على إصلاح نفسها من الداخل. إن تجدد الإيمان المسيحي سيجتمع الآن مع عنف الجماهير المتعصب، مع صراع المصالح القوية، لينتج الخليط الوحشي الكبير لحروب الدين، ماكيافل وكتابه يؤخذان في اندفاعات هذا الشجار الواسع الذي يتخطاهما.

الكاردينال أسقف كانتِربري، رجينالد بول Réginalde Pole، الكاثوليكي يحكم على **الأمير** بأنه مكتوب «بيد الشيطان»، إذا كان الشيطان يُدعى بودٍّ في إنكلترا old nik («شيخ نقولا») أَفَلَيس تلميحاً إلى اسم ماكيافل؟ زعم البعض ذلك. الكاتب «الدنِس والوغد» يُفضح في 1557 من قبل البابا بولس الرابع، يدينه مؤتمر ترانت Concile de Trente [1] ويوضع في قائمة التحريم، في فرنسا يُلعن بشكل خاص كمستشار بعد

(1) مؤتمر ترانت الكنسي، من 1545 إلى 1563، يمثل «الإصلاح- المضاد» الكاثوليكي (إصلاح الكنيسة
==

وفاته لـ كاترين دو ميديشي، كمُلْهِم لبلاطها الذي يسكنه إيطاليون ماكيافيليون. مصطلحا «ماكيافيلي» و«الماكيافيلية» يعودان إلى تلك الحقبة، نصادف أيضاً الفعل «مكيَفل» Machiavéliser، مذبحة يوم القديس برتيلمي (1572) تظهر لبروتستانت كثيرين «لعبة فلورانسية»، «حيلة فلورانسية» [1]، عُرفت في **الأمير**، والبروتستانت يشنعون على ماكيافل كجزويت Jesuite. ولكن الجزويت اليسوعيين، يفضحونه بقوة ليست أقل ويسلمونه للاستنكار الكاثوليكي، كتاب القاضي الفقيه البروتستانتي إينوسان جنتيي Innocent Gentillet، الصادر في 1576، **خِطب عن وسائل الحكم الجيد، ضد نقولا ماكيافل الفلورانسي** [بالفرنسية]، سيكون له كموازٍ في 1592، كتاب **محاكمة نقولا ماكيافل**، بقلم الأب اليسوعي أنطوان بوسفِن Antoine Possevin الذي لم يكن عدا ذلك قرأ ماكيافل إلا عبر جنتيي Gentillet. يسوعيو إنغولشتادت، في بافاريا، يطلبون أن يحرقوه في شكل صورة أو تمثال، هكذا فقد حل محل الشخص

==

وإعادة تنظيمها). قبل قليل، تأسست رهبنة الجيزويت (اليسوعيين) التي لها «تاريخ» طويل ومهم، في طليعة العالم الكاثوليكي المتحول بجهد في الاتجاه البرجوازي.

لوثر شق عصا الطاعة في 1517– 1520، هنري الثامن أعلن نفسه رئيساً لكنيسة إنكلترة في 1534، كالفن أصدر كتابه «تأسيس الدين المسيحي» (المهدى للملك فرنسا فرانسوا الأول) في 1536 وبدأ حكمه في جنيف عام 1541.

(1) في يوم 24 آب 1572، المصادف عيد القديس بارتيلمي، نفذ غلاة الكاثوليك بتحريض من كاترين ميديشي وآل غيز مجزرة كبيرة ضد البروتستانت وزعمائهم، مما بعث الحرب الأهلية الدينية من جديد. - ثم تشكلت «عصبة مقدسة» (1576) برئاسة هنري دو غيز، تآمرت سراً ضد الملك وسلطته، وحين آلت خلافة التاج (بموت شقيق الملك) إلى نسيبه هنري دو نافار زعيم البروتستانت، أصابت توسعاً كبيراً في شعب باريس والمدن ... . ثم، هنري دو نافار صار ملكاً -هنري الرابع-، اعتنق الكاثوليكية، دخل باريس، أنهى الحرب الدينية، ثبت المونارشية القومية.

الحقيقي للسكرتير الفلورانسي، حين ينفتح القرن السابع عشر، حل محله غول أسطوري، النديم المرح، اللاذع والسفيه، الموظف الجيد، الأب الطيب والزوج الطيب (رغم خلعات كثيرة)، أخلى المكان لوجه مظلم وشيطاني، تحيط به هالة من هيبات جهنمية.

ولكن، بينما تتضخم، بحكم قانون المحاكاة، موجة اللعنات والشتائم، يجعل الملوك والوزراء والرؤساء من **الأمير**، موجز نظام الحكم المطلق، كتابهم المستشار. في 1641، ريشوليو Richelieu يطلب من الكاهن القانوني ماشون Machon كتابة **دفاع من أجل ماكيافل**. أمين مكتبة مازارِن Mazarin، غابرييل نوده Gabriel Naudé، ينشر **نظرات سياسية على الانقلابات**، كتاباً يفصح عن ماكيافيلية عملية وطيبة، كراس ما، تنفخ فيه روح حركة المقلاع العصيانية la Fronde، يتهم مازارِن بأنه ربَّى الذي سيكون لويس الرابع العاشر في «دين الإلهي ماكيافِل» [1]. هذا يبقى صحيحاً: إن أكثر من أمير غُذّي سطحياً بكتب «تنشئة الأمير المسيحي» التي لا تُعدّ، يغفر كثيراً، في عمق فؤاده، لهذا الماكيافل الكافر، لكونه بشَّر كثيراً بحجة الدولة raison d'Etat، لكونه لم يرَ في الإنسان سوى المادة الأولية للسلطة.

في القرنين السادس عشر (ابتداء من الإصلاح) والسابع عشر، الدين -حقيقة أو مظهراً كاذباً- كان كل شيء. في القرن الثامن عشر، تنفتح المساجلة الكبيرة بين الروح النقدي والحكم المطلق، الذي بدأت محاكمته على يد لوك Locke منذ 1688. فريدريك، أمير بروسيا الملكي، يؤلف حوالي سنة 1738 **ضد- ماكيافل** un Antimachiavel،

---

(1) **الكاردينال مازارين Mazarin**، حكم فرنسا في عهد طفولة لويس الرابع عشر ووصاية الملكة- الأم، من 1643 إلى 1660، فتابع عمل ريشوليو، انتصر على عصيانات «البرلمان» والأمراء المعروفة بحركة المقلاع أو المقاليع Fronde (1648- 1652). بعده، قام عهد لويس الرابع عشر الشخصي (1661- 1715) أوج المونارشية المطلقة في فرنسا.

كتاب تكريم أو تشريف من «فيلسوف»، من «عاهل مستبد مستنير» مقبل، للمثالية السياسية، لتفاؤل القرن، هذا تمهيد ممتاز فوق ذلك، ومن النوع الذي كان ماكيافل نفسه ليوصي به، للحياة الماكيافيلية تماماً لهذا الذي، وقد أصبح فريدريك الثاني، سيقتسم بولونيا مع شريكيه المتوّجين الكبيرين. **تلك ألعاب أمراء!**

بيد أن أعداء الاستبداد ما كانوا ليسلموا بارتياح وليتركوا في معسكر المستبدّين هذا الـ ماكيافل المفهوم ربما بشكل سيء، الذي كانت خِطبه عن تيت- ليف، بل كما رأينا، وبعض مقاطع من **الأمير**، تنفح بحب الحرية الجمهورية. روسو Rousseau، في **عقده الاجتماعي**، يقترح تفسيراً لامعاً بقدر ما هو خاطئ. يكون ماكيافل قد كتب **الأمير** بتظاهر وخدعة، كي يُعلّم الشعوب ويضعها في احتراس بكشفه لها الأسرار المخيفة لسلوك الطغاة، ولا شيء يظهر هذا «القصد الخفي» على نحو أفضل مما يظهره اختياره لـ «بطله الشنيع»، قيصر بورجيا. هكذا، فماكيافل «بتظاهره إعطاء دروس للملوك إنما أعطى دروساً كبيرة للشعوب»، وكتابه «هو كتاب الجمهوريين»، يرى القارئ كيف كان يتهيأ السكرتير الفلورانسي تغيّر للمنحدر: «من الشناعة إلى المجد». في 1787، غراندوق توسكانا، ليوبولد، يشيد في سانتا- كروتشه، كنيسة الصليب المقدس بفلورنسا، بانثيون الإيطاليين العظام، تمثالاً يتجاور اليوم «مع تماثيل دانته، غاليله، ميكل أنجلو، ألفييري، روسيني». على هذا التمثال سطر واحد محفور: Tanto nomini nullum par elogium (لا مديح في سمو اسم كهذا)!

نابليون، الذي يهيمن على القرن التاسع عشر، يظهر لأعدائه، ومنهم شاتوبريان Chateaubriand (وربما أيضاً لأصدقائه)، كالتحقيق الأكمل للأمير حسب ماكيافل؛ غول من Virtu حقيقي، وقادر -انظروا الرجوع من جزيرة إلبا- على تعنيف الحظ الذي «هو امرأة». كاهن يدعى الأب غِيُّون Guillon ينشر في 1816 كتاباً غريباً من

عنده عنوانه **ماكيافل معلَّقاً عليه من قِبل نابليون بونابرت**: مقاطع من ماكيافل بينها ترجمة مخطوطة **للأمير**، معمولة لمنفعة الغاصب الشخصية، تكون قد عُثر عليها في عربته في ميدان معركة واترلو، ويكون بونابرت قد نوّط في الهامش هذه المقاطع وتلك! حين يتصل الأمر بابن الأخ، بهذا الـ نابليون الثالث الذي يُسميه «الصغير»، فيكتور هوغو Victor Hugo يزعم، في **قصة جريمة**، أنه حين كان في السجن في بلدة هام Ham، يهيئ نفسه للاغتصاب، «لم يكن يقرأ سوى كتاب واحد: **الأمير**». فالمثالية السياسية للقرن التاسع عشر تبغض مؤلف هذا الموجز الكلبي، ولكن هذه المثالية نفسها تسجد أمام يقظة القوميات، بحيث إن ماكيافل عدو السلطة الزمنية للبابوات، المبشر في الفصل السادس والعشرين الرنَّان، «مارسييز القرن السادس عشر»، بالدولة القومية الإيطالية، ماكيافل يستحق أحر العرفان بالجميل من إيطاليا الموحدة في سنوات 1870 ومن ديمقراطيي العالم بأسره.

في القرن العشرين زمن الحروب العملاقة، يرى العالم الليبرالي نفسه من جميع الجهات مهاجَماً من قِبل المد التسلطي autoritaire، الذي لا يلبث أن يصير مدّاً توتاليتاريا totalitaire، تفقد المثالية السياسية أرضاً أمام «الواقعيات» التي تنتسب بدرجة متفاوتة العلنية لماكيافل **والأمير**. بنيتو موسوليني، في **تمهيد لماكيافل**، كتبه في 1924 لمدح الفلورانسي مع مدحه نفسه، يربط الفاشستية بالماكيافيلية («إني أؤكد أن مذهب ماكيافل حي اليوم أكثر مما كان قبل أربعة قرون ...»).

الحرب العملاقة الثانية في هذا القرن انتهت بالانهيار الدامي للفاشية الإيطالية وللمشروع الهتلري في استعباد العالم معاً على حد سواء، في هذا المشروع أمكن التعرف على وجه جديد، الوجه الأكثر بشاعة للماكيافيلية، ماكيافيلية خارجة عن القاعدة، وكأنها أصبحت «مجنونة»، هزيمة هتلر، هزيمة ماكيافل، في اعتقاد الناس، أمل في «أن

يكون ممكناً ذات يوم أن يسيطَر، على الأقل بقدر ما، على ماكيافل» (فرانسوا مورياك)، ولكن هزيمة هتلر هي في قسط مرموق، انتصار ستالين. فهل ينبغي أن نصدق ما يقوله أرثر كستلر Arthur Kœstler في **الصفر واللانهاية** على لسان بطله روباشوف البولشفي الذي سقط من الحظوة: «يُقال إن الرقم واحد (ستالين) يحتفظ على الدوام بالقرب من وسادته بـ **أمير** ماكيافل»؟ لنلاحظ أن روباشوف يضيف لحسابه: «إنه على حق: منذ ذلك الحين لم يقل أي شيء مهما حقاً عن قواعد الإتيقا السياسية» ...

إن القارئ سيعذرنا، عن كتاب مقتضب كهذا، على بسطات طويلة كهذه، كان واجباً أن نحلل ببعض التفصيل عملاً يُذكر أكثر مما يُقرأ، أن نفهم لماذا ترك في الفكر الغربي خطاً طويلاً كهذا، وبدون أن يكون مؤلفه قد أراد ذلك بتاتاً، فقد كان هدفه محدوداً بشكل ضيق، ولكن قوة فكر وأسلوب ماكيافل القارضة قد تخطت إلى ما لا نهاية موضوع اللحظة، لأنه أبرز بهذا الشكل الفج معضلة علاقات السياسة والأخلاق، لأنه خلص إلى «انقسام عميق، انفصال لا علاج له» (جاك ماريتان J. Maritain) بينما **الأمير** لوّع البشرية مدة قرون أربعة. وسيستمر في تلويعها إن لم يكن كما قيل «أبدياً»- فعلى الأقل طالما هذه البشرية لم تتجرد تماماً من ثقافة أخلاقية ما موروثة فيما يخص الغرب، من بعض الأقدمين الكبار، وخصوصاً من المسيحية.

الفصل الثاني

«كتب الجمهورية الست»
لمؤلفه جهان بودان (1576)

«تمثيل مِلِك فرنسا بوصفه رأس التنظيم السياسي بأسره، ذلك كان الغرض الأولي للجمهورية.»

G.H. Sabine سابين

ما من مؤلَّف يختلف عن **الأمير** أكثر مما يختلف الكتب الست للجمهورية (واختصاراً: **الجمهورية**)، قليل من الرجال يختلفون فيما بينهم كما يختلف ابن فلورانس نقولا ماكيافل وابن منطقة آنجو Anjou جهان بودان Jehan Bodin. إلى جانب **الجمهورية**، وهو بناء كتلي من العلم السياسي والحقوق العامة، عبوس وبلا نوافذ، مُثقَل بالعلم الواسع وعارٍ عن كل ظرافة، **الأمير** يمثل لهواً بغير مدى من هاوٍ طليق. إلى جانب بودان، القانوني الصارم الطافح بالمحاكمات، الأخلاقي الصلب ذي القسوات التوراتية، الوجدان العالي المنشغل بالمعضلة الدينية وبخير الدولة السيد كما وبخير الفرد (على غرار أفلاطون وأرسطو)، يظهر ماكيافل عابداً ضيقاً وكلبياً للسلطة الملموسة.

إن السلطة المشخَّصة قد فتنت دائماً البشر أكثر مما فتنتهم المجرّدات حول السلطة، وإن كتيِّباً خفيفاً مكتوباً بمهارة تامة سيُقرأ دوماً أكثر مما يقرأ كتاب عالِمٍ ثقيل عارٍ عن

الأسلوب. مع ذلك، إن كتاب **الجمهورية**، الذي يبدو لنا اليوم غير قابل للقراءة بتاتاً، كان محطة ونال شهرة- وإن كان على نحو يختلف تماماً عن **الأمير**. وسمَّ تأريخاً في هذا القرن السادس عشر الآخذ في الغروب، الذي كان عبر الأبَّهات القاسية لعصر النهضة، والشجارات اللاهوتية للإصلاح، التي تلتها حروب الدين الدامية، قد احتفظ دوماً بحبه للاطلاع الواسع وبنهمه الفكري الذي لا يهدأ.

★★★

1576. مذبحة يوم القديس بارتيلمي حدثت قبل أربع سنوات، فظاعة الوسيلة - الفظاعة الماكيافيلية- لم تتمكن من تحقيق تصفية البروتستانت، المنشقين عن الإيمان الحق. على كل حال، البروتستانت، الذين لا يوجد في نظرهم إيمان حق سوى الإيمان المصلَح، لا يقبلون أكثر من مضطهديهم الكاثوليك ثنائية أديان في مملكة فرنسا. وكل من الحزبين ينتظر من الملك أن يعتنق قضيته، قضية حقيقة. فليحترس الملك، خائن الإيمان الحق، الطاغية: مشروع ضده الـ Régicide، جرّم قتل الملك، الموصوف بأنه tyrannicide، جرّم قتل الطاغية!

غداة مذبحة السان بارتيلمي، في 1573، فرانسوا هوتمان François Hotman، وهو حقوقي شهير، نصف- ألماني، يلقي من جنيف، مدينة كالفن Calvin، على فرنسا كراسا يذيع صيته بسرعة: الـ **فرانكو-غاليا** Franco-Gallia. الكراس يمثل بوصفه دراسة من عالِمٍ مُطّلِع غير متحيز، من «مؤرخ أنتيكات» عن أصول الملكية الفرنسية. حسب المؤلف، ملوك فرنسا القديمون كانوا مدينين بتاجهم للانتخاب، «كانوا منتخَبين ليكونوا ملوكاً تحت بعض القوانين والشروط التي كانت تحدّهم، وليس كطغاة ذوي سلطة مطلقة، مبالَغة وبغير نهاية». الشعب يمكنه أن يرفع التاج عن الذي لا يحترم الشروط الموضوعة. إن الملَكية قابلة للصرف ليست ملكية مطلقة، بل حكومة

مختلطة، أفضل نموذج حكم حسب هوتمان، «الحكم الذي يجمع ويعدّل العنصر الثلاثي، الملكي والأرستقراطي والشعبي»، والذي فيه الأرستقراطية تخدم **كوسيط** - بالولادة بين السلطة الملكية والسلطة الشعبية، «المتعاديتين بالطبيعة». كانت، هذه الـ **فرانكو - غاليا** (التي أعطت اللهجة لكتابات بروتستانتية أخرى عديدة، وأيضاً، فيما بعد، لكتابات كاثوليكية)، كانت هجوماً مباشراً على هيمنة السلطة الملكية. كانت تحدياً للعمل العنيد الذي قام به المشرِّعون البرجوازيون الذين، منذ عهد الملك فيليب الجميل، كانوا يعملون على بعث **سلطان imperium** الحقوق الرومانية الإمبريالية - سلطة الآمرية المطلقة، التي ليس لها أن تقدم حساباً لأحد- لصالح ملك فرنسا [1].

من يرفع هذا الهجوم، هذا التحدي؟

حزب اسمه حزب **السياسيين Politiques**، تهيمن عليه شخصية المستشار ميشيل دو لوبيتال Michel de l'Hôpital العالية، كان منفصلاً عن الحزب الكاثوليكي وعن الحزب البروتستانتي. كان يقبل هذا الواقع المحقق الذي كان انقطاع الوحدة المسيحية، كان يقر بـ «الواقع البروتستانتي»، ويدعو إلى التسامح، البذرة الخجلة لحرية الوجدان. من جهة أخرى، كان يضع الملك فوق المساجلة كاثوليك- بروتستانت، كان يرفض أن يجعله رئيس حزب، لا يريد أن يرى فيه سوى الحكَم والحامي الأعلى لجميع العبادات. الملك القوي، الماسك بحزم بين يديه، ضد أنواء وأمواج التعصبات المتجابهة، السلطة

---

(1) **فيليب الجميل** ملك فرنسا من 1285 إلى 1314. أول الملوك الحديثين. ناهض الإقطاعية والكنيسة، وسَّع مملكة المِلك، اعتمد على المشرّعين légistes (وأشهرهم نوغاره Nogaret) الذين بعثوا الحقوق الرومانية أداة حرب مونارشية مطلقة وبرجوازية ضد الكنيسة والإقطاع، وأنموا المؤسسات الإدارية والقضائية. - دعا إلى الانعقاد أول مجلس- طبقات عامة états généraux في 1302 ونال تأييده ضد البابا.

السيدة: ذلك، في أعين السياسيين، ذلك وحده مرساة النجاة. هكذا، وهكذا فقط، يمكن تأمين وإبقاء وحدة الأمة رغم ثنائية الدين، ويمكن اجتناب، مع التعصب، الفوضى.

جهان بودن Bodin، أستاذ حقوق ثم قاض، داخل بنشاط في الشؤون العامة وفي دبلوماسية زمنه، مؤمن حاد بـ «إله طبيعة عظيم» غير معرَّف جيداً، كان يرتبط بالسياسيين. كان سيظهر الآن، في هذه السنة 1576 التي هي سنَته الكبيرة، معاً في وقت واحد، بوصفه رجل عمل الحزب وفيلسوفه السياسي المتين، مذهبيَّه المصفَّح الجليدي والمزبئر بالحجج. رجل العمل: بصفته نائباً عن الطبقة الثالثة بمنطقة فِرماندوا في مجلس الطبقات العامة بمدينة بلوا Blois، حيث يؤيد بشجاعة السلام الديني. الفيلسوف السياسي، رجل المذهب: بكتابه الضخم، **الجمهورية**، حيث يرفع هجوم، تحدي رجل كـ هوتمان، الـ «مونارخوماك» (محارب المونارشية) البروتستانتي، مع رفعه في الوقت نفسه عدا ذلك تحدي «الماكيافيليين» من جميع الشيع للأخلاق الإلهية [1].

★★★

---

(1) **بلوا Blois**: مدينة على نهر اللوار، في وسط فرنسا. اشتهرت بانعقاد مجلس الطبقات العامة فيها عام 1576، وعام 1588، حيث اغتيل هنري دوغيز على يد رجال الملك هنري الثالث.

فرماندوا: إقليم في شمالي فرنسا.

آنجو Anjou: إقليم في غربي فرنسا، منطقة أنهار وسواقي ووديان وتلال، زراعة ورعي.

«الطبقات العامة» états generaux: مجلس ممثلي الصفوف الثلاثة أو الحالات الثلاث (الإكليروس، النبالة، **والطبقة الثالثة**)، «برلمان» استشاري ساند السلطة الملكية التي ألغته عملياً في أوائل القرن السابع عشر، ولكن انعقاده في 1789 كان فاتحة الثورة العظمى. - **الطبقة الثالثة**: الشعب، العامة، أي **البرجوازية**. - «الطبقات العامة» كانت تنعقد في نطاق المملكة. ولكن ظلت هناك مجالس -طبقات- عامة إقليمية خاصة ببعض المقاطعات حصراً وكامتياز باق.

اسم بودن يتمتع بشهرة أوروبية في أوساط العلماء المطلعين ومحبي المعرفة حين ينشر **الجمهورية**، مؤلَّف حياته (عمره آنذاك 46 سنة)، تتويج فكره.

في سنة 1566، قبل عشر سنوات، كان بودن قد فتح سُبُلاً جديدة بـ **طريقته من أجل تسهيل معرفة التاريخ**، المكتوبة باللاتينية. «كيفية جمع أزهار التاريخ وفرز ثماره الأكثر عذوبة»، هذه الجملة من رسالته الإهدائية تُترجم بشكل سيء عن اتساع وعبوس حديث مفكّرنا القوي والصعب، سلف مونتسكيو Montesquieu. بالحقيقة، كما هو يوضح في مكان لاحق في الرسالة نفسها، إنه يبحث في التاريخ عن **روح للشرائع**: «التاريخ هو الذي يسمح لنا بأن نجمع قوانين القدامى المبعثرة هنا وهناك، للقيام هنا بتركيبها، بالواقع أفضل الحقوق الكونية يختبئ جيداً في التاريخ»، لأننا نجد فيه عادات الشعوب، بدون حساب أصل ونمو وعمل وتحولات وغاية كل الشؤون العامة». من الآن نجد، في هذه الجملة الأخيرة، بداية مخطط **الجمهورية**. وفي جسد **الطريقة** ذاته، كانت توجد بداية نظرية المناخات التي سيستأنفها كتاب 1576 الكبير، بانتظار أن يعطيها مونتسكيو مصيراً ساطعاً، كما سوف نرى. وكان فصل ضخم، السادس، عن «دستور الجمهوريات»، يكشف، غير ناصعة بعد، الشواغل والتفضيلات الرئيسية التي ستبرز نهائياً في **الجمهورية**.

في 1568، فيلسوف الحقوق وفيلسوف التاريخ، المتزوجان بالفيلسوف السياسي، الذين كانوا قد عبّروا عن ذاتهم في **الطريقة**، يخلون المكان مؤقتا للاقتصادي، المنشغل بمعضلة «غلاء كل الأشياء». **الرد على السيد دو ماليستروا** يقيم الدليل على أن بودان كان يسبق في هذا الميدان معظم معاصريه، لأنه كان يدرك الثورة الاقتصادية للقرن السادس عشر، ويفهم خطورتها، ويقدم عنها «بصرامة منطقية مرموقة، تفسيراً» (هنري

هوزر (Henri Hauser)[1].

الجمهورية، -التي يكتبها بودان بلغة «شعبية»، أي بالفرنسية[2]، «كي يُسمَع على نحو أفضل» من قِبل جميع الفرنسيين الجيدين،- يسترجع ويتوج العديد من البحوث الواسعة الدقيقة، العديد من القراءات المتنوعة تنوعاً لا يُتخيَّل، العديد من التأملات الأصيلة والذكية، تختلط بها رؤيات تنجيمية وفيثاغورية غريبة. الكتاب هو الجامع الحقوقي- السياسي للقرن (و«الاقتصادي» آنذاك جزء من «السياسي»). فهرس مواد هذه الكتب الستة، التي تجمع 42 فصلاً ضخماً، مثبطاً للعزيمة، لا سيما بالنسبة لمن يخرج من فصول **الأمير** القاطعة، هذا الفهرس فيه ما يذهل القارئ الأكثر جسارة. العائلة، سلطة الزوج، سلطة الأب، العبودية، المواطن، الرعايا، الغريب، المحمي، المعاهدات والأحلاف، الأمير الدافع جزية، ذو الإقطاع، الأمير السيد، السيادة Souveraineté وعلائمها الحقة، أنواع الجمهوريات المختلفة، مونارخية طاغية، مونارخية أشراف، مونارخية مِلك[3]، الدولة الأرستقراطية، الدولة الشعبية، مجلس

---

(1) ظهور الرأسمالية يعود إلى القرن 16. ومعه، في المعرفة الاقتصادية، مذهب المركانتيليين، الذين كانوا يضعون انتباههم لا على الإنتاج، بل على التجارة والتداول النقدي، حركة الذهب والفضة.

(2) القرن 16 كان بمثابة تقدم كبير للفرنسية (كلغة ولغة قومية، كلغة أدب ولغة حكومة) ولغيرها من اللغات القومية في أوروبا. علماً بأن اللاتينية، في أوروبا المثقفة، ظلت سائدة إلى حين كلغة نقل ثقافي أوروبي، رغم تقدم اللغات القومية في كل مكان.

(3) مونارخية، Monarchie، «نظام رئيس واحد» أي النظام الملكي. اعتباراً من هنا نعتمد المصطلح الأجنبي: مونارخية أو مونارشية، نترك ملَكية لـ Royauté. والمونارك هو الرئيس الأحد، الملك. - ونعتمد سيادة لـ Souveraineté وسيد أو صاحب السيادة Souverain مستبد، عاهل مستبد: Despote؛ استبداد واستبدادية: Despotisme حكم مطلق- نظام مطلق: absolutisme- نذكّر بأن جمهورية Republique، من Respublica chose publique الشيء العام، قضية الجمهور (إذاً الدولة).

الشيوخ، الضباط، المفوضون، القضاة، الهيئات، الأجسام Corps، المجامع Collèges، الطبقات، الهيئات états والطوائف، الجماعات Communautés، المالية والعُملة، العقوبات، العدالة التوزيعية، التبادلية، والتناسقية. ولادة ونمو وازدهار وانحطاط وهلاك الجمهوريات، تغيرات وثورات الجمهوريات ووسائل تداركها أو علاجها، طريقة تكييف شكل الجمهورية مع تنوع البشر، ووسيلة معرفة طبيعي الشعوب، كل شيء موجود هنا... وأكثر من كل شيء. موسوعة، في حالة فوضى أو لا (أكثر المختصين بـ بودان حُبّاً وحماسة يكتشفون فيها نظاماً دقيقاً وينبغي أن نثق بهم). وصية موسوعية من أكثر الأدمغة الفرنسية، الأوروبية، موسوعية، في قرن مُكرّس، أكثر من أي قرن آخر قبله، للمعرفة، لمجازفاتها...

من هذا البحر من الأفكار، من المحاكمات، من الوقائع، من النصوص ومن التعليقات، تطفو جزيرة مركزية، تسبح في ضوء قاسٍ يبرز محيطها وملامحها المرمرية الواضحة: **السيادة** la souveraineté.

★ ★ ★

الجمهورية هي حكومة حق، حكومة قويمة، droit gouvernement لعدد من المنازل ولما هو مشترك بينها، مع سلطة سيدة. نضع هذا التعريف في المقام الأول لأنه ينبغي البحث في كل الأمور عن الغاية الرئيسية ومن ثم عن وسائل بلوغها. والحال أن التعريف ليس شيئاً آخر سوى غاية الموضوع الذي يَمثل، وإذا لم يكن مؤسساً بشكل جيد فإن كل ما سيُبنى عليه لا يلبث أن ينهار...

هذه السطور الأولى من الفصل الأول المعنون: «ما الغاية الرئيسية للجمهورية الجيدة الترتيب»، ذات دلالة وإيحاء. إنها دالة على الأسلوب الثقيل والتعليمي للحقوقي ابن منطقة آنجو، وموحية بهذا الذي تكشفه على الفور من مواقعه الجوهرية نرى بادئ

بدء أنه بـ **الجمهورية** يعني، على الطريقة القديمة، الشيء العام la chose publique، الاشتراك السياسي عموماً وليس شكل حكم يعارض المونارخية (الملَكية) أو الإمبراطورية، نرى في الوقت نفسه أنه يضع نفسه، لا على صعيد الواقع (الذي يعبده ماكيافل)، بل على صعيد الشرعية: الاشتراك السياسي، الجماعة السياسية التي يقترح بشكل أمري نظريتها هي حكومة **قويمة**، حكرمة **حق** un gouvernement droit. لنفهم بذلك: ليس فقط مطابقة لبعض القيم الأخلاقية من عقل، عدل، نظام بالمعنى الأرفع، الأكثر أفلاطونية لكلمة نظام، ترتيب ordre («مرتَّب جيداً»، «مُنظّم جيداً»، هذه العبارة العزيزة على بودان، تحوي ذلك)، بل واجدة غايتها، هدفها، في تحقق هذه القيم، في ما- وراء تحقق الغايات المادية الذي ليس سوى مرحلة أولى. سنضع، يقول بودان، «نقطة التسديد» أعلى من السعادة. نرى بعد ذلك أن «المنزل»، الأسرة، هي في كل مكان الشرف: إنها نقطة الانطلاق، الخلية- الأم، وهي أيضاً صورة وموديل الجماعة السياسية المنظمة جيداً. نرى أخيراً أن **السلطة السيدة** معتبَرة، بلا إمكان نقاش، ملازمة لمفهوم الجماعة السياسية ذاته، المفهوم بشكل صحيح.

«كما أن السفينة لا تبقى سوى خشب بدون شكل السفينة، حين يُرفع الحيزوم الذي يدعم الجوانب والصدر والكوثل والسطح، كذلك فإن الجمهورية بدون سلطة سيدة **توحّد كل أعضاء وأجزاء الجمهورية وكل المنازل والمجامع في جسم**، لا تبقى جمهورية». ما إن يعالج بودن هذه السيادة، التي قد كان الحقوقيون الرومان يشعرون بها شعوراً بهذه القوة وهذا الجلال (كانوا يسمونها majestas، جلال) حتى تصبح قوته الجدلية فوق إمكان التجاوز. عنده وعي أنه يجري في ميدانه المنتخَب، يصطاد على أراضي علم واطلاع محفوظة له منذ الأزل. بأي ترفع يلاحظ «أن ثمة حاجة إلى تشكيل تعريف السيادة» لأنه ليس ثمة فقيه ولا فيلسوف سياسي قام بتعريفها، رغم أن هذه

هي النقطة الرئيسية والأكثر ضرورة للإفهام في معالجة الجمهورية! ليس بازدراء أقل، يذكر أن ما من شخص قبله استطاع أن يُخرج بدقة وصرامة **السمات الحقة للسيادة**، السمات التي تسمح للرعايا بأن يتعرفوا على صاحبها الحقيقي.

السيادة هي قوة تلاحم واتحاد الجماعة السياسية، هذه القوة التي بدونها هذه الجماعة تتفكك. إنها تبلور هذا التبادل من «أمر وطاعة» الذي تفرضه طبيعة الأشياء على كل مجموعة اجتماعية تريد أن تعيش. إنها «القدرة المطلقة والدائمة لجمهورية من الجمهوريات».

الدائمة، أي حسب التعليق النافذ لـ مِسنار P. Mesnard، «المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوعي القيادي للمجتمع، أياً كان شكل تجسد هذا الأخير...، الأمراء أصحاب السيادة يمارسونها مدى حياتهم، ويتعاقبون بلا انقطاع على العرش...، الدول الديمقراطية تجسدها في البقاء الطبيعي لشكلها الاجتماعي...، ولكن لا يمكن أن توجد سيادة لموظف أو لجسم تشريعي منتخب لزمن محدد، هؤلاء ليسوا سوى قضاة». وبودان يلوم بصرامة العديد من الكتَّاب على كونهم خلطوا بين قضاة (حكام) magistrats وسيد (عاهل، ملك) souverain.

دائمة، السيادة أيضاً **مطلقة**. «ينبغي أن لا يكون هؤلاء الذين هم سيدون، بتاتاً رعايا لأوامر الغير وأن يكون بوسعهم أن يعطوا قوانين للرعايا وكسر أو إبادة القوانين غير المفيدة ليصنعوا قوانين أخرى... لهذا السبب يقول القانون: إن الأمير مُعفى absous (absolutus) من سلطان القوانين». «الأمير السيد، المعفى من قوانين أسلافه، معفى أيضاً من قوانينه هو، «إنه لا يستطيع أن يربط أيديه» حتى إذا أراد ذلك. «لذا نرى في نهاية المراسيم والأوامر السنية هذه الكلمات: **إذ هذه هي رغبتنا الطيبة**، كما من أجل إفهام الناس أن قوانين الأمير السيد، وإن كانت مؤسسة بعلل جيدة وقوية، فهي مع ذلك ليست تابعة إلا لإرادته الخالصة الصريحة».

هنا بالضبط، في هذه القدرة على إعطاء وكسر القانون، تكمن أولى وأهم السمات الحقة للسيادة: «السمة الأولى للأمير السيد هي القدرة على إعطاء القانون للجميع بوجه عام ولكل واحد بشكل خاص... **بدون موافقة أعلى أو مثيل أو أقل من الذات،** لأنه إذا كان الأمير مجبَراً على عدم صنع القانون بدون موافقة من أعلى من ذاته، فهو تابع حقيقي، وإذا من مثيل، يكون له رفيق، إذا من الرعايا سواء من مجلس الشيوخ أو من الشعب، فهو ليس سيداً». ولكن الأعراف «القانون يستطيع كسر الأعراف، والعُرف لا يستطيع مخالفة القانون».

كل العلائم الأخرى للسيادة متضمنة في تلك، «بحيث إذا تحدثنا بشكل صحيح أمكننا القول إنه لا يوجد» سواها. تقرير الحرب وعقد السلم، تأسيس «الضباط» الرئيسيين (حمَلة الوظائف أو الموظفين)، القضاء في المرجع الأخير منح «العفو للمحكومين من فوق القرارات وضد صرامة القوانين»، سك العملة، أخذ الرسوم والضرائب. كلها علائم للسيادة هي **حقة، صحيحة**، ولا يمكن للرعية أن تُخطئ في معرفتها، وهي كلها مشتقة من هذه القدرة الثمينة، من هذا الاحتكار المطلوب بشكل غيور في إعطاء ونقض القانون.

★ ★ ★

كل نظرية في السيادة، مهما ظهرت حقوقية بشكل غير زمني، مهما كانت منفصلة عن أعراض وطموحات السلطة العيانية، إنما تترجم عن بعض سرائر سياسية، وتهدف إلى إحداث طنين سياسي عميق. السيادة حسب بودن يمكن نظرياً أن تقوم في الكثرة أو الجمهرة **(ديموقراطية)** أو في أقلية **(أرستقراطية)** أو في رجل واحد **(مونارخية** monarchie، ملَكية). مع ذلك –حتى قبل أن يعطينا بودن أسبابه في تفضيل المونارخية– فإن نظريته بحد ذاتها، السيادة **في التجريد** inabstracto، تعمل من الآن لصالح ملك فرنسا. إنها تستأنف وتكمل الجهد العنيد الذي بذله المشرّعون القدامى، في كونها

تدحض الإقطاعية نهائياً، في كونها تصفي النظرية المزاحمة القائلة بالحكومة المختلطة، التي كان الكتَّاب البروتستانت يريدون أن يجعلوها آلة حرب ضد الملكية.

الإقطاعية، تسلسل السيادات والولاءات، والروابط الرئاسية الشخصية، انقسام السلطة العامة إلى ما لا نهاية، خلط السلطات العامة والسلطات الخاصة، كانت تتساقط تحت صدمة هذه السيادة المطلقة، المسلحة بمونوبول إعطاء ونقض القانون. كان بودن يدق ناقوس المونارخية الأرستقراطية الفرنسية التي وصفها ماكيافل: ملِك، كبار يحكمون إلى جانب الملك، لأنهم كانوا يفترقون في عراقة عرقهم حقاً شخصياً في السلطان، بصورة مستقلة عن الإرادة الملكية. وكان يدق في الوقت نفسه ناقوس نهاية كل المزاعم البابوية (من الوجهة الزمنية الدنيوية) والإمبراطورية على مملكة فرنسا. ملك فرنسا سيد، ولا يوجد سيد، بحكم التعريف، سوى الذي لا يستمد شيئاً من غيره، لا شيء من البابا ولا شيء من الإمبراطور، الذي يستمد كل شيء من نفسه، الذي ليس مرتبطاً بأي رابط من تبعية شخصية الذي ليست سلطته موقتة ولا منتدبة ولا مسؤولة حيال أية سلطة أخرى على الأرض. هكذا فالسيادة، في الوقت نفسه الذي كانت فيه تحطم حلقات هذه «السلسلة الفولاذية»، الإقطاعية (التي كانت في ساعتها قد سمحت بتلافي التفكك الاجتماعي) كانت تضمن الاستقلال القومي.

الحكومة المختلطة حسب هذه النظرية القديمة لأفلاطون، أرسطو، بوليب Polybe، شيشيرون Cicéron [1]، التي استرجعها ماكيافل في الخطب، كان يوجد محصولاً عليه بمزج الأشكال أو النماذج الكلاسيكية الثلاثة للحكم (ديموقراطية، أرستقراطية،

---

(1) أفلاطون وأرسطو (ق 4 ق م). - بوليب (ق 2 ق م) مؤرخ يوناني. - شيشرون (ق 1 ق م) أشهر خطباء روما.

مونارخية) نموذج رابع وهو الأفضل. لقد رأينا هوتمان، في 1573، يثني عليه بحماس، ونعلم لماذا.

بودن أيضاً يعلم. تبيَّن هنا إحدى هذه النظريات المخاتلة التي بها يسعى البروتستانتي هوتمان ومن لفّ لفّه إلى جعل «رعاياهم يعصون أمراءهم الطبيعيين، فاتحين الباب لفوضى إباحية هي أسوأ من أقوى طغيان في العالم» (مقدمة **الجمهورية**، موجّهة إلى السيد دو بيبراك، صاحب **الرباعيات الأخلاقية**) وبلهجته العالمة والقاطعة، يعيد بودن الأمور إلى نصابها: «أرادوا أن يقولوا وأن ينشروا بالكتابة أن دولة فرنسا كانت... مؤلفة من ثلاث جمهوريات، وأن برلمان باريس[1] يضطلع بشكل من أرستقراطية، والطبقات- الهيئات الثلاث (مجلس الطبقات العامة Etats généraux) تمسك الديمقراطية، والملك يمثل الدولة الملكية، وهو رأي ليس أحمقا فقط، بل رأسي. إذ لجريمة اعتداء على الجلالة **أن يُجعل الرعايا رفقاء الأمير السيد**». يرى القارئ أن عبارة «رأي رأسي» تعني هنا مستحقة العقاب الأعلى، قطع الرأس، وأن «بودن الطيب»، كما يوصف أحياناً، لم يكن يمزح في مضمار مذاهب الدولة. غزيرة، ساحقة، مرافعته ضد هذه «الحماقات المرموقة والمنافية للسيادة المطلقة، والمضادة للقوانين وللعقل الطبيعي». أفلا تزعم نوعاً ما «لعَب» السيادة بفريقين أو ثلاثة مع تغيير السيد، تارة الشعب، تارة الكبار، تارة الأمير؟ بودن لا يرى الإطلاق كيف تُقسم علائم السيادة لتكوين جمهورية «أرستقراطية وملكية وشعبية معاً»، هذه لا يمكن أن تكون سوى غول أو مسخ، لم يوجد ذات يوم ولا يمكن تصوره.

---

(1) برلمان باريس: في فرنسا النظام القديم، هيئة قضائية، أول جسم قضائي في المملكة (حاول مراراً أن يلعب دوراً سياسياً، دوراً نبيلياً ضد الملك). وهذا بخلاف مصطلح برلمان في إنكلترة وفي العصر الحديث (هيئة سلطة تشريعية).

نظراً إلى أن علائم السيادة لا يمكن أن تُقسم، **فالذي سيحوز قدرة إعطاء القانون للجميع، أي أمر أو حظر ما سيشاء،** دون إمكان استئناف أو معارضة أوامره، سوف يحظِّر على الآخرين صنع السلام والحرب، وفرض الضرائب وتقديم الولاء والطاعة بدون إذنه... بحيث سيكون محتوماً على الدوام اللجوء إلى السلاح لحل النزاع، **إلى أن تبقى السيادة لأمير، أو للجزء القليل من الشعب، أو لكل الشعب.** فمثلاً... ملك الدانمارك والنبلاء توزعوا السيادة، ولكن أيضاً يمكن القول إن هذه الجمهورية لم تعرف راحة وأمناً وهي بالأصح فساد جمهورية أكثر منها جمهورية. هكذا، كان يقول هيرودوت: لا توجد سوى ثلاثة أنواع من جمهوريات، والجمهوريات الأخرى هي فساد جمهورية، ولا تنقطع عن كونها في مهب رياح الفتن الأهلية، **إلى أن ترسو السيادة بالكامل على فريق أو آخر.**

القضية مفهومة، الجمهورية المختلطة ما هي سوى فساد جمهورية، نظام بندوق وخدّاع للبصر، يحمل في أحشائه أسوأ الخلافات، إلى أن تعود السيادة المقطّعة، المعذبة، لتتألف من جديد بالتمام والكمال لصالح حامل معرَّف. السؤال الذي طرحه عنوان الكتاب الثاني: **عن شتى ضروب الجمهوريات عموماً وما إذا كان يوجد أكثر من ثلاثة.** أجاب عنه بودن بنفي منتصر وقاطع، لنقرأ تحت لهجة ظفره رضاء المشرّع الماهر والمواطن الصالح عن كونه أباد مذهباً خطراً، المذهب الذي كان لصالح النبلاء أو الشعب ظاهراً، لصالح الفوضى بالواقع، يجعل ملك فرنسا محض «قاض أو حاكم ملكي» وليس أميراً سيداً.

★★★

بين الأشكال الحقة الثلاثة للجمهوريات، لماذا يفضل بودن المونارخية، وما بالضبط هذه المونارخية التي يفضل؟

إنه يفضل المونارخية -أي، لنذكِّره بالأمر، شكل الجمهورية، الشكل الدولتي، الذي فيه السيادة المطلقة «ترقد في أمير واحد»- لأسباب حاسمة متنوعة، بينها ثلاثة أسباب رئيسية.

الأول يقوم في أن المونارخية هي النظام الأكثر وفاقا للطبيعة («كل قوانين الطبيعة تقودنا إلى المونارخية»). الأسرة، موديل الجمهورية، لها رئيس واحد. السماء فيها شمس واحدة. العالم له إله سيد واحد. «لذا نرى جميع شعوب الأرض في جميع الأزمنة، وحين كان دليلها نوراً طبيعياً، لم يكن لها شكل جمهوري آخر غير المونارخية، قصدنا الآشوريين، الميديين Médois، الفرس، المصريين، الهنود، الفارثيين، المكدونيين، السِلت Celtes، الغاليين Gaulois، السكيت S-Cythes، العرب، الترك، الموسكوف Moscovites، التتر، البولونيين، الدانماركيين، الإسبان، الإنكليز، الأفارقة...». القارئ يصيبه السحق، إن ليس الإقناع.

السبب الثاني للتفضيل له بالتأكيد الثمن الأكبر في عيون المنظِّر الذي يهوى «القدرة السيدة». لا ريب تجريدياً، السيادة المطلقة «ترقد» في كثرة -الشعب- أو في أقلية -الأرستقراطية- كما في أمر واحد. ولكن في الواقع العملي حقاً في المونارخية وحدها تجد هذه السيادة المطلقة، مع علائمها التي لا تقبل قسمة، عضواً جديراً بها، سنداً قوياً، ضمان ديمومة.

لكن النقطة الرئيسية للجمهورية، وهي حق السيادة، لا يمكن أن تكون ولا أن تبقى، بحقيقة الكلام، إلا في المونارخية، إذ لا يستطيع أحد أن يكون سيداً في جمهورية سوى واحد أحد. إذا كانوا اثنين أو ثلاثة أو عدة، فإن أحداً لا يكون سيداً، سيما وأن أحداً لا يستطيع أن يعطي أو أن ينال قانوناً من رفيقه. ومهما بلغ تصورنا جسماً من عدة أسياد أشراف أو من شعب يمسك السيادة، **فلن يكون لها ذات أو سند، إذا لم يكن هناك**

رأس ذو قدرة سيدة، لتوحيد هؤلاء مع هؤلاء.

السبب الثالث هو أن اختيار الكفاءات -بمفردات حديثة- يؤمَّن على نحو أفضل في ظل المونارخية.

الحكماء والفاضلون هم في كل مكان قلّة عددية، بحيث إن القسم الأصح والأفضل، وفي غالب الأحيان، مرغَم على الانحناء تحت وطأة القسم الأكبر لشهوة خطيب وقح أو محرِّض أكثر وقاحة. ولكن العاهل السيد يستطيع الانضمام إلى القسم الأصح والأقل، واختيار الرجال الحكماء والفاهمين لشؤون الدولة- حيث إن الضرورة تُرغَم في الدولة الشعبية والأرستقراطية على استقبال الحكماء والمجانين معاً في الشورى.

لكن هذه المونارخية يفضلها بودان ليست أية مونارخية كانت، إنها ليست مثلاً، المونارخية **الطغيانية**، «حيث المونارك، الرئيس الأحد، محتقِراً قوانين الطبيعة، يتجاوز على الأشخاص الأحرار كما على عبيد وعلى أموال الرعايا كما على أمواله». إذ إن استفظاع الطاغية، منذ أفلاطون وأرسطو، بند أسلوب في الأدب السياسي (رغم **الأمير**، هذا الموجز المؤسف في الطغيان، «في الحيل الطغيانية التي فتّش عنها ماكيافل -يكتب بودان- في كل زوايا إيطاليا، وكسُمٍّ عذب سكبها في كتابه...»). إذ فوق قوانين الملك السيد، بودان، شأنه شأن الرواقيين، شأن القديس توما الأكويني والقانونيين المسيحيين، يبقى أولوية قوانين الطبيعة، **القوانين الطبيعية** انعكاس العقل الإلهي، «أما القوانين الإلهية والطبيعة، فإن جميع أمراء الأرض تابعون خاضعون لها، وليس في قدرتهم أن يخالفوها، إذا لم يريدوا اقتراف جرم الاعتداء على الجلالة الإلهية». وفي عداد هذه القوانين الطبيعية يَمثل في المرتبة الأولى احترام الحرية «الطبيعية» للرعايا وملكيتهم. المونارخية التي ينادي بها الحقوقي ابن مقاطعة آنجو لا يمكن أن تكون سوى المونارخية **الملَكية أو الشرعية** كما يدعوها، «المونارخية التي فيها الرعايا يطيعون

قوانين المونارك والمونارك قوانين الطبيعة، وتبقى الحرية الطبيعية وملكية الأملاك للرعايا». الملك يقود أفعاله بهدي **العدالة الطبيعية** «التي تُرى وتولَد واضحة لامعة كبهاء الشمس» *.

ليس هذا كل شيء. هذه المونارخية الملكية أو الشرعية يمكن أن تُحكم بأشكال مختلفة، فلئن كانت السيادة المطلقة والتي لا تنقسم لا تقبل بطبيعة الحال أي «مخلوط»، إلا إن ممارستها التي هي الحكم قادرة على تركيبات متنوعة (بودن هو أول من أقام بين «سيادة» Socveraineté و«حكومة، حكم» gouvernement، هذا التميز الذي سيأخذه روسو من جديد). المونارخية الشرعية تُحكم **شعبياً** حين يُمنح الأمير المناصب والفوائد بطريقة مساواتية تماماً «دون نظر إلى النبالة ولا إلى الثروة ولا إلى الفضيلة». هذه المساواة تصدم بودان، الذي يفضل المونارخية المحكومة **أرستقراطيا**، حيث يقام حساب للأشخاص والاستحقاقات والواردات، مناصب وفوائد «للنبلاء أو للأكثر فضيلة فقط، أو للأكثر ثراء». ولكن الحكومة الملكية الحقة التي يحفظ لها بودن كل إعجاباته، تناسقية.

الملك الحكيم يجب أن يحكم مملكته بشكل منسجم متناسق، جامعاً بعذوبة النبلاء والعامة، الأغنياء والفقراء، ولكن مع إمساك بحيث يكون للنبلاء بعض التقدم على العوام، إذ من المطابق للعقل أن تكون للنبيل الذي يتعادل في الأسلحة والقوانين مع ابن العامة أفضلية بالنسبة لحالات états (وظائف emplois) القضاء والحرب، وأن يفضَّل كذلك الغني المساوي فيما عدا ذلك للفقير، للحالات- الوظائف التي لها شرف

(*) **القوانين الأساسية** الشهيرة للمملكة تبدو، في أعين بودن، جزءاً من هذه العدالة الطبيعية، من هذه القوانين الطبيعية.

ومجد أكثر مما لها ربح، وأن يأخذ الفقير المناصب التي لها ربح أكثر مما لها شرف، والاثنان سيسران...

نحن بعيدون، مع هذه المنظومة المرنة الاهتزاز والتوازن والتي تريد السد على الثورات (بروح أرسطو، الذي تسطع ذكرياته في السطور السابقة)، نحن بعيدون عن الاستبداد البسيط على النمط التركي، عن الطغيانات المشهودة على النمط الإيطالي، سيادة مطلقة، أجل لا تقبل قسمة «بسيطة» بمعارضة «مختلطة»، ولكن ليس سيادة غير محدودة، بلا حدود أخلاقية. مونارخية مطلقة، لا بأي حال مونارخية عسفية، مونارخية تقبل، بل تشترط مجلساً دائماً يدعى **مجلس شيوخ** أو برلمانا، طبقات- هيئات عامة وإقليمية، أعضاء شورى دورية، مونارخية تناسبها بل وتغنيها **أجسام** Corps، اتحادات مهن، مجامع، جماعات، كل أشكال الجمعيات الوسيطة بين الدولة والرعايا، الشبيهة بعقدات قوية تشد وتعزز السلسلة الاجتماعية.

ولكن مونارخية فيها لا يمكن لأي من هذه الاجتماعات، من هذه المجتمعات «الجزئية» partielles، أن يوجد بدون إذن الملك السيد، ولا أن يتعدى ولو قليلاً جداً على سلطته فيها لا مجلس الشيوخ ولا مجلس الطبقات العامة أو الإقليمية يستطيع بأي حال أن يعطي نفسه أبعد من النصح والمشورة، سلطة تقرير هي مونوبول الملك السيد، وإلاّ كان ذلك -يصرخ بودن مهدداً- «الفتنة»، الانقلاب، قلب السيادة، الإطاحة **بالجلال** Majestas، «الذي هو بهذه الرفعة وهذه القدسية».

قدسية! خصوصاً، جوهرياً، إن لم يكن حصراً، حين تكون هذه السيادة الجليلة متجسدة في هذا المونارك الملكي، في هذا النموذج من أمير سيد الذي ينحت الحقوقي في ابن آنجو، ضد العديد العديد من محطمي الصور، تمثاله بحب ويكرمه بهذه القوة. لنتعرف في المقطع التالي من **الجمهورية** على نبرة «الدين الملكي»، قبل بوسويه Bossuet

بقرن:

بما أنه لا يوجد شيء أعظم في الأرض، بعد الله، من الأمراء الأسياد، وأنهم مُقامون من قِبله بوصفهم نوابه للأمر على البشر الآخرين، فمن الضروري الاحتراس لصفتهم، بغية احترام وتكريم جلالهم بكل طاعة، والإحساس والتكلم عنهم بكل تشريف، فمن يزدري أميره السيد إنما يزدري الله، الذي هو صورته في الأرض.

★★★

الجمهورية تُرجمت إلى جميع لغات أوروبا تقريباً. منذ 1580 صدرت طبعتها الخامسة، وكان على بودن أن يهيئ بنفسه نسخة لاتينية عن عمله، لتأمين انتشاره على نحو أفضل في أوروبا المثقفة، خلال إقامة في لندن -حيث الملكة إليزابيث، بتقريبية مداعبة، وصفته، على ما يبدو، بـ badin «مازح»- استطاع أن يعاين بنفسه الشهرة التي يتمتع بها مؤلَّفه في إنكلترا، عالمو العصر مزقوه أو رفعوه إلى السُّحب، عالمو القرن التالي (بودن كان قد توفي سنة 1596، بعدما استطاع أن يحيِّي في هنري الرابع [1] الملك حسب قلب السياسيين، «الذي رمّم وأعاد») ناقشوا الكتاب مع الإعجاب به، «لنترك لـ بودن -سيقول بيل Bayle- بلا جدال عبقرية عظيمة وعلماً واسعاً وذاكرة وقراءة معجزة». نودِه، فاقداً كل رباطة جأش، سيتخطى حدود حماس مسموح به:

... جان بودن Jean Bodin، ودونه جميع الذين نشروا في يوم من الأيام كتباً عن الجمهورية... الذي نال من الطبيعة عبقرية لا تعرف التعب وبالغة الاتساع، والذي

---

(1) ملوك فرنسا: فرانسوا الأول، هنري الثاني، فرانسوا الثاني، شارل التاسع، هنري الثالث (ق 16، حروب الدين، الخ)، هنري الرابع (1589- 1610)، لويس الثالث عشر (1610- 1643) ووزيره ريشوليو، لويس الرابع عشر «الملك- الشمس» (1643- 1710)، لويس الخامس عشر (1715- 1774- 1792).

ثقف هذه العبقرية بدراسة عنيدة واطلاع لا ينضب وحاكمة عجيبة... الذي انتصر على صعوبات كل اللغات وكل العلوم تقريباً... عنقاء عصره... أما فيما يتصل بكتابه **الجمهورية**، فيجب الاعتراف بأنه مؤلَّف منضج بعبقرية، مشتغل بفن، تام للحاكمة، وناجز بحيث إن مَن سيبتعد عنه لن يكون أمامه إلا الذهاب والتحطم على الصخور.

كان مونتيني Montaigne قد كتب، بشكل أكثر اعتدالاً، في **المحاولات** Essais، أن بودن «مؤلف جيد لزمننا، عنده من صدق الحاكمة أكثر بكثير مما عند أخلاط كتَّاب قرنه»، وهو جدير «بأن يكون موضع حكم واعتبار»[1].

هذا ما فعلناه، رافعين التكريم اللازم لرجل وعمل كانا شهيرين في زمنهما وهما اليوم مجهولان تماماً تقريباً من الجمهور، هذا التكريم كان لازماً، لأن من هذا الرجل وهذا العمل تبدأ فعلياً فكرة **السيادة** souveraineté، كما هي ستصير -في ظل النظام القديم Ancien Régin وفي ظل النظام الحديث، في زمن النظام المطلق المونارخي وفي زمن النظام المطلق الديمقراطي- المفهوم المركزي في العلم السياسي وفي الحقوق العامة. السيادة حسب بودن: «كتلة من رخام»، كما قيل بشكل جيد جداً، «لا يمكن أن تُجزأ» (فورنو Fournod)؛ تمثال عملاق، كما قيل أيضاً، لإلهة صارمة، جميلة في تجريدها، على غرار الجمال حسب بودلير Baudlaire:

«أنا جميلة، أيها الفانون، مثل حلم من حجر».

صورة مقدسة عالية، مطالبة ومسيطرة، محاطة بهالة مبهرة معمية، حاكمة من أجل خيرهم على البشر الفوضويين...

---

(1) مونتيني **Montaigne** (1533- 1592): أديب ومفكر فرنسي كبير، صاحب **المحاولات**، ريبي، حامل الإدراك السليم وروح التسامح، أحد رواد العصر الحديث، لا سيما بالنسبة لفرنسا.

الفصل الثالث

«لوياثان»، لتوماس هوبز (1651)

«اللوياثان أسطورة، نقل ووضع
محاججة مجردة في عالم الخيال»
Oakeshott

أوكشوت

القرن السابع عشر، وقد جرت العادة على وصفه بقرن السلطة autorité، كان في منتصفه مأساوياً بالنسبة للملوك المطلقين. في فرنسا في السنة نفسها التي شهدت نهاية حرب الثلاثين عاماً 1648 قبل بلوغ لويس الرابع عشر سن الحكم، في فترة وصاية آن النمسوية Anne d'Autruche انفجرت حركة المقلاع la Fronde. كانت تهدد عمل نظام ريشوليو ولا تبرر إلا كثيراً حذر الكاردينال حيال الـ «شركات» القضائية حركة المقلاع- يقول المؤرخ ميشله Michelet «حرب الأولاد هذه، التي سُميت جيداً جداً باسم لعبة طفل... البرلمان تسلح ضد السلطة الملكية، التي كان ينبثق منها. أخذ لنفسه سلطة «الطبقات العامة» وزعم نفسه مندوب الأمة التي لم تكن تعلم من الأمر شيئاً. كان ذلك الزمن الذي فيه برلمان إنكلترا، البرلمان الحقيقي بالمعنى السياسي للكلمة، يقطع الرأس لملكه (1649)» [1].

---

(1) حرب الثلاثين عاماً (1618- 1648) خرّبت ألمانيا وفتكت بقسم من أوروبا بين إمبراطور النمسا
==

قطع رأس ملك. انتهاك فظيع للمقدسات أمكن اقترافه بدون أن ينهمر نار السماء ويبيد في الحال المجرمين، إن إنكلترا منذ سقوطها من أيدي آل تيودور Tudor القوية والماهرة في أيدي آل ستوارت Stuart المضطربة والخرقاء، لم تكن عرفت سوى اختلاجات تشنجية. إن عنف الخلافات الدينية -بين بروتستانت وكاثوليك، بين بروتستانت أنجليكان ومنشقِّين (أو طهرانيين)- كان يعزز عنف الأهواء السياسية، حيث يؤلف المجموع خليطاً لا ينفك وحاملاً حرائق. في 1642 كان الصراع المسلح قد بدأ بين شارل الأول ستوارت وبرلمانه، ذي الأكثرية الطهرانية، بعد تقلبات عديدة كان الملك، وقد هزمه الجيش البرلماني التابع لكرومِول Cromwell، قد أعدم [1].

==

(والإسبان حلفاؤه)، وبروتستانت ألمانيا وفرنسا (ريشوليو) والسويد وهولندة. فشل الإمبراطور في إعادة الوحدة الدينية والسياسية وفي بسط نفوذ النمسا على أوروبا (معاهدات فستفاليا، 1648). الحرب بين فرنسا وإسبانيا استمرت عشر سنوات إضافية، وانتهت (معاهدة البيرنه 1659، بعد تحالف مازارِن مع كروميل 1657) لصالح فرنسا التي أصبحت القوة الأولى في أوروبا.

آن النمسوية (1601- 1666) ابنة ملك إسبانيا فيليب الثالث، زوجة ملك فرنسا لويس الثالث عشر، وصية على العرش في فترة طفولة لويس الرابع عشر. إثر وفاة زوجها، فاجأت الأمراء والكبار وسلمت السلطة لأفضل رجال ريشوليو، الكاردينال مازارين (الإيطالي الأصل) الذي تابع السياسة القومية والمونارشية.

حركة المقاليع: مقلاع البرلمان (1649)، مقلاع الأمراء (1650- 1652): ثورة باريس وأيضاً بعض الأقاليم، وانضمام البرلمان من جديد إلى العصيان، فرار كوندِه Condé أهم رؤساء العصيان وانضمامه إلى الإسبان.

ميشله Michelet (ق 19) مؤرخ فرنسي كبير وشهير، برجوازي تقدمي ليبرالي ضد الإقطاع والأمراء، مع الملوك في عملهم القومي، وممجد لثورة 1789 ضد النظام القديم، ضد الملك والنبلاء والكنيسة. صاحب «تاريخ فرنسا» و«تاريخ الثورة». برجوازي قومي (وقوموي) وإنساني.

(1) **آل تيودور Tudor**: خمسة ملوك (هنري السابع، هنري الثامن وأولاده: إدوار السادس، ميري،

==

==

إليزابيث) توالوا على عرش إنكلترا من 1485 إلى 1603، بناة **المونارشية المطلقة** التي بلغت في زمنهم ذروتها. - الأول أنهى حرب الوردتين وأعاد السلطة الملكية في إنكلترة. الثاني تابع عمله، اشتهر بزوجاته الست المتتاليات (أعدم اثنين منهن)، انفصل عن روما وأعلن نفسه رأس كنيسة إنجلترة واضطهد وأعدم البروتستانت كهراطقة والكاثوليك البابويين كخونة للوطن. الثالث (إدوارد السادس) كان بروتستانتيا لوثريا تقياً متعصباً، ومريضاً، لم يحكم طويلاً. ميري تيودور، الدامية، كاثوليكية (مثل أمها الإسبانية)، متعصبة مسعورة، تزوجت ملك إسبانيا (لتؤمِّن خلفاً كاثوليكيا على عرش إنكلترة)، لم تُرزق ولداً. أخيراً **إليزابيث** (1558- 1603)، أعظم ملوك إنكلترة، نظمت الأنجليكانية، كنيسة إنكلترة الرسمية (العقيدة كالفينية، الطقوس والأشكال كاثوليكية، لغة الصلوات إنكليزية)، ساندت الأقاليم- المتحدة (هولندة) ضد إسبانيا وتحالفت مع هنري الرابع ملك فرنسا، بنت الأسطول وشجعت الاستعمار والتجارة، رعت الآداب والفنون (العصر الإليزابيثي، عصر شيكسبير). كانت آخر أولاد هنري الثامن، وآخر ملوك سلالة تيودور. بعدها انتقل العرش إلى **آل ستيوارت Stuart**. فكان القرن السابع عشر زمن **أزمات وثورات** نبعت من الوضعية السياسية والدينية.

منذ القرن الثالث عشر، كان المفروض أن يحكم المِلك مع برلمان منتخب، والنظام كان **مونارشية محدودة**. لكن آل تودور، بناة ثروة وازدهار إنكلترة، حكموا كملوك مطلقين. علماً بأن المؤسسة البرلمانية ظلت موجودة. والمسألة السياسية كانت الآن: هل تستطيع الملكية أن تستمر في تجنب مراقبة ممثلي الأمة؟ هذا ما تصوره ملوك آل ستيوارت. **جيمس الأول** (1603- 1625)، ثم **شارل الأول** (1625- 1649) سعياً إلى إقامة النظام المطلق والحكم بدون البرلمان، وأرادا أيضاً فرض الدين الأنجليكاني على كل رعاياهم، فاضطهدوا الكاثوليك **والطهرانيين** (وهم بروتستانت) فهاجر قسم كبير منهم إلى أميركا الشمالية. في 1640، انتفض البرلمان، اعتقل وحاكم وأعدم الوزير سترافورد Strafford ...، غادر الملك لندن وهيأ الحرب الأهلية (1642). انتصر الجيش البرلماني بقيادة الطهراني **كرومويل**، حوكم الملك شارل الأول وحكم كخائن وأعدم (1649). كانت هذه أولى الثورات البرجوازية الكبرى في تاريخ أوروبا الحديثة. أقام كرومويل دكتاتوريته، شجع الملاحة والتجارة والاستعمار، خفض هولندة ودافع عن القضية البروتستانتية في أوروبا وتحالف مع مازارين (تابع سياسة إليزابيث). خلفه أخوه ثم استقال (1658- 1659)، ثم، بعد دسائس واضطرابات، عادت الملَكية وآل ستوارت (1660). **شارل الثاني** (1660- 1685) **وجيمس الثاني** (1685- 1688) ناصراً الكاثوليكية ضد إرادة غالبية

==

1651. كروموَيل يحكم على إنكلترا التي صارت جمهورية (كومونوِلث Commonwealth، ثروة مشتركة). حينئذ يصدر في لندن كتاب ذو عنوان غريب: **لوياثان أو مادة وشكل وقدرة دولة كنسية ومدنية**. «لوياثان» غول تَوراتي، نوع من حوت ضخم يتكلم عنه سِفر أيوب، موضحاً «أنه لا توجد قدرة على الأرض يمكن أن تُقارَن به».

ليست أقل غرابة الصورة التي تزين جبهة الكتاب، نرى فيها -طافياً حتى منتصف جسده وراء التلال، مشرفاً على مشهد من حقول وأحراج وقصور تسبق مدينة ضخمة- عملاقاً متوَّجاً إنه أسمر ذو شعر كثيف وشارب، مع نظرة ثابتة، نافذة،

==

الشعب الساحقة، وعارضاً البرلمان. فقامت **الثورة الثانية**، القصيرة والسلمية: الإنكليز أنزلوا جيمس الثاني الكاثوليكي عن العرش، لصالح ابنته ميري، البروتستانتية والمتزوجة بأمير بروتستانتي، **وليم أورانج** Guillaume d'orange استقدموها من هولندة مع جيش، وليم «انتُخب» ملكاً مع زوجته (1689)، وجيمس فر إلى فرنسا، وحلَف الملك والملكة يمين احترام **إعلان الحقوق** (1689)، وهو بيان بالحريات الإنكليزية وحقوق البرلمان ... .

بعد 1714، آل العرش إلى أمراء ألمان من هانوفر: **جورج الأول** (1714- 1727)، ثم **جورج الثاني** (1726- 1760) لم يستطيعا أن يمارسا الحكم شخصياً. وظهرت أو تثبتت القاعدة: الملك يملك ولكن لا يحكم. أشهر وزيرين كانا **والبول** Walpole (1720- 1742) الذي سعى إلى إبقاء السلام وإنماء التجارة والازدهار، **وبِت** Pitt الخطيب الكبير الذي في عهده (1756- 1761) قامت عظمة إنكلترة على أنقاض إمبراطورية فرنسا في الهند وكندا (حرب السبعة أعوام 1756- 1763). وبدأت **الثورة الصناعية** (جيمس وات 1679- 1781، صناعة القطن، الخ ...).

جورج الثالث أراد إعادة سلطة الملِك، توجيه الانتخابات، اختيار الوزراء، فكانت **الأزمة الدستورية** (1760- 1783) التي انتهت إلى توطد **النظام البرلماني**، لا سيما بفضل هزيمة إنكلترا على يد مستعمراتها الأميركية- الولايات المتحدة (**ثورة الاستقلال الأميركية** 1774- 1783، ثاني الثورات البرجوازية الكبرى في تاريخ الغرب الحديث).

وابتسامة رقيقة السخرية (قيل إنه يشبه كرومويل). ما يشاهَد من جسده، صدر وذراعَان، مصنوع من ألوف عديدة من الأفراد الصغار المجمَّعين، بيده اليمنى يمسك مرفوعاً فوق الريف والمدينة سيفا، وباليد اليسرى عصا أسقفية. تحت، كإطار يحيط بعنوان الكتاب، سلسلتان من الرموز الطباقية، بعضها ذات طابع زمني دنيوي أو عسكري، والأخرى ذات طابع روحي أو كنسي، تتواجهان حصن وكاتيدرائية تاج وتاج مطران مدفع وصواعق الحرمان الكنسي، معركة مع أحصنة منتفضة ومجمع ديني مع أثواب طويلة...

ذلك لغز تصويري. ماذا يعني؟ المؤلف في المدخل يضعنا على الطريق:

... فن الإنسان... يستطيع أن يصنع حيواناً مصطنعاً... وأكثر من ذلك، الفن يستطيع أن يقلد الإنسان، هذه التحفة العقلية من الطبيعة، إذ هو فعلاً نتاج من الفن هذا **اللوياثان** الكبير الذي يُدعى شيئاً عاماً chose publique أو Etat دولة Commonwealth، ثروة مشتركة)، باللاتينية Civitas، والذي ليس شيئاً آخر سوى إنسان صنعي، وإن كان ذا قامة أعلى بكثير وقوة أكبر بكثير مما للإنسان الطبيعي، الذي من أجل حمايته والدفاع عنه تصوِّر. فيه **السيادة** هي نفس مصنوعة، مصطنعة، ما دامت تعطي الحياة والحركة للجسد بأسره... **الثواب والعقاب**... أعصابه. رفاه وثروات جميع الأفراد **قوته**. Solus populi، خلاص الشعب، وظيفته... **العدل والقوانين** بالنسبة له **عقل وإرادة** صنعيان. **الوفاق** صحته، **الفتنة** مرضه، **والحرب الأهلية** موته. أخيراً **المواثيق** والتعاقدات التي في الأصل رأست تأسيس وتجميع واتحاد أجزاء هذا الجسم السياسي تشبه هذه الـ «fiat» أو faisons l'homme، «لصنع الإنسان»، التي لفظها الله عند الخلق.

★★★

مؤلف هذا الكتاب الغريب، توماس هوبز Thomas Hobbes، كان هو نفسه رجلاً مثيراً للفضول، رجلاً من النوع الثقافي الكبير، كما ينتج كل قرن اثنين أو ثلاثة منهم.

كان قد وُلد في سنة 1588 قبل أوانه، فوالدته قد تأثرت كثيراً بإنذارات الخطر التي كانت تسببها في الرأي العام الإنكليزي استعدادات فيليب الثاني ملك إسبانيا الجبارة («الأسطول الذي لا يُقهر» l'invincible Armada)، ضد إليزابيث Elisabeth الملكة الهرطوقة. هوبز كان يعزو إلى هذه الخصوصية لولادته طبعه الوجِل: «الخوف وأنا توأمان». قدَره أراد أن يعيش في عصر من التاريخ الإنكليزي لا يناسب هاوي هدوء وسلام، يفزع من أشباح وبالأحرى من البشر الواقعيين، المتوحشين بما فيه الكفاية، في هذا الزمن العكِر. هوبز، منذ شبابه، استفظع ليس فقط السكولاستيكا الوسطوية بل أيضاً المناقشات السياسية- الدينية التي كانت محتدمة، في الجامعة، عن الملكية، عن تفسير الكتاب المقدس وحقوق الوجدان الفردي. في رأيه كانت تُضعف إنكلترا، تقوض السلطة من أساسها وتهيئ الحرب الأهلية.

حين بدت هذه تقترب، في 1640، هوبز، الذي كان مؤدِّباً في أسرة كافنديش النبيلة، خاف إذ فزع من عواقب إحدى كتاباته السياسية De Corpore politico في **الجسم السياسي** التي كانت تُتداول في السر، فرَّ من إنكلترا إلى باريس، في فترة نفي طوعي دام 11 سنة، أثناءها دخل في مساجلة حادة مع ديكارت وعلَّم -من 1646 إلى 1648- الرياضيات للذي سيكون شارل الثاني، أصدر كتابه Decive وهيّأ كتابه **لوياثان** Léviathan الأول Decive **(في المواطن)** كان يحتوي على جوهر مذهبه السياسي. هوبز، بدون تواضع كاذب، كان يعيِّن من هذا المؤلَّف بداية «الفلسفة المدنية» أي السياسية.

من أجل كتابة الـ Decive، كان قد قطع مخططاً طموحاً من التنقيب والإنتاج الفكريين، مخططاً لم يكن مع ذلك فوق قوى ذهنه غير العادية، إذ اكتشف في سن الأربعين علم الهندسة قارئاً إقليدس (وإذ لم ينقطع منذ ذلك الحين عن التفكير على هذا الأساس)، كان قد تصور منظومة تامة الصرامة والدقة مغلَقة من جميع الجهات تفسر كل شيء انطلاقاً من الحركة، العالَم السيكولوجي، والعالم الأخلاقي، والعالم السياسي، كما العالم الفيزيائي. المحور العقلاني والمادي بآن واحد، لفكر هوبز لم يكن يمر بأفلاطون وأرسطو، بل بديموقريط وإبيقور والسوفسطائيين الإغريق أعداء سقراط، الكُشُوف التي أتى بها من عالَم الطبيعة غاليله Galilée وهارفي Harvey معاصراه، كانت قد وسّمته بعمق. قبل كونت Conte بقرنين، صاحبنا وضعوي، «مُنظِّر للمعرفة العلمية» عميق يقترح (في الفصل التاسع من كتابه **لوياثان**) تصنيفاً للعلوم أصيلاً.

لوياثان تركيب الـ هوبزية الجامع، إنه ثمرة تراكب مثير للفضول جمع ذهناً قوياً وصارماً، ميكانويا Mécaniste بتعصب، مع وساوس قلب يملؤه الخوف، ونهِم، من أجل نفسه ومن أجل بلاده، للسلام. لئن كنا نجد فيه تسللات غير منتظَرة (من أصل وسطوي) من سكولاستيك، من لاهوت، بل ومن شياطينولوجيا، إلا إنها لا تستطيع أن تقطع الخط الفكري الهائل لهذا «الكتاب المرموق تماماً، أحد أناجيل إنكلترا... أصيل ومبدع... كنز حكمة أخلاقية وسياسية» (غراهام Graham)، – «لأعظم تحفة وربما التحفة الوحيدة في الفلسفة السياسية باللغة الإنكليزية» (أوكشوت Oaxeshott).

★★★

في وصف طبيعة هذا الإنسان المصطنع -هكذا يتواصل في المدخل، تقديم كتاب **اللوياثان**- سأعتبر في المقام الأول مادته وصانعه هذا وتلك هما **الإنسان**. في المقام الثاني، كيف وبأية **مواثيق** هو معمول، ما **الحقوق** والسلطة العادلة... لملك سيد ما

يحميه وما يذيبه. في المقام الثالث، ما الدولة المسيحية. أخيراً، ما مملكة الظُلُمات؟

لنختصر -مع كل أخطار التبسيط المتجاوز والتشويه التي تفترضها، أمام مؤلَّف كهذا، كلمة «نختصر»- لنختصر العروض والإنماءات التي يعطيها المؤلف، بلغة إنكليزية وقنوعة ومطابِقة بشكل عجيب القضية في الحاصل بالنسبة لنا، هي تتبُّع انبساط جدلي دقيق يقودنا من البشر الطبيعيين إلى الإنسان الصنعي، إلى الدولة-اللوياثان.

البشر الطبيعيون

في بداية كل شيء الحركة، الإنسان آلية، من الحركة يولد الإحساس، اشتهاء أو رغبة، نور أو كره، هذا «بداية صغيرة لحركة» أو جهد نحو شيء ما أو ابتعاداً عن شيء ما، موضوع الاشتهاء أو الرغبة هو الخير، موضوع النفور أو الكره هو الشر، لا شيء جيد أو سيئ، خير أو شر، بذاته. هذه النعوت ليس لها معنى إلا نسبة إلى من يستخدمها، اللذة هي إحساس الجيد، عكسها إحساس السيئ، الشر الأعلى هو الموت، الألم الذي تسببه مصيبة شخص آخر هو الشفقة، الرحمة، مصدرها تصورنا أن مصيبة كهذه يمكن أن تصيبنا. ما الإرادة، فعل أن أريد، إن لم تكن «الاشتهاء الأخير في المناقشة»، الاشتهاء الأخير أو النفور الأخير الذي وضع حداً للنقاش وأفضى مباشرة إلى الفعل أو عدم الفعل. «ما يُدعى السعادة» موجود حين تتحقق رغباتنا بنجاح ثابت، القدرة هي شرط هذه السعادة، الشرط الذي بدونه لا وجود للسعادة، الثروات، العلم، الشرف، ليست سوى أشكال للقدرة. ثمة في الإنسان رغبة دائمة، شهوة مستمرة للقدرة لا تنقطع إلا عند الموت.

الإنسان يتميز عن الحيوانات الأخرى بعقله، الذي ليس سوى حساب (جمع وطرح عواقب) بالفضول أو «الرغبة في معرفة لماذا وكيف» بالدين الذي يأتي ليس فقط

من هذه الرغبة في معرفة الأسباب (إذاً سبب الأسباب، «السبب الأول والأزلي... الله»)، بل أيضاً من القلق على المستقبل والخوف من اللامرئي.

تلك هي، مكشوفة بالاستبطان، -«اقرأ في نفسك»، يقول هوبز،- طبيعة الإنسان. ماكيافل، الأمبيريقي تماماً، لم يُعرِّها إلى هذا الحد. ديدرو Diderot، وقد قرأ لا **اللوياثان** بل محاولة سابقة كتبها هوبز بعنوان **في الطبيعة البشرية**، سيعجب بهذا الفن البصير والقاسي في إعادة كل حركات الكائن، مع رفض كل تحويل نوراني، إلى حسابات الأنانية والخشية. «لكَم يبدو لي لوك Locke مسهَباً ورخواً، لا برويير La Bruyére ولا روشفوكو La Rochejoucaud فقيرَين وصغيرين، بالمقارنة مع هذا الـ توماس هوبز!» (1).

إلا إن الإنسان لا يعيش وحيداً، عنده أقران، هذا شرطه الطبيعي. كيف يتفق هذا الشرط مع طبيعته الفردية كما حُلِّلت لتوّها؟

النسبة لكل إنسان، الآخر منافِس، نَهِم مثله للقدرة في كل أشكالها. والحال بالجملة إذا نظرنا إلى الأمور «في مجملها» كل إنسان هو مساوٍ لغيره إذا كنا مثلاً بصدد القوة البدنية، «فإن الأضعف له منها ما يكفي ليقتل الأقوى، إما باستخدام الحيلة، أو بالتحالف مع آخرين مهدَّدين بنفس الخطر الذي يهدده». تساوٍ في القابلية يعطي كل واحد أملاً متساوياً في الوصول إلى غاياته يدفع كل واحد إلى السعي لتدمير أو إخضاع الآخر. تنافس، حذر متبادل، جشع للمجد أو الشهرة، ذلك يستتبع الحرب الدائمة من «كل واحد ضد كل واحد»، من الجميع ضد الجميع. الحرب، أي ليس فقط «واقعة القتال

---

(1) لا برويير La Bruyére، لا روشفوكو La Rochfoucaud: أديبان فرنسيان من العصر الكلاسيكي (ق 17، عهد لويس الرابع عشر)، من كتّاب الأخلاقيات، نقديان. الأول ألَّف **الطباع** والثاني **الحِكَم**.

الفعلية الراهنة» بل إرادة القتال المؤكدة الواضحة: طالما هذه الإرادة موجودة، ثمة حرب، لا سلم، والإنسان ذئب للإنسان: homo homini lupus.

إنّ حرباً كهذه لتمنع كل صناعة، كل زراعة، كل ملاحة، كل «كونفور» Confort، كل علم، كل أدب، كل مجتمع، والأسوأ من الكل هذا الخوف الدائم والخطر الدائم من موت عنيف. الحياة «منعزلة، فقيرة، فظّة، بَلْهاء وقصيرة». في مثل هذه الحرب، لا شيء مجحف ولا يمكن أن يكون. «**حيث لا توجد قدرة مشتركة، قوة مشتركة، لا يوجد قانون، حيث لا يوجد قانون لا يوجد إجحاف أو ظلم**. القوة والخدعة هما في الحرب الفضيلتان الرئيسيتان». في هذه الحرب لا توجد ملكية، خاصية propriété، خاصتك tien وخاصتي متميزتان، «بل فقط ملك لكل أحد ما يستطيع أخذه وطالما يستطيع الاحتفاظ به». هو ذا الحال البائس الذي فيه «الطبيعة البسيطة»، «الطبيعة حسب»، - خارج كل خطيئة، كل فساد- تضع الإنسان. هو ذا الحال الطبيعي، حالة الطبيعة.

تحت طائلة دمار النوع البشري، على الإنسان أن يخرج من هذه الحالة، في هذا يقوم واقعياً خلاصه، نجاته. إمكانية الخروج يملكها الإنسان وهي قائمة جزئياً في أهوائه وجزئياً في عقله، بعض أهوائه تجعله يميل إلى السلام، أولها الخوف من الموت، العقل الذي ليس إلا حساباً، يوحي له ببنود سلام مناسبة يستطيع عليها الاتفاق مع البشر الآخرين. هوبز يدعو هذه البنود السلمية، هذه الأحكام العقلية: **قوانين طبيعة**، يعرّفها بأنها نتائج خاتمة أو نظريات رياضية théorémes تتصل بـ «ما يقود إلى حفظ وحماية أنفسنا»، يكرس لها فصلين كثيفين يعدد فيهما 19 قانون طبيعة. وهو نفسه يبسِّط لنا المهمة بتسليمنا أن هذه القوانين قد لُخِّصت في صيغة «بسيطة ومفهومة حتى لأصحاب القابلية الأكثر تفاهة». إليكم هذه الصيغة: **لا تفعل للغير ما لا تريد أن يفعله الغير لك.** اتفِقوا بالتالي من أجل التخلي عن هذا الحق المطلق على كل الأشياء الذي يملكه كل

واحد منكم، بالتساوي مع كل واحد، في حالة الطبيعة («حق طبيعي»، بلغة هوبز)، وهذا الاتفاق على التخلي لتكن عندكم إرادة المحافظة عليه.

ولكن نظراً للطبيعة البشرية نعلم جيداً أنه رغم الخوف من الموت ورغم أحكام العقل فإن اتفاقاً كهذا لن يُحافَظ عليه ما لم تقم قدرة لا تقاوَم، مرئية وملموسة، مسلحة بالعقاب، ما لم تقم هذه القدرة بإرغام البشر الخائفين. فالمواثيق «بدون السيف، sword، ما هي إلا كلمات، words» (ويفكر القارئ بماكيافل ساخراً من الأنبياء المنزوعي السلاح). من سيُكوّن هذه القدرة- القوة- السلطة التي لا تقاوَم؟ الدولة أو شيء عام، Commonwealth، الإنسان الصنعي. من سيكوّنه، وكيف، بأية fiat أو «**لنصنع الإنسان**»؟ إن البشر الطبيعيين هم سيكوّنونه، بميثاق إرادي، يعقدونه بينهم، من أجل حمايتهم، من أجل الخروج، بلا خشية انتكاس، من الحالة الطبيعية المفزعة- من أجل نجاتهم، خلاصهم.

الإنسان الصنعي، الدولة، لوياثان

الإرادة، الفن- الصنع art، الاصطناع artifice، تلعب دوراً مركزياً في نظمة هوبز. بالنسبة لأرسطو، الإنسان اجتماعي بطبيعته، مديني- مواطن Citoyen بطبيعته (zoon politikon، حيوان سياسي)، المجتمع السياسي واقعة طبيعية. حماقة، يجيب هوبز، الطبيعة لم تضع في الإنسان غريزة الاجتماع، الإنسان لا يبحث عن رفاق إلا بحكم المصلحة، بدافع الحاجة، المجتمع السياسي هو الثمرة المصطنعة لميثاق إرادي، لحساب مَصلحي.

أن ينقل إلى ثالث، بموجب **عقد** «بين كل واحد وكل واحد»، الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد على كل شيء، هذه هي الحيلة artifice التي ستكوّن البشر الطبيعيين في مجتمع سياسي. إرادة هذا الثالث (الذي يمكن أن يكون رجلاً أو

جمعية)، إرادته الوحيدة ستحل الآن محل إرادة الجميع وستمثلهم جميعاً. هذا الثالث، من جهته، غريب بشكل مطلق عن العقد الذي به تعاقدت والتزمت الجمهرة لصالحه. لا يربطه أي التزام... «ذلك هو أصل هذا اللوياثان الكبير، أو بقول أفضل، هو **الإله الفاني** الذي نحن مدينون له، بعون الإله الخالد، بسلامنا وحمايتنا. إذ، مسلحاً بحق تمثيل كل من أعضاء الكومونولِث (الـ Civilas، الدولة)، يحوز بذلك من القدرة والقوة ما يمكنه، بفضل الرعب الذي يوحي به، من قيادة إرادات الجميع نحو السلام في الداخل والعون المتبادل ضد أعداء الخارج».

هوبز لم يخترع نظرية العقد في المضمار السياسي، كانت ثمة هنا فكرة قديمة جداً، أمكن إرجاعها إلى إبيقور Epieure بل إلى أبعد، كان ذلك وجهاً في التنقيب العقلي - البالغ الأهمية في تاريخ الأفكار السياسية- عن أصل السلطة، إن تنقيباً من هذا النوع كان بوجه عام تحت هيمنة فكرة إضعاف السلطة، الحد منها، بتأسيس حقوق الرعايا في وجه حقوقها، عقلياً. لاهوتيو العصر الوسيط كانوا بالحقيقة قد ميزوا عقدين. بالأول، ويسمى Pactum unionis ou societatis ميثاق اتحاد أو اجتماع، بشر حالة الطبيعة المعزولون يتكونون في مجتمع. بالثاني، ويسمى pactum subjectionis أو ميثاق خضوع، المجتمع الذي تكوّن على النحو المذكور، ناقلاً أو خالعاً سلطاته لقاء بعض الشروط، يتخذ سيداً، عاهلاً.

لئن كان مونارخوماك زمن حروب الدين الذين ضدهم كان بودان قد شيد قلعة السيادة المطلقة والتي لا تنقسم، يستدعون العقد الثاني، فقد كان ذلك من أجل ضرب الأمراء الكافرين بالإيمان الحق. هؤلاء الأمراء وقد خرقوا شروط ميثاق الخضوع فقدوا حقهم في طاعة رعاياهم، هؤلاء بإمكانهم أن ينزلوهم، بل عند اللزوم أن يقتلوهم بوصفهم طغاة Tyrannicide، قتل الطاغية). في مطلع القرن السابع عشر، الألماني

ألتوسيوس Althusius، الهولندي غروتيوس Grotius، يقترحان نظريات عقد جديرة بالاهتمام: نظرية قائمة على الجماعات - الهيئات عند الأول، فردوية عند الثاني[1].

هوبز يأتي حاملاً تصوراً جديداً بالتمام، كان بودون قد عرّف السيادة بدقة وصرامة، وصف خصائصها المميزة ولكنه امتنع عن البحث عن أصلها: إنها كائنة، مثل الله، لأنها كائنة. كيف، عدا ذلك، يمكن تخريجها من عقد بدون إضعافها؟ هوبز يحقق ضربة قوة بتأسيسه على العقد سيادة مطلقة وغير قابلة لقسمة، سيادة أكثر تشدداً من سيادة بودن. يتوصل إلى ذلك بقطعه مع الثنائية السابقة، بجعله العقدين **عقداً واحداً**. إنه يعلِّم أن البشر الطبيعيين بفعل واحد وحيد يتكونون في مجتمع سياسي ويخضعون لسيد، لملك. إنهم لا يتعاقدون مع هذا السيد، بل **فيما بينهم**. **فيما بينهم** يتخلون لصالح هذا السيد عن كل حق وكل حرية من شأنها الإساءة إلى السلام. إنهم مقيَّدون، السيد الذي اتخذوه ليس مقيَّداً. هوبز يفلت هكذا من هذا الذي كان قِوام (كما رأى جيركه Gierke) الضعف الكبير في الثنوِية السابقة: بذرة نزاع حتمي بين حقوق الجمهرة المشادة «شخصاً»، «شعباً»، والملك السيد، عضو شخصية الدولة. بعيداً عن إضعاف السلطة، هوبز يقويها بشكل عجيب. مفهمته تفضي إلى منحها حقوقاً مفرِطة. حقوقاً تُوازنها بشكل سيء، لا «التزامات» بل محض «واجبات».

يطرح سؤالاً أول: مسألة **شكل الدولة**. هذا السيد، هل سيكون رجلاً أو مجلساً، جمعية؟ نظرياً، لا كبير أهمية لذلك (كذلك عند بودن). محتوى السيادة لا يتبدل.

حين يكون الممثل رجلاً، حينئذ تكون الدولة مونارخية. حين يكون جمعية كل

---

(1) **غروتيوس** (ق 17) أو دو غروت: حقوقي وديبلوماسي، صاحب كتاب «في حقوق الحرب والسلم»، مجموعة في الحق الدولي العام.

الذين يتحدون، حينئذ تكون ديموقراطية أو دولة شعبية. حين يكون جمعية تتألف فقط من قسم من الذين يتحدون فهذا ما يدعى أرستقراطية. لا يمكن أن يوجد نوع آخر من الدولة، إذ يجب أن يكون واحد أو أكثر أو الجميع حائزاً السلطة السيدة التي هي غير قابلة للانقسام، تامة.

عملياً الفرق هام جداً (كذلك عند بودن). إذ إن كلاً من هذه الأشكال ليس له نفس الأهلية لإبقاء السلام والأمن. هوبز، مثل بودن وجزئياً لنفس الأسباب، يفضل من هذه الحيثية نظام المونارخية. كل ما يؤخذ حسب تقديره على المونارخية موجود (بخطورة أشد) في غيرها، وبشكل خاص في الديمقراطية. هكذا للملوك محظيُّون، ولكن هؤلاء قليلو العدد، محظيو الديموقراطيات عديدون ويكلفون أكثر. للمونارخية فضلاً عن ذلك مزية خاصة بها.

كل إنسان، وبالتالي كل حاكم، يفكر بمصلحته الشخصية، مصلحة أولاده، أصدقائه، ميله الطبيعي هو إلى تفضيلها على المصلحة العامة، إذا كان يوجد نظام يجعل نوعَي المصلحة متطابقَين، فإن هذا النظام يكون هو الأفضل، والحال في المونارخية، «مصلحة الملك السيد هي واحد والمصلحة العامة ثروات وقدرة وشرف عاهل لا يمكن أن تأتي إلا من ثروات وقوة وسمعة رعاياه، ما من ملك يستطيع أن يكون غنياً، مجيداً، في أمان، إذا كان رعاياه فقراء أو محتقرين أو... ضعفاء». في الديموقراطية ليس الأمر كذلك: إن حكومة فاسدة أو طماعة تستطيع أن تستمد من غدرها، من خيانتها، أو من حرب أهلية مزايا أكثر مما يمكن أن تجني من الازدهار العام.

رجلاً أو جمعية، حقوق صاحب السيادة، واجباته، واحدة، وضعية الرعايا واحدة. ما هُنَّ؟

كل شيء هنا ينبع من علّة وجود ومن عين محتوى الميثاق الأصلي، كي يسود

السلام، الخير الأسمى، كل واحد تخلَّى لصاحب السيادة عن حقه الطبيعي **المطلق** على كل شيء، التخلي عن حق مطلق ما كان يمكن أن يكون إلا **مطلقاً**، النقل ما كان يمكن أن يكون إلا كاملاً، وإلا كانت حالة الحرب الطبيعية تستمر بين البشر بالقدر عينه الذي فيه احتفظوا مهما قليلاً بحريتهم الطبيعية. هوبز، ليس بدافع تذوّق للحكم المطلق -هذا ما يمكن أن نفكر- بل لأنه كان يعلم «شيئاً من المنطق الابتدائي» (أوكشوت Oakeshott) يرفض التسوية التي سيتبناها رجل مثل لوك Locke- الذي يرى أن البشر لم يضحّوا **إلا** بقسم من حقهم الطبيعي.

بتخليهم، بهذا النقل النهائي والذي لا رجوع عنه (إلا في حالة واحدة كما سنرى، تجرَّد البشر إرادياً من حريتهم في الحكم على الخير والشر، العادل والظالم، التزموا بأن يعتبروا خيراً وعدلاً ما يأمر به السيد، شراً وظلماً ما ينهى عنه، من جانبهم لا يمكن تصور أي لجوء إلى أي كان ضد شرعية أوامر السيد. ألم يجعلوه طوعاً ممثلهم، ألم يستبدلوا بإرادتهم إرادته؟ كل ما يفعله، يُعتبرون هم فاعليه، أن يتشكوا منه هو أن يتشكوا من أنفسهم، أجل هذه السلطة غير المحدودة لها كثير من العسر، ولكن حال الإنسان في هذه الحياة هل هي يوماً بدون عسر؟ يجب الاختيار بين الحرب الدائمة من كل واحد ضد كل واحد، ثمرة غياب السلطة المطلقة، والسلام، ثمرة السلطة المطلقة.

كما عند بودن، مطلقية السيادة تستتبع عند هوبز عدم انقسامها والرفض المزدري لأية حكومة مختلطة. قسم السلطة هو حلها، قطعات السلطة يدمر بعضها بعضاً، هذه القطع تصير «أحزاباً»، أشخاصاً سيدين، مرض حقيقي للجسم الاجتماعي: كما لو كان رجل ما يرى رجلاً آخر يخرج من كل من خاصرتيه، «ذا رأس وذراعين وصدر ومعدة». علائم هذه السيادة المطلقة والتي لا تنقسم هي ذات العلائم التي عند بودن، ونجد في المرتبة الأولى **سلطة إعطاء ونقض القانون**. ولكن بودن منحًّى ومتجاوَز،

بالقدر الذي هو فيه وريث تقليد طويل، رواقي ومسيحي، من حد للسلطة بالحق الطبيعي (بالمعنى الكلاسيكي لا الهوبزي للكلمة).

صاحب السيادة هو السلطة التشريعية الوحيدة، ليس ثمة قانون إلا من أمره الصريح، هل سيُعترض على ذلك بالقوانين العرفية غير المكتوبة والمستمِدة، على ما يبدو قوتها من الزمن؟ هوبز يرد: إنها تستمد قوتها من «إرادة السيد المعبَّرة بسكوته». علمنا من قبل أنه «حيث لا توجد قدرة مشتركة، لا يوجد قانون»، و«حيث لا يوجد قانون، لا يوجد ظلم». فالقانون وحده يقرر، يفصل، بشكل اصطناعي (الاصطناع الذي عليه ترتكز الحياة المجتمعية)، في العادل والظالم. خارج قانون، لا شيء يمكن اعتباره **ظلماً**، وبحكم الفرض ما من قانون يمكن أن يكون ظالماً، أي مضاداً للحق Droit [1]، يمكن أن يكون مضاداً **للعدالة** équité، المعرَّفة بهذه الأحكام العقلية التي يدعوها هوبز «قوانين طبيعة» يمكن أن يكون سيئاً لأنه ليس ضرورياً، لا يمكن أن يكون **ظالما** «وضعوية حقوقية» positivisme juridique بمفردات اللغة التقنية في أيامنا. بالتأكيد، والوضعوية الحقوقية الأكثر جذرية. إن الحق le droit في نظر هوبز، ليس له ولا يمكن أن يكون له سوى منبع واحد: الدولة، أي السلطة، أي الآمرية، تعبير الإرادة، حق طبيعي، حق عقلي، انعكاسات العقل الإلهي، تلك ليست في نظر هوبز من الحق، من الحقوق.

تطبيق أخاذ لهذا كله على حق الملكية. بودن كان يشترط على صاحب السيادة تحت طائلة اللصوصية احترام هذا الحق. هوبز، المنطقي، لا يرى في الملكية سوى تنازل أو تساهل

---

(1) الحق- الحقوق le droit. صيغة المفرَد (Droit، حق، وأيضاً الإنكليزية Law، قانون) تؤكد وتبرِز التجريد الكلي، العمومية المجردة.

من صاحب السيادة. إذ قبل أن توجد قدرة مشتركة، سيادة، ما كان يستطيع شخص من الأشخاص أن يتمتع آمناً بأية حيازة، ما دام لكل شخص حق طبيعي متساوٍ على كل الأشياء، التوزيع المستقر للخيرات الذي يدعى ملكية، لم يكن ممكناً أن يقوم به سوى صاحب السيادة. احذفوا القانون المدني (كتب شيشرون Cicéron، ويستشهد به هوبز) لن يعلم أحد «ما له وما لآخر». مذهب شغب وثورة المذهب الذي يعزو لإنسان على أمواله، حقاً مطلقاً من شأنه استبعاد حق العاهل السيد. إذ إن هذا المذهب يضع العاهل في وضع يستحيل معه عليه أن يؤدي وظيفته، وظيفة الحماية في الداخل وفي الخارج.

إعطاء القانون... إبطال القانون. العاهل لا يمكن أن يكون ممسوكاً على القوانين التي صنعها، «إن أحداً لا يستطيع أن يلزِم نفسه بنفسه... إن من ليس ملزَماً إلا لنفسه ليس مقيداً». كل سلطة تشريعية هي حكما legibus solutus، معتَقة من القوانين، ولكن يبقى أن العاهل ممسوك بـ القانون الذي صنعه طالما لم يختر أن يلغيه، في هذا القدر، سلطته المطلقة ليست سلطة تعسفية، ويمكن الكلام بدون تجاوز على الكلمات عن سيادة القانون، هنا نلامس واجبات العاهل السيد (التي ليست «إلزامات»، فالمرء لا يكون ملزَماً إلا بالقانون، والعاهل يصنع ويبطل القانون). بعد أن علمنا ما يستطيع العاهل أن يفعله، وهو بغير حد، علينا أن نرى ما يجب عليه أن يفعله، بالضربة نفسها سيظهر لنا ما هي، في منظومة هوبز، وضعية الرعايا الحقيقية.

يجب على العاهل أن يوفر لرعاياه هذا الذي من أجله أسِّست الدولة: الأمن. Salus Populi suprema lex، سلامة الشعب هي القانون الأسمى. مؤلف **اللوياثان** يجدد معنى المثل القديم، سلامة الشعب، خلاص الشعب، هذا ليس فقط حفظ حياة الرعايا ضد أية أخطار، بل هو أيضاً تمتع بالإرضاءات المشروعة لهذه الحياة. البشر اتحدوا إرادياً في مجتمع سياسي كي يعيشوا فيه قدر ما يسمح به الشرط الإنساني من سعادة أو من قلة شقاء.

من هنا يأتي أن العاهل له واجب أن يؤمِّن لرعاياه «حرية بريئة». بريئة في كونها لا يجوز أن تؤذي السلام. ما هي الحرية؟ **غياب مانع خارجي عن رغباتنا** وحسب، القانون مانع خارجي. الفرد الرعية حر أن يفعل كل الأفعال التي لا يمنعها القانون، وهذه الأفعال وحدها، والحال ليست قوانين **جيدة**، **خيِّرة**، سوى القوانين **اللازمة**، **الضرورية**، لخير الشعب، وقوانين قليلة هي ضرورية، إذن جيدة. القوانين ليست مصنوعة لإزعاج البشر في وجودهم، بل لقيادتهم، لحفظهم ضد أنفسهم والآخرين، لكي يسود السلام. هكذا «سياجات، مصنوعة لا لإيقاف المسافرين، بل لإبقائهم في سبيلهم». حرية الرعايا، دائرة واسعة من حرية حقيقية تؤمَّن لهم هكذا بصمت القانون، الصمت المرغوب.

كذلك على العاهل أن يضمن لرعاياه المساواة أمام القانون وأمام الوظائف العامة، التعليم والتربية اللذين يشكلانهم على المذاهب الصحيحة، الازدهار المادي، هذا الأخير يتطلب أن يناضل العاهل ضد البطالة الطوعية، أن يوفر عملاً لكل إنسان، أن يضع في عيالة الدولة الإحسان العام، العاجزين عن العمل (بدلاً من تركهم «لمصادفات الإحسان الخاص»)، هذا الحرص نفسه على الازدهار يفرض على العاهل أن يترك لرعاياه الملكيات الخاصة الكافية، وفي الوقت نفسه أن يسهر على الحيلولة بين هذا التوزيع للملكيات وبين تخريبه وقلبه من قِبل جشع بعض الناس- الذين قد يكدسون في صرّتهم ثروات كثيرة «بالاحتكارات أو بتعهد الموارد العامة».

لنعجب بكيف يصير وحشنا لوياثان، تحت هذا الوجه، على نحو غير منتظَر بقدر ما هو منطقي، ليبرالياً، محسناً، فطناً، إنسانياً!

العاهل له أيضاً واجب، آتٍ هو أيضاً من نفس المنبع: أن يكون بشكل دائم سعيداً، **ناجحاً** Successful. فإذا ضعف إلى حد لا يستطيع معه أن يؤمِّن لرعاياه الحماية التي هي غايته الوحيدة، فإن الرعايا يُفَكون من كل التزام. هذا هو الاستثناء

الوحيد لعدم إمكان الرجوع عن نقل الحق الطبيعي لكل واحد إلى الدولة. ما من شيء أمكنه أن يجعل الرعايا يتخلون عن حقهم الطبيعي المطلق في أن يحموا أنفسهم بأنفسهم حين تكون الدولة خائرة قاصرة. أو في أن يبحثوا عن حامٍ آخر ليلتزموا تجاهه... السيد هُزم في الحرب الأهلية أو الأجنبية، لرعاياه الحق، تحت بعض التمييزات، في الالتحاق بالمنتصر الذي بات وحده قادراً على حمايتهم. مذهب بارد ونفعي، يستبعد أي واجب من ولاء عاطفي: هوبز، في الصفحات الأخيرة من **لوياثان**، في «مراجعة وخلاصة»، يبدو فعلاً كأنه يطبّق هذا الموقف، تطبيقاً عينياً ومناسباً بالتمام، على آل ستوارت الذين سقطوا من العرش وعلى كرومولِ المنتصر.

★★★

ما يحفظ وما يحل الإنسان الصنعي، الدولة- لوياثان، نراه على نحو كاف من الذي يسبق.

ما يحفظه هو السلطة، هذا الصنيع الذي ليس له ثمن، الذي، من الإنسان «ذئب للإنسان» في حالة الطبيعة، صنع الإنسان «إلهاً للإنسان» في حالة المجتمع، homo hominideus (الإنسان إله للإنسان). إنه التأكيد الذي لا يساوِم والممارسة التامة الكاملة، من قِبل السيد، لكل حقوقه: إن أقل تخلٍ من جانبه وخيم، إذ إن حقوقه هي بالنسبة له وسائل لإتمام وظيفته، ومن يتخلّ عن الوسائل يتخل أيضاً عن الغايات. إنه الحظر اليقظ والذي لا يرحم، حظر جميع المذاهب الباطلة، أمهات الثورات، إنه بالمقابل النشر المنهجي الثابت للمذاهب الجيدة، بفضل إصلاح الجامعات- حيث **اللوياثان**، يقول هوبز بنيَّة صافية، «سيُطبع بفائدة ويُعلَّم بفائدة أكبر أيضاً».

ما يحلّ الدولة، بعد إضعافها، تقويضها، هو غياب السلطة المطلقة وغير المنقسمة، الحكومة المختلطة، زعم إخضاع العاهل للقوانين، زعم تحميل حق ملكية **مطلقة**. إنه

تقليد الأمم الأجنبية وبخاصة تقليد اليونان والرومان، الوخيم إلى أعلى درجة: لقد وُضعت انتصاراتهم العسكرية وازدهارهم في حساب الحكومة الشعبية، مع نسيان كل الحروب الأهلية التي فتكت بهم، وكان مردها نظامهم السياسي السيئ. ما يحلّ الدولة هو مناقشة السلطة السيدة، إنه إذاً المذاهب الزائفة السابق فضحها والتي على الدولة أن تطاردها: في المقام الأول، مصدر كل المصائب، فكرة أن «**البشر يجب عليهم أن يحكموا في ما هو مسموح به وما ليس كذلك، لا بموجب القانون، بل بموجب وجدانهم ذاته، أي حكمهم الشخصي**». إذ يقيمون أنفسهم قضاة الخير والشر، يعود البشر إلى حالة الطبيعة وإلى فوضاها الشنيعة.

ما يحلّ، أخيراً، الدولة، بتعريضها بسبيل آخر، بالغ الخطر، لبعض من أخطر «الأمراض» التي وصفها هوبز لتوّه، هو تصور باطل لعلاقات السلطة المدنية مع الدين والسلطة الدينية. معضلة الدولة المسيحية، المعضلة الكبيرة، التي يكرس لها المؤلف ما يقرب من ثلث كتابه (الجزء الثالث: of a Christian commonwealth، عن دولة مسيحية).

★★★

إن أحدث شارح لـ هوبز، السيد أوكشوت Oakeshott، قد بيَّن بوضوح رائع أن طريقتين فقط كانتا أمام عقول العصر الذين رفضوا سلطة المسيحية الوسطوية. الأولى كانت طريق الدين الطبيعي المعارض للأديان التاريخية والمؤسَّس على العقل الطبيعي المشترك لجميع البشر: كانت تقود إلى الإلهوية déisme [1] وحتى إلى العقلانية محض. الطريق الثانية كانت طريق «دين مدني، لا يكون بناء من العقل، بل من السلطة autorité، يضع التشديد لا على المعتقَد بل على الممارسة، يرمي لا إلى حقيقة لا جدال

(1) déisme، الإلهوية، إيمان بإله غير شخصي، غير فاعل أو متدخل، بلا وحي وأديان منزَّلة، وهو موقف كثير من علماء القرنين 17 و18. - أما هوبز فمادّي، أول فيلسوف مادي في العصر الحديث.

فيها بل إلى السلام... كانت هذه طريق هوبز».

إن خصماً لهذا الأخير كان يجعله يقول في بيان عقيدة ساخر: «أؤمن بأن الله هو المادة الكلية القدرة...». هذا لا يمنع أن هوبز كان يرى البشر خاضعين لقانون دين وضعي: يهودية أو إسلام أو مسيحية. كان ذلك واقعاً، وضعياً هو أيضاً. الدولة التي يبني صاحبنا نظريتها هي دولة مسيحية، أي مؤلَّفة من أشخاص مسيحيين. قانونهم الدين، أي مجموع الأوامر المعبرة عن إرادة إلههم، موجود في الكتاب المقدس. على تأويل الكتاب تتوقف التزاماتهم. ولكن من الذي يؤوّل الكتاب؟

في حالة الطبيعة، ينبغي علينا الاعتراف بأن لكل مسيحي حق القيام بهذا التأويل حسب عقله الفردي. يكون لدينا عندئذ قوانين مسماة مسيحية بقدر ما يكون هناك أشخاص يزعمون أنهم مسيحيون. وبهذا تستفحل أكثر فوضى ومخلوطة حالة الطبيعة السابق وصفها. نفهم إذاً أن حق التأويل الشخصي هذا، الذي ليس إلا أحد وجوه الحق العام للإنسان الطبيعي على كل الأشياء، يجب أن يُنقل، مع الباقي، في لحظة الميثاق الاجتماعي.

يُنقل إلى مَن؟ بالطبع إلى الإنسان الصنعي، صاحب السيادة يصير هكذا لا عضو الدولة فقط، بل أيضاً عضو الكنيسة. إذ، ما هي الكنيسة؟ جمعية، ecclesia[1]، المؤمنين، «اجتماع رجال معتنقين الإيمان المسيحي، متحدين في شخص سيد، بناء على أمره يجب أن يجتمعوا». مادة الدولة والكنيسة مادة واحدة: الأشخاص المسيحيون. لا يوجد، بالواقع، الكنيسة و الدولة، حكومة روحية و حكومة زمنية. الدولة المؤلفة من

---

(1) كنيسة ecclesia = جامعة، جامع، جماعة. الكلمة اليونانية كانت بالأصل تعني جماعة أو جمعية المواطنين الديمقراطية في آثينا ...

مسيحيين والكنيسة المسيحية شيء واحد، «شخص» واحد إرادته هي إرادة صاحب السيادة، عضوه الوحيد. كل أمة هي كنيسة، ملكوت الله مملكة مدنية.

على هذا النحو، ما من سلطة روحية مزعومة مؤسسة لأن تشيد نفسها خصماً للسلطة السيدة(★). لا بابا. لا أمر كذلك من الوجدان الفردي. لا سجال -وهو أحياناً قاسٍ- يمكن بعد ذلك أن ينفتح في قلب كل واحد بين المسيحي والإنسان- الرعية. ما من فرد- رعية يمكن أن يُمنع، كمسيحي وتحت طائلة الموت الأبدي، من فعل يأمره به القانون المدني، تحت طائلة الموت الطبيعي. ما من شخص له بعد الآن أن «يخدم سيدين».

راعياً أعلى لشعبه، حائزاً حق تسمية الرعاة المرؤوسين، يستطيع العاهل السيد إذا شاء أن يعمِّد، أن يناول الأسرار. ولكنه لا يفعل ذلك. ولئن كان لا يعلن الحَرَم، الذي كانت الكنيسة تتجاوز وتستغله في العصور الوسطى ضد الأمراء المسيحيين، فهو الذي يعطي قرار دكاترته قوة تنفيذية.

إلا إن الرسول قال: **أفضل للمرء أن يطيع الله من أن يطيع الناس.** هذا القول يزعج هوبز، الذي ينحيه قدر ما يستطيع بفضل تمييز مبتكَر بين بنود الإيمان الضرورية للخلاص والبنود الأخرى، لا يضع في الصنف الأول سوى الإيمان بالمسيح وإطاعة القوانين، هذا ما يقلص بشكل عجيب قدرة العاهل المسيحي على أن يأمر رعاياه المسيحيين بأي شيء كان من شأنه تهديد خلاصهم الأبدي، أجل إن صاحب السيادة، في النتائج التي يستنتجها من الإيمان بالمسيح قد يخطئ، ولكن من ستكون له الصفة

(★) هوبز يكرس هنا ما كان قد بدأه منذ 1324، في قلب زمن أوروبا المسيحية، ومارسيل دو بادو Marsile de Padoue المدهش في مؤلفه Defensor pacis (المدافع عن السلام).

التي تخول الحكم على الأمر المذكور أكثر منه، وهو رأس الكنيسة؟ أي فرد- رعية في وجدانه الفردي، أي بابا، أو حتى أي رسول؟ «إذن، لا يمكن أن يكون ثمة تناقض بين قوانين الله وقوانين دولة مسيحية». إذاً - فيما عدا حالة واحدة يحفظها هوبز بحذر، حالة وحي خارق ينال في اتجاه معاكس - ما من رعية لأية دولة مسيحية مسوَّغ يوماً لعدم «إطاعة قوانين عاهله، فيما يخص الأفعال **الخارجية** والمجاهرة بالدين».

لنلاحظ هذا الإيضاح المرموق، الذي لولاه لخيَّم التباس خطير على فكر هوبز: الأفعال **الخارجية**، المجاهرة (الخارجية) بالدين على حد قوله «الله وحده يعرف القلوب»، الرؤساء البشريون ليس لهم أن يدخلوا في الفكر الحميمي، في حرَم الإيمان العميق: هذه الأمور لا تنتسب للإلزام المدني، للقوانين. هوبز لا يعبأ بحقيقة دينية جوّانية، الدولة الهوبزية لا تجسد أية حقيقة دينية، أية «صوفيَّة» (كما سيقال في زمن لاحق). إنه لا يطلب من الرعايا أن يؤمنوا بل أن يطيعوا، لا تهمه السريرة الداخلية، منطقه الحياتي يفرض عليه إقامة توافق أو «تواقت» عملي بين ما هو من ميدان ديني ومن ميدان مدني، حتى لا يُجتذب ويعنَّت، لا يمزَّق، لا **يُفك** (بالمعنى المليء للكلمة) رعاياه بين أوامر السلطة الدينية وأوامر السلطة المدنية- لكي يسود السلام، الذي تنسفه المناقشات السياسية- الدينية. السلام، الذي يتطلب، في مضمار أفعال الدين الخارجية، لا التسامح، بل الـ Comformisme، التوافق مع الأشكال القائمة [(1)].

عند نهاية هذه الشروح، نأمل أن يكون كل غموض قد اختفى من اللغز الذي كانت تقترحه على القارئ صورة عنوان كتاب **لوياثان**: هذا العملاق ذو الجسد المصنوع من أفراد مجمَّعين، هذا التناظر بين السيف وعصا المطران، الرموز الزمنية والرموز

(1) و conformiste -في إنكلترة- مرادف لأنجليكاني. موقف المجاهرة بالدين القائم.

الروحية. العنوان نفسه لابد أنه صار واضحاً تماماً: «لوياثان أو مادة وشكل وقدرة دولة **كنسية ومدنية**».

★★★

مطلب من الذهن البشري لا يروَّض، أقوى من كل حذر وهذا الـ هوبز الفزِع إلى هذه الدرجة، هذا الفردوي الذي «خاف» (كما يقول ب. لاندري B. Landry بشكل جيد) والذي تلَملم تحت جناح السلطة l'autorité، يقدم لنا عن ذلك مثالاً ساطعاً.

كان قد اتخذ في كتابه كل الحيطات الدارجة، من الوجهة الدينية كما والسياسية، ولكنه، وقد حمله الاندفاع المنطقي لنظمته، لم يستطع الامتناع عن تكديس المواد الهدامة. «في طريق يحاصرها، من جهة، الذين يناضلون من أجل حرية أكبر، ومن جهة أخرى، الذين يكافحون من أجل مزيد من السلطة، من الصعب المرور بين رماح هؤلاء وهؤلاء بدون تلقي جروح». بهذه المفردات كان الكاتب قد قدّم لمؤلَّفه، في شكل رسالة إلى صديقه الفائق الاحترام السيد فرانسيس غودولفين، ولكنه لم يستطع توقع اتساع وخطورة الجروح التي كان سينالها فعلاً. **اللوياثان**، المعمول لإحراز استنكار أنصار الحرية السياسية، الكاثوليك والبروتستانت المنشقِّين، لا يثير غضبات أقل عند حَمَلة النظام المطلق الملكي، أنصار آل ستوارت، وعند الأساقفة الأنكليكان.

كان يساند النظام المطلق بدون أقل مناداة لحق الملوك الإلهي، بحجج محض عقلية ووضعية، بقلب لنظرية العقد الهدامة، كان يبدو ينادي، نعلم بأية طريقة، بعدم الولاء لآل ستوارت الذين سقطوا عن العرش، وبالانضمام إلى كرومِل، الغاصب المنتصر، كان يضع الأساقفة الأنجليكان، ممثلي الدين الرسمي، تحت رحمة الملك. من الزاوية الدينية كما والسياسية، المسيحية كما والمونارخية، هوبز هذا كان كافراً، مجدِّفاً. «الكافر هوبز»، سيقولون لمدة طويلة، كما كانوا يقولون: «الوغد ماكيافل». هذا الدور، دور

كبش فداء، الذي كان مُسنداً للفلورانسي منذ قرن سيضطلع به هوبز اعتباراً من النصف الثاني من القرن السابع عشر، بل وفي حياته.

رغم حماية تلميذه القديم، وقد أصبح شارل الثاني عند إعادة الملكية (1660)، يضطر هوبز، من أجل أمنه الشخصي، إلى الكف عن الكتابة في مجالات الأخلاق والدين، ينكبّ حينئذ على الهندسة، ويُنازل كبار علم الهندسة في كامبريدج، ولكنه مقتنع أنه اكتشف حل مسألة تربيع الدائرة ومسألة مضاعفة المكعب، في سنة 1679 وقد بلغ الواحدة والتسعين من العمر، ينطفئ هذا الرجل المتفوق، الذي لا يُقهر في روحه والهلِع في جسده.

وربرتون Warburton سيكتب في 1741: «هوبز كان موضع رعب القرن الأخير. ولا يوجد إلى الآن أي كاتب فتى مناضل لا يشعر بالحاجة إلى اختبار أسلحته بالرعد ضده». بيد أنه أحدث لـ هوبز ما جرى من قبل لـ ماكيافل ذوو السلطان، ذوو المهارة، بعد لعنهم صاحب **اللوياثان** في العلن، كانوا يواظبون على قراءته في سر الغرفة، كي يجدوا عنده التسويغ العقلي للسلطة المطلقة، وكانوا يتغذون بمذهب الذهن القوي الذي، منذ كتابه De Cive، **في المواطن**، أراد أن يبين لرعايا الملوك السبل الملتوية و«الطرق المظلمة» للشعب والثورة، في مواجهة «الدرب الواضح والعظيم للسلام»- للسلام الذي يؤمنه الرضوخ للسلطة.

ما من بلد وجد نفسه أكثر نضجاً لاستقبال تعليم كهذا، مجرداً عن جهازه المذهبي المادي، من فرنسا المنقَذة من حركة المقلاع، فرنسا الفتى لويس الرابع عشر.

الفصل الرابع

«السياسة المستخلصة من الكتاب المقدس»
لـ بوسويه (1689-1079)

«الذي أعطى ملوكاً للبشر أرادهم أن يُحترموا كنوابه».

لويس 14

في فرنسا كان كل شيء سيعمل في نفس الاتجاه، استفظاع ثورة إنكلترا التي قتلت ملكا، فشل حركة المقلاع، يلاحظ بعمق ج. لاكور- غايه G. Lacour Gayet في **التربية السياسية للويس الرابع عشر**، كان لها كنتيجة «نتيجة جميع الثورات التي تخفق»، لقد عززت «البناء الذي كانت أرادت زعزعته»، جعلت المحافظة عليه «عزيزة على قلوب الغالبية العظمى من الأمة».

هذا البناء كان المونارشية المطلقة، بودين كان قد رسم بيد متحمسة وحازمة خطوطه الكبرى، عند الخروج من حروب الدين، هنري الرابع بطيبته التسلطية كان قد أعاده، ثم كي لا يكون هناك «انقطاع بين الملوك الكبار»، أوجد القدر ريشوليو المعماري القاسي. لويس الرابع عشر مع مساندة شعبه الحارّة كان الآن سيتم البناء، سيكمله، سيدفعه إلى نقطة كماله.

مساندة شعبه الحارة، ميشله Michelet وهو شاهد غير مشبوه يشهد بذلك: «حصل آنذاك أتم ظفر للملَكية، أكمل اتفاق لشعب في رجل وُجد في يوم من الأيام. ريشوليو كان قد حطم الكبار والبروتستانت، حركة المقلاع كانت قد أهلكت البرلمان بجعله معروفاً، لم يبقَ واقفاً على أرض فرنسا سوى شعب وملك، الأول عاش في الثاني».

هذه الصيغ -اتفاق شعب في رجل، شعب يعيش في الملك- ألا تستدعي عملاق هوبز، في صورة عنوان **اللوياثان**، المصنوع من أفراد مجمَّعين، متحدين فيه؟ لا ريب كانت الفكرة في الجو، والكلمة الشهيرة المنسوبة لـ لويس الرابع عشر «الدولة أنا» كانت تترجم عنها بشكل رائع، ولكن الشكل المذهبي الواضح المحدد الذي كان هوبز قد أعطاها إياه لم يكن مجهولاً في فرنسا. في غياب **اللوياثان** كان مؤلَّفاً **في المواطن** وفي **الجسم السياسي** قد تُرجما إلى الفرنسية منذ 1649 (على يد سوربيير Sorbière). وفي 1660 فرانسوا بونو F. Bonneau شريف فِردُس والصديق الشخصي لـ هوبز كان يصدر ترجمة للجزأين الأولين من **في المواطن** تحت عنوان **عناصر سياسة السيد هوبز**. كان الإهداء إلى لويس الرابع عشر مع هذا الاقتراح الطريف «أتجرّأ وأؤكد مولاي، أنه إذا شاءت جلالتكم وقام بعض الأساتذة الأوفياء وقرؤوا في ممالك هذه الترجمة أو أخرى أفضل منها، فلن يُرَ في كل عهدكم لا شغب ولا ثورة».

هذا التفتُّح الـ لويس- رابع- عشري للمونارشية المطلقة، الإلهية الحق، ترجَم في تاريخ الأفكار السياسية بالمؤلَّف الذي استخلصه بوسويه Bossuet من أجل تعليم ولي العهد تلميذه، «من ذات أقوال الكتاب المقدس».

★★★

بوسويه عمل مؤدباً لولي العهد من 1670 إلى 1679، كرّس نفسه لمهمته كما لكهنوت قومي، جدّد بالتمام في سن الثالثة والأربعين ثقافته الخاصة في الميدان الدنيوي

كي يجعل نفسه أهلاً لأن يؤلف بنفسه من أجل تلميذه المؤلفات التعليمية الضرورية. **السياسة**، ومعها **الخطاب عن التاريخ الكوني**، هما أشهر هذه المؤلفات. نفس التصور الجليل والمعزّي يلهمهما، ألا وهو حكم العناية الإلهية، ليس من صدفة في سير الأمور البشرية، الحظ -هذه الإلهة العمياء عند ماكيافل- «ما هو إلا كلمة ليس لها أي معنى»، العناية الربانية تحكم البشر والدول، لا على نحو غامض وعمومي، بل بشكل خاص جداً «قيادية إلهية» حقيقية أكثر من كونه صوت بوسويه، إنه صوت الله نفسه سيستمع إليه ولي العهد بقراءته **السياسة**، ما دامت هذه مستمدة من أقوال الكتاب المقدس ذاتها. بالحقيقة **السياسة** تضم بالمجموع عشرة كتب، والستة الأولى وحدها خُصصت لتربية ابن ملك فرنسا، أنجِزت في 1679- السنة عينها التي ستنتهي فيها، وقد بلغ ابن لويس الرابع عشر السابعة عشرة، هذه التربية الأميرية الجديرة بالذكر (و ... المخيبة). بوسويه كان قدّر أن هذه الكتب الستة الأولى، التي تحوي تقريباً كل ما هو جوهري، يمكن أن تكفي للتعليم السياسي لتلميذه خلال السنوات التالية، وقد ألحّ عليه أصدقاؤه بمتابعة وإنهاء العمل، قوطع المؤلف على الدوام بهموم أخرى أكثر إلحاحاً. عام 1700 كان يعلن أنه «سيستأنف **السياسة** ليضع فيها اليد الأخيرة». عام 1701 كان يقول إنه زاد كتابه كثيراً منذ شهور عديدة، ولكن دون أن يكون قد راجع الجزء الأول «الذي كان معمولاً منذ اثنتين وعشرين سنة». عام 1703 كان يصرح بأنه يريد للمرة الأخيرة مراجعة **السياسة** والعمل عليها في كل فترات الصباح. ولكن بعد قليل -عام 1704- وافته المنيّة. كان قد توفر له الوقت لإضافة أربعة كتب إلى هذا المؤلَّف الذي كان يشعر بوسويه نحوه بنوع من حب وتفضيل، ولكن لا لتحرير «مختصر وخاتمة هذا الخطاب». إن ابن أخيه الأب بوسويه هو الذي أصدر **السياسة** في 1709، مع خاتمة مأخوذة عن القديس أوغسطين، مخاطباً في **مدينة الله** الأباطرة المسيحيين.

★★★

خارجياً، **السياسة** كتاب تدريسي Manuel مقسَّم ومفرَّع أداة واضحة ولكن عابسة للتعليم، كل موضوعات الأدب السياسي الكلاسيكية آنذاك نجدها معالجة فيه في الترتيب المعتاد: مبادئ المجتمع المدني، أفضل شكل للحكومة، سمات الملَكية، واجبات الرعايا وواجبات العاهل، وسائل السلطة أو «نواجد الملكية»، الأسلحة، المالية، الشورى. كل من الكتب العشرة ينقسم إلى **بنود**، مفرّعة بدورها إلى **قضايا** ينبع بعضها من بعض، لدرجة أن فهرس المواد يحوي «كما في خطاب متصل على تحليل-محاكمة المؤلَّف».

خارجياً، كل القضايا، كل الأدلة، كل الأمثلة، مستمدة من الكتب المقدسة. النصوص المقدسة، على حد قول شارح تقي في سنة 1875ِ، تَمثل تحت قلم بوسويه «بنظام وتسلسل، تتتابع في لحمة الخطاب على نحو مترابط رائع، بحيث تبدو كأنها معمولة ليكون بعضها لبعض دعماً وسنداً». هنا أصالة الكتاب، الفن الذي به بوسويه، حسب تعبيره ذاته، **يعالج الكتابات المقدسة بيده**، manie les écritures، مدهش.

ولكن، إذا كسرنا هذه القشرة ونفذنا إلى الداخل، لاحظنا بسرعة أن المؤلف يغترف أيضاً في مصادر أخرى غير الكتب المقدسة وأنه تأمل تاريخاً آخر غير تاريخ الشعب اليهودي الصغير. بوسويه، كي يكتب مؤلفه، قد تألّف مع **السياسة** لأرسطو، وأيضاً -نعلم أن لا مجال هنا لدهشة زائدة- مع عمل هوبز. **في المواطن** و**لوياثان** كانا في مكتبته، يقول لنا رِبليو Rebelliau «بعِدّة طبعات». أصالة وقوة الحجج التي استطاع الإنكليزي الكافر أن يسند بها الحكم المطلق، قد حُرِثتا، كما يحرث محراث قاطع، فكر بوسويه اليهودي- المسيحي تماماً، لا سيما وأن بوسويه الذي كان أبو جده وجدّه قد وصفا له وهو طفل هياجات العصبة الكاثوليكية والذي كان هو نفسه قد عرف في شبابه حركة المقلاع، كان يشعر بنفس شعور الاستفظاع الجوهري للفتن الأهلية الذي

كان قد هيمن على هوبز [1].

وتحت لون إسرائيل أو يهودا، إن تاريخ فرنسا الملوَّع، هذه الهزات والتشنجات التي وضع النظام اللويس الرابع عشري حداً نهائياً لها، تبقى على الدوام ماثلة أمام عيني المؤدِّب الشهير. الحسنات التي كان الشعب اليهودي مديناً بها لـ يوشع أو داود أو سليمان هل كانت أكبر من الحسنات التي كانت فرنسا مدينة بها لـ لويس الرابع عشر، الذي نحوه يخفق قلب بوسويه إعجاباً معترفاً بالجميل ورقَّة رجولية. هذه المشاعر، هذه الغيرة والحمية، وراء قناع العرض التعليمي البارد، هذه الشواغل الراهنة إلى هذا الحد وراء ديكور جليل غير راهن، ذاك ما يصنع -على حساب وحدة المؤلَّف وكماله الفكري- الثمن الحقيقي لـ **السياسة** «المستمدة من أقوال الكتاب المقدس ذاتها».

★★★

لِننحَنِ إذاً، باجتهاد أكبر من اجتهاد سيدنا ولي العهد («ثمة كثير من العذاب - يكتب بوسويه في 1677- مع ذهن بهذا اللااجتهاد»)، على هذا الكتاب للعاهل المطلق، الإلهي الحق، الأمير حسب الكنيسة، لا حسب ماكيافل.

«**الكتاب الأول: في مبادئ الاجتماع بين البشر. المادة الأولى: الإنسان معمول ليعيش في مجتمع.** - القضية الأولى: **البشر ليس لهم سوى غاية واحدة وموضوع واحد، هو الله**: «اسمع يا إسرائيل: الرب إلهنا هو الإله الوحيد. ستحب الرب إلهك، بكل

---

(1) لا بأس من أن نذكِّر بأن الأسقف بوسويه أديب وخطيب ديني ومفكر. في فلسفة التاريخ، قال إن الله (السبب الأول) يعمل عبر أسباب ثانية، سوّغ إذاً داخل إطار اللاهوت وتحت جناحه، إلى حد ما فكرة السبب والقانون العلمية بخلاف تقليد كاثوليكي سابق وسائد. في السياسة الكنسية، سوّغ وساند الغاليكانية (أي الفرنساوية) أي الاستقلال (النسبي) لكنيسة فرنسا (ضد مزاعم رأس الكنيسة وسلطته الزمنية).

قلبك، بكل نفسك، وبكل قوتك» (شاهد من الـ Deutéronome، السفر الأخير من أسفار موسى الخمسة). نحن، على ما يبدو، غاطسون في كتاب العهد القديم. ولكن عنوان البند الأول: «الإنسان معمول ليعيش في مجتمع»، يأتينا بالصدى المباشر لأرسطو. الله خلق البشر اجتماعيين بالطبيعة، يجب أن يحبوا بعضهم بعضاً حباً بالله، إنهم جميعاً إخوة، بل والمصلحة توحدهم: «انظر كيف تتضاعف القوى بالاجتماع والنجدة المتبادلة».

والحال، نعلم أن هوبز كان يرى في تأكيد أرسطو عن الإنسان «المعمول ليعيش في مجتمع» حماقة. الإنسان في نظر صاحب **اللوياثان**، بطبعه غير قابل للتعامل والاجتماع، فهل اختار بوسويه ضد أطروحة هوبز، أطروحة أرسطو؟ لا. ولكنه ذاهباً من أرسطو سينتهي بطريق منعطف الخطيئة الأصلية إلى هوبز وإلى البشر «الذين هم بطبعهم بعضهم لبعض ذئاب»، ثم من هنا، إلى ضرورة الحكومة. فهو يقول لنا: بالفعل، إن المجتمع الإنساني، المؤسس على كثرة من «روابط مقدسة»، قد خرقته ودمرته الأهواء. الفرقة، التي كانت قد أقامت بادئ بدء (هابيل قتله قابيل) في عائلة الإنسان الأول لمعاقبته على كونه انفصل عن الله، امتدت إلى النوع الإنساني. كل صدق، كل أمان، اختفيا من البشر الذين هيمنت عليهم أهواؤهم والمصالح المتنوعة التي كانت تتولد منها. صاروا غير قابلين لتعامل، «لاتفاق بأمزجتهم المختلفة»، غير قابلين لاجتماع. لم يعد ممكناً والحالة هذه أن يتحدوا ما لم يخضعوا جميعاً لحكومة واحدة «تنتظمهم جميعاً». وحدها سلطة هذه الحكومة كانت قادرة على جعل كل فرد خاص يتخلى عن «حق الطبيعة البدائي» في احتلال ما يناسبه بالقوة. هكذا أسِّس حق الملكية. «وبوجه عام يجب أن يأتي كل حق من السلطة العامة دون أن يكون مسموحاً باجتياح أي شيء ولا بمحاولة أي شيء بالقوة». كل فرد خاص، من جهة أخرى، «يكسب في ذلك»، واجداً

في شخص العاهل من القوة أكثر مما كان قد تخلى عنه لصالحه: «كل قوة الأمة المؤتلفة معاً لنجدته».

هل من شيء يلخص على نحو أقوى فكر هوبز أكثر مما يلخصه الطباق الذي أقامه بوسويه، في الجمل الآتية، بين الفوضى والسلطة؟ «حيث كل يستطيع أن يفعل ما يريد، لا أحد يفعل ما يريد، حيث لا سيد، كل سيد، حيث كل سيد، كل عبد». هكذا الفوضى، l'anarchie، اللارئاسة. لنقارن مع السلطة l'autorité: «عند سماع أمر شاول والسلطة الشرعية، كل إسرائيل خرج كرجل واحد. كانوا أربعين ألفاً وكل هذه الجمهرة كانت كواحد. تلك هي وحدة شعب حين كل فرد متخلياً عن إرادته، ينقلها ويضمها إلى إرادة الأمير».

من جهة أخرى، إذ يأخذ من هوبز ما يحتاجه، بوسويه يترك الباقي، لاسيما «العقد» مع الفردويَّة الفلسفية التي يتضمنها، في وقت لاحق (1690) فقط في **التحذير الخامس للبروتستانت** رداً على القسيس جوريو Jurieu، يعتبر الأسقف الكبير نفسه مضطراً إلى دحض -وسيفعل ذلك بقوة جدلية رائعة، مستوحاة تماماً من حجج هوبز- أطروحة العقد المتبادل بين العاهل والرعايا. أما في **السياسة** فهو يتملص، يبقى مراوغاً مجانباً (ما الفائدة من إرباك تلميذه الملكي في حذاقات غير مفيدة؟). لتفسير الانتقال من حالة الطبيعة -الطبيعة الساقطة منذ خطيئة آدم- إلى حالة المجتمع، إن التفسير النفعي المؤسَّس على مصلحة البشر في أن يعطوا أنفسهم سيداً كي يعيشوا في سلام، يبدو له كافياً. إنه يرضي إدراكه السليم الجَلد. لنضف إليه، حسب الكتاب المقدس، إن الله كان حقاً وبشكل مرئي ملِكاً في بداية العالم؛ ثم إن «أول فكرة قيادة وسلطة بشرية جاءت إلى البشر من السلطة الأبوية»، أخيراً إنه سرعان ما قام ملوك، إما بالموافقة (الإجمالية) من الشعوب، أو بحق الاستيلاء المشروع بالحيازة الهادئة. وتكون **السياسة** قد قالت الكفاية

عن المسألة الشائكة والخطرة، مسألة أصل السلطة.

★★★

منذ هيرودوت وأفلاطون وأرسطو، المقارنة بين أشكال الحكم كانت المسألة الأكثر كلاسيكية في الأدب السياسي. مونارشية، أرستقراطية، ديموقراطية، أي من هذه الأشكال الثلاثة هو الأفضل؟ بوسويه يجيب بهذا التأكيد الجازم، الذي هو عيّن عنوان الكتاب الثاني من **السياسة**: «في السلطة: **في أن السلطة الملكية والوراثية هي الأصلح للحكم**». في مكان لاحق، في نفس الكتاب الثاني، يوضح: «**خصوصاً حين تسير من ذَكر إلى ذَكر، ومن بِكر إلى بكر**».

أجل، ما كان مهذِّب وريث لويس الرابع عشر يستطيع، في كتاب تعليمي مكتوب من أجل تلميذه، أن يقفا موقفاً آخر. ولكن لنكن واثقين أن ما من تأكيد كان يكلف بوسويه أقل، وأنه كان يفصح هنا عن يقينه الشخصي العميق، اليقين الهادئ المرتاح الذي فيه يشارك عقله وقلبه.

المونارشية هي شكل الحكم الأكثر شيوعاً، الأكثر عراقة وأيضاً الأكثر طبيعية. إن شعب إسرائيل أسلم لها تلقائياً بوصفها الحكومة المُنالة كونياً... كل العالم يبدأ إذاً بمونارشيات، وكل العالم تقريباً انحفظ فيها كما في الحالة الأكثر طبيعية. لذا فقد رأينا أن هذا الشكل الحكومي له أساسه وموديله في حكم الأب، في الإمبراطورية الأبوية، أي في الطبيعة بعينها. **البشر يولدون جميعاً رعايا**، وإمبراطورية أو سلطة الأب التي تعودهم على الطاعة، تعودهم في الوقت نفسه على أن لا يكون لهم سوى رئيس واحد، قط وأبداً لا يكون الناس متحدين كما يكونون متحدين تحت رئيس واحد، قط وأبداً أيضاً لا يكونون أكثر قوة، لأن كل شيء يسير في تساهم.

بصراحة: «علماً بأننا لم ننسَ أنه تظهر في العصر القديم أشكال أخرى للحكم،

عنها لم يملِ الله شيئاً على النوع البشري، بحيث إنه يجب على كل شعب أن يتبع، بوصفها نظاماً إلهياً، الحكومة المقامة في بلده، لأن الله إله سلام، ويريد هدوء وراحة الأمور البشرية». كل الحكومات الشرعية يأخذها الله تحت حمايته، أياً كان شكل هذه الحكومات. - موقف أورثوذكسي بدقة، وفي الوقت نفسه محافظ بعزم، احترام النظام القائم، المفترَض -حتى ظهور دليل العكس- شرعياً.

سعيد بوسويه، الذي جعلته العناية الإلهية يولَد رعية مونارشية وراثية، وأجمل مونارشية وراثية، وأفضلها تكويناً تحت السماء، أكثرها مطابقة لإرادة الله، لا شيء يجبر مؤلف السياسة على البقاء بتلميذه طويلاً عند تلك الأشكال الحكومية غير المونارخية، التي يشعر نحوها في قرارة نفسه بازدراء هادئ ويشفق بصدق على رعاياها المسلَّمين للانقسامات، لعدم الاستقرار الناجم عن المكائد والثورات. بالمقابل، كل شيء يفرض عليه، وهو يكتب في مونارشية «ومن أجل أمير تعنيه خلافة مملكة بهذه العظمة»، أن يجد بعد الآن، في الكتب التي تلي، «كل التعليمات التي سوف نستخلصها من الكتاب المقدس عن نوع الحكم الذي فيه نعيش...».

وبوسويه يكرس الكتب الثالث والرابع والخامس لدراسة طبيعة وخصائص السلطة الملكية، بتعبير آخر لـ سماتها المميزة. أما الكتاب السادس، الأخير بين الكتب المُكرّسة لتعليم ولي العهد، فيكبّ على بسط «واجبات الرعايا نحو الأمير، التي أقامها المذهب السابق».

★★★

ما مميزات المونارشية؟

المونارشية مقدسة. الأمراء يفعلون بوصفهم وزراء الله ونوابه على الأرض. الاعتداء عليهم انتهاك للمقدسات، شخصهم مقدس لآن عبئهم مقدس. «لقب مسيح

معطى للملوك ونراهم مدعوين مسيحي أو ممسوحي الرب». ممسوحين، نالوا المسحة المقدسة. ولكن، حتى «بدون التطبيق الخارجي لهذه المسحة، هم مقدسون بحكم وظيفتهم، باعتبار أنهم ممثلو الجلال الإلهي، أنابتهم العناية الربانية لتنفيذ خططها». إنهم يملكون ما يدعوه ترتوليان tertullien [1] **الجلال الثاني**، الذي ليس إلا سَيَلاناً من الأول، جلال الله. لذا ففي إطاعتهم إلزام لا انقسام، الانقسام الذي هو الداء الأكثر جوهرية للدول، السبب الأكيد المؤكد لخرابها وهلاكها. بل قوة وديمومة. إن حكومة كهذه إنما تدوم وتستمر بنفس الأسباب «التي تُديم النوع البشري». الابن البكر يخلف الأب، هل من شيء طبيعي أكثر، إذن أكثر دواماً، إذن أفضل؟ «لا دسائس، لا جماعات تآمر ومكائد في دولة من أجل صنع ملك، فالطبيعة صنعت ملكاً، الميت -نقول- يدرك الحي، والملك لا يموت أبداً... إن شيئاً ضرورياً ضرورة الحكومة بين البشر، يجب أن يعطى المبادئ الأكثر يسراً، والنظام **الذي يسير بمفرده على النحو الأفضل**». أن تُستبعد النساء وجنسهن «وُلد ليُطيع» وهنّ يجعلن لأنفسهن «سيداً بزواجهن»، أن يُستبعدن من الخلافة على العرش، هل من شيء طبيعي أكثر، هل من شيء أفضل؟

إن حكومة كهذه يكون لرؤسائها مصلحة مباشرة في المحافظة على الدولة. «الأمير، الذي يعمل لدولته، يعمل لأولاده، والحب الذي يُكنّه لمملكته، إذ يتحد في الهوية مع حبه لعائلته، يصبح طبيعياً له». هذه الحجة الكلاسيكية لصالح المونارشية كانت، كما نعلم، موجودة عند هوبز. ولويس الرابع عشر، في **مذكراته**، بنفس المفردات تقريباً، كان يستخدمها هو أيضاً. أخيراً، إن هذه الحكومة، ذات الديمومة بفضل الوراثة، تنمّي كرامة البيوت الملكية وتعلُّق الشعوب بها. «الحسد الذي يشعر به المرء

---

(1) **ترتوليان** (ق 2- 3) من آباء المسيحية الأوائل، كاتب قوي، مدافع عنيف عن المسيحية، ولكن ميَّال إلى هرطقة مونتان.

بصورة طبيعية ضد الذين يراهم فوقه ينقلب هنا إلى حب واحترام، حتى الكبار يطيعون بلا اشمئزاز بيتاً رأوه على الدوام سيداً».

إن الكتاب المقدس نفسه، تبعاً للشواهد الماهرة التي ينقلها بوسويه، هو الذي أملى على شعب الله المونارشية المضبوطة على النحو المذكور. والحال في فرنسا تخضع الخلافة المونارشية لنفس الأحكام. «هكذا تستطيع فرنسا... أن تفاخر بأن عندها تكوين الدولة الأفضل بالإمكان، والأكثر مطابقة للدستور الذي أقامه الله ذاته. الأمر الذي يبيِّن معاً بأن، حكمة أجدادنا وحماية الله الخاصة على هذه المملكة».

عند قراءة هذا الدفاع الحار عن المونارشية، يصعد سؤال إلى شفاه الكاثوليكي الدقيق الوجدان في نظر الكنيسة، السلطة: أكانت مونارشية أو أرستقراطية أو ديموقراطية، ألا تأتي دوماً من الله؟ Omnis potestas a Deo، **كل سلطة هي من الله**، على حد تعليم بولس الرسول. هنا ليطمئن الكاثوليكي الموسوس، ليطمئن على أورثوذكسية بوسويه، هذا الأخير، مهما كانت قوة خفقات قلبه لصالح مونارخية لويس الرابع عشر، يحترس من أن ينسى، حتى «من أجل استعمال ولي العهد»[1]، العقيدة التي لا جدال فيها. يقول ذلك وجدان. لا ريب، من جهتهم يجب عليهم أن يحترموا قدرتهم ذاتها، التي أعطاها الله إياهم سيطالبهم بحسابها عليهم أن لا يستخدموها إلا للخير العام. ولكن حتى حين لا يفعلون ذلك يجب أن يُحترم فيهم عبئهم ووزارتهم، يجب إطاعة حتى الأمراء «المؤسفين والمجحفين»، حتى الأمراء الوثنيين، كما كان يفعل المسيحيون الأوائل، الذين رأوا في الأباطرة الرومان «اختيار وحكم الله الذي أعطاهم الآمرية على جميع الشعوب».

---

(1) عبارة لاتينية في الأصل. أعطيت لطبعات الكلاسيك الممتازة التي أنشئت خصيصاً لابن الملك لويس 14، وحُذفت منها بعض المقاطع «المخالفة للأخلاق». - وقد ذهبت العبارة مثلاً ....

نابليون ذات يوم سوف يثني على بوسويه، كما وعلى كورني Corneille [1]، سيرى فيهما نموذج مربين سياسيين، لأنهما يدخلان بأشرعة مليئة في النظام القائم لزمنهما. يبدو بالفعل أن بوسويه في الذي يسبق يقوي الطاعة (غير المشروطة) للأمير بكل هيبة الحق الإلهي المبهرة المعمية، ولكن عندئذ تنطرح من جديد مسألة أورثوذوكسية الأسقف الغاليكاني (الفرنسَوي) الكبير. نعم، السلطة القائمة تأتي دوماً من الله، a deo، ولكن الكنيسة لم تعلِّم قط النقل المباشر للسلطة إلى شخص ملك، موضوع مباشر للتعيين الإلهي. a deo، من الله، ولكن بقناة الشعب، per populum، **بالشعب**، هذا ما كان القديس توما الأكويني قد وضَّح، وهذا كان مذهب الكنيسة التقليدي. الحق الإلهي الذي ينحي ضرورة وساطة الشعب كان مذهباً مونارخيا وغاليكانيا، ملَكيا وفرنسانيا. إن كان لويس الرابع عشر مشبعاً به، أن علَّمه في **مذكراته** لابنه، هذا طبيعي. أما بوسويه فلا يمكن تأكيد أنه يعلّمه لتلميذه. **السياسة**، بحكم موضوعها- غرضها، البيداغوجي أو التربوي، ليست وما كان يمكن أن تكون عرضاً لحذلقات لاهوتية- سياسية، ما يمكن تأكيده هو أن المؤلف الحازم إلى هذا الحد الذي لا يُنال منه (كما رأينا آنفاً) في مسألة أصل السلطة أقل حزماً وتصفيحاً في مسألة انتقالها، إنه لا يضع النقاط على الحروف، يتهرب من الإيضاح والتحديد بسطوع الصيغ «يجب أن نعترف بالأمر- يكتب باعتدال ج. لاكور- غايِّه G. Lacour Gayet: إن بوسويه، واقعاً بين مذهب الكنيسة التقليدي الذي يعترف بالحق الشعبي، والمذهب الغاليكاني المهيمن آنذاك عندنا والذي كان يُشتق مباشرة من الله، بدون وساطة، سلطة الملوك... لم يحسم

---

(1) كورني Corneille (ق 17) أديب فرنسي كبير، رائد الفن الدرامي، مؤلف مسرحيات السيد le cid، سينا Cinna، هوراس. بداية «العصر الكلاسيكي» في الأدب الفرنسي. أكد على الواجب، البطولة، الشرف، الوطنية.

بوضوح وعزم عبقريته المألوفَين مسألة نقل السلطة».

المونارخية **مطلقة**. بوسويه يفهم الكلمة مثل هوبز. عناوين قضاياه تبين ذلك على نحو كاف. **الأمير ليس عليه أن يقدم حساباً لأحد عما يأمر به**: «بدون هذه السلطة المطلقة، لا يستطيع أن يعمل الخير ولا أن يقمع الشر، يجب أن يكون سلطانه كبيراً بحيث لا يستطيع أحد الأمل في الإفلات منه». **حين يكون الأمير قد حكم لا وجود لحكم آخر**: «الأمير يمكن أن يصحِّح نفسه بنفسه، حين يعرف أنه تصرَّف سيئاً، لكن ضد سلطته لا يمكن أن يوجد دواء إلا في سلطته». **ليس ثمة قوة قسرية ضد الأمير**:

تدعى قوة قسرية Forne Coactive قدرة من أجل الإرغام وتنفيذ ما هو مأمور به؟ شرعياً. الأمير وحده يملك الآمرية الشرعية، وحده أيضاً يملك القوة القسرية... في دولة من الدول الأمير وحده مسلح، وإلا فإن كل شيء في اختلاط، والدولة تعود وتسقط في فوضى. من يجعل لنفسه أميراً سيداً يضع في يده معاً سلطة القضاء السيدة وكل قوى الدولة... وضع القوة خارج هذا هو تقَسيم الدولة وتخريب السلام العام، هو إقامة سيدين، ضد هذه النبوءة من الإنجيل، إن أحداً لا يستطيع أن يخدم سيدين.

وإذا كان ممكناً القول، كما يقول بوسويه، **إن الملوك ليسوا لكونهم ملوكاً معتَقين من القوانين**، فذلك فقط بالمعنى الضيق جداً والأفلاطوني إلى حد كاف الذي يلي: إنهم خاضعون كالآخرين لـ «عدالة» القوانين، لمحتواها من عدل وحق طبيعي، لأنهم يجب أن يكونوا عادلين وأن يعطوا لشعبهم «مثال حفظ العدل»، - ولكنهم غير خاضعين لـ «عقوبات» القوانين: «أو، كما يتكلم اللاهوت، إنهم خاضعون للقوانين لا من حيث القوة القسرية بل من حيث القوة التوجيهية». إذ إن **السلطة الملكية يجب أن تكون غير قابلة لأن تُقهر**، حصن الراحة العامة الذي لا يمكن أن يرغمه شيء. «إذا كان ثمة في دولة سلطة ما قادرة على إيقاف سير السلطان العام وإرباكه في ممارسته، فإن أحداً من

الناس لا يكون في أمان». هوبز، هوبز، دوماً هوبز وفكره الصميم.

أي قدرة قدرة أمير كهذا، مستقل عن أية قدرة أخرى كائنة على الأرض! إلى أي «تجربة» تعرض من يحوزها! كم من حظوظ التجاوز والشطط والعسف تخفي كلمة: **مطلقة!** لا، كلا. يقول بوسويه، رافعاً صوته ضد الذين لكي يجعلوا هذه الكلمة «كريهة لا تُطاق»، يتصنعون خلط حكومة مطلقة وحكومة **عسفية**. المطلقية لها وزن مقابل، الوزن المقابل الوحيد للقدرة: **مخافة الله**. «الأمير يخشاه ويخشاه بقدر ما ليس عليه أن يخشى سواه».

المونارخية **أبوية**. فرصة، للمؤدِّب الكبير، لأن ينشر على هذه الموضوعة المؤثرة كل مبتذلات العصر (كل عصر له مبتذلاته ويعتقدها أصيلة). الملوك يشغلون مكان الله، الذي هو أب للنوع البشري. «جُعل الملوك على موديل الآباء...

اسم ملك اسم أب. (في **مذكراته**، كتب لويس الرابع عشر: «لئن كان اسم سيد ملكاً لنا بحكم حق ولادتنا، فإن اسم أب يجب أن يكون أعذب غرض لطموحنا»). الأب طيب. الطيبة هي أيضاً سمة الملوك الأكثر طبيعية. مثل الأب الذي يعيش لأولاده، الملك «لم يولد لنفسه، بل للجمهور». الأمير السيئ «الطاغية» لا يفكر إلا بنفسه ولا يفكر بالقطيع («أرسطو قالها، ولكن الروح القدس أطلقها بقوة أكبر»). الأب إنساني، عذب، ولطيف. كذلك الحكومة بطبيعتها «عذبة، ناعمة» حازمة، ولكن عذبة ناعمة: لا تكونوا، يقول سِفر الجامعة، «كأسد في بيتكم، تضطهدون رعاياكم وخدَمكم». أخيراً، كالآباء، الملوك «مصنوعون لكي يُحبُّوا». ذاك ما يكون أسمى ابتذال وما يولِّد التهكم على شفاه تلميذ لماكيافل، لولا اللهجة الصادقة والحارة إلى هذا الحد، التي بها يترجم بوسويه هنا عن مشاعر حبّه ومشاعر فرنسيي ذلك الزمن للملك: «ثمة سحر بالنسبة للشعوب في رؤية الأمير، وليس أسهل عليه من أن يجعل نفسه يُحب بشغف».

المونارخية **خاضعة للعقل**. كتاب كامل من **السياسة**، هو الخامس، مُكرّس لهذه السمة الأخيرة. لنكتفِ بلمِّ قضاياه الرئيسية «الحكومة عمل من عقل وذكاء». معرفة القانون، الشؤون، معرفة الفرص والأوقات، معرفة البشر (بدءاً بالذات)، القدرة على الكلام والصمت، الإصغاء، الاستعلام واختيار الشورى، هذا ما يُطلب من الأمير «العاقل». فضلاً عن ذلك، تعوّد التقرير بذاته:

أنصت إذاً إلى أصدقائك ومستشاريك، ولكن لا تستسلم لهم. نصيحة سفر الجامعة رائعة: انفصل عن أعدائك واحترس من أصدقائك. احترس من أن يكونوا على خطأ. احترس من أن يخدعوك... ليس متاحاً للرجال أن يجدوا الأمان الكامل في نصائحهم وفي شؤونهم. بعد اعتبار الأشياء **بشكل عاقل**، يجب أخذ القسط الأفضل وترك الزائد للعناية الإلهية.

★★★

إن تصور القرن السابع عشر الفرنسي، المسيحي والمونارخي، لم يكن تصور ترتيب وإعداد لحقوق، بل كان تصور تسلسل لواجبات يصعد رجوعاً من الرعايا إلى الله، ماراً بالعاهل السيد. في الكتب الخمسة التي رأينا، كان بوسويه قد أعطى «فكرة أولى» عن واجبات الأمير. يحتفظ لنفسه بحق العودة إلى الموضوع و«النزول إلى التفاصيل». ولكن الآن - نحن في 1679 - الوقت يلح، تربية ولي العهد تشارف على النهاية. ووريث العرش بحاجة إلى أن يكون على بينة من **واجبات الرعايا نحو الأمير**. من هنا الكتاب السادس.

هذه الواجبات تنبع بشكل طبيعي من «المذهب السابق». بما أن العقل الذي يقود الدولة قائم في الأمير، وأن الدولة كلها هي في شخصه، لذا يجب أن نخدم الدولة كما يريد الأمير. خدمة هذا، خدمة الآخر، «أمران لا ينفصلان» وأعداء الشعب وحدهم

يمكن أن يزعموا فصلهما. «الأمير يرى من أبعد ومن أعلى: يجب أن نعتقد بأنه يرى أفضل، ويجب أن نطيع بلا همس أو تذمر، لأن الهمس والتذمر استعداد للشغب والثورة».

استثناء وحيد عن الطاعة التامة الواجبة للأمير: **حين يأمر ضد الله**. عندئذ، ولكن عندئذ فقط، ينطبق القول الرسولي: يجب إطاعة الله «فوق إطاعة البشر». القول الذي كان كما يتذكر القارئ يزعج هوبز التسلُّطي. ولكن كل مسيحي من أي طائفة كان وأياً كانت تفضيلاته السياسية ملزَم بأن يبقى حازماً عند هذا الاستثناء. إن بوسويه يبقى حازماً ولكنه يُضعف مدى الاستثناء حين يؤكد أيضاً أن لا شيء «لا ذريعة» لا سبب «أياً كان» يمكن أن يشوّه الطاعة الواجبة للأمير، وأن «الصفة الملكية مقدسة وقدسية حتى في الأمراء الكافرين» (كان قد جاهر بذلك آنفاً)، وأن «الكفر المعلَن وحتى الاضطهاد» لا يعفيان الرعايا من واجب الطاعة هذا، وأن «**الرعايا ليس لهم ما يعارضون به عنف الأمراء، إلا تنبيهات محتشمة، بدون عصيان ولا تذمر، وصلوات من أجل اهتدائهم**».

★ ★ ★

هذا كل الجوهري تقريباً في ما كان للمهذب الملكي أن يعلِّم. مع ذلك تبقى كتب أربعة، ألَّفها بوسويه في وقت لاحق في الشروط التي نعلم. فائدتها أقل بكثير. صحيح يكون بدونها كتاب السياسة التعليمي يكون حسب ذوق العصر ناقصاً: ينقصه عرض مفصَّل لـ «واجبات الملك الخاصة»، لاسيما إزاء الدين الحق، وإزاء العدل وكذلك دراسة وسائل السلطة، الوسائل المدعوة، بلغة دينية، «نواجد» الملكية.

الدين - ليس ثمة سلطة عامة بدون دين، حتى باطل. إن ديناً باطلاً له على كل حال من الخير والحق أنه «يعترف بألوهية ما، تخضع لها الأشياء البشرية». ولكن وحدها الحقيقة «أم السلام» تمحض دولة من الدول صلابة كاملة. والأمير وزير الله وحامي الراحة العامة معاً في آن واحد، له واجب أن يستخدم سلطته من أجل تدمير الأديان الباطلة. «إن الذين

لا يطيقون أن يستخدم الأمير الصرامة في مضمار الدين لأن الدين يجب أن يكون حراً، هم في غلط كافر... **مع ذلك فقط عند الطرف الأقصى ينبغي الوصول إلى إجراءات الصرامة، بشكل خاص إلى إجراءات الصرامة الأخيرة**». (جُمل ذات معنى ثقيل، إذا كانت قد كُتبت كما هو الأرجح بعد إلغاء مرسوم نانت Edit de Nantes !) [1].

العدل - مؤسَّساً على الدين، إنه عكس العسف. **في ظل إله عادل ليس ثمة سلطة محض عسفية**، ليس ثمة سلطة معتَقة من كل القانون الطبيعي، «الإلهي أو البشري». وبوسويه يكرر: حكومة **مطلقة**، أي مستقلة عن كل سلطة بشرية، «حيث لا قدرة على إرغام العاهل السيد»، ليس حكومة **عسفية**، «شكلاً... بربرياً وشنيعاً». حكومة مطلقة، هذه حكومة شرعية فيها الأشخاص أحرار تحت السلطة العامة فيها ملكية الأموال المحوزة وفق القانون لا تُخرق. إنما في الحكومة التعسفية ليس ثمة أشخاص أحرار، لا يحوز امرؤ «شيئاً بملكية، كل الأساس ملك للأمير». الأمير له حق التصرف كما يشاء بحياة رعاياه «كما يُفعل مع عبيد» وبأموالهم. إن ما قاصصه الله بكل تلك

---

(1) **مرسوم نانت** أصدره الملك **هنري الرابع** (1598) لصالح السلام الديني. منح البروتستانت حقوقاً ومساواة وامتيازات سياسية وعسكرية (مواقع أمن وحاميات بروتستانتية خاصة، داخل المملكة). **ريشوليو** تراجع عن هذه السياسة وضيَّق على البروتستانت. **لويس الرابع عشر** مضى إلى نظام اضطهاد متزايد: إجراءات عسفية ضد العبادة والطقوس، هدم المعابد المنشأة بعد مرسوم نانت، تشجيع العودة إلى «الدين القويم» بجوائز مالية، السماح للأطفال اعتباراً من السابعة بتغيير مذهبهم ومغادرة أسرهم، بل وإسكان الجنود في منازل البروتستانت! الملك **أوصى فقط** بمراعاة «أصحاب البنوك والمانيفاكتورات». وفي **1685**، حزم أمره **وألغى مرسوم نانت**: منع العبادة البروتستانتية، أمر بتدمير الكنائس البروتستانتية، أمر للقساوسة بمغادرة المملكة، مع تحريم الهجرة على عامة البروتستانت. ولكنهم هاجروا، -فاستفادت الدول المضيفة (إنكلترة، هولندة، براندبورغ) من خبرتهم ونشاطهم-، ثم قامت ثورة فلاحية وشعبية بروتستانتية مديدة في منطقة جبال سيفين، في جنوبي فرنسا. إلغاء مرسوم نانت كان مصيبة كبيرة في تاريخ الأمة الفرنسية.

الصرامة عندما خاب ملك إسرائيل وعند زوجته جيزابيل قاتلَي نابوث لأخذ كَرمته هو «إرادتهما الفاسقة في التصرف كما يشاءان، بصورة مستقلة عن قانون الله، الذي كان أيضاً قانون المملكة، بأموال، بشرف، بحياة فرد من الرعية».

يرى القارئ أن بوسويه، على مسألة الملكية الخطيرة، ينقطع عن اتباع هوبز، وينضم، بالعكس وعلى مسافة قرن ونيف، إلى بودان العجوز ومونارخيته **الملكية** أو **الشرعية**.

مؤلف **السياسة** هل كان حريصاً جداً على كتابَيه التاسع والعاشر عن نواجد الملكية: «الأسلحة، الثروات أو المالية، مجالس الشورى»؟ **هكذا يبدو. اليوم** نرى في ذلك حشواً كثيراً. الأسلحة بالنسبة لبوسويه مادة لِحِكَم أخلاقية وسياسية عن الحرب العادلة والظالمة، عن صفات القادة والجنود. لنسجل هذه النصيحة التي تحمل طابع ماكيافل: «أيا كان السلام الذي تنعم به، محاطاً على الدوام بجيران حسَّاد، يجب أن لا تنسى أبداً الحرب تماماً، الحرب التي تأتي فجأة. بينما يتركونك في راحة يكون الوقت لتتقوى في الداخل» (فوبان .Vau ban [1]، بلا كلل، أدى المهمة). لنسجل، من الاعتبارات عن الثروات أو المالية، أن **الأمير يجب أن يعتدل في الضرائب وأن لا يرهق كاهل الشعب**، مع، كدعم، شاهد لذيذ الطعم من سليمان، الحكيم حقاً:

من يعصر الثدي بقوة ليستخرج منه لبناً، مع إلهابه وتعذيبه، يستخرج سمناً، من يمخط بقوة زائدة يمخط دماً، من يعصر البشر كثيراً يولِّد تمردات وثورات.

★★★

(1) **فوبان Vauban**، «ماريشال فرنسا» من أرومة شعبية فقيرة، قائد الهندسة العسكرية في زمن لويس الرابع عشر، طوّر فن التحصين الحربي ... . في آخر حياته نشر مشروع ضريبة ملكية، طالب فيه بمساواة الضريبة، ففقد الحظوة. هذا المؤلَّف وثيقة هامة في تاريخ الفكر السياسي.

يوجد، في **السياسة**، في نهاية الكتاب الخامس، الكتاب قبل الأخير من الكتب المُكرّسة لولي العهد والمنجزة في 1679، فصل هو على الأرجح أجمل فصول كل المؤلَّف، وعنوانه:... **في الجلالة وفي مرافقاتها**. خاتمة للكتب السابقة المُكرّسة لسمات الملَكية، هذا الفصل يترجم بروعة وجلال عن الانطباع الذي كانت تعطيه آنذاك للمعاصرين مونارخية لويس الرابع عشر. نحن، يجب أن لا ننسى ذلك، في ذروة عهد الملك المذكور: 1679 هي سنة صلح نيميغ paix de Nimègue[1].

اعتبروا الأمير في غرفة عمله. من هنا تذهب الأوامر التي تسيِّر معاً القضاة والنقباء، المواطنين والجنود، المقاطعات والجيوش بحراً وبراً. إنها صورة الله الذي وهو جالس في عرشه في أعلى السماوات، يسيِّر الطبيعة بأسرها... أخيراً اجمعوا معاً الأمور العظيمة والجليلة التي قلناها عن السلطة الملكية. **انظروا شعباً جباراً مجتمعاً في شخص واحد، انظروا هذه القدرة المقدسة الأبوية والمطلقة، انظروا العقل الخفي الذي يحكم كل جسم الدولة، الموجود في رأس واحد**: أنكم ترون صورة الله في الملوك، ولديكم فكرة الجلال الملكي.

ولكن، لهؤلاء الملوك المحمَّلين بكل هذه القدرة والمحاطين بهذه الهالة من الجلال، يسارع أسقف المسيح إلى التذكير بحالهم الإنساني وبالحساب الساحق الذي يجب عليهم أن يقدموه للعليّ القدير:

لقد قلتُها: أنتم آلهة، أي لكم في سلطتكم صفة إلهية، تحملون على جبينكم طابعاً إلهياً... لكن، أيها الآلهة من لحم ودم، أيها الآلهة من طين وتراب، ستموتون كالبشر... إن العظمة تفصل البشر لوقت قصير، إن سقوطاً مشتركاً في النهاية يساوي بينهم جميعاً.

---

(1) صلح نيميغ **Nimégue** في 1678 بين فرنسا وهولندة، وفي 1679 بين فرنسا وإسبانيا والإمبراطورية والسويد. أعطى فرنسا مقاطعتين ونصف في الشمال والشرق، وجعل لويس الرابع عشر حكماً على أوروبا.

أيها الملوك! مارسوا إذاً بجسارة قدرتكم، فهي إلهية ونافعة للنوع البشري ولكن مارسوها بتواضع. إنها مطبقة عليكم من الخارج. في الجوهر انها تترككم ضعفاء، تترككم فانين، تترككم خُطاةً، وتحمِّلكم أمام الله حساباً أكبر.

رداءات خطابيه نبيلة ومهيبة، تليق جداً بالنظام المطلق اللويس الرابع عشري الذي بلغ تفتُّحه التام، نقطة كماله.

ولكن نقطة كمال خطرة! الشعراء قالوا ضعف الذروات. كل ما يأتي إلى نضج، كل ما يتحقق، لا يلبث أن يعفن. أيام الملوك المطلقين الجميلة باتت معدودة، ما كان قد نال كل هذه الحفاوة، كل هذا الإعجاب، وعلى يد عقول من الصف الأول، سيثير قبل قليل أعنف مشاعر البغض، بل وسيكف ذات يوم عن أن يُفهَم. مع سنوات 1680 سيبدأ الهجوم المنهجي المصمم من جانب المفكرين ضد النظام المطلق. بادئاً على يد إنكلترا والبروتستانتية في الخطر، سيتخذ وجهاً متعدد الأشكال في فرنسا، من زمن الوصاية على العرش Regence [1] إلى عشية الثورة ذاتها. أربعة أسماء رئيسية، نعلم ذلك، توازيها مؤلفات ذات شأن، تعلِّم هذا السير التاريخي الممتد على قرن بالكامل: لوك، مونتسكيو، روسو، سييس Sieyès.

---

(1) زمن الوصاية على العرش Regence.

خلف لويس الرابع عشر ابن حفيده، لويس الخامس عشر (1715- 1774) الذي كان في الخامسة من عمره. كان الملك الراحل قد سلَّم، في وصية، الوصاية لابن شقيقه فيليب أورليان ولكن مع مجلس وصاية. «البرلمان» نقض هذا البند الأخير ... . الوصي كان ذكياً، ومستهتراً فاسقاً. زمن الوصاية كان زمن «أخلاق حرة»، بعكس الفترة السابقة. واشتهر بنظام لو law المالي وفضائحه وانهياره. الكاردينال فلوري Fleury أعاد لفرنسا الازدهار والهدوء: نسبياً (1726- 1743). ولكن عهد لويس الخامس عشر تميز بوجه الإجمال بهبوط السلطة الملكية ...

الجزء الثاني
الهجوم ضد النظام المطلق

«أكثرية الفرنسيين كانت تفكر مثل بوسويه: فجأة الفرنسيون يفكرون مثل فولتير، إنها ثورة».

بول هازار Paul Hazard

أزمة الوجدان الأوروبي

الفصل الأول

الـ «محاولة عن الحكومة المدنية»
لِـ جون لوك (1690)

«قط لم يكن ربما ذهن أكثر حكمة...
من السيد لوك»

فولتير

إنكلترا التي كانت في منتصف القرن السابع عشر قد أعطت الأدب السياسي الـ **لوياثان**، العمل العظيم جداً للفردوي السلطوي الذي كأنه توماس هوبز، تعطيه الآن في أواخر القرن نفسه الـ **محاولة عن الحكومة المدنية**، تأليف جون لوك John Locke الفردوي الليبرالي. ثمة بدءاً **بالـلوياثان** أعمال سياسية أقوى من الـ **محاولة**، ولكن ليس هناك أو من الصعب أن يكون أعمال ذات تأثير بهذا العمق والدوام على الفكر السياسي، إن عمل لوك يحمل إلى النظام المطلق أولى الضربات الجدية، إن ليس أشدها غضباً وعنفاً، فاستحقاق هذه الأخيرة يعود إلى القسيس الفرنسي جوريو Jurieu في **رسائله الرعوية** التي دحضها بوسويه، هذه الضربات بادئة في زعزعة البناء المطلقي، فاتحة فيه شقوقاً واسعة سيوسعها هدّامو القرن التالي.

★★★

لوك كان قد وُلد في 1632، بعد هوبز بـ 44 سنة، و كما يكتب هو نفسه، ما إن كان قد وعى وجوده في العالم حتى وجد نفسه مأخوذاً في عاصفة كان لها أن تدوم حتى سنة 1660، تاريخ إعادة آل ستوارت على العرش (لتُستأنف عدا ذلك في وقت لاحق). والد لوك كاتب عدل، طهراني حار، انحاز على هذا الأساس إلى البرلمان أثناء الحرب الأهلية، وقاتل كنقيب في سلاح الفرسان. لوك نما تلميذاً في معهد وستمنستر، ثم طالباً في أوكسفورد، وسط الاختمار الفكري الخارق، الديني والفلسفي والسياسي بآن، لجامعات العصر الإنكليزية. ممتلئاً حماساً في البداية لـ كرومِول والطهرانيين، انتهى إلى أن أتعبته كما كانت قد أتعبت هوبز شجارات الشيَع. بشعور من الفرَج، يحيي عودة شارل الثاني آل ستوارت عام 1660. يُعتقد آنذاك أن العاصفة قد انتهت أخيراً وانتهت نهائياً.

رجل دراسة، قليل الصحة، ضعيف الصدر، يشكو من مرض ربو لا يصلح له بتاتاً هواء لندن، من الواضح أنه كان مؤهلاً لحياة التأمل. كانت الفلسفة تجذبه، خصوصاً منذ قراءته لـ ديكارت Descartes («لأنه كان يجد أنه يكتب بكثير من الوضوح»). مع ذلك، فالطب هو الذي سيصير أخيراً مهنته. كان الطب يتيح له أن يخدم البشرية مع مواصلة بحوث علمية وبشكل أوسع، فكرية ثقافية. وكان الطب، بالتواءات طويلة وطريفة، سيسمح لـ لوك بأن يحقق دعوته الحقيقية، وهي دعوة مفكر ورجل أدب، له أن يغدو شهيراً بين المشاهير. إليكم كيف حصل ذلك.

كطبيب، تعرّف على لورد آشلي Ashley، الذي لا يلبث أن يصير كونت شافتِسبري، أحد رجال السياسة الأكثر جذباً والأكثر تخييباً في زمن الإعادة. هذا الأخير قدّر الطبيب الفيلسوف وجعله رجل ثقته، هكذا وجد لوك نفسه، وقد بلغ من العمر الخامسة والثلاثين، في 1667 موضوعاً في مدرسة الوقائع والرجال مُلقى في السياسة المعقدة

لطور حاسم من التاريخ الإنكليزي. شارل الثاني، تلميذ هوبز القديم، انتهى إلى الاختلاف -بعد عدة سنوات من تفاهم طيب- مع البرلمان. الصراع بين الـ توري tories، المحافظين، أنصار توسيع الامتياز الملكي، والـ هويغ Whigs، الأحرار، خصوم هذا التوسيع أخذ يشتد [(1)]، شافتسبري قطع الصلة مع شارل الثاني، بعد أن كان مستشاره الكلي-القدرة، وأصبح واحداً من الزعماء الـ هويغ الرئيسيين، ولوك في أثره. بين 1672 و1680 كان الجو الإنكليزي ثقيلاً بمؤامرات حقيقية أو مخمَّنة، مؤامرات بروتستانتية منسوبة للـ هويغ، مؤامرات بابوية منسوبة لليسوعيين، للبابا ولملك فرنسا. شافتسبري في صراعه الحاد مع الملك، هُزم. اتُّهم بالتآمر ومُثِّل أمام المحكمة، بُرّئ، ولكنه اضطر إلى النفي في هولندة، حيث توفي سنة 1683. في السنة ذاتها كان لوك على سبيل الفطنة والحذر يسلك هو أيضاً طريق هولندة، سيمضي في هذا البلد المضياف للمضطهَدين خمس سنوات، كانت حاسمة لتكوينه كفيلسوف سياسي وكفيلسوف فحسب.

الكالفينية الأوروبية كانت تبدو آنذاك في خطر موت [(2)]. إلغاء مرسوم نانت في

---

(1) (عن **تاريخ إنكلترا**، انظر الشرح 2 في شروح الفصل 3 من الجزء الأول: لوياثان هوبز). - **توري وهويغ** هما التسمية الأصلية القديمة لحزبي المحافظين والأحرار (وبالأصل كل منهما نعت تحقيري، كلمة أيرلندية أو سكوتلندية أطلقها كل فريق على خصمه فتبنّاها هذا الخصم). في سنة 1832، يصبح الـ هويغ «حزب الأحرار» أي «الحزب الليبرالي»، والـ توري «حزب المحافظين». في عصر لوك، التوري يناصرون سلطة الملِك، والهويغ يؤيدون سلطة البرلمان.

(2) **بروتستانتية** فرنسا وجنيف وهولندة وإنكلترا وسكوتلاندة كالفينية، بخلاف بروتستانتية ألمانيا وسكاندينافيا التي هي لوثرية. **الكالفينية** في هولندة وفرنسا الخ قامت على أساس الاقتناع الشخصي. **اللوثرية** في ألمانيا (وسكاندينافيا) على أساس مبدأ «كما دين الأمير كذلك دين الرعية» الذي أقر في صلح أوغسبورغ (1555) الذي أنهى حرب الإمبراطور مع الأمراء اللوثريين (وقسَم ألمانيا إلى دول كاثوليكية ودول بروتستانتية). **هولندة** الكالفينية انتفضت على إسبانيا والإمبراطور، وبلغت ذروة ==

1685، كان يعطي إشارة الاضطهاد القاسي للبروتستانت الفرنسيين ورحيلهم الذي كان سيحمل عواقب كبيرة بالنسبة للمونارخية المطلقة. في 1685 أيضاً مات شارل الثاني، أخوه وخلفه جيمس الثاني كان يجاهر علناً بأنه كاثوليكي، متحدياً أقوى مشاعر غالبية الشعب الإنكليزي. لوك، الموجود في وسط كالفينية منطوية على نفسها نوعاً ما وراء سور هولندة الصغيرة الهش والأخير، كان يلتهب حقداً على هؤلاء الطغاة، المستندين إلى حق إلهي مزعوم، والذين كان لويس الرابع عشر في نظره نموذجهم. كان يقطع إلى الأبد في قلبه مع آل ستوارت، شركاء ملك فرنسا، المشتبه بأنهم يريدون إرضاء له أن يقيموا في إنكلترا دين روما المبغوض. في هذه الاستعدادات الروحية كان لوك حين قُدِّم لـ وليم أورانج Guillaume l'orange، صهر جيمس الثاني، الـ«هولندي وبروتستانتي بوَلَع»، الذي بات يجسد ضد لويس الرابع عشر والكاثوليكية كل آمال الكالفينية الأوروبية.

في نوفمبر 1688 وليم مدعواً من قِبل غالبية الشعب الإنكليزي الجبارة ومن قبل الكنيسة الرسمية نفسها، ينزل مع ستمئة سفينة وخمسة عشر ألف جندي على شاطئ إنكلترا من أجل **الحرية**، من أجل **الدين البروتستانتي**، من أجل **البرلمان**، تلك هي الكلمات المكتوبة على رايات أمير أورانج، لا يصادف أية مقاومة جدية، اللعبة خسرها نهائياً آل ستوارت ربحها نهائياً البرلمان الذي سيضع شروطه للملك الجديد وليم، البروتستانتية والليبرالية الـ هويغتان انتصرتا على الكاثوليكية طراز بوسويه، على المطلقية اللويس رابع عشرية، على السيادة المطلقة وغير الموزَّعة. كيف نستغرب أن يكتب بوسويه في ديسمبر 1688 إلى كاهن: «كلي أنين وعويل على إنكلترا»؟

==

مجدها في القرن السابع عشر، وصارت ملجأ لأحرار الفكر. - **الكنيسة الرسمية** هي الكنيسة الإنكليزية، الأنجليكانية.

حينها الأميرة ميري بنت جيمس الثاني المخلوع عن العرش وزوجة وليم أورانج تغادر هولندة في شباط 1689 للالتحاق بزوجها ولتتوَّج معه في وقت واحد، السفينة التي تقلُّها إلى إنكلترا تحمل أيضاً جون لوك وثروته، نعني بثروته مخطوطات المؤلَّفين الاثنين اللذين سيشهرانه، الفلسفي الذي عنوانه **محاولة عن الفهم البشري**، والسياسي الذي عنوانه **محاولة عن الحكومة المدنية**، وهو موضوع هذا الفصل.

★★★

العنوان الصحيح للكتاب هو التالي: **(كتاب ثان في الحكومة المدنية) وهو محاولة تتصل بالأصل الحقيقي للحكومة المدنية واتساعها وغايتها**. كتاب ثان: ففي كتاب أول، صدر عدا ذلك في الوقت نفسه، كان لوك قد اضطلع بمهمة دحض المبادئ الباطلة لمؤلَّف صادر عن الكاتب المطلقي، سر روبرت فيلمر Robert Filmer، الـ **بطريركا** Patriarcha، كان يُسند حق الملوك الإلهي على حقوق آدم والبطاركة.

في الكتاب الثاني أو **محاولة**، ما قصد لوك؟ أن يعرض بعد آخرين كثيرين نظريته في الدولة، باحثاً عن أسس الاجتماع السياسي، («الحكومة المدنية»)، بتحديد ميدانه، وتحرير قوانين بقائه أو انحلاله. هذا حديث جدّي وعلمي ولكن، في عمق أكبر، ماذا يريد لوك، ما هو «عطَشه»؟

يُروى أن موريس بارِس Maurice Barrès [1]، وهو يستقبل ذات يوم كاتباً شاباً كان يرغب أن يشرح له أفكاره، قال له: «أفكارك، أفهم جيداً، ولكن **عطشك**؟». لنفهم: رغبتك العميقة، اندفاعتك العاطفية، التي ليست أفكارك سوى ترجمتها

(1) **موريس بارِس Barrès**: أديب فرنسي شهير، قومي، يميني، أواخر القرن التاسع عشر. انظر الجزء الرابع، الفصل عن كتاب شارل موراس.

الفكرية. عطش هوبز كان كما نذكر السلطة المطلقة بلا شقوق التي تحذف أي خطر فوضى- وإنْ بالمقابل ضحى بالحرية. عطش لوك الذي يُعلّله تكوّنه الديني وتقلبات وجوده وخيباته بعد الإعادة وأخيراً إقامته في هولندة، هو مناهضة- المطلقية، الرغبة العنيفة في السلطة الموقَفة، المحدودة بموافقة الشعب بالحق الطبيعي، بغية استبعاد خطر الاستبداد، العسف،- وإن بالمقابل فُتحت ثغرة للفوضى. هذا العطش ضد- المطلقية يحمل الإرادة الفكرية التي تريد أن تحطم مرة وإلى الأبد مذهب الحق الإلهي، اختراع بغيض من آل ستوارت وأذنابهم، تحفة غدارة من صنع لاهوت ما، كاثوليكي وأنجليكاني معاً، تغطي بالرداء الإلهي أسوأ تجاوزات السلطة (هكذا اضطهاد البروتستانت)، ناعتة بجريمة الاعتداء على الجلال الإلهي كل ثورة من جانب الرعايا! ماذا! يكون على الرعايا أن يتحملوا كل شيء بصبر، تحت ذريعة أن الملوك يستمدون من الله مباشرة كل سلطتهم، وأن الله وحده له حق السؤال عن سلوكهم! كان هذا المذهب، الحق الإلهي، سمّاً حقيقياً للسياسة، وكان من الملحّ إيجاد معاكس له، سم مضاد!

حزب الـ هويغ، الذي كان قد ناضل نضالاً ظافراً ضد امتياز آل ستوارت، كان بحاجة إلى هذا السم المضاد. ثورة 1688 كانت ثورة هويغ بطرد جيمس الثاني، الستوارت الذي لا يشفى ولكن العاهل الشرعي، ألم يعتد على مبدأ مقدس؟ هذا ما كانت تتساءله بقلق ضمائر إنكليزية كثيرة. لوك -واضعاً في خدمة حزب الـ هويغ فلسفته السياسية، المكوَّنة من جهة أخرى قبل الثورة- له هذا الهدف أيضاً، في كتابته الـ **محاولة**، هدف تهدئة قلق مواطنيه، روادعهم ووساوسهم.

لوك سيذهب، كـ هوبز، من **حالة الطبيعة والعقد الأصلي** ولكنه سيعطى عن ذلك نسخة جديدة، ستتيح له أن يشيد كقاعدة تمييز **السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية**، ثم أن يفضي إلى حد **أرضي تماماً وبشري تماماً للسلطة**، مصادَق في مرجع أخير **بحق الثورة**

للرعايا. قارئ هوبز كان تحت وطأة فكر آمر، قارئ لوك يؤخذ تدريجياً في مسيرة جدل إقناعي، تلميحي، بلا بروز، جدل تخدمه لغة منسابة وصافية. يفكر القارئ بسير جدول سهلي مرتاح تضيئه شمس لطيفة، شاحبة بعض الشيء. ولكن يحدث أن تتلبّد السماء وأن ترعد العاصفة في مكان ما، كذلك أحياناً ترتفع لهجة لوك، غضب عميق يجعل جُمله ترتجف، إنه هواه المضاد للنظام المطلق يطفو على السطح.

★ ★ ★

تبعاً لموضة الزمن الفكرية، لوك ينطلق إذاً من **حالة الطبيعة** ومن **العقد الأصلي** الذي ولّد المجتمع السياسي، الحكومة المدنية. كل المعضلة هي بالنسبة له تأسيس الحرية السياسية على هذه المفاهيم ذاتها التي كان هوبز يستمد منها تبريراً للنظام المطلق. ضربة قوة، بهلوانية فكرية، ليست فوق وسائل لوك المبتكِر الجدلية، لا ريب، الحيلة، شيء قليل من خداع، هذا سيدع نفسه يُلمَح عند بعض منعطفات الفكر في نظر القارئ المنتبه، ولكن تدرّج المحاكمة الذكي والملّح نادراً ما يترك للاعتراضات وقتاً للتثاقل.

وجود حقوق الفرد الطبيعية في حالة الطبيعة هو الذي سيحمي من تجاوزات السلطة هذا الفرد في حالة المجتمع. كيف ذلك؟ أولاً لأن حالة الطبيعة عند لوك بعكس حالة الطبيعة عند هوبز يضبطها العقل. ثانياً، وبعكس هوبز أيضاً لأن الحقوق الطبيعية بعيداً عن أن تكون موضع تخلٍ تام بالعقد الأصلي، بعيداً عن أن تزول بمكنسة السيادة في حالة المجتمع، إنها بالعكس تبقى، وتبقى لتؤسس بالضبط الحرية.

إن حالة الطبيعة هي حالة حرية كاملة، وأيضاً حالة مساواة (هوبز كان يراها هكذا). ولكن على الفور لوك الناعم يطمئننا، حالة الحرية هذه ليست بتاتاً حالة إباحة، وهي لا تؤدي ولا حالة المساواة تؤدي إلى حرب الجميع ضد الجميع التي كان هوبز يرسمها لنا بخطوط فظيعة، إذ إن العقل الطبيعي «يعلِّم كل البشر إذا ما أرادوا

استشارته، أنه بما أنهم جميعاً متساوون ومستقلون فإنه يجب أن لا يسيء أحد إلى آخر، نسبة إلى حياته، إلى صحته، إلى حريته، إلى ماله». ولكي لا يشرع شخص في اجتياح حقوق الغير، فإن الطبيعة قد خولت كل إنسان حماية وصيانة البريء وقمع الذين يسيئون إليه، إنه الحق الطبيعي في المعاقبة. بالطبع ليس «مطلقاً وعسفياً» (نرى أن الكلمتين عند لوك مترادفتان). إنه يستبعد في ممارسته كل غضبات قلب مُثار وثأري، يسمح فقط بالعقوبات التي يمليها وينظمها العقل الهادئ والوجدان الصافي، عقوبات متناسبة مع الخطيئة، لا تتجه إلا إلى إصلاح الضرر الذي سبِّب وإلى الحيلولة دون وقوع ضرر مماثل في المستقبل. كيف استطاع هوبز أن يخلط حالة الطبيعة وحالة الحرب؟

في عداد الحقوق التي يملكها البشر في حالة الطبيعة هذه، كما يرسمها مؤلف لطيف أنيس، يضع لوك بإصرار الملكية الخاصة. لا ريب، الله أعطى الأرض للبشر مشتركة، ولكن العقل، الذي أعطاه لهم أيضاً، يريد أن يستخدموا الأرض الاستخدام الأنفع والأنسب- الأسهل، هذه السهولة تتطلب تملكاً فردياً ما لثمار الأرض أولاً، ثم للأرض نفسها، هذا التملك يؤسسه شغل الإنسان وتحده طاقته الاستهلاكية «كذا مساحة من الأرض يستطيع الإنسان أن يفلح ويبذر ويزرع، ويستطيع أن يستهلك ثمارها لدوامه، كذا يملك بخاصة». تسويغ طبيعي للملكية سابق لكل اتفاق اجتماعي، ظهور الذهب والفضة سوف يغير ذلك كله بإتاحته التراكم الرأسمالي لكن لسنا في هذا، نحن في هذه الحالة الطبيعية الشاعرية حسب لوك حيث لا يمكن كما يبدو أن تكون ثمة شجارات على ملكية الغير، لأن كل واحد يرى تقريباً أي قسط من أرض ضروري له وكاف.

ولكن، إذا لم تكن حالة الطبيعة جهنم هوبز، إذا كان يسودها كل هذا اللطف والعطف، فإننا لا نفهم جيداً لماذا البشر، المتمتعون بكل هذه المزايا، قد تجردوا منها

إرادياً. أجل، يقول لنا لوك على سبيل الاختصار، رداً على الاعتراض، أجل كان البشر بخير في حالة الطبيعة، ولكنهم كانوا مع ذلك يجدون أنفسهم معرَّضين لبعض المصاعب التي كانت خصوصاً تهدد بالسير في طريق الاستفحال، ولئن فضَّلوا حالة المجتمع، فلكي يكونوا بخير أكثر.

كلٌ في حالة الطبيعة هو قاض لقضيته، كلٌّ مساوياً الآخر، هو نوعاً ما ملك يمكن أن تسوّل له نفسه عدم مراعاة العدل بدقة، التحيز لمصلحته ومصلحة أصدقائه بدافع المصلحة، حب الذات، الضعف، يمكن أن ينساق إلى إنزال العقاب بدافع الهوى والانتقام، وكلها بعددها تهديدات خطيرة لصون الحرية، المساواة الطبيعية، للتمتع الهادئ السلمي بالملكية. في الحاصل ينقص في هذه الحالة الطبيعية الشاعرية للنظرة الأولى قوانين مُقامة، معروفة، منالة ومؤيَّدة بموافقة مشتركة، قضاة معترف بهم، غير متحيزين، مخوَّلون لإنهاء أية خلافات طبقاً لهذه القوانين الموضوعة. أخيراً سلطة إرغام قادرة على تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة، والحال هذا كله موجود في حالة المجتمع وهو تحديداً يميز هذه الحالة ولمن أجل الاستفادة من تحسينات كهذه قد تغير البشر.

البشر - **يكتب بول هازار** P. Hazard **بحذاقة** - كانوا بالطبيعة أحراراً، لكن، كي يؤكدوا هذه الحرية كانوا قضاة وأطرافاً، وللدفاع إلى من يلجؤون؟ البشر كانوا بالطبيعة متساوين، ولكن، لإبقاء هذه المساواة ضد الاغتصابات الممكنة، بمن يستجيرون؟ لكانوا سقطوا في حالة حرب دائمة لو لم ينقلوا سلطاتهم إلى حكومة قادرة على حماية الحرية والمساواة الأصليتين، لم يكونوا يشكلون قطيعاً بشرياً فوضوياً، ولكنهم كانوا سيصيرون كذلك لو لم يحترسوا ويحتاطوا للأمر.

إن هذا التغير للحالة -ها نحن في قلب مذهب لوك- لم يمكن حصوله إلا بالموافقة. وحدها هذه الموافقة استطاعت تأسيس الجسم السياسي.

بما أن البشر جميعاً هم بالطبيعة أحرار ومتساوون ومستقلون، لذا لا يمكن إخراج أحد من هذه الحالة وإخضاعه **لسلطة** الغير **السياسية**، بدون قبوله ذاته، الذي يمكنه من الاتفاق مع بشر آخرين على الانضمام **والاتحاد في مجتمع** من أجل حفظهم، ومن أجل أمنهم المتبادل، من أجل راحة حياتهم، من أجل تمتعهم الهادئ بما هو ملكهم الخاص، ومن أجل حمايتهم على نحو أفضل من إهانات الذين يريدون الإساءة إليهم وإلحاق الضرر بهم.

لوك يلح، يكرر نفسه، حتى لا يمكّن أي التباس من هذه النقطة: «لدرجة أن ما ولَد **مجتمعاً سياسياً** وأقامه ليس شيئاً آخر غير قبول **عدد** ما من رجال **أحرار** قادرين على أن يمثَّلوا على يد أكبر **عدد** منهم، وإن هذا وهذا وحده يمكن أن يكون قد أعطى بداية في العالم **لحكومة شرعية**».

هذا، هذا **وحده**، وليس -كما كان يعلِّم أنصار الحكم المطلق- السلطة الأبوية، التي ليست السلطة الملكية على حد زعمهم سوى امتداد لها. ليس هناك أية علاقة بين السلطة الأبوية والسلطة السياسية، الطفل يولد حراً، كما ويولد عاقلا، ولكنه لا يمارس على الفور عقله ولا حريته، حكومة الأب ليس لها تبرير آخر سوى إعداد الطفل ليمارس بشكل مناسب، حين يحين الحين، هذا العقل وهذه الحرية، ووضعه في حالة تمكنه من أن يعطي عن علم قبوله (على الأقل الضمني) للمجتمع السياسي.

هذا، هذا **وحده**، القبول أو الموافقة، وليس الفتح أو الاستيلاء (أطروحة مطلقية أخرى).

إن كثيرين أخذوا قوة السلاح على أنها **قبول الشعب**، واعتبروا **الاستيلاءات** مصدر وأصل الحكومات، لكن الاستيلاءات بعيدة عن أن تكون أصل وأس الدول، يعد كون تهديم بيت من البيوت السبب الحقيقي لبناء بيت آخر في نفس المكان،

بالحقيقة إن تدمير شكل دولة كثيراً ما يمهد الطريق لشكل جديد ولكن من المؤكد دوما أنه **بدون موافقة الشعب** لا يمكن أبداً تشييد أي شكل حكومي جديد.

من هنا يتبع أن الحكومة **المطلقة** لا يمكن أن تكون **شرعية**، لا يمكن اعتبارها حكومة مدنية، لأن رضى البشر بالحكومة المطلقة أمر لا يمكن فهمه. كيف نتصور أن يريد الناس أن يضعوا أنفسهم في وضعية أسوأ مما كانت حالة الطبيعة وأن يمكنهم الاتفاق على أن:

الجميع، عدا فرد واحد، سيكونون خاضعين بالضبط وبشكل صارم دقيق للقوانين، وأن هذا الممتاز الوحيد سيحتفظ دوماً بكل حرية حالة الطبيعة، مزادة ومنمّاة بالسلطة، وصائرة فاجرة بحكم اللاقصاص، ذلك يكون بالتأكيد تصور أن البشر على ما يكفي من الجنون ليهتموا اهتماماً كبيراً بمعالجة الشرور التي قد تسببها لهم أنماس وثعالب، وليكونوا مرتاحين سعداء، والاعتقاد أيضاً أنه سيكون عذباً جداً لهم أن تلتهمهم أسود.

(واضح أن هوبز **ولوياثانه** هما هنا على مقعد السؤال) هل نتصور، مع المطلقيين، أن الحكم المطلق **يطهّر دم البشر ويرفع الطبيعة البشرية**؟ يكفي، يحتج لوك -الذي نلمح على وجهه سخرية مريرة- يكفي أن يكون المرء قد قرأ تاريخ هذا القرن أو أي قرن آخر ليكون مقتنعاً تماماً بالعكس!

كم قد زادت اللهجة عنفاً بالتدريج! أية ذبابة تقرص هنا لوك الناعم، لوك العاقل؟ الذبابة ستوارت! إنه يفكر بشارل الثاني، بجيمس الثاني، شريكي لويس الرابع عشر، الطاغية المضطهِد، وها هو يصرخ صراخاً قوياً بعض الشيء على صدره الضعيف.

★★★

لنعجب الآن للابتكار الذي به سيطعِّم لوك، على هذا التفسير لأصل الحكومة المدنية، **تمييز السلطات**، التمييز الذي كان الصراع بين الملوك والبرلمان قد حفره في كل الأذهان الإنكليزية.

للإنسان في حالة الطبيعة نوعان من السلطات بدخوله في الحالة المدنية، يتجرد منهما لصالح المجتمع الذي يرثهما، للإنسان سلطة أن يفعل كل ما يعتبره مناسباً لبقائه ولبقاء البشر الآخرين، يتجرد منها لكي تكون هذه السلطة مضبوطة ومُدارة بقوانين المجتمع، «التي توثِّق في أمور كثيرة الحرية التي له بقوانين الطبيعة». للإنسان، في المقام الثاني، سلطة معاقبة الجرائم المقترفة ضد القوانين الطبيعية، أي سلطة استخدام قوته الطبيعية لجعل هذه القوانين تنفَّذ على النحو الذي يجده صالحاً، يتجرد منها لمساعدة وتقوية السلطة التنفيذية لمجتمع سياسي.

هكذا فالمجتمع، وريث الرجال الأحرار في حالة الطبيعة، يحوز بدوره سلطتين جوهريتين، إحداهما **التشريعية** التي تضبط كيف يجب أن تُستخدم قوى دولة من أجل حفظ المجتمع وأفراده. والأخرى هي **التنفيذية** التي تؤمِّن تنفيذ القوانين الوضعية في الداخل. - بالنسبة للخارج، معاهدات، سلم وحرب، تفعل سلطة ثالثة، هي من جهة أخرى مرتبطة طبيعياً بالتنفيذية، ويدعوها لوك **كونفيدراتية**.

السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، في كل المونارخيات المعتدلة وفي كل الحكومات المضبوطة جيداً، يجب أن تكونا في أيد مختلفة. ثمة لهذا سبب أول عملي تماماً، هو أن السلطة التنفيذية يجب أن تكون دوماً مترجلة لتحقيق تنفيذ القوانين، السلطة التشريعية ليست بحاجة إلى أن تكون حاضرة دوماً، إذ لا داعي للتشريع بشكل مستمر: «ليس من الضروري صنع قوانين على الدوام، ولكن من الضروري على الدوام تحقيق تنفيذ القوانين التي صُنعت». يضاف إلى ذلك سبب ثان، سيكولوجي تماماً: الرغبة في استغلال السلطة قد

تستولي على الذين تجتمع السلطتان في أيديهم. الأسلوب الاستنتاجي، الغزير والواضح، الذي به يبسط صاحبنا هذه الفكرة، يؤلف تضاداً كاملاً مع الأسلوب الإضماري الذي سوف يعالج به مونتسكيو نفس الموضوعة، مستلهماً عدا ذلك لوك مباشرة.

هاتان السلطتان المتميزتان ليستا متساويتين فيما بينهما. إذ إن القانون الوضعي الأول والأساسي لجميع الدول، هو القانون الذي يقيم السلطة التشريعية، التي تماماً كالقوانين الأساسية للطبيعة يجب أن تنزع إلى حفظ المجتمع. التشريعية هي إذاً **السلطة الأسمى**، إنها **مقدسة**، «لا يمكن أن تُسلب من الذين كانت قد سلِّمت إليهم مرة». إنها نفس الجسم السياسي، الذي منه كل الأفراد- أعضاء الدولة يستمدون كل ما هو ضروري لهم، من أجل حفظهم، وحدتهم، سعادتهم. سمو حتمي للسلطة التي تصنع القانون، والتي إليها بقوة الأشياء تعود الكلمة الأخيرة. بودان كان قد رأى ذلك جيداً حين كان وهو يقوم بتعداد «علائم السيادة»، يبدأ بسلطة إعطاء وكسر القانون، العلامة الأولى والأهم، التي فيها كل العلائم الأخرى كانت، في الأخير، مشمولة.

السلطة التنفيذية إذاً تابعة، ولكن لنحترس من أن نرى فيها محض مستخدم تحت أوامر السلطة التشريعية، التي تحصره في عمل تابع تافه قوامه تنفيذ خالص وبسيط. إن خير المجتمع يطلب أن تُترك كمية من الأمور **تحت تصرف** الذي له السلطة التنفيذية، إذ إن المشرِّع لا يستطيع توقع كل شيء ولا تدبر كل شيء، بل وهناك حالات يكون فيها تطبيق للقوانين ضيق وصارم قادراً على تسبب «ضرر لا بأس به».

تحت تصرف، تحت فطنة، à la discretion... ما هذا، إن ليس هو **الامتياز الملكي**، الذي حول اتساعه قامت نزاعات دامية بين الـ توري والـ هويغ، منذ إعادة الملكية؟ خطِراً في أيدي آل ستوارت، هذا التصرف ينقطع عن أن يكونه في يدي وليم أورانج، الذي لا يستطيع لوك صديقه الشخصي أن يرفضه له بلياقة. لنعلم، بالفعل

لنتعرف في هذه النظرية للسلطات المنفصلة، إذا استبعدنا حجاب التجريد (حالة الطبيعة، العقد الاجتماعي)، الذي تغلف نفسها به، على الترجمة المُمثلَنة للدستور الإنكليزي، المرئي من قِبل رجل هويغ. السلطة التشريعية العليا، المقدسة، هي البرلمان الإنكليزي الذي كان الملوك الستوارت المعاودون الجرم، قد أرادوا مراراً أن يسلبوه السلطة التي سلمه إياها الشعب.

★★★

ولكن هل يذهب لوك إذاً ليكوّن من جديد لصالح البرلمان، التشريعي الأعلى، المقدس، هذه القدرة السيدة، التي ليس لها حدود بشرية، والتي تكبحها مخافة الله فقط، التي كان أنصار الحكم المطلق يحمِّلونها للملك، المقدس هو أيضاً؟ يكون الحكم المطلق في هذه الحال قد انتقل من أيد إلى أيد وحسب، والحق الإلهي من مودَع إلى مودع، والتاج من رأس إلى رأس.

ليس الأمر هكذا، إذ ها هنا يتخذ كل مداه الفرق الذي أعلنَّا عنه بين نظرية هوبز ونظرية لوك: ألا وهو أن حقوق البشر الطبيعية، حسب لوك، لا تختفي إثر القبول بالمجتمع، ولكنها بالعكس تبقى، وتبقى للحد من السلطة الاجتماعية وتأسيس الحرية.

لوك لن يكرر ذلك كفاية مهما كرر: لئن خرج البشر من حالة الطبيعة، التي كانت بعيدة عن أن تكون جحيماً، ولكن التي كانت تقدم المصاعب أو العوائق التي نعلم، فلكي يكونوا **بخير أكثر**، لكي يزيدوا ثقتهم بمحافظة **أفضل** على أشخاصهم وحريتهم وملكيتهم، التي كانت مضمونة بشكل سيء في حالة الطبيعة. إذاً فسلطة المجتمع التي يجسدها بالدرجة الأولى المشرِّع لا يمكن أبداً الافتراض بأن **لها أن تمتد أبعد مما يطلبه الخير العام**. لا يمكن أن تكون «مطلقاً عسفية» على حياة وخيرات الشعب. ثم من يكون استطاع أن ينقل إلى التشريعي الذي ليس سوى وريث السلطة الأصلية لكل

عضو من المجتمع، سلطة عسفية فيما يتصل بالحياة وبالملكية؟ من جهة أخرى، إن أحداً في حالة الطبيعة لا يحوز سلطة كهذه على ذاته ولا على آخر (هذا تأكيد مجاني، مصادرة مستحيلة البرهان، مرتبطة بالفكرة الحية تماماً التي لدى لوك عن حالة الطبيعة وقوانين الطبيعة). من جهة أخرى، إن أحداً لا يستطيع أن يمنح أياً كان سلطة أكثر مما هو نفسه يملك، التشريعي لا يمكن إذاً أن يحوز سلطة لا يحوزها أي من الذين شكلوا المجتمع. بما أن غايته الوحيدة هي الصون، لذا «لا يمكن أبداً أن يكون له حق التدمير أو الاستعباد أو الإفقار المتعمد لأي رعية، **إن إلزامات قوانين الطبيعة لا تنقطع في المجتمع، بل إنها تصير أقوى في حالات كثيرة**».

المحاكمة نفسها تصح، بالأحرى، على التنفيذي **وامتيازه**، أي هامش السلطة التصرفية الذي يجب أن يُترك له، رغم أن التشريعي يُعلَن أعلى ومقدسا فليس بينه وبين التنفيذي أي فرق أساسي من وجهة النظر هذه، الشعب -لنفهم بذلك المجموع، تراصف الأفراد الذين قبلوا الاتحاد في مجتمع- يأتمن التشريعي كما والتنفيذي على تحقيق الخير العام، لا أقل، لا أكثر. السلطة وديعة (trust, trusteeship) مسلَّمة للحكام، لصالح الشعب. إذاً الحكام أياً كانوا برلمانا أو ملكاً فعلوا على نحو مضاد للغاية -الخير العام- التي من أجلها كانوا قد نالوا السلطة، الشعب يسحب ثقته، يسحب الوديعة، يسترجع سيادته الأصلية ليسلمها لمن سيحكم عليه بأنه مناسب. جوهرياً، رغم أن لوك يتجنب هنا إنضاج بناء صارم دقيق، الشعب يحتفظ دوماً بسيادة بالقوة أي بالإمكان، في الاحتياط، إنه هو وليس التشريعي يملك السلطة السيدة الحقيقية. ثمة من جهته إيداع وليس عقد **خضوع**. ولكن، طالما الأمور تبقى **طبيعية سوية**، بتعبير آخر طالما شروط الوديعة- الأمانة أو الـ trust (ثقة) محترَمة، الشعب يترك للتشريعي ممارسة سلطته السيدة.

من سيحكم، بين التشريعي والتنفيذي، ما إذا هذا الأخير أحسن أو أساء استخدام الامتياز؟ من سيحكم، بين التشريعي والشعب، ما إذا كان الأول قرر جعل الثاني عبداً؟ من سيحكم، من سيجزي أمانة مودَعي السلطة المسلَّمة لهم من أجل الخير العام؟ الشعب، بصفته المودِع، بصفته واضع الثقة، «يجب أن يحكم على ذلك».

★★★

هكذا يتبرر أن ضد القوة -قوة التشريعي كما والتنفيذي- التي صارت «بلا سلطة»، «بلا ولاية»، «sans autorité»، أن الشعب يستطيع استخدام القوة. لقد وصلنا إلى نهاية كل نظرية لوك، إلى تتويج بنائه الجدلي: تبرير **حق الانتفاضة**، الذي يصفه مؤلف **المحاولة** بلغته المحتشمة، **حق الاستنجاد بالسماء**: «الشعب، بحكم قانون يسبق كل القوانين الوضعية للبشر وهو قانون غالب مهيمن...، قد احتفظ لنفسه بحق هو عموماً ملك لجميع البشر حين لا يكون ثمة استئناف على الأرض، ألا وهو: حق فحص ما إذا كان ثمة موجب لمناداة السماء». إن إسلام بوسويه الهادئ: «**ضد سلطة صاحب السيادة، لا يمكن أن يكون ثمة علاج إلا في سلطته**»، ليس واقع لوك. وإذا ما اعترض أحد بقوله إن الاعتراف بمثل هذا الحق هو تشجيع على اضطرابات دائمة وتسليم لخطر الفوضى، هذا هو الجواب:

أولاً، إن عطالة الشعب الطبيعية لا تحمله على الثورة إلا في الحد الأخير. ثم، حين يتخطى عبء النظام المطلق إمكان التحمل، لا يبقى ثمة نظرية للطاعة، مهما بلغت من المكر والخداع لاهوتياً، تثبت:

ليرفعوا الملوك بقدر ما يشاؤون، ليعطوهم كل الألقاب الرائعة والفخمة، التي جرت العادة على إعطائهم إياها، ليقولوا ألف شيء جميل عن أشخاصهم المقدسة، ليتكلموا عنهم كما عن رجال إلهيين، نزلوا من السماء وتابعين لله وحده: **إن شعباً بوجه**

عام معذباً ضد كل حق لا يمكن أن يدع تمر فرصة فيها يستطيع أن يتخلص من شقائه وأن يهز النير الثقيل الذي فُرض عليه بكل هذا الإجحاف.

أخيراً وخصوصاً، النظام، النظام الخارجي ليس كل شيء، لا يمكن دفع أي ثمن كان عنه، ولا تحت ذريعة السلام التسليم لسلام المقابر. هنا، هوك لوك، اقتناعه الحار بحق الثوريين الإنكليز الجيد، عطشه إلى طمأنة الضمائر الدينية لمواطنيه الذين تعذبهم خشية أن يكونوا بطردهم جيمس الثاني قد أهانوا السماء- كل هذا يملي عليه الصفحة الأكثر بلاغة في كتابه:

لو كان الأشخاص العاقلون والفاضلون يرخون ويُمنحون كل الأشياء بهدوء حباً بالسلام للذين يريدون تعنيفهم، واحسرتاه! أي نوع من سلام كان سيكون في العالم! أي نوع من سلام كان يكون هذا السلام الذي قوامه فقط في العنف والسطو والذي لا يكون إبقاؤه مناسباً إلا لفائدة اللصوص والذين يطيب لهم أن يضطهدوا! هذا السلام، الذي كان يكون بين الكبار والصغار، بين الأقوياء والضعفاء، لشبيه بالسلام الذي قد يُزعم أنه موجود بين ذئاب وحُملان، عندما يدع الحُملان أنفسهم ويمزَّقون سلمياً من قِبل الذئاب. أو، إذا شئتم، لنعتبر مغارة بوليفيم Polyphème نموذجاً كاملاً لسلام مماثل. هذه الحكومة، التي كان أوليس Ulysse ورفاقه يجدون أنفسهم خاضعين لها، كانت ألطف حكومة في العالم، لم يكن لهم من شيء يعملونه سوى أن يتحملوا بهدوء وسكينة التهامهم. ومن يشك في أن أوليس، الذي كان شخصاً حذراً إلى هذا الحد، دعا حينئذ إلى **الطاعة السلبية**، ونادى بخضوع تام، **ممثِّلاً** لرفاقه كم السلم هام وضروري للبشر، وجاعلاً إياهم يرون المصاعب التي يمكن أن تحدث فيها إذا قرروا **مقاومة** بوليفيم Polyphème الذي كان يحوزهم في سلطته؟

لنحفظ هذا الهجوم، وهذا الدفاع الصالح أبداً في نظر الروح، هجوم ضد الطاعة

السلبية، المطمئنة للقادرين الأقوياء، دفاع من أجل هذا الذي، في أيامنا، تحت الاحتلال الهتلري، حمل ببساطة اسم **مقاومة**، Resistance.

★★★

تلك هي مادة **المحاولة عن الحكومة المدنية**: مختصر تلقيني Catéchisme - بروتستانتي- لمناهضة الحكم المطلق، فيه الحق الطبيعي يتزاوج بمهارة مع الدستور الإنكليزي، في هذا النبع الصافي والغزير من الفلسفة السياسية، كان للكتَّاب الإنكليز والأميركيين والفرنسيين أن يغترفوا طوال القرن الثامن عشر، كانت **المحاولة** قد وضعت مرة وإلى النهاية أسس الديمقراطية الليبرالية ذات الجوهر الفَردَوي، والتي ستكوّن إعلانات حقوق- حقوق طبيعية، غير قابلة للخلع ولا للإبطال- المستعمرات الأميركية الثائرة، ثم فرنسا الثورية، ميثاقها الكبير.

كتاب **محاولة عن الفهم البشري**، للمؤلف نفسه، الصادر أيضاً في 1690، العمل الفلسفي المحض، الذي كان يعلن الحرب على الميتافيزيقيا و«روايات»ـها، كان له من جهته أن يسمّ «تغيراً حاسماً، توجهاً جديداً» (بول هازار P. Hazard) في دراسة الذهن البشري، القرن الثامن عشر الفرنسي سيتلقى طابعه الذي لا يُمحى، سيغترف منه في شطر كبير حبه **للصحيفة البيضاء** table rase كرهه للأحكام المسبقة وحجج السلطة[1]، بينما في كتابه **رسائل عن التسامح**، لوك، المسيحي الحار، ولكن المسيحي الواسع، كان يبشر في جملة مقتضبة بعلمنة الدولة الحديثة: «كل سلطة الحكم المدني لا

---

(1) **لوك** فيلسوف التجربة المادية، صاحب نظرية الصفحة البيضاء tabula rasa table rase (ضد مذهب «الفِكَر الفطرية» لديكارت). نفهم من الآن أن هذا الموقف **الفلسفي** كان له مضامين وأبعاد سياسية ستتجلى في عمل الثورة الفرنسية: إزالة أولاً، صفحة بيضاء، إزالة كل هذا لأنه باطل. علماً بأن موقف ديكارت العقلاني («أنا أفكر») يحمل معه مثل هذه الإزالة.

صلة لها إلا بالمصالح المدنية، تقتصر على أمور هذا العالم، ولا شأن لها مع العالم الآتي».

في سنة 1704، عن عمره 72 عاماً، كان يموت، هادئاً ومتواضعاً، لوك، هذا الرجل النحيل، الذي كان ذهنه الواضح والحاذق إلى هذه الدرجة، الأكثر وضوحاً وحذاقة منه عمقاً وقوة، قد استطاع أن يجلب لعالم تعب من حق إلهي ولاهوت ومنظومات ميتافيزيقية- بالضبط الغذاء الفكري الذي كان هذا العالم بحاجة إليه.

الفصل الثاني

«روح القوانين»
لـ مونتسكيو (1748)

«حين نصنع تمثالاً، يجب أن لا نبقى جالسين في مكان واحد، يجب أن نراه من كل الجهات، من بعيد، من قريب، من فوق، من تحت، في كل الاتجاهات».

مونتسكيو، الدفاتر

في شهر نوفمبر 1748، يصدر في جنيف، حيث طُبع، مؤلَّف في مجلدين قطع 4/ 1 الطلحية، بدون اسم مؤلف، عنوانه **روح القوانين**. هذا المؤلف، كل واحد كان يسميه: مونتسكيو Montesquieu، الذي كانت **رسائله الفارسية** (1721)، وهي خطيئة شباب، قد نالت، في عهد الوصاية على العرش، كل ذلك النجاح. ولكن ماذا كان يعني هذا العنوان المهيب، الخفي بعض الشيء، والمهيب بهذا القدر أكثر؟

قصد مونتسكيو الكبير

«عند تخرّجي من المعهد -يقول مونتسكيو- وضعوا في يديَّ كتب حقوق، بحثت عن روحها».

روح esprit: قاموس ليترِه littré سيعرّف كما يلي: **مبادئ، بواعث، دوافع، نوازع، بموجبها يتوجه المرء.** لنطبّق رجوعاً هذا التعريف على عنوان مؤلَّف مونتسكيو الشهير. لماذا في بلد ما معطى، في لحظة معطاة، على موضوع معطى، هذا القانون وليس ذاك؟ لماذا، مع تساوي جميع الأشياء عدا ذلك، هذا القانون فعال وذاك بالعكس؟ أسئلة مثيرة بالنسبة للمؤرخ والمراقب السياسي أكثر أيضاً منها بالنسبة لرجل القانون. ولكن ليس لها جواب إلا إذا وافقنا على أن **ثمة** بالتحديد «روحا للقوانين»، على أن المشرِّع يطيع مبادئ، بواعث، نوازع موجِّهة يفصح العقل عنها، على أن الذكاء أو الفهم، باختصار، قادر على فك الخليط الظاهري للتشريعات التي في الزمان والمكان حكمت أو تحكم المجتمعات.

غاسكوني عبقري، هو ميشيل دو مونتيني Montaigne [1]، كان قد تذوق لذة خبيثة في تسييره أمام القارئ، في فصل من كتابه **المحاولات** عنوانه «في العرف»، موكب الإملاءات البشرية، القوانين والتجاوزات، المؤسسات والأخلاق العامة، العجيب. يا لها من مخلوطة! يا لها من قصة بلا ذنَب ولا رأس (نقلاً أو تأويلياً عن شيكسبير) يقصها معتوه! مملكة للعسف والنزوة والخيال! وهذا الغاسكوني الآخر، ذو العبقرية المساوية لكنها من نوع آخر تماماً، مونتسكيو، يأتيه، بعد أكثر من قرن ونصف، بالرد: «**لقد**

---

(1) غاسكونيا: إقليم في جنوب- غرب فرنسا، جهة البيرينه والمحيط الأطلسي. و«غاسكون» gascon = ماهر، «شاطر»، ومتفاخر ...

بدأت بفحص البشر -يكتب في مقدمته-، **واعتقدت أنهم في هذا التنوع اللامحدود من قوانين وعادات ليسوا مسيَّرين فقط بخيالاتهم**». لا أكثر مما هم، في التاريخ، محض أُلْعُوبات تعاقب نزوِي من حوادث خاصة. مؤرخ عظمة وانحطاط روما في كتابه **اعتبارات عن...** [1] (1734)، مونتسكيو يرفض للحظ، العزيز إلى ذلك الحد على ماكيافل، امتياز الهيمنة على العالم، يعتقد أنه يلاحظ أن الرومان قد كانوا على الدوام سعداء حين حكموا أنفسهم على مخطط ما، وعلى الدوام تعساء حين اتبعوا مخططاً آخر، يكتب بقوة لاذعة:

هناك أسباب عامة، إما معنوية وإما مادية، تفعل في كل مونارخية، ترفعها، تبقيها، أو تدحرجها، كل الحوادث خاضعة لهذه الأسباب، وإذا عرض معركة، أي سبب خاص، قد أهلك دولة، فهناك سبب عام يجعل أن هذه الدولة كان يجب أن تفنى بمعركة واحدة، بكلمة، أن هيأة السير الرئيسية تجر معها كل الحوادث الخصوصية.

هيأة سير رئيسية، أسباب عامة، إما معنوية أو مادية...، إن ما يفسر عقلياً التاريخ، ما يفسره بشرياً، دونما حاجة إلى الاستنجاد، كالمسيحيين، كـ بوسويه مثلاً، بالعناية الإلهية، يجب أيضاً أن يكون بإمكانه أن يفسر عقلياً وبشرياً، القوانين، العادات، «هذا التنوع اللامحدود من قوانين وعادات». حيث الظاهر الأول لا يدع يرى سوى تراصف مجاني تماماً من مؤسسات، الفحص العقلي يكشف ترابطات منطقية ونوعاً من تناسقات مدبَّرة. هكذا -سيقول تين taine [2]- عن ساعة جدارية، حيث على النابض الرئيسي،

---

(1) العنوان الكامل للكتاب المذكور: «اعتبارات (ملاحظات) عن عظمة وانحطاط الرومان».

(2) **تين Taine** (1828- 1893)، فيلسوف ومؤرخ وناقد فرنسي. بثالوث «العرق والبيئة والزمن» أراد تفسير الأعمال الأدبية والفنية والحوادث التاريخية. صاحب «**أصول فرنسا المعاصرة**» ومؤلفات أخرى عديدة.

على الآلية المركزية الكبرى، تتوقف «جمهرة من آليات ثانوية».

كل القضية، بالنسبة للملاحظ، هو أن يعلم كيف يبحث عن هذا النابض الرئيسي. في العلوم الدقيقة: فيزياء، كيمياء، تاريخ طبيعي، النجاح يتوقف على طريقة تجريبية experimentale جيدة. والحال أن هذه العلوم الدقيقة رائجة تماماً في القرن الثامن عشر، رجال الدنيا يفاخرون بأنهم يعملون في مخبر، الكتَّاب، وهم أيضاً من رجال الدنيا، كذلك. فمن الذي يقطع رأس أربعين بزاقة وحلزونة للتحقق من حكم أحد علماء الطبيعيات؟ إنه فولتير. من الذي يشرّح ضفادع؟ إنه مونتسكيو، تحديداً. هذا على أي حال بالنسبة له أكثر من «مغازلة» مع الموضة، هذه التلمُّسات العلمية تعبر، كما بيَّن دوديو Dedieu عن نزوع عميق لذهنه.

لكن تشريح التشريع الكوني أصعب، تلزمه قراءات جبارة، المعارف المباشرة التي تعطيها الرحلات، حدس الأزمنة الغابرة: «حين أرجعت إلى العصر القديم، سعيت إلى أخذ روحه حتى لا أنظر على أنها مماثلة لحالات مختلفة بالواقع وحتى لا أخطئ فروق الحالات التي تظهر متماثلة». يلزمه حب التفاصيل وحس المجموع: «هنا، حقائق كثيرة لن تُحس فعلاً إلا بعد أن تكون رئيَت السلسلة التي تربطها بحقائق أخرى». شيئاً فشيئاً، من ملاحظة إلى ملاحظة، من مجابهة إلى مجابهة، إن الذهن، الخاضع بادئ بدء للوقائع، للأشياء المدرَكة في طبيعتها الحميمة، يتوصل إلى الارتفاع فوقها ليشاهد أخيراً **النابض الرئيسي، الآلية المركزية الكبرى**. لن يكون عليه بعد ذلك سوى النزول ثانية إلى الوقائع، إلى الأشياء، وقد باتت مضاءة بكاشف قوي يُظهر الارتباطات التي كانت في البداية غير مرئية، التآلف غير المشتبه به، كل انتظام الآليات الثانوية حول الآلية الرئيسية. هكذا سيكون الخليط مفكوكاً. سيكونه تجريبياً- اختبارياً، علمياً، وليس البتة برؤية من الذهن قبلية وعسفية بالتمام.

يا لها من حركة جميلة للغرور الفكري: «**لقد وضعتُ المبادئ ورأيت الحالات الخاصة تنحني لها كما بذاتها، تواريخ جميع الأمم توابعها فقط، وكل قانون خاص مرتبطاً بقانون آخر أو تابعاً لآخر أعم**». ما هي هذه المبادئ؟ هي ذي: كل قانون له عقله- علَّته، لأن كل قانون نسبي إلى عنصر من الواقع الفيزيائي أو المعنوي أو الاجتماعي، كل قانون يفترض **علاقة**، تسلسل علاقات، تنظيم علاقات، منظومة علاقات (وضعية)، هو ذا **روح القوانين**. لنترك الكلام لمونتسكيو: سيقول لنا إن هذا الروح قوامه في «العلاقات المختلفة التي يمكن أن تكون للقوانين مع أشياء مختلفة». مع أشياء «بلا عدد»، علاقات «بلا عدد».

التحقيق

يا للمشروع الواسع! يا للقصد الكبير! كم من العظمة، من الجلال، في هذا التصور! ولكن، من أجل تحقيقه، من أجل المضي إلى التنفيذ، يا له من عمل يفوق طاقة الإنسان! ما يمتص ويستنفد حياة إنسان بموهبة مونتسكيو. حياة... بلا مبالغة: «بإمكاني القول -يكتب مونتسكيو عن مؤلَّفه الكبير- إنني عملت عليه طوال حياتي». حسابياً، عشرون سنة فقط. ولكن كل تأملاته، كل دراساته، قبل الشروع في عمل الكتاب بخاصة القول، كانت تعدّه لهذا العمل، توجه هذا العمل. «هذا الكتاب الكبير ليس كتاباً بقدر ما هو وجود - يثبِّت فاغه Faguet [1] - ... ثمة هنا ليس فقط عشرون سنة من العمل، بل بالحقيقة حياة فكرية كاملة، مع تصوراتها الكبيرة، فضولاتها الصغيرة، قراءاتها، علمها، تخيلاتها، فرحاتها، مداعباتها، تنوعها، تناقضاتها». الطور الأشد قسوة، باعتراف المؤلف، كان الطور الذي سبق اكتشاف المبادئ الشهيرة.

---

(1) فاغه Faguet (1847- 1910): ناقد فرنسي.

مراراً بدأتُ ومراراً تركتُ هذا العم، ألف مرة أرسلت إلى الرياح الأوراق التي كنت قد كتبت، كنت أشهر في كل الأيام بالأيدي الأبوية تسقط، كنت أتبع موضوعي بدون أن أشكل قصداً، لم أكن أعرف القواعد ولا الاستثناءات، لم أكن أجد الحقيقة إلا لأضيعها، ولكن حين اكتشفتُ مبادئي جاء إليّ كل ما كنت أبحث عنه.

كل ما كنت أبحث عنه... لنتعرف هنا على التفاؤل الرجوعي للعامل الذي، وقد أنهى عمله يقدم له بحنان، بالحقيقة، لقد عرف مونتسكيو حقبة سرور رائعة، وهو يبسط نظريته عن الحكومات: «العلاقات التي للقوانين مع الطبيعة، ومبدأ كل حكومة». بعد أن أقام مبدأ الجمهورية، مبدأ المونارخية، مبدأ الاستبدادية، كان يرى القوانين تسيل من كل من هذه المبادئ «كما من نبعها». كان عنده، كما عند قارئ اليوم، الشعور بالتلاحم الفكري القوي لـ **نظرية الحكومات** هذه التي تغذي كتبه الثمانية الأولى.

ولكن المؤلَّف بالكامل يعدّ واحداً وثلاثين كتاباً. مع سير تقدم البسط، سيتراخى تلاحم البداية تدريجياً، المؤلف يغني على الدوام تحقيقه، وها هو مربَك بغناه ذاته. الكتب 9 إلى 13 تواجه القوانين تحت العلاقات التي لها مع دفاع الدولة (حماية المواطنين في الخارج)، مع الحرية والأمن (حماية المواطنين في الداخل)، مع وسائل الحكومة (الضرائب، والواردات العامة). من هذه الكتب الخمسة تطفو **نظرية الحرية السياسية، المكفولة بتوزيع ما للسلطات**. إذ إن المؤلف مسافراً من 1728 إلى 1731 في أوروبا، لئن يبدو قد خيَّبته جمهوريات زمنه، فقد فُتن، على العكس، حتى الحماس بالمؤسسات الإنكليزية التي كانت تجده عبر كتبه الثمانية الأولى أقرب إلى الإحجام. عندئذ تأتي نظرية الحرية السياسية على النمط الإنكليزي لترتمي، مثل رافد سَيلي، في النظرية العامة للحكومات، ولتغيِّر مجراها.

ها إن مونتسكيو مع الكتب 14 إلى 18 يبدو تحت تسلط **الأسباب الفيزيائية**:

«القوانين يجب أن تكون نسبية إلى فيزيقي البلد، إلى المناخ الجليدي أو المحرِق أو المعتدل، إلى جودة الأرض، إلى موقعها، إلى حجمها». ولكنه يتدارك، في الكتاب 19، باستدعائه مفهوماً آمَن من مفهوم المناخات، الفاتن والخطِر، مفهوم **الروح العام** لكل أمة، الذي تسهم في تشكيله الحكومة، الدين، التقاليد، الأخلاق العامة وأساليب التصرف، كما والمناخ على حد سواء. هكذا يعيد مونتسكيو غلبتها الصحيحة العادلة إلى الأسباب الخلقية، المعنوية Morales.

الكتاب 20 («عن القوانين في العلاقة التي لها مع التجارة») يفتح الجزء الثاني من المؤلَّف. يبدو يدشن في الوقت نفسه حقبة تعب مُلاحِق دامت لا ريب أربع سنوات، حتى نهاية تأليف **روح القوانين**. مونتسكيو، الذي كان يكتب بفرح شديد في 1744: «عملي الكبير يتقدم بخطى عملاق»، يدع في السنة التالية تفلت شكوى: «حياتي تتقدم (خمسة وخمسون عاماً) والعمل يتراجع بسبب حجمه الهائل». يعترف في 1747 مع اقتراب نهاية الجهد الرهيب: «عملي يتثاقل»، «يسحقني الإعياء». هذا ما نفكر فيه، عند ملاحظة فوضى المؤلَّف المتزايدة، وإن كره المتحمسون الذين يريدون بأي ثمن أن يجدوا عند مونتسكيو صرامة التأليف التي يتطلبها ذهنهم، لا ذهنه. آ. سوريل A Sorel [1] في كتابه الرائع **مونتسكيو** يفلت من هذا العيب للإعجاب. يقر أن مونتسكيو «يجهد، يستنطق النصوص، يراكب، يركم، لا يعود يلحم، يستقتل، يتعب»، إنه رغم امتلاكه الكامل لمبادئه فإن كل ما يسعى وراءه لا يعود يأتي إليه، اعتباراً من هذا الكتاب 20، بدلاً من عمل مترابط نقرأ بالأحرى «مونوغرافيات» (دوديو Dedieu تتعاقب. عن القوانين والعلاقات التي لها مع التجارة، النقد، السكان، الدين (حتى الكتاب 25

(1) **ألبير سوريل** A. Sorel (1842- 1906) مؤرخ فرنسي، صاحب كتاب «أوروبا والثورة الفرنسية»، أحد أسياد التاريخ الدبلوماسي.

ضمناً). عن ميادين التشريع المتميزة: «عن القوانين في العلاقة التي يجب أن تكون لها مع نظام الأشياء التي عليها تقرِّر» (26). عن قوانين الإرث عند الرومان، ثم عن أصل وثورات القوانين المدنية عند الفرنسيين: كتابان، الـ 27 والـ 28، في تاريخ الحقوق، عسيران عويصان. عن نظرية القوانين الإقطاعية عند الفرانك، في علاقتهن مع المونارخية: كتابان، الـ 30 والـ 31، في الحقوق الإقطاعية، حفراً ونبشاً. أخيراً عن أسلوب تأليف القوانين: الكتاب 29.

لماذا هذه الدراسات في تاريخ الحقوق وفي الحقوق الإقطاعية، الخصوصية إلى هذا الحد، التي هي ذات فائدة جبارة للأذهان الفضولية، ولكنها ليست في نفس المستوى والباقي؟ الجواب: إن مشكلة أصول المونارخية كانت تناقَش بعنف منذ زمن الوصاية، ليس بدون أفكار مضمَرة نبيلية ومضادة للحكم المطلق. كانت تستهوي مونتسكيو لما كانت مناظرة تُذكر قد قامت بين مدافع عن النبلاء والمونارخية المعتدلة هو الكونت بولانفيليه Boulain villiers، وكاهن يدعى الأب دوبوس Dubos، مدافع عن الطبقة الثالثة والمونارخية المطلقة، فقد كان مونتسكيو حريصاً على حسمها، لذا موقَع في **روح القوانين** ما كنا نكون رأيناه على نحو أفضل منشوراً على حدة، واضعاً هكذا في «عمل كبير»، على الأقل مشروع «عمل كبير» آخر. أجل يستطيع أن يدافع عن نفسه بمساعدة إحدى صوره الأنعم: «أنا مثل هذا «الأنتيكاتي» الذي وقد انطلق من بلده، وصل إلى مصر، فألقى نظرة على الأهرام واندار عنها»، على هذا الهرم، **روح القوانين**، كان ظل أهرام أخرى نافلاً، يأتي ليربك المنظور.

هذا صحيح لدرجة أن مونتسكيو اضطر إلى أن يخنق، نوعاً ما، بين مونوغرافيَّتيه في تاريخ الحقوق، هذا الكتاب 29 الذي كان يجب طبيعياً أن يأتي كتتويج للمؤلف: «في **أسلوب تأليف القوانين**». أليست الجملة التي بها يبدأ هذا الكتاب السيئ الموقع،

أليست جملة خلاصة خاتمة؟ إن روح المؤلف تنكشف فيها بتمامها، وهذه الروح نفسها هي التي يريد أن يجدها في القوانين: «أقول هذا ويبدو لي أنني لم أعمل هذا المؤلَّف إلا للبرهنة عليه، إن روح الاعتدال يجب أن تكون روح المشرِّع، **الخير السياسي، كالخير الأخلاقي، موجود دائماً بين حدَّين**».

حين انتهى من مراجعة «البروفات»، مونتسكيو قال: «هذا العمل فكَّر أنه قاتلي، سأستريح الآن، لن أعمل بعد الآن». ولكن غرورا عادلاً كان يملؤه أمام العمل المتَم. فمَن قبله كان قد صمم قصداً بهذا الاتساع، ورغم الغرابات وأخطاء التناسب، استطاع أن يشيد بناء كهذا في القضاء المقارَن، في السياسة المقارَنة؟ ما كان قد خطفه من الظلام، من السري والخفي، هو أكثر بكثير من أسرار -كما كان قد فعل ماكيافل- السلطة، السلطة عارية وبلا نفس، إنه الأسرار الرئيسية للحضارة البشرية. جيهان بودان، ابن آنجو، كان قد غذّى فعلاً طموحات مشابهة، ولكنه لم يكن يعرف، من غلافه المنجمي السميك من علم واطلاع، أن يستخرج ألماسا. مونتسكيو، الغاسكوني الخفيف الرشيق النافذ من بلاد مونتيني Montaigne، الذي يختلف عنه كثيراً ويشبهه كثيراً بآن، أعتقد بوسعه زعم مجد أنه أول من سار هذا المسار، بدون سلف، بدون موديل، مستمداً كل شيء من رأسماله هو. وتحت العنوان الكامل للمؤلَّف وهو التالي: «**في روح القوانين أو في العلاقة التي يجب أن تكون للقوانين مع دستور كل حكومة، العادات والأخلاق، المناخ، الدين، التجارة، الخ ...**»، وضع باعتزاز العبارة الشاهدة: prolem sine Matrem ercatam، ولد خلق بلا أم.

سياسة مونتسكيو

كيف يجب قراءة **روح القوانين**؟ بالتأكيد ليس كما ستُقرأ مؤلفات القرن التاسع عشر الضخمة، مؤلفات توكفيل Toequeville مثلاً، تين Taine خصوصاً، المبنية بدقة

وإحكام، التي تحركها نفحة خطابية تساعد انتباه القارئ، تتيح له وقد انطلق من الخط الأول أن يصل، عاجزاً عن المشي ولكن راضياً، إلى الأخير. فاغه Faguet قالها على نحو جيد جداً: «بما أنها حياة مفكر كائنة في هذا الكتاب، لذا ينبغي قراءته كما كُتب، مغادرته، العودة إليه، الإقامة فيه، تركه من أجل استئنافه، نشره بمقاطع في حياة القارئ الذهنية. كل صفحة تترك بذرة حيثما تسقط».

كم من هذه المقاطع هي منذ زمن طويل كلاسيكية، وفي كل الذاكرات المثقفة! إنها بشكل خاص المقاطع التي فيها يعتبر في مونتسكيو مفكرو الأخلاق، رجل الإصلاح. هل نجرؤ ونكتب: عالم الصحة الاجتماعية الكبير؟

بيد أن الذي نبحث عنه في **روح القوانين**، أكثر من الأخلاقي أو المصلح، هو السياسي، بل المُنظِّر السياسي، الرجل الذي كان سيطبع بصمته على العديد من الأذهان الجيدة. غير أن هذه الكلمة الثقيلة بعض الشيء، كلمة «منظِّر»، يجب أن لا تستدعي في الذهن نظمة سياسية مسلحة من الرأس إلى أخمص القدم، مذهباً استنتاجياً بدقة، على طريقة بودان، هوبز، بوسويه، أو لوك. ذلك لم يكن مراد مونتسكيو.

لكان يكون، من جهة أخرى، غير صالح لذلك إلى حد لا بأس به، هذا الغاسكوني الوضعي، المغلَق للميتافيزيقا كما للاّهوت، كان في غير يُسر على أرض أساس المجتمع والحق المجردة تماماً. في الصفحات الأولى من **روح القوانين**، يخطّ المعضلة بخطوط أولية أكثر مما هو يعالجها، وإن كان هنا يفيض صيغاً جميلة لامعة أحياناً مما هي عميقة. هكذا عن تعريفه للقوانين، التي في دلالتها الأوسع «هي العلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء». هكذا عن برهنته لعدالة أولية، طبيعية، سابقة للقوانين: «قبل أن تكون هناك قوانين معمولة، كانت هناك علاقات عدل ممكنة. القول بأنه لا يوجد شيء عادل إلا ما تأمر به أو تنهى عنه القوانين الوضعية، هو القول بأنه قبل أن يرسموا دائرة

لم تكن كل الأشعة متساوية»: مقارَنة، لا علّة comparaison nom raison. هكذا عن وصفه لحالة الطبيعة، المفهوم المكرّس الذي يعتبر مونتسكيو نفسه، من باب التهذيب الفكري، ملزَماً بأن يحييه مروراً: «يجب أن ننظر إلى إنسان قبل إقامة المجتمع، قوانين الطبيعة ستكون تلك التي كان لينالها في مثل هذه الحالة» (وينتقد هذا الـ هوبز العنيف، الذي هو حقاً من قطعة واحدة وغير عاقل في نظره). هكذا عن ترجحه الذكي، الذي يقنِّع ارتباكاً، بين الضرورة والحرية، وهي مسألة ثابتة متسلطة ذات امتدادات لاهوتية معكِّرة. بالتأكيد، ما كان بوسع مونتسكيو أن يعفي نفسه من أن ينصب عند مدخل عمله الكبير، بنائه، «رواقاً أيديولوجياً» (بول هازار)، ينصبه إذاً، ولكن مع الاستعجال المرئي لأن يُدخِل بأسرع ما يمكن القارئ داخل البناء، في وسط هذا التشابك المنظَّم من علاقات اجتماعية، الذي يؤلف، في تصوره الجبار، **روح القوانين**.

وبالضبط في سير بسط نظمة العلاقات هذه يُظهر أو يؤكد تفضيلاته السياسية، «عطشـ»ـه. ومن مقاربة، من مجابهة بعض النظريات التي من الجلي أنها عزيزة عليه بشكل خاص والتي ستطبع بشكل راسخ فكر السوسيولوجيين، يبرز، لا المذهب السياسي لصاحبنا، بل **روح مونتسكيو** في السياسة. فلنبدأ مسيرتنا من أجل هذا الاكتشاف المتدرج، ماضين على التوالي من **نظرية الحكومات** إلى **نظرية الحرية السياسية**، ثم إلى نظرية **المناخات، المصحَّحة**، المكملة بفكرة **الروح العام** لكل أمة أو **طابع** كل أمة.

نظرية الحكومات

إنها رائعة ناجزة، داخل رائعة غير ناجزة. رائعة تعميم، على غرار الكلاسيكيات الكبيرة. هذه الحكومات، مونتسكيو يرينا إياها، كما يقول آ. سوريل، «موقَفة، تامة، نهائية، وكأنها ملتمَّة على نفسها من كل عصور تاريخها. لا كرونولوجيا، لا منظور، كل شيء موضوع على مستوى واحد، تلك وحدة الزمان والمكان والعمل منقولة من

المسرح إلى التشريع... لقد درس مونتسكيو ورسم المونارخية أو الجمهورية، كما موليير Molière **البخيل** أو **الميزانتروب** أو **التارتوف** [1]، كما لابروبير La bruyère الكبار، السياسيين، الأذهان القوية».

ولكن لماذا تخلى عن التصنيف التقليدي -ديموقراطية، أرستقراطية، مونارخية- واستبدل به هذا التصنيف: **جمهورية، مونارخية، استبدادية** Despotisme؟ هذا التصنيف الجديد أقل ثقة. وها إن الحكومات الثلاثة المعلن عنها تصبح مباشرة أربع (كفرسان الملك، «الموسكتير»، الثلاثة)، إذ إن المؤلف مضطر جيداً إلى أن يميز، تحت بطاقة الجمهورية، **الديموقراطية والأرستقراطية**. علّة هذه الغرابة، التي لا تُنقص شيئاً من القوة الجدلية، ولا من نفاذ هذه الكتب الثمانية الأولى، قد نوقشت، لعلها ستظهر لنا عبر التحليل الذي يتبع.

يجب أن نميّز، في كل حكومة، **طبيعتها** و**مبدأها**. طبيعتها هي ما يجعلها تكون ما هي، بنيتها الخاصة، مبدؤها هو الذي يجعلها تفعل، «الانفعالات أو الأهواء البشرية التي تحركها» (لعل ressort «نابض» كانت تكون أوضح من principe «مبدأ»). القوانين يجب أن تكون نسبية إلى طبيعة الحكومة، يجب أن لا تكون أقل نسبة إلى مبدأ الحكومة الذي له عليها «نفوذ أعلى»: نفوذ على القوانين المتصلة بالتربية، أولاً، ثم على كل القوانين الأخرى، التي بينها يجب إقامة مكان خاص للقوانين المدنية والجنائية، وكذلك لقوانين العظمة أو الأبهة، وللقوانين المتصلة بشرط النساء. هذه العلاقة للقوانين مع مبدأ الحكومة يشد كل نوابض هذه الأخيرة والمبدأ ينال منها بدوره قوة

---

(1) البخيل، والميزانتروب (عدو البشر، كاره الإنسان)، وتارتوف (نموذج التقوى- و- النفاق) عناوين 3 مسرحيات لـ موليير (ق 17) الفرنسي، سيد الكوميديا، الدراما الكوميدية. ثلاثة نماذج خالدة.

جديدة. من هنا يتبع أن فساد الحكومات يبدأ دائماً تقريباً بفساد المبادئ: ما إن تفسَد مبادئ الحكومة حتى تصير أفضل القوانين رديئة وتتحول ضد الدولة، حين تكون المبادئ سليمة، القوانين الرديئة «لها مفعول الجيدة»، قوة المبدأ «تحمل وتجر كل شيء».

هناك ثلاثة أنواع من الحكومات: الحكم الجمهوري، المونارخي، والاستبدادي. لكشف طبيعتها، تكفي الفكرة التي للناس الأقل تعلماً عنها، أفترض ثلاثة تعاريف، أو بالأصح ثلاثة واقعات: الأول، أن الحكومة **الجمهورية** هي التي فيها يكون للشعب في جسم أو هيئة أو فقط لجزء من الشعب القدرة السيدة. الحكومة **المونارشية**، التي فيها واحد يحكم ولكن بقوانين ثابتة ومقامة. بينما في **الاستبدادية**، واحد، بلا قانون ولا قاعدة، يجر كل شيء بإرادته وبنزواته- هو ذا ما أدعوه طبيعة كل حكومة.

الجمهورية الديموقراطية. - هي ذي طبيعتها، ما يجعلها ما هي، بنيتها الخاصة: الشعب، لنفهم مجموع المواطنين، يظهر فيها تحت وجهين متعارضين ومتكاملين. من بعض الحيثيات، هو المونارك (الرئيس الأحد، الملك)، من حيثيات أخرى هو الرعية. **رعية**: هذا يُفهَم بذاته. **مونارك**، بالقدر الذي فيه يعطي نفسه أصواته التي هي إراداته: «إرادة السيد هي السيد نفسه» (هذه الجملة الإضمارية تحوي في بذرة كل الفكرة المهيمنة في **العقد الاجتماعي** لـ روسو). إذاً القوانين التي تقيم حق التصويت أساسية في هذه الحكومة. الشعب، بما أنه سيد، يجب أن يعمل بنفسه كل ما يستطيع أن يعمله فعلاً، وما لا يستطيع أن يعمله فعلاً، يجب أن يعمله بواسطة وزراء أو حكام يختارهم بنفسه، إذ إن هذا الاختيار يستطيع أن يعمله فعلاً وجيداً.

الشعب رائع عجيب لاختيار أولئك الذين عليه أن يسلمهم جزءاً ما من سلطته، ليس عليه أن يتعين ويتقرر إلا بأمور لا يمكن أن يجهلها وبوقائع تقع تحت الحواس. يعلم جيداً جداً أن رجلاً من الرجال كثيراً ما كان في الحرب، أنه أحرز فيها هذه

النجاحات أو تلك، فهو إذن قادر جداً على انتخاب جنرال، يعلم أن قاضياً من القضاة مواظب، أن أناساً كثيرون يخرجون من محكمته وهم مسرورون منه، وأنه لم يقع تحت جرم الرشوة، هو ذا ما يكفي لكي يُنتخب قاضياً. لفتت نظره أبهة وثروات مواطن من المواطنين، هذا كاف لكي يستطيع اختيار ناظر للأبنية والملاعب. كل هذه الأمور وقائع، يستعلم عنها ويتعلم منها على نحو أفضل في الساحة العامة من ملك في قصره، ولكن هل سيكون بوسعه تسيير قضية une affaire، معرفة الأماكن، المناسبات، اللحظات، الاستفادة من ذلك؟ لا، لن يستطيع.

لماذا لن يستطيع؟ لماذا هذا الشعب الأهل لأن يختار، الأهل أيضاً لأن يأخذ تقريراً عن إدارة أولئك الذين قد اختارهم، ليس صالحاً لأن يدير بنفسه؟ لأن عنده دائماً «عملاً كثيراً أو قليلاً. أحياناً مع مئة ألف ذراع يقلب كل شيء، وأحياناً مع مئة ألف قدَم لا يسير كالحشرات». والحال، ينبغي أن تسير القضايا، أن تسير «بحركة ما ليست أبطأ ولا أسرع مما يجب».

لا يمكن أن نهمل هنا عاملاً جوهرياً، عامل الحجم، ففي طبيعة جمهورية ديموقراطية، كما وأرستقراطية أيضاً، «ألا يكون لها سوى إقليم صغير، بدون ذلك لا تستطيع أو لا تكاد تستطيع البقاء». الخير المشترك الذي في جمهورية كبيرة يضحَّى به على الدوام، يوضع في خطر، على يد الثروات الكبيرة، على يد خصوصية المصالح، هو في جمهورية صغيرة «مُحَسّ على نحو أفضل، معروف على نحو أفضل، أقرب إلى كل مواطن». تلك بالضبط شروط ملائمة لبقاء مبدأ الديموقراطية.

فمبدؤها، ما يجعلها تفعل، نابضها، هو **الفضيلة**. والفضيلة (لنفهم مع مونتسكيو كما مع أرسطو الفضيلة «السياسية») تطلب أن يضحي المرء للدولة، للمصلحة العامة، تضحية مستمرة بذاته ونفوراته، بأنانيته، بعدم انضباطه، بجشعه، بكل شهواته. لماذا

كل هذه المتطلبات، الغريبة عن الحكومات الأخرى؟ لأن الديموقراطية هي بطبيعتها حكومة العدد الأكبر. إذا كانت تسير بشكل سيء، إذا توقف تنفيذ القوانين، فإن سبب ذلك لا يمكن أن يكون إلا في فساد طابع العدد الأكبر. شر لا يُصلَح، «الدولة ضاعت». بينما بالعكس من السهل لملك مذنب بمستشارين سيئين، أو مهمل، أن يغير المستشارين أو أن يصلح نفسه من إهماله.

السياسيون الإغريق، الذين كانوا يعيشون في الحكومة الشعبية، كانوا لا يعترفون بقوة أخرى تستطيع مساندتها غير قوة الفضيلة... حين تنقطع هذه الفضيلة، يدخل الطموح في القلوب التي تستطيع استقباله، والبخل يدخل في الجميع. الرغبات تغير موضوعها، ما كانوا يحبونه، لا يعودون يحبونه، كانوا أحراراً مع القوانين، يريدون أن يكونوا أحراراً ضدها، **كل مواطن هو مثل عبد أفلت من بيت سيده**، ما كان حكمة، يدعونه صرامة، ما كان قاعدة، يدعونه إزعاجاً، ما كان انتباهاً، يدعونه خوفاً. إن العفّة هي هنا البخل، لا رغبة الملك. سابقاً كان مال الأفراد يصنع الخزينة العامة، أما الآن فقد أصبحت الخزينة العامة ملك الأفراد. الجمهورية أشلاء وأسلاب، وقوتها لم تعد سوى سلطة بعض المواطنين وإباحية الجميع.

يجب بالتالي أن لا تنقطع أبداً هذه الفضيلة، ولذا في الحكومة الديموقراطية ثمة حاجة إلى القدرة الكلية للتربية، كي يُطبع عند الأولاد هذا التخلي عن الذات، وهو أمر دوماً شاق، هذا الحب للقوانين والوطن، الذي يطلب تفضيلاً دائماً للمصلحة العامة على مصلحة الذات. «الحكومة ككل الأمور في العالم، كي تُصان يجب أن تحَب». والحال، في الديموقراطيات دون سواها، الحكومة مسلَّمة لكل مواطن، يجب إذاً أن ينشأ كل مواطن على حبها، وبالضربة نفسها على حب المساواة والعفة، اللتين هما من جوهر الديموقراطية ذاته.

كل القوانين يجب أن تذهب في هذا الاتجاه، سبيل توزيع الأراضي، السبيل الأقصى ليس مستبعداً. لا ترف، لأنه يحوّل الروح نحو المصلحة الخاصة، نحو الرغبات الجامحة، هكذا رغبات الرومان حين أفسدوا والتي يمكن أن تحكم عليها بالثمن الذي وضعوه للأشياء: «جرة من نبيذ فالِرن كانت تباع بمئة دينار روماني، برميل لحكم مملّح من البونت كان ثمنه أربعمائة، طبَّاخ جيد أربعة أوزان ذهب، الخدم الفتيان لم يكن لهم ثمن». لا شبق عام، فهو في دولة شعبية آخر المصائب. المشرّعون الجيدون فرضوا على النساء وقاراً معيناً في العادات، ألغوا من جمهورياتهم «ليس فقط الرذيلة بل مظهر الرذيلة عينه».

فضيلة صارمة للجمهوريات الصارمة! هذه الصفحات لمونتسكيو يفوح منها أريج بطولي ولا أدري أي حنين لهذه الديمقراطيات القديمة ذات الأخلاق الطاهرة إلى هذا الحد! عالم قديم اتفاقي بالتأكيد أكثر منه حقيقي! ولكن هذه الأساطير الجميلة كانت ستحتفظ، من **روح القوانين** إلى 1793، بهيبة فائقة على النفوس الفرنسية.

من جهة أخرى يصح القول أن مونتسكيو بفضيلة تعميمه قد استطاع أن يحرر الشروط الصالحة أبدياً لصحة الديمقراطيات، سواء القديمة منها أو بالعكس الحديثة تماماً، والمؤسسة -وهذا ما كان يبدو غير ممكن التصور لمؤلف **روح القوانين**- على «المانيفاكتورات، والتجارة، والمالية، والثروات، والبذخ نفسه». فساد النظام، هذا ما قاله أعلاه، حين روّح المساواة، شكل الفضيلة، يضيع. ولكن فساد أيضاً، -ليس أقل يرى هذا ويقوله مونتسكيو،- حين روّح المساواة نفسه يصير **متطرفاً**، ويكف عندئذ عن كونه فضيلة. هذا يحدث حين لا يريد أحد أن يكون له أسياد، حين يريد كل واحد أن يكون مساوياً للذين اختارهم ليأمروه، عندئذ لا يستطيع الشعب أن يتحمل حتى السلطة التي هو سلمها. بماذا ينتهي ذلك؟ بالطغيان Tyrannie. «يتشكل طغاة صغار،

عندهم كل رذائل طاغية وحيد. سرعان ما يصبح ما يبقى من حرية لا يطاق، يصعد طاغية وحيد، ويضيع الشعب كل شيء، حتى فوائد فساده».

أصحيح أنه يضيع كل شيء؟ ألا يحتفظ بمساواة ما؟ مونتسكيو يقر بذلك، البشر متساوون في الحكومة الاستبدادية، كما في الحكومة الجمهورية. ولكن لكي يوضح، بخط واحد ساطع، أنهم في الحكم الجمهوري متساوون لأنهم كل شيء، وفي النظام الاستبدادي لأنهم **لا شيء**.

الجمهورية الأرستقراطية: -هذا الشكل ليس له بالنسبة لنا اليوم سوى فائدة تاريخية. في زمن مونتسكيو، البندقية وبولندة، الجمهوريتان الأرستقراطيتان، كانتا تقدمان عنه واقعاً يمكن ملاحظته.

نعرف طبيعة الأرستقراطية. القدرة السيدة هي فيها بين أيدي لا الشعب في جسم بل عدد من الأشخاص. كلما كان هذا العدد كبيراً، كانت المؤسسة أقرب إلى الديموقراطية وكانت أكمل «أفضل أرستقراطية هي التي فيها ذلك الجزء من الشعب الذي ليس له سهم في السلطان صغير وفقير بحيث أن الجزء المهيمن ليس له أية مصلحة في اضطهاده». في الحاصل، الأرستقراطية حسب مونتسكيو هي «ضرب من ديموقراطية محصورة، مكثفة ومنقّاة (فاغه Faguet) حيث السلطة تكون محفوظة للمواطنين المتميزين بالولادة والمعَدّين للحكم بالتربية.

مبدؤها لم يعد تماماً الفضيلة: «من النادر، حيث تكون ثروات البشر متفاوتة إلى هذا الحد، أن يكون هناك كثير من الفضيلة». مبدؤها هو **روح اعتدال** ما عند الذين يأمرون: النبلاء. هذا الروح يوقفهم، يكبحهم؛ إنه يأخذ محل روح المساواة في الديمقراطية، بحكّه وتثليمه اللامساواة الملازمة للدستور الأرستقراطي. إذ هنا تماماً عكس المونارخية حيث النبلاء، كما سنرى الآن، يجب أن يتميزوا، أن يبرهنوا عن قيمتهم بألف طريقة.

المونارشية: شخص واحد يحكم، شخص واحد هو مصدر كل سلطان. ولكنه يحكم **بقوانين ثابتة ومقامة**، هي عين أسس المملكة، قوانين أساسية: ثباتها عقبة كأداء أمام إرادة الملك «المؤقتة وذات النزوات». هذا يفترض من جهة أخرى وجود سلطات وسيطة وإيداع قوانين.

سلطات وسيطة، «مرؤوسة وتابعة» (زيادة في الكلام تطلبّتها، على ما يقال الرقابة. كان المؤلف قد اكتفى بـ «مرؤوسة» (Subordonné). بدون هذه السلطات، السلطان السيد، مثل كتلة ماء جبارة مسلَّمة لنفسها وتنتفخ في أمواج لا نظام لها، يجتاح ويغمر كل شيء. هذه السلطات تقنيِّه، تكسر اندفاعه: أقنية وسيطة بها يسيل السلطان». من هي؟ في المقام الأول، طبقة النبلاء. هذا هو في نظر مونتسكيو شعار المونارشية الأساسي: «**لا ملك، لا نبالة، لا نبالة، لا ملك، بل عاهل مستبد**». الاكليروس سلطة وسيطة أخرى، خطر في جمهورية، ككل جسم مستقل، أنه مناسب في مونارشية، «بشكل خاص في المونارشيات التي تذهب إلى الاستبدادية». سلطات وسيطة أيضاً، المدن مع امتيازاتها. ألغوا، يصرخ مونتسكيو، «**ألغوا في مونارشية امتيازات الأشراف، الاكليروس، النبلاء، والمدن، سرعان ما يكون لديكم دولة شعبية أو دولة استبدادية**».

إيداع قوانين: هذه القوانين الأساسية الثابتة والمقامة يجب أن تكون تحت حراسة جسم اختير بشكل جيد، سلطة وسيطة جديدة، قناة وسطى جيدة، بها ينضبط أو يتباطأ سير السيادة. هذا الجسم يعلن القوانين المعمولة، وبشكل خاص على الدوام يذكِّر بها، ينتزعها من النسيان، من الغبار، حيث هي دوماً مهددة بأن تبقى مدفونة.

من الجلي أن مونتسكيو، رئيس برلمان بوردو Bordeaux مع قبعة، الذي كان قليل الحماس لمنصبه (باعه منذ سنة 1727) والذي كان يضجر من إجراءات المحاكمات، ولكنه كان مغرماً بالامتيازات البرلمانية، يحفظ وظيفة استيداع القوانين للبرلمانات،

وهي أجسام قضائية كبيرة. فعلاً كان طبيعياً أن يريد رجل مثل ريشوليو، مجبولا بالاستبدادية، أن يتجنب في المونارشيات «شوكات الشركات» Compagnies، التي تشكل وتكوّن صعوبات على كل شيء». بالضبط، يرد مونتسكيو، تلك هي الخدمة التي تسديها «الشركات» للحكومة المونارشية، التي سرعتها في التنفيذ -مزيتها الكبيرة على الجمهورية- تميل إلى الانحلال إلى تسرّع وخيم. للقوانين أن تعيد البطء اللازم، «زمن التفكير» هذا الذي سيرى فيه ذات يوم كليمنصو المعقْل (Clémenceau) المأثرة الرئيسية لمجلس شيوخ الجمهورية الثالثة! الأجسام، أيها الكاردينال المستبد! «الأجسام صاحبة مستودع القوانين لا تطيع في يوم من الأيام على نحو أفضل مما حين تسير بخطى متأخرة».

هذه الأجسام القضائية أو لا، هذه الهيئات النظامية، هذه المراتب أو السلطات الوسيطة، ألا يمكن أن نخشى أن تتعارض فيما بينها، وأن تعارض الأمير، وأن تعارض الشعب، أو أن يعارضها الشعب؟ هه! ذاك هو كل سر المونارشية حسب مونتسكيو! هذه اللعبة المعقدة من تعارضات، من مقاومات، من أوزان، وأوزان مضادة، من أضداد- قوى contre- forces (كما كان يقول المعاصرون)، هي بالضبط ما يبقي الدولة المونارخية. في الدولة الاستبدادية، حين تعصف ريح العصيان، يتحول الشعب على الفور إلى التطرف، إلى التجاوزات. في الدولة المونارشية، هذا نادر تماماً. حركة العصيان تجد نفسها مكبوحة أوتوماتيكياً بلعب أضداد- القوى هذا الذي تحدثنا عنه لتوّنا. العصاة ينقصهم الاقتناع. السلطات الوسيطة لا تريد أن يأخذ الشعب الغلبة كثيراً، ونرى توسط الرجال العقال وذوي سلطة أو نفوذ. بحيث، يستخلص صاحبنا معزّى ومشجَّعاً، بحيث «يأخذون تلطيفات، يتدبرون، يتصححون، والقوانين تسترجع عزمها وتجعل نفسها مسموعة. لذا فإن كل تواريخنا مليئة بالحروب الأهلية بدون ثورات- انقلابات révolutions» (نكاد نرد على تفاؤل بهذا القدر: صبراً!).

هكذا طبيعة المونارشية، بنيتها الخاصة، ما، حسب مونتسكيو، يجعلها كائنة.

لا ننسى أنه إذا كان الشكل الجمهوري يناسب الدول الصغيرة، فإن الشكل المونارشي مرتبط هو أيضاً بحجم ما، لا صغير ولا أكبر مما يجب، بل **متوسط**.

مبدأ المونارشية، أي هو؟ ما هي الانفعالات- الأهواء التي تحرك هذه الحكومة؟ ما هو، بكلمة، نابضها؟ لنراه ينبع مباشرة من «الطبيعة» المعرَّفة آنفاً.

الديمقراطية، بما أنها حكومة العدد الأكبر، كانت تجد نابضها في عاطفة، في انفعال لأكبر عدد: حب الوطن، الذي يجري معه التخلي عن الذات، أو **الفضيلة**. المونارشية، بما أنها ترتكز على مقامات، مراتب، نبالة وراثية، امتيازات من أنواع شتى، بقول آخر على تمييزات موسومة ودائمة بين الأشخاص والشروط الاجتماعية، تكرس اللامساواة- لا يمكن أن تكون لها الفضيلة كنابض. بالتأكيد ليست الفضيلة مستبعَدة من المونارشية، ولكنها ليست نابضها. ولكن فلنطمئن، الحكومة المونارشية لها فعلاً نابض خاص بها، ويستطيع أن يلهم فيها أجمل الأفعال، ومنضماً إلى قوة القوانين، أن يقود إلى هدف الدولة، «كالفضيلة نفسها». هذا النابض، هو **الشرف، أي سبق- ظن Préjugé كل شخص وكل شرط أو حال.**

هذا التعريف لوحده يبين لنا أن الأمر هنا ليس بالضبط الشرف بمعنى الكلمة الدارج، الذي عليه سينشئ فيني Vigny [1] تلونات رائعة في كتابه **العبودية والعظمة العسكريتان**: «الشرف، حشمة الرجال». مونتسكيو يوافق: فلسفياً، نحن هنا بصدد شرف «زائف» أو على الأقل أمام مزيج من شرف حقيقي وشرف زائف. أكثر منه الشرف أنه «نقطة الشرف». أنه عطش إلى تفضيلات، تمييزات، تشريفات honneurs

(1) فيني **Vigny** (ق19) من شعراء وأدباء الرومانطيقية الفرنسية.

... ولكن، بما أن هذا كله هو في طبيعة المونارشية عينها، فهو إذاً «بحكم الشيء نفسه موضوع في هذه الحكومة». أنه الطموح عينه، البالغ الإيذاء في جمهورية، ولكنه في مونارشية محرك ثمين جداً. على غرار قوة الجاذبية في الكون، إنه يحرّك ويربط بفعله ذاته كل أجزاء الجسم السياسي، «**وينوجد أن كل واحد يذهب إلى الخير المشترك أو الصالح العام، معتقداً نفسه ذاهباً إلى مصالحه الخاصة**». بالطبع ليست الدولة محبة لذاتها ولكن كل واحد إذ يدافع بالمنقار والأظافر عن سبق -ظن شرطه- حاله، جسمه -طائفته (روح الهيأة، شرف الطائفة)، كل واحد إذ يحقق بدافع الشرف أو نقطة الشرف من أجل الضجة التي ستحدث، من أجل علامة التمييز التي ستجلبها له والتي قد تكون مجرد ابتسامة من جلالته، أفعالاً صعبة وخارجة عن المألوف، ـ كل واحد يخدم بالضربة نفسها الدولة المونارشية التي تحتاج إلى أفراد ممتازين وإلى أجسام- طوائف ممتازة، التي تحتاج إلى أفعال عظيمة وصعبة، الحكومة تذهب هكذا إلى هدفها «بأقل ما يمكن من التكاليف»، وهو ما يتفق مع المثل الأعلى السياسي الذي كان مونتسكيو يعبّر عنه منذ **الرسائل الفارسية**.

عدا عن أن الشرف، إذ هو غير قادر على الانحناء، إذ له قوانينه وقواعده الثابتة، نزواته أيضاً، لكنها نزوات «مَسنَدة» ومنتسبة إليه وحده لا إلى الأمير، لا يمكن أن ينوجد إلا في دول دستورها ثابت ولها قوانين أكيدة، الاستبدادية تستبعده إذاً بالقدر نفسه الذي فيه المونارشية تقتضيه. من هنا ينجم أن الشرف الذي يخدم الدولة المونارشية يضع حداً جديداً أمام الغزوات غير القانونية من جانب السيادة، وهكذا يعزز فعل السلطات الوسيطة ومستودع القوانين. هذا منطقي، لأنه مثل هذه المؤسسات عينها مشتق مباشرة من طبيعة المونارشية.

إن حكومة مبدؤها حذق دقيق إلى هذه الدرجة (بحذاقة ودقة طبيعتها عينها) ألا

ترى نفسها على الدوام تحت رصد الرشوة والفساد؟ إن مهمة الأمير بحسب ماكيافل تبدو بسيطة بالمقارنة مع مهمة أمير **روح القوانين**، الملزَم بأن يرفض الاستبدادية وكل ما يمكن أن يقود إليها.

المونارشيات تنفسد حين ترفع شيئاً فشيئاً امتيازات الأجسام أو امتيازات المدن... يذهبون.. إلى استبدادية رجل واحد. إن ما ضيّع سلالات تسين Tsin وسوي Soui، يقول مؤلف صيني، هو أن الأمراء، بدلاً من أن يقتصروا، كالأقدمين، على تفتيش عام، وهو الوحيد الجدير بصاحب السيادة، أرادوا أن يحكموا كل شيء مباشرة بأنفسهم. المؤلف الصيني يعطينا هنا سبب فساد كل المونارشيات تقريباً. -إن المونارشية تضيع حين يعتقد الأمير أنه يُظهر قدرته على نحو أكبر بتغييره نظام الأشياء بدلاً من أن يتبعه، حين ينزع وظائف البعض الطبيعية ليعطيها تعسفاً للآخرين، وحين يعشق رغباته الخيالية أكثر من إراداته. -إن المونارشية تضيع حين الأمير معيداً كل شيء إلى نفسه فقط، يدعو الدولة إلى عاصمته، وعاصمته إلى بلاطه، وبلاطه إلى شخصه الوحيد.

(لقد حزر القارئ أن لويس الرابع عشر مستهدَف مراراً في هذا المقطع).

والتعداد يتواصل رتيباً مثل إشارة إنذار: «المونارشية تضيع... مبدأ المونارشية ينفسد... ينفسد... ينفسد...».

الاستبدادية: -لوك، مناهض الحكم المطلق، أعطانا في **المحاولة**، تحت حجاب من التجريدات، تأويلاً هويغ Whig للدستور الإنكليزي. مونتسكيو، في الصفحات التي حلَّلناها لتوّنا، يقترح علينا بطريقته التعميمية تأويله للدستور الفرنسي، إنه تأويل نبيل ليبرالي، رعية أميناً، رغم حنينه إلى جمهوريات العالم القديم لأقدم مونارشية في أوروبا، جبل في زمن الوصاية على بغض ريشوليو ولويس الرابع عشر، في نظره مفسدي الحكومة المونارشية الحقة، التي هي معدَّلة معتدلة، أجسام وسيطة، مستودع قوانين،

امتيازات، شرف، مونتسكيو يعبئ كل ما يمكن أن يوقف المونارشية الفرنسية على منحدر الاستبدادية المخيف. أن تنتقل دولة من حكومة **معتدلة** إلى حكومة معتدلة، من الجمهورية إلى المونارشية، أو من المونارشية إلى الجمهورية، هذا ليس خطيراً. ولكن حين تسقط وترمي نفسها من الحكومة المعتدلة إلى الاستبداد، إلى الحكومة **العنيفة**، فتلك هي البلية الكبرى. بصفته أوروبياً كما بصفته فرنسياً بقدر واحد، يطلق مونتسكيو هذا التحذير المهيب:

إن معظم شعوب أوروبا ما زالت تحكمها الأخلاق العامة، ولكن إذا بإفراط في السلطة طويل، إذا باستيلاء كبير، إذا ما أقيم الاستبداد في نقطة ما، فلن يكون ثمة أخلاق أو مناخ يصمد، وفي هذا الجزء الجميل من العالم ستتحمل الطبيعة البشرية، لزمن على الأقل، الإهانات النازلة بها في الأجزاء الثلاثة الأخرى.

الاستبداد، إهانة للطبيعة البشرية! هذه الأخيرة، التي تستثار وتتعالى بالفضيلة الجمهورية، والتي تجد -عبر شوائب كثيرة- حسابها في الشرف المونارشي، تذّل وتنحط تحت حكومة معمولة لـ «بهائم» أكثر منها لبشر.

أفلا نستطيع الآن أن نفهم لماذا مونتسكيو، مبتعداً عن التصنيف التقليدي، أراد أن يجعل من الاستبدادية نموذجاً حكومياً متميزاً، يظهر دافع وطارد المونارشية الحقة، وليس مجرد الفساد (كما كان يريد أرسطو) حكم رجل واحد؟ إذ إن المؤلف رفض أن لا يقر بين مونارشية واستبدادية سوى فرق في الدرجة، في الأخلاقية، لقد حرص على إعلان الفرق الجذري بالمبدأ كما بالطبيعة، الذي يجب أن يفصل حكومة **معتدلة** عن حكومة **عنيفة**. في الحاصل لقد نقل ووضع في سجل آخر التمييز الذي كان بوسويه قد انشغل كثيراً بإقامته بين حكومة «مطلقة» وحكومة «عسفية».

رسم للاستبدادية بالأسود! الفضيلة ليس لها ما تعمله في نظام كهذا، والشرف

خطير فيه، مبدأ هذا النظام الخوف، هدفه الهدوء والسكينة، ما كان لوك يدعوه سلام المقابر، والذي يقول عنه مونتسكيو بشكل رائع: «ليس هذا سلاماً، إنه صمت هذه المدن التي يكون العدو جاهز لاحتلالها». الأمير لا يستطيع أبداً الكف عن رفع الذراع، لا يستطيع أبداً إرخاء النوابض بدون خطر داهم («دوماً السكين في اليد»، كان يقول ماكيافل). نصيب البشر «كالحيوانات» هو الغريزة، الطاعة، العقاب، هذه الطاعة لا شيء يأتي ليعدلها تلزم قصوى: «إرادة الأمير، ما إن تعرف حتى يكون لها مفعولها الأكيد كما لكرة أطلقت على أخرى مفعولها الأكيد». ليس ثمة أي اعتراض مستمَد من العواطف الطبيعية، من الحالة الصحية، من قوانين الشرف، له قيمة ضد إرادة العاهل المستبد. «تلقينا الأمر وهذا كاف». «الإنسان مخلوق يطيع مخلوقاً يريد».

أينبغي الكلام عن قوانين التربية؟ وضع الخوف في الفؤاد، تخفيضه لجعله عبدياً، طبع في الروح بعض مبادئ من دين بسيطة جداً، تلك هي التربية، إنها عدم.. المعرفة خطرة جداً في ظل مثل هذا النظام. «الطاعة القصوى تفترض الجهل في الذي يطيع..، بل في الذي يأمر، ليس له أن يناقش نفسه، أن يشكّ، ولا أن يحاكم، له أن يريد». أينبغي الكلام عن القوانين عموماً؟ لا حاجة إلى كثير منها في الحكم الاستبدادي، حيث يجب أن يدور كل شيء على فكرتين أو ثلاث لا تتغير: «حين تعلِّم حيواناً، فإنك تحترس كثيراً من أن له تغير له العلم والدروس والهيأة، تصفع دماغه بحركتين أو ثلاث لا أكثر».

الفصل 13: فكرة الاستبدادية.- «حين يريد متوحشو لويزيانا الحصول على ثمار، فإنهم يقطعون الشجرة عند قدمها، ويقطفون الثمرة. هذا هو الحكم الاستبدادي». وهذا هو، مستوحى من مثَل أسباني، فصل من سطرين، من النوع الذي نجده أحياناً في روح القوانين. هذه هي طريقة المؤلف في قول «شيء يرى أشياء أخرى عديدة» (وهي

حسب مونتسكيو نفسه علامة فكر كبير).

أمثلته مونتسكيو يستعيرها من حكومات الشرق: تركيا، فارس، مع «سلاطينها الغيورين وخصيانها الحزينين»، التي كان قد أنشأ رسماً عنها مشاهير الرحالة في ذلك العصر، تافرنيه Tavernier، شاردن Chardin. الأمر الذي يأذن لشُرّاحه بأن يلوموه على كونه أهمل الاستبدادين «المستنيرين» الروسي والبروسي، وهما مشوِّقان للملاحظة في زمنه وأغنى بكثير وأكثر ألواناً وفروقاً. آ. سوريل يجد أن هذا التصوير المفزع للاستبدادية يفتقر إلى الحياة. آه! بالتأكيد، لو أن المؤرخ المعاصر الكبير عاش ما يكفي ليكون على بيّنة من الاستبدادات البوليسية الشنيعة في أيامنا، في «عصر الطغيانات» المفتوح منذ 1914، لغيَّر هذا اللوم إلى شهادة إعجاب إضافية. سلفاً مونتسكيو قال كل شيء، وصف كل شيء، بصيغ ثأرية. إذ إن بغضه للاستبدادية بعيداً عن أن يعميه، كان يجعله أيضاً، إن أمكن، أكثر صفاء وتبصراً. في الملاحظة التالية، يا لها من بصيرة صافية، تلعب ضد تفضيلات المؤلف الموسومة إلى هذا الحد، ضد عطشه الآمر.

بعد كل الذي قلناه لتوّنا، قد يبدو أن الطبيعة البشرية ستثور بلا انقطاع ضد الحكومة المستبدة، ولكن رغم حب البشر للحرية، رغم حقدهم ضد العنف، فإن معظم الشعوب خاضعون لها، هذا سهل فهمه. من أجل تشكيل حكومة معتدلة يلزم جمع القدرات في تراكب، ضبطها، تعديلها، جعلها تفعل، يلزم **إن صحّ القول إعطاء هذه وزن تخفيف Lest لتمكينها من مقاومة تلك**، إنها تحفة من تشريع نادراً ما تصنعها المصادفة ونادراً ما يُترك للفطنة أن تصنعها. **أما حكومة مستبدة فهي بالعكس تقفز إن صح القول أمام البصر، إنها وواحدة رتيبة، بما أنه لا يلزم سوى أهواء من أجل إقامتها، فكل الناس يصلحون لذلك**. هذه «التحفة من تشريع» التي لا الصدفة ولا الفطنة كانت توفّرها للمونارشية الفرنسية، مصدر إنذارات مونتسكيو، ألم يعتقد هذا الأخير

أنه واجدها في إنكلترا، الأمة الوحيدة في العالم التي كان لها «كموضوع مباشر أو غرض مباشر لدستورها **الحرية السياسية**»؟

نظرية الحرية السياسية: الدستور الإنكليزي

ثمة نقص خفي في التجانس بين الكتب الأولى من **روح القوانين** والكتاب الحادي عشر الذي يعالج «القوانين التي تشكل الحرية السياسية في علاقتها مع الدستور»- وهو الكتاب الأشهر في كل المؤلف، الكتاب الوحيد، يمكن أن نحلف على ذلك، الذي ما زال إن لم يكن تقرؤه فعلى الأقل تتصفحه أذهان اليوم المستعجلة. القارئ الذي ترك لتوّه نظرية الحكومات عنده انطباع، حين يغطس في هذا الكتاب الحادي عشر، بأن تغير تدريجياً المنظر والمناخ، من الحكومة المعتدلة مضى إلى الحرية السياسية، مرحلة جديدة في تقدم الدول، صحيح تماماً أن الحرية السياسية لا توجد إلا في الحكومات المعتدلة، ولكن صحيح أيضاً أن جميع هذه الحكومات لا يشتملن عليها، جميعهن يقتربن منها، وإلاّ فهن ينزلقن في الاستبداد، ولكن جميعهن لا يبلغنها.

فما هي إذاً؟ ما من كلمة أكثر التباساً من كلمة حرية، ما من كلمة نالت مدلولات مختلفة أكثر مما هي نالت:

إن شعباً ما [الموسكوف Moscovites] طالما اعتبر الحرية عادة حمل لحية طويلة...، كل شعب دعا حرية الحكومة الموافقة لعاداته أو لميوله. بما أن الشعب، في الديمقراطيات، يبدو يعمل تقريباً ما يشاء، لذا فقد وضعت الحرية في هذه الأنواع من الحكم، **وخلطت سلطة الشعب مع حرية الشعب.. بيْدَ أن الحرية السياسية ليس قوامها أن يعمل المرء ما يشاء.**

عندئذ، ما قوامها؟ أن يستطيع المرء أن يعمل ما يجب أن يريده، أن لا يُرغم أبداً

على عمل ما لا يجب أن يريده، ولكن من الذي يحدد الواجب، ما يجب أن يريده المرء؟ القوانين. الحرية هي سلطة القوانين لا الشعب.. وسلطة القوانين هي ذي حرية الشعب. حكمة يجب أن تُحفر في الرخام. «الحرية هي حق عمل **كل ما تسمح به** **الوانين**، وإذا كان مواطن يستطيع أن يعمل ما تمنع لما بقيت له حرية، لأن الآخرين يكون لهم على كل حال هذه القدرة».

هكذا حرية الدستور، أساس حرية المواطن: «الحرية السياسية في مواطن من المواطنين هذه الراحة الذهنية الآتية من الرأي الذي لكل واحد عن أمته، ولكي تكون لنا هذه الحرية، ينبغي أن تكون الحكومة على نحو لا يمكن معه لمواطن أن يخشى مواطناً آخر».

رأينا أن هذه الحرية ليست دائماً في الحكومات المعتدلة، جمهورية كانت أو مونارشية، لأن تجاوز السلطة، سواء استعمالها -إذاً الاعتداء على أمن المواطن- ليس مستثنى من هذه الأشكال نفسه. «إنها لتجربة أزلية أن كل إنسان ذي سلطة يتحمل إلى إساءة استعمالها والتجاوز، إنه يذهب إلى أن يجد حدوداً أمامه. من **كان ليقول ذلك!** **الفضيلة نفسها بحاجة إلى حدود تحدّ**». إن سوء استعمال السلطة لا يمنع إلا إذا «بترتيب الأشياء، **السلطة توقف السلطة**» الأمر الذي يفترض لا السلطة الوحيدة والمركّزة، بل تجزئة للسلطة وبعض **توزيع السلطات منفصلة**. العبارة الكلاسيكية «فصل السلطات»، التي من جهة أخرى لا يستخدمها مونتسكيو أبداً، مسطحة جداً ونحيلة تماماً، كي تقدم تقريراً عن فكرة بهذا الامتلاء.

الحرية السياسية معرَّفة هكذا، إن أمة وحيدة في العالم لها موضوعاً مباشراً لدستورها. مونتسكيو سيحلل الآن هذا الدستور في الفصل السادس من الكتاب الحادي عشر، وهو فصل طويل ورئيسي، عليه ستنحني أجيال من اختصاصيي الحقوق الدستورية.

هذا الفصل الشهير، الذي يذكرونه ويستشهدون بنصوصه أكثر مما يقرؤونه سطراً

سطراً، يشتمل بالحقيقة موضوعين اثنين مختلفين مع كونهما وتبقى الارتباط: الأول هو نظرية فصل السلطات، **مجردة**. الثاني هو الوصف **العيني** لآليات الحكومة الإنكليزية. عينيّ، وإن محجوب، مخلوط، على نحو غريب، -حيطة إزاء الرقابة؟- بالاستخدام المثير المزعج لصيغة الشرط conditionnel والغياب الكامل لأية تسمية محدودة (مجلس اللوردات، مجلس العموم، إلخ ...) لآليات الحكم. فضلاً عن ذلك، الانتقال- الانزلاق من الموضوع الأول إلى الموضوع الثاني متدرج غير محسوس، الأمر الذي لا يسير بدون بعض تردد. لاعتبر المؤلف من آخر مدَّع أن يلجأ إلى حِيَل خارجية لإظهار الانتقال إلى قارئه، وهو شديد الحرص على افتراضه ذكياً جداً.

الذكريات من لوك في تقديم نظرية ما يسمى فصل السلطات جلية، ولكن مونتسكيو يجعل من القضائي سلطة متميزة، السلطة الثالثة، في حين أن لوك يبدو لا يرى فيه سوى فرع من التنفيذي. «**لكان كل شيء يضيع لو كان رجل واحد أو جسم واحد من الرئيسين أو من النبلاء أو من الشعب يمارس هذه السلطات الثلاث: سلطة صنع القوانين، سلطة تنفيذ القرارات العامة، وسلطة محاكمة جرائم أو خلافات الأفراد**». إذ ليس ثمة حرية حين يكون التشريعي والتنفيذي مجموعتين في نفس الأيدي. «**يُخشى أن يعمل نفس الملك أو نفس مجلس الشيوخ قوانين طغيانية لينفذها طغاينتة**». كذلك ليس ثمة حرية حين لا يكون سلطان القضاء، القضائي، مفصولاً عن التشريعي وعن التنفيذي.

«**إذا كان منضماً إلى السلطان التشريعي تكون السلطة على حياة وحرية المواطنين عسفية، إذ يكون القاضي مشرَّعاً، وإذا كان منضماً إلى السلطان التنفيذي، يمكن أن يكون للقاضي قوة مضطهِد**». إن ما يتيح لمونتسكيو أن يصف المونارشية بالحكومة المعتدلة، هو بالضبط أن الأمير في معظم ممالك أوروبا، الذي يجمع في أيديه السلطتين الأولى والثانية، يترك لآخرين ممارسة الثالثة: «عند الأتراك، حيث هذه السلطات

الثلاثة مجتمعة على رأس السلطان، يسود استبداد فظيع».

لكن ها أن مونتسكيو، بدون أن يقولها، أن ليس فيها بعد وبشكل عارض تماماً («من القدرات الثلاثة التي تكلمنا عنها، قدرة القضاء هي نوعاً ما عدم»)، ينتقل إلى دراسة القوى العيانية الثلاثة التي يؤلف تركيبها الحكومة الإنكليزية: الشعب، النبلاء، الملك. ما يصفه لنا هو حكومة **مختلطة** mixte، وإن كان لا يستخدم المصطلح، هو هذا النموذج الحكومي الذي كان بودان قد شجبه بالعزم الذي نعلم. منذ ثورة 1688 كان نظام إنكلترا قد اتخذ نهائياً هذه الهيأة -على الأقل الخارجية-، هيئة حكومة مختلطة. كان التطور بعيداً عن الاكتمال، مونتسكيو يصور لنا هذه الحكومة أو بالأصح (إذ إن هذا الفصل، كما يلاحظ آ. سوريل، خالٍ من أي لون) يخططها لنا، بخط ناشف وواضح محدَّد، كما كانت تمثل حوالي سنوات 1730، كما لو أن كل شيء قد قيل. البروز يكسب في ذلك على حساب الحقيقة المتواضعة.

أول قوة أو قدرة يُنظر إليها في هذا المنظور الجديد: الشعب. إنه لا يفعل بنفسه، بل بممثليه.

بما أن كل إنسان، في دولة حرة، فنفترض فيه أنه ذو نفس حرة، يجب أن يُحكَم بنفسه، لذا كان ينبغي أن يحوز الشعب -في- جسم السلطان التشريعيإ ولكن بما أن هذا مستحيل في الدول الكبيرة ومعرّض لمصاعب كثيرة في الدول الصغيرة، لذا ينبغي أن يعمل الشعب بممثليه كل ما لا يستطيع عمله بنفسه.

كيف يُختار هؤلاء المثلون؟ لا يمكن أن يُختاروا في جسم الأمة عموماً. الأصلح أن يتم ذلك في إطار محلي، الأمر الذي يفترض تقطيعاً للبلد إلى دوائر، بحيث يختار السكان ممثلاً لهم في كل مكان رئيسي. «**ليَعرف المرء حاجات مدينته أفضل بكثير من حاجات المدن الأخرى، ويحكم بشكل أفضل على كفاءة جيرانه مما يحكم على كفاءة**

مواطنيه الآخرين». ومن في كل دائرة له حق الانتخاب؟ «جميع المواطنين، باستثناء أولئك الذين هم في حالة من الدناءة يشتهرون معها بأنهم بلا إرادة ذاتية». جسم الممثلين المؤلف على النحو المذكور لا يتخذ، من جهة أخرى، هو أيضاً «قرارات فاعلة»، فهذا أمر لا يتقنه وليس من أجله يتم اختياره، «**بل ليعمل قوانين أو ليرى ما إذا نفذت جيداً القوانين التي عملها**، وهو أمر يستطيع أن يعمله جيداً جداً، بل وليس هناك سواه يستطيع أن يعمله جيداً».

تعرّف القارئ على القواعد الرئيسية للنظام التمثيلي الحديث، كما كانت قد فرضت نفسها في إنكلترا قبل أن تدور دورة البلدان المتمدنة، تعرف على غرفة العموم chamber des Communes، أمّ المجالس المنتخبة.

القدرة الثانية، **النبالة**. لماذا وراثية؟ لماذا تؤلف جسماً خاصاً يشاطر السلطة التشريعية مع جسم ممثلي الشعب؟ لماذا، في مضمار المالية، بالعكس، ليس لهذا الجسم من النبلاء سوى **فيتو** Veto: أنا أمنع؟ الإجابة عن هذه الأسئلة، هي بنفس الضربة وصف سلطات غرفة اللوردات chamber des Lords آنذاك.

«جسم النبلاء يجب أن يكون وراثياً، إنه كذلك أولاً بطبيعته؛ ومن جهة أخرى، ينبغي أن يكون له مصلحة كبيرة جداً في صون امتيازاته، القبيحة بحد ذاتها، والتي يجب، في دولة حرة أن تكون دائماً في خطر». هل ثمة مصلحة أكبر من أن ينقل المرء إلى أولاده مزاياه ذاتها؟

[هؤلاء الناس] المتميزون بالولادة أو الثروات أو ألقاب الشرف..، لو كانوا مخلوطين بين الشعب، ولو لم يكن لهم فيه سوى صوت واحد، كالآخرين، **لكانت الحرية العامة عبوديتهم**، ولما كان لهم أية مصلحة في الدفاع عنها، لأن معظم القرارات كانت تكون ضدهم. فالسهم الذي لهم في التشريع يجب إذاً أن يكون متناسباً مع المزايا

الأخرى التي لهم في الدولة، الأمر الذي سيحصل إذا ما شكلوا جسماً يكون له حق إيقاف مشاريع الشعب كما الشعب له حق إيقاف مشاريعهم.

حالة خاصة، المالية:

ولكن، لما كان يمكن لقوة وراثية أن تنساق إلى اتباع مصالحها الخاصة وإلى نسيان مصالح الشعب، لذا ينبغي، في الأمور حيث توجد مصلحة كبيرة في إفسادها، مثلاً في القوانين التي تخص الضرائب، أن لا يكون لها سهم في التشريع إلا بقدرتها على المنع لا بقدرتها على التقرير.

القدرة على التقرير، هي حق جهة في أن تأمر بنفسها ومن ذاتها، أو أن تصحح، أن تعدّل، أن تعيد عمل ما عمله غيرها؛ في حين أن **القدرة على المنع** ليست سوى حق رفض، إذن إبطال ما أمر به الغير، دون إمكان مسه.

«هكذا فالسلطان التشريعي سيسلَّم لجسم النبلاء، وللجسم الذي سيختار لتمثيل الشعب، اللذين سيكون لكل منهما مجلسه ومناقشاته على حدة، وسيكون لهما نظرات ومصالح منفصلة». هكذا سيكون في حوزة كل من فريقي أو مجلسي الجسم التشريعي الوزن المخفَّف الضروري لتمكينه من مقاومة الآخر.

القدرة الثالثة: **المونارك**، الملك. إليه تعود السلطة التنفيذية، لأن «هذا الجزء من الحكومة الذي يحتاج دوماً تقريباً إلى فعل مؤقت إنما يديره شخص واحد أفضل مما يديره عدد من الأشخاص، في حين أن ما يتبع السلطان التشريعي غالباً ما ينظمه عدد من الأشخاص أفضل مما ينظمه شخص واحد». بدون ملك، ماذا يحصل؟ التنفيذي يجب أن يسلَّم لعدد من أعضاء التشريعي، للجنة من التشريعي. ذلك يكون جمعاً في أيدي هذه اللجنة للسلطتين اللتين يميز انفصالهما الدولة الحرة. «لن يبقى ثمة حرية». بهذه المفردات،

يدين مونتسكيو بلا استئناف الحكومة المجلسية gouvernement d'assemblée؛ ولا يدين أقل، الحكومة البرلمانية مع غلبة التشريعي؛ إنه يترجم عن وضعية دستورية إنكليزية، حيث، يجب أن لا ننسى ذلك، الوزراء كانوا يحكمون باسم الملك، وليس بتاتاً كمندوبين لأكثرية العموم. وهي مرحلة سيجري تخطيها ذات يوم، في إنكلترا نفسها.

كيف يعطى هذا المونارك (ووزراؤه) «الوزن المخفِّف» الضروري لتمكينه من مقاومة التشريعي، وقبل كل شيء الكومونات، العموم؟ كيف يعطى التشريعي (وقبل كل شيء العموم) «الوزن المخفِّف» الضروري لتمكينه من مقاومة التنفيذي؟

الآلة الحكومية الإنكليزية كانت من هذه الحيثية –أو كانت تبدو- مُحكَمة بشكل فائق منذ سنة 1688. في كتابه **تاريخ إنكلترا**، الصادر من 1722 إلى 1725، الفرنسي رابن- تويرا Rapin Thoyras، وهو لاجئ بروتستانتي، كان قد كتب:

هدف الدستور الإنكليزي، هو الحرية. الوسيلة، هي مونارخية مختلطة... امتيازات الملك، الكبار، الشعب، يعدّل بعضها بعضاً لدرجة كبيرة بحيث يساند بعضها بعضاً. في الوقت نفسه، كل من هذه القدرات الثلاثة التي تشارك في الحكم تستطيع أن تضع عقبات لا تقهر أمام المشاريع التي قد تريد إحدى القدرتين الأخريين أو حتى الاثنتين معاً أن تعملاها لتجعلا نفسيهما مستقلتين.

هذه الجمل الثقيلة كانت تغلب من بعيد، في الوضوح الوصفي، وكـ الذكي. مونتسكيو –الذي يعرف مؤلَّف رابن- ثويرا والذي يستعمله جيداً، يقول سوريل، بحيث إنه «ينسِّبه للأجيال التالية»- سيستثمر الآن موضوعه **التقييد المتبادل للقوى** هذه، بفرح صامت وناشف. ضبط رائع الأوزان وأوزان مضادة، لروافع وكوابح، لأفعال وردود أفعال! إنها حقاً «تحفة التشريع» الناجمة عن أي فطنة عجيبة، عن أي حس عملي رائع في استخدام مصادفات –وخضّات- التاريخ!

إليكم إذاً الدستور الأساسي للحكومة التي نتكلم عنها. بما أن الجسم التشريعي هنا مؤلف من جزأين، فإن كل جزء سيقيد الآخر بقدرته على المنع المتبادل. وكلا الجزأين سيُربطان من قبل السلطة التنفيذية التي ستربط هي نفسها من قبل التشريعية.

أين يجد التشريعي الوزن المخفِّف الضروري لمقاومة التنفيذي؟ الجواب: التشريعي مؤمَّن بجلسات دورية؛ لن يرى بعد ذلك ملوك يحاولون، كما كان قد فعل آل ستيوارت، أن يحكموا بدون برلمان.

إذا كان الجسم التشريعي زمناً طويلاً بدون أن يُجمع، لا يكون بعد ذلك ثمة حرية. إذ سيحصل أحد أمرين: إما أن لا يكون هناك قرارات تشريعية، والدولة تسقط في الفوضى؛ أو أن تُتخذ هذه القرارات من قبل السلطان التنفيذي، ويصير مطلقاً.

قاعدتان تضمنان دعوة البرلمان إلى الانعقاد السنوي: قاعدة التصويت السنوي على الميزانية، قاعدة التصويت السنوي على القانون الآذن بالجيش الدائم. وألاّ يخشى أن يفقد التشريعي حريته لأن التنفيذي لا يعود متوقفاً عليه. للتشريعي وحده، **صلاحية التقرير**، أي صلاحية الأمر والتصحيح، على التشريع. «إذا كان الملك يشارك في التشريع بالقدرة على التقرير، لا تبقى هناك حرية». للتشريعي صلاحية لا إيقاف التنفيذي بل فحص بأية طريقة نفِّذت القوانين التي عملها (رقابة برلمانية، سوف يُقال لاحقاً). وإذا كانت نفِّذت على نحو سيء، لا يستطيع التشريعي أن يؤاخذ الملك، الذي لا تنتهك حرمته والذي هو مقدس، بل مستشاريه، الذين يمكن «البحث عنهم ومعاقبتهم». لقد تعرّف القارئ هنا على قاعدة الـ impeachement الإنكليزية: اتهام وزير من قبل العموم أمام اللوردات.

أما التنفيذي فهو يدعو إلى الانعقاد التشريعي، الذي لا يجب أن يكون منعقداً بشكل دائم، والذي لا يجب أن ينعقد هو بنفسه (لوك كان قد فكَّر على النحو نفسه)،

كما لا يجب أن ينفضّ أي أن ينفصل، بنفسه. عدا أسباب أخرى ثمة لهذه القواعد هذا السبب وهو كاف: أمن التنفيذي. أن تشريعياً دائم الانعقاد «يشغل كثيراً السلطة التنفيذية، التي لن تفكر بالتنفيذ، بل بالدفاع عن امتيازاتها». أن تشريعياً يكون له حق الانفضاض بنفسه، «قد يحدث أن لا ينفضّ أبداً، وهذا يكون أمراً خطراً في حال إرادة الاعتداء على السلطة المنفذة». يلزم إذاً أن يضبط التنفيذي زمن انعقاد ودوام جلسات التشريعي. الملك، الذي لا يستطيع، رأينا لماذا، الاشتراك في التشريع **بقدرته على التقرير**، يجب أن يشترك فيه **بقدرته على المنع**. لماذا؟ لكي يدافع عن نفسه، لكي يتجنب رؤية نفسه «عما قريب مجرداً من امتيازاته». لقد تعرّف القارئ على **الفيتو** Veto الملكي، الذي كان يسمح للمونارك الإنكليزي بتنحية مشروع bill أقرّه المجلسان. ولكن، منذ سنة 1707، حين الملكة آن Anne كانت أيضاً قد استخدمته، كان الفيتو قد مات: **مات مثل الملكة آن**[1]. مونتسكيو يجهل هذه الواقعة، أو لا يقيم لها حساباً.

أخيراً، المونارك، نعلم ذلك، مصون ومقدس، لدرجة أن مستشاريه أو وزراءه يجيبون عنه. هذا يلزم. يلزم من أجل الحرية: «الجسم التشريعي لا يجب أن تكون له سلطة محاكمة شخص وبالتالي سلوك الذي ينفذ يجب أن يكون شخصه مقدساً، لأنه بما إنه ضروري للدولة كي لا يصير الجسم التشريعي طغيانياً فما أن يُتهم أو يحاكَم حتى لا يكون ثمة حرية. في هذه الحالات لا تكون الدولة مونارشية بل جمهورية غير حرة». ملاحظة نافذة، تستدعي إلى الذاكرة محاكمة شارل الأول ستوارت، وتضيء سلفاً محاكمة لويس السادس عشر وآثارها.

---

(1) آن **Anne** ستيوارت، ملكة إنكلترة وأسكوتلندا من 1702 إلى 1714/ ابنة جيمس الثاني، كافحت ضد لويس الرابع عشر.

كيف لا نعجب مع مونتسكيو بساعة بمثل هذا الإتقان والكمال؟ بيد أن اعتراضاً يأتي إلى الذهن. إن توازناً بهذا الجمال ألا يخشى أن يفضي إلى الجمود، جمود أبطال من لاعبي القوى ذوي قوة متساوية يجهدون، كتفاً ضد كتف، يجهدون عبثاً للتدافع؟ إذا كانت قدراتنا الثلاثة المتناحرة (التي لم تعد، وهذا هو الانتقال –الانزلاق الذي كنا قد أعلنا عنه، هي سلطات البداية الثلاثة المجردة، بل هي ثلاث قوى اجتماعية، شعب، ملك، نبالة، حيث هذه الأخيرة هي العنصر الموسِّط، «السلطة الوسيطة»)، إذا كانت قدراتنا الثلاثة المتنافرة تتكابح جيداً كثيراً، فإن كل هذه الآلة الحكومية الرائعة تقف، تسَدّ، تتجمد. –كلا، يجيب مونتسكيو الذي رأى الاعتراض سلفاً، نعلم جيداً أن هناك حركة للأعمال، يجب أن لا تكون بطيئة ولا سريعة أكثر من اللازم، وتجر بالضرورة في فعل مشترك القوى التي يقيد بعضها بعضاً: «**هذه الاستطاعات الثلاث من المفروض أن تشكل سكوناً أو لا فعلاً. ولكن، بما أنها بحكم الحركة الضرورية للأشياء مرغمة على السير، فستكون مجبَرة على السير معاً بالتعاون**».

جواب فاتن، ولكنه مطبوع بتفاؤل غامض، إذ ربما كان الوقت مبكراً لكي يفرض الحل الحقيقي نفسه على ملاحظ النظمة الإنكليزية، هذا الحل كان الوزير الأول، رئيس الوزراء، زعيم اكثريته، المتمتع بثقة هذه الأكثرية وبثقة الملك معاً، القادر هكذا على أن يسيِّر «معاً بالتعاون» كل الأجزاء المتبادلة التقييد في العربة الحكومية. هل كان مونتسكيو قد تأمل بشكل كاف في ممارسة السلطة على يد والبول Walpole؟

ولكن لا نقاطع لذتنا أو بالأحرى لذة قراء عام 1748! أجل، ليس كل شيء مقولاً في هذا الوصف الذائع الصيت، لكن هل هناك في أي مؤلف سياسي كبير آخر ثروة أفكار بهذا الفيض الذي نجد في هذا الفصل الواحد– الوافر الغزير، هذا صحيح– من **روح القوانين**؟ «ثمة هنا بضع صفحات مارست أعمق تأثير على الحقوق

الدستورية للغرب» (إسمين Esmein).

درءاً للّوم السهل التوقُّع، لوم تخفيض فرنسا بتمجيد إنكلترا، ينهي مونتسكيو هذا الفصل المشهود بهذه السطور التي يفوح منها الدفاع وربما التظاهر:

أنا لا ادّعي قط بذلك تخفيض الحكومات الأخرى ولا أتقوّل بأن هذه الحرية السياسية المتطرفة يجب أن تعذب الذين ليس عندهم سوى حرية معتدلة. كيف يمكن أن أقول ذلك، أنا الذي أؤمن بأن زيادة العقل نفسها ليست دوماً مرغوبة وبأن البشر دائماً تقريباً يرتاحون لأواسط الأمور أكثر مما يرتاحون لأطرافها؟

لغة مرتبكة، وقليلة الإقناع. إلى هنا، لم يكن المؤلف بتاتاً قد رأى في حرية الدستور الإنكليزي زيادة أو إفراطاً من العقل، تطرفاً. يفهم إذاً أن عليه أن يشرح نفسه شرحاً أفضل. وفي الفصل السابع الصغير الذي لا يضاهي من نفس الكتاب التاسع (في **المونارخيات المعروفة**)، يضع ويحكم الفرق بين نوعين من الحكومة المعتدلة. حكومة معتدلة تعدّ لها فقط الأجسام الوسيطة، وكذلك بعض انفصال للتنفيذي عن القضائي: هذه فرنسا. حكومة معتدلة لها الحرية السياسية موضوعاً مباشراً، وموجهة بالتمام من قِبلها، وكذلك من قبل الحرص على «أمن الرعية»، «تحفة تشريع» حقة، تغلق كل مخرج إلى الاستبداد المكروه: هذه إنكلترا.

المونارخيات التي نعرف ليس لها، كالمونارخية التي تكلمنا عنها لتونا، الحرية موضوعاً مباشراً لها، إنها لا تنزع إلا إلى مجد المواطنين والدولة والأمير. ولكن من هذا المجد ينتج روح من الحرية يستطيع، في هذه الدول، أن يعمل أشياء عظيمة بالقدر نفسه وربما أن يسهم في السعادة بالقدر نفسه كالحرية ذاتها. السلطات الثلاثة ليست هنا موزعة ومصهورة على موديل الدستور الذي تكلمنا عنه. لكل منها توزيع خاص، بموجبه تقترب كثيراً أو قليلاً من الحرية السياسية، ولو لم تكن هي تقترب، لكانت

المونارخية تنحط إلى استبدادية. احتياطات كثيرة ولكنها كانت بلا جدوى على الإطلاق. لا سيما وأن في «فصل إنكليزي» آخر، مخصص لروح الأمة البريطانية العام، إن الإعجاب يفوق من بعيد التحفظات. طوعاً أو كرهاً، كان لمونتسكيو أن يصبح الداعية الأشهر والأفعل للمؤسسات الإنكليزية في فرنسا. ومع ذلك يبدو جيداً أنه حقاً لم يعتقد ممكناً، بحكم تصوره العام للقوانين، أن تنقل المؤسسات الإنكليزية وتغرس بنجاح في بلد كفرنسا، طابعه مغاير إلى هذا الحد. يبدو جيداً أنه تمنى ببساطة أن تعاد المونارخية الفرنسية إلى طبيعتها ومبدئها، اللذين في فهمه كانت تنحرف عنهما بشكل خطر.

مهما يكن من أمر، فولتير، بلا سرور، سيسجل، هو، مؤلف هذه **الرسائل الفلسفية** أو **الرسائل الإنكليزية** لعام 1734 التي ـمع كونها سطحية جداًـ كانت قد مهدت الأرض لدراسة خصمه الكبير العظيمة، فولتير يكتب: مديح مونتسكيو «للحكومة الإنكليزية هو ما سرَّ أكثر في فرنسا». يقيناً، مديح رائع، -يزمجر المونارخيون الفرنسيون الدقيقون النزقون،- المديح الذي يضع الدستور الإنكليزي «فوق دساتير سائر دول أوروبا»، الذي يعطيه «التفوق عالياً» على الدستور القومي: عمل جميل أن «صعَّد إلى الإنكلزة»، إلى ذروة الإنكلزة المخيلات الفرنسية! «لفرط كونه صديقاً للبشر -يكتب كروفيه Crevier-، مؤلف **روح القوانين** ينقطع عن حب وطنه بقدر ما يجب عليه. الإنكليزي لا شك راض ومعجب بذاته حين يقرأ هذا العمل، ولكن هذه القراءة ليس بوسعها إلا أن تعذب الفرنسيين الجيدين».

نظرية المناخات

الأسباب الفيزية أم الأسباب الخلقية، أيهما يهيمن؟ الإنسان -الروح أم الإنسان- الحيوان، الآلة، المادة أيهما يغلب في السلوك الإنساني؟ نقاش كبير هو بالجوهر سجال

الضرورة والحرية. بين الأسباب الفيزية، المناخ، منذ أرسطو، هيبوقراط، جالينوس، بوليب Polype [1]، كان قد لفت انتباه الملاحظين، ولكن بودان كان أول من أدخل حقاً فكرة المناخ في العلم السياسي، فعل ذلك بطريقته الغريبة والناقصة، خالطاً الملاحظات التي كانت توحيها إليه قراءاته الهائلة عن العالم المعروف (موسكوفيا وإثيوبية ضمناً) بنظرات تنجيمية و«تناسقية».

في الفصل الأول من الكتاب الخامس من **الجمهورية**، كان بودان يزعم أنه يقدم وسيلة معرفة طبيعة الشعوب. ثلاث مناخات حسب رأيه: الشمال، الجنوب، والمتوسط أو المعتدل. تعطي ثلاثة نماذج من البشر عميقة الاختلاف، رجل الشمال عنده القوة، - الجيوش الكبيرة أتت من الشمال،- إنه شرس، عاصف، ولكن عفيف ومحتشم، إنه متحرك وبلا كلام، يحكم بالقوة: «وأيضاً الآن في ألمانيا، يقيمون شأناً كبيراً لحق العساكر [2] الذي ليس إلهياً ولا بشرياً ولا كنسياً. هكذا [ولكن] إنه الأقوى يريد أن يعمل الناس ما يأمر به». رجل الجنوب «شبق جداً»، حقود وماكر، ميال إلى العلوم الخفية والتأملية، إلى الفلسفة، إلى الرياضيات، إلى التأملات الدينية، يُحكم بالدين. رجل المناخ المعتدل، أقل قوة من رجل الشمال، أعقل من رجل الجنوب، ولا يتألم من نظام الزوجة الواحدة: «العلوم السياسية، القوانين، الفقه، نعمة القول الجيد والخطاب الجيد، نصيبه وقسمته، يُحكم بالعقل والعدل».

---

(1) **هيبوقراط** «ق 4 ق م»، **جالينوس** (ق2 ميلادي): ألمع أطباء العصر القديم، يونانيان. **بوليب** (ق 2 ق م) مؤرخ يوناني.

(2) **Droit de rêtres** بالفرنسية خيّال ألماني مرتزق في خدمة فرنسا بين ق15 وق18. الكلمة ألمانية بالأصل.

يجب أيضاً أن نحسب حساب تأثير الرياح، التي تجعل البشر قلقين، كثيري الحركة، تأثير الجبال التي تجعل البشر مستقلين، متعطشين إلى الحرية السياسية، وإلى حكم الذات بالذات: «إذاً يخدع نفسه كثيراً من يريد أن يغير الدولة الشعبية للسويسريين والفريزون Grisons[1] وغيرهم من سكان الجبال إلى مونارخية، إذ رغم أن المونارخية أفضل كثيراً بحد ذاتها إلا أن الرعية ليست صالحة لها».

كان بودان مع ذلك يحرص على إعلان أن البلد وطبيعة الأماكن لا يحملان «لزوماً إلى أخلاق البشر» الانضباط، التهذيب Discipline يمكن أن يغير الطبيعة: «كم للغذاء [للتربية]، للقوانين، للعادات، من سلطان على تغيير الطبيعة». في اتجاه معاكس، الارتخاء يمكن أن يُتلف أجمل مواهب الطبيعة: الرومان ليس لهم «بتاتاً سناء وفضائل آبائهم، بحكم عطالة رهلة وبطالة جبانة». غير قابلة للطعن تبدو لنا النتيجة التالية لفصل قابل أكثر من مرة للطعن:

هذا بصدد الميول الطبيعية للشعوب، إلا أنها لا تفرض لزوماً ضرورياً، كما استنتجت، ولكنها ذات عاقبة كبيرة بالنسبة لإقامة الجمهوريات، القوانين، العادات، ولمعرفة بأي شكل ينبغي التعامل أو التسليم مع البعض والبعض الآخر. هذا السجال القديم عن الأسباب الفيزية لوّع مونتسكيو، لقد كتب في مكان ما: «الخلقيون، المعنويون يضعون الكثير على حساب النفس، الآخرون يضعون الكثير على حساب الجسد، أولئك ينظرون إلى الإنسان أكثر كروح، هؤلاء أكثر كآلة صانع». وبعد أن وصف بأستاذية وعظمة في نظريته عن الحكومات لعب الأسباب المعنوية، -الفضيلة، الشرف،- ها أن

---

(1) غريزون **Grisons**: منطقة جبال واسعة، جزء من سويسرة، شرقاً. دخل الغريزون في الاتحاد السويسري سنة 1803.

مونتسكيو يبدو مأخوذاً بنوع من جنوب للأسباب الفيزية! هذا يمكن تعليله ببعض قراءاته، خصوصاً قراءة كتاب دكتور إنكليزي، آربثنوت Arbuthnot، **آثار الهواء على جسم الإنسان**، المترجم إلى الفرنسية عام 1742.

بحيث إن التفسير العلمي –الذي لم يكن بودان في الحاصل قد أعطاه –لتأثير المناخ على الروح، على انفعالات وأهواء الإنسان، وبالتالي على سلوكه السياسي، يقترحه علينا مونتسكيو في بداية كتابه الرابع عشر: «**عن القوانين في علاقتها مع طبيعة المناخ**». لننصت إلى المؤلف يتبحَّث بلغة العلم والرضى في مفاعيل الهواء البارد والهواء الساخن، الهواء البارد، إذ يوثِّق أطراف الألياف الخارجية في جسدنا، يقصِّر هذه الألياف ويزيد قوتها الهواء الساخن، بالعكس، إذ يرخي أطراف الألياف ويطولها، يخفض قوتها ونابضها. ب. هازار يهزأ باحترام من هذه الخيالات للعبقري: «إذا استغربنا هذا التدخل من الألياف في **روح القوانين**، آلمنا مونتسكيو، لأنه كان شديد التمسك به...». فقد كان كبيراً جداً عند مؤلفنا، في لحظة معطاة «الميل إلى تفسير روح القوانين بالمادة»، ولئن انتهى إلى رده فليس ذلك بدون أن يكون قد سلَّم له بما يكفي لكي لا يندم على شيء فلنتبعه في مسيرته الملتوية.

هكذا فالألياف تريد أن يكون للمرء مزيد من القوة في المناخات الباردة. وبذلك مزيد من الثقة بالذات، مزيد من معرفة لتفوقه، من رأي في أمنه، من شجاعة على التقرير والشروع، ومن هذا تشتق رغبة في الانتقام أقل، شبهات وسياسة وخداعات أقل، صدق أكثر. ياه! ذلك كثير من الفضائل، يبتسم آ. سوريل، «للصقيع والرطوبة»: فلنعجَب بعد الآن بصدق النورمانديين، ولنكفّ عن الحديث عن إنكلترا الغدّارة La Perfide Albion وعن شجارات ألمان!

الألياف تريد أيضاً أن يكون المرء في المناخات الباردة قليل التحسس للَّذات،

للألم، للحب. ولئن كان الإنكليز يقتلون أنفسهم عن طيب خاطر بلا سبب، عن سام (إنكليزي) Spleen، فالألياف ليست ربما مذنبة ولكن الأمر مرده على أي حال إلى «الحالة الفيزية للآلة» هذه الماكينة تعبة ضجرة من ذاتها، نتيجة على ما يبدو نقص «ترشُّح العصارة العصبية» داء يظهر ليس له مكان خاص: ثقل الحياة.

ولكن أي علاقة سيقول القارئ مع حكومة الإنكليز مع هذه الحرية المضبوطة بالقوانين؟ آه! ألا ترونها؟ مونتسكيو هو «يرى جيداً أن الحكومة التي يمكن أن تناسب أكثر من غيرها أناساً لا يطيقون شيئاً تكون هي الحكومة التي فيها لا يستطيعون التعرض لواحد مما يسبب آلامهم والتي فيها، بما أن القوانين هي الحاكمة أكثر من البشر يكون من اللازم لتغيير الدولة الإطاحة بالقوانين نفسها». حكم القوانين هذا، عدا ذلك، لا يناسب أقل هذا «الطابع من عدم الصبر» الذي نالته الأمة الإنكليزية من المناخ والذي لا يسمح لها بأن تتحمل طويلاً نفس الأشياء- ولا نفس الأشخاص. ولئن كانت مشاريع الطغيان تنحبط دائماً في إنكلترا، أفليس ذلك بفعل نفس عدم الصبر، نفس القلق الناجم عن المناخ؟ «العبودية تبدأ دوماً بالنوم، ولكن شعباً ليس له راحة في أية وضعية، يجسّ نفسه بلا انقطاع، ويجد كل الأماكن المؤلمة، قلّما يستطيع أن ينام».

على هذا الموضوع، العلاقات بين «طبيعة المناخ» و«قوانين العبودية السياسية» (عَين عنوان الكتاب السابع عشر)، مونتسكيو لا ينضب: قضايا عامة أحياناً صحيحة وفي أحيان كثيرة فاتنة، في المناسبات جريئة مقامرة، تترصدها سخرية فولتير- اليقظ دائماً، الجاهز دائماً لإزالة سكر الاستنتاج عند مؤلف **روح القوانين**.

لماذا يوجد في آسيا روح عبودية وفي أوروبا عبقرية حرية؟ لأن آسيا ليس لها مناطق معتدلة حقيقية، بينما في أوروبا المنطقة المعتدلة واسعة جداً بحيث في آسيا

الأماكن الشديدة البرودة تلامس مباشرة الأماكن الشديدة الحرارة، بينما في أوروبا المناخ من الجنوب إلى الشمال لا يبرد إلا تدريجياً بشكل لا ينحَسّ، كل بلد مماثل تقريباً لجاره، أو الفرق على الأقل ليس ملحوظاً.

من هذا ينجم أن في آسيا الأمم تعارض الأمم من القوي إلى الضعيف، الشعوب المحاربة والشجاعة والنشيطة تلامس مباشرة شعوباً مخنّثة كسولة وجِلة، يجب إذاً أن يكون هذا مفتوحاً والآخر فاتحاً. في أوروبا بالعكس الأمم متعارضة من القوي إلى القوي التي تتلامس لها تقريباً نفس الشجاعة. هذه هي العلّة الكبيرة لضعف آسيا وقوة أوروبا، لحرية أوروبا وعبودية آسيا، وهو سبب ليس في علمي أنه لحظ إلى الآن، هذا ما يجعل أنه لا يحدث أبداً في آسيا أن الحرية تزداد، في حين أنها في أوروبا تزداد أو تنقص حسب الظروف.

مونتسكيو عدا ذلك يسارع إلى استدعاء سبب فيزي آخر يلعب في نفس الاتجاه: الاتساع الهائل لسهول آسيا الملائم للنظام الاستبدادي (كما رأينا في نظرية الحكومات). في أوروبا بالعكس «القسمة الطبيعية تشكل دولاً عديدة تافهة الاتساع» فيها الحكومة المعتدلة ممكنة بدون تعريض بقاء الدولة للخطر، وهذا ما في هذه القارة السعيدة الحظ شكّل «عبقرية حرية تجعل كل جزء صعباً جداً خضوعه لنير قوة أجنبية». ليكن في مقدور أوروبا أن تبقى هذه السعادة! نعلم مخاوف مونتسكيو أمام هجوم الاستبداد، المؤلف يستنجد هنا بالأسباب الفيزية ليُطمئن نفسه[1].

---

(1) **ملاحظة على الهامش**: عند ماركس وانجلز، و«النمط الآسيوي للإنتاج»، «الاستبداد الشرقي»، «الركود الشرقي» إلخ: 1. فكرة أثر الاتساع الهائل في النظام الاستبدادي واردة. 2. المناخ له موقع مهم ويلعب دوراً عبر الإنتاج ونمط الإنتاج. -مونتسكيو، في غياب الإنتاج كمقولة مركزية، وعلم الاقتصاد السياسي والمادية التاريخية والجدلية، يقبض على «المناخ»، ثم يقفز من الجغرافيا إلى «الروح

==

المناخ ليس بعد أو تقريباً سوى ذريعة ليسترجع الموضوعة العزيزة عليه، موضوعة تفوّق الـ جرمان أو غوت Goth، «آبائنا»، كما يدعوهم. فهو فعلاً يريد في هذا الكتاب السابع عشر نفسه أن يبرهن لنا أنه لئن كانت شعوب شمال آسيا تفتح «بوصفها عبيداً» و«من أجل سيد» فإن شعوب شمالي أوروبا تفتح **بوصفها رجالاً أحراراً**. تتار فظيعون إذ دمروا الإمبراطورية اليونانية فقد استعبدوها! غوت رائعون نبلاء وليبراليون إذ «فتحوا الإمبراطورية الرومانية فقد أسسوا في كل مكان المونارخية والحرية». امتياز جميل لسكاندينافيا! الأمم التي تقطنها –وهذا يجب أن يضعها فوق كل شعوب العالم– «كانت منبع حرية أوروبا، وهذا يعني تقريباً كل الحرية الكائنة اليوم بين البشر». الغوتى يورناندس Yornandés «دعا شمال أوروبا مصنع الجنس البشري، سأدعوه بالأحرى مصنع الأدوات التي تحطم الحدائد المصهورة في الجنوب، هناك تتشكل هذه الأمم الباسلة التي تخرج من بلادها لتدمر الطغاة والعبيد، ولتعلِّم البشر إنه بما أن الطبيعة عملتهم متساوين فإن العقل ما استطاع أن يجعلهم تابعين إلا من أجل سعادتهم».

جمع عجيب مميز فعلاً لثلاثة وجوه في روح مونتسكيو، إن لم يكن في روح القوانين: سبق –الظن الإقطاعي عبادة المناخ البارد، الميل، الذي فيه يشارك المؤلف قرنه والذي فيه يتعرف قرنه على نفسه فيه، إلى الحرية، والمساواة الأولى والسعادة!

هذا كله بالطبع، وإن كان مشوقاً وأخاذاً، ليس دائماً أكثر جدية بكثير من بعض أحلام بودان التنجيمية. «غاسكونيّات» غير مستبعَدة، يقول آ. سوريل («تأثير مناخ

==

العام»، ويبقى مفيداً إلى النهاية. انظر الفقرة التالية: الروح العام، الناتجة، و«المهيمنة» ... –في كتاب شغاليه نجد 16 مؤلَّفاً: 8 من فرنسا، 3 من إنكلترة، 3 من ألمانيا، 1 لإيطالي، الروسي. فرنسا مستحقة! حتى بغض النظر عن كون شغاليه فرنسياً في فرنسا ... الشيء الذي نأسف له: غياب هيغل بذاته، وغياب هيغل كمصدر وأرض لماركس (لا سيما فكرة ومسألية المجتمع المدني أو البرجوازي).

غاسكونيا الغريب الأطوار»!). أيتها المناخات كم من «تقريباً» فكهة جمعت مع ملاحظات عميقة يمكن أن ترتكب باسمك! مونتسكيو نفسه يلحظ بفطنة أن «الميكانيك لها فعلاً احتكاكاتها التي كثيرا ما تغير أو توقف مفاعيل النظرية»، وأن السياسة لها أيضاً احتكاكاتها. لا ريب، ولكن لنعترف بأن الحك هنا كثير حقاً!

عدا ذلك ليحترس مونتسكيو! الإنماءات الجدية العلمية يمكن أن تكون على فصل المناخات هذا أخطر من الدعابات الأشد جسارة، إذ إن اللاهوتيين ساهرون. إن مفاهيم كبيرة تعيش أو تموت بها النفوس داخلة في السجال، نعلم أية مفاهيم: ضرورة، قدَر، تعيُّنية-حتمية، مادية، حلولية- ضد حرية، روحانية، إله شخصي. بودان بكل صدق مع ذلك كان قد سارع معالجاً المناخات إلى الاحتجاج بأن تأثيرها لا يحمل «لزوماً، ضرورة»، علاقة ضرورية. مونتسكيو وقد عرّض نفسه أصلاً للتهلكة بهذه العبارة نفسها عبارة «علاقة ضرورية» في تعريفه القوانين كان عليه أن يغطي نفسه أكثر لا سيما وأن بين بودان وبينه كان سبينوزا Spinoza، مثل قنبلة قد انفجر، كان قد ألقى في وجه اللاهوتيين منظومة **الإثيقا** مع ضرورتها العقلية، لا شيء أخطر في القرن الثامن عشر من أن يتهم المرء بالسبينوزية.

مونتسكيو سيُتَّهم، سيدفع التهمة عن نفسه في الـ **دفاع عن روح القوانين** الصادر عام 1750، سيكون بوسعه أن يذكِّر بالفصل المُعنوَن بشكل دالّ: **في أن المشرِّعين السيئين هم الذين ساعدوا عيوب المناخ، والجيدين هم الذين عارضوها**. فيه يوجه اللوم إلى مشرّع بلاد الهند (الـ بوذا Le Bouddha على كونه نشر مذهب إفناء، لا فعل، في انتظار حياة أخرى، وهو مذهب، «وقد وُلِد من كسل المناخ وسهَّله بدوره، فقد سبَّب ألف داء». يهنئ بالمقابل مشرّعي الصين (كونفوشيوس) كونهم جعلوا «عملية بالتمام» دين وفلسفة وقوانين البلد وصالحة بالتمام لجعل الصينيين يؤدون واجبات الحياة

الحاضرة. يختم بهذه الحكمة التي تنقذ كل شيء: «**كلما كانت الأسباب الفيزية تحمل البشر إلى السكون، كان على الأسباب الخلقية أن تبعدهم عنه**». فليطمئن اللاهوتيون وبشكل أوسع جميع المتحمسين للحرية ضد الضرورة: إن صينياً لن يكون بالضرورة «ما يفرضه مناخ الصين» (ب. هازار).

ولئن كان المؤلف يخصص بعد كتاباً، الكتاب الثامن عشر، للعلاقات التي للقوانين مع طبيعة الأرض، -وهي سبب فيزي،- فإنه يحفظ التالي لدراسة هذا السبب السري والمعنوي تماماً، **الروح العام**، والعلاقات التي للقوانين مع هذا الروح العام. لقد أمكن القول (فورنول Fournol، مع المبالغة أن مونتسكيو في نهاية الحساب وضع هذا المفهوم، الروح العام، في مركز العلم السياسي كما كان بودان قد وضع فيه السيادة، لكن يجب الاعتراف بأنه بعيد عن أن يكون قد نبش فيه كما فعل بودان مع السيادة، لقد فتح بإهمال، برفعة، هذا السبيل بين سبل أخرى كثيرة.

فكرة الروح العام

«**ما الذي هو الروح العام**.- أمور عديدة تحكم البشر، المناخ، الدين، القوانين، حِكَم الحكومة، أمثلة الأشياء الماضية، الأخلاق، الآداب العامة. من هنا يتشكل روح عام ينتج عن ذلك».

الروح العام هو إذاً ناتجة une resulante، فيما عدا ذلك النغم معطى من قِبل أحد العناصر التي عُدّدت، ما يمكن أن يدعى بلغة حديثة «المهيمنة» la dominante. هذه المهيمنة تختلف حسب الأمم وحالتها الحضارية «الطبيعة والمناخ يهيمنان منفردَين تقريباً على المتوحشين». (هي ذي الأسباب الطبيعية معادة وموضوعية بشكل حازم في مكانها). «آداب السلوك تحكم الصينيين...، الأخلاق العامة كانت تعطي فيما مضى النغم في سبارطة Lacedemane، حِكَم الحكم والأخلاق القديمة كانت تعطيه في روما».

عندئذ يحضر سجال آخر كلاسيكي كبير. هل القوانين أقوى من الأخلاق أم الأخلاق أقوى من القوانين؟ (هذا هو الـ quid leges sine moribus للأقدمين، أيهما القوانين أم الأخلاق؟) لا ننتظر من مونتسكيو جواباً قاطعاً لا تثبته الملاحظة، ولكن لا نفاجَأ إذا كان من البداية ينصح المشرّع بالحذر: «**كم ينبغي الانتباه إلى عدم تغيير الروح العام لأمة من الأمم**».

من لا يتعرف هنا، وإن كان مونتسكيو لا يسميها، على الأمة التي يختارها لشرح هذا المبدأ؟ إنها فرنسا. فرنسا، قد قيل المونارخية، الهيرارخية- التسلسلية، والمحبة للدنيا وزَهوها، فرنسا النظام القديم مع نبلائها الخفيفين، صالوناتها العابثة، أنيقاتها غير القياسيات. بل... ملامح كثيرة من هذه اللوحة الفاتنة ألا تصلح لفرنسي كل الأزمنة وكل الأحوال؟ سيحكم القارئ.

إذا كان هناك في العالم أمة لها مزاج اجتماعي، انفتاح قلب، فرح في الحياة، ذوق، سهولة في إيصال أفكارها، أمة حيوية، لطيفة، مغناج، أحياناً متهورة، أحياناً كثيرة غير مكتوبة، ولها مع ذلك شجاعة، كرم، صدق، نقطة شرف ما. عندئذ **لا يجب السعي إلى إرباك آدابها بقوانين كي لا تُربَك فضائلها**، إذا بوجه عام كان الطابع جيداً، ما أهمية بضعة عيوب موجودة فيه؟ يمكن إيقاف النساء، صنع قوانين لتصحيح أخلاقهن والحد من ترفهن، ولكن من يعلم ما إذا كنا بذلك لا نخسر ذوقاً ما يكون مصدر ثروات الأمة وأدباً يجذب إليها الأجانب؟... أعطوا روحاً من الادعاء لأمة بطبعها مَرِحة، لن تكسب الدولة في ذلك شيئاً لا للداخل ولا الخارج. **دعوها تعمل الأشياء العابثة بجد، والأشياء الجدية بمرح**.

يجب الاتفاق على أنه في هذا الطابع لكل أمة تتخالط الرذائل والفضائل وتؤلف بيتاً سعيداً. إنه **تشابك**، توازن من صفات جيدة وسيئة «البيوت السعيدة هي التي تنتج

عنها خيرات كثيرة، وكثيراً ما لا نفكر بها». أليس هذا إلى حد ما بلا أخلاق فعلاً، أولا نشم إلى حد ما رائحة الهرطقة الجديرة بالإحراق؟ أجل، يسارع مونتسكيو ويلقي، كلا للأخلاقيين الثقيلي الروح، الذين يشعر بنظرتهم المزعجة تزن عليه بهذه الجملة المطمئنة: «أنا لم أقل هذا لكي أنقص شيئاً من المسافة اللامتناهية الموجودة بين الرذائل والفضائل: لا سمح الله!». إلا أنه يقدم لتبرير نفسه تمييزاً ملتبساً بين رذائل أخلاقية ورذائل سياسية، ترشح منه ومضة ماكيافيلية خبيثة.

حكمة، على كل حال، للتأمل من قِبل المشرّع الحريص مطلقاً على إحداث تغيرات: إصلاح **بالقوانين** ما هو مقام بالقوانين، ولكن عدم تغيير إلا **بأخلاق أخرى** وآداب أخرى ما هو مُقام بالأخلاق وبالآداب. لوم لبطرس الأكبر: «القانون الذي كان يجبر الموسكوف على قص اللحية واللباس، وعنّف بطرس الأول الذي كان يفرض أن تنقطع حتى الركَب الأثواب الطويلة للذين كانوا يدخلون المدن، كانا طغيانيَّين». القيصر الحديدي لم يكن قط بحاجة إلى هذه الوسائل العنيفة، لكان وصل على أي حال إلى هدفه باللين، كان «رأيه بالغ السوء» بشعوبه التي لم تكن «بهائم، كما كان يقول». مع هذا الـ بطرس القاسي المفرط يؤلف تضادا الحكيم سولون Solon الذي، وقد سُئِل عمّا إذا كانت القوانين التي أعطاها لسكان أثينا هي الأفضل، أجاب: «لقد أعطيتهم أفضل التي يستطيعون تحملها». كل المشرّعين يجب أن يسمعوا هذا القول الجميل[1]. إذاً فعلى

---

(1) **بطرس الأكبر**، قيصر روسيا من 1682 إلى 1725، فاتح طور جديد في تاريخ روسيا: أراد أوربة روسيا نصف البربرية. قرر تغيير الأخلاق العامة والعادات (أمَر بقص اللحية والشعر والثوب الطويل، منع السجود أمامه، حرّم عزل وحجاب النساء، سمح بتعاطي التبغ)؛ شجع الزراعة والتنقيب عن المناجم واستثمارها، تأسيس المعامل، حفر الترع؛ سعى إلى تنظيم الدولة الروسية على موديل أوروبا والمونارشية المطلقة، ألغى استقلال الكنيسة ومنصب البطريرك، أقام شرطة قوية وسرية، أمر بجلد ابنه

==

القوانين أن تتبع الأخلاق العامة، التي، في البلدان المتمدنة تعطي بشكل خاص النغم للروح العام. حذار! يجب أن لا نسارع إلى استخلاص هذه النتيجة، لنترك لمونتسكيو الوقت ليصحح بحقيقة جديدة تلك الحقيقة عينها التي أوردها لتوه، وليكتب: «لنرَ الآن كيف الأخلاق تتبع القوانين».

كيف يمكن للقوانين أن تسهم في تشكيل أخلاق وآداب وطابع أمة من الأمم؟

ذلك عنوان الفصل 27 من الكتاب 19 المكرس للروح العام. فصل طويل فريد في نوعه في هذا الكتاب ومرموق بفجور حقيقي من صيغ الشرط conditionnel[1]، في هذه الحيثية المزدوجة يذكرنا بالفصل السادس الشهير من الكتاب الحادي عشر وبالواقع أنه هو أيضاً مكرس لإنكلترا، أنه «الفصل الإنكليزي» الكبير الآخر من روح القوانين، علماً بأن إنكلترا لا تسمى هنا أكثر مما، سابقاً، فرنسا.

==

حتى الموت؛ انتصر على السويد، فتح نافذة على بحر البالطيق، بنى بطرسبرج وجعلها العاصمة ...

سولون Solon مصلح أثينا في سنة 594 ق. م. بعد قرون من رئاسة ملك، ثم زعماء العائلات الرئيسيةً، وبعد تعمق الانقسام الطبقي داخل الشعب). تفادياً لحرب أهلية، سلَّم النبلاء والشعب مهمة إصلاح المدينة لأعقل المواطنين وهو سولون. فألغى الديون، وجرد الذين وقعوا في الرق على أساس الدّين؛ أعاد تنظيم الحكومة: قسم الأثينيين (الأحرار) إلى أربع طبقات على أساس دخول أراضيهم، حافظاً مناصب الحكم والقضاء للطبقات الثلاث الأولى، ولكن مع حق التصويت لجميع المواطنين في جمعية الشعب. هكذا فقد وزِّعت السلطة، لا بموجب الولادة، بل بموجب الثروة التي يمكن الحصول عليها بالعمل والاستحقاق الشخصي. (وهذا مبدأ «برجوازي»، بالطبع داخل الشعب- الديموس Demos- الرجال الأحرار). وأوجد محكمة شعبية، بالقرعة بين جميع المواطنين.

(1) صيغة الشرط الفرنسية conditionnel: صيغة احتمالية، فعل يتوقف على شرط؛ افتراض؛ شك، تخفيف. -في المقاطع التالية حاولنا نقلها قدر الإمكان.

إن عادات شعب عبد هي جزء من عبوديته، عادات شعب حر هي جزء من حريته، لقد تكلمت في الكتاب الحادي عشر عن شعب حر، أعطيت مبادئ دستوره، لنرَ الآثار التي كان عليها أن تتبع الطابع الذي أمكن تشكله والآداب التي تنتج عن ذلك.

بين السطور لنتعلم قراءة هذا. نعم، في معظم الأنظمة، استبداد، مونارخية، جمهورية، القوانين تتبع الأخلاق، القوانين تصفّ على خط الروح العام المصهور من قِبل هذه الأخلاق، القوة التي لا تقهَر. ولكن هذه الوضعية تنعكس في أمة لها كموضوع مباشر لقوانينها الدستورية الحرية السياسية، عندئذ قوة روح الحرية المؤسس على هذا النحو تجرّ كل الباقي، هذا ما سيرينا إياه الآن مونتسكيو، مسحوراً من جديد بهذا البلد الغريب الذي لا يشبه أي بلد آخر، بإنكلترا الحرية هذه، هذه الجزيرة الكبيرة المتاجرة وسيدة البحار المتكبرة التي فيها الفضائل والرذائل السياسية النابعة من منبع واحد – الدستور– تتوازن على هذا النحو الجيد، وتسهم بالتساوي في صهر روح عام لا يُقهَر.

إنها، يكتب المؤلف، خاصة شعب حر أن يرتجف دوماً من أجل حريته:

يُخشى أن يُرى يفلت خير يحَس به... وقد يقنّعونه لنا، والخشية تضخّم دوماً الأشياء. الشعب يكون قلقاً على وضعيته ويعتقد نفسه في خطر حتى في اللحظات الأكثر أمناً...، ولكن هذا نفسه يسهم في تجنيبه الأخطار الحقيقية التي يمكن فيها بعد أن يكون معرَّضاً لها... هذا يشد كل نوابض الحكومة ويجعل كل المواطنين منتبهين.

وإذا كانت المسألة خطراً حقيقياً، إما بأن أطيح بالقوانين الأساسية، أو خصوصاً بأن كانت قوة أجنبية تهدد الدولة، فإن رد الفعل يكون سريعاً ورهيباً.

إذا «**ما كانت قوة أجنبية تهدد الدولة وتضعها في خطر على ثروتها ومجدها، عندئذ...**» لنغفر مرة أخرى لصيغة الشرط هذه المثيرة للأعصاب في أحيان كثيرة من أجل المنظور الهائل

الذي ستفتحه لنا الآن عن الصراعات الكبرى القادمة للتاريخ البريطاني من أجل التكهن الرائع الذي تترجم عنه. كل القوة الوحشية للغريزة القومية الإنكليزية التي عليها سوف تنطح رأسها وتسقط الثورة الفرنسية ونابليون التي عليها سوف يتحطم في أيلول 1940 الانقضاض الجوي لألمانيا الهتلرية، كل عناد بيت Pitt[1] أو تشرشل Churchill، شاداً كل عزائم وجارفاً كل ثروات أمة أجمعت تتنفس سلفاً وتزمجر في هذه الصفحة الذائعة الصيت:

«عندئذ، إذ تتنازل المصالح الصغيرة للمصالح الأعظم، يجتمع كل شيء لصالح القدرة التنفيذية... هذه الأمة تكون تحب حريتها بشكل عجيب لأن هذه الحرية تكون حقة، وليمكن أن يحصل أنها لكي تدافع عنها ستضحي بخيرها، بيسرها، بمصالحها، أنها ستضع على كاهلها أقسى الضرائب، ضرائب لا يجرؤ الأمير الأكثر مطلقية على تحميلها لرعاياه. ولكن إذ يكون لها معرفة أكيدة بضرورة الرضوخ لها، وبما أنها ستدفع في الأمل المؤسس بأن لا تعود تدفع، فإن الأعباء ستكون عندها أكثر ثقلاً من الشعور بهذه الأعباء: بينما هناك دول فيها الشعور أعلى من الداء بما لا يُقاس. سيكون عندها قرض موثوق، لأنها تستدين من نفسها وتدفع لنفسها. وليمكن أن يحدث أن تعزم وتقدم فوق قواها الطبيعية، وتقيِّم ضد أعدائها ثروات هائلة من خيال، تجعلهن ثقة وطبيعة حكومتها حقيقيات. للمحافظة على حريتها، تستدين من رعاياها، ورعاياها الذين يرون أن رصيدها سيضيع إذا ما استُولي عليها سيكون لهم باعث جديد لبذل جهود من أجل الدفاع عن حريتها».

---

(1) **وليم بيت**: وزير الحرب ورئيس الوزراء في زمن حرب السبع سنوات. -وليم بيت، **أو بيت الثاني**، ابن السابق، رئيس وزراء بريطانيا من 1783 إلى 1801 ومن 1804 إلى 1806، خصم عنيد للثورة ونابوليون، نظم ثلاثة تحالفات ضد فرنسا. لم يمنع انتصارات نابوليون ولا هلاك التجارة البريطانية.. مؤقتاً. توفي بيت في 1806، ... ثم انتصرت بريطانيا وتجارتها وإمبراطوريتها.

نادراً ما ارتفع مونتسكيو أعلى مما في هذا «الفصل الإنكليزي» الجديد. اللون، الحياة، اللذان كانا يفتقر إليهما التحليل الأستاذي العظيم لدستور إنكلترا في الكتاب الحادي عشر، يسيران جنباً إلى جنب مع لا أدري أية شاعرية غنائية صمّاء- يحفظها هذا الكاتب الكامل البيان لمواضيعه الأعظم، الأعز.

الاستقبال الذي لقيه «روح القوانين»

إن نجاحاً هائلاً من فضول لم يكن ينقص فيه ما يمكن أن نسميه اليوم سنوبية Snobisme، استقبل المؤلف عند صدروه. كان لمونتسكيو من قبل سمعة كبيرة بصفته مؤلف **الرسائل الفارسية** ثم **الاعتبارات عن الرومان**. عظمة قصده كانت تصفع المخيلات، صالونات باريس كانت على استعداد للدهشة والإعجاب، وقد دهشت وأعجبت، الإعجاب كان بآن صادقاً ومتواطأ. كان يجب أن يكون المرء قد «قرأ ذلك» كان أمراً مقرَّراً الإعجاب بـ **روح القوانين**، وأنها قراءة «لذيذة ممتعة».

لنلتقط بعض الشواهد **الأخبار الأدبية**: «أدار رأس جميع الفرنسيين، وهو على تواليت السيدات كما في غرفة العلماء. لا أدري ما إذا سيكون الحماس طويلاً، ولكن من المؤكد أنه لا يمكن أن يدفع إلى أبعد»، أحد الآباء الكهنة يقيم له من الشأن ما يقيمه «لكتاب صلواته» تقريباً. ذهن جميل من الأقاليم يكتب لمونتسكيو: «منذ أن خُلقت الشمس، هذا المؤلف هو برأيي المؤلف الذي يستطيع أن ينير العالم على النحو الأفضل». أحد الأصدقاء يهزأ بهذه المفردات: «تعال وشاهد التثاؤبات والبخارات التي أعطيتها لكل الأساتذة الصغار، لكل المنافح الصغيرة المسكينة التي أجبرها الهواء الطيب على قراءتك». مدام جوفران Mme Geoffrin تشكر برسالة طويلة سيدها «الرئيس العزيز» إنها على حد قولها تقطع لتكتب له قراءة عذبة لذيذة، قراءة كتاب جديد لا يوجد منه في باريس سوى نسخ قليلة «يتنازعونها ويلتهمونها»، كتاب هو تحفة الروح، تحفة «الفلسفة،

الميتافيزيقا، والعلم...، مكتوبة برشاقة ونعومة وصواب ونبل. ربَّات الكياسة أخذن على عاتقهن أن يلبسن سعة الاطلاع ودقة العلم ثوبها اللائق...». إلا أن مدام دو دفان Mme de deffand كانت تجري على العنوان نفسه النكتة الشهيرة، التي كانت تلامس سطح الكتاب دون الدخول فيه: «هذا روح، دعابة، على القوانين» c'est de l'esprit sur les lois. وهي النكتة التي تأسَّف عليها واغتم منها دالمبير d'Alembert الرصين: كيف، أيعامَل بهذه الخفة عمل كهذا!

في 1750 يكتب مونتسكيو أنه في عام ونصف قد صدرت اثنتان وعشرون طبعة، المطلعون لا يسجلون سوى دزينة، وهذا يكون جميلاً جداً. ويترجَم الكتاب إلى كل اللغات تقريباً. فريدريك الثاني ملك بروسيا يقرؤه، كاترين الثانية «إمبراطورة ومشرّعة كل الروسيات»، إذ كانت في صدد إقامة مجموعة —قوانين جديدة، تصوغ **تعليمات** مليئة بمقتطفات من مونتسكيو، مقدَّمة عدا ذلك بشكل تافه. الكتاب يغدو مدرسة في إيطاليا: بِكاريا Beccaria، مصلح الحقوق الجزائية، يعلن نفسه تلميذاً لمونتسكيو. الاستقبال المقام لـ **روح القوانين** في إنكلترا حماسي، الإنكليز يسارعون —لنقرأ بالأحرى بلاكستون Blachstone إلى تبني تأويل دستورهم المقترح من قِبل الفاسكوني العبقري. لقد زعم في 1787 أنه كان يوجد دوماً نسخة من الكتاب على طاولة في مجلس العموم.. Sinone vero، إن لم يكن هذا صحيحاً.. (1).

حين توفي مونتسكيو وكان أعمى تقريباً في سنة 1755 بعد مضي سبع سنوات على صدور مؤلفه العظيم الذي من بعده لم يكن قد نُشر إلا القليل جداً، كان مجده أوروبياً،

(1) عبارة لاتينية ذائعة الشهرة وسهلة التطبيق. العبارة الكاملة تقول: إن لم يكن هذا صحيحاً، فهو (على الأقل) اكتشاف جيد؛ أو، إن لم يكن هذا صحيحاً، فهو على كل حال يستحق أن يكون صحيحاً.

على الأقل أمكنه التمتع به في حياته.

هذا لا يعني أن الخيبات والانتقادات قد وفَّرت عنه. لنهمل فولتير، الغائر من منافسة ساحقة إلى هذا الحد، والذي –ما إن دفع جزية الإعجاب الحتمية، بهذه الكلمات الكبيرة: «كان الجنس البشري قد فقد ألقابه، السيد دو مونتسكيو عثر له عليها من جديد وأعادها إليه»، –حتى أكب على التحقير المنهجي لـ **روح القوانين**. مونتسكيو كان قد قال عنه سلفاً: «عنده كثير من خفة الروح ليسمعني». بينما أكثر القراء الآخرين لم يكن عندهم الكفاية. كان قصد **روح القوانين** عالياً جداً على الغالبية الكبرى من قراء الكتب الرائجة، إن فكرة حزينة لمونتسكيو كانت ستتحقق: «إن عملي سيؤيَّد أكثر مما سيُقرأ، إن قراءات كهذه يمكن أن تكون متعة، إنها ليست أبداً تسلية».

هذا القصد، العالي على القارئ المتوسط، كان في الوقت نفسه –من هنا مصدر أول لانتقادات لاذعة ومقلقة لراحة المؤلف –جسوراً جداً بالنسبة لمحافظي العصر الضيقين. محافظين في السياسة كما في الدين، مدافعين عنيدين عن العرش والمذبح، مغلقين عن حركة الأفكار، عاجزين عن التعرف في مونتسكيو على ما كانه: محافظ مستنير. صحائف كنسية أتهتمه بأنه –في آن معاً وبشكل متناقض– تلميذ للملحد سبينوزا، ومشايع لـ «الدين الطبيعي»، الهرطقة الآتية من هذه الـ إنكلترا الملعونة، من بلد لوك هذا، الذي كان المؤلَّف يرفعه بشكل فاضح إلى السحب. مونتسكيو، بناء على نصيحة أصدقائه، حزم أمره على الرد في 1750 بمؤلفه اللامع **دفاع عن روح القوانين**.

ولكن في الاتجاه المعاكس، هذا القصد الرفيع بدا خجلاً فزعاً، –وكان ذلك مصدراً ثانياً لانتقادات شرسة لـ«الفلاسفة» الحقيقيين [1]، لإيديولوجيي **الموسوعة**

(1) **«الفلاسفة»** هو الاسم الذي عُرف به المفكرون الفرنسيون الذين مهدوا للثورة الفرنسية في القرن ==

الماديين، خصوم النظام القائم فكرياً على الأقل. أخذوا على مونتسكيو كونه مؤرخاً أكثر من اللازم وليس فيلسوفاً بما فيه الكفاية، يبرر الواقع. يقدم تقريراً، مع نوع من تأييد يثير الأعصاب، عن عدد كبير من مؤسسات حمقاء، بدلاً من أن يدينها ببساطة وحسب باسم الحق الطبيعي والعقل الخالص، ضارباً صفحة بيضاء على كل الأباطيل والأحكام المسبقة. في هذا المعنى والاتجاه، بدا لهم **روح القوانين** متخلفاً. كان هلفسيوس Helvetius يكتب أن مونتسكيو، «مع نوع ذهن مونتيني montaigne»، قد احتفظ بأحكامه المسبقة، أباطيل «رجل قضاء ونبيل»، وأن هذا مصدر كل أخطائه.

رغم كل شيء، لم يكن الفلاسفة الأكثر ضيقاً، الأكثر عصبوية، يستطيعون أن يرفضوا بعض اعتراف بالجميل لمونتسكيو باسم الفلسفة: على كونه أعطى مثال تحقيق إيجابي وعلمي حقاً، عارٍ عن كل صوفية، يُسقِط على ميدان العلاقات الاجتماعية الهائل هذا المنطق الظافر الذي يطرد الأشباح. كان المؤلَّف، كما سوف يقول لانسون Lancon جيداً جداً، يستجيب لطلب لدى النخبة الأوروبية: كان ينقص كتاب علم سياسي، «جدي وعميق»، وبالوقت نفسه في متناول الناس، معتَق من سعة اطلاع لا تقرأ ومن دوغمائية باتت لا تُحتمل. «ما كان مونتيني قد عمله في نهاية عصر النهضة للفلسفة الأخلاقية، ما كان في القرن السابع عشر قد عمله ديكارت للطريقة وللميتافيزيقا، باسكال للاّهوت الأخلاقي، فونتنيل fontanelle لمنظومة العالم، ما كان، بالضبط في هذه اللحظة من القرن الثامن عشر، بوفون Buffon يقوم بعمله للتاريخ الطبيعي، كان مونتسكيو يعمله للعالم السياسي. كان يجعل منه عنصراً في الثقافة العامة». لابولي

==

الثامن عشر: فولتير، ديدرو، دالمبر، هلفسيوس، إلخ ... كانوا فعلاً فلاسفة وإن كانت الفلسفة الجامعية لا تعترف بذلك. في نظرهم، هم الفلاسفة، الفلاسفة الحقيقيون.

laboulaye، معيداً في 1876 إصدار **روح القوانين**، لم يقل شيئاً أكثر من اللازم بتمجيده كتاب مونتسكيو **لكونه حرّك وبشكل ما كبَّر الروح البشري**.

★★★

بعد **روح القوانين** بأربع عشرة سنة، في 1762 كان سيصدر عمل سياسي كبير آخر، كان مكتوباً له أن يكبِّر أقل ولكن أن يحرك بالقدر نفسه الروح البشري: **العقد الاجتماعي** لـ روسو. ثم، على الموضوعات التي اقترحها لوك، مونتسكيو، روسو، سيمارس أسياد للفكر السياسي أقل شأناً، من 1770 إلى 1789، قلمهم الرشيق، المتزايد الجرأة مع سير اهتلاك نوابض النظام المطلق في فرنسا. هل سيكون لا يزال ثمة مكان لعمل سياسي عظيم؟ الكراس الذائع الصيت للأب سييس Sieyés، **ما هي الطبقة الثالثة**، سيأتي بالجواب، التأكيدي، في عين عشية. الثورة- كراس، إذاً عمل صغير بحجمه، ولكن كبير بصداه ومداه.

الفصل الثالث

«في العقد الاجتماعي»، لِـ ج. ج. روسو (1762)

«أكثر بكثير من التفكير في تثوير الدول الكبيـرة، يريـد روسـو إيقـاف الجمهوريـات الصـغيرة على منحـدر انفسادها».

براتران دون جوفنيل

Bertrand de Joevenel

نقرأ في الكتاب التاسع من **اعترافات** روسو Rousseau هذه السطور التي ترجع إلى سنة 1756:

من الأعمال المختلفة التي كانت لديّ على الورشة، العمل الذي كنت أتأمل فيه منذ أمد طويل، الذي كنتُ أنشغل به بأكبر ميل، الذي كنت أريد أن أشتغل فيه طوال حياتي، والذي كان له في نظري أن يضع الخاتم على شهرتي، كان **المؤسسات السياسية**. كان مضى ثلاثة عشر أو أربعة عشر عاماً على الوقت الذي فيه تصورت فكرتها الأولى، حين إذ كنت في مدينة البندقية فقد كان لي فرصة ملاحظة عيوب هذه الحكومة التي

عُظِّمت كثيراً. منذ ذلك الحين كانت نظراتي قد توسّمت كثيراً بالدراسة التاريخية للأخلاق. كنت قد رأيت أن كل شيء يتوقف جذرياً على السياسة، وأياً تكن طريقتنا في تناول الأمر، فما من شعب سيكون ذات يوم إلا ما طبيعة حكومته ستجعله يكون، هكذا فإن هذا السؤال الكبير عن أفضل حكومة ممكنة كان يبدو لي يتقلص إلى هذا السؤال: **ما طبيعة الحكومة التي من شأنها أن تُشكّل الشعب الأكثر فضيلة، الأكثر تنوّراً، الأكثر حكمة، أخيراً الأفضل أي الأكثر خيراً، مع أخذنا العبارة في معناها الأكبر؟** اعتقدت أنني أرى أن هذا السؤال يلازم عن قرب هذا السؤال الأخير، حتى وإن كان مختلفاً عنه: **ما هي الحكومة التي، بحكم طبيعتها، تقف دائماً على أقرب مسافة من القانون؟ من هنا، ما هو القانون؟** وسلسلة أسئلة بهذه الأهمية. كنت أرى أن هذا كله يقودني إلى حقائق كبيرة، مفيدة لسعادة الجنس البشري، ولكن **بخاصة لسعادة وطني...**

كان مضى ثلاثة عشر أو أربعة عشر عاماً، إذ كنت في البندقية..: في هذه المدينة الشهيرة بالبغايا- الأديبات كان جان- جاك قد نال من لازوليتا La Zulietta النصيحة المزدرية: اترك النساء وادرس **الرياضيات**! Studia la. Matematica. المقطع الشاهد الآنف يكشف لنا أن جان جاك روسو كان قد درس منذئذ لا الرياضيات، بل العلم السياسي (ليس بدون أن يحمل إليه، كما قد يظهر في قراءته، بعض الادعاء الرياضي). المقطع نفسه يكشف لنا اتساع القصد الأصلي لمؤلف **العقد الاجتماعي**: **المؤسسات السياسية** كان المفروض فيها أن توازن، في ذهن المعاصرين، مجد **روح القوانين**. ولكن مقطعاً آخر من **الاعترافات**، عن سنة 1759، يعلمنا أن روسو، بعد نجاح الـ **هيلوبيز الجديدة**، فحص حالة مؤلفه الكبير، إذ وجد أنه ما زال يتطلب عدة سنوات من العمل فقد تخلى عنه. لا سيما وأن كتابه عن التربية، **الـ إميل**، كان لا يزال في

ورشة. ولكنه قرر أن يستخلص من **المؤسسات السياسية** المتروكة ما كان ممكناً فرزه، مع إحراق الباقي. «و، دافعاً هذا العمل بحمية، بدون قطع عمل **الـ إميل**، وضعت في أقل من سنتين اليد الأخيرة على **العقد الاجتماعي**»[1].

هكذا لا يكون هذا الكتاب الشهير سوى قطعة مفصولة وناجزة من مؤلَّف أوسع بكثير، مصيره ترك نهائي. العنوان التحتي ذو دلالة: «في العقد الاجتماعي أو **مبادئ الحق السياسي**». في 1751 كان قد صدر، تحت نفس العنوان **مبادئ إلخ**، كتاب لـ بورلاماكي Burlamaqui، ابن جنيف مثل روسو («ج. ج. روسو، **مواطن جنيف**»: هكذا يسمي نفسه بفخر، مؤلف **العقد الاجتماعي**). هذه المبادئ، التي عليها كان مونتسكيو، وكأنه في غير يُسر، قد مرَّ بسرعة، كان روسو يريد **تعميقها** لإعطاء البناء الكبير الذي كان يفكر فيه بوابة أيديولوجية تليق به. تطبيق المبادئ مع إقامة حساب كبير للمعطيات العيانية، كان لروسو أن يدرسه في الكتب التي سوف تصدر بعد **العقد الاجتماعي**، والتي لم تصدر في يوم من الأيام. إذ لا نملك سوى **العقد** (وكذلك، بالحقيقة، بعض الكتابات السياسية الظرفية)، يتوجب علينا أن نكتفي به. ولكن لنحترس من أن ننسى كما نسوا في زمن الثورة ومن بعدها إلى الآن، إن الصرامة الأيديولوجية لهذا الكتاب لا تمثل تماماً المزاج السياسي لروسو. استناداً إلى **العقد** المقروء

---

(1) **جان جاك روسو** «1712-1778»، أشهر مؤلفاته: خطاب من أصل التفاوت بين البشر، في العقد الاجتماعي، إميل أو في التربية، هليوبيز الجديدة، اعترافات. دوره: 1. من مؤسسي الديمقراطية، حكم الشعب. 2. من روّاد التربية الحديثة. 3. من أسلاف الأدب الرومانطيقي ... 4. مفكر جدلي (أصل التفاوت ...) 5. مصدر لـ كنط، من مخترعي «**الإنسان**» في القرن 18 (روسو، كنط، ثورة 1789). فكره لعب دوراً كبيراً في الثورة الفرنسية، من بدايتها (1789) ولا سيما في مرحلتها العليا المتقدمة (1792-1794).

بشكل سيء عدا ذلك، حلَّت **أسطورة** روسو، باتت لا تدمَّر، محل روسو الحقيقي.

عقد اجتماعي: بعد الكثير من الكتَّاب السياسيين، ولم يكن هوبز ولوك سوى أبرزهم، الذين كانوا قد اقترحوا تفسيراً تعاقدياً للانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، هل كان لا يزال ممكناً القيام بعمل أصيل على موضوعة طرقت إلى هذا الحد وابتذلت؟

روسو، حسب مدام دو ستال Madame de staêl [1]، لم يخترع شيئاً، ولكنه «أشعل كل شيء». هذا غلط. روسو **العقد** حقيقة **مخترع**. أجل إنه يستلهم أسلافه، من ماكيافل (بخاصة ماكيافل **الخطب**) إلى مونتسكيو. أجل تلقي بعمق تأثير وراثته الجنيفية والكالفينية: أبداً لا يضيُع من بصره مثلاً أعلى دستورياً ما، اغترفه من تاريخ جنيف، ويتألم لأن مدينة كالفن تبدو في نظره تبتعد عنه أكثر فأكثر. ولكن كل هذه العناصر المتنوعة تجد نفسها ممزوجة مجبولة في دماغ المؤلف، دماغه القوي والمعقد، في قلبه الشامخ، قلب ابن العامة، المجروح على الدوام بملامسة المجتمع الأرستقراطي، اللامساواتي، الذي كانت ألطافه وازدراءاته، بالنسبة لروسو، بقدر متساوٍ لا يُطاق. النتيجة كانت هذا المؤلَّف الكبير، الصعب القراءة، **في العقد الاجتماعي**، البالغ الاختلاف عن **روح القوانين**. روسو هنا أدنى من مونتسكيو في المدى الفكري، في حرية الذهن، في الحكمة السياسية. إنه متفوق عليه بتسلسل المحاكمة، وحدة البناء. إنه مساوٍ له بحزم وجمال الأسلوب: أسلوب خطابي ووافر، أقل صنعة وتألقاً، ولكن أكثر ثباتاً وجزالة، دائماً رصين، غالباً فخم جليل كالنحت القديم، أحياناً ملتهب كقلب روسو ذاته.

---

(1) **مدام دوستال** (1766-1817) أديبة فرنسية كبيرة، أسهمت في تفتح الرومانطيقية في فرنسا، ليبرالية.

أين إذاً في هذا المؤلف الشهير، الاختراع؟ إليكم: هذه **الحرية** وهذه **المساواة**، اللتان وجودهما في حالة الطبيعة هو تقليدياً بمثابة مصادرة أو مسلَّمة، روسو يزعم أنه يجدهما ثانية في حالة المجتمع، ولكن **محوّلتَين**، تلقتا ضرباً من تعديل كيميائي، «**مشوهتَين**» أي «**تغيرت طبيعتهما**» «denatures» ونأخذ عبارات شارح عالم هو م. هالبوك .M Halbwachs، «خلْقُ نظام جديد تماماً ونظام بالضرورة عادل، بالعقد». أو وننقل ب. دو جو فنيل في مؤلَّفه الرائع **محاولة عن سياسة روسو**، ثمة خلق «طبيعة جديدة» عند الإنسان، الأمر الذي يتيح لهذا الأخير التغلب على التناقض، الملازم للحالة الاجتماعية، بين ميوله الفردية وواجباته الجماعية. هذا اختراع روسو الأول والرئيسي، محوره تصور **السيد** Souverain، **والسيادة**، **والقانون**، التصور الذي يجعله المؤلف ينبع من العقد الاجتماعي، والذي يغذي الكتابين الأولين من المؤلَّف الذي يشمل أربعة كتب.

روسو يُقاد بذلك إلى تمييز جذري، هو تحت الزاوية التي منها يقدمه لنا روسو، ملك له وحده، بين **السيد والحكومة**. اختراع ثان، حاسم بالنسبة لتطور الحق العام. إنه الموضوع الجوهري للكتابين الأخيرين. وهو يقتضي تصنيفاً جديداً لـ **أشكال الحكم**، وكذلك حذراً صميمياً إزاء الحكم كما يعرّفه المؤلف، فهو ملطخ **بعيب جوهري**. أي المؤلَّف ينتهي بالفصل الشهير عن **الدين المدني**.

السيد

«**الإنسان ولد حراً، وهو في كل مكان في القيود... كيف حصل هذا التغير؟ أجهل ذلك. ما الذي يمكن أن يجعله مشروعاً؟ أعتقد بإمكاني الإجابة عن هذا السؤال**». هذه السطور الشهيرة التي تفتتح **العقد الاجتماعي** تشير على الفور وبدون التباس إلى أن المؤلف يريد أن يعالج مسألة شرعية، مسألة حق، لا مسألة تاريخ.

إن الإلزام الاجتماعي، يؤكد روسو، لا يمكن أن يؤسس شرعياً على القوة. لا

وجود لـ **حق الأقوى**. «ما كان حق يموت حين تنتهي القوة؟ إذا كانت الطاعة واجبة بالقوة فلا حاجة إلى الطاعة بالواجب». إن الإلزام الاجتماعي ليس مؤسساً كذلك على سلطة الأب الطبيعية ولا على أية سلطة أخرى لرئيس «طبيعي» مزعوم ومولود ليأمر. تلك أطروحات نصيرة النظام المطلق. الأساس الشرعي الوحيد للإلزام موجود في الاتفاق المعقود بين أعضاء الجسم المطلوب تكوينه في مجتمع، والذي كل واحد فيه يتعاقد «إن صح القول مع نفسه»، غير مرتبط في الحاصل إلا بإرادته وحدها. كل شيء مشتق من الالتزام الحر لمن يلزم نفسه. الميثاق الاجتماعي لا يمكن أن يكون شرعياً إلا إذا جاء من موافقة مطلوبة اجتماعية.

صيغة هذا الميثاق تشبه في الهيأة إلى حد ما أقوال العرّافات: «**كل منا يضع معاً شخصه وكل قدرته تحت القيادة العليا للإرادة العامة، ونستقبل في جسم كل عضو كجزء من الكل لا يتجزأ**». الأمر الذي يعني أن كل شريك يخلع شخصه تماماً وبلا تحفظ مع كل حقوقه للجماعة، هكذا الحال متساوية للجميع، كل يلتزم نحو الكل، كل واحد إذ يعطي نفسه للجميع لا يعطي نفسه لأحد، كل فرد يحرز على كل فرد آخر بالضبط نفس الحق الذي يتركه له على ذاته، كل يكسب **إذاً مكافئ** كل ما يخسر، ومزيداً من القوة لصون ما عندهن التعهد يستمد، كما يرى القارئ، كل أصالته من كون كل متعاقد مربوطاً دون أن يكون «مخضعاً» أي «رعية» assujetti لشخص، من كون كل واحد إذ يتحد بالجميع لا يطيع «**مع ذلك سوى نفسه ويبقى حراً بقدر ما كان من قبل**» (هنا كانت كل صعوبة المعضلة المطلوب حلها).

هكذا الحرية سالمة، ولكن الطاعة التي بدونها ليس من جسم سياسي، من «شعب»، من «أنا مشترك»، سالمة أيضاً، إنها كذلك بفضل تثنية ذكية، كان مونتسكيو عدا ذلك قد عرّفها في ثلاث جمل قصيرة وصافية عن طبيعة الجمهورية الديمقراطية: «الشعب في

الديمقراطية هو من بعض الحيثيات المونارك، الملك، ومن البعض الآخر هو الرعية، لا يستطيع أن يكون موناركاً إلا بأصواته التي هي إراداته، إرادة السيد هي السيد نفسه». روسو يبين بشكل أقل إيجازاً وأقل وضوحاً، إن كل عضو في الجسم السياسي هو في وقت واحد مواطن ورعية. مواطن، «عضو في السيد»، من حيث يشارك في فاعلية الجسم السياسي (الذي حين يفعل يُدعى سيداً و حين هو منفعل يدعى دولة). رعية، من حيث يطبع القوانين التي صوّت عليها هذا الجسم السياسي، هذا السيد الذي هو عضو فيه.

هذا كله متوَّج، مُنار، -وأحياناً مُظلَم- بميتافيزيقا حقيقية، حتى لا نقول بلاهوت، عن **الإرادة العامة**: هاتان الكلمتان السريّتان اللتان قرأناهما في صيغة الميثاق الاجتماعي(*).

الإرادة العامة ليست البتة جمعاً حسابياً بسيطاً وخالصاً للإرادات الخاصة.

الإرادة العامة ليست بشكل متساوٍ إرادة الجميع أو إرادة العدد الأكب. يجب هنا إدخال عنصر من «أخلاقية»، وهي كلمة عزيزة على روسو، هذا الأخير يبدو يميز عالمين، أحدهما يمكن أن يقارَن بعالم الخطيئة والآخر بعالم الفداء، من جهة العالم المشبوه عالم المصلحة الخاصة، الإرادات الخاصة، الأفعال الخاصة. من الجهة الأخرى، عالم المصلحة العامة **الإرادة العامة** (الإرادة التي تريد المصلحة العامة، لا المصلحة الخاصة)، الأفعال العامة (القوانين). إن فرقاً جذرياً فرقاً لا في الدرجة بل في الطبيعة يفصل هذين العالمين.

(*) سيراجع القارئ بفائدة التحليل الذي أعطاه برتران دو جوفنيل عن «الجذر الثلاثي للإرادة العامة».

والحال أن الشعب في جسم «السيد» لا يمكن أن يريد إلا المصلحة العامة، لا يمكن أن يكون عنده إلا **إرادة عامة**، في حين أن كلا من أعضائه، بما أنه في آن معاً بنتيجة العقد، إنسان فردي وإنسان اجتماعي، يمكن أن يكون عنده نوعان من الإرادة، إنه كإنسان فردي يميل طبقاً للغريزة الطبيعية، الأنانية، إلى ملاحقة مصلحته الخاصة. ولكن الإنسان الاجتماعي فيه المواطن يبحث عن المصلحة العامة ويريدها: بحث أخلاقي تماماً يجرى «في صمت الأهواء». الحرية، -حرية طبيعية محوَّلة، مغيَّرة الطبيعة،- هي تحديداً قدرة كل واحد على أن يغلِّب على إرادته «الخاصة» إرادته «العامة»، التي تمحو «حب الذات» لصالح «حب الجماعة» (ب. دو جوفنيل). هكذا فإن أطيع السيد، الشعب في جسم، هو حقاً أن أكون حراً.

أن نفهم ذلك هو أن نفهم بنفس الضربة ما يسمى في أحيان كثيرة «سفسطات» **العقد الاجتماعي**.

أن يُعاد إلى الطاعة بالقوة من إذ تهيمن عليه مصحلته الخاصة يرفض الانصياع للإرادة العامة (التي هي إرادته بقدر ما هي إرادة كل آخر)، هو ببساطة «إجباره على أن يكون حراً». -أن نفرض رضوخ الأقلية للقوانين التي أقرتها الأكثرية، وهي بحكم الفرضية القوانين التي لم توافق عليها الأقلية أبداً، هو تحقيق الحرية وليس اغتصابها، إذ إن التصويت على اقتراح قانون ليس له بالواقع كهدف تأييد أو رفض هذا الاقتراح بل قول ما إذا كان مطابقاً أو لا للإرادة العامة التي لن تكون معروفة إلا بعد التصويت. «حين ينتصر الرأي المعاكس لرأيي، فهذا لا يدلل على شيء آخر سوى أنني كنت قد أخطأت وأن ما كنت أقدّر إنه الإرادة العامة لم يكنها. لو أن رأيي الخاص انتصر، لكنت عملت شيئاً آخر غير الذي كنت قد أردت، وفي هذه الحال لما كنت أكون حراً». هكذا يختم روسو دونما اضطراب. ولكن إذا أردنا الذهاب تماماً إلى صميم فكرة المؤلف

المعقدة، فيما يتصل بالحرية في الحالة الاجتماعية، وجب أيضاً أن نحسب حساب تمييز رئيسي: التمييز بين «التبعية للبشر» و«التبعية للأشياء».

ما فتئ، هذا الـ جان جاك الحساس والبائس، يشعر بـ «صعوبة التبعية» **(الاعترافات)**، يقاسي من الإرادات الخاصة، العسفية، النزوية، المخيبة، إرادات الذين كان تابعاً لهم: رؤساؤه الاجتماعيون. من هنا على الأرجح هذا الخوف الجنوني من «الإرادات الخاصة»، هذا التصميم على أن يرى قبل كل شيء في الحرية الاستقلال حيال كل الإرادات الخاصة. إلا أن روسو يعلم جيداً أن الحال البشري تابع، وأن الإنسان الطبيعي خاضع بقسوة للطبيعة الفيزية، للضرورة الفيزية، **للأشياء**. ولكنه يعتبر أن هذه التبعية للأشياء لا تزيف الحرية، إذ إنها ليست، حسب تعليق هالبواك Halbwachs الواضح، سوى «الرضوخ للضرورة، لقوانين ثابتة مستقرة لا نشاهد وراءها إرادة بشرية فردية، نزوية، وغير ثابتة». الحرية، هي التبعية **للبشر**، للأشخاص الخاصين. كل المعضلة إذاً هي أن تُعاد في الحالة الاجتماعية التبعية للأشياء، مع تصفية التبعيات الخاصة التي هي «بقدرها قوة طُرحت من جسم الدولة». وحدة القانون، **تعبير الإرادة العامة**، قادر بعموميته بالضبط بـ لا شخصيته، بـ لا مرونته أو لا التوائيته، على تسكين معظم الأدواء الملازمة لدى الإنسان لواقع تبعيته للبشر. بفضل القانون والقانون فقط يمكن أن تصير التبعية للبشر من جديد «التبعية للأشياء» **(الإميل)**، يمكن أن يجد الإنسان من جديد بأن معاً حرية و«أخلاقية» و«فضيلة»، أي **مكافئ** حريته الطبيعية- وأكثر.

كذلك، كما سنرى الآن، الفرد وقد صار بالعقد الإنسان الاجتماعي يجد من جديد **مكافئ** المساواة الطبيعية.

بالفعل أن الشرط أو التحديد الأساسي في العقد الاجتماعي هو كما نعلم واحد للجميع، جميع المواطنين يتعهدون «تحت نفس الشروط ويجب أن يتمتعوا جميعاً بنفس

الحقوق». بالتالي ليس السيد يوماً في حق أن يحمِّل رعية أكثر من رعية آخر. بعيداً «عن أن يدمر المساواة الطبيعية، إن الميثاق الأساسي يضع بالعكس **مساواة خلقية وشرعية** محل ما أمكن أن تضعه الطبيعة من لا مساواة، فيزية بين البشر، والبشر، مع إمكان كونهم غير متساوين في القوة أو في القريحة، يصبحون جميعاً متساوين بالاتفاق وبالحق». ليست أن درجات السلطان والثروة يمكن في يوم من الأيام أن تكون «واحدة بالتمام والضبط». ولكن السلطان لا يمكن أن يعنّف أي مواطن متحدياً القانون. وأما الثروة، فالأمر أكثر تعقيداً.

«الدولة حيال أعضائها سيدة على كل أموالهم بالعقد الاجتماعي الذي يخدم في الدولة كأساس لجميع الحقوق». (نسمع صدى هوبز). ولكن بعيداً عن أن تجرِّد لذلك الأفراد من أموالهم، الدولة تؤمِّن لهم بالعكس حيازتها المشروعة، الملكية الحقيقية: الملك - الحق محل الملك- واقع وفعل من جالسة الطبيعة. «عندئذ يُعتبر الحائزون مستودَعي المال العام، وإذ تُحترم حقوقهم من قِبل جميع أعضاء الدولة وتُصان بكل قواها ضد الغريب، بتسليم مفيد للجمهور وأكثر أيضاً لأنفسهم، فإنهم إن صح القول **قد اكتسبوا كل ما أعطوا**».

ولكن حذار: إذا كان البعض عندهم الكثير والبعض الآخر لا شيء، ستكون الدولة معرضة «لتجارة الحرية العامة -هذا يشتريها وذاك يبيعها». من هنا الطغيان، من هنا الانحلال. «تريدون إذاً إعطاء الدولة قواماً، قرّبوا الدرجات القصوى بقدر ما هو ممكن، لا تعانوا من المترفين ولا من الصعاليك. هاتان الحالتان، اللتان لا تنفصلان بطبيعة الأمور، هما بالتساوي وخيمتان على المال العام والخير المشترك... فلا يكون أي مواطن ثرياً بحيث يستطيع شراء مواطن آخر ولا يكون أي مواطن فقيراً بحيث يكون مرغماً على بيع نفسه».

نرى جيداً الآن معنى العبارة المشددة أعلاه: مساواة خلقية وشرعية. ليس تماماً مساواة واقع، ولكن ليس أكثر مساواة شكل محض، «ظاهرية ووهمية»، تسمح بإبقاء الفقير في بؤسه والغني في اغتصابه.

ومصطلح **تغيير الطبيعة** dénaturation، المستخدم في مستهل هذه الانماءات عن الحرية والمساواة، يأخذ أيضاً كل قيمته. إن تحول الإنسان الطبيعي إلى مواطن قد حوّل غرائزه، بدلها كيميائياً. الإنسان، من أجل خيره وخير الجميع، قد غيرت طبيعته المؤسسة الاجتماعية الشرعية (المعارضة للمجتمع الزائف والجائر الذي شجب واستنكر في المؤلف الشهير **خطاب عن أصل التفاوت**، السابق لـ (**العقد**). الإنسان نقل أناه ووضعه «في الوحدة المشتركة بحيث لا يعود كل فرد خاص يعتقد نفسه أحداً ولكن جزءاً من الكل». ها هو الإنسان قد زود بالطبيعة الجديدة التي يتكلم عنها ب. دو جوفنيل، وها قد أعطي حب الذات قاعدة أخرى، «لجعله يحمل ثماراً أخرى»: ثماراً اجتماعية. في هذا النقل، في هذا الانتقال من حالة إلى أخرى، كسب الإنسان من جديد -ونيِّف- مكافئ ما أمكنه أن يخسر. يا لها من نِعَم لا تضاهي تحملها الحالة الاجتماعية، يغنيها هذا الـ روسو الذي سيريد فاغه Faguet، وقد سحره **الخطاب** وحيَّره **العقد**، سيريد أن يراه قبل كل شيء «آنتي-اجتماعي»، «ضد-اجتماعي»! والأولى أن نقرأ:

هذا الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية ينتج في الإنسان تغيراً جدا مرموق، **بإحلاله في سلوكه العدالة محل الغريزة، وإعطائه لأعماله الأخلاقية التي كانت تنقصها من قبل**. عندئذ فقط إذ يخلف صوت الواجب الدفع الفيزي والحق الشهوة، يجد الإنسان، الذي لم يكن إلى هنا قد نظر إلا إلى نفسه، يجد نفسه مرغماً على الفعل حسب مبادئ أخرى، وعلى استشارة عقله قبل استماعه إلى ميوله. مهما حرم نفسه في هذه الحال من مزايا كثيرة يملكها من الطبيعة، فإنه يعود ويكسب مزايا كبيرة، ملكاته وقدراته

تتمرس وتتطور، أفكاره تتوسع، عواطفه تتسامى، نفسه كلها ترتفع إلى نقطة بحيث لو لم تكن تجاوزات هذا الشرط الجديد كثيراً ما تحطه تحت الشرط الذي خرج منه، لكان عليه أن يبارك على الدوام اللحظة السعيدة التي انتزعته من ذلك الشرط إلى الأبد والتي من حيوان بليد ومحدود صنعت كائناً ذكياً وإنساناً.

السيادة

سمات السيادة أو علائمها تنبع منطقياً من الأصل التعاقدي للسيد ومن تعريف السيد Souverain. السيد، المكون من قِبل العقد الاجتماعي، هو الشعب في جسم راسماً الإرادة العامة، التي القانون تعبيرها. «إرادة السيد هي السيد نفسه». السيادة، أي سلطة الجسم السياسي على كل أعضائه، تتطابق في الهوية مع الإرادة العامة، وسماتها هي عين سمات هذه الإرادة: إنها لا تنخلع، لا تنقسم، معصومة عن الخطأ، مطلقة.

لا تنخلع:- السلطة يمكن أن تُسلَّم، أن تُنقل. الإرادة لا يمكن. لا ميثاق «خضوع» إذاً يمكن أن يتصور في الوقت نفسه مع ميثاق «الاجتماع» أو بعده، مجموع المواطنين، منذ اللحظة التي يكون فيها تنازل عن إرادته، يكف عن كونه «شعباً»، وبحكم نفس السبب الذي يجعلها لا تنخلع، السيادة لا يمكن أن تمثل إن إرادة لا يمكن أن تعطي نفسها قيوداً للمستقبل، تحت شكل ممثل أو نائب:

السيد ليستطيع أن يقول: أريد حالياً ما يريده فلان أو على الأقل ما يقول إنه يريده، ولكنه لا يستطيع أن يقول: ما هذا الإنسان سيريده غداً، سأريده أيضاً... الإرادة لا تمثَّل قط: هي هي أو هي غير، لا وجود لوسط. نواب الشعب ليسوا إذاً ولا يمكن أن يكونوا ممثليه، ليسوا سوى مفوضيه، لا يستطيعون أن يختموا أي شيء بشكل نهائي. **كل قانون لم يصادق عليه الشعب بشخصه لاغٍ، ليس بقانون.**

جان جاك، مواطن جنيف، المتعصب للاقتراع المباشر على القوانين، ينفر من النظام التمثيلي الذي ينادي به مونتسكيو، هذا الإقطاعي المقنَّع بشكل سيء، ومثال إنكلترا لا يأخذه بهيبة أو خداع. لنسجل مروراً أن في سنة 1762 كان يرتسم، آتياً من مصادر مختلفة، تيار رأي ضد الهوَس الإنكليزي، ضد الأنجلومانيا التي كان قد غذّاها إلى هذا الحد روح القوانين.

لا تنقسم: —لنفس السبب الذي يجعلها لا تنخلع. «الإرادة عامة أو ليست عامة، هي إرادة جسم الشعب أو فقط إرادة جزء»، وإرادة جزء ما هي سوى إرادة جزئية، خاصة. قَسم السيادة في مبدئها، هو قتلها. لكن مع الاعتراف بها واحدة في مبدئها، قَسمها في موضوعها، مثلاً إلى سلطان تشريعي وسلطان تنفيذي متعاملَين من مساو إلى مساو —كما يفعل مونتسكيو— هو قتلها أيضاً. سياسيون عجيبون، بلا منطق،

يجعلون السيد كائناً خيالياً غريباً ومشكّلاً من قطع مجموعة، هذا كما لو كانوا يؤلفون الإنسان من عدة أجسام، أحدها له عينان، والآخر ذراعان، والآخر قدمان، ولا شيء أكثر. مشعوذو اليابان يقطّعون على ما يقال طفلاً أمام عيون المشاهدين ثم إذ يرمون في الهواء كل أطرافه واحداً بعد آخر، يجعلون الولد يسقط من جديد حياً ومجموعاً بتمامه. هكذا تقريباً ألعاب خفة سياسيينا، بعد تفكيكهم الجسم الاجتماعي بهيبة تليق بسوق الألعاب يجمعون القطع لا يدري أحد كيف.

خطيئتهم، هي كونهم أخذوا السلطات المنفصلة على أنها «أجزاء» من السيادة، في حين أنها ليست ولا يمكن أن تكون سوى «انبثاقات» أو «صدورات» عنها.

معصومة عن الخطأ.- الإرادة العامة لا «تستطيع أن تضلّ»، إنها «دائماً مستقيمة، وتتجه دائماً إلى المنفعة العامة». «السيد، بحكم أنه كائن وحسب، هو دوماً ما يجب أن يكونه». تأكيدات مجانية، شاقولية الطّرق؟ كلا. بل عواقب طبيعية لـ «المسلّمة

الديمقراطية» -كما كانت هناك «مسلمة مونارخية» لأنصار الحكم المطلق- التي بموجبها الشعب في جسم يريد دائماً وبالضرورة خير الجميع وكل واحد. «السيد بما أنه مشكَّل فقط من الأفراد الخاصِّين الذين يؤلفونه فليست له ولا يمكن أن تكون له مصلحة مضادة لمصلحتهم...، من المستحيل أن يريد الجسم الإساءة إلى كل أعضائه، ولا يمكن أن يسيء إلى أي منها بشكل خاص... [ما دام] كل فعل حق من الإرادة العامة، يجبر أو يساعد **بشكل متساو** كل المواطنين».

بعد ينبغي –روسو يسارع إلى إيضاح بعض الاحتياطات- أن تكون الإرادة حقاً وأصالة عامة بدون أي تسلل من إرادات خاصة، الأمر الذي يقتضي أن «لا يرتئي كل مواطن ألا بحسب نفسه»، هو وحده بصفة فردية محض. الأمر الذي يطرد تدخل أي «مجتمع جزئي» جمعية، حزب، شلّة، لا تتكون يوماً إلا على حساب المجتمع الكبير أو الاجتماع العام: الجسم السياسي.

مطلقة: –السيادة تحلَّل، بالجوهر، إلى سلطة مطلقة: «يلزم (للدولة) قوة كلية وعامة لتحريك وترتيب كل جزء بالطريقة الأنسب للكل. كما الطبيعة تعطي كل إنسان سلطة مطلقة على كل أعضائه. كذلك الميثاق الاجتماعي يعطي الجسم السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه».

ماذا! سلطة بلا حدود؟ ما من فصل في **العقد الاجتماعي** أدق من هذا الفصل الرابع في الكتاب الثاني الذي عنوانه: **في حدود السلطة السيدة**... روسو ينكشف هنا موزَّعاً، موزّعاً بين فردوية نقطة انطلاقه، مزاجه، والمطلقية الديمقراطية، هذا الاستبداد الحقيقي للإرادة العامة، أي عملياً للأكثرية الذي إليه يقوده منطق بنائه، موزَّعاً بين الصرامة الجدلية للتسلطي هوبز (مراجعاً من بعض الحيثيات على يد سبينوزا) والابتكارية المرنة لـ لوك، الفردوي الليبرالي، الحريص على إنقاذ حقوق الإنسان في وجه الدولة.

هكذا فإن روسو، وقد أكد ضرورة السيادة المطلقة، يحفظ، إلى جانب المواطن والرعية، وهما وجها «الإنسان الاجتماعي» أو وجهه المزدوج، يحفظ حقوق «الإنسان حسب»، كما عملته الطبيعة.

مطلوب إذاً أن نميز جيداً حقوق المواطنين والسيد والواجبات التي على أولئك أن يؤدوها بصفتهم رعايا، عن الحق الطبيعي الذي يجب أن يتمتعوا به بصفتهم بشراً، من المتفق عليه أن كلّ ما كل واحد يخلع، بالميثاق الاجتماعي، من سلطانه، من أمواله، من حريته، **هو فقط الجزء من كل ذلك الذي يهم استخدامه للجماعة.**

لكن هذا التنازل، سرعان ما يجعله المؤلف من الناحية العملية وهمياً إذ يوضح: «**ولكن يجب الموافقة أيضاً على أن السيد وحده حكَم على هذه الأهمية**».

كيف لا نحس عند روسو ارتباكاً قاسياً؟ وكم هو سعيد أن تستطيع المسلَّمة الديمقراطية –السيد «دائماً ما يجب أن يكونه»- المجيء لإنقاذ كل شيء! «كل الخدمات التي يستطيع مواطن أن يسديها للدولة، واجبة عليه ما إن يطلبها السيد، ولكن السيد من جهته لا يستطيع أن يحمِّل الرعايا أي قيد غير مفيد للجماعة بل لا يستطيع أن يريد ذلك، إذ تحت قانون العقل لا شيء يحصل بلا سبب، كما وتحت قانون الطبيعة». تلي صفحتان عويصتان بشكل فظيع للانتهاء إلى التذكير بأن الرعايا إذ يطيعون السيد لا يطيعون أحداً سوى إرادتهم ذاتها. من هذا ينبع أن «السؤال إلى أين تمتد حقوق السيد وحقوق المواطنين هو السؤال إلى أية نقطة يستطيع هؤلاء **أن يلتزموا مع أنفسهم**، وكل منهم نحو الجميع، والجميع نحو كل منهم».

ليفهم من يستطيع، قد يفكر ذوو الأرواح الخفيفة، الحقيقة أن كل أفكار جان جاك «تتماسك»، كما هو نفسه يؤكد بغرور، ولكن تعبيرها نظراً للمسلَّمة الأصلية، وكذلك، مع تصديقنا له، نظراً لـ «فقر اللغة»، يصير صعباً بشكل فائق، بجملة لا يترك

وضوحها مزيداً لراغب، ولكنها لا تطمئِن الفردوي إلا بدرجة تافهة، هالبواك يختصر محاكمة المؤلف: «الدولة تترك لنا في الحاصل، من نشاطنا الحر، **كل ما ليس من الضروري أن تحدّه لتضمن وتؤمِّن هذا النشاط الحر نفسه**».

مطلقة، معصومة، لا تقسَم، ولا تُخلع، -ويمكن، رأينا ذلك، أن نضيف: مقدسة ومحرمة،- بأية محمولات مهيبة لا تحاط، هذه السيادة حسب روسو! لقد قالوها جيداً: بعد **روح القوانين** الذي كان يضع التشديد على قيم أخرى، **العقد الاجتماعي** هو «ثأر السيادة». على أنقاض الحكم المطلق المونارخي المحكوم عليه في الروح، أراد روسو أن يشيد، متذكراً جنيف، سيادةً بلا خطر للمحكومين، ومع ذلك لا تقلّ عظمة وجلالاً وتطلُّباً عن سيادة رجل واحد حسب بودان وهوبز وبوسويه. سيادة الشعب، أي المواطنين في جسم، سيادة مجردة تماماً، محل سيادة لويس الرابع عشر العيانية المغصوبة على سيادة الله! سيادة تعارض **الدولة أنا** للمونارك المطلق بـ **الدولة نحن** للمحكومين في جسم!

القانون

إلى القانون، تعبير الإرادة العامة، يفضي في نهاية الحساب هذا البناء العالِم بشكل رائع أو بشكل مُيئِس.

القانون: أية فكرة عالية، مثيرة، ليست لدى روسو عنه؟ إنه حقيقة، في نظره، من جبلة المقدس، وهو يكنُّ له احتراماً دينياً، نعلم أن قلبه المجروح يرى فيه، في عموميته، في لا شخصيته، العلاج الوحيد لنزوة، لعسف البشر الخاصين حَمَلة السلطة. إلى القانون وحده مرد العدالة والحرية. وحده سمح بإخضاع الأفراد لجعلهم أحراراً، بتقييد إرادتهم باعترافهم، بتقييم قبولهم ضد رفضهم. بفضله، يخدمون و«ليس لهم سيد». إنه أرفع جميع المؤسسات البشرية. إنه «إلهام سماوي» علَّم الشعوب أن تنقل وتضع في هذه

الدنيا ثبات المراسيم الإلهية. هي ذي، سيكتب روسو في 1767 إلى الماركي دو ميرابو de Mirabeau، والد الخطيب[1]، -«هي ذي، في أفكاري القديمة، المسألة الكبيرة في السياسة، التي أشبهها بمسألة تربيع الدائرة في الهندسة...: **إيجاد شكل حكومي يضع القانون فوق الإنسان**».

هذا يعني أن القانون لا يمكن أن يكون تعبير إرادة عسفياً من لدى السيد. لكان روسو رفض اسم قوانين لنصوص كثيرة خرشبتها برلماناتنا الحديثة وليست سوى الترجمة الفوضوية لأهواء ومصالح عابرة. القانون بالنسبة له انعكاس في هذه الدنيا عن نظام متعالٍ. يكتب: «ما هو خير وموافق للنظام هو كذلك بطبيعة الأشياء وبصورة مستقلة عن الاتفاقات البشرية. كل عدالة آتية من الله، وهو وحده مصدرها، ولكن لو كنا نعلم استقبالها من هذا العلو لما كنا نكون بحاجة إلى حكومة ولا إلى قوانين...».

فما الذي هو قانون؟ لا يوجد قانون إلا حين تكون المادة التي عليها يجري البت والتقرير عامة كالإرادة التي تبت وتقرر. إذ تتسلط عليه خشية الخاص، روسو يلح ويبسط:

حين أقول إن موضوع القوانين دائماً عام، أعني أن القانون يعتبر الرعايا في جسم والأفعال مجردة، ولا يعتبر أبداً إنساناً كفرد ولا فعلاً خاصاً. هكذا فالقانون يستطيع جيداً أن يرسم إنه ستكون هناك امتيازات، ولكنه لا يستطيع أن يعطي امتيازات لشخص بالاسم، القانون يستطيع أن يقيم عدة طبقات من المواطنين، بل أن يعيِّن الصفات التي ستعطي حق الانتماء لهذه الطبقات، ولكنه لا يستطيع أن يسمي هؤلاء

---

(1) ميرابو (الابن) خطيب الثورة الفرنسية مزدوجاً بين الملك والجمعية الوطنية. أبوه الماركي هو ميرابو كان عالم اقتصاد، من المدرسة الفيزيوقراطية.

وأولئك لينقلبوا فيها، بوسعه أن يقيم حكومة ملكية وخلافة وراثية، ولكن ليس بوسعه أن ينتخب ملكاً، ولا أن يسمي أسرة ملكية: بكلمة، كل وظيفة تنتسب إلى موضوع فردي ليست ملكاً للسلطان التشريعي.

بما أن السيد وحده، الذي هو الشعب في جسم، له صفة عمل القانون، لذا لا يمكن أن يكون القانون ظالماً. السيد هو كلٌ منا، و«لا أحد منا ظالم حيال نفسه». ما من حاكم يمكن أن يكون فوق القوانين، ما دام، كما سنرى، كل حاكم مندوباً عن السيد. بكوننا خاضعين للقوانين، نحن أحرار، «إذ إنها ليست سوى سجلات لإراداتنا».

آه! ماذا سيعترض ربما القارئ، في حسّه السليم، الجمهرة عمياء، عارية من الحس النقدي، ولكن أعطيت وسام كلمة سيد Souverain الجليلة، ستسلَّم مهمة جدية ودقيقة كمهمة عمل القوانين، «شروط الاجتماع المدني» هذه؟ روسو قطعي: «الشعب الخاضع للقوانين يجب أن يكون هو صانعها، للذين يجتمعون لا لسواهم أن يضبطوا شروط المجتمع». ولكن إلى أين تتجه هذه الأسئلة التي يطرحها فجأة: «كيف سيضبطونها؟ أيكون ذلك باتفاق مشترك، بإلهام مفاجئ؟ الجسم السياسي هل له عضو يفصح عن إراداته؟ من سيعطيه التبصر اللازم...؟». أسئلة معكّرة من شأنها -يعلق هالبواك- لحظة «الوصول إلى البناء» أن تعيدنا إلى «عرض البحر»! وإليكم ما هو أكثر إقلاقاً أيضاً: «كيف لجمهرة عمياء، كثيراً ما لا تعلم ما تريد، لأنها نادراً ما تعلم ما هو صالح لها، أن تنفذ بنفسها مشروعاً كبيراً صعباً كمنظومة تشريع؟».

أية مفاجأة يهيئ لنا روسو؟ لنقرأ أكثر إلى الأمام. من نفسه الشعب يريد دائماً الخير، ولكنه من نفسه لا يراه دائماً. **الإرادة العامة دائماً** مستقيمة، **ولكن الفهم الذي يرشدها ليس دائماً منوَّراً.** يجب أن تجعل ترى الموضوعات كما هي، أحياناً كما يجب أن تظهر لها، أن يبيَّن لها الدرب الصالح الذي تبحث عنه، **أن تضمن من إغراء الإرادات**

الخاصة، أن تقرّب في أعينها الأمكنة والأزمنة، أن توازن جاذبية المزايا الحاضرة والمحسوسة بخطر المصائب البعيدة والمخفية. الأفراد الخاصون يرون الخير الذي هم يرفضونه، الجمهور يريد الخير الذي هو لا يراه. **الجميع بالتساوي يحتاجون إلى مرشدين**. يجب إرغام أولئك على جعل إراداتهم (الخاصة) موافقة لعقلهم، يجب تعليم الأخير معرفة ما يريد. عندئذ، من الأنوار العامة تنتج وحدة الفهم والإرادة في الجسم الاجتماعي، من هنا التشارك الصحيح للأجزاء، وأخيراً القوة الأكبر للكل. **هو ذا من حيث تولد ضرورة مشرِّع**.

وهي ذي المفاجأة التي كان يهيئها هذا التحليل الرائع على أي حال! هذا النداء غير المنتظَر إلى المشرِّع، إلى الفرد الفريد، إلى الكائن الخارق، الملهَم وشبه- الإلهي، كي يعطي شعبه عند الانطلاق في أصل حياته السياسية «منظومته من تشريع» قوانينه الجوهرية الأساسية، مصدر المؤسسات الدائمة («قوانين دستورية»، نسميها في أيامنا)- كيف إذاً نفسره بأية ذكريات قوية عند مؤلف **العقد**؟ يُذكر، بالطبع، موسى، سولون، ليكورغ Lycurgue [1]. ولكن روسو، مواطن جنيف التي كانت ذات يوم «مدينة- كنيسة» كالفن، فكَّر على الأرجح قبل كل شيء بهذا الأخير. كالفن يوافق، سمة لسمة، اللوحة التي رسمها لنا روسو عن المشرِّع.

لكائن خارج المألوف، هذا المشرّع، بعبقريته كما بوظيفته.

بعبقريته:

لاكتشاف أفضل قواعد اجتماع تناسب الأمم يلزم ذكاء متفوق يرى كل أهواء البشر ولا يشعر هو بأي منها، ليس له أية علاقة مع طبيعتنا ويعرفها بعمق...؛ رجل،

---

(1) **ليكورغ Lycurgue** مشرّع سبارطة الأسطوري. (سبارطة تدعى أيضاً لاسيديمون).

إذ يحفظ لنفسه في سير تقدم الأزمنة مجداً بعيداً، يستطيع العمل في قرن والتمتع في قرن آخر. **يلزم آلهة لإعطاء قوانين للبشر**...، من يجسر ويعزم على تأسيس شعب يجب أن يشعر نفسه قادراً إن صح القول على تغيير الطبيعة البشرية، على تحويل كل فرد، الذي هو بنفسه كل كامل ومنفرد، إلى جزء من كل أكبر ينال منه هذا الفرد نوعاً ما حياته وكينونته... [دوماً هذه «الطبيعة الجديدة» التي ينبغي تجهيز الفرد بها لتحقيق الوحدة والسلام فيه].

بوظيفته.- المشرِّع ليس سيداً، إنه لا يأمر على البشر، إنه لا يأمر إلا على القوانين، إنه يكوّن الدولة ولكنه ليس جزءاً من تكوين من دستور الدولة (هكذا في جنيف، كالفن، وهو من جهة أخرى أجنبي). هذه القوانين التي يحررها المشرِّع ليس بإمكانه أن يعطيها قوة موجبة تنفيذية، وحده الشعب في جسم أو السيد يستطيع، وحتى لو أراد الشعب فلن تكون له سلطة التجرد من حقه التشريعي الذي هو «حق لا يَنقل». لن تكون له لأن بموجب الميثاق الأساسي ليس سوى الإرادة العامة تلزم الخاصين ولا يمكن في يوم من الأيام التأكد من أن إرادة خاصة (لنفهم: حتى إرادة المشرِّع) «هي موافِقة للإرادة العامة، **إلا بعد إخضاعها لأصوات الشعب الحرة**». هل يمكن أن نحلم بوظيفة أبعد عن المألوف من هذه الوظيفة في الجسم السياسي؟ نجد «بأن في عمل التشريع شيئين يبدوان مستحيلَي التوفيق: **مشروع فوق القوة البشرية، ومن أجل تنفيذه سلطة هي لا شيء**». مسألة جديدة ليس لها حل للوهلة الأولى!

روسو يحلها مستنجداً بحيلة: تمثيلية التدخل الإلهي، كل المشرعين الكبار، كل «آباء الأمم» جعلوا الآلهة يتكلمون، زينوهم بحكمتهم الخاصة ذاتها، وضعوا في أفواههم الخالدة قرارات عقلهم الخاص والرفيع. لماذا؟ «لكي يجرّوا بالسلطة الإلهية الذين لا تزعزعهم الفطنة البشرية»، لكي يجعلوا الشعوب تطيع «بحرية» ويجعلوها

تحمل «طائعة نير السعادة العامة». أمعنى هذا أن روسو يقلص مشرعه إلى دور خدّاع ماهر في معالجة الشعوب؟ بتاتاً. في صفحة رائعة، هي نشيد حقيقي للحكمة التي تؤسس، يحظر علينا المؤلف تخفيض النقاش على هذا النحو.

ولكن ليس متاحاً لكل إنسان أن يُنطِق الآلهة، ولا أن يصدَّق حين يعلن أنه ترجمانهم، إن نفس المشرّع الكبيرة هي المعجزة الحقيقية التي يجب أن تدلل على رسالته، يستطيع كل إنسان أن يحفر ألواحاً حجرية، أو أن يشتري هاتفاً من الغيب، أو يتظاهر بتعامل سري مع إله ما، أو يدرب طائراً ليكلمه في أذنه، أو أن يجد وسائل فظّة أخرى ليخدع الشعب. من لا يعرف غير ذلك سيستطيع حتى أن يجمع حوله بالمصادفة قوة من المجانين، ولكنه لن يؤسس في يوم من الأيام إمبراطورية، ولن يلبث عمله الشاذ أن يموت معه. إن هيبات زائفة تشكل رابطاً عابراً، الحكمة وحدها تجعله دائماً. الشريعة اليهودية التي لا تزال باقية، شريعة ابن إسماعيل [محمد] التي تسود منذ عشرة قرون نصف العالم، تعلنان اليوم أيضاً عن الرجلين العظيمين اللذين أملياهما، وفي حين أن الفلسفة المغرورة أو الروح الحزبية العمياء لا ترى فيهما سوى دجّالَين سعيدي الحظ، فإن السياسي الحق يعجب في مؤسساتهما بهذه العبقرية الكبيرة والجبارة التي ترأس المنشآت الدائمة.

من بين القوانين التي يعينها المشرّع على هذا النحو للمدينة التي يؤسس، هناك صنف أهم من القوانين السياسية أو الأساسية، من القوانين المدنية والقوانين الجنائية. أهم منهن جميعاً، لأن المحافظة الجيدة عليهن يتوقف عليه. صنف «لا يُحفر في الرخام ولا في المعدن، بل في قلوب المواطنين، يصنع دستور الدولة الحقيقي، يأخذ في كل الأيام قوى جديدة، حين تشيخ أو تنطفئ القوانين الأخرى، ينعشها أو ينوب منابها، يحفظ شعباً في روح مؤسسته، ويحل بالتدريج قوة العادة محل قوة السلطة». روسو يريد أن يتكلم هنا.

عن الأخلاق، عن العادات، وبخاصة عن الرأي العام، جزء يجهله سياسيونا، ولكن عليه يتوقف نجاح كل الأجزاء الأخرى: جزء يعني به المشرّع الكبير سراً، بينما يبدو مقتصراً على حلول خاصة ليست سوى قوس القبة، التي الأخلاق العامة وولادتها أبطأ تشكل أخيراً مفتاحها الذي لا يزعزَع.مكتبة سر من قرأ

مونتسكيو هل كان في يوم من الأيام أكثر بلاغة عن سلطان الأخلاق العامة، عن سلطان الرأي العام، الذي إذا ربِّي كما ينبغي يبقى الأخلاق؟

أخيراً، إن أعظم مشرّع «أعقل مؤسس- معلم»، لا يعطي الشعوب المؤسسات التي يريد ليس كل شيء أن تحرَّر قوانين جيدة في ذاتها، يلزم أيضاً فحص ما إذا كان الشعب الذي هي إليه «صالحاً لتحمُّلها». مسألة ليست مسألة حقوق بل مسألة مناسبة ملاءمة، مسألة لا أدري أي حس أو ذوق لا يعلِّمه أي كتاب. «ألف أمة لمَعنَ على الأرض ما كان يمكن أن يتحملن قوانين جيدة، بل وإن اللواتي كان يمكنهن ذلك لم يكن لهن في كل دوامهن سوى زمن قصير من أجل ذلك». للمشرك أن يدرك هذه اللحظة العابرة الهاربة سرعان ما يفوت الوقت. روسو، كـ مونتسكيو ينتقد بطرس الأكبر ولكن لأسباب أخرى: «الروس لن يكونوا في يوم من الأيام مهذبين حقاً، لأنهم هُذّبوا قبل أوانهم. بطرس كانت عبقريته عبقرية تقليد، لم تكن له العبقرية الحقة، العبقرية التي تخلق وتنتج كل شيء من لا شيء... لقد أراد أولاً أن يصنع ألماناً، إنكليزاً، حين كان يجب البدء بصنع روس».

صفحة كثيفة مكرسة للإجابة على السؤال: «أي شعب إذاً صالح للتشريع»، تعدد الشروط التي يصعب جمعها، شروط نجاح المشرّع، نخلص إلى أننا نرى «قليلاً من الدول المكوَّنة جيداً»، ولكن هناك مع ذلك في أوروبا بلد قادر على التشريع. «إنه جزيرة كورسيكا». كورسيكا كانت لتوها قد استرجعت حريتها ضد جنَوَه. «شعب

باسل»، يستحق فعلاً أن يعلِّمه «رجل حكيم» المحافظة على هذه الحرية، يصرخ روسو، دون أن يشتبه بأن بعض الكورسيكيين، وهم يقرؤونه، سيرون فيه هذا الرجل الحكيم، وسيطلبون منه دستوراً لبلادهم. أقل أيضاً يشتبه في أي اتجاه ستتحقق النبوءة التي يلقيها بإهمال كنهاية: «عندي بعض شعور بأن هذه الجزيرة ذات يوم ستدهش أوروبا»[1].

الحكومة

رأينا لتوّنا كيف أن مؤلف **العقد الاجتماعي**، الذي كان يريد أن يضع القانون فوق الإنسان، اعتقد نفسه مجبراً على الاستنجاد، من أجل تأسيس القوانين الأساسية للدولة، برجل -رجل من الصحيح أنه فوق العادة، ملهَم حقاً، نفس كبيرة تضطلع بأعظم رسالة. وها إن روسو في الطرف الآخر من سلسلة التشريع يجد نفس استحالة الاستغناء عملياً عن الرجال الخاصِّين وعن الأفعال الخاصة.

إذ لأن القانون بطبيعته لا يمكن أن يكون ذا موضوع **خاص وفردي** إلا أن تنفيذ القانون يقع هو على موضوعات خاصة وفردية، ما فائدة تنفيذ القانون إن لم يكن «تقليصه إلى أفعال خاصة»، وهو بحكم التعريف أمر لا يستطيعه السيد أو الشعب في جسم؟ فمن سيقوم به إذاً؟ أي رجال خاصين سيأمرون البشر الآخرين بأفعال خاصة؟ وما السبيل إلى منع أن لا تنهار بذلك كل نظمة الميثاق الاجتماعي، المؤسَّسة على أوّلية وامتيازية «العام».

---

(1) **كورسيكا**: استعمرها الرومان، ... ثم تعرضت لغزوات العرب، وضعت نفسها تحت حماية البابا الذي سلمها لأهل بيزة، ثم استولى عليها أهل جنوه (ق14)، وانتقلت إلى فرنسا في 1768، نابوليون بونابارت وُلد في كورسيكا سنة 1769.

هذه المعضلة الجديدة العجيبة الصعوبة، روسو يحلها بفضل اختراع جديد، جعلنا القارئ يتوقعه بصفته الاختراع الكبير الثاني في **العقد** (وعلى الطريق إليه أمكن لروسو أن يوضع من قِبل بودان، ثم هوبز، وأخيراً لوك). إنه تمييزه الجذري بين **السيد**، الشعب في جسم الذي يصوت القوانين، **والحكومة**، جماعة رجال خاصين ينفذونها. هذا التمييز يؤسس تصنيفاً لـ **أشكال الحكم** يختلف تماماً (لا في مصطلحاته بل في مدلوله) عن التصنيفات التي صادفناها إلى هنا. هذا التمييز يلزم روسو بأن يتحرى ويقترح أنجح الوسائل لإبقاء الحكومة في مكانها -التابع المرؤوس-، الحكومة المحمولة دوماً بطبيعتها إلى «الجهد» ضد السيد، وبالتالي المشبوهة بالجوهر.

حكومة: «لنحاول تثبيت المعنى الدقيق لهذه الكلمة التي لم تُشرح بعد جيداً تماماً».

السيد **يريد**: إنه الإرادة (العامة) التي تعيِّن الفعل (العام). الحكومة **تفعل**، تنفذ، بأفعال خاصة، الفعل العام، إنها، وإنها فقط القوة في خدمة الإرادة، يجب أن تكون مقامة بحيث «تنفِّذ دائماً القانون ولا تنفذ أبداً سواه»، جميع الذين ـ إلى روسو ـ خلطوا لصالح الملوك المطلقين الأكبر، الحكومة مع السيد لم يفهموا شيئاً في العلم السياسي. الحكومة ليست إلا «وزير السيد»، ليست إلا «**جسماً** وسيطاً أقيم بين الرعايا والسيد من أجل توافقهما المتبادل، **جسماً** مكلفاً بتنفيذ القوانين وإبقاء الحرية، المدنية كما والسياسية». «أعضاء هذا الجسم اسمهم قضاة أو **ملوكا** rois أي **حكام**، والجسم بأسره يحمل اسم أمير»[1].

(1) كلمة rois (Rex وregis باللاتينية)، وregimen, regere, regime, regence, régie, régir باللاتينية = diriger, gouverner، حكم، حكومة، قاد، وجَّه) على خلاف مع كلمة مِلك العربية (وملَك، مالك، مالك الرقاب والأراضي).

بين الشعب من جهة ومن جهة أخرى هؤلاء القضاء أو الملوك rois (ويوصفون خطأ، إلى هنا، بكلمة «أسياد» souverains، أو الرؤساء chefs أو الأمير (جماعياً)، لا يوجد أي عقد. لا يمكن أن يوجد. عقد وحيد، نعلم ذلك، في الدولة: العقد الذي أسس المجتمع وخلق السيد: «ذلك وحده يطرد كل آخر». لا يمكن تصور أي عقد أو ميثاق خضوع، نعلم هذا، بعد عقد الاجتماع أو إلى جانبه، ليكون أمراً أحمق ومتناقضاً أن يتخذ الشعب، السيد، «رئيساً» un superieur. الفعل أي القرار أو الصك acte الذي به يؤسس الشعب حكومة «ليس عقداً» به يخضع لرؤساء chefs «بل قانون». «**إنّ مستودعي السلطان التنفيذي ليسوا قط أسياد maitres الشعب، بل هم موظفوه Ses officiers، بإمكانه أن ينصبهم وأن ينزلهم حين يشاء، ليس لهم أن يتعاقدوا، بل أن يطيعوا**». لا يحوزون «**مطلقاً سوى وكالة، وظيفة، فيها بصفتهم مجرد ضباط عند السيد، يمارسون باسمه السلطة التي جعلهم مستودَعيها، والتي يستطيع حدها وتعديلها واسترجاعها حين يطيب له**».

الأشكال الحكومية

الوديعة التي تكلمنا عنها لتوّنا يمكن أن تسلَّم، أن «توكل» لكل الشعب أو لجزئه الأكبر وذلك **ديموقراطية**، لعدد صغير وذلك **أرستقراطية**، لقاض وحيد يمسك جميع الآخرين سلطتهم منه: «هذا الشكل الثالث هو الأكثر شيوعاً ويدعى **مونارخية** أو حكومة ملكية». هذا هو تصنيف الحكومات **الشرعية** حسب روسو. إنه ينسخ في الظاهر التقسيم الكلاسيكي، إنه في الواقع مختلف جذرياً.

مختلف جذرياً لأن روسو على وجه التحديد يميز جذرياً «سيد» و«حكومة»، مخضعاً لهذا التمييز شرعية السلطة، ليست شرعياً مكونة في نظره سوى الدولة التي فيها الشعب في جسم، السيد، **يمارس مباشرة السلطان التشريعي**. بعد وضعنا هذا، ووضعِنا إياه خارج السؤال أو الشك، شرعية كل حكومة، بمعنى «**سلطة تنفيذية**» **الضيّق**، لا تدّعي الاغتصاب

على السيد، بل هي ليست سوى وزيره، وكيله، المنفِّذ الأمين لإرادته (العامة). الأشكال الشرعية **للحكومة** -بالمعنى الضيق الذي تعطيه لغة روسو لهذا المصطلح- تصنف عندئذ فقط بحسب عدد الأعضاء الذين يكوّنون الجسم الوسيط المكلف بتنفيذ القوانين.

بحيث أن **ديموقراطية** تعين شكل الحكومة الذي فيه الشعب في جسم ليس فقط يصوت على القوانين، بل أيضاً يقرر التدابير الخاصة التي يتطلبها تنفيذها: «السلطة التنفيذية منضمة إلى السلطة التشريعية». خلط سلطات، حكومة مباشرة كاملة، فيها العدد الأكبر يصنع كل شيء، القرارات الخاصة كالقرارات العامة، حكومة سيئة، يصرح روسو، أمام الدهشة الكبيرة للذين لم ينفذوا في منطق ومصطلحات **العقد**.

سيئة، «لأن الأشياء التي يجب أن تُميَّز لا تُميَّز». سيد وحكومة أو «أمير» هما نفس الشخص العام Publique. هذا غير جيد. «ليس جيداً أن يكون من يعمل القوانين منفَّذها، **ولا أن يحوّل جسم الشعب انتباهه عن الرؤيات العامة ليعطيه للموضوعات الخاصة**». إن فساد التشريعي ينبع بشكل لا يخطئ من الرؤيات الخاصة. دون حساب أنه «ضد النظام الطبيعي أن يحكم العدد الأكبر... لا يمكن تصور أن الشعب باقٍ على الدوام ملتئماً من أجل تعاطي الشؤون العامة». إن حكومة كهذه تفترض أشياء كثيرة يصعب اجتماعها، صغر الدولة إلى حد أقصى، بساطة كبيرة في الأخلاق العامة، يقظة وشجاعة فائقتين عند كل مواطن. ليس ثمة حكومة «معرّضة بهذا القدر للحروب الأهلية والخضات الداخلية».

نفهم الآن هذه الجمل لروسو، التي كثيراً ما فُهمت بالمقلوب واستُخدمت من أجل سحق مؤلف **العقد** تحت تلاحماته، تحت تناقضاته: «أخذاً للمصطلح في صرامة ودقة مدلوله، لم توجد أبداً ديمقراطية حقيقية ولن توجد». «لو كان هناك شعب من آلهة، لحكم نفسه ديمقراطياً. إن حكومة بهذا الكمال لا تناسب بشراً». («بهذا الكمال»

لنفهم: يشترط كمالاً زائداً في الشمائل، يطلب الكثير من البشر). أن لا تكون هذه محض فورات هوى أو فكاهة، تدلل على ذلك رسالة للمؤلف لاحقة: «أمكنك أن ترى... في **العقد الاجتماعي** إنني لا أؤيد ذات يوم الحكومة الديمقراطية».

أرستقراطية: هي الحكومة المسلَّمة لعدد صغير. هي إما طبيعية (في المجتمعات الأولى، حيث رؤساء العائلات كانوا يبتون فيما بينهم في الشؤون العامة)، إما انتخابية، إما وراثية. الوراثية هي أسوأ الحكومات. الانتخابية هي أفضلها: «إنه النظام الأفضل والأكثر طبيعية أن يحكم الأكثر حكمة الجمهرة، حين يكون المرء واثقاً من أنهم سيحكمونها لصالحها لا لصالحهم، لا ينبغي قط مضاعفة أو مكاثرة النوابض بلا فائدة، ولا عمل بعشرين ألف رجل ما يستطيع مئة رجل مختارين أن يعملوه بشكل أفضل أيضاً». هذه الأنظمة دون أن تتطلب فضائل بعدد ما تتطلبه الأنظمة الديمقراطية، تتطلب فضائل أخرى خاصة بها، «كالاعتدال في الأغنياء والاكتفاء في الفقراء». إلا أنه لا يمكن كتمان أن مصلحة الجسم، روح الهيأة في الحكومة يُخشى أن تكون موسومة بشكل زائد على حساب الإرادة العامة.

مونارخية: الأمير ليس هنا جسماً أي هيأة، بل رجل حقيقي، الوحدة المعنوية والوحدة الفيزية تتطابقان، لذا فما من حكومة لها عزم أكبر:

... إرادة الشعب... إرادة الأمير... قوة الدولة العامة... قوة الحكومة الخاصة، كل شيء يستجيب لنفس الدافع، كل نوابض الآلة هي في يد واحدة، كل شيء يسير إلى نفس الهدف، ليس ثمة حركات متعارضة يدمر بعضها البعض الآخر، ولا يمكن أن نتصور أي نوع من دستور فيه ينتج جهد أقل عملاً أكبر. أرخميدس جالساً بهدوء على الشاطئ وساحباً بلا عناء سفينة كبيرة، يمثل لي موناركاً ماهراً يحكم من غرفته ممالكه الواسعة، ويحرك كل شيء وهو يظهر بلا حراك.

كل شيء يسير نحو نفس الهدف...، هل من أفضل، خصوصاً في نظر روسو متعصب لوحدة الدولة؟ بوسويه ممثلاً المونارك المطلق ليس عنده صورة أصح ولا أجمل من صورة أرخميدس. هل **العقد الاجتماعي**، بمفاجأة مسرح جديدة، سيكشف لنا الآن روسو مونارخيا، الأوَلى أن نتابع القراءة:

ولكن لئن كان لا توجد حكومة لها عزم أكبر فلا توجد حكومة فيها الإرادة الخاصة لها سلطان أكبر وتهيمن بشكل أسهل على الآخرين، **كل شيء يسير إلى نفس الهدف، هذا صحيح، ولكن هذا الهدف ليس هدف السعادة العامة**، وحتى قوة الإدارة تتحول بلا انقطاع إلى غير صالح الدولة. هذه الجمل تبدأ الهجاء المناهض للمونارخية، الذي يحل فجأة محل العرض الصافي والعلمي الهيأة إلى هنا. شراسة الجمهوري الجنيفي ضد المونارخية، خصوصاً الوراثية، ضد المونارخية طراز بوسويه، تأتي لتجري في جدل تصنيف الحكومات انحرافاً مثيراً للفضول. كان روسو إلى هنا قد واجه الديمقراطية **الشرعية**، الأرستقراطية **الشرعية**، كان قد عرّف المونارخية **الشرعية**، التي يجب أن تكون ابنة الميثاق الاجتماعي، حيث الشعب في جسم هو السيد وحيث المونارك ليس سوى المستودع الوحيد للسلطان التنفيذي. وها إن روسو فجأة وبدون سابق إعلان يكف عن تحليل هذه المونارخية الشرعية، ليهاجم المونارخية **الواقعية**، غير الشرعية، التي توجد خارج كل ميثاق اجتماعي، المونارخية التي كان ينادي بها أنصار الحكم المطلق. إنها حجج هؤلاء، الذين يدعوهم «سياسيين ملكيين»، يحرص روسو على دحضها، بهوى يذكُرنا بهوى لوك العذب. والحجة المطلقية التي ضدها، ليس بدون حس مَسنون للعدو، ينهمك، هي حجة التماثل الضروري المزعوم بين مصلحة المونارك الخاصة والمصلحة العامة («المسلَّمة المونارخية»).

الملوك يريدون أن يكونوا مطلقين، ومن بعيد يُصرخ لهم أن أفضل وسيلة ليكونوه

هو أن يجعلوا أنفسهم محبوبين من شعوبهم، هذه الحكمة جميلة جداً بل وصحيحة جداً من بعض الحيثيات. لسوء الحظ ستكون دائماً موضع هزْء في البلاطات. السلطان الذي يأتي من محبة الشعوب هو لا ريب الأكبر، ولكنه وقتي وشرطي، أبداً لن يكتفي به الأمراء. أفضل الملوك يريدون أن يكون بمقدورهم أن يكونوا شريرين، إذا طاب لهم، دون أن ينقطعوا عن كونهم الأسياد، يستطيع واعظ سياسي أن يقول لهم ما طاب له القول إنه بما إن قوة الشعب هي قوتهم فإن مصلحتهم الأكبر هي أن يكون الشعب مزدهراً، عديداً، مخيفاً. يعلمون جيداً جداً أن هذا غير صحيح. مصلحتهم الشخصية هي أولاً أن يكون الشعب ضعيفاً، بائساً، وأن لا يستطيع مقاومتهم في يوم من الأيام... كل شيء يسهم في حرمان رجل نُشِّئ ليأمر على الآخرين، من العدل والعقل... إن سفسطة مألوفة لسياسي الملوك هي ليس فقط تشبيه الحكومة المدنية بالحكومة البيتية والأمير برب الأسرة...، بل أيضاً إعطاء هذا القاضي بسخاء كل الفضائل التي يكون بحاجة إليها، **والافتراض دائماً أن الأمير هو ما يجب أن يكون...**

أهناك إذاً، في نظر روسو، حكومة خيِّرة بالجوهر؟ لقد أثنى أعلاه على الأرستقراطية الانتخابية. أهذه كلمته الأخيرة؟ أم هو يفضل أحد هذه الأشكال المختلطة التي يلمح أيضاً إليها، والتي تنجم عن تركيب الأشكال الكلاسيكية الثلاثة؟ الحقيقة أن لا وجود لكلمة أخيرة في هذا المضمار. إنه يكتب: «لقد تساجلوا كثيراً، في كل زمان، عن أفضل شكل للحكومة، دون أن يعتبروا أن كلاً منها هو الأفضل في بعض الحالات أو الأسوأ في حالات أخرى». أو أيضاً: «الحرية، بما إنها ليست ثمرة لجميع المناخات، ليست في مدى كل الشعوب. كلما تأملنا هذا المبدأ الذي أقامه مونتسكيو، أحسسنا بحقيقته أكثر. كلما طعنَّا فيه، أعطينا فرصاً لإقامته بأدلة جديدة». وروسو نفسه يأتي بأدلة صائبة جداً، ليخلص إلى أن مسألة أفضل حكومة غير قابلة

للحل بقدر ما هي غير محددة: «أو إذا شئتم، لها حلول جيدة بقدر ما هناك من تراكبات ممكنة في المواقع المطلقة والنسبية للشعوب».

مهما أمكن للحكومة أن تكون جيدة، فهي تبقى عدا ذلك ملطّخة بعيب مردّه إلى جوهرها ذاته.

عيب الحكومة الجوهري

«كما إن الإرادة الخاصة تفعل باستمرار ضد الإرادة العامة، كذلك فالحكومة تبذل جهداً دائماً ضد السيادة».

هذه السطور الرئيسية التي بها يبدأ الفصل المُعنون **عن إفراط الحكومة ومنحدرها إلى الانحلال** في الكتاب الثالث، تلخص إحدى أثقب نظرات روسو.

الحكومة جسم وسيط بين السيد والرعايا. جسم، أي جماعة من البشر ضيقة داخل الجسم السياسي الكبير، مجتمع صغير في المجتمع الكبير. جسم، مع «**أناه** الخاص» في وجه **الأنا** المشترك، مصالحه كجسم، روحه، حساسيته الخاصة (ينبغي عدا ذلك، لكي يؤدي مهمته، أن يكون له هذا كله). جسم، ككل جسم، ككل مجتمع جزئي، عنده نزوع طبيعي إلى إنماء قوته الخاصة، طالما لا يأتي شيء ليوقفه، على حساب المجتمع الكبير، إلى الاغتصاب -فلنحسم الكلمة- على السيادة. «روسو رأى جيداً أن رجال السلطة يشكلون جسماً، إن هذا الجسم تسكنه إرادة جسم، وإنه يرمي إلى تملّك السيادة» (ب. دو جوفنيل في كتابه **السلطة**)، ولقد كان انتباه روسو عدا ذلك مجذوباً بحدة إلى هذه النقطة من قِبل الخلافات المعقدة التي كانت قائمة، في جنيف، بين السيد أو المجلس العام، المؤلَّف من مجموع المواطنين والمجلس الصغير، وهو جسم ضيق من قضاة منفذين محمولين دائماً إلى الاغتصاب على السيد. إن مؤلِّف **العقد**، وقد سحره ما

يدعوه «الجهد الدائم» للحكومة ضد السيادة، يفضح هنا «**العيب الملازم والمحتوم الذي منذ ولادة الجسم السياسي يتجه بلا كلل إلى تدميره، كما الشيخوخة والموت يدمران أخيراً جسم الإنسان**». محتوم، كالموت نفسه: نتيجة مثبطة للعزيمة، هكذا يبدو! روسو يلح: أفضل الحكومات تكويناً يترصدها هذا العيب، «إذاً هلكت سبارطة وروما، فأي دولة تستطيع الأمل في دوام دائم؟ فإذا أردنا تشكيل منشأة ذات ديمومة، فلا نفكره إذاً في جعلها أبدية». لنفكره فقط في تمديد حياتها أطول ما يمكن، بإعطائها الدستور الذي يضع في وجه الخطر الذي فُضح -فوضى أو طغيان- أنجح الحواجز. وبما أن مبدأ الحياة السياسية هو في السلطة السيدة أو السلطان التشريعي، «قلب الدولة»، ففي صون السلطة السيدة ستُصان الدولة. ولكن، صون السلطة السيدة هو جوهرياً حماية الإرادة العامة ضد الإرادات الخاصة اللواتي إذ لا يستطعن تدميرها، -لأنها لا تدمَّر،- يرغبن على الأقل في إخضاعها لهن والتفوق عليها. توجد من أجل ذلك وسائل طبيعية ووسائل استثنائية، سنعرفها بانتقالنا مع روسو إلى أفضل حكومة «وُجدت»، حكومة روما القديمة.

وسائل طبيعية: -مجالس متواترة لجميع المواطنين، إذ إن السيد لا يفعل إلا بمجلس الشعب، وإن موضوع مجالس كهذه هو بالتحديد صون الميثاق الاجتماعي، مع لحظة افتتاح المجلس تتوقف كل سلطة للحكومة «لأن حيث يوجد الممثَّل، لا يعود ثمة ممثِّل». السلطان التنفيذي يعلَّق إذاً، نفهم أن هذه المجالس للشعب حيث تمحي السلطة التنفيذية أمام «رئيس راهن»، كانت في جميع الأزمنة موضع استفظاع عند الرؤساء، ولكن لهذا بالذات هي «كنَف الجسم السياسي ومكبح الحكومة».

وسائل استثنائية: -من أجل إبقاء التوازن بين السيد والحكومة، كانت سبارطة عندها الإيفور، les éphores. من أجل حماية السيد ضد الحكومة، كانت روما عندها خطباء الشعب، les tribuns du peuple. ما كان بإمكانهم أن يعملوا شيئاً بأنفسهم،

إذ هم لا يملكون أي قطعة من التشريعي ولا من التنفيذي، ولكن كان بإمكانهم أن يمنعوا كل شيء ضد إفساد الرأي الذي يجرّ معه فساد الأخلاق العامة، روما كان عندها المراقبون، conseurs ولكن الرقابة لم يكن لها فعل إلا بقدر ما كان عزم القوانين باقياً بلا مساس «ما من شيء شرعي لم يكن لها فعل إلا بقدر ما كان عزم القوانين باقياً بلا مساس «ما من شيء شرعي تبقى له قوة حين لا تبقى للقوانين قوة». أخيراً، ضد أزمة خطيرة، داء حاد وملحّ يُقحم مؤسسات وخلاص الوطن، روما كان عندها **الدكتاتورية** التي كانت تعلق السيادة بشكل مؤقت لتنقذها بشكل دائم، بعد ماكيافل الذي في **الخطب** يضع في تقدير عالٍ هذه الأداة للسلامة العامة، روسو يثني على الدكتاتورية، هكذا فإن حسه السليم المرشّد بالمثال القديم يستنجد مرة أخرى، على هامش الميثاق الاجتماعي والسيادة، بالفرد: الفرد الاستثنائي من أجل مهمة استثنائية.

إن صلابة القوانين التي تمنعهن من الانثناء للحوادث يمكن في بعض الحالات أن تجعلهن مؤذيات وأن تسبب بهن ضياع الدولة في أزمتها. **نظام وبطء الأشكال يطلبان متسعاً من الزمن ترفضه الظروف أحياناً.** يمكن أن تحضر ألف حالة لم يتداركها المشرّع. وإنه لاستدراك ضروري جداً الإحساس بأنه من غير الممكن استدراك كل شيء. لا ينبغي إذاً أن يراد تأكيد المؤسسات حتى نزع إمكان تعليق مفعولها. سبارطة نفسها تركت قوانينها تنام. **ولكن وحدها أكبر الأخطار يمكن أن توازن خطر تغيير وإفساد النظام العام**، ولا يجوز أبداً إيقاف سلطة القوانين المقدسة إلا حين تكون القضية هي خلاص الوطن. في هذه الحالات النادرة والجلية، يجري تدبُر أمر السلامة العامة بفعل **خاص** يُسلَّم عبئها للأجدر...، يسمى رئيس ألعى يُسكِت جميع القوانين ويعلق للحظة السلطة السيدة، في مثل هذه الحالة، الإرادة العامة ليست موضع شك، ومن الجلي أن القصد الأول للشعب هو أن **لا تهلك الدولة**.

الدين المدني

هل قال المؤلف كل شيء؟ هل هي في حماية كافية، السيادة، ضد اغتصابات الحكومة وخبث الحوادث؟ الدولة هل لها حظوظ كافية لا في الأبدية بل في ديمومة معقولة؟ «الروح الاجتماعي»، ثمرة العقد الاجتماعي وأسمنت الاتحاد السياسي، هل هو مكفول، معزز، بشكل كاف بكل هذه الحيطات؟ نُدهش مع ذلك لكون روسو، هذه النفس الديِّنة، لا يحفظ أي مكان -ما عدا، بشكل مساعد ثانوي، في نظريته عن المشرّع الملهَم- لهذا الذي كان قد شغل من قَبله كل كبار المفكرين السياسيين، من ماكيافل إلى مونتسكيو: الدين. دين رابط خلقي واجتماعي بالغ القوة، فيه ينعقد الأكثر خارجية والأكثر داخلية! كان مغرياً لرجل مثل روسو أن «يؤمِّمه»، أن «يعيِّن له كمهمة توثيق الرابطة المدنية- الوطنية» (ب. دو جوفنيل). والحال، «في اللحظة الأخيرة»، كما يقال لنا على الأرجح في سنة 1761، أضاف روسو إلى **العقد** فصلاً أخيراً غير مشمول في المخطط الأصلي وعنوانه: **في الدين المدني**. تفصيل رمزي مسوّدته كُتبت على قفا الأوراق التي كان المؤلف قد حرر عليها فصله عن المشرِّع.

أعيدوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله. هذه الكلمة العظيمة المحرِّرة، روسو تأملها بشغف موسوماً في كل عروقه بالمسيحية، الثروة الروحية الأعظم للبشرية (ثروة فردوية)، لم يكن لذلك بدرجة أقل، معجباً حاراً بالمدينة القديمة la eitt antique كان عنده حنين الوحدة التامة، الكتلة التي ليس فيها شروخ، التي كانت قد حققتها تلك المدينة القديمة بفضل خلط قيصر والله، وبالمدلول السياسي للكلام، كان يخشى على الدول الحديثة من عواقب الثنَوية المسيحية.

لماذا لم تعرف الوثنية حروب الدين؟ لأن كل دولة كان لها فيها عبادتها وآلهتها. «ولايات الآلهة كانت تثبتها إن صح القول حدود الأمم». الحرب السياسية كانت في

الوقت نفسه لاهوتية، من أجل هدي الشعب كان ينبغي الاستيلاء عليه، واجب تغيير العبادة كان قانون المغلوبين، الرومان بفتوحاتهم وسَّعوا منطقة عبادتهم وآلهتهم، ولكنهم في الوقت نفسه كثيراً ما تبنْوا آلهة المغلوبين، بحيث وجدت شعوب الإمبراطورية نفسها «تدريجياً تحوز جمهرات من آلهة ومن عبادات كانت تقريباً هي نفسها في كل مكان، وبهذه الطريقة لم تعد الوثنية أخيراً في العالم المعروف سوى دين واحد وحيد». (اختصار يقبل **الطعن**، ويطعن فيه فولتير).

مجيء المسيح غيَّر كل شيء.

يسوع جاء يقيم على الأرض مملكة روحية، الأمر الذي، **بفصله المنظومة اللاهوتية عن المنظومة السياسية، جعل أن الدولة كفَّت عن كونها واحدة، وسبَّب الانقسامات الداخلية التي لم تنقطع يوماً عن خض الشعوب المسيحية**. وبما أن هذه الفكرة الجديدة عن ملكوت للعالم الآخر لم تستطع يوماً الدخول في رأس الوثنيين، فقد نظروا دوماً إلى المسيحيين على أنهم عصاة حقيقيون، تحت خضوع منافق لا يسعون إلا وراء اللحظة التي يجعلون أنفسهم معها مستقلين وأسياداً يغتصبون بمهارة السلطة التي كانوا يتظاهرون باحترامها في ضعفهم. ذلك كان سبب الاضطهادات، ما كان الوثنيون قد خشوه قد حصل، عندئذ غيَّر كل شيء وجهه، المسيحيون المتواضعون غيَّروا لغتهم، وسرعان ما شوهدت مملكة العالم الآخر المزعومة هذه تصير في ظل رئيس مرئي أعنف استبداد في هذا العالم. ولكن، بما إنه قد وجد دائماً أميرا وقوانين مدنية، فقد نتج عن هذا السلطان المزدوج نزاع قضائي دائم جعل كل politie (*) جيدة مستحيلة في الدول المسيحية، **ولم يستطيعوا ذات يوم حل مسألة معرفة لأي من السيد أو الكاهن تجبُ الطاعة**.

(*) ترجمة عن اليونانية Politsea، دستور-تكوين.

ملوك إنكليز، قياصرة روس، نصَّبوا أنفسهم رؤساء لكنيستهم ولكنهم المسيحيون المتواضعون غيَّروا لغتهم، وسرعان ما شوهدت مملكة العالم الآخر بذلك تحطيم هذه الثنائية. «حيثما الأكليروس يؤلف جسماً، فقد بقي سيداً ومشرّعاً في جزئه. هناك إذاً قدرتان، سيدان، في إنكلترا وفي روسيا، كما في غيرهما». لـ هوبز وحده، هذا الكافر، هذا الفيلسوف المبغوض الملعون، رأي واضحاً. ثم ألم يُلعن إلى هذا الحد على ما في سياسته من صواب وحق، أكثر مما على ما تحويه من فظاعة وباطل؟ «من بين جميع المؤلفين المسيحيين، الفيلسوف هوبز هو **الوحيد الذي رأى جيداً الداء والدواء، الذي تجرأ على اقتراح جمع رأسي النسر، وإعادة كل شيء إلى الوحدة السياسية، التي بدونها لن تكون يوماً دولة ولا حكومة مكونة بشكل جيد**».

بعد هوبز، ماذا يبقى إذاً لروسو أن يقترحه لنا؟

أنه يضع بادئ بدء بالمبدأ، ضد بيل Bayle الزنديق العتيق (الذي سبق أن دحضه مونتسكيو)[1]، إنه «ما من دولة أسِّست في يوم من الأيام إلا وكان الدين قاعدة لها». ثم يضع نفسه في واجب أن يميز ثلاثة أنواع من الدين: «دين الإنسان»، «دين المواطن»، نوع ثالث «أكثر غرابة»، ويقدرها من وجهة النظر السياسية.

النوع الأول: دين الإنسان، هو المسيحية «ليس مسيحية اليوم، بل مسيحية الإنجيل، وهي مختلفة عنها تماماً». دين بلا هياكل، بلا مذابح autels، بلا طقوس «مقتصر على العبادة محض الداخلية للإله الأسمى وعلى الواجبات الأزلية للأخلاق».

---

(1) بيل **Bayle** (أواخر ق17) فيلسوف ومؤرخ، من بناة فرنسا وأوروبا الحديثة. ريبي، ناقد عقائد اللاهوت، نصير التسامح والفكر الحر والبحث عن الحقيقة، أحد مؤسسي النقد التاريخي. آثار غضب الجيزويت (وأيضاً البروتستانت)، كتبه أحرقت في الساحة العامة بأمر الملك. له مؤلفات عديدة بينها «قاموس تاريخي» ونقدي.

المؤلف يدعوه: **حق إلهي طبيعي** (نفكر بإعلان إيمان الوكيل الكنسي البسافوايي، في **الإميل**: ولكن هذا شيء آخر أيضاً). يمتدحه بمفردات شاعرية: دين مقدس، سامٍ، به «البشر أبناء الإله الواحد يعترفون بأنفسهم جميعاً إخوة، والاجتماع الذي يوحدهم لا ينحلّ حتى الموت». ولكنه يلومه على كونه لا يقدم أي نوع من منفعة للجسم السياسي، فهو لا يربط قلوب المواطنين بالدولة. وهكذا تنقص إحدى قوى روابط الجماعة المدنية، إحدى أنجح دعائم القوانين، الرابطة الدينية، الدعامة الدينية، ليس فقط دين الإنسان هذا لا يربط المواطنين بالدولة بل هو يفصلهم عنها كما عن كل الأمور الأرضية، وبذلك فهو ضارّ لتكوين اجتماعي قوي، بكلمة تقول كل شيء إنه مناهض -للمجتمع antisociale. (نفس التهمة كانت قد وجِّهت ضد المسيحية، مرئية من الخارج، من قِبل ماكيافل، وكثيراً جداً ما ستسترجع من نيتشه إلى أيامنا).

النوع الثاني: دين المواطن Citoyen هو دين المدينة Cité القديمة. «محفوراً في بلد واحد، إنه يعطيه آلهته، حُماته وحارسيه، له عقائده، طقوسه، عبادته الخارجية المملاة بقوانين، خارج الأمة الوحيدة التي تتبعه، كل شيء بالنسبة له كافر، غريب، بربري. إنه لا يمد واجبات وحقوق الإنسان أبعد ما مذابحه autels». روسو يدعوه: **حق إلهي مدني أو وضعي**، يمتدحه على كل ما يجلب من قوة إضافية للدولة بجمعه العبادة الإلهية وحب القوانين «عندئذ الموت في سبيل البلد ذهاب إلى الشهادة وخرق القوانين كفر كافر». ولكن يلومه لكونه مؤسَّساً على الكذب والغلط، لكونه يفسد هكذا عند الإنسان فكرة الله الحقيقية، وأيضاً لكونه طارداً مستأثراً، غير متسامح، لحمله كل شعب على ذبح أي كان لا يؤيد آلهته.

النوع الثالث: «الأكثر غرابة» يشمل بشكل خاص الكاثوليكية المبغوضة من البروتستانتي روسو (كما من البروتستانتيين هوبز ولوك). «نوع ثالث من الدين... إذ

يعطي البشر تشريعين رئيسين وطنيين، يخضعهم لواجبات متناقضة ويمنعهم من إمكان أن يكونوا بأن اتقياء ومواطنين. هكذا دين اللّاما Lamas، هكذا دين اليابانيين، هكذا المسيحية الرومانية. يمكن أن ندعو هذا الأخير **دين الكاهن**. ينتج عنه نوع ما حق مختلط وعصيّ على الاجتماع ليس له اسم». وكما فعل لوك، روسو يستثني من التسامح «الدين الروماني» لأن الدين المذكور لا يسمح بالأديان الأخرى، ولأن عقيدة من عقائده مضادة للواجبات المدنية- الوطنية: «من يجرؤ على القول: **خارج الكنيسة لا خلاص** يجب أن يُطرد من الدولة...، إن عقيدة كهذه لا تصلح إلا في حكومة ثيوقراطية، في أية حكومة أخرى هي مؤذية».

في نهاية هذا الاستبعاد الصارم، يكشف روسو بطارياته الذكية ويقترح علينا **دينه المدني**، دين المواطن الحديث. فما المطلوب إيجاده؟ صيغة تملك كل مزايا دين المواطن القديم، بدون الاعتداء على حرية الإنسان الداخلية ولا على الحقيقة، بدون فرض محتوى عقيدي حقيقي، منه يولّد اللاتسامح، صيغة تقوي الرابطة الاجتماعية والطاعة للسيد، بتعميقها عند المواطن عواطفه من اجتماعية، من حمية نحو المجتمع العادل المشتق من **العقد**، في الحاصل نقل ووضع في منظومة روسو المشبَعة بالأخلاقية، لصيغة هوبز المادية والبراغماتية بالتمام: طاعة بلا اعتقاد، المجاهرة **خارجياً** بإيمان مدني تماماً، دون أن يكون الوجدان مُقحماً، والسريرة الداخلية مقتضاة. كل هذا الذي تعبر عنه الصفحة الشهيرة التالية، التي باتت تمهيدات المؤلف الطويلة تسمح الآن للقارئ ببلوغها.

... يهم جيداً الدولة أن يكون لكل مواطن دين يحبّبه بواجباته ولكن عقائد هذا الدين لا تهم الدولة ولا أعضاءها إلا بقدر ما تتصل هذه العقائد بالأخلاق والواجبات التي على من يعتنقه أن يؤديها نحو الغير. يستطيع كل فرد علاوة على ذلك أن يتخذ هذه

أو تلك الآراء التي تحلو له... هناك إذاً عقيدة إيمان محض مدنية، للسيد أن يثبِّت بنودها، ليس بالضبط كعقائد دين، بل كمشاعر اجتماعية، بدونها من المستحيل أن يكون المرء مواطناً صالحاً ولا رعية وفياً. بدون أن يستطيع السيد إجبار أحد على الإيمان بها، يستطيع أن ينفي من الدولة من لا يؤمن بها. يستطيع أن ينفيه لا ككافر بل كغير قابل للاجتماعية، كعاجز عن أن يحب القوانين، العدالة، بإخلاص، وعن أن يذبح عند الحاجة حياته لواجبه. أما إذا أحد من الناس، بعد أن اعترف علناً بهذه العقائد ذاتها، تصرّف على أنه لا يؤمن بها، فليُعاقب بالموت، لقد اقترف أكبر الجرائم، لقد كذب أمام القوانين.

مذهب قاسٍ، يمكن أن نفكر؟ أي دين بالمعنى الحقيقي للكلمة يطلب أكثر؟ فالحقيقة في الجوهر بالنسبة لروسو أن الرابطة الاجتماعية في ذاتها وبذاتها هي مقدسة، وهذا تسويغ أقسى الاشتراطات.

ولكن ما هي إذاً هذه العقائد- التي ليست عقائد؟ الجواب:

إن عقائد الدين المدني يجب أن تكون بسيطة بعدد صغير مُصاغة بوضوح وإيجاز بدون شروح ولا تعليقات، وجود الألوهية القادرة الذكية، الخيِّرة، المتبصرة والمعينة، الحياة القادمة، سعادة العادلين، عقاب الأشرار، قداسة العقد الاجتماعي والقوانين. تلك هي العقائد الوضعية- الإيجابية. أما العقائد السلبية فأنا أقصرها على الوحدة، هي اللاتسامح: إنه يدخل في عداد العبادات التي طردناها.

لا نُضيف من جهتنا «شروحاً ولا تعليقات» على ما يتوج بكل هذه الدلالة، عرض مبادئ الحق السياسي، من قِبل جان جاك روسو، مواطن جنيف.

معنى وتأثير «العقد الاجتماعي»

رأينا حلم روسو السياسي يأخذ شكلاً مع سير تقدم القراءة، حلم فردَوي في البداية ولكنه يكتمل في حلم جماعي ودولتيّ، يظهر فيه حنين الكل الاجتماعي(*). حلم في الوقت نفسه مع كونه وطنياً مساواتيّ يندفق منه، ضد تجاوزات وعسف السلطة العيانية كما وضد نزوات الأنانية الفردية، نداء شغوف إلى العقل، إلى العدالة، إلى الأخلاقية، إلى الفضيلة. فضيلة، كما كان يفهمها مونتسكيو، مؤدية إلى التخلي عن الذات، إلى تنقية الذات بحب الوطن.

هل أعتقد روسو ممكناً تحقيق هذا الحلم؟ علمنا سابقاً إنه لم يكن يعتبر ممكناً التطبيق هذا الذي يسميه في مصطلحاته الخاصة «حكومة ديمقراطية». ولكن حتى فيما عدا هذا الشكل الذي يحفظه لـ «شعب من الآلهة»، أفلا يثير عمل كل حكومة يعتبرها شرعية اعتراضات عملية لا تُقهر. ما السبيل، في دولة كبيرة، إلى جمع الشعب -في- جسم بشكل متواتر من أجل توطيد السيد ضد الجهد الدائم للسلطة التشريعية؟ ما السبيل، في دولة كبيرة، إلى الاستغناء عن ممثلين تشريعيين؟ هذه الاعتراضات لم تفلت من حس روسو السليم «بعد فحص كل الأمور، لا أرى من الممكن بعد الآن للسيد أن يحافظ بيننا على ممارسة حقوقه **إذا لم تكن المدينة صغيرة جداً**». إنه يفكر بالأساس وكان قد كتب أولاً إن على الدولة أن تقتصر «على مدينة واحدة بالأكثر»، ومتروك للمدن الصغيرة أن تتحالف في اتحاد لتستطيع البقاء في وجه الدول الكبرى. فيما بعد، في إحدى الـ **محاورات**، مدافعاً عن نفسه من أن يكون داعية لانقلابات، سيشتكي من أن «الأمم الكبيرة قد أخذت لنفسها ما لم يكن له كموضوع سوى الجمهوريات الصغيرة».

(*) هكذا ينضم روسو، في نهاية تنقيبه السياسي إلى أعمق فكرة لأرسطو.

ولكن في رسالته المذكورة آنفاً إلى الماركي دو ميرابو سنة 1767 سيفصح مؤلف **العقد** عن شكوكه الأكثر حدة. بعد أن عرّف كما يذكر القارئ تنقيبه بهذه المفردات: **إيجاد شكل حكومي يضع القانون فوق الإنسان**، يتابع:

إذا كان ممكناً العثور على هذا الشكل، فلنبحث عنه ولنسعَ إلى إقامته، إذا لم يكن ممكناً لسوء الحظ، وأنا أقر بسذاجة أنني أعتقد إنه ليس ممكناً، فرأيي إنه يجب أن ننتقل إلى الطرف الآخر وأن نضع فجأة وبضربة واحدة الإنسان فوق القانون إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي أن نقيم الاستبداد العسفي والأكثر عسفاً الممكن، أريد لو أمكن للعاهل المستبد أن يكون الله. بكلمة، إنني **لا أرى وسطاً ممكناً تحمَّله بين الديموقراطية الأكثر صرامة والهوبزية الأكثر كمالاً**. إذ إن نزاع البشر والقوانين، الذي يضع الدولة في حرب داخلية مستمرة، هو أسوأ جميع الحالات السياسية.

لا وسط، إلخ... هل كتب روسو في يوم من الأيام جملة كاشفة أكثر؟ إنها تثبِّت أولاً ملاحظة جيركه Gierke العميقة التي مفادها أن روسو أنضج عقده الاجتماعي «آخذاً كإطار الأفكار الديمقراطية للذين سبقوه عن الحرية والمساواة، ومالئاً هذا الإطار بالمحتوى المطلقي لعقد هوبز». ولكن بخاصة هذه الجملة ترن بشكل ممزِّق تقريباً، كأنها إنكار لكل المؤلَّف. إذ لئن كان صحيحاً إن المبادئ الموضوعة والمستنتَجة بكل هذا الاقتناع في **العقد** تشترط لكي تطبَّق من الفضيلة والصرامة الأخلاقية أكثر مما يشمله الضعف البشري، عندئذ يكون روسو قد كتب عبثاً، عندئذ ينتصر منطق هوبز المادي الذي لا يرحم واستبداديته على أنقاض الإرادة العامة!

ولكن ماذا تهم، بعد كل شيء، شكوك المؤلف ذاتها، إذاً مؤلَّفه منفصلاً عنه عن التحفظات الأساسية التي أمكن أن يضعها عن شروط تطبيقه العملي، قد فاز بتأييد العقول، وإذاً البشر القادمون قد آمنوا بحلم روسو، والحال ينبغي فعلاً أن نسجل إنهم

آمنوا به، متروك للمطّلعين الباحثين أن يتناقشوا حول الانتشار الكبير أو الصغير **للعقد الاجتماعي** قبل الثورة، مستندين إلى شهادات متناقضة، حيث بعضهم يؤيدون استناداً إلى سِناك دو ميلان Senac de Meilhan، إن المؤلَّف «العميق والمجرَّد، كان يُقرأ قليلاً ويُفهم من أناس قليلين جداً»، -والآخرون يستشهدون بـ مالِه دو بان Mallet du Pan الذي يقول إنه في سنة 1788 «سمع... مارا Marat [1] يقرأ ويشرح **العقد الاجتماعي** في المنتزهات العامة تحت تصفيق جمهور متحمس». ثمة واقعة أكيدة وهي حاسمة ألا وهي إنه بتاريخ 1789 إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة عبر العديد من الكتَّاب الثانويين الذين تشبعوا بها كانت أفكار **العقد** الرئيسية قد دخلت جمهور الأذهان المثقفة وكانت إن صح القول قد خصَّبتها، وإن حرب أميركا وولادة الجمهورية الأميركية ما كان بوسعهما إلا أن تساعدا بسلطان الحقيقة الواقعة في هذا الدخول.

هذه الأفكار الرئيسية المهيمنة كانت الأفكار عن وحدة الدولة، الكل الاجتماعي المقدس تقريباً عن سيادة الشعب عن القانون تعبير الإرادة العامة، عن استبعاد كل «المجتمعات الجزئية» أجسام، جمعيات، أحزاب، عن الاشتباه المبدئي إزاء السلطة التنفيذية، عن الدكتاتورية من أجل السلامة العامة، وعن الدين المدني. كان لها أن تلهم من البداية أكثر بكثير مما يعتقد عادة مؤسسي 1789 بالتنافس مع أفكار مونتسكيو وأيضاً سييس Sieyés. ولكن بشكل خاص كانت ستظفر بعد 1792 مع الجيروند، ثم الجبل وروبسبيير، ولا ننسى دستور 1793 الذي لن يطبَّق في يوم من الأيام، نص

---

(1) مارا **Marat**، من زعماء الثورة الكبار في 1971-1793، محرر جريدة «**صديق الشعب**»، نائب عن اليعاقبة أو «الجبل» في مجلس المؤتمر الوطني، عدو عنيف للملك والمونارشية، وخصم الجيروند (المعتدلين، ممثلي البرجوازية)، قائد ومحرض شعب باريس، اغتالته نصيرة للجيروند في سنة 1793.

الديموقراطية اليعقوبية المقدس. عدا ذلك ليس هناك شك كبير في أن روسو لو عاش لكان عند الصدام العياني للأيام الثورية الأولى، أنكر بفزع هؤلاء الذين كانوا الأكثر حماساً وذكراً **للعقد الاجتماعي**، ولكان دعا إلى نجدة الدولة الفرنسية **الهوبزية الأكثر** كمالاً.

الفصل الرابع

«ما الطبقة الثالثة» لِـ سييس (1789)

«... طاقة الانتفاضة دخلت في قلبي»

سييس

المونارخية الفرنسية إذا طُبقت عليها بلا فروق دقيقة أو درجات ألوان مبادئ **العقد**، كانت لا شرعية في الملك، لا الشعب في جسم، كان فيها سيداً، ومغتصباً على الإرادة العامة. علماً بأن كل منظومة الأفكار المنضجَة خلال القرن والمغذاة ليس فقط بروسو، بل أيضاً بـ لوك، فولتير، مونتسكيو، دون أن ننسى الموسوعيين ولا أسياد الفكر السياسي الأقل شأناً الذين جاؤوا بعدهم، مثل رينال Raynal ومابلي Mably - كل هذه المنظومة كانت تدين في السنوات 1780، شكل المونارخية المطلق.

وكان ثمة أخطر أيضاً إن صنفاً من الفرنسيين بالكامل كان يلتهب غضباً ضد الشكل الهيرارخي لهذه المونارخية، المؤسسة تقليدياً على تمييز النظامات أو **الصفوف** Orders الثلاث، وضعها التابع المرؤوس رسمياً، لم تعد الطبقة الثالثة أو الحالة الثالثة tiers etat، أي الصف الثالث، لم تعد على الأقل في شطرها المثقف والميسور (الثالث العالي la haut tiers، تقبل به. ألا يولَد البشر أحراراً ومتساوين؟ ويبقون. اقرؤوا **العقد**. خصوصاً متساوياً. الامتيازات الاجتماعية والجبائية التي كان صف الأكليروس

وصف النبلاء يتمتعان بها كانت مؤسَّسة على أحكام -مسبقة حمقاء، على التاريخ، - تاريخ بلا رأس ولا ذنب، بلا عقل، بلا شرعية،- كانت تخرق هذه المساواة الموافقة للطبيعة، للعقل، للسعادة المشتركة. وكان لازماً إن قبل قليل يزداد ثقلها أيضاً: منذ 1780، ردة أرستقراطية، كرّستها مراسيم مثيرة للغضب، تسد على البرجوازيين الطموحين كل المخارج المفتنة في الإدارة، الكنيسة، القضاء، وخصوصاً الجيش. «الدروب مغلقة من كل الجهات»، يتشكى في دفاتره الخاصة بارناف Barnave الشاب[1]. فضلاً عن ذلك الأزمة المالية التي تتخبط فيها الملكة جاءت تكشف، أو بالأصح تثبت أنانية أصحاب الامتيازات عجزهم عن القبول بتضحيات للمصلحة العامة.

لئن البرجوازية، كي تؤمّن نجاح انتفاضات صيف 1788 («ثورة نبيلية»، سيقول المؤرخ ماتييز Mathiez)[2] ضد الاستبداد الوزاري من جانب لاموانيون la moignon وبريين Brienne[3]، تحالفت مع أصحاب الامتيازات، مع البرلمانات، فإن هذا

---

(1) بارناف **Barnave**: سياسي فرنسي، نصير مونارشية دستورية، أعدِم في زمن الإرهاب (1793).

(2) ماتييز **Mathiez**: مؤرخ فرنسي (أوائل ق20)، من أكبر الباحثين في تاريخ الثورة الفرنسية.

(3) بريين **Brienne**: وزير لويس السادس عشر في 1787-1788، في فترة أزمة الحكم التي سبقت الثورة. «البرلمان» رفض تسجيل المراسيم عن خلق ضرائب جديدة، منكراً على الملك حق إصدار ضرائب جديدة بمفرده، ثم أعلن صلاحية مجلس الطبقات العامة في هذا المضمار. وبلغت الأزمة ذروتها، وتراجعت حكومة الملك إذ لم يعد في حوزتها مال ولا وسائل إعادة النظام، ودعت مجلس الطبقات العامة إلى الانعقاد بتاريخ أول أيار 1789. واضطر الملك إلى صرف بريين واستدعاء نيكر Necher (1788). وهكذا فقد سهلت مقاومة أو ثورة أصحاب الامتيازات -أعيان وبرلمانات- قدوم الثورة ونوعاً ما وجهت ضربة الخلاص للنظام القديم (العهد القديم) (Ancien régime)، بمعارضتها الملك وإحباطها الإصلاحات.

لاموانيون **la moignon**: مستشار فرنسا في زمن لويس 15؟ الوزيرة الذي سبق بريين هو كالون Colonne (1783-1787).

التحالف لم يكن إلا وقتياً عابراً، يرمي إلى أهداف مباشرة. البرلمانات «أبطال ضروريون، مدافعون يوضعون في الصدارة» أواخر 1788، أوائل 1789، إنها في كل فرنسا حرب مكشوفة بين أصحاب الامتيازات والبرجوازيين على مسألة معرفة من سيتفوق في المجالس -الطبقات العامة القادمة.

الطبقات العامة، كانت الحكومة، وقد أخافها مقلاع Fronde 1788 [(1)]، قد انتهت إلى الوعد بدعوتها إلى الانعقاد في أيار 89، أية آمال بعد فشل الأعيان، بعد فشل مجالس المقاطعات، لم تكن هذه الطبقات العامة تثيرها؟ الآمال، عدا ذلك الأكثر تناقضاً. من المؤسسة القديمة التي وضعها الحكم المطلق في سبات منذ 1614 كان أصحاب الامتيازات ينتظرون تكريس وحماية امتيازاتهم. في حين أن البرجوازيين كانوا يعوّلون جيداً على أن مجلس الطبقات العامة سيبيد تمييزات «غوتية» gothiques لم يعد لها علّة وجود. ستكون بشكل خاص هذه الطبقات في نظر الطبقة الثالثة نقطة التئام منها يمكن الانطلاق إلى الأمام أكثر، نحو **دستور**.

دستور على الطريقة الإنكليزية طراز مونتسكيو أو كالذي اتخذه الثوار الأميركيين قبل قليل، جامعين مونتسكيو وروسو، أو دستور مستمَد فقط من العقل القومي، هذا أمر سيُنظر فيه. ولكن دستور. إذ إن فرنسا، يؤكد البرجوازيون، بلا دستور. أصحاب الامتيازات مهما زعموا منذ قليل وعلى سبيل التاكتيك أن لها دستوراً مهما استدعوا «القوانين الأساسية»، حريات البرلمانات، فقد كانوا عاجزين عن الاتفاق على المحتوى الصحيح لهذا الدستور الوهمي. كشرط أولي وضروري لأي تقدم واقعي، كان ينبغي أن يكون تركيب وتنظيم الطبقات العامة قادرين على السماح بهذا العمل الكبير

(1) انظر الشرح الآنف (بريين)- مقلاع 1788: ثورة الأعيان. «مقلاع» = ثورة نبيلية.

المنشود، عمل «تجديد التكوين». أو من مجلس طبقات **إقطاعي** على موضة 1614، يُراد مجلس طبقات **برجوازي** على موضة القرن المساواتية. مجلس طبقات يكون فيه عدد نواب الحالة الثالثة مساوياً لعدد نواب الصفّين الآخرين مجتمعَين («المضاعفة»). مجلس طبقات يجري فيه الاقتراع لا **على أساس الصف** المنفصل، الأمر الذي يترك على كل مسألة الثالث وحيداً ضد اثنين، بل **على أساس الرأس** المفرَد وكل الصفوف مجتمعة، الأمر الذي يعطي الثالث المضاعَف حظاً قوياً في تظفير نظراته.

حرب سافرة إذاً، وهي بشكل خاص حرب أقلام غاضبة. موج من كراريس وأهاجي وقوادح، تشجعها بلا تبصر الحكومة المربَكة والتي تريد التنوّر، يغرق «الأمة». ذاك هو التعبير الذي يملأ الآن فم كل الناس المثقفين، حيث في زمن لويس الرابع عشر كان ليقال «الملك»، يقال اليوم **الأمة**.

بين هذه الألوف من الكراسات، إحداها قطع 8، 127 صفحة، ستة فصول، وصادرة في الأيام الأولى من سنة 1789، تنسى الكراسات الأخرى بالإحساس الذي تثيره. بيان حقيقي مدوٍّ بمطالب الطبقة الثالثة، عنوانه **ما هي الطبقة الثالثة** Qu'est-Ce que le tiers état?. منذ السطور الأولى تُصيب الرصاصة: «إن مخطط هذا المكتوب على ما يكفي من البساطة، عندنا ثلاثة أسئلة نطرحها على أنفسنا: **1. ما هي الطبقة الثالثة؟ كل شيء. 2. ماذا كانت حتى الآن في النظام السياسي؟ لا شيء. 3. ماذا تطلب؟ أن تصير فيه شيئاً ما**».

★★★

من الطبعات الأربعة التي تعاقبت بسرعة، الطبعات الأولى الثلاثة كانت بلا اسم مؤلف، الرابعة كانت موقَّعة سيييس.

سيييس Sieyés، «الأب سيييس الذي كان إلى هذا الحد القليل أباً»، المولود في

بلدة فريجو Fréjus سنة 1748 (سنة روح القوانين)، كان قد اعتنق السلك الكهنوتي «كوسيلة مفيدة للوصول رغم شرطه العوامي». هكذا يعلمنا كاتب سيرة حياته الأحدث والمجلِّل الذي يمكن القول إنه المحلل النهائي لفكره، ب. باستيد P. Bastid. سيييس الكاهن الإداري الذي صار كبير وكلاء المونسينيو دو لوبرساك، مطران شارتر، سُمّي على هذا الأساس في 1786 مفوض الأبرشية لدى الغرفة السيدة لاكليروس فرنسا. انتُخب في 1787 بين ممثلي الأكليروس في مجلس إقليم أورليان. هنا في مدينة أورليان أخذ تفكيره السياسي ثنيّته الحاسمة من عداء لأصحاب الامتيازات. المسحة المناهضة للتاريخية والعقلانية بالتمام لذهن سيييس، «ديكارت السياسة» (سانت بوف Sanite Beuve[1]، ما كان يمكن إلا أن تقوي الهوى المساواتي لبرجوازي الطبقة الثالثة الذي كان يضطرم في قلبه، وإن كان يمثل صفاً ممتازاً. وإذ كان مُساقاً فوق ذلك إلى الإقامة بشكل متواتر في باريس بحكم وظائفه الأخرى كمفوض في غرفة الأكليروس، فقد دخل في تماس مع الأندية والصالونات والمحافل الماسونية حيث كانت تهيأ الثورة مباشرة. غليان الأذهان العام اجتاح ذهنه. في خريف 1788 شرع يضع في خدمة الحقد على أصحاب الامتيازات، **الذي كان لا ينفك يشتد وينمو** في كل مكان، قوته المنطقية وعزمه القاطع في التعبير. ضربة تلو ضربة، كتب: **نظرات عن وسائل التنفيذ التي يمكن أن تكون تحت تصرف ممثلي فرنسا في 1789، محاولة عن الامتيازات، ما هي الطبقة الثالثة؟** الـ **محاولة**، التي **الطبقة الثالثة** متابعتها المنطقية وخلاصتها الخاتمة، صدرت الأولى. «في هذه المؤلفات الثلاثة، الإلهام يسير صعوداً Crescendo.

---

(1) سانت-بوف **Sainte Beuve**: أديب فرنسي، كرس نفسه للنقد والتاريخ الأدبيين (ق19).

اللحن العام، هو حقوق الأمة، التي يماثلها سييس في الهوية مع حقوق الطبقة الثالثة ويعارض بها أفضليات ذوي الامتيازات» (باستيد Bastid).

رغم قوة فتكها، **المحاولة** نسبت تقريباً لصالح كتاب **الطبقة الثالثة**. لماذا؟ جزئياً بسبب مطلعه البرّاق الذي قرأناه: **كل شيء، لا شيء، شيء**. بهواء العصر الأكثر اضطراماً كانت تجد هنا صيغة دعاوتها، صرخة حربها (في أيامنا نقول: «شعار» ها).

كل شيء:

«الطبقة الثالثة أمة تامة». كي تبقى أمة وتزدهر، ماذا يلزم؟ أعمال خاصة ووظائف عامة. والحال إن الصف الثالث يتحمل وحده الأعمال الخاصة التي تسند المجتمع: زراعة، صناعة، تجارة، مهن علمية وحرة، «وصولاً إلى الخدمات المنزلية الأقل تقديراً». أما الوظائف العامة- أي الإدارة، الكنيسة، القضاء، الجيش- فالصف الثالث يشكل فيها جميعاً نسبة 19 من 20، ولكن خارج المناصب ذات الربح والمجد، المحفوظة لأصحاب الامتياز الذين لا استحقاق لهم. له هو أن يضطلع بكل ما هناك من عمل مضنٍ في الخدمة العامة، بكل هذا الذي يرفض أصحاب الامتيازات عمله. «لقد قيل له: أياً تكن خدمتك، أياً تكن مواهبك، ستذهب حتى هنا، لن تعبر. ليس جيداً أن تشرَّف». إجحاف شنيع، وخيانة حيال الشيء العام، إذ بدون الصف ذي الامتياز تكون المناصب العليا ممسوكة على نحو أفضل بما لا يقاس.

من سيجرؤ إذاً على القول إن الطبقة الثالثة ليس عندها كل ما يلزم لتشكيل أمة بتمامها؟ **إنها الرجل القوي والمتين الذي ما زالت إحدى ذراعيه مقيدة. إذا رفعنا الصف ذا الامتياز، لن تكون الأمة شيئاً ما أقل، بل شيئاً ما أكثر. هكذا فما هي الطبقة الثالثة؟ كل شيء، ولكن معوّق ومضطهَد. ماذا تكون بدون الصف ذي الامتياز؟ كل شيء، ولكن حر ومزدهر. لا شيء يمكن أن يسير بدونها، كل شيء يسير على نحو أفضل إلى**

ما لا نهاية بدون الآخرين.

الصف صاحب الامتيازات، أي طبقة النبلاء، (إذ إن سييس لا يعتبر الأكليروس صفاً Ordre بل «مهنة مكلفة بخدمة عامة»)، هو بالواقع غريب عن الأمة، عبئاً يزن على كاهلها، لا يمكن أن يكون «جزءاً فيها»، جسم غريب عن الأمة بكسله المشهود، غريب بامتيازاته المدنية التي تجعله شعباً «على حدة»، إمبراطورية داخل إمبراطورية، غريب أخيراً بحقوقه السياسية، نوابه ينعقدون على حدة، وحتى لو التأموا في نفس نقاعة مع نواب الطبقة الثالثة، لبقي أن رسالتهم لا تأتي من الشعب، وإنها الدفاع عن لصلحة الخاصة لا المصلحة العامة. خاتمة قاطعة ولا تقبل استئنافاً: «الصف الثالث يشمل إذاً كل ما ينتمي للأمة؛ **وكل ما ليس الصف الثالث لا يمكن أن ينظر إلى نفسه على أنه من الأمة**. ما الطبقة الثالثة؟ كل شيء».

لا شيء

حتى الآن لم تكن الطبقة الثالثة شيئاً. إذ في فرنسا المرء **لا شيء** حين لا تكون له سوى حماية القانون المشترك. والطبقة الثالثة هي بالتعريف مجموع الذين ينتمون إلى النظام المشترك، الخاضعين للقانون المشترك، كتلة اللاممتازين. كي لا يسحق تماماً، غير الممتاز البائس ليس له سوى وسيلة واحدة: التعلق «عن طريق شتى أنواع الدناءات» بأحد الكبار، بل من غير الممكن التكلم عن تمثيل حقيقي للطبقة الثالثة في المجالس- الطبقات العامة، ما دام هذا التمثيل قد اضطلع به إلى هنا أشخاص نالوا نبالة أو نالوا امتيازاً إلى حد أو حين (بوظائفهم). إذن فالحقوق السياسية للطبقة الثالثة هي عدم، الطبقة الثالثة ليست «حرة». والحال من المستحيل «أن تصير الأمة في جسم أو حتى أية هيأة ordre بشكل خاص، حرة، إذا لم تكن الطبقة الثالثة حرة. «**ليس المرء حراً بامتيازات، بل بالحقوق التي هي ملك للجميع**». فلنبدأ إعجابنا بهذه المعارضة، في

جملة- برق، بين الحرية **الديمقراطية** (المساواتية) للغد والحرية **الأرستقراطية** (الامتيازية) للأمس.

الحقيقة هي أنه إذا كانت هذه الطبقة الثالثة التي يجب أن تكون كل شيء هي لا شيء فلأن الأرستقراطية التي يجب أن تكون لا شيء هي كل شيء. تام اغتصاب النبلاء، «إنهم حقاً ملوك حاكمون». خطأ خطير الاعتقاد بأن نظام فرنسا مونارخي، إنه أرستقراطي، البلاط، لا المونارك، يملك- يحكم، صانعاً وصارفاً الوزراء، خالقاً وموزعاً المناصب. «**وما هو البلاط، إن لم يكن هو رأس هذه الأرستقراطية الهائلة التي تغطي كل أجزاء فرنسا، التي، بأعضائها وأطرافها تصل إلى كل شيء وتمارس في كل مكان ما يوجد من جوهري في كل أجزاء الشيء العام؟**».

شيء ما

اقرؤوا المطالب التي وجهتها البلديات الكبيرة في المملكة إلى الحكومة، سترون فيها «إن الشعب يريد أن يكون شيئاً ما وبالحقيقة أقل ما يمكن». إنه لا يقدم سوى طلبات ثلاثة: أن يُمثَّل بنواب مستمَدين حقاً منه، أن يكون هؤلاء النواب بعدد مساوٍ لعدد نواب الأكليروس والنبلاء معاً، أن يجري التصويت على أساس الرأس لا على أساس الصف. «أكرر، هل يستطيع أن يطلب أقل؟». بالحقيقة هذا لا يكفي فعلاً لإعطائه مساواة النفوذ التي لا غنى عنها في المجالس- الطبقات، التي يطلبها، إذ ليس له أن يعطي لا وظائف ولا مكاسب، أية سلطة حماية، بينما «في الأرياف وفي كل مكان، من هو السيد الشريف ذو بعض الشعبية الذي ليس عنده تحت أوامره، إذا تفضل وأراد جمهرة غير محددة من أفراد الشعب؟».

ومع ذلك يُجرأ على التشكيك في هذه الطلبات الثلاثة التي يعود خجلها إلى الأحكام- المسبقة القديمة.

يريدون الاستمرار في تمثيل الطبقة الثالثة بأناس «ملطخين» بامتيازات، رجال قضاء وسواهم. والحال، لنفترض أن فرنسا في حرب مع إنكلترا وأن مجلس إدارة من ممثلي الأمة يقود الحرب «في هذه الحال أنا اسأل ذلك، هل سيُسمح للأقاليم تحت ذريعة عدم إزعاج حريتها بأن تختار كنواب لها في مجلس الإدارة، أعضاء من الوزارة الإنكليزية؟ -يقيناً، إن أصحاب الامتيازات لا يبدون عداء للنظام المشترك أقل من عداء الإنكليز للفرنسيين في زمن الحرب».

يزعمون رفض المضاعفة. فليزعموا! ليس المساواة بل صوتان ضد صوت واحد لمجموع ذوي الامتيازات، هذا ما كان يجب أن تطلبه الطبقة الثالثة، مسألة عدد، قبل كل شيء، ولكن أيضاً مسألة قيمة.

الصف الثالث له على الصفين الآخرين تفوّق عددي هائل، حساب سييس، علماً بأنه خال من أية دقة حسابية، ثمانون ألف وأربعمئة رجل كنيسة، مئة وعشرة آلاف نبيل. «إذن بالمجموع لا يوجد مئتا ألف ممتاز من الصفين الأولين. قارنوا هذا العدد بعدد خمسة وعشرين إلى ستة وعشرين مليون من النفوس، واحكموا على المسألة». بالنسبة لجميع الذين سيقرؤون سييس لتوّهم، الحكم قد صدر، كيف يدحض منطقه، كيف «يؤيّد، من جهة، إن القانون هو تعبير الإرادة العامة، أي الكثرة أو التعددية، ويُزعم في الوقت نفسه إن عشر إرادات فردية يمكن أن توازن ألف إرادة خاصة»؟ العدد، وهو فكرة **ديموقراطية** يكنس الهيرارخية -المرتبطة بالولادة بـ «الصفة» بمعنى النظام القديم،- وهي فكرة **أرستقراطية**.

عدا ذلك، خارج مسألة العدد وبصرف النظر عنها، فإن تقدم الطبقة الثالثة في جميع الميادين، خصوصاً في التجارة والصناعة، هذا العدد الكبير من «عائلات ميسورة، مليئة برجال حسني التربية ومتعلقين بالشيء العام» تؤلف هذه الطبقة، كان المفروض

فيهما أن يكسباها منذ أمد طويل المضاعفة. لهجة سييس تصعد:

هل من المناسب لنبالة اليوم أن تحتفظ باللغة والموقف اللذين كانا لها في القرون الغوتية؟ وهل من المناسب للطبقة الثالثة أن تحتفظ، في نهاية القرن الثامن عشر، بالأخلاق الحزينة والمرتخية للعبودية القديمة؟ **إذاً استطاعت الطبقة الثالثة أن تعرف نفسها وتحترم نفسها، احترمها الآخرون أيضاً**... يجب عليها أن لا تجهل إنها اليوم هي الواقع القومي الذي لم تكن فيما مضى سوى ظله، إن النبالة خلال هذا التغير الطويل كفت عن كونها ذلك الواقع الإقطاعي الغولي الذي كان بوسعه أن يضطهد دون خوف من عقاب، إنها لم تعدُ سوى ظله، وإن عبثاً ما يسعى هذا الظل بعد إلى إفزاع أمة بأسرها.

(بين تحرير وصدور كراسة سييس، كانت المضاعفة قد مُنحت بالفعل من قِبل الملك في 27 كانون الأول 1788).

يزعمون أخيراً إبقاء التصويت بالصف، أي ترك فيتو Veto لا استئناف فيه للذين يستفيدون من التجاوزات المراد إلغاؤها، أي نكران كل عدل للطبقة الثالثة، مخفّضين إياها إلى انتظار كل شيء من كرم ذوي الامتيازات. «أتكون هذه هي الفكرة التي يكوّنونها عن النظام الاجتماعي؟». وسييس.. إغلاقاً لهذه الفصول الثلاثة ذات العناوين الصارخة (**كل شيء، لا شيء، شيء ما**) يطلق سهماً فارسياً يعتبره قاتلاً على أصحاب الامتيازات، الصفوف الثلاثة «إذا استشرنا **المبادئ الحقة** لا تستطيع أن تصوت **بصورة مشتركة** en commun لا بالرؤوس ولا بالصفوف». -هو ذا في الوقت نفسه ما يذكرنا بأن هذا العوامي الذي فيه يهدر الهوى الطبقي للعصر هو أيضاً مذهبيّ دقيق صارم، كبير كهنة وسيد أئمة العلم السياسي السلك الرهبني الحقيقي الوحيد لهذا الكاهن بالمصادفة،- السدين الشامخ والموجز الكلام سدين «المبادئ» التي



تجاهلها إلى هنا الرجال الجاهلون.

★★★

بالفعل، في الفصول الثلاثة التالية والتي خذل تجريدها على الأرجح أكثر من قارئ، سيييس سيعرض عقيدياً، بمناسبة ما حاولته الحكومة واقترحه البعض، **ثم ما كان يجب أن يُعمل**، وأخيراً **ما بقي لأن يُعمل**، -مبادئه، «المبادئ الحقة».

محاولات لا جدوى فيها من الحكومة، الأعيان («بدلاً من استشارة أعيان **بالامتيازات**، كان ينبغي استشارة الأعيان **بالأنوار**») المجالس الإقليمية (التي لم تكن ترتكز على «أسسها الطبيعية، انتخاب الشعوب الحر») اقتراحات منافقة وتافهة من أصحاب الامتيازات في المضمار المالي، اقتراحات مخاتلة من جانب النبالة العليا لصالح غرفة عليا تؤخذ عن الدستور الإنكليزي، من جهة أخرى لِمَ التقليد وتقليد إنكلترا؟ لماذا، أفضل من إنكليز 1688، لا يعرف فرنسيو 1788 -بدءاً برجل مثل سيييس- المبادئ الجيدة للفن الاجتماعي؟ بدلاً من تقليد هؤلاء الإنكليز المتجاوَزين، لماذا لا يطمحون إلى أن يكونوا بدورهم «مثالاً للأمم»؟

بيان إيمان لا يضطرب بالعقلانية الاجتماعية: «أبداً لن تُفهم الآلية الاجتماعية، إذا لم يُتخذ موقف تحليل مجتمع من المجتمعات **كآلة عادية**...». يجب دائماً أن نكون واضحي، ولا نكون حين نخاطب بلا مبادئ، تتبع مناقشة عالمة عن الإرادة المشتركة، ثمرة الإرادات الفردية. سيييس بخلاف روسو، وأقرب منه إلى لوك (الذي هو مجبول به)، يؤيد انتداب السيادة الجزئي على الأقل إلى ممثلين، هذا يقوده إلى معضلة الدستور الملتهبة.

برهان ذو حدين. إما أن فرنسا ليس لها دستور، عندئذ يجب عمل دستور والأمة وحدها تستطيع. أو إن فرنسا لها دستور، «كما يعاند البعض في التأكيد»، وهذا الدستور

المزعوم يقر التقسيم إلى صفوف، عندئذ نظراً إلى أن أحد الصفوف، الثالث، رفع مطلباً رئيسياً يجب البت فيه، فالأمة وحدها تستطيع البت والتقرير. ليست المجالس-الطبقات العامة، حتى مع افتراضها مكونة بحسب المبادئ هي التي تستطيع حسم مطلب يتصل ببنيتها هي بالذات. وحدهم ممثلون **فوق العادة**، منتدبون خصيصاً لهذا الغرض، يستطيعون التعبير عن الإرادة القومية. من سيدعوهم إلى الانعقاد؟ «يقيناً الأمير، **بصفته كمواطن أول**، أشد مصلحة من أي آخر في دعوة الشعوب، **لئن كان غير أهل للتقرير عن الدستور**، إلا أنه لا يمكن القول إنه غير أهل لإثارة هذا القرار». هذا ما كان يجب أن يُعمل.

بما إنه لم يُعمل، فماذا يبقى بالأقل لتعمله الطبقة الثالثة كي تأخذ مكانها الشرعي؟ لقد انتهى زمن التصالح، لم يعد للطبقة الثالثة أن تعتمد إلا على قوتها الخاصة، وسيلتان تنعرضان لها حسبما تعتبر نفسها **الأمة** (وهي الأمة) أو ترضى على سبيل المثال تنازل سخي لأصحاب الامتيازات بأن تبقى في هيأة صف **ordre**...

الوسيلة الأولى، وهي «مسرَّعة معنَّفة» بعض الشيء حسب المؤلف نفسه: الطبقة الثالثة، معتبرة ممثليها مستودعي الإرادة القومية الحقيقيين، الموصوفين تماماً للبت باسم الأمة جمعاء، -تجتمع **على حدة**. هنا نجد برهنة ما كان سييس قد أكده آنفاً: الصفوف، إذا استشرنا المبادئ الحقة، لا تستطيع أن تصوت **بصورة مشتركة**. الإرادة العامة لا يمكن «أن تكون **واحدة** طالما تتركون ثلاثة صفوف وثلاثة تمثيلات».

بالتالي، تبعاً لهذه الوسيلة الأولى، الطبقة الثالثة.

يجب أن تجتمع على انفراد، لن تتبارى مع النبالة والأكليروس، لن تبقى معهما **لا على أساس الصفوف ولا على أساس الرؤوس**. أرجو أن تنتبهوا إلى الفرق الجبار الموجود بين مجلس للطبقة الثالثة ومجلس الطبقتين الأخريين. الأول يمثل خمسة وعشرين

مليون إنسان ويتناقش على مصالح الأمة. الآخران، إذا وجب اجتماعهما، لا يحوزان سلطات إلا من حوالي مئتي ألف فرد ولا يفكران إلا في امتيازاتهم. الطبقة الثالثة لوحدها، سيُقال، لا يمكن أن تشكل **المجالس- الطبقات العامة** Les etats géneraux فليكن، إنها ستُؤلف **جمعية وطنية**، مجلس أمة uneassemblé.

الوسيلة الثانية، وهي بالمقارنة مع الأولى تبدو باهتة جداً: الطبقة الثالثة تستنجد بمحكمة الأمة، بذلك التمثيل «فوق العادة» الذي تكلمنا عنه آنفاً. وهذا يعني أن النظام الثالث، بانتظار قرار القاضي الأسمى، يتنازل إلى الشك في حقوقه والاعتراف في الدولة بنظامين غيره.

«كنت سأنهي هنا مذكرتي عن الطبقة الثالثة، لو كان مشروعي تقديم وسائل سلوك فقط. غير أنني قد عزمت أيضاً على بسط مبادئ...». فليبسطها على راحته، بكل تجريد، في سير الصفحات القليلة التي تبقّت له، نحن نعلم منها ما يكفي كي نفسر لأنفسنا دوي ومدى الكراسة النحيلة.

★★★

إن كاتباً منسياً لسيرة حياة سييس، آ. نتون A. Neton، يكتب أن **الطبقة الثالثة** ولدت من الظروف وكانت كأنها التركيب الجامع لكل ما كان يغلي «باختلاط أو غموض» في الأذهان وفي القلوب، مبعثرة وبلا رابط يربطها حتى ذلك الحين، كل الرغبات، كل الأهواء، كل الأفكار التي في فوَران، «بفضل سييس... اتّسقت، تجمعت، توثقت حول بؤرة وحيدة».

أولاً، كانت تُرى تُبرز بروزاً مليئاً، في **الطبقة الثالثة**، السمتان المشتركتان (إذا صدّقنا توكفيل toqueville للكراسات التي لا حصر لعددها الصادرة في نفس الفترة: ازدراء التاريخ وعبادة الحجة العددية، ثانياً: كانت كراسة سييس تترجم بقوة فتّاكة عن

الشعور المزدوج الذي كان مهيمناً آنذاك، الحقد على أصحاب الامتيازات، تمجيد («تأليه»، يقول باستيد) غير- المتازين. بقراءة هذه الصفحات الجافة والمشدودة، كان الثالث le tiers، عملياً الثالث العالي، وهو وحده المتطور بشكل كاف، يأخذ **وعي** وضعيته التاريخية -«إذا استطاع الثالث أن يعرف نفسه»- وواجبات الفعل المباشر التي كانت تمنحه إياها. فيه، وفيه وحده، كانت تنسجم وحدة الدولة، هذه الوحدة كانت تتحقق حسب ميتافيزيقا عالمة مأخوذة عن روسو، ولكن مفكَّرة ثانية من قِبل سييس بحدود أصيلة، ليس بعد الآن في الشعب -في- جسم الذي يؤلفه مجموع الأفراد الأحياء، بل في **الأمة**. **أمة**، ذلك كان الوجه الجديد المجرد للكل الاجتماعي، كان كياناً جديداً غير قابل، إلى حد لا بأس به، لأن يعرَّف، «واقعاً عصياً على الإدراك يهرب أمام أي مسك عياني» (باستيد)، ولكنه كان يسمح بتسويات حذقة للسلطة. الشعور المشترك، إذ لم يكن له من جهة أخرى ما يعمله بكل هذا القدر من الميتافيزيقا، كان يستخلص من ذلك كله تأكيداً بسيطاً: الثالث هو الأمة، النظامات الآخران ليسا الأمة.

في الحاصل، سييس، هذا الموجز الكلام بكتابه **ما هو الثالث: كل شيء**، كان قد «عمَّد»، حسب تعبير سانت- بوف Sainte- Beuve، المرحلة التمهيدية في الثورة، كما سيعمِّد مراحلها التالية، حتى وبما فيها المرحلة الأخيرة، قبل بروميير Brumaire: «يلزمني سيف»[1]. أفضل من ذلك، كان قبل ستة شهور من الواقعة، قد أطلق العنان

---

(1) في يومي **18 و19** بروميير من العام الثامن في التقويم الجمهوري الموافقين ليومي 9 و10 تشرين الثاني 1799، قام بونابارت بانقلابه، أو بالأصح بونابارت وسييس. -سييس كان نائباً في الجمعية التأسيسية، ثم في المؤتمر، ثم في مجلس الخمسمئة ومديراً من المدراء الخمسة في **عهد المديرين** (1795-1799). هذا العهد واجه صعوبات وأزمات ومحاولات انقلابية، سار في سياسة توازن، حقق بعض الإصلاحات الجيدة، ظل أميناً للنظام الجمهوري، واصل الحرب في الخارج ضد الدول وتحالفاتها. ==

للشعار الكبير، مدمِّر المونارخية التقليدية: الثالث وحده سيؤلف **جمعية وطنية**. ففي 17 حزيران 1789 تحت دفع من سييس بالذات،- «آن الأوان، لنقطع الحبل»، كان قال عند منطلق هذه المرحلة الجديدة،- أعلن الثالث نفسه فعلياً، بانقلاب حقيقي ضد النظام القائم، **جمعية وطنية**. ما لبثت الجمعية أن أضافت إلى لقبها لقب **تأسيسية**، ما لبث أن أفصح إعلان حقوق الإنسان والمواطن عن العقيدة الأساسية للحق العام الفرنسي: «إن مبدأ كل سيادة قائم جوهرياً في الأمة». هكذا كانت الأمة تحلّ حقوقياً محل الملك، بانتظار أن يحل محلها هي نفسها، في 1793، «الشعب»، الثورة كانت قد حصلت، المونارخية المطلقة كانت قد ماتت.

ولكن السيادة كانت باقية حية، قوية لا أقل، بل أكثر، كما سيبرهن المستقبل، جملة الإعلان الصغيرة ذات التمديدات غير المحدودة كان قد عمل لها ليس فقط رجال كـ

==

واجه أخطاراً داخلية جديدة من اليمين واليسار. قرر سييس وزميله روجه دوكو القيام بانقلاب، نالا تشجيعاً من المعتدلين والكاثوليك ورجال الأعمال (الذين أخافهم اقتراح اليعاقبة بالعودة إلى إجراءات 1793، إلى عهد الإرهاب، وإقرار عدد من هذه الإجراءات: تجنيد عام، وضريبة قسرية على الأغنياء، وقانون الرهائن)، وسلما هذه المهمة الانقلابية للجنرال بونابارت العائد لتوه من مصر (في 1796 كان قد قاد الحملة الظافرة المذهلة في إيطاليا وفرض الصلح على النمسا، ثم فتح مصر). بنجاح الانقلاب بدأ عهد القناصل الثلاثة (سييس، دوكو، بونابارت)، بالحقيقة حكم «القنصل الأول للجمهورية الفرنسية»، بونابارت. غالبية الفرنسيين كانت تريد ضمان المساواة أمام القانون والضريبة، إلغاء **الحقوق الإقطاعية**، **والأمن** في الداخل والسلام في الخارج، وتأمل أو تؤمن بأن بونابارت يحقق هذا الضمان ... **عهد القنصلية** أنجز أعمالاً كبيرة: المركزية الإدارية، إعادة تنظيم الكنيسة والمصالحة مع روما، مجموعة التشريع المدني، بونابارت عزز سلطته، ضرب اليعاقبة، قام بانقلاب آخر جزئي، أصبح «**قنصلاً مدى الحياة**» باستفتاء شعبي بل ومنحه مجلس الشيوخ حق تعيين خلفه (1802)، وفي 1804 أعلن نفسه «إمبراطور الفرنسيين»، وهكذا بدأ **عهد الإمبراطورية** الذي انتهى في 1814 ونهائياً في 1815 بعد معركة واترلو. أما سييس فكان قد صُرف من البداية، ... ومات في سنة 1836.

لوك، روسو، سييس، بل أيضاً رغماً عنهم رجال كـ بودان، هوبز، كانت تظفر الحرية، المساواة. ولكن السلطة لن تفقد في ذلك شيئاً، مرخاة من قِبل أياد واهنة، ستنتهي إلى أخذها من قبل أيد من حديد: اليعاقبة، نابوليون. العملاق لوياثان كان بوسعه أن يحتفظ على شفتيه بابتسامته العجيبة.



الجزء الثالث
توابع الثورة (1790-1848)

«لقد دمَّر كل شيء، مطلوب الخلق من جديد، توجد حكومة، سلطات، أما كل باقي الأمة، فما هو؟ حبات رمل».

نابوليون

روسو، روسو غير المنتظَر، في إحدى كتاباته السياسية الظرفية، **حكمْ على «بوليسينوديا» الأب دو سان- بيار**[1]، كان قد أعطى هذا التحذير التنبُّي:

(1) **الأب دوسان بيار**: كاتب فرنسي، صاحب «مشروع لجعل السلام دائماً في أوروبا» (1713)، الذي رد عليه روسو، في «حكم على ...».

لنقدّر خطر أن نهيج مرة الكتل الجبارة التي تؤلف المونارخية الفرنسية، من سيستطيع إيقاف الهزة المعطاة ورؤية **كل المفاعيل** التي يمكن أن تحدثها، حتى حين تكون كل مزايا المخطط الجديد غير قابلة لجدل، أي رجل عاقل يجرؤ على الشروع في إلغاء العادات القديمة، في تغيير الحِكَم القديمة، وفي إعطاء الدولة شكلاً آخر غير الذي ساقتها إليه على التوالي مدة ألف وثلاثمئة سنة.

كل المفاعيل، مفاعيل مادية أولاً. حين اضطرابات كاضطرابات الثورة تهز الدولة الأعظم، الأكثر سكاناً في أوروبا، فإن التوازن التقليدي للمصالح والعادات قد تحطم نهائياً، ولكن أكثر أيضاً مفاعيل روحية، النتائج الحقيقية للثورات هي تلك التي تنحفر في حي النفوس، من هذه الحيثية، أية اندفاعات وانعكاسات لا عدّ لها خلال قرن ونيف، في كل السجالات الجماعية الكبيرة، ستكون الثورة حاضرة، خميرة لا تُقتلع جذورها، مخاطبة كل البشر بلا تمييز من زمان ولا مكان، كونية كالأديان الكبرى، ستُشعِل، مثلها، أهواء كونية، ستواصل نوعاً ما الأهواء الدينية، التي خفّت أو انطفأت بأهواء سياسية جديدة تماماً، غير سمحة، مثيرة للحماس وفتاكة مكتسحة، وكان للأدب السياسي أن يتجدد بذلك.

هوى مضاد- للثورة، أولاً بأول. قبل 1789 كانت أفكار القرن قد صادفت مقاومة من جانب المدافعين، الكاثوليك والمونارخيين، عن التقليد. ولكن تلك المقاومة الذاهبة ضد التيار وهي عدا ذلك متفرقة ومحض دفاعية كانت عملياً عاجزة. كل الكتَّاب الكبار كانوا في الضفة الأخرى. بعد 1789 بالضبط لأن أفكار القرن ظفرت في الوقائع، لأن الثورة قد حصلت، لأنها دمرت وأفزعت وخيبت، ها تصير ممكنة ردة مضادة للثورة فعالة، باسم التقاليد المستباحة، تجد كنذير أول خطيباً وكاتباً إنكليزياً كبيراً، برك Burke.

هوى قوميّ (قوموية)، من ثم إن حروب الثورة والإمبراطورية بُناة اليعقوبية المسيَّرة باسم مجردات جليلة، **الأمة**، **الشعب**، تقرع أجراس العاطفة القومية القديمة الهادئة والقوية، طراز فويان Vauban، العارية عن اللاتسامح، المتجسدة في شخص عياني: الملك. على اليعقوبية الفاتحة ستردّ قوموية المغلوبين. **الخِطَب إلى الأمة الألمانية** الذائعة الصيت، لـ فيشته Fichte، ستسم، من هذه الحيثية، تأريخاً.

هوى مساواتيّ، أخيراً. كان لتوّه قد أثار البرجوازيين ضد النبلاء، ولكن ربما لم يكن ذلك سوى بداية -أو متابعة- سيرورة تاريخية مكتوب لها أن تنتشر إلى نهايتها، إلى التسوية التامة، للمستقبل أن يقول ما إذا ليس هذا الهوى، هوى التسوية المساواتية، أقوى في فؤاد الإنسان من هوى الحرية، موضوعة سيبسطها بأستاذية مدهشة بعد ثورة 1830 الوجيزة، توكفيل Tocqueville في **الديمقراطية في أميركا** مؤلَّفه الأول الذي نال الشهرة على الفور.

الفصل الأول

«تأملات في ثورة فرنسا»
لـ إدموند برك (1790)

«هـذا الاقتنـاع البـالغ القسـوة والغـزارة.. هـذا المـوج الغريتي، هـذا السيل، هذا البحر».

تين Taine

إنكلترا عجيبة! كانت قد أعطت البر الأوروبي مثال الإلهوية غير الدينية، الإلحاد، الفكر- الحر، الثورة على السلطة السياسية الشرعية، «الأفكار الفرنسية»، «روح القرن»، التي كانت ستنهال على أوروبا المونارخية، كانت قد بدأت بكونها «أفكاراً إنكليزية»، وها من إنكلترا تَطلع منذ تشرين الثاني 1790، ضد الثورة التي ليست بعد إلا في بداياتها أول صرخة إنذار مدوية أُطلقت باسم النظام القائم والمحافظة الاجتماعية، ومن يطلق هذه الصرخة؟ عضو شهير في حزب الـ هويغ، مدافع ساطع عن الحرية السياسية، إدموند برك Edmund Burke.

★ ★ ★

إدموند برك المولود في دوبلن Dublin سنة 1729، من أب بروتستانتي وأم كاثوليكية، كان قد بدأ كرجل آداب، كانت محاولات فلسفية قد عرّفت عليه قبل أن يكرّس نفسه للسياسة، عضواً في غرفة العموم اعتباراً من 1766، كانت حياته العامة في صفوف حزب الـ هويغ لها كمحور النضال ضد محاولة إعادة الحكم الشخصي من قِبل الملك جورج الثالث. الأزمة الأميركية التي انتهت بالحرب الوخيمة بين إنكلترا والمستعمرات الثلاث عشرة، الولايات- المتحدة مستقبلاً، سددت إلى الملك ضربة قلّصت كل طموحاته وأنقذت على الأرجح الحرية الإنكليزية. إن مداخلات مشهودة لـ برك (خطاب عن الضرائب على الأميركيين 1774، خطاب عن التساهل مع أميركا 1775)، في سير الكفاح الذي شنّه من أجل منع انفصال المستعمرات الثلاث عشرة، كانت وضعت الخاتم على شهرته، شهرته كـ ليبرالي لا يروَّض، كخطيب سياسي رائع، قوي وفخم.

ولكن فيما بعد، برك، في تقابض مع الأزمة البالغة الخطورة التي كان يتخبط فيها حزب الهويغ، المنشق إلى شلل متخاصمة، كان قد ارتكب على ما يبدو أخطاء تكتيك وحكم، ترك نفسه ينساق إلى بعض الفلتات، إلى شيء من عدم الاعتدال، قفا طبيعته الأيرلندية الغنية والكريمة. حل البرلمان في 1784، ظفر بيت الثاني le second Pitt، كان قد وسم مع هزيمة الهويغ الراسخة نهاية آمال برك السياسية. حين تنفجر الثورة الفرنسية، سُمعة الهويغ الكبير في انحدار، الشبان يعتبرون فصاحته من زمن ولّى، مرات عديدة بدأ ينقصه حس النِسَب، في نفس حزبه يضعونه جانباً، إنه أمر متجبر، غير مؤالف، وعنيف، يستشرسون في تحقيره، يضطهدونه، نصف الأمة الإنكليزية يقال لنا، يعتبرونه «مجنوناً» كله مواهب.

14 تموز 1789 سقوط الباستيل. الـ هويغ الشهير فوكس Fox [1] صديق برك يتحمس: ذلك أكبر حدث في تاريخ العالم وأسعد حدث في قلوب إنكليزية، ستلعن فرنسا الشيطانية قبل قليل، تدق آنياً ساعة التمنيات السخية، أية نبرات ملتهبة لا يمكن انتظارها من الفم الإيرلندي الحار الذي كان ضد الرأي الشعبي، رأي البرلمان، رأي البلاط، قد دافع عن الحرية الأميركية- الآن إذ بدورها تشرق مضيئة أوروبا، الحرية الفرنسية.

لكن برك يلزم الصمت، صمتاً كاتماً، حركته الأولى كانت لغير صالح الثورة.

في 1773 كان برك قد قام برحلة إلى فرنسا، ماري انطوانيت كانت في ربيعها السادس عشر ولم تكن سوى ولية العهد، رآها في فرساي وأُعجب بها، هذه الذكرى كان لها أن تلهمه، في **التأملات**، صفحة من منتخبات أدبية «(كانت كنجمة الصبح، تلمع صحة وسعادة ومجداً»). ولكن برك في باريس كان أيضاً قد اتصل مع «فلاسفة» العصر، هؤلاء «الموسوعيين» و«الاقتصاديين» كما كان اسمهم، هؤلاء السفسطائيين المدمرين والملحدين كما هو يسميهم، كان قد بقي من هذا اللقاء كارهاً مستفظعاً، عقلانية في مضمار الدين، عقلانية في مضمار السياسة، لا شيء كان يوحي له بالقرف والخوف أكثر منهما، هكذا فقد كانت نفسه الخفاقة والمبالِغة قد أصيبت بتخوف لن يتبدد، إثر هذا الاحتكاك مع الفلاسفة الفرنسيين المنهمكين في **سحق الشنيع**، كما كانوا يقولون (حيث «الشنيع» هو المسيحية).

كيف، إذا كان هذا، كيف كان برك قد انحاز بتلك الحرارة إلى المستوطنين

---

(1) فوكس **Fox**، زعيم حزب الـ هويغ وخصم بيت، ظل طوال حياته نصيراً لتحالف بلاده مع فرنسا (1806-1749).

الأميركيين؟ تناقض؟ قطعاً لا. لا ريب، بعض زعماء الانتفاضة الأميركية، مثلاً جيفرسون Jefferson، فرانكلين Franklin، كانوا متغذين بأفكار لوك وبأفكار القرن الثامن عشر الفرنسي، المتغذي هو نفسه بأفكار لوك، ولكن ليست هذه الأفكار هي التي كان يدافع عنها برك، ليس مفهوم الحقوق الطبيعية المجردة للإنسان المولود «حراً ومُساوياً» لكل إنسان آخر. برك، على العكس تماماً كان يرفض بشكل مطلق الدخول في النقاش المجرد عن الحقوق المجردة للمستوطنين الأميركيين، البرلمان الإنكليزي هل كان له حق فرض رسوم على المستوطنين؟ لا ريب، ولكن ممارسة حق كهذا كانت مستحيلة التطبيق، كانت تهدد بأن تجر إلى بلايا، إذاً كانت غير ملائمة: «المسألة بالنسبة لي، كان يصرخ برك، ليست معرفة ما إذا كان لكم **حق** أن تجعلوا شعبكم بائساً، بل معرفة ما إذا لم تكن **مصلحتكم أن تجعلوه سعيداً**». برك كان يفكر أيضاً أن الحريات التي يطالب بها المستوطنون، هؤلاء الإنكليز في ما وراء البحار، هي حريات إنكليزية، وبالتالي فإن استخدام القوة المنتصرة ضد المستوطنين سيقرع في النهاية أجراس موت هذه الحريات الإنكليزية. لا شيء في دفاعه الثائر ينسب نفسه إلى تصور مجرد للمجتمع، مؤسَّس على الطبيعة والعقل، على الحرية والمساواة الميتافيزيَّتين وفي ذاتيهما. لا شيء فيه كان يمكن أن يمر على أنه أقل تنازلا لـ «الأفكار الفرنسية».

ندهش أقل، وقد عرفنا ذلك، من رؤية برك يتابع الأعمال الأولى للجمعية الوطنية التأسيسية بروح حذرة ومغلَقة، مليئة بالشكوك عن المستقبل، حين يعتقد أنه يتعرف على المبادئ المجردة، على الميل إلى الصحيفة البيضاء، على المنطق العاري لسفاسطة 1773 الفرنسيين، هذه الشكوك تصبح يقيناً: هذا سينتهي نهاية سيئة، وقبل قليل سيكون خطِراً جداً على إنكلترا نفسها.

على قرفه الفكري يطعَّم، حين يعلم برك بيومي 5 و6 تشرين الأول 1789 (اجتياح

القصر الملكي في فرساي، تهديد الملكة)، نوع من غضب مقدس. ماذا، نجمته الصباحية، ولية العهد المشعّة في عام 1773 التي رُفّعت بعدئذ إلى مرتبة ملكة، ماري- انطوانيت، عرضة لهذه الإهانات من سوقة! آه! يقيناً «عصر الفروسية قد مضى، عصر السفاسطة والاقتصاديين والحاسبين خلفه، ومجد أوروبا انطفأ إلى الأبد».

غضب عاطفي، قرف فكري، ستدفعهما إلى الذروة حادثة محض إنكليزية، سنوياً في 4 تشرين الثاني يوم ذكرى نزول وليم أورانج إلى شاطئ إنكلترا في 1688، اعتادت جمعية اسمها **جمعية الثورة**، مؤلفة بشكل رئيسي، ولكن ليس حصراً من منشقين على الاجتماع من أجل الاستماع إلى موعظة تخليد للثورة الهويغ، بعد الموعظة كانت تُقام وليمة، تعقبها خطب العادة. حفلة 4 تشرين الثاني 1789 كان ممكناً أن تتلون ببعض الانعكاسات الأيديولوجية للثورة الفرنسية القريبة العهد تماماً، هذا ما حصل، قسيس منشق، الدكتور برايس Price هو كاتب سياسي معروف متقدم الرأي الذي كان يلقي الموعظة، أعرب عن فرحه أمام التقدم الجديد الذي حققته قضية الحرية لتوّها بفضل فرنسا، نفس النوطة المتفائلة في خطب ما بعد الظهر: أحداث فرنسا تفتح آمالاً جبارة للحرية البشرية، كما ولسلام فرنسي- إنكليزي راسخ، **عريضة** حماسية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية.

برك، إذ اطلع، معطيا على الفور الحادث مدى لا يتناسب بتاتاً مع واقعه، يشتعل غضباً: إنكليز ضالُّون تجرؤوا ووضعوا على قدم واحد جمعوا أخويا ثورة 1688، الإنكليزية بالتمام والجديرة بالاحترام، العيانية، المحدودة، البروتستانتية، وثورة فرنسا هذه المجردة تماماً المحطمة للأيقونات، الفاسقة والملحدة. برك، في ضرب من انفجار لسنواته الستين الساخطة، يثب على قلمه ليكتب **التأملات**.

★★★

على وجه الضبط يبدأ بكتابة رسالة -تفضح موعظة الدكتور برايس، وعدوى المثال الفرنسي المؤسفة- إلى السيد دو منونفيل، وهو نائب فرنسي شاب عن طبقة النبلاء في الجمعية الوطنية، وكان برك قبل قليل، في تشرين الأول، قد كتب إليه مطولاً عن أحداث بلده. في البدء لم يكن له على حد تأكيده غرض آخر سوى هذه الرسالة الثانية، رسالة خاصة مثل الأولى تماماً، ولكن الموضوع أصبح وافراً بحيث خرج منه بشكل طبيعي تماماً مجلّد (من 356 صفحة قطع 8/ 1 في الطبعة الأولى)، رائعة وزاخرة طبيعة برك الفكرية.

هذا لا يعني أن التأملات هي ارتجال انفعالي طويل، لئن كان برك قد أخذ مباشرة القلم، تحت فعل الاستنكار الذي أطلقه في نفسه حادث 4 تشرين الثاني، إلا أنه مع سير تقدم تأليف رسالته- كتابه، قد أنضج وأنمى مادته. يقول كاتب سيرته، لورد مورلي Morley: «كل بريد يجتاز بحر المانش كان يجلب مواداً جديدة لازدرائه ومخاوفه». الثوريون الفرنسيون كانوا ينكشفون أكثر فأكثر مجرِّدين مدمِّرين أكثر فأكثر «مهندسي الخراب». وبرك يدين، يدين، يدين. هكذا كان يرتفع تدريجياً التمثال الخطابي المهيب. «برك كان يعيد النظر، يمحو، يخفف، يقوي، يشدد، يكتب ويعيد الكتابة بلا تعب أو كلل». أخيراً، في تشرين الثاني 1790 كان المؤلَّف جاهزاً للصدور، ظل في ورشة العمل سنة بالتمام.

إنه يحمل علامة أصله وصنعه المحموم والمشغول بأن فقدان التأليف السابق التصميم يلفت ويخطف البصر، برك يعترف بأن موضوع حديثه كان يمكن تقسيمه وتوزيعه على نحو أفضل، لا يوجد عنوان واحد على امتداد المـُؤلَّف، لا فصول، ولا أية إشارة خارجية تسمح بالتوجه مع سير تقدم القراءة. وكأن الكاتب رغب في أن يبقى لكتابه شكل احتجاج عفوي، كتب بنفَس واحد، بصبَّة واحدة وعملاقة.

من الممكن، على نحو مصطنع بشكل كاف ومن أجل الوضوح، تمييز جزءين كبيرين في هذه **التأملات**، التي تعود فيها إلى الظهور بلا انقطاع، في تنظيم أوركستري متنوع وعنيد، نفس الألحان الجوهرية، إن جزءاً أول مكرَّسا لتبيان، مع اتخاذ نص خطبة الدكتور برايس المثيرة للاشمئزاز، لتبيان التضاد الكامل بين ثورة 1688 الإنكليزية والثورة الفرنسية، التضاد الذي هو تماماً لصالح الأولى. إن التأويل الذي يعطيه برك المحافظ بإفراط عن أحداث 1688، ليس من جهة أخرى مقبولاً به بوجه عام لدى المؤلفين الإنكليز، أما الجزء الثاني فهو مكرَّس على نحو أخص لنقد «المؤسسات الجديدة» للجمعية الوطنية. قواعد التمثيل السياسي، وضعية السلطة التنفيذية، التنظيم القضائي، العسكري، المالي: كلها تُنقد بصرامة مبررة أكثر من مرة ولكنها دائماً أحادية الجانب وفيها صرير حقد لا ينزع سلاحه شيء. من المفيد فعلاً مقارنة هذه الصفحات مع «الملحوظات السرية» التي كان ميرابو Mirabeau يوجهها في نفس الفترة إلى البلاط: صرامة مشابهة تجتمع فيها مع علو واتساع نظرات ذهن سياسي كبير، مفتوح على المستقبل ولا يحمله الهوى[1].

التأملات سيل جارف، غريب الأطوار، أعمى، مليء بتلوّنات ساطعة رائعة، لا يمكن الاستسلام هنا لغزارته غير المراقَبة، يجب السيطرة على هذا الموج الذي لا ينضب، احتباسه، بتعبير آخر الاختيار. والحال توجد في هذا الكتاب الذائع الصيت مجبولتَين معاً مقالة هجو وقدح راهنة ضد المؤسسين -المكوِّنين- المدَسترِين الفرنسيين، مقالة عاوية التحيُّز، وقضية مذهبية تصيب إحدى أعلى محاكمات الفلسفة السياسية. مقالة القدح، التي يسطع فيها جهل جلي للشروط الواقعية لفرنسا 1789 (الشروط

(1) ميرابو أصبح ناصح البلاط ومستشاره السري في السنة الأخيرة من حياته (1790-1791).

التي وصفها بشكل جيد جداً، على العكس، إنكليزي آخر، هو آرثر يونغ Arthur Young، في **رحلاته في فرنسا**)، لم يعد لها اهتمام أو فائدة إلا بالنسبة لمؤرخي الثورة. أما المحاكمة المذهبية، التي لم تَحسم نهائياً في يوم من الأيام، فهي على العكس تحتفظ بفائدة واهتمام دائمين، وهي وحدها ستمسكنا الآن.

★★★

هذه الدعوى المذهبية هي محاكمة التصور المجرد والعقلاني المحض -والذي هو في الوقت نفسه فردوي محض- للمجتمع المدني، تصور آت من الفلسفة الإنكليزية، بالدرجة الأولى من لوك، وكان يتفتح بعد مئة عام منه في الدماغ الصارم الدقيق لرجل من طراز سييس. **زعزعة نير الأحكام- المسبقة**، المضادة للعقل، للطبيعة (الجيدة بذاتها)، للسعادة الأرضية (الطموح الشرعي لكل كائن بشري على الأرض)، إزالة كل هذا الميراث من ماضٍ أحمق، «جعلها صفحة بيضاء» faire table rase، كي نبني بكل قطعة مجتمعاً عاقلاً تحكمه أخلاق **علمانية** تسمح بالاستغناء عن الله، هذه الذريعة لكل التعصبات، -مجتمعاً له بشكل أوتوماتيكي أن يتجه نحو **التقدم** غير المحدود: هذه كانت العقائد الرئيسية لهذا التصور، الذي لا يقلّ عقيدية عن التصور الذي كان يقاتله. هذا كان جوهر ما يدعى **روح القرآن**، القرن الثامن عشر، الغريب بالتمام عن روح القرن السابق. هذا الروح كان ذا جذر علموي: العلوم الدقيقة، خصوصاً الفيزية والطبيعية، كانت قد حققت في القرن الثامن عشر خطوات جبارة، بفضل بعض طرق الدقة والضبط في الملاحظة، بعض طرق المنطق والتجريد. لماذا لا تحوِّل هذه الطرق نفسها على نفس المنوال علم الحكومة؟ ما كان القرن السابع عشر، الورع، قد دعاه «سر» الحكومة، كان شأنه شأن الأسرار الدينية بالتمام سراً مزعوماً: كان على علم سياسي، يجب خلقه، أن يشرِّحه، كما العلم الطبي يشرّح الجسم البشري.

هو ذا الروح، هو ذا التصور الذي يريد برك -الذي عنده إلى أعلى درجة حس سر الحكومة، وضرورة هذا السر- أن يسحقه، في خناق جدله الممسوس. **لنسحق الشنيع.** -برك، بدوره يطلق هذه الصرخة مقلوبة على مساجليه فلاسفة 1773. لندافع عن الأحكام -المسبقة وكل ما تقتضيه وتتضمنه: روح تاريخي، ميراث، امتيازات، لا مساواة، هيرارخية، صفوف وأجسام، دين قائم مع خاصياته وحرياته. لندافع عنها وعن السلطة التقليدية، كل -الاحترامات القديمة، كل الفروسيات القديمة- ضد روح التمرد والصحيفة البيضاء، ضد **طبيعة وعقل** محطمي الأيقونات الجدد، ضدهم، ضد الثورة، لنقلب هذين المفهومين اللذين أفسدوهما، مفهومي **الطبيعة والعقل.**

هول المجرد، مفهوم جديد للطبيعة، مفهوم أصيل للعقل العام أو السياسي: يمكن أن نصنِّف تحت هذه العناوين الثلاثة، بدون اصطناع زائد، محاججة برك الفتكيّة والسيلية في **التأملات** ضد روح القرن.

هول المجرّد

برك، نعلم ذلك، كان يعبر أصلاً عن هذا الكره والاستفظاع في **خطبه** عن الثورة الأميركية، كان ينبّه إلى أنه لا يدافع بتاتاً عن الحرية المجردة، بل عن حريات عَينية، عن الحريات الإنكليزية المنقولة والمغروسة في أميركا، كان يقول: «أنا لا أدخل في هذه التمييزات الميتافيزيقية، أنا أبغض حتى صوت هذه الكلمات». في **التأملات** يعود باستمرار على هذه النقطة، يرفض النقاش في المجرد، أي خارج ظروف الزمان والمكان والأشخاص، يرفض لوم أومدح أي شيء مما يتصل بالأفعال البشرية، أو بالمصلحة العامة «استناداً إلى اللمحة البسيطة عن موضوع عرِّي من كل ملامحه العيانية، في عُري وفي كل عزلة تجريد ميتافيزيقي». يعلن أن «الظروف، التي ليست شيئاً بالنسبة لبضعة أشخاص، هي مع ذلك في الواقع ما يعطي مبدأ من مبادئ السياسة لونه المميز وطابعه

الحقيقي، وهي التي تجعل مخططاً مدنياً وسياسياً نافعاً أو ضاراً للجنس البشري». الدفاع عن مبدأ مجرد بدون معرفة الظروف المضبوطة، هو دون كيخوتية، ذلك ربما أسباني أو فرنسي، ليس إنكليزياً.

مثلاً: يريدون أن يهنئ برك الفرنسيين على حريتهم، ولكن، يسأل برك، هل كان بوسعه عقلياً قبل عشر سنوات أن يهنئ فرنسا على حكومتها «فقد كانت لها آنذاك حكومة»، بدون أن يكون قد استعلم أولاً عن طبيعة هذه الحكومة وأسلوب إدارتها؟

هل بوسعي اليوم أن أهنئ هذه الأمة نفسها على حريتها؟ لأن الحرية، في معناها المجرد، يجب أن توضع بين خيرات الجنس البشري، هل أذهب جدياً إلى امتداح ومجاملة مجنون هرب من الإرغام الواقي والظلام المنقذ لحبسه، على استرجاعه النور وحريته؟ هل سأمتدح لصّاً من قُطَّاع الكبار أو مجرماً قاتلاً حطم حدائده، على استعادته حقوقه الطبيعية؟ ذلك يكون تجديداً لمشهد المحكومين بالأشغال الشاقة ومحررهم البطولي، الميتافيزيقي الفارس ذي الوجه الحزين [1]. **غلطٌ، بالتالي، مفهوم حقوق الإنسان في تجريده ومطلقه.**

واه! لو كان المقصود حقوق الإنسان الحقيقية! أجل، كل البشر لهم الحق في العدالة، في نتاج صناعتهم وفي كل وسائل تثميرهم. «لهم الحق في أن يكونوا لأبيهم وأمهم..، في أن يرْبوا ويحسِّنوا أولادهم... شيء يستطيع إنسان القيام به على حِدَة لصالحه الخاص دون التخطي على صالح آخر، لمن حقه القيام به». ولكن، في لغة الثوار الفرنسيين والدكتور برايس، المقصود فعلاً شيء آخر! حقوق الإنسان هذه هي «اللغمُ... مُهيّأ تحت الأرض»، انفجاره يجب أن يفجّر «معاً بأن أمثلة العصر القديم، الأعراف،

---

(1) فارس الوجه الحزين هو دون كيخوت، بطل رائعة سيرفانتِس (ق17).

المواثيق، صكوك البرلمان، كل شيء». ما يطالبون به قبل أي شيء هو حق مشاطرة السلطة l'autorité le pouvoir، قيادة شؤون الدولة، بيد أن هذا الحق سأنكر على الدوام وبشكل قاطع إنه في عداد الحقوق المباشرة والأولية للإنسان في المجتمع المدني.. الحكم ليس معمولاً بموجب الحقوق الطبيعية التي يمكن أن تكون موجودة وهي موجودة فعلاً بصورة مستقلة عنه، إنها أكثر وضوحاً بكثير وأكثر كمالاً بكثير في تجريدها، ولكن هذا الكمال المجرد هو عيبها العملي: **بأن يكون لنا الحق في كل شيء، نفقد كل شيء**. الحكم اختراع من المحكمة البشرية، للعناية بحاجات البشر.. في عداد كل هذه الحاجات يُتَّفق على أن الحاجة الألح هي التضييق بشكل كاف على الأهواء.. في هذا الاتجاه وبهذا المعنى، الإرغام أيضاً هو في عداد حقوق البشر، وليس الحرية فقط.

عدا ذلك، حتى فيما يخص الحقوق الحقيقية والتي يقبلها برك، عبث وغرور هذه التعاريف الميتافيزيقية.

بالحقيقة، في هذه الكتلة الجبارة والمعقدة من الأهواء والمصالح البشرية، حقوق الإنسان منكسرة ومنعكسة في عدد كبير من الاتجاهات المتصالبة والمختلفة، بحيث من الحماقة أن نتكلم عنها بعد وكأنه بقي لها بعض الشبه مع بساطتها الأولى.. كل الحقوق المزعومة لهؤلاء المنظِّرين قصوى متطرفة، وبقدر ما هي حقة ميتفيزيقيا هي باطلة أخلاقياً وسياسياً. حقوق البشر هي في نوع من وسط يستحيل تعريفه [ولكن -يضيف برك- «ليس مستحيلاً رؤيته»].

غلطْ، الطابع اللاشخصي للمؤسسات.

في ظل المونارخية، المؤسسات المربوطة جميعاً بشخص الملك كانت ذات طابع شخصي يستكلب المجرِّدون الفرنسيون على تدميره، هذا النزع للطابع الشخصي يذهل ويثير برك، فهو يرى في هذه العملية نهاية نظام خليط من آراء وعواطف كان له أصله

في الفروسية القديمة وكان قد أعطى طابعه لأوروبا الحديثة: «إذا كان له أن ينطفىء تماماً ذات يوم فإن الخسارة هذا ما أخشاه، ستكون هائلة». وبرك يتنهّد، وبرك يتنبأ، برك يلقي خطبة رثاء هذه القيم الفروسية، هذا الشرف حسب مونتسكيو: «ولكن الآن كل شيء سيتغير، كل الأوهام الفاتنة التي كانت تجعل السلطة محبَّبة والطاعة ليبرالية، التي كانت تعطي انسجاماً لظلال الحياة المتنوعة والتي كانت ببدعة من الخيال مليئة بالعذوبة تدوِّر لصالح السياسة كل العواطف التي تجمّل وتحلّي الحياة الخاصة.. تنتَزع بقسوة كل الستائر التي كانت تصنع زينة الحياة». الشيء العام سيكون من الآن فصاعداً مجرداً من «كل وسائلنا في إلزام العاطفة ورهن الحب» الملك سيغدو رجلاً كآخر، والملكة «امرأة» وحسب، والحال، يكتب برك «إن امرأة من النساء ليست إلا حيواناً، وبعد ليس هو من الصنف الأول».

نزع شخصية المؤسسات على هذا النحو، هو منْعها من توليد الحب أو الاحترام أو الإعجاب أو التعلق عند المواطنين، كل هذه المشاعر النبيلة من الإنسان للإنسان. فلسفة ميكانيكية، فلسفة بربرية، تنفي، تطرد كل العواطف، وهي عاجزة عن تعويضها، بيد أن العواطف هي تكملات، دعائم القانون، الذي بما أنه لا شخصي بالجوهر، فهو بحاجة إلى مسدّ وتعويض، إلى تشجيع، إلى تدعيم، بمشاعر شخصية. إن فلسفة كهذه -يزار برك، الذي لا يفتأ تحركه عبر هذه الصفحات ضد ضياع روح الفروسية، ذكرى ماري-انطوانيت المهانة والملاحقة،- إن فلسفة كهذه، ميكانيكية وبربرية، «ما كان يمكن أن تولد إلا في قلوب مجلَّدة وأذهان ذليلة».

غلطْ أخيراً، البساطة شبه- الهندسية للمؤسسات.

مونتسكيو كان عنده إلى أعلى درجة، في قرن من هذه الحيثية بسيط مبسِّط، حس التعقد اللامتناهي للأمور السياسية والاجتماعية، هذا لم يحل بينه وبين أن يلقي هنا، مع

إيمانه بالعقل (هذا الحس «اللذيذ»، كما يقول)، بأكثر ما استطاع من وضوح. ولكن «الفلاسفة» الحقيقيين الأيديولوجيين طراز هلفيسيوس Helvétus، كانوا قد لاموه، وكان ذلك لوثة، ترتبط بأحكامه -المسبقة، على ميله إلى توفيق، إلى موازنة العناصر المختلفة للواقع المعقد- الذي هم، هؤلاء الأيديولوجيون، كانوا يرونه بسيطاً وعارياً. وسييس كان لتوّه قد عارض «الميكانيكا المطبقة» لمونتسكيو، علم الصحة السياسية والاجتماعية الكبير لمونتسكيو، بـ «ميكانيكاه العقلية» (آ. سوريل).

بالطبع، برك، الذي تغذى بـ **روح القوانين**، ينضم هنا إلى مونتسكيو.

حسب رأيه، إن دستور دولة وتوزيع السلطات العادل ينتسبان إلى العلم الأدق والأعقد، تلزم له معرفة عميقة بالطبيعة البشرية، بحاجاتها، بكل الأساليب القادرة على تسهيل أو منع الأهداف ذات المصلحة العامة التي يُبحث عنه. إن مناقشة مجردة، مثلاً، عن حقوق الإنسان «دابّة برك السوداء، قطعاً»، لا تأتي بشيء، لا تأتي بأي غذاء، بأي طعام، بأي دواء للأدواء الاجتماعية التي يمكن أن يكون للناس أن يتشكوا منها. من أجل الإطعام، من أجل التغذية، إن مزارعاً لأصلح وأفضل من أستاذ ميتافيزيقا. المحاكمة القبلية a priori قسراً تترك جانباً الأسباب الغامضة والخفية، إنها عاجزة فعلاً عن السيطرة على «كتلة الأهواء والمصالح البشرية، الجبارة والمعقدة» التي تقحمها الحياة العامة.

حين أقصد مدح بساطة الاختراع التي يزعمون بلوغها في دساتير سياسية جديدة، ليس بوسعي أن أحول بيني وبين الخلاص إلا أن الذين يعملون عليها لا يعرفون حرفتهم أو أنهم مهملون جداً بالنسبة لواجبهم، الحكومات البسيطة ناقصة معيبة بالأساس، كي لا نقول أكثر.

هكذا يعبر برك عن استهواله للمجرَّد، المدمِّر، اللامجدي، النازع للشخصية، والمبسط بشكل أحمق.

مفهوم للطبيعة مقلوب

ما أكثر لعبات الألفاظ في تاريخ الأفكار؟ كم من المعاني المتنوعة، أحياناً المتعارضة جذرياً، لم ترتد كلمتا **طبيعة وعقل**، حسب العصور، حسب نزوة الفلسفات أو الأهواء المتجابهة؟

برك هو، على ما يبدو، الأول في إجراء القلب المنهجي لكلمة **طبيعة**، الذي سيكون مدرسة عند كل الكتَّاب المضادين- للثورة. طبيعي في نظره لا الذي يصلح لجميع البشر، لا الذي ينتمي بالجوهر إلى الطبيعة البشرية، ما هو ملازم للطبيعة البشرية في جميع الأزمنة وفي جميع الأمكنة (أو، بمفردات مدرسة حالة الطبيعة، -غروتيوس Grotius، هوبز، لوك، روسو- ما ينتسب إلى الإنسان معتبراً بشكل سابق لكل الروابط الاجتماعية). طبيعي بالنسبة لبرك ما يظهر **بوصفه نتيجة انبساط تاريخي طويل، عادةً طويلة، بقول آخر، طبيعة تساوي تاريخ، تجربة تاريخية، عادة خلقها التاريخ**. برك يؤمن ويجهر بأن الأشياء لها طريقة حصول طبيعية، يكشفها لنا التاريخ، ينبغي أن، نحن البشر ندع الأشياء تعمل دون أن نتدخل فيها، كل شيء سيسير على نحو أفضل بكثير إذاً نحن لم نتدخل: «متروكة لنفسها، الأشياء تجد عموماً النظام الذي يناسبها». هذا التصور، المحافظ فوق كل شيء، لا يمكن بالطبع أن يعجب الذين في نظرهم الأشياء لا تسير على نحو جيد أو حتى تسير على نحو سيء جداً، هذا التصور يمكن أن يُفضي إلى تقديس العادة.

إنه يقدس على أي حال الإرث والأحكام-المسبقة، الصفحة البيضاء تنفِّره.

الإرث:- لا جدال، الطبيعة تريده، إنكلترا، في دستورها إنما فقط طبقت على السياسة هذه المؤسسة الطبيعية إلى هذا الحد. برك لا يُنصّب له معين هنا، وهو غنائي ومتحمس لاسيما وأن القضية بالنسبة له هي القضاء بسيفه القاطع على تأويل لثورة

1688 قدّمه الدكتور برايس. («حقنا في صنع حكومة لأنفسنا»).

إن مجرد فكرة تشكيل حكومة جديدة تكفي لتبعث فينا القرف والاستفظاع، كنا نتمنى في زمن الثورة، وما زلنا نتمنى اليوم أن لا نكون مدينين بكل ما في حوزتنا إلا لإرث أجدادنا، لقد عنينا عناية كبيرة بأن لا نطعِّم على هذا الجسم وعلى هذه الأرومة الوراثية، أي طرح ليس من طبيعة النبات الأصلي.. إن السياسة الدائمة لمملكتنا.. هي النظر إلى حرياتنا وحقوقنا الأقدس على أنها **إرث**.. عندنا تاج **وراثي** مشيخة أميرية **وراثية** وغرفة عموم وشعب يحوازن **بوراثة** سلسلة طويلة من الأسلاف امتيازاتهم وحرياتهم وحريتهم.. هذه السياسة تبدو لي نتيجة تفكير عميق، أو بالأصح النتيجة السعيدة لهذا التقليد للطبيعة الذي فوق التفكير بكثير هو الحكمة بالجوهر.. بهذه السياسة الدستورية التي تفعل بحسب موديل الطبيعة، ننال، نحوز، ننقل حكومتنا وامتيازاتنا بنفس الطريقة التي بها ننال ونحوز وننقل أملاكنا والحياة.. إن أنظمتنا السياسية هي في تناظر وفي وفاق كامل مع نظام العالم.

نظام العالم، هو نظام الطبيعة، الأنظمة السياسية الإنكليزية هي أنظمة **طبيعية** بالقدر الذي فيه هي ثمرة التطور **التاريخي**، غير المبلبَل من قِبل المنطق **المجرد**، لنلاحظ مروراً أن هذه المحاججة من جانب برك، التي يثيرها ويرفعها غرور بالجزيرة (بريطانيا) رائع، ليست بدون أن تذكِّر بالمحاججة التي كان بها بوسويه يبرر المونارخية الوراثية من ذكَر إلى ذكَر، بهذا المعنى يمكن أن يظهر الأسقف الفرنسي الكبير كالسلف الشهير لـ «السياسة الطبيعية».

الأحكام-المسبقة:- مبغوضة من المنطق المجرد، دابَّة روح القرن السوداء، الأحكام المسبقة هي بالنسبة لـ برك طبيعية بالقدر الذي فيه التاريخ يعللها، وهي نتيجته. بشكل خاص لا شيء أكثر طبيعية من هذا الحكم -المسبق عن الولادة الذي عليه النبالة مؤسَّسة، والذي ضده يتفاصح الثوار الفرنسيون، استنكار هؤلاء هو

المصطنَع، لا شيء أكثر طبيعية من الجهد العازم لدى كل فرد من أجل الدفاع عن حيازة الأملاك والتمييزات التي نُقلت إليه، التمسك القوي بمثل هذه الأحكام- المسبقة كأنه غريزة (وهل ثمة أكثر طبيعة من الغريزة؟)، تغدو الضمانة الطبيعية للأملاك ولصون المجتمعات، الطبيعة ذاتها وضعت فينا هذه الغريزة، من أجل دفع الظلم والاستبداد، بكلمة من أجل الدفاع عن الحرية، هكذا فإن سبق -ظن الولادة يسهم في حماية الحرية.

ما ليس طبيعياً، هو المساواة العزيزة على الثوار الفرنسيين، مساواة مزعومة، تسوية مزعومة، لماذا مزعومتان؟ لأن «في كل المجتمعات التي هي بالضرورة مؤلفة من طبقات مختلفة من المواطنين ينبغي أن يكون هناك واحدة تسيطر، لذا فالمسوّون إنما يغيرون ويقلبون نظام الأشياء الطبيعي، إنهم يحمِّلون بناء المجتمع فوق طاقته بوضعهم في الهواء ما كان يجب أن تضعه متانة البناء في القاعدة». على هذا النحو يرتكب الثوار الفرنسيون أسوأ الاغتصابات، اغتصاب صلاحيات الطبيعة التي هي وحدها تعلم ما يجب أن يكون تحت وما يجب أن يكون فوق.

مستشار فرنسا، في افتتاح مجلس الطبقات العامة قال على نغم زهرة بلاغة: إن كل الأعمال جديرة بالتشريف. لو كان راغباً في أن يقول فقط ليس أي عمل شريف معيباً لما كان ذهب أبعد من الحقيقة، ولكن إذ نقول إن كل شيء جدير بالتشريف، نحن مجبَرون على القبول بتمييز ما. إن عمل حلاق أو بائع شمع، ولا نتكلم عن أعمال أخرى كثيرة، لا يمكن أن يكون لأحد مصدر شرف. الدولة يجب أن لا تمارس أي اضطهاد على بشر من هذه الطبقة، ولكن الدولة سيكون لها أن تعاني من اضطهاد كبير جداً، إذاً كما هم جماعياً أو فردياً سُمح لهم بأن يحكموها. تعتقدون إنكم بعملكم هذا هزمتم حكماً- مسبقاً، أنتم مخطئون، لقد أعلنتم الحرب على الطبيعة.

جُمل كاشفة للحالة الذهنية الأرستقراطية والمحافظة عند هوبغ كبير، عند ليبرالي

إنكليزي شهير، معجب بمونتسكيو (الذي لم تستطع قراءته إلا تثبيت تصوره عن الحرية -الامتياز ونفوره من كل مساواة ديمقراطية في مونارخية حرة). Sutor ne ultra crepiodam، يؤكد المثل اللاتيني، واضعاً الحذاء في مكانه، معيداً إياه إلى أحذيته. كذلك برك يعيد إلى مكانه بائع الشموع، طالباً منه أن لا ينشغل بغير شموعه.

وفي نفس الروح، بخصوص التمثيل السياسي، برك يثور، آنتي-سييس، ضد قانون العدد وحيداً، ضد استبعاد أية مقامات، أي تفضيل للولادة وللملكية الوراثية. «يقال إن أربعة وعشرين مليوناً من البشر يجب أن يتفوقوا على مئتي ألف، هذا صحيح إذا كان دستور مملكة مسألة حساب، هذه الطريقة في الكلام غير صالحة حين تكون لها نجدة «الفانوس» من أجل مساندتها، ولكنها مضحكة بالنسبة لرجال يستطيعون المحاكمة برباطة جأش. إرادة العدد الكبير نادراً ما تكون شيئاً واحداً، والفرق سيكون هائلاً إذاً، بموجب إرادته، اختار العدد الكبير اختياراً سيئاً». قطعاً، أنتم أيها الثوار الفرنسيون «تبدون اليوم بالنسبة لكل شيء من الأشياء قد ضللتم عن طريق الطبيعة الكبير».

الصحيفة البيضاء:- أي تحدٍّ للطبيعة أيضاً، يا للهول! تدمير كل شيء من أجل إعادة بناء كل شيء ذهاباً من الصفر. كيف يستطيع رجل «الوصول إلى درجة من الزهو عالية بحيث لا تعود تبدو له بلاده سوى خريطة بيضاء يستطيع أن «يخربش» عليها ما طاب.. إن وطنياً جيداً وسياسياً حقاً سينظر على الدوام في مسألة الكسب الأفضل الذي يمكن أن يُجنى من المواد **الموجودة** في وطنه. ميل إلى المحافظة، قدرة على التحسين: هما الصفتان اللتان يمكن أن تجعلاني أحكم على جودة رجل دولة». لا ريب، هذا بطيء، ذلك قد يتطلب سنوات، و«إن أسلوباً كهذا لا يناسب جمعية تضع مجدها في تحقيق عمل القرون بأشهر قليلة» (ولا، يجب أن نضيف، الذين هم مستعجلون لأنهم يتألمون). هذا بطيء، ولكنه طريقة الطبيعة «التي فيها الزمن وسيلة ضرورية». المحافظة على ما هو كائن،

مجموعة مع تكيف بطيء لما هو يصير، ذاك ما هو طبيعي.

ينبغي إذاً أن تكون العمليات بطيئة، و، في بعض الظروف، دون عتبة الإدراك تقريباً. إذاً حين نعمل على مواد جامدة كانت الفطنة والحذر من باب الحكمة، أفلا يصيران بالأحرى والأقوى من باب الواجب حين لا تكون موضوعات تكويننا وهدمنا قرميداً ولا أخشاباً، بل كائنات حية لا يمكن أن نغير فجأة حالتها وأسلوب كينونتها وعاداتها بدون أن نجعل بؤساء جمهرة من كائنات أخرى مماثلة. ولكن يبدو أن الرأي المهيمن في باريس هو أنه لكي يصير المرء مسرعاً كاملاً فإن الصفات الوحيدة المطلوبة هي قلب بلا إحساس وثقة لا تشك في شيء.

ما ينظر إليه السياسيون الفرنسيون على أنه علامة عبقرية «جسورة وشارعة» لا يدلل إلا على فقدان مؤسف للمهارة، لئن كانوا فريسة عمياء لكل صانعي المنظومات، المغامرين والسيميائيين والتجريبيين، معارضين للأطباء الحقيقيين، فذلك تحديداً بسبب «استعجالهم العنيف» وتسرّعهم الأحمق و«حذرهم وعدم ثقتهم إزاء سير الطبيعة». عدم ثقة يوازي على وجه الدقة والضبط ثقتهم في مسيرات العقل الخالص. بناة فرنسيون بلا تمييز أو تبصُّر، كَلِبون على تكنيس كل ما وجدوا، المقاطعات كما والصفوف، «بوصفها أنقاضاً وحسب»، إنهم فعلاً من نفس بلد الحدائقيين على الطريقة الفرقسية، «حدائقيي فرشات الأزهار، الذين يسوون كل شيء بعناية».

كم هو مثير هذا النقد للحدائق على طريقة لونوتر Lenôtre! ندرك هنا إلى أي حد تروي سيكولوجية شعب من الشعوب كل ما يعمله، تتظاهر في فاعلياته الأكثر تنوعاً. بين حديقة على الطريقة الفرنسية وحديقة على الطريقة الإنكليزية، نفس الفرق الذي بين دساتير الثورة الفرنسية والدستور الإنكليزي، هذا الأخير خلط ظاهر تنفتح فيه منظورات مفاجئة ورائعة (كان مونتسكيو أول من رأى ذلك جلياً نيِّراً). في حين أن

النظمة الفرنسية لا تظهر لـ برك إلا بوصفها نتيجة وسواس مؤسف للتسوية وللجديد، وسواس يعارضه بالأسلوب التجريبي الإنكليزي الذي لا يغير إلا محافظاً ولا يحافظ إلا مغيِّراً، بالعبادة الإنكليزية لـ «المؤسسات القديمة».

قوة برك تقوم، وقد أمكن للقارئ أن يلاحظ ذلك، على الاسترجاع المتكرر والذي لا يتعب لنفس الموضوعة مع تلوينها بشكل مختلف، عن هذه الموضوعة، وهي مقاومة البدعة الموافقة للطبيعة، احترام الأحكام المسبقة الموافق للطبيعة، برك عنده أيضاً صفحة ساطعة من فوران هجائي ومن تكبر إنكليزي:

بفضل مقاومتنا العنيدة للبدعة، بفضل الكسل البارد لطابعنا القومي، ما زلنا نحمل بصمة أجدادنا، لم نفقد بعد على ما أرى طريقة تفكير القرن الرابع عشر الكريمة والرفيعة، ولم نصبح بعد بفرط الحذاقات متوحشين. لسنا اتباع روسو، ولا تلاميذ فولتير. هلفيسيوس لم يثْر بيننا، ليس ملحدون وعَّاظنا ولا مجانين مشرّعينا. نعلم أننا لم نقم باكتشافات ونعتقد أنه ليس ثمة اكتشافات لتعمل في مجال الأخلاقية، ولا كثير منها في مبادئ الحكم الكبرى، ولا في الأفكار عن الحرية، فقد كانت هذه الأفكار، قبل أن تكون في العالم بزمن طويل، معروفة بقدر ما ستكون حين ستكون الأرض قد رفعت قالبها فوق غرورنا وحين سيكون القبر الصامت قد ناء بقانونه على ثرثرتنا القليلة التفكر. في إنكلترا، لم نجرَّد بعد من أحشائنا الطبيعية، ما زلنا نحس في سريرتنا، نعزّ ونزرع هذه العواطف الفطرية التي هي الحراس الأمناء والمراقبون الفاعلون لواجباتنا، والدعائم الحقة لكل أخلاق نبيلة ورجولية. لم نفرَّغ بعد ونخيَّط لنُملأ كطيور متحف بالقش، بخِرَق، وبقصاصات من ورق شريرة وقذرة عن حقوق الإنسان.

أي ازدراء، في هذه السطور الفتاكة، لكل التغيرات المفاجئة على الطريقة الفرنسية، إعلان حقوق الإنسان، حذف النبالة، الحقوق الإقطاعية، المقاطعات، البرلمانات، تأميم

أملاك الأكليروس، إلخ ...! مع أي غرور يعارضها برك بالمحافظة الإنكليزية المؤسَّسة على احترام الطبيعة، أي، لنكرر ذلك، تطور التاريخ في انبساطه الطبيعي.

عقل عام أو عقل سياسي

هنا استخدام جديد لأسلوب قلب حجة الخصم ضد عقلهم، يضع برك عقله، هذا أيضاً شكل جديد من رد الاعتبار للحكم-المسبق. يكتب برك: نحن الإنكليز «نخاف من تعريض البشر لأن لا يعيشوا ويتعاملوا إلا مع الرصيد الخاص من عقل الذي يملكه كل واحد، لأننا نشتبه بأن هذا الرأسمال ضعيف في كل فرد». هذا العقل الفردي، الذي أمامه روح راكع، برك لا ينفيه ولكن يمنحه قليلاً من الفعالية. بمفرده إنه رأسمال ضعيف والبشر يفعلون أحسن بكثير «إذا ما جنوا فائدة مجتمعين من البنك العام ومن رأسمال الأمم والقرون»، بتعبير آخر من **الأحكام- المسبقة العامة**، الموروثة من الأجداد. توجد في لحظة من الزمن معطاة بالنسبة لأمة معطاة مجموعة من الأحكام - المسبقة عليها تعيش هذه الأمة. جيد للمفكرين المجرَّدين على الطريقة الفرنسية أن يبغضوا الحكم- المسبق، أن ينفوه، أن يطاردوه، لأن العقل الفردي الذي لم ينتخبه مصدوم به. الإنكليز يحاكِمون على نحو آخر:

كثير من مفكرينا بدلاً من أن ينفوا الأحكام- المسبقة العامة نفياً يستخدمون كل فطانتهم في اكتشاف الحكمة المخفية التي تهيمن في كل منها. إذا توصلوا إلى هدفهم ونادراً ما يخطئونه فهم يفكرون إنه لأكثر حكمة بكثير أن نحافظ على الحكم -المسبق مع رأسمال- العقل الذي هو يحتوي عليه من أن نتجرد من هذا الذي لا يعتبرونه سوى اللباس لنترك بعد ذلك العقل عارياً بالتمام، لأنهم يفكرون أن حكماً مسبقاً بما فيه عقله-علّته عنده باعث يعطي هذا العقل عملاً وجاذب يعطيه دواماً.

الحكم المسبَق، لباس عقل مخبّأ. هذا الرد للاعتبار، المؤثر، سيذهل تين Taine

الذي في كتابه **الأصول** سيردد: الحكم-المسبق «ضرب من عقل يجهل نفسه»، «كما الغريزة شكل للعقل أعمى». وبارِس Barrés تلميذ تين سيستخلص من ذلك صورة مشهورة: «لنرتدِ أحكامنا-المسبقة فهي تبقينا دافئين».

بقدر ما الفعل الفردي غير فعال، متردد، أمام القرارات الخطيرة، بقدر ذلك العقل الجماعي، المتبلوِر في أحكام-مسبقة، فعال وأمين. يخلق منعكسات، يثني النفس على الفعل في اتجاه ما هو اتجاه الفضيلة، كما عادات بدنية طويلة وجيدة تثني الجسد في اتجاه حركة مرغوبة: «الحكم المسبَق ذو اجتهاد مفاجئ في المناسبة، يحزم، قبل أي شيء، الروح على اتباع طريق الحكمة والفضيلة، بثبات، ولا يترك البشر مترددين في لحظة القرار، لا يتخلى عنهم لخطر الريبية، الشك، واللاقرار».

هنا أيضاً، سيكون تين Taine صدى مباشراً لـ برك، حين سيجهر بقوة بأن مذهباً من المذاهب لا يصير فاعلاً، لا يتحول إلى نابض عمل إلا بأن يصير «أعمى»، بأن ينودِع في الأذهان في حالة «معتقَد جاهز، عادة متخذة، ميل مقام»، بأن يغادر مستوى الفهم والذكاء الرفيع وغير الفعال من أجل مستوى الإرادة. هكذا فإن هذا العقل العام ثمرة التراكم الطويل لتجارب الأموات الذين سبقونا (**الأرض والأموات**، سيقول بارِس Barrés)، بعيداً عن أن يكون مغتصِباً، يتقدم بطبيعة الحال على العقل المجرَّد وحسب، كما تتقدم «شقيقة بِكر». انطلاقاً من برك ينوجد بالتالي، مُشاداً واحد من الأعمدة الأقوى، الأكثر قيمة، لمساندة التصور التقليدوي أو المحافظ للمجتمع السياسي.

★ ★ ★

كان لنجاح الكتاب أن يكون عجيباً؛ إحدى عشرة طبعة في أقل من اثني عشر شهراً، ثلاثون ألف نسخة مباعة حتى تاريخ وفاة برك في تموز 1797.

في إنكلترا، قبل **التأملات**، كانت الثورة الفرنسية توحي بتعاطف ما، فيه بعض

الدهشة وقلق غامض، تخوف غامض لا يكاد يعي نفسه. رئيس الوزراء بِت Pitt، وهو قبل كل شيء رجل دولة، كان يحسب العواقب التي يمكن أن تكون لهزة كهذه على دولة كبيرة مزاحمة، ولا يعرب في العلن أو في مجلسه الخاص إلا عن مشاعر أقرب إلى التأييد. ثم حكومة لويس السادس عشر هذه الآخذة في الانهيار تحت ضربات المؤسسين ألم تكن قد ساعدت المستوطنين الأميركيين على زعزعة الوصاية الإنكليزية، فِلمَ الأسف عليها أكثر من اللازم؟ «حالة ذهنية سهلة» (يقول لورد مورلي Lord Morley، وضع نهاية لها كتاب برك: «بضربة، يشطر الأمة إلى شطرين: في الجهتين يعجل ويسرّع الرأي». كل الفئات الوثيقة المحافظة، التوري Tories، التي كان الهويغ الكبير برك في مناسبات كثيرة دابَّتها السوداء، تجمعت بحماس خلف الراية الجديدة التي كان ينشرها بكل هذا السطوع. جورج الثالث، التسلطي، قفز قفزات فرح: كتاب ممتاز يجب أن يقرأه كل جنتلمان، كان يصرخ لكل آت. الإنكليز ذوو الرأي المحب للفرنسيين أكثر مما يجوز، الليبراليون المتقدمون، المدعوون باحتقار «راديكاليين» أو «ديمقراطيين»، غدوا مشبوهين لقسم من الشعب، الجمهور أضرم النار في منزل أحدهم، بريستلي Priestley. بيد أن أصدقاء برك كانوا يوبِّخون: ألا يحمر وجهه من نجاح كهذا؟ ألا يخجل من زبائنه الجدد؟ فوكس Fox لم يكن يخفي عدم موافقته، برك قطع علناً معه، في أيار 1791، خلال مشهد دراماتيكي في غرفة العموم: «صداقتنا انتهت».

في القارة، كانت **التأملات** ستصير كتاب تعليم الرجعية المضادة للثورة. كاترين روسيا صديقة «الفلاسفة» فولتير وديدرو القديمة وجّهت تهانيها للمؤلف الذي كان يفضحهم بوصفهم أشراراً عامين، كانت ذات يوم قد ألحظت لديدرو أنه يكتب على الورق «الذي يتحمل كل شيء»، بينما هي الإمبراطورة تشتغل «على الجلد البشري الذي هو على نحو آخر تماماً حساس وصعب». ابتداء من سقوط الباستيل لم يعد الأمر

«ورقاً» غير مؤذ، بل أصبح عملاً متفجراً وقارضاً من الفرنسيين على الجلد البشري، وكاترين المستبدة المستنيرة لم تعد في هذه اللعبة، وبرك يصير في نظرها محسناً عاماً. وفد من النبلاء الفرنسيين المهاجرين في بروكسل أرسل إلى صاحب **التأملات**، عن طريق ابنه ريتشارد، شهادة «الإعجاب والعرفان بالجميل اللذين ألهمهما مؤلَّفه لجميع الفرنسيين الصادقي التعلق بدينهم، بملكِهم، وبقوانين المملكة».

على منبر الجمعية الوطنية في 28 كانون الثاني (يناير) 1791 ميرابو الذي كان قد عرف برك في إنكلترا بل وكان ضيفه في ملكه في بيكونسفيلد، أعرب عن أسفه على «هذا المنشور الصادر عن عضو من العموم اكتأب كل معجب بالمواهب الكبيرة بأن عدّه في عداد المحقِرين المتطيرين للعقل البشري».

أما برك، غير قادر على الانحناء أمام هجوم أصدقائه القدامى فقد كان يتصلب أكثر في حقد متزايد الوحشية والعمى ضد الثورة. كاساندر Cassandre [1] مرّاً ومسعوراً، كان يفضح الويلات القادمة التي في بطنها، ويطلب ضدها سياسة حزام صحي. كانت الأحداث تتحول في الاتجاه الذي كان ينذر به، وكانت تعطيه حقاً، حقاً متعاظماً في أعين الشعب الإنكليزي. بعد يوم 10 آب 1792 وسقوط العرش جاء إعدام لويس السادس عشر، الذي أثار في قلب إنكلترا بأسرها نفس موج الغضب، نفس العطش إلى القصاص، اللذين كانا يملآن قلب برك منذ سنتين. فوكس تخلت عنه غالبية حزب الهويغ، بِت كان عليه أن يسلم للتيار العام، وإنكلترا دخلت في الحرب الأوروبية. كانت أحر أمنية لـ برك قد تحققت قبل وفاته بشهور في عيد الميلاد سنة

(1) **كاساندر Cassandre**: حسب الأسطورة، نالت من أبولون هبة التنبؤ بالمستقبل شريطة أن تسلِّم له ولكنها تهربت، فرسم الإله أن لا يصدق أحد نبوءاتها.- هذا العلَم بات (في اللغة الفرنسية) اسماً شائعاً يدل على الأذهان البصيرة التي لا تلاقي سوى غير المصدّقين.

1796، استقبل في بيكونسفيلد محامياً، اسمه ماك انتوش Mae-intosh، كان قد كتب رداً على **التأملات**، الـ Vindicie Gallice -دفاع عن فرنسا- وهو الآن يقرّع ذاته ويعلن ندمه. أمامه جدد لعنته لـ «هذه الجيفة» That putrid Carease هذه الأم لكل الشر، الثورة الفرنسية». برك، الأيرلندي المستعر الذي أمكن لـ آ. سوريل أن يعرّفه بأنه الرجل «الأكثر «جزائرية» في الممالك الثلاثة»، كان في حاصل الأمر في مؤلّفه الشهير حزر وترجم بشكل عجيب مستبقاً إياها عن مشاعر الإنكليز العميقة أمام الثورة، وهي ظاهرة من البر الأوروبي لا يمكن قطعاً أن تُفهَم. كان صوت إنكلترا آنذاك، التي كانت قد تغيرت كثيراً منذ نصف قرن والتي كانت لاسيما تحت دفع الوعظ الخارق الذي قام به وسِلي Wesley[1]، قد عادت في كتلتها الجماهيرية وصارت ديِّنة (والطبقات القائدة كانت قد تبعت). في إنكلترا هذه لم تعد سارية «الأفكار الإنكليزية» وقد صارت «أفكاراً فرنسية»، لم يعودوا يتعرفون عليها وكانت توحي بحذر وعدم ثقة متزايدين.

أقل غرابة إذاً، في حاصل الأمور مما كان يبدو للوهلة الأولى واقع أن إنكلترا وطن لوك قد أنتجت أول كتاب في الفلسفة السياسية منتصب مباشرة ضد الفلسفة السياسية - اللوكية بالتمام- التي كانت الثورة الفرنسية آتية منها. مع وضعنا جانباً المغالاة وفرط التلوين، لقد كانت فعلاً، في 1790، نتاجاً من الأرض البريطانية، هذه **التأملات** لـ برك، التي كانت بمثابة منعطف رئيسي في تاريخ الأدب السياسي، بفضلها باتت توجد ترسانة رائعة منها سيعرف أسلحتهم كل أعداء روح القرن -الروح المناهض للتاريخية، المجرَّد، العقلاني، والفردوي، الذي هو روح القرن.

---

(1) وسِلي **Wesley** (1702-1791) لاهوتي ومبشر بروتستانتي إنكليزي، مؤسس الميثودية أو الطريقة (تأكيد حرية الإنسان، وخلاصه بشهادة الروح القدس)، لقِّب بـ «رسول الجماهير» ... الميثودية اليوم منتشرة في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى عديدة.



الفصل الثاني

الـ «خطب إلى الأمة الألمانية» لـ فيشته (1807-1808)

«فيشته، أبو الوحدة الألمانية، وابن الثورة ونابوليون».

برتران دو جوفنيل

إن خسارة الاستقلال تجرّ على أمة من الأمم استحالة التدخل في سير الزمن وتقرير أحداثه حسب مشيئتها طالما لم تخرج من هذه الوضعية فلن تكون هي التي ستتصرف بزمنها ولا بذاتها، بل ستكون الدولة الأجنبية السيدة على مصائرها، لن يكون لها اعتباراً من تلك اللحظة تاريخ شخصي حقيقي... إنها لن تخرج من هذه الحالة إلا بشرط صريح هو رؤية ميلاد عالم جديد يَسمي خلقه بالنسبة لها أصل عصر جديد، عصر شخصي، تملؤه بتطورها الخاص، ولكن بما أن الأمة المعنية خاضعة لدولة أجنبية فإن هذا العالم الجديد يجب أن يكون بحيث يبقى مجهولاً من هذه الدولة ولا يثير بتاتاً حسدها، أكثر من ذلك...

من يتكلم هكذا في يوم الأحد 13-12-1807 بعد سنة وشهرين من كارثة يِينا

Tena[1] في المدرّج الكبير لأكاديمية برلين، رجل في الخامسة والأربعين قوي ومربوع ملامحه عازمة، نظرته صارمة ومحرقة، نُطْقه بلا فن، ولكنه ملتهب، إنه سيل، عاصفة، هذا الرجل يدعى يوهان غوتليب فيشته Fichte، أستاذ فلسفة، تلميذ مستقل لـ كَنط Kant، إنه شهير بقدر ما هو موضع نقاش بسبب أفكاره وموضع خشية بسبب طابعه الكامل العنيد...

★★★

هذه الأفكار وهذه الطبيعة كانت قد كلفته، إلى هنا، خيبات عديدة. كان قد خسر في 1799 كُرسيّه في يينا، واضطر إلى التثبت في برلين بدون مال ولا منصب، كان يبقى مليئاً بالعزم والأمل، لا يرى في الذي كان يحصل له سوى مقاومة أولى لفعل روحه القوي، ويقبل النضال. كان يكتب: «أي رجل قوي الفعل على مواطنيه عرف ذات يوم نصيباً آخر، لنراهن أنني قبل مضي عشر سنوات سأكون قد استحققت احترامات الشعب الألماني بالإجماع» (تموز 1799). كان لتوّه قد حصل في سنة 1805 من الحكومة

---

(1) قبل معركة يينا (1806)، كان نابوليون قد أعاد تنظيم ألمانيا: أنهى «الإمبراطورية المقدسة»، أقام اتحاد الراين (من 15 دولة في جنوب وغرب ألمانيا) تحت حمايته، بدأ تصفية الإقطاعية في منطقة الراين. استبعد بروسيا وأخرج النمسا من ألمانيا. ملكة بروسيا دفعت زوجها إلى الحرب، فشكلت بروسيا التحالف الرابع مع روسيا وإنكلترا، وكان جيشها ذا سمعة عالية، ولكنه انهار بسرعة مذهلة أمام جيش نابوليون (1806: معركة يينا)، ثم جاء صلح تيليت (1807) بين نابوليون وقيصر روسيا الذي كرس سيادة نابوليون في أوروبا وأذل الأمة الألمانية وبروسيا (سلخ ممالكها غربي نهر الألب مع تنصيب أحد أشقاء نابوليون على عرش «مملكة فستفاليا» الجديدة، وسلخ أقاليمها البولونية وإقامة «دونية وارسو الكبرى»).- نابوليون لعب دوراً تقدمياً برجوازياً وقومياً (خفض عدد الدول، صفّى الدول الصغرى) في تاريخ ألمانيا. هيغل وغوته وآخرون وضعوا أملهم فيه- بعد 1807، بروسيا المهانة والراكمة، تنظم نفسها، تنهض، تستعد، تحقق إصلاحات برجوازية جزئية (اجتماعية وعسكرية)، تنقل عن العدو المنتصر، عن الثورة ونابوليون.

البروسية على مركز في مدينة إرلانجن حين كانت تنفجر الحرب بين نابوليون وبروسيا. كانت تنتهي في غضون أسابيع قليلة بأتم هزيمة مُني بها ذات يوم شعب من الشعوب.

فيشته آنذاك يهرب من الاحتلال الفرنسي ويتخلى عن كرسيه في إرلانجن ليلتحق بكونيجبرغ، حيث يدرس ماكيافل. إنه ناضج في هذه الساعة من أجل قراءة **الأمير والخطَب**، من أجل القبول أمام مشهد بروسيا المسحوقة بأن الحق ليس في المضمار الدولي إلا سياسة القوة، بأن علّة الدولة مستغنية عن العلل، بأن الغاية أي السلامة العامة تحرير الوطن من سيطرة أجنبية، تبرر الوسائل. ماذا أصبح العطش الإنساني لهذا «الكوسموبوليتي الكامل»، لهذا المعجب بالفرنسيين وبثورتهم الكبرى؟ في 1804 أيضاً كان يقول علناً إن وطن المسيحي المتمدن حقاً في أوروبا هو في كل عصر الدولة الأوروبية الموجودة على رأس المدنية (كان يفكر بفرنسا). إن الروح إذ لا يعني كثيراً بأحوال وتقلبات الدول فهو يندار بشكل لا يُقهَر إلى الجهة التي فيها يلمع النور، إن المرء محرَّكاً هكذا بحس كوسموبوليتي يستطيع أن يشاهد براحة وهدوء انهيارات التاريخ. وها هو فيشته الآن قد نشَّفه عطش وطني لا يتركه في راحة لاسيما وأنه في تصوره لواجبات الفيلسوف لم يفصل ذات يوم واجب الفعل عن واجب التفكير.

وفي أواخر 1807 حُبّا بزوجته التي بقيت في برلين يحزم أمره على العودة إلى العاصمة البروسية التي ما زالت محتلة، إنه من جميع الحيثيات مسلح من أجل الكفاح الوطني، يستطيع أجل (كما سيلاحظ لـ. ليفي برول L. Lévy Bruhl) أن يسعى «بدافع رادع نزيه لفيلسوف» ليبرهن للآخرين وليبرهن لنفسه أنه لا يتناقض قط بتبشيره الآن بالوطنية بدلاً من الكوسموبوليتية -إذ إن الأولى هي على ما يبدو المرحلة الضرورية نحو الثانية، كيف يمكن الشك في أنه قد حدث عنده «طرد متصالب». إن البشرية انتقلت إلى المستوى الثاني والوطن الألماني إلى المستوى الأول، إن عطش فيشته قد تغير موضوعه.

ولكن نخطئ كثيراً إذا اعتقدنا أن الفيلسوف ما كان له إلا أن يظهر في برلين حتى جاء إليه طابور من المثقفين، لا ينتظرون سوى إشارة المقاومة الوطنية، كانت الهيبة العسكرية والشخصية لنابوليون قد كنست عند العديد من المغلوبين العزة القومية، ما بالله يأتي ليعكّر بخطب عاصفة عيد متملقي المنتصرين، هذا الـ فيشته المغرور والمصنوع قطعة واحدة كان يلزمه مرة أخرى أن يضع نفسه في المقدمة، أن يثير الأحساد الجامعية. ما دخله؟ لماذا هو؟ حازراً الاعتراض الحامض، لعل فيشته يجيب بهذه المفردات: «إن أياً كان من بين ألوف الكتّاب الألمان ألا يستطيع المطالبة بنفس الحق؟ ومع ذلك إن أحداً لا يفعل، وأنت وحدك تضع نفسك في المقدمة. جوابي بسيط: كان لكل نفس الحق، وأنا لا أفعل إلا لأن أحداً لم يفعل قبلي... يلزم دائماً أول. وأي أحد يستطيع يجب عليه أن يكون هذا الأول».

أصدقاء فيشته من جهتهم كانوا يرتجفون من أجله، إن رد فعل غاضباً وشرساً كان يُخشى من جانب سلطات الاحتلال. في هذا الشتاء 1807-1808 الذي خلاله أُلقيت الخطب الأربعة عشرة، كانت الألوية الفرنسية تمر -كان ذلك يوم الأحد- تحت نوافذ الأكاديمية، وطبولها تغطي أحياناً صوت الخطيب، كان يمكن أن يختلط جواسيس بجمهور المستمعين، نابوليون لم يكن يمزح، في نورمبرغ صاحب المكتبة بالم Palm كان قد أُعدِم رمياً بالرصاص لنشره كراسات مضادة للفرنسيين، فيشته كان يعلم: «إنني مع ذلك أعمل ما أعتقد أنه واجبي».

خطأ كانوا يقلقون. السلطات المحتلة لم تعط انتباهاً لخطابات كان رقيب الإمبراطورية الفرنسية يشير إليها بإهمال على أنها «دروس علنية يلقيها في برلين عن تحسين التربية بروفسور ألماني شهير».

★★★

الأجمل أن هذه العنونة كانت صحيحة، فاللّحن الأساسي **للخطب** كان التربية «العالم الجديد» الذي يبشر به فيشته في مطلع **خطابه** الأول في جُمل قرأناها أعلاه، العالم الجديد الذي منه سيأتي الخلاص للأمة الألمانية، يجب أن يولد بالتحويل المطلق لأنظمة التربية السارية آنذاك. «لقد خسرنا كل شيء، يقول فيشته، ولكن تبقى لنا التربية».

تربية جديدة هي -حسب الخط العام لفلسفة فيشته المثالية- سنحرر «الفكرة»، «المثال»، l'idée، واقعاً حقاً «أرضاً موعودة للبشرية» سنؤمّن بوضوح الفهم طهر الإرادة، ستُطرد الأنانية، مصدر كل مصائب ألمانيا. إذ إن التربية القديمة حسب فيشته فقدت صفتها وانفضحت تماماً، إنها تنادي الذاكرة فقط: تستطيع أن تؤثثها.

ببعض الكلمات، بعض العبارات، تستطيع أن تطبع المخيلة الباردة والفاقدة الحس ببضع صور غامضة وشاحبة ولكنها لم تنجح ذات يوم في تصوير النظام الأخلاقي للعالم بما يكفي من الحرارة لإيقاظ الحب الملتهب عند التلاميذ، الحنين إلى هذا النظام الأخلاقي، هذا الهيجان العميق الذي أمامه تختفي الأنانية مثل الأوراق الميتة أمام عصف الريح، بالتالي فإن هذه التربية لم تنفذ في يوم من الأيام **حتى الجذر الواقعي للحياة النفسية والفيزية**. وهذا الجذر، المهمَل...، نبت كيفما كان.

التربية القديمة لم ترشد الطفل إلا بأمل أو خشية نتائج مادية. بكلمة، لم تكن ذات يوم وما كان يمكن أن تكون «فن تشكيل رجال». لا سيما وأنها لم تكن تُعط إلا لأقلية صغيرة جداً، كانت تدعى بسبب ذلك عينه **الطبقات المثقفة**.

التربية الجديدة، بالعكس، ستتوجه إلى الغالبية العظمى، إلى **الشعب**. تربية لا «شعبية»، بل «قومية». ستكون فن تشكيل رجال. ستُنفذ حتى الجذر الواقعي للحياة النفسية والفيزية، ستجعل الثقافة لا خيراً ما أياً كان، خارجياً للإنسان، بل عنصراً مكوِّناً للإنسان نفسه. ستبسط حقاً عند التلميذ نشاط الروح الخلاق، وفي الوقت نفسه

عدا ذلك القابليات الجسدية والمهارة في الأعمال اليدوية، ستخلق عنده أرادة يمكن التسليم لها بكل اطمئنان: سيُسَرّ في الحق والخير معتبَرين في ذاتيهما. ستعطيه الحس الديني الحق بتعليمه أن «يعتبر ويحترم حياته هو وأية حياة أخرى روحية بوصفها حلقة أزلية في سلسلة وحي الحياة الإلهية». وكل هذه المفاهيم الدينية، الأخلاقية، الفكرية، بعيداً عن أن تبقى «باردة وميتة» ستجد في كل لحظة تعبيرها في حياة التلميذ الواقعية، كل من معارفه ستصبح حية ما أن تكون الحياة «بحاجة إليها».

ولكن نتائج كهذه تتطلب بعض الشروط. أكثرها ضرورة هو أن يشكل الأطفال اشتراكاً على حدة، جماعة مستقلة، بلا تماس مع مجتمع الكبار الذين أفسدتهم الأنانية. معلموهم، بالطبع، يعيشون معهم، ولكن الأهل مفصولون عنهم بعناية، الجنسان ينشآن معاً في حضن هذه الجماعة المقلَّصة والمعزولة بغيرة يمكن تحويل الأطفال إلى رجال، عندهم تكون انحفرت أوتوماتيكياً صورة النظام الاجتماعي المشتركي.

فمَن، إن ليس **الدولة**، يستطيع أن يضع موضع التطبيق مخططاً جديداً للتربية «الفاعلة» -يربطه فيشته تصريحاً فيما عدا تغييرات مهمة بـ بستالوزي Pestalozzi، المربي السويسري الذائع الصيت الذي كان هو نفسه مديناً بالكثير إلى **أميل روسو**، الدولة، لأن الأهل سيقاومون ولأنه سيكون من الواجب ممارسة إرغام، على الأقل من أجل تربية الجيل الأول: من ثم، وقد أثمرت التربية الجديدة ثمارها الأولى، لن تكون هناك مقاومة. الدولة، لأن الأمر سيحتاج إلى موارد هائلة لمواجهة إنفاقات هائلة. ولكن هل يمكن أن يكون ثمة توظيف أكثر فائدة؟ الدولة ستكسب فيه أجيالاً مكوَّنة على حب الجماعة، على الكدح، على الانضباط الخلقي، ستسترجع إنفاقاتها الأولى «مضاعفة مئة ضعف».

★ ★ ★

بعد كل شيء -ربما سيفكر القارئ- إن السلطات الفرنسية لم تكن مخطئة حين لم تأخذ مأخذ المأساة، ولا حتى مأخذ الجد، هذه الأحلام البيداغوجِية اللطيفة عدا ذلك. الفلاسفة، منذ أفلاطون، هكذا كانوا يحلمون، لمَ يكونوا إداريون، سياسيون، قلقوا؟

لكن! ها هي، عند السطور الأولى من **الخطاب** الرابع (فالثاني والثالث مكرسان لعرض التربية الجديدة، الذي يُستأنف عدا ذلك ويكمل في **خطب لاحقة**)، ها هي المفاجأة المسرحية، الالتقاء غير المنتظَر بين تيارين البيداغوجي والقوموي. البيداغوجيا الأكثر منهجية ونظمية تأتي لملاقاة وتضخيم القوموية الأكثر استبعادية وطردية، المموّهة بشكل سيء تحت الرداءات الفلسفية لوطني جرح في قلبه. بالفعل نقرأ أن «الثقافة المعنية»، التربية الجديدة، الألماني **وحده**، معتبراً «في ذاته ولذاته»، أهل لتلقيها، «دون سائر الأمم الأوروبية»، وذلك بموجب **طابع أساسي** سري خفي.

هذا الطابع الأساسي هو التالي الألماني الذي بقي في منطقة الإقامة الأولى للقبائل الجرمانية التي فتحت أوروبا المَرومَنة، قد احتفظ بـ **لغته**. لغته: أي شيء أول، **بدائي** وشخصي، هو «منذ الصوت الأول المنطوق، لم ينقطع يوماً عن أن ينبع من الحياة المشتركة الحقيقية، دون أن يقبل عنصراً أياً كان ليس تعبير فكرة شخصية للشعب ومتسقة بانسجام بالغ مع سائر أفكار الأمة». على العكس من ذلك القبائل الجرمانية الأخرى في فرنسا، في إيطاليا، في إسبانيا، في كل مكان، تبنُّوا لغات جديدة، لاتينية الأصل، لا ريب عدلوها شيئاً فشيئاً على طريقتهم، ولكنها مع ذلك كانت شيئاً غريباً. هذه اللغات النيو-لاتينية لا تعيش إلا على السطح، في العمق أنها ميتة «بقبولها دائرة الأفكار الجيدة وبقطعِها مع الدائرة القديمة»، انقطعت هي نفسها من جذورها المحييَة. الشعوب التي تتكلمها ليس عندها بالحقيقة «لغة أم». كل الفرق بين الألماني والآخرين يكمن إذاً في هذا التعارض: «**الحياة** من جهة، **الموت** من الجهة الأخرى». ليست المسألة

مقارنة القيمة الداخلية للغة الألمانية وقيمة اللغات الأخرى، بل بالفعل الحياة والموت: هل نستطيع، بحقيقة الكلام، المقارنة؟ «الأولى تتفوق بما لا حد له على الثاني». لدرجة أن الألماني بمجرد كونه يتكلم لغة حية حقاً أقدر على فهم اللاتينية التي هي لغة ميتة ولكنها لغة أم، مما يفهمها النيو-لاتيني المحبوس في لغته التي بلا جذور. ومالكاً اللاتينية بمزيد من العمق له بالضربة نفسها أن يملك لغة نيو-لاتينية على نحو أفضل مما يملكها هذا الذي يتكلمها هو نفسه. «بالتالي فإن الألماني بمجرد أن يستطيع الاستفادة قليلاً من كل هذه المزايا، سيسيطر دائماً على الأجنبي وسيفهمه بالتمام، أكثر مما يفهم الأجنبي نفسه».

تأكيدات خارقة! تحدٍ خارق، متغطرس، ولكن مؤثر أيضاً وغير خال من عظمة، يطلقه على أرض الروح المهزوم التافه للمنتصر المكلَّل بالهيبة، على سبيل «التعويض» (كما يقول المحللون النفسيون). شارل موراس Ch. Maurras، الحامض والمعجَب معاً سيكون له هذا التعليق: «النقد جميل فوَراناً وعمىً طوعياً. يا له من استفظاع للروح اللاتيني! يا لها من قوة في وسم روح العرقَين! إحداهما الموت والأخرى الحياة».

ذاك هو هذا «الطابع الأساسي» السري. عواقبه لا تُفَدّ، إذا صدَّقنا فيشته، وسيدرسها الآن، سينبشها في مجموعها عبر الخطب 5 إلى 8. في عمله هذا يستلهم بلا انقطاع هِردِ Herder[1]، الذي وهو يعتقد نفسه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أكثر المفكرين كوسموبوليتية، كان قد حرر كل ملامح الألماني في ذاته، كل سمات ألمانيا مثالية صائرة إلى رسالة تاريخية عظيمة.

---

(1) هِردِر **Herder** (1744-1802) مفكر ألماني كبير، وطني وإنساني، أحد رواد نهوض ألمانيا بعد تأخر ورقاد طويلين.

«عند الشعب الذي لغته حية»، -عند الألماني،- الثقافة الذهنية تدخل الحياة بأسرها، عند الآخرين، -غير الألمان،- ثقافة الروح والحياة منفصلتان جذرياً. بموجب نفس المبدأ، الأول يأخذ بعمق على مأخذ الجد كل ما يتصل بثقافة الروح، بالنسبة للآخرين هذا ليس سوى تسلية عالية. عند الأول روح وخلق، عند الآخرين لا شيء سوى الروح de l'ésprit. كذلك الأول غيور ومجتهد في كل الأمور «يعطي نفسه مشقة»، الآخرون يستسلمون لـ «طبيعتهم السعيدة».

باختصار، إن العبقرية الغريبة ستنثر أزهاراً في دروب العصر القديم المطروقة وستنسج رداء لطيفاً لحكمة الحياة، ستأخذه بسهولة على أنه فلسفة، الروح الألماني بالعكس سيفتح مناجم جديدة، سيدخل الضوء والنهار في الأعماق المظلمة وسيفجِّر كتلاً جبارة من أفكار ستستخدمها الأجيال المقبلة لتبني لنفسها مساكن. العبقرية الأجنبية ستكون الجنيّة المحبّبة...، النحلة التي، ماهرة ومجدَّدة، ستجمع العسل... ولكن الروح الألماني سيكون النسر الذي بجناح جبار يرفع جسمه الثقيل وبطيران قوي ومدرَّب طويلاً يصعد أعلى فأعلى للاقتراب من الشمس التي يسحره تأملها.

غضب فيشته بالتالي ضد **الهوس بالأجنبي** لدى مواطنيه ضد هذا الهوس الأحمق الذي يدفعهم إلى محاكاة الأجنبي، النيو-لاتيني، إلى الإعجاب بالأدب الفرنسي تحت ذريعة أنه «رفيع متميز» (هذا الأدب الفرنسي لا يذكره فيشته بالاسم ولكن يُتعرف عليه) وهو أدب ميت بأزهار اصطناعية في متناول الطبقات المثقفة فقط.

إذ هي ذي عاقبة جديدة لـ «الطابع الأساسي». عند الشعب الألماني، كتلة الأمة قابلة للثقافة، عند الآخرين يوجد بين الطبقات المثقفة والشعب «حاجز مُحكَم السد»، الشعب بالنسبة لهذه الطبقات ليس سوى أداة عمياء في خدمة صلفها وتفوّقها.

عواقب أخرى. **وحده** الشعب الألماني استطاع أن يحمل «روحاً دينياً بشكل جدي

وفعلي في هذه الحياة الدنيا»، ولهذا السبب كان العمل العظيم الأخير الذي حققه الألمان هو الإصلاح الذي قام به لوثر «الألماني بالأولية والامتياز»، ولوثر قد خاطب الجميع، مجموعة الأمة الألمانية و«مثّل خطاً من البارود» استولى الانشغال بخلاص النفس على الشعب بأسره، **وحده** أيضاً الشعب الألماني (انظروا لايبنتس Leibniz استطاع أن يوفق الدين والفلسفة وهما في غير ألمانيا شقيقتان عدوّتان عبثاً طرق الأجنبي معضلة إقامة الدولة الكاملة، الدولة العقلية، وهي معضلة مطروحة منذ أفلاطون، الأجنبي اضطر إلى تركها، ذلك أن «الدولة العقلية لا تدع نفسها قط تُشاد بشكل مصطنَع مع مواد بناء أياً كانت، ينبغي البدء بتكوين وتشكيل الشعب بغية هذه الدولة، **وحدها** ستستطيع خلق الدولة الكاملة الأمة التي بالتطبيق الفعلي ستكون حلَّت معضلة تربية الإنسان الكامل». بما أن الألماني في الأزمنة الحديثة هو الذي أنجز دائماً تقدم الثقافة وبما أن علاقة وثيقة قد وجدت على الدوام بين الأمة الألمانية وتقدم الجنس البشري، فكيف نشك في أن على ألمانيا أيضاً يقع تحقيق هذه التربية الجديدة التي عليها في نهاية الحساب يتوقف كل شيء؟ «ما أن تُحَلّ هذه المسألة حتى لا تكون سائر شؤون البشرية سوى لعبة أطفال».

ولكن **الطابع الأساسي** لم يستنفد بعد كل فضيلته، ولا استنفدت فلسفة فيشته، المطبقة على السياسة، كل إمكاناتها العالية.

في الحاصل، الطابع الأساسي مفاده هذا، ألا وهو إن الأمة الألمانية التي لم تُفصل عن أرومتها الأولى كما فُصلت القبائل الجرمانية الأخرى تؤلف «عرقاً أول، **شعباً يحق له أن يطعن نفسه بشكل خالص وبسيط الشعب**»، بمعارضة تلك القبائل. فيشته يلحظ أن دويتش deutsch ألماني مأخوذاً في معناه الحَرفي يعني أولاً «عامي أو شعبي». نعم، - يصرخ فيشته في مطلع الخطاب الثامن (وعنوانه: **الشعب في أعلى مدلول للكلمة**.

الوطني)- من الجلي أن الألماني وحده، أي الإنسان **الأولي أو البدائي**، الإنسان الذي ليس مجمداً في عقائد عسفية، له واقعياً وطن، «بما إنه الوحيد القادر على أن يعاني لأمته حباً حقيقياً وموافقاً للعقل». هذا الحب يدعى الوطنية يريد أن يحقق «التفتُح المتزايد الطهر على الدوام، المتزايد الكمال والانسجام، في تقدم لا ينقطع، تفتُح المبدأ الأزلي والإلهي في العالم». لذا يجب أن يهيمن على الدولة نفسها، الدولة ليست شيئاً أولياً بدائياً له غايته في ذاته، الدولة ليست سوى وسيلة تحقيق كل ما قد قيل لتوّه، لقد كره الألمان دائماً كل تنظيم «محض ميكانيكي» للدولة (ولكن فريدريك الثاني[1]! فيشته، لا ريب، يفكر هنا بالدولة الفرنسية التي نظمها نابوليون). هكذا الوطنية الألمانية «الحقة والكلية- القدرة» التي ما دامت فلا بد أن تحول بين الأمة وبين أن تُذَلّ وتُبتَر من أنبل مطامحها على يد منتصر غير متفهم. تأسيسها، هذه الوطنية التي كانت قد غطتها الأنانية الوخيمة، «بشكل عميق ودائم في جميع الأرواح، **بفضل التربية**، مع اعتبار شعبنا شعباً أزلياً وأنتم أنفسكم مواطنين في أزليتنا»، ذاك هو ما يريد فيشته **بخطبه** أن يوحيه للذين يخاطبهم.

★★★

ولكنه يخاطب مَن بالضبط؟ مباشرة جميع الذين هم حاضرون في قاعة أكاديمية برلين والذين ينصتون إليه. ولكن بالواقع -فيشته يقول ويكرر- كل الأمة الألمانية، «حتى آخر حدود بلاد اللغة الألمانية» **جميع** الألمان بلا تمييز من طبقات مغلقة أو من

---

(1) **فريديريك الثاني الكبير** أو الأوحد، ملك بروسيا من 1740 إلى 1786، باني عظمة بروسيا، منظم، خاض حروباً عديدة، محب للآداب والفلسفة، استضاف فولتير وعدداً من العلماء الفرنسيين، نموذج «العاهل المستبد المستنير»، أول من وضع مبدأ التعليم الابتدائي الإلزامي للجميع في أوروبا. لكنه لم يمس النظام الاجتماعي الإقطاعي (نظام القنانة) وبقيت بروسيا متأخرة عن فرنسا و«الغرب».

دول خاصة «بلا تمييز من أي نوع». «إنني أهمل مطلقاً وأطلُق التمييزات والانقسامات التي أدخلتها أحداث مشؤومة منذ قرون في أمتنا». إن لِمن جميع الألمان سيكون للتربية الجديدة كهدف أن تصنع «جماعة واحدة تحركا وتحيي أعضاءها المتنوعة مصلحة واحدة وحيدة». مُنهياً أحد خطبه بالاستدعاء الرائع لنبي يهودي كان بأمر من الرب يعبد الحياة لعظام مبعثرة ويابسة، كان فيشته يطبق الصورة تطبيقاً رناناً على الوحدة القومية التي كانت أوصالها ممزقة.ومبعثرة كيفما اتفق وفي فوضى مثل هذه العظام تماماً. كان يصرخ: «إن نفحة عالم الروح المحيية لم تنقطع بعد، ستقبض هي أيضاً على عظام جسدنا القومي وسترتبها من أجل إعطائها وجوداً جديداً مجلّى بالنور».

★★★

قطعاً السلطات الفرنسية كان ينقصها الخيال. الخطب البيداغوجية لـ «البروفسور الألماني الشهير» كانت خطرة جداً. السلطات البروسية ما كانت لتخفي ذلك عن نفسها، ولـمَّا كانت تخشى من ردود فعل فرنسية نعلم إنها لم تحدث، فقد عبست أكثر من مرة قبل إعطاء تأشيرة الرقابة الضرورية لنشر خطابات فيشته. الخطب التي كانت تبسط «الطابع الأساسي» لم تحصل على هذه التأشيرة إلا لأن كلمة «فرنسي» لم ترد في النص، رغم كون كل من اللغة والأدب والشعر الفرنسي مستهدَفاً فيها.

حتى إن الرقباء البروسيين اخترعوا أن يضيِّعوا مخطوطة الخطاب الثالث عشر «بمصادفة مؤسفة بعد أن كان الإذن بالطبع قد أعطي له» (ملاحظة من الرقابة). هذا الخطاب الثالث عشر كان يعالج كالثاني عشر الموضوع التالي ذا المظهر غير المؤذي: «وسائل حفظنا حتى تحقيق هدفنا الرئيسي» -حيث هذا الهدف هو تشكيل جيل جديد بالتربية الجديدة، الموضوع المعالج كان يعطي ذريعة لسخريات مريرة ضد المدّاحين الألمان لنابوليون «العبقرية الكبيرة التي حسب رأيهم تقود الشؤون البشرية» وبالانعكاس

ضد نابوليون نفسه: لو كان «كبيراً حقاً» لما كان يقبل أن يُمنح وصفاً لا يمكن أن يُنتسب لغير حكم الأجيال اللاحقة، كان من الممكن أن يُقرأ أيضاً في هذا **الخطاب** الثالث عشر هجوم قاس ضد فكرة المونارخية الكونية- التي كان سيقيمها على حد متملقيه نابوليون «سيد العالم». شبح «شنيع وأحمق» كان فيشته يقول: لا يليق بطابع الألمان «المتين والجدّي» مدح من متأدبين هم.

ليعزّونا على كل مصائبنا يجعلوننا نأمل في أننا نحن أيضاً سنكون من رعايا هذه المونارخية الكونية البادئة. هل سنصدق تأكيداتهم أن فرداً قد وُجد، فرداً قرر أن يمزج كل البذور الإنسانية المصادفة في الجنس البشري ليصبّ في قالب أياً كان هذه العجينة الرخوة؟ شراسة بمثل هذه الفظاعة، تحدٍ كهذا لكل الجنس البشري، هل يكونان ممكنين في عصرنا؟

الخطاب الرابع عشر والأخير -«الخلاصة» حيث الدعوة إلى الكفاح الروحي ترن أحياناً بشكل واضح رغم أن فيشته يتمالك عن ذلك- أعطى هو أيضاً هموماً كثيرة للرقابة البروسية. تطلّب بعض التعديلات.

إنها جميلة جداً هذه الخلاصة، الخطيب يتوجه بالتناوب نحو الشباب، الشيوخ، رجال الأعمال، المفكرين والعلماء والأدباء «الذين ما زالوا جديرين بهذا الاسم»، الأمراء الألمان- الذين كان لهم يقول فيشته بخشونة قسطهم «في إعداد الويلات» التي أصابتهم مع شعوبهم. -أخيراً «أنتم جميعاً، الألمان،... أيا كانت مرتبتكم الاجتماعية». يستنجد بالأجداد من العصور الموغلة في القِدَم، الذين عارضوا بأجسادهم محاولة المونارخية الكونية لروما «وانتزعوا بدمهم استقلال الجبال والسهول والأنهار التي أضحت الآن فريسة الغرباء». يضم إلى صوتهم صوت الأجداد الأحدث الذين في زمن الإصلاح سقطوا في النضال المقدس من أجل حرية الدين والوجدان. يستنطق الأحفاد

الذين لم يولدوا بعد، أحفاد الألمان الذين ينصتون إليه: «لا ترغمونا على الخجل من أصلنا لأنه يكون دنيئاً، بربرياً، وعبودياً». أكثر من ذلك «العناية الإلهية نفسها، المخطط الإلهي الذي أشرف على خلق الجنس البشري والذي ليس موجوداً إلا لكي يفكَّر من قِبل البشر ويحقق من قبلهم، يستحلفانكم أن تنقذوا لهما الشرف والوجود». كيف؟ بالعمل بحيث في مواجهة الأجنبي ينكشف الروح الألماني ويبقى واقفاً، لكم الخيار، أتريدون أن تكونوا نقطة نهاية، آخر ممثلي عرق حقير ومحتقر فوق كل قياس من قبل الأجيال القادمة... أم أنتم تريدون أن تكونوا نقطة بداية، بداية عصر جديد سيتخطى بهاؤه أحلامكم الأكثر جسارة... فكّروا إنكم الأخيرون الذين يستطيعون إحداث هذا التحول الكبير... خلاصكم يتوقف عليكم وحدكم: أعتقد من الضروري أن أردده على مسامعكم حتى اللحظة الأخيرة. المطر، الندى، السنوات الخصبة أو المجدبة، يمكن أن تأتينا من قوة مجهولة، مطروحة من تأيرنا، ولكن وجود البشر الخاص تماماً، كل وضعية الجنس البشري لا يتوقفان إلا على البشر... البشر لا يصيرون لعبة هذه القدرة الخفية إلا إذا كانوا جميعاً بالتساوي عمياناً وجهلة، ولكن لهن أن لا يكونوا عمياناً ولا جهلة.

تكلمنا آنفاً عن «الرداءات الفلسفية» التي كثيراً ما يزين بها فيشته عبادته الوثنية الجديدة لألمانيا: ألمانيا، الوطن الحق الوحيد، الشعب الألماني، الشعب **الوحيد** في أعلى مدلول للكلمة. لقد ذكرنا هذا «الطرد المتبادل» الذي حصل عند هذا الفيلسوف بين تحقيق الإنسانية الذي انتقل إلى المستوى الثاني وخلاص الوطن الألماني الذي انتقل إلى الأول. الأسطر الأولى في الخلاصة توضح بجلاء هذه الحالة النفسية والفكرية الجديدة عند فيشته منذ يينا، هذا الشكل الجديد والألماني بتمامه لـ **كلية**، لـ **كونية**، عنها، رغم كل شيء يمنعه تكوينه الفلسفي بأسره أن يتخلى. ألمانيا **وحدها** من الآن فصاعداً وليس أية دولة وليس (خصوصاً) فرنسا موصوفة لتحقق الإنسانية لتكون بين الشعوب، م

الفيلسوف الحق، يجب أن يكونه بين البشر: من يخلق أعلى الحقائق ويجعلها في متناول الجميع بالتبشير، إذا زالت ألمانيا ضاعت البشرية! أي ألماني يستمع إلى فيشته في ذلك الأحد من الشتاء في برلين كان يمكن أن لا يتكهرب بهذا الذي سنقرؤه الآن.

إذا كان هناك ذرّة من حقيقة في هذا الذي عرضناه في هذه الخطابات، فإنكم أنتم من بين جميع الشعوب الحديثة تملكون بأشد وضوح بذرة قابلية البشر للتحسن **وإليكم تعود الأولية في تطور البشرية**. إذا اختفيتم في جوهركم فإن كل الجنس البشري سيفقد أمل إمكان خلاصه في يوم من الأيام من أعماق ويلاته. لا تعزّوا أنفسكم بأن يدغدغكم الأمل الوهمي... بأن تخلف زوال المدنية الموجودة مدنية أخرى مشتقة من أنقاض الأولى... ليس ثمة مخرج: إذا غرقتم، غرقت معكم البشرية بأسرها، دونما أمل في إحياء مقبل. هذا ما كنت أريد، وأنا أنهي خطبي، وما كان عليّ أن أوصيكم به. وبكم تخاطب وصيتي **مجموع الأمة** التي أنتم هنا ممثلوها.

★★★

هل والآن! المستمعون إلى فيشته في كتلتهم لم يتكهربوا بتاتاً! على ندائه الرنَّان «لم يُجب الجمهور أو تقريباً إلا بالصمت» (كزافيه ليون X. Leon هذا الجمهور كان على ما يبدو مُهيأ ضده. لألمان مُسلِّمين بالهزيمة وحاولين نحو المنتصر، ما كان لتبشير بهذا الحماس إلا أن يظهر في غير محله. فضلاً عن ذلك كان لفيشته أعداء كثيرون في الأوساط الثقافية في برلين. هؤلاء الأعداء، مثلاً شلايرماخر Scheier macher[1]، اللاهوتي الذائع الصيت، كانوا جد متنفذين. أما أصدقاء فيشته، فعدد قليل منهم أثبت حضوره.

---

(1) شلايرماخر لاهوتي بروتستانتي ألماني، متأثر بـ سبينوزا وفيشته، «أبو اللاهوت البروتستانتي الحديث» (1768-1834).

كل القرائن تسمح بأن نفكر أن **الخطب** لم تكن البتة حدثاً ثقافياً في الشتاء البرليني 1807-1808 ولكن لئن سُمعت بشكل سيء فإنها -بفضل نشرها الذي قوتل عليه قدَماً قدماً مع الرقابة البروسية- ستُقرأ على نحو أفضل، ستُقرأ بإعجاب، بحماس، من قِبل جميع الذين في ألمانيا كانوا رغم الهزيمة أو بسببها ينتظرون بِنَهَم «قول تجديد». فيشته هذا الرجل «الرائع»، كان يعيد الشجاعة والثقة للوطنية «المهانة، المثارة» على حد اعتقاد فارنهاغن Varnhagen. صحيح أن هذا الأخير كان صديقاً للفيلسوف. ولكن أحد المشنعين عليه من عهد قديم جنتس Gentz المعجب بـ برك وخصم الثورة وفي الوقت نفسه خصم فلسفة فيشته، التي كان يعتبرها خيالية ومناهضة للمجتمع، كان يعترف بحماسه: «إن أحداً لم يتكلم بعد عن الأمة الألمانية بهذه العظمة، بهذا العمق، بهذا الاعتزاز». جان- بول ريشتر Jean- Paul Richter- مع لومه المؤلف على تحيزه البروتستانتي الذي يهمل ألمانيا الكاثوليكية- كان يحس في **الخطب** بقلب الوطن الألماني يخفق. في جوهرها وفي شكلها كان يتعرف على «رِيش عديدة آتية من أجنحة لوثر، من هذه الأجنحة التي لم تكن معمولة لكي تطير بقدر ما كانت معمولة لكي **تضرب**».

فعلاً بأية قوة كان فيشته قد ضرب، بأي ازدراء كان قد جلد النفوس الذليلة التي كانت يُغمى عليها أمام المنتصر الأجنبي والمَوَض الفرنسية، بأية ضربات بوق منتقم كان قد أعلن حشد النفوس القوية و«ديانا» الأمل المنبعث[1]! «ماذا! في اللحظة عينها التي فيها كانت بروسيا قد انهارت...، وكان خمسة عشر مليون ألماني يشعرون بفخر كونهم حلفاء نابوليون، كان يمكن إذاً عدم اليأس. كان لا يزال بوسع ألماني أن تؤمن

---

(1) ديانا **Diane**: إلهة رومانية ابنة جوبيتر نالت من أبيها أن لا تتزوج أبداً، أعطاها أبوها سهاماً وجعلها ملكة الغابات، شغلها الرئيسي الصيد.

بحقها في الوجود كأمة، بإمكان إصلاح بلاياها، بتفوقها الخلقي على المنتصر، كانت تؤمن بذلك بالغريزة: فيشته يبرهن لها أنها كانت على حق» (ليفي- برول -Lévy Bruhl. عما قريب، آرندت Arndt، مؤلف القصيدة الوطنية الشهيرة: **ما هو وطن الألماني**، سيصف فيشته بـ: Phiolosophus teutonicus، «فيلسوف تتوني»[1].

فيشته كان قد وعظ بالانعتاق. كان بكلمات مغطاة ولكن فصيحة إلى حد كاف قد بشَّر بالتحرير القومي، وقد بدأت ساعته تدق منذ آذار 1813 بفضل هزائم «الجيش الكبير» في سهول روسيا. ملك بروسيا أعلن الحرب على فرنسا. فيشته طلب كما سبق له أن فعل سدى قبل يينا أن يخدم كضرب من «كاهن علماني»، يعظ الجنود بالوطنية الحقة والدين الحق، أي في الحاصل بفلسفة فيشته. ولما رُفض طلبه كما كان مناسباً تعلَّم استعمال البارودة وتدرب في ساحة من برلين، برفقة مفكرين آخرين بارزين، بينهم عدوة شلايرماخر. تعب ضائع، التيفوس رفعه في 29-1-1814. البروسي بلوشر Bluecher[2] كان قد دخل لتوّه فرنسا منتصراً. فيشته، الذي كان المرض قد أصاب دماغه، هل فهم مدى هذا النبأ؟ قيل ذلك.

كان في الثانية والخمسين فقط. فلسفته كانت آنذاك فقدت كل حظوة، ومرَّ موته «بدون أن يلحظ تقريباً»، على حد قول كزافيه ليون. مع أنه كان نذير التجدد القومي بلا جدال: نبي الأزمنة الجديدة في الحاصل، بالقدر الذي فيه هذه الأزمنة سترى الهوى

---

(1) آرندت **Arndt**: شاعر ألماني (1769-1860)، قومي، اشتهر بقصائده التي أسهمت في إثارة ألمانيا ضد نابوليون، 1812.- تتون= جرمان= ألمان.

(2) بلوشر **Bluecher**: جنرال بروسي، أحد قادة القوات المتحالفة التي عزمت نابوليون: معركة لا يبتيغ أو «معركة الأمم» 1813، غزو فرنسا 1814، معركة واترلو 1815.

القومي يستعر ويشتد إلى أعلى درجة في العديد من البلدان، بموازاة الحقد على الأجنبي. حين ستكون ألمانيا قد حققت بعد 1871 وحدتها، سيجد فيها فيشته من جديد محل شرف. ليس بتاتاً بالتأكيد على طموحاته النبيلة والمجردة إلى تحقيق الإنسانية، التي كان قد اجتهد حتى في تمام الحمية القوموية لعدم التضحية بها، بل فقط لكونه بكشفه «الطابع الأساسي»، أعطي ألمانيا الحديثة وعياً بات واضحاً لنفسها ولتفوّقها «مثلما كان سييس قد أعطى الطبقة الثالثة وعي ذاتها وأوليَّتها الشرعية). فقط لكونه علَّم الأمة الألمانية، بهذه الجودة وبهذا الاقتناع القوي، علَّمها هذا «**الطعم الذي لا يقلَّد** - كما يكتب فاليري Valéry[1] - **الذي أنت لا تجده إلا لنفسك**».

نعلم من قبل أنه خلال القرن كان سينبسط هوى آخر، ملتهم في قلب البشر مثل الهوى القومي، ومثله تهيِّجه الثورة: الهوى المساواتي. لنستمع إذاً بعد نبي العهود القوموية الألماني، إلى نبي العهود المساواتية الفرنسي: توكفيل.

---

(1) فاليري Valéry: (1871- 1945) شاعر فرنسي وأديب متنوع، اهتم بالرياضيات، بالفنون والعلوم والفلسفة.

الفصل الثالث

«الديمقراطية في أميركا»
لـ آليكسي دو توكفيل (1835-1840)

«إنـه يمثـل الفـرع الأخيـرفي سـلالة مونتسكيو الفكرية».

ألبير سوريل

في 10 أيار كان فرنسيان شابان (آلكسي دو توكفيل وغستاف دو بومون) وهما من رجال القضاء، ينزلان إلى نيويورك. كانا بناءً على طلبهما قد نالا من حكومة لوي - فيليب بعثة دراسة عن نظام السجون عند الأميركيين.

توكفيل Tocqueville كان في الخامسة والعشرين، كان بأبيه الكونت دو توكفيل من نبالة نورماندية عريقة، وبأمه ابن حفيد ماليز رب Malesherbes[1] في 1827، كان قد دخل في سلك القضاء كقاض مستمع في محكمة فرساي، حيث كان قد ارتبط مع بومون Beaumont وكان آنذاك وكيل نيابة شاباً. الكونت دو توكفيل كان محافظاً لسين

---

(1) ماليز رِب (1721- 1794): من رجال القضاء والحكم، سكرتير دولة لبيت الملك. ليبرالي حاول بعض الإصلاحات، لكن اضطر إلى الاستقالة.. دافع عن الملك أمام مجلس المؤتمر الوطني Convention وأُعدِم في زمن الإرهاب.

- إي - واز وأحد أمراء فرنسا في الوقت نفسه. حين انفجرت ثورة 1830، التي طردت الفرع الأول من آل بوربون لم يكن الشاب بعد سوى قاضٍ مستمع، إذ كان من عائلة «نصيرة للشرعية» legitimiste لم يكن بوسعه أن يأمل في أن ينال من النظام الأورلياني Orléaniste الجديد ترقية لم يكن الفرع الأول قد أعطاه إياها[1] كان عدا ذلك يشعر نفسه مدعواً إلى مستقبل آخر غير القضاء. الثورة الجديدة ما كانت إلا لتنمّي شدة تأمله المبكر في مصير المجتمعات الأوروبية، المسلِّمة منذ أربعين سنة للعواصف السياسية. كان يبحث عن مخرج لهذا التأمل عن حقل ملاحظة جديد يختبر فيه الأفكار والفرضيات والآمال والمخاوف المتراكمة في فكره العامل دوماً وفي قلبه القلِق طوعاً.

فكَّر في هذه الولايات المتحدة الفتية، في هذا المجتمع السياسي الجديد تماماً، الذي كان يظهر قد حلّ بنجاح معضلات الحرية والمساواة التي كانت في وسطها فرنسا منذ 1789 لا تنفك تتخبط. أسرّ لصديقه بومون بمشروع رحلة.

---

(1) ثورة تموز 1830 أقامت، من فوق رأس الجمهوريين، نظاماً ملكياً جديداً، برجوازياً دستورياً وبرلمانياً، طراز انكلترا).

أنهت آل بوربون الأصليين، الذين حكموا فرنسا من 1589 (هنري الرابع أو الكبير) حتى 1830 (سقوط شارل العاشر)، باستثناء فاصل الثورة ونابوليون أي الجمهورية الأولى والقنصلية والإمبراطورية (1792- 1814، 1815)- وهم فرع (الفرع الثالث) من أسرة كابيت أو الكابيسيين البادئة في القرن العاشر-. وأقامت ملكية فرع من آل بوربون هو بوربون - أورليان (أو اختصاراً: أورليان)، المتمثلة بـلوي - فيليب (1830- 1848)، وتُعرف بـمونارشية تموز. أنصار بوربون - الفرع الأصلي هم «الشرعيون» ويطالبون بالعرش لحفيد شارل العاشر. أنصار الملك الجديد هم «الأورليانيون». ثورة شباط 1848 تسقط مونارشية تموز، تقيم الجمهورية الثانية التي لم تعمر طويلاً، وتعقبها الإمبراطورية الثانية (نابوليون الثالث) حتى سنة 1870 والهزيمة أمام بروسيا - ألمانيا، ثم ... تأتي الجمهورية الثالثة حتى سنة 1940.

ولكن كيف الحصول على إذن بالغياب؟ كان إصلاح السجون آنذاك في أمر اليوم في فرنسا: «كان يجري الحديث عن نظام سجون مطبّق بنجاح في ولايات العالم الجديد». تقدم الشابان إلى وزير الداخلية بمذكرة عن المسألة، مع عرض بالذهاب لدراسة الموضوع في مكانه. حصلا على المهمة والإذن...

تأليف ونجاح المؤلف

حين كان توكفيل ـ لقاء بذل من طاقة بدنية وفكرية يدهش عند كائن واهن كهذا ـ كان قد ركم الملاحظات والأفكار عن العالم الجديد، تساءل عن السبيل لوضعها قيد العمل. لكان يكون غروراً مدعياً أن يزعم أنه يعطي بعد إقامة دامت أقل من سنة لوحة كاملة عن أميركا. لقد فهم الشاب أنه ينبغي «مع اختيار المواد» أن لا يقدم سوى مواضيع لها مع الحالة الاجتماعية والسياسية لفرنسا علاقات مباشرة في كثير أو قليل. هكذا تكون مرحَّباً بها كل الإنماءات التي قد تلقي بعض الضوء على هذه المعضلات الفرنسية للحرية والمساواة التي تشملها كلمة واحدة: **ديموقراطية** (إحدى الكلمات - السيدة في القرن، بانتظار كلمة **اشتراكية** وكلمة **قوموية**). إذاً فعنوان المؤلَّف المزمع نشره لن يكون «أميركا» بل «الديمقراطية في أميركا». مفيدة ومثيرة للاهتمام، وأحياناً آسرة، ستكون بالنسبة للجمهور الفرنسي لمحات المؤلف العميقة عن الجمهورية الفيدرالية الكبرى، لم يسبق أن قدم لهذا الجمهور واقع ديمقراطي حديث، بروح غير متحيزة، خارج أي سجال حزبي. ليس أقل حقيقة مع ذلك، بالنسبة لشطر كبير، إن أميركا لن تكون إلا ذريعة، «إطاراً»، وأن الديمقراطية ستكون الموضوع الحقيقي.

العامان الأولان، 1832- 1834، اللذان أَلَّف توكفيل أثناءهما المجلدين الأولين اللذين يشكلان الجزء الأول من المؤلَّف، كانا على الأرجح أسعد عامين في حياته، كان يستطيع أن يعطي نفسه بالكامل لهذا العمل الذي كان يستهويه، إذ كان قد استقال من

القضاء بعد رجوعه من أميركا، احتجاجاً على إقالة صديقه بومون. طوال النهار، كان يحبس نفسه ليؤلف. روحه كانت تتفتح في عمل الخلق، العمل المحمِّس، والمحمس أكثر أيضاً حين تكون القضية هي الكتاب الأول، الكتاب الذي يسمح بكل الآمال، بكل الأوهام. هل كان يحزر هذا القارئ المواظب والحاد لمونتسكيو المشبّع بتراكيب فكر وبعض تراكيب أسلوب (التراكيب الأكثر رزانة) **روح القوانين**، هل كان يحزر كلمة الإعجاب التي ستنتزعها **الديمقراطية في أميركا** من أمير - بطريرك «المذهبيين»، رواية - كولار Royer Collard العجوز: «منذ مونتسكيو لم يصدر شيء شبيه»؟ هل كان يستشعر أن أحداً من الآن فصاعداً لن يستطيع بدون ادعاء مغرور أن يزاحمه على أجمل الألقاب، اللقب الذي لم يكن بالرغم من مواهب كثيرة من نصيب بنجامين كونستان Benjamin Constant، كبير دكاترة الليبرالية حتى في سنة 1830: لقب **مونتسكيو القرن التاسع عشر**؟[1]

على أي حال، الواقع أنه، منذ صدور المجلدين الأولين في كانون الثاني – يناير 1835، كان النجاح هائلاً بحيث - يقول بومون في ملحوظته عام 1860، في رأس إصدار **أعمال ومراسلات** صديقه التي لم تنشر من قبل - «ربما من غير الممكن في زمننا تشبيهه بأي نجاح آخر». هذا العمل لرجل لم يكن بلغ الثلاثين من العمر نال ـ يقول لاكوردير Lacordaire ـ نال «الشهرة في برهة، كالبرق»[2]. في فرنسا كل الأحزاب

---

(1) المذهبيون أو المذاهبة doctrinaires: جماعة في زمن الإعادة (إعادة الملكية ومحاولة إعادة النظام القديم 1815- 1830: لويس 18 وشارل 10) كانت تناصر الليبرالية وتدعو إلى تطبيق ميثاق 1814 (الميثاق الذي أعلنه الملك العائد كتعهد منه للأمة، للرعايا- الموطنين) ضد استبداد الملك شارل وجنون اليمين الأقصى. زعيمهم روايه. كولار، وهو خطيب وفيلسوف (1763- 1845) بنجامين كونستان (1767-1830): أديب روائي، وسياسي متنفذ في الحزب الليبرالي في عهد الإعادة..

(2) لاكوردير (1802- 1861) رجل دين، خطيب مفوه، أديب، عضو الأكاديمية الفرنسية. في نهاية

==

(الأحزاب تبحث في كل مكان عن أسلحة) اعتقدت التعرف، في الكاتب، على واحد من جماعتها. ذاك، قيل في اليمين، حيث كان الفزع من المد الديمقراطي، ذاك عمل أرستقراطي، أفلا يفضح بقوة لا مثيل لها شرور الديمقراطية؟ كلا، قيل في اليسار، ذاك عمل ديمقراطي، فبأي اقتناع كامل كان يعترف ببأس الديمقراطية الذي لا يقاوم، ويتنبأ بظفرها التام في المستقبل. أحكام «بالمقلوب»، كما كان يحتج المؤلف، وكانت تذهله. الحقيقة، كما سترى، هي أن تأملات عالية إلى هذه الدرجة، حباً صادقاً ونزيهاً إلى هذا الحد، كانت تتخطى أُطُر أي حزب.

في الخارج، -فقد ترجم الكتاب على الفور إلى كل اللغات،- نجاح ليس أقل سطوعاً. الأميركيون كانوا معجبين بأن أجنبياً لم يمكث عندهم سوى عام واحد قد أدرك بهذا الشكل الرائع ووصف روح ونوابض مؤسساتهم لدرجة أنه يكشفها لهم أنفسهم، إذ لم يكن لهم عنها في كثير من الأحيان سوي فكرة غامضة مشوشة. هكذا فقد كان توكفيل يجد بالنسبة للدستور الأميركي ضربة القوة التي كان بالنسبة للدستور الإنكليزي حققها مونتسكيو. مأخذ واحد كونه يعمِّم أكثر قليلاً مما يجب، هذا أيضاً كان نمط روح مونتسكيو، توكفيل كان يقبل اللوم، وكان جوابه أنه أراد أن تشاهَد بوضوح في أوروبا الملامح العامة -الديمقراطية -للولايات المتحدة الأميركية.

الإنكليز، وقد تعرفوا في المؤلف على العرق الكبير الفكري والاجتماعي لمونتسكيو، عِرق الأرستقراطيين الليبراليين، أفعموه بالمديح والشهادة، حين زار بلادهم في 1835.

==

1830، أسس مع الأب لامنيه Lamennais، جريدة «المستقبل» وشعارها: «الله والحرية». دعوا إلى الإصلاح، إلى تحالف الكنيسة الليبرالية والتقدم (وإلى فصل الكنيسة والدولة بحيث يكون الإكليروس تابعاً للبابا وحده). لكن أدينت الدعوة الليبرالية من قبل البابا (1832)، فرضخ لاكوردير بخلاف شريكه ورئيسه الأب لامنيه. (أساقفة فرنسا كانوا، جميعاً تقريباً، غاليكانيين ورجعيين).

إن لجنة من غرفة العموم،= كانت تحقق عن ضمانات التصويت استنجدت بشهادته على أنها شهادة واحد من أصلح الرجال في العالم في مضمار الحرية السياسية.

في 1836، منحته الأكاديمية الفرنسية جائزة استثنائية بمبلغ ثمانية آلاف فرنك بناء على تقرير فيمين Villemain. في شروط مرضية جداً، انتخبته أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية في 1838 (فرع الأخلاق). في 1841، نادت الأكاديمية الفرنسية إلى عِداد أعضائها الرجل الذي كانت قد توّجته سابقاً بشكل ساطع. لم يكن توكفيل إلا في السادسة والثلاثين.

في السنة السابقة، كان قد نشر، في مجلدين آخرين، الجزء الثاني من مؤلفه. في الجزء الأول كان قد عالج تأثير الديمقراطية على مؤسسات الأميركيين وأخلاقهم السياسية. كان يعالج في الجزء الثاني تأثير الديمقراطية على أفكار وعواطف الأميركيين وأخلاقهم الخاصة. كان يضم إلى ذلك ثمانية فصول مراجعة عظيمة، تلخص «التأثير الذي تمارسه الأفكار والعواطف الديمقراطية على المجتمع السياسي بوجه عام» (أميركا اختفت، حتى كذريعة).

هذا الجزء الثاني كلّف المؤلف من العمل - خمس سنوات - والجهود أكثر مما كلفه الأول بكثير. نال نجاحاً أقل بكثير. أثر المفاجأة لم يعد يلعب. يصرخ الناس مرة «معجزة!»، لا مرتين. فضلاً عن ذلك كان هذا الجزء الثاني أكثر تجريداً بكثير. كان تنظيماً صارماً دقيقاً لأفكار عامة: «أفكار عن أفكار». التوتر الدائم للفكر والأسلوب عبر تسلسل من الاستنتاجات لا تشوبه شائبة ولكنه أحياناً مصطنع، كان ينتهي إلى إتعاب القارئ الذي كان ينتظر بلا جدوى فجوة عيانية. فصول المراجعة بشكل خاص التي تشهد على قوة تعميم عجيبة كانت تحيّر وتحبط لأنهم ما كانوا يجدون فيها لا أميركا ولا فرنسا، بل دراسة «**في التجريد**» للنظام الديمقراطي. لم يكونوا آنذاك متآلفين مع

«السمات العامة للمجتمعات الديمقراطية»، التي لم يكن بعد موجوداً عنها أي موديل تام.

على العكس بالنسبة للأجيال الآتية، بالنسبة للقارئ المنبَّه في زمننا، يشكل المؤلَّف بجُزءيه كِلا قوى التلاحم، رغم أخطاء في التأليف وتكرارات عدا ذلك متعمَّدة. نفس التيار من فكر رصين يسري من السطر الأول إلى السطر الأخير من **المدخل** الشهير إلى **الرؤية العامة للموضوع** المؤثرة، الفصل الأخير من المجلد الأخير. لم يحدث قط أن تأمل ذهن ذو قيمة أولى، ولا تستثني مونتسكيو، بهذا القدر من الرزانة والتبصُّر، المعضلة الشائكة أكثر فأكثر مع سير تقدم المجتمعات، معضلة حكم البشر من أجل سعادة العدد الأكبر، بدون استعبادهم ولا إذلالهم.

ليس أميركا، وهي مجرد إطار الفكر توكفيل، بل الديمقراطية موضوعه الحقيقي، هو ما سندرسه عبر المؤلَّف. إذ إن هذا الموضوع بقي راهناً، إذا كان رسم الإطار الأميركي بالياً اليوم *، سنورد فقط الجمل المدهشة عن مستقبل أميركا، المكتوبة في 1834، وهي ذات إيحاءات بالغة إذا أعيدت قراءتها في الساعة الراهنة، التي تختم خلاصة الجزء الأول.

يوجد اليوم على الأرض شعبان كبيران هما، وقد انطلقا من نقطتين مختلفتين، يبدوان يتقدمان نحو نفس الهدف إنهما الروس والأنجلو- أميركان.. كلاهما كبرا في الظلام، وبينما كانت أنظار البشر مشغولة بمكان آخر، وضعا نفسهما فجأة في المرتبة الأولى من الأمم، والعالم علم في الوقت نفسه تقريباً بمولدهما وعظمتهما. كل الشعوب الأخرى تظهر قد بلغت تقريباً الحدود التي رسمتها الطبيعة، ولم يبق لها إلا أن تحافظ، لكن هما في نمو، روسيا هي من بين جميع أمم العالم القديم الأمة التي يزداد عدد سكانها الازدياد الأسرع، مع مراعاتنا النسب... كي يبلغ هدفه يرتاح الأميركي على المصلحة

الشخصية، ويدع قوة وعقل الأفراد يفعلان بدون أن يقودهما.. الروسي يركز نوعاً ما في رجل كل قدرة المجتمع - الأول له كوسيلة فعل رئيسية الحرية، والآخر العبودية. - نقطة انطلاقهما مختلفة، سبلهما متنوعة، إلا إن **كلاً منهما يبدو مدعواً بقصد سري من العناية الإلهية إلى أن يمسك في يديه ذات يوم مصائر نصف العالم.**

المدخل

لو لم يكتب سوى هذا المدخل، لعُدَّ توكفيل، بقوة وسعة رؤيته، بالشدة الدراماتيكية لاعتبرته، بين الكتّاب السياسيين الكبار جداً.

إن واقعة، يقول توكفيل، قد لفتت نظره أكثر من أية واقعة أخرى، هي تساوي الشروط - الأحوال Conditions، هذه الواقعة حرفياً سحرته، لقد حمل إلى أن يرى فيها مفتاح، إن لم يكن كل شيء، فعلى الأقل تقريباً كل شيء. بجملة على غرار مونتسكيو، يصفها بأنها «واقعة مولِّدة، منها كانت تبدو كل واقعة خاصة متحدرة وكنت ألقاها باستمرار أمامي كنقطة مركزية كانت كل ملاحظاتي تأتي لتنتهي عندها». ولكن ألم يكن الأمر كذلك في أوروبا، فيما عدا أن تساوي الشروط لم يكن بعد فيها قد بلغ حدوده القصوى، كان فيها سائراً فقط، سيراً سريعاً ولا يقاوم، نحو السلطة التامة. وهكذا فالثورة الديمقراطية العظمى بعيداً عن أن تكون كما كان لا يزال يحلو للبعض أن يعتقدوا عارضاً محلياً ومؤقتاً، كانت ذات طابع كلي - كوني، بل وبمجرد التفضل بفحص الماضي، كانت تظهر بوصفها «الواقعة الأكثر استمراراً وقِدماً ودواماً في التاريخ». التاريخ منذ سبعمئة سنة كان تحت هيمنة ضرب من قانون تسوية، كل الأحداث الكبرى من الحروب الصليبية إلى البروتستانتية، كل الاكتشافات الكبرى، كانت قد دارت لصالح المساواة وضد مصلحة امتياز الولادة، كلها كانت في السلم الاجتماعي قد أخفضت النبيل وأصعدت ابن العامّة.

في أية جهة نلقي أنظارنا نشاهد نفس الثورة التي تتواصل في كل الكون المسيحي.. في كل مكان، رأينا مختلف حوادث حياة الشعوب تدور لصالح الديمقراطية، كل البشر ساعدوها بجهودهم، الذين كانوا يبغون الإسهام في نجاحاتها والذين لم يكونوا يفكرون بخدمتها، الذين قاتلوا من أجلها وأيضاً الذين أعلنوا أنفسهم أعداءها، كلهم دفعوا حيص بيص في نفس الطريق، وكلهم عملوا بصورة مشتركة، بعضهم رغماً عنهم، الآخرون خفية عنهم، أدوات عمياء في أيدي الله.. -النمو التدريجي لتساوي الشروط هو إذاً واقعة من العناية الإلهية، له سماتها الرئيسية، إنه راسخ دائم، يفلت كل يوم من سلطة البشر، كل الأحداث وكل البشر تخدم نموه وتطوره. أيكون من الحكمة الاعتقاد أن حركة اجتماعية تأتي من بعيد كهذه يمكن أن توقفها جهود جيل؟ هل يفكرون بأن الديمقراطية بعد أن دمرت الإقطاع وهزمت الملوك ستتراجع أمام البرجوازيين والأغنياء؟ هل ستتوقف الآن وقد أضحت بهذه القوة وأضحى خصومها بهذا الضعف؟

إن منظر هذه الثورة التي لا تقاوم، التي سرّعت رحلة توكفيل إلى الولايات المتحدة عنده أخذ وعيها، تلهمه، على حد اعترافه، ضرباً من رعب ديني يسيطر على كل كتابه. الله ذاته يبدو له في القضية، الله ذاته لابد أراد هذه المسيرة المذهلة إلى تساوي الشروط، زعم إيقاف الديمقراطية ألا يكون نضالاً ضد الله نفسه، مع التشبث المجنون بماض مضى يرميه الله نفسه؟ أليست إرادة الله، بالعكس، أن تجهد الشعوب المسيحية، طالما لم يفت الأوان بعد، لقيادة الحركة الحتمية التي تحملهم: «مصيرهم بين أيديهم، قريباً يفلت منهم».

ولكن من يفكر إذاً في ذلك؟ أية طبقات قائدة، لا تقود شيئاً؟ من يرى إذاً، مع استخلاص النتائج، أن لعالم جديد تماماً، يلزم «علم سياسي جديد»؟

إن مجتمع الأمس **الأرستقراطي** قد مات. كان مؤسَّساً على اللامساواة والتسلسل الهيبرارخي، ولكنه كان يضع أمام السلطة المطلقة لشخص واحد، أمام طغيان أمير، حواجز لا تُقهر. كان يحفظ للبعض القليل الخيرات، القوة، الراحة والترويح، متع الترف، لذّات الروح وإرهاف الفنون، غير تارك كنصيب لجمهور الآخرين سوى «الشغل والخشونة والجهل». ولكنه لم يكن بدون أن يعطي البشر بعض أنواع السعادة والعظمة. كان النبلاء يأخذون عن مصير الشعب «هذا النوع من الاهتمام العطوف والهادئ، الذي يمنحه الراعي لقطيعه». طاعة الشعب لم تكن تحطه لأنها كانت موجهة إلى سلطات كان يعتبرها شرعية، دونيَّته كانت تبدو له طبيعية: «نتيجة لنظام الطبيعة السرمدي. كانت تصادف في حضن هذا الجمهور الجاهل والفظ «أهواء عازمة، عواطف سخية، معتقدات عميقة وفضائل متوحشة». كان الجسم الاجتماعي يستطيع، بفضل هذا التنظيم الأرستقراطي، أن يكون ذا «استقرار، وبأس، ومجد بخاصة».

المجتمع الديمقراطي الذي ظفر على أنقاض المنظومة القديمة، يكون قادراً - مكوناً بشكل جيد، مرشداً بشكل جيد نحو عمل «هادئ» - على منح البشر سعادة أعلى. يكفي أن تكون الحالة المساواتية مضبوطة ومقنَّاة بالقانون، الذي ينظر إليه الجميع على أنه من صنعهم ويحبونه، بحقوق الأفراد والواجبات المدنية المناسبة، - بوجدانهم الديني، ضمانة حريتهم الداخلية، بتشاركهم الحر الذي يعززهم في وجه المشاريع الاستبدادية للدولة. سيكون لدينا عندئذ سطوع أقل مما في حضن الأرستقراطية، ولكن بؤس أقل، علوٌ أقل في المعارف، ولكن جهل أقل، أقل تطرفاً ستكون التمتعات، ولكن أكثر عمومية الرفاه. «الأمة مأخوذة في جسمهم ستكون أقل لمعاناً، أقل مجداً، ربما أقل قوة، ولكن غالبية المواطنين ستتمتع بقدر أكثر ازدهاراً، والشعب سيتبين هادئاً، لا لأنه يائس من أن يكون في وضع أفضل بل لأنه عالم أنه بخير».

واحسرتاه، هذه اللوحة المعزّية، إن لم تكن المحمسة، ليست بالنسبة لأوروبا وبخاصة لفرنسا سوى رؤية مجانية تماماً من الذهن. الواقع أن الديمقراطية تركت لغرائزها المتوحشة، أنها كبرت مثل هؤلاء الأولاد الذين لا أب لهم ولا أم «الذين يتربون بأنفسهم في شوارع مدننا، والذين لا يعرفون من المجتمع سوى رذائله وتعاساته». لم يتبنَّ شيء مما يمكن أن يصحح عيوبها، أن يداوي الأدواء التي تحملها، أن يبرز مزاياها الطبيعية، وأن يستخلص منها كل نوع الخير الذي يمكن أن تعطي. في كل مكان بلبلة عجيبة فكرية ومعنوية بقدر ما هي مادية. نرى مثلاً الرجال المتدينين يكافحون الحرية، أصدقاء الحرية يهاجمون الدين. وكأن التحالف ليس طبيعياً بين الحرية الإنسانية «مصدر كل عظمة خلقية»، والمسيحية. وكأن المسيحية التي جعلت كل البشر متساوين أمام الله تكره أن تراهم جميعهم متساوين أمام القانون! نرى أيضاً الفقير والغني يتباغضان أكثر، منذ أن خفّض تقسيم الثروات المسافة التي تفصلهما.

مع تقاربهما يبدوان قد وجدا أسباباً جديدة للتحاقد، وإذ يلقي كل منهما على الآخر نظرات يملؤها الرعب والحسد، يتدافعان من السلطة! بالنسبة لهذا كما بالنسبة لذاك، فكرة الحقوق لا توجد قط، والقوة تظهر لهما معاً علة الحاضر الوحيدة وضمانة المستقبل الوحيدة.

كيف الاعتقاد أن هذه هي كلمة الخالق الأخيرة وأن الله لا يهيئ للمجتمعات الأوروبية مستقبلاً أثبت وأهدأ «أفضّل الشك في أنواري على الشك في عدالته».

والحال، «ثمة بلد في العالم»، بالضبط هذه الولايات المتحدة التي اختار توكفيل أن يدرسها، حيث الثورة الديمقراطية الكبرى بلغت انبساطها الأكمل. وهذه الثورة حصلت فيها ببساطة وسهولة، هذا الانبساط كان فيها «هادئاً». يقيناً، فرنسا ليست أميركا، ولكنها عاجلاً أو آجلاً، ستصل هي أيضاً إلى تساوي الشروط الكامل.

«السبب المولد للقوانين والأخلاق العامة» واحد في البلدين. فرنسا إذاً لها مصلحة، دون أن يكون عليها أن تنسخ أي نظام سياسي كان، في معرفة كيف عملت أميركا.

تقريظ للولايات المتحدة، لشكلها الحكومي الجمهوري؟ بتاتاً.

بل إنني لم أدّعِ الحكم فيما إذا كانت الثورة الاجتماعية التي تبدو لي مسيرتها لا تقاوم مفيدة أو وخيمة للبشرية، قبلت هذه الثورة كحقيقة واقعة أو قريبة الوقوع، وبين الشعوب الذين رأوها تحصل في حضنهم، بحثت عن الشعب الذي عنده بلغت تطورها الأكمل والأهدأ، كي أميز بوضوح عواقبها الطبيعية وأشاهد، إذا أمكن، وسائل جعلها في صالح البشر.

سيكولوجية توكفيل

هذه الصفحات من المدخل، الملتهبة صدقاً، هي مع ذلك موجّهة إلى الجمهور. لنحاول القبض على سيكولوجية مؤلفها العميقة، تُبين «عطشه»، بمساعدة وثيقة أكثر صميمية. إن رسالة يوجهها توكفيل في 1837 إلى صديق انكليزي، وفيها يثور ضد التأويلات المتحيزة المعطاة لكتابه، تُنيّرنا بشكل عجيب عن حالته.

يريدون مطلقاً أن يجعلوني رجل حزب وأنا لست كذلك... ينسبون إلي بالتناوب أحكاماً مسبقة ديمقراطية أو ارستقراطية. لربما كان يكون عندي من هذه أو من تلك لو ولدت في قرن آخر أو في بلد آخر. ولكن مصادفة ولادتي قد جعلتني في يسر حماية نفسي من هذه وتلك. لقد جئت إلى العالم في نهاية ثورة طويلة، هي بعد أن دمرت الحالة القديمة لم تخلق شيئاً ذا ديمومة. الأرستقراطية كانت قد ماتت حين بدأتُ أعيش. والديمقراطية لم تكن بعد موجودة. غريزتي ما كان يمكن إذاً أن تجرّني بشكل أعمى نحو هذه ولا نحو تلك. كنت أسكن بلداً كان طيلة أربعين سنة قد حاول قليلاً من كل

شيء دون التوقف نهائياً عند أي شيء. لم أكن إذاً سهلاً فيما يخص الأوهام السياسية. لمّا كنت أنا نفسي جزءاً من الأرستقراطية القديمة لوطني، لم يكن عندي حقد ولا حسد طبيعيان ضد الأرستقراطية، ولما كانت هذه الأرستقراطية مدمرة، لم يكن عندي كذلك حب طبيعي لها، فالمرء لا يتعلق تعلقاً قوياً إلا بما هو حي. كنت قريباً منها بشكل كاف كي أعرفها جيداً، وبعيداً عنها بشكل كاف كي أحكم عليها بغير هوى. سأقول نفس الشيء عن العنصر الديمقراطي. ما من مصلحة كانت تعطيني ميلاً طبيعياً وضرورياً نحو الديمقراطية، ولم أكن قد تلقيت منها أية إساءة. لم يكن عندي أي سبب خاص يبعثني على حبها ولا على بغضها، بصورة مستقلة عن الأسباب التي كان عقلي يقدمها لي. بكلمة، كنت في توازن جيد بين الماضي والمستقبل، بحيث لم أكن أشعر نفسي منجذباً بشكل طبيعي وغريزي لا نحو هذا ولا نحو ذلك، ولم أحتج إلى جهود كبيرة كي ألقي نظرات هادئة في الجهتين.

هذا الرجل المتفوق، الأرستقراطي بالولادة، كان قد نال في قسمته هبة التبصّر الرائعة والمرة، مع مزاج نبيل ليبرالي لعام 1789 (زائداً الحميّة الدينية)، كان قد جاء متأخراً إلى العالم كي يدغدغ كل أوهام 1789. من نابليون، كان قد لمح الاستبداد الإمبراطوري الذي كان رصيد حسابه بلايا مخيفة (كان في العاشرة من عمره سنة 1815)، دون أن يستطيع الإعجاب، كالجيل الأكبر منه، بالعمل القنصلي العظيم في إعادة البناء القومي. كان قد أمل في عهد الإعادة، الذي ربما يستطيع تحت قيادة الملوك الشرعيين، بوربون الفرع الأول، توفيق المونارخية القديمة والحرية الفتية. الملك العجوز شارل العاشر، المطرود من السلطة بنتيجة أخطائه وأخطاء الأرستقراطية، كان قد انتزع منه، في تموز 1830، دموعاً عاطفية. ولكن صفاء البصيرة، عند هذا الشاب المبكر كان يلعب عند اللزوم ضد عواطفه الخاصة وضد طبقته ذاتها، مع أنه كان منها

حتى النخاع. كان إذاً قد لفظ وفاء لا جدوى فيه، ترك الماضي الميت يدفن أمواته، كي يتبع هذا الذي لم يكن يسمَّى بعد «الصيرورة التاريخية» والذي كان عنده حدسه القوي. كان قد انضم بعد 1830 إلى لوي - فيليب أورليان، إلى هذا الفرع الثاني الذي سيكون موضع احتقاره الدائم، إلى حكومة الطبقات الوسطى هذه، التي سيكون له، إذ يراها قيد العمل، أن يحكم عليها بشكل لا يُرحم. كذلك سينضم بدون تردد بعد 1848 إلى الجمهورية.

كانت قوة ذهنه قادته إلى الرؤية العامة الواسعة، الآنف عرضها لمسيرة ومعنى التاريخ الكوني: حلول حتمي للمجتمعات **الديمقراطية**، أي **المساواتية** محل المجتمعات **الأرستقراطية**، أي **التسلسلية - الهيبرارخية**. أن تكون المساواة لا الحرية هي السمة الحقة للديمقراطية، واقعة كان يطبعها بخطوط لامعة كالبرق في ذهن قرائه. الحرية هي السم - المضاد، السم - المضاد الضروري للمساواة القصوى. إذ إن نفس التبصّر كان يمنع توكفيل من أن يتنبأ على نحو تقي، كما يفعل ديمقراطي جلي ومكرَّس، بمستقبل فردوس أرضي للمجتمعات المساواتية. كان له، عن الأدواء الملازمة للمساواة، عن الأخطار التي كانت تعرض لها الاستقلالية والأخلاقية والرجولة والعظمة الإنسانية (وهي الأدواء نفسها التي كان برك، في فورانه المضاد للثورة، قد استشعرها)، وعي حاد، أكثر من ذلك، وعي متألم، مأساوي تقريباً. عدم تحيزه، نزاهته الفكرية، قدرته الفطرية أو المكتسبة على إلقاء «نظرات هادئة في الجهتين»، كانت تجبره على فضح هذه الأدواء وهذه الأخطار بعزيمة من شأنها أن تعزّي وتشجع كل **أعداء الديمقراطية**..

إن تبصراً بهذا القدر يقود بسهولة إلى الريبية وإلى التشاؤم، كان لتوكفيل أن ينجو من الاثنين.

من الريبية، لأنه كان يملك إيماناً سياسياً، هو الحرية، وفي الوقت نفسه إيماناً دينياً،

هو المسيحية، ولأن هذين الإيمانين اللذين ما كان بوسعه أن يفصلهما لم يكونا إلا إيماناً واحداً في قلبه. الحرية، كانت بالنسبة لتوكفيل هي جوهرياً التحكيم الحر، حرية خيار الشخص الإنساني، سلطته الأخلاقية على مصيره الخاص، واجبه وحقه في أن يأخذ نفسه على عاتقه، مع عدم ترك هذا الاعتناء المقدس لأي شخص آخر، وخصوصاً ليس للدولة. بأي كره ونفور سيدفع توكفيل أطروحة محاميه وصديقه، الكونت دو غربينو de Gobineau، في **المحاولة عن تفاوت العروق البشرية** (18530- 1855)، التي كانت تُخضع الإنسان لحتمية عرقية لا ترحم: «مؤلَّف يحاول أن يبرهن لنا أن الإنسان في هذه الدنيا يطيع تكوينه، ولا يستطيع أي شيء تقريباً على مصيره بإرادته». توكفيل كان يحب الحرية، يقول لاكوردير Lacordaire بشكل رائع سنة 1861، في خطاب استقباله في الأكاديمية الفرنسية، حيث كان يخلف مؤلف **الديمقراطية في أميركا**، «كان يحب الحرية وهو ينظر إليها في نفسه، في بؤرة وجدانه، بوصفها المبدأ الأول للكينونة الأخلاقية والنبع الذي تتدفق منه، بالكفاح، كل قوة وكل فضيلة...». في الرسالة المذكورة أعلاه، توكفيل مدافعاً عن نفسه من أن يكون رجل حزب وأهواء كان قد أوضح: «يعطونني أهواء وليس عندي سوى آراء، أو بالأصح، ليس عندي سوى هوى واحد، هو حب الحرية، والكرامة الإنسانية. كل الأشكال الحكومية ما هي في نظري إلا وسائل متفاوتة الكمال لتلبية هذا الهوى المقدس والمشروع الذي هو الإنسان».

توكفيل ينجو من التشاؤم (على نحو أكثر صعوبة) بالإرادة والإيمان الديني. التشاؤم خطيئة ضد الله. لهذه الأدواء التي كانت تحملها الديمقراطية المساواتية، لهذه المخاطر التي كانت تعرض لها النوع البشري، كانت هناك أدوية. وهذه الأدوية، كان توكفيل يعرفها طبيعتها، قيمتها، كانتا قد انكشفتا له في أمريكا. وكان سيعرّف عليها الذين سيقرؤونه. وكان ذلك، على حد ما كان يبدو يعتقد، بالضبط مهمته الخاصة، هو الذي

كان عنده بهذه الدرجة تذوّق الخير: أن يُعلِّم أقرانه كيف يمكن قيادة الديمقراطية المرعبة. لنستشهد من جديد بلاكوردير، الرائع هنا أيضاً:

ما يصفع ويجرف بخاصة، هو نفحة الكتاب عينها، حمية كريمة تحرك المؤلف، وتشعر فيه الإنسان المشغول بمصير أقرانه في الزمان وفي المستقبل... يرى الحقيقة ويخشاها ويقولها، تسانده هذه الفكرة ألا وهي أن هنالك دواء، أنه يعرفه، وأن معاصريه ربما أو الأجيال الآتية ستناله منه. تارة الأمل يتفوق على القلق، تارة القلق يكشف الأمل، ومن هذا النزاع الذي يمضي باستمرار من المؤلف إلى الكتاب، ومن الكتاب إلى القارئ، تتدفق مصلحة بها نتعلق ونسمو ونهتاج.

المساواة والعواقب الطبيعية (الأدواء)

الولايات المتحدة، بتعاون خاص من ظروف، أيضاً بمفعول تشريع عن الإرث جاوز في كل مكان «مستواه». تقدم في سنة 1830 النموذج الأكثر سطوعاً عن حالة اجتماعية مساواتية. «البشر يتباينون فيه أكثر مساواة بثروتهم وبذكائهم، أو بمفردات أخرى أكثر تساوياً في القوة، مما هم في أي بلد من العالم ومما كانوا في أي قرن حفظ التاريخ ذكراه».

ذاك هوى قوي هوى المساواة: أقوى في قلب الإنسان من هوى الحرية. ليس أن رجال العصور الديمقراطية ليس عندهم ذوق غريزي للحرية، فالحكومة التي يتصورونها بادئ بدء ويتذوقونها ويفضلونها هي الحكومة التي انتخبوا رئيسها ويراقبون أفعالها، «المساواة تعطي البشر بشكل طبيعي تذوّق المؤسسات الحرة. ولكن الحرية غير متعلقة بأية حالة اجتماعية، حصرياً.. لا يمكن إذاً أن تكون الرغبة الرئيسية والمتصلة لرجال العصور الديمقراطية. لاسيما وأن الخيرات التي توفرها لا تتبين إلا في المدى الطويل، في حين أن خيرات المساواة تظهر نفسها في الحال:

الحرية السياسية تعطي من وقت إلى آخر، لعدد ما من المواطنين، لذّات رفيعة. - المساواة توفر في كل يوم كثرة من تمتعات صغيرة لكل إنسان. محاسن المساواة تُحس في كل اللحظات وهي في متناول الجميع، أنبل القلوب ليست دون التأثر بها، والنفوس الأكثر وضاعة تتخذ منها لذتها ونعيمها. الهوى الذي تولِّده المساواة يجب إذاً أن يكون بآن معاً قوياً وعاماً.

باندفاعات سريعة وجهود مفاجئة تنطلق الشعوب الديمقراطية نحو الحرية، إذا أخطأت الهدف، إذا أبعدتها عنه قوة غاشمة، تألمت، ولكنها تسلِّم. بينما عندها للمساواة «هوى حار، لا يشبع، أبدي، لا يُقهر؛ تريد المساواة في الحرية، وإذا لم تستطع الحصول عليها، فهي تريدها أيضاً في العبودية. ستتحمل الفقر، الاستعباد، البربرية، لكنها لن تتحمل الأرستقراطية».

إنه هوى كثير الطلب، لا يشبع، هوى المساواة. الارضاءات الجزئية لا تُهدئه بل تسعِّره (وهو في هذا يشبه الهوى العشقي). حيث الحواجز الاجتماعية تعتبر لا تُعبر، فإن أحداً لا يرغب في عبورها، من اليوم الذي فيه أحدها يعبر، كل الباقية يجب أن تسقط سريعاً جداً واحداً بعد آخر. لدرجة أنه كلما قل ما يبقى من امتيازات زاد كره البشر للامتياز، كلما قل ما للهوى الديمقراطي من طعام ازداد اشتعالاً، حب المساواة ينمو بلا انقطاع مع المساواة نفسها. «إن أصغر نشاز يبدو مُنفِّراً داخل الرتابة العامة، منظره يصير أكثر نشازاً كلما صارت الرتابة أكمل». يمكن تصور أن البشر وقد وصلوا إلى درجة معينة من الحرية يرضون تماماً، ولكن طابع الهوى المساواتي الذي لا يشبع يجعل أن البشر «لن يؤسسوا أبداً مساواة تكفيهم».

هوى المساواة ذو حدَّين. تارة يدفع البشر إلى أن يريدوا أن يكونوا «جميعاً أقوياء ومعتبَرين»، إلى أن يريدوا أن يصعدوا جميعاً إلى مرتبة الكبار، عندئذ هو «رجولة

ومشروعية». وتارة هو فسق، لسوء الحظ شائع متواتر، يدفع فقط الضعفاء إلى أن يريدوا «جذب الأقوياء إلى مستواهم»، إلى جعلهم مساويهم في الذل والعبودية.

من هنا عواقب سياسية كبيرة.

إذ حتماً المساواة **الاجتماعية** تقود إلى المساواة **السياسية**. ولكن يمكن تصور نظامين من المساواة السياسية: سيادة الجميع أو السلطة المطلقة لواحد على الجميع. خيار مخيف، كان الأميركيون أول من تعرضوا له! كانوا سعداء، فاضلين، متنورين، بما يكفي لكي يتجنبوا عبودية الجميع تحت سيد واحد، ولكي يؤسسوا ويصونوا **سيادة الشعب**. هذه السيادة عقيدة أميركية حقيقية، اتخذت في الولايات المتحدة كل الإنماءات العملية الممكن تصورها، كل الأشكال، لا يوجد فيها أية سلطة خارجية عن الجسم الاجتماعي:

المجتمع يفعل فيها بنفسه وعلى نفسه. لا توجد قدرة إلا في حضنه، بل لا يصادف تقريباً شخص يجرؤ على تصور وخصوصاً على قول فكرة البحث عن بعضها في مكان آخر. الشعب يشارك في تأليف القوانين باختياره المشرّعين، في تطبيقها بانتخاب وكلاء السلطة التنفيذية، يمكن القول أنه يحكم بنفسه، لشدة ما القسط المتروك للإدارة ضعيف وضيق، لشدة ما هذه الأخيرة تحس بأثر أصلها الشعبي، وتطيع السلطان الذي صدرت عنه. الشعب يسود على العالم السياسي الأميركي كما الله على الكون. إنه سبب وغاية كل الأشياء: كل شيء يخرج منه وكل شيء يمتصّ فيه.

لا تنخدعوا هنا، تلك سلطة **مطلقة**. ولكن ليس سلطة شخص واحد. ولا بالضبط سلطة الجميع. إنها سلطة **العدد الأكبر**، سلطة **الأكثرية**، «خارج الأكثرية، في الديمقراطيات، لا يوجد شيء. قوة حق وحيدة، الأكثرية هي أيضاً قوة واقع ورأي جبارة، ترتكز إمبراطوريتها المعنوية على الفكرة - تطبيق نظرية المساواة على الذكاءات - الفكرة القائلة «إنه يوجد من النور والحكمة في كثير من البشر المجتمعين أكثر مما

يوجد في واحد). في الولايات المتحدة، الأكثرية ما أن تتشكل على مسألة حتى لا يسمح أي عائق.

لا أقول بإيقاف بل حتى بتأخير مسيرتها، وبترك الوقت لها كي تستمع إلى شكاوى الذين تسحقهم مروراً... حيث يعاني إنسان أو حزب من إجحاف في الولايات المتحدة، لمن تريدونه أن يتوجه؟ للرأي العام؟ هو الذي يشكل الأكثرية. للجسم التشريعي؟ إنه يمثل الأكثرية ويطيعها طاعة عمياء. للسلطة التنفيذية؟ الأكثرية تسميها، وهي أداة للأكثرية منفعلة. للقوة العامة؟ القوة العامة ليست شيئاً آخر سوى الأكثرية تحت السلاح. لهيئة المحلفين؟ هيئة المحلفين، هي الأكثرية مرتدية حق إصدار قرارات: القضاة أنفسهم، في بعض الولايات، منتخبون من قِبل الأكثرية. مهما كان ظالماً أو مخالفاً للعقل الإجراء الذي ينزل بك عليك إذاً أن ترضخ له.

تهديد مخيف للمستقبل، للحرية هذه القدرة الكلية احتمالياً هذا الطغيان للأكثرية. ذلك هو أحد شرور، أحد أخطار الحالة الاجتماعية الديمقراطية، حتى وإن كانت تنجو من الشر الأعلى، السلطة غير المحدودة لفرد واحد. هناك شرور أخرى ولكن للعثور على منبعها الحقيقي والمنبع الحقيقي لذلك يجب مع توكفيل (في جزئه الثاني ثمرة «خمس سنوات من تأملات جديدة» الحفر عميقاً جداً: الحفر تحت الطبقة السطحية للسياسة، حتى في هذه المنطقة السرية التي فيها تتشكل الأفكار والعواطف البشرية وفيها تأخذ الأخلاق الخاصة جذورها).

في قرون المساواة يفصح المؤلف كل إنسان يبحث عن **أفكاره**، آرائه، معتقداته، في نفسه. يدير كذلك كل **عواطفه** نحوه وحده (**هذه هي الفردوية**). لحن مزدوج مضافر، يعالَج بأية سيطرة فكرية!

«في معظم عمليات الذهن لا يستنجد كل أميركي إلا بالجهد الفردي لعقله»،

وليس بالتقاليد، بأجداده، برجال زمنه المتفوقين (كما يفعلون في العصور الأرستقراطية). كل لا يأخذ إلا في نفسه قاعدة حكمه، كل منحبساً في نفسه، يزعم من هنا الحكم على العالم. كلٌ منحمل بنفس الحركة على استنتاج أن كل شيء في العالم قابل للتعليل وأن لا شيء فيه يتخطى حدود ذكائه. لدينا هنا عدا ذلك تطبيق غير واع من جانب الأميركيين لطريقة الفحص الحر الفردي لجميع المعتقدات. طريقة عمّمها - ولكن لم يخترعها - فلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيون. طريقة تسمح بالتعرض بسهولة لكل الأشياء القديمة وفتح الطريق لكل الأشياء الجديدة. طريقة كانت بهذا المعنى ليس فقط فرنسية، بل ديمقراطية، الأمر الذي يفسر لماذا قبلت بهذه السهولة في كل أوروبا، فأسهمت إلى هذا الحد في تغيير وجهها». طريقة مع ذلك تصادف في أميركا مكبحاً اختفى في أوروبا، هو الدين، «الذي يؤمنون به دون مناقشته».

ليكون مغرياً الاكتفاء بهذا التحليل. هذا يكون بسيطاً جداً، ولا شيء بسيط في مضمار المجتمعات الإنسانية، توكفيل، معمقاً، سيكتشف الآن حركة للذهن معاكسة بالضبط.

الاستقلال الفردي في ميدان الفكر مهما كان عظيماً يعرف حدوداً. ينبغي حتى في القرون الديمقراطية أن تصادف السلطة الفكرية في مكان ما. ولكن أين؟ خارج أو فوق البشرية؟ لا، رجل المساواة ينفر من ذلك، إنه منحمل على البحث عن الحقيقة في جهة «مجموع أقرانه»، في جهة العدد الأكبر، الأكثرية، على الاعتراف بـ «عصمة» الجمهور.

في أزمنة المساواة، ليس عندهم أية ثقة بعضهم ببعض بسبب تماثلهم ولكن هذا التماثل نفسه يعطيهم ثقة غير محدودة تقريباً في حكم الجمهور، إذ لا يبدو لهم معقولاً، بما أن عندهم جميعاً أنواراً متماثلة، أن لا تصادف الحقيقة في جانب العدد الأكبر...

الجمهور له إذاً عند الشعوب الديمقراطية سلطان فريد ما كانت الأمم الأرستقراطية تستطيع حتى أن تتصور فكرته. إنه لا يقنع بمعتقداته، إنه يفرضها، ويجعلها تدخل في النفوس، بنوع من ضغط جبار من روح الجميع على ذكاء كل واحد.

هذا ما يجري في الولايات المتحدة. كان توكفيل قد بيَّن كيف أن الأكثرية تتمكن من أن ترسم حول الفكر هذه السلطة «غير المرئية وغير القابلة لأن تمسك تقريباً» التي تستهزئ عادة بكل الطغيانات - «دائرة جبارة». داخل هذه الدائرة كان الكاتب حراً، ولكن الويل له إذا تجرأ على الخروج منها! لدرجة أنه كان يفقد حتى التفكير بالخروج منها، عين جذر حريته الروحية، التي بدونها لا وجود لعبقرية أدبية، كان متعفناً.

تلك هي الحركة المعاكسة التي يجريها الذهن في العصور المساواتية. هذه العصور يُخشى بذلك أن تطفئ الاستقلال الفكري الذي هي من جهة أخرى تسهله. بعد حملها روح كل إنسان نحو أفكار جديدة، تخفضه طوعاً إلى الكف عن التفكير. «بحيث إن الروح الإنساني بعد أن حطم كل القيود التي كانت تفرضها عليه بالأمس طبقات أو رجال، يقيد نفسه تقييداً وثيقاً بالإرادات العامة للعدد الأكبر». لهذا الاستبداد الفكري الجديد في نوعه، توكفيل الذي يرى في حرية الروح شيئاً مقدساً والذي لا يبغض قط الإنسان - المستبد وحده، بل الاستبداد في ذاته، يقول بفخر لا. «بالنسبة لي، حين أمسّ يد السلطة تثقل على جبيني، لا يهمني كثيراً أن أعلم من يضطهدني، ولست أفضل استعداداً لتحرير رأسي في النير، لأن مليوناً من الأذرع يقدمونه لي». مليون، رقم لسنة 1840 فقير، يكون لتوكفيل أن يضاعفه اليوم، حسب البلدان، بعشرة، مئة، وخمسين وأكثر!

ذلك بالنسبة للروح، بالنسبة **للأفكار**. وهذا بالنسبة **للعواطف**.

في العصور المساواتية، كل إنسان يدير عواطفه نحوه وحده. أنانية، سيقال: لا.

الأنانية تولد من غريزة عمياء ومن رذيلة في القلب. الكلمة الحقيقية هي **فردوية** individualisme، حسب توكفيل الذي هو مسؤول عن المعنى غير المألوف الذي اتخذه هذا المصطلح المعتاد في العلم السياسي منذ **الديمقراطية في أميركا**. الفردوية تولد من الغريزة، بل من حكم خاطئ، من غلط للذهن كما ومن نشفان للقلب. «الفردوية هي عاطفة متفكرة وهادئة، تهيئ كل مواطن للانعزال عن جمهور أقرانه، وللانسحاب جانباً مع عائلته وأصدقائه، بحيث إنه بعد أن يكون خلَق على هذا النحو مجتمعاً صغيراً لاستعماله، يتخلى طوعاً عن المجتمع الكبير لنفسه».

المؤلف يفسر جيداً جداً لماذا هذه العاطفة الغريبة عن الأرستقراطية تولد من المساواة. الأرستقراطية كانت تربط الرعايا فيما بينهم بسلسلة طويلة ترجع صعوداً من الفلاح إلى الملك، كل واحد كان تحت حماية شخص فوقه وكان يحمي تحته شخصاً يستطيع هو أن يطلب مساعدته. الديمقراطية تحطم هذه السلسلة و«تضع كل حلقة على حدة». الأرستقراطية كانت تبقي أيضاً سلسلة، اتصالاً، دواماً بين الأجيال، بين الأموات والأحياء والذين سيولدون، كل واحد كان يعرف أجداده وكان يعتقد أنه يلمح أبناء أحفاده، كل واحد كان مستعداً «للتضحية بمتعه الشخصية لهذه الكائنات التي لم تعد أو ليست بعد موجودة». الديمقراطية تحطم أيضاً هذه السلسلة الثانية، العائلات تظهر، تختفي، تتغير:

لُحمة الزمن تنقطع في كل لحظة، وأثر الأجيال يمحى... الأقربون وحدهم يهمون... هكذا، ليست فقط الديمقراطية تُنسي كل إنسان أجداده، بل هي تخفي عنه أحفاده وتفصله عن معاصريه، إنها تعيده باستمرار نحوه وحده، وتهدد بأن تحبسه أخيراً بكامله في عزلة فؤاده الخاص.

ذاك داء أخلاقي كبير، مرض حقيقي للأخلاق العامة، يؤدي إلى انخفاض الصفة

الإنسانية بتفاهة الرغبات. في وسط المشاغل التافهة والمستمرة للحياة الخاصة ألن تفقد النفس كل اندفاع وكل عظمة؟ ألن يتعفن الفؤاد، لعدم إحيائه بأهواء عالية؟ داء أخلاقي كبير، الفردوية داء سياسي واجتماعي أسوأ أيضاً، إنها «صدأ المجتمعات». تفرغ **المواطن** من كل ماهية بإفراغها إياه من المدنية – الوطنية، تنضب عنده نبع الفضائل العامة المجتمعية، تجعله من جديد رعية، إن لم يكن عبداً يتذبذب بلا كرامة من العبودية إلى الإباحية.

ثمة أمم في أوروبا ساكنها يعتبر نفسه نوعاً من مستوطِن - مستعمِر لا مبالي بمصير المكان الذي يسكنه، أكبر التغيرات تحدث في بلده بدون مساهمته، حتى أنه لا يعلم على وجه التحديد ما حدث، عنده شك وتخمين، لقد سمع الحادثة تروى بالصدقة، أكثر من ذلك، أن ثروة قريته، أمن شارعه، مصير كنيسته ومعبده، لا تصيبه قط، يفكر أن كل هذه الأمور لا تعنيه بأي شكل أنها ملك لغريب قوي يدعي الحكومة. هذا الرجل، عدا ذلك، رغم كونه ضحى تضحية كاملة بتحكيمه الحر، لا يحب أكثر من سواه الطاعة، صحيح أنه يرضخ لرغبة مستخدم حكومي ولكن يطيب له أن يتحدى القانون كعدو مهزوم ما إن تنسحب القوة، لذا نراه يتذبذب باستمرار بين العبودية والإباحية.

في أية أمم يفكر توكفيل؟ ربما في فرنسا زمنه. على كل حال، إن أُمماً كهذه تبدو له «مُهيّأة للاستيلاء عليها». إذا لم تغير قوانينها وأخلاقها العامة ستهلك في نهاية الدرب الرذيل الذي تجتازه، توجد **الفوضى** أو **الاستبدادية**، ثمرة مزدوجة للفردوية، التي هي بنت المساواة.

حيث البشر المنعزلون الذين لا فعل لبعضهم على البعض الآخر، لا توقفهم إلا السلطة، فحين تنفقد هذه الأخيرة يشد كل واحد منهم إلى جهته بدلاً من أن يتحد مع

أقرانه. البلبلة تبلغ كل الحال طفحها، يبدو أن الجسم الاجتماعي فجأة «تحول إلى غبار» - غبار من أفراد متساوين جميعاً، وغرباء جميعاً بعضهم عن بعض. هذه هي **الفوضى، الأنارخية** Anarchie.

لكن توكفيل لا يصدق ذلك إلا قليلاً، ربما أقل من اللازم، إنه يعلم بحدس وتجربة التاريخ كم السلطة تتجه دوماً إلى التكوّن من جديد، يعلم أن مشهد الثورات من هذه الحيثية يخدع المراقب السطحي، وأن هذه الثورات في نهاية الحساب قد عملت من أجل السلطة. الاتجاه إلى الأنارخية، إلى اللاسلطة، المشتق بصورة غير مباشرة من المساواة، الشعوب «تراه بسهولة وتقاومه»، بينما هي تدع نفسها تنجرّ بدون أن تراها إلا «بدرب أطول، أخفى، ولكن آمن، نحو العبودية». أن يفضح لمواطنيه، رجال العصور الديمقراطية، هذا الدرب الخبيث الذي يقود إلى **الاستبدادية**، هي ذي المهمة الملحة، هي ذي المهمة الحقة لرجل هو توكفيل.

إذ إن كل شيء يسهم في إقحام الرجال الديمقراطيين على هذا الدرب. أفكارهم، عواطفهم، بدون حساب سلسلة من أسباب خاصة وعارضة تتجمع.

أفكارهم: المجتمعات الأرستقراطية عندها بشكل طبيعي تماماً فكرة **الأجسام الوسيطة** أو **الأجسام الثانوية** (التي أنشأ مونتسكيو نظريتها)، التي تنوضع بين الدولة الثقيلة والأفراد. المجتمعات الديمقراطية عندها بشكل طبيعي تماماً الفكرة المعاكسة، فكرة سلطة وحيدة ومركزية، تمارس بلا وسيط وتنهال بكل ثقلها على الأفراد، بين الدولة والفرد، ولا شخص، ولا أي «مجتمع جزئي» (هكذا كان يريد **العقد الاجتماعي**، هكذا يريد إعلان حقوق الإنسان). تلك عدا ذلك فكرة بسيطة وفكرة عامة. والحال، أن الديمقراطية تحب الأفكار البسيطة والأفكار العامة، فكرة سلطة متوسطة فكرة معقدة، وراءها يشتبه بسهولة باختباء أفكار سيطرة طبقة مغلقة. العصور المساواتية

تنزع إلى السلطة الواحدة والمركزية، وبنفس الحركة إلى التشريع الواحد الرتيب «(لماذا القاعدة الممكن تطبيقها على إنسان لا تكون كذلك على جميع الآخرين؟»).

لكن، في مواجهة هذه السلطة الكبيرة التي تفرض على الجميع نفس القوانين، كم يصير الفرد صغيراً وبلا دفاع، الفكرة الأرستقراطية عن سلطات وسيطة، عن حقوق ملازمة لبعض الأفراد ذوي الامتياز، قد حلت محلها «فكرة الحق الكُلّي - القدرة ونوعاً ما الوحيد، حق المجتمع... وحدة، كلية وجود، شمولية إمكان السلطة الاجتماعية، واحدية قواعدها».

عواطفهم: رجال العصور المساواتية هؤلاء الذين ينتزعون أنفسهم بهذه الصعوبة من شؤونهم الخاصة لأجل شؤونهم المشتركة، يميلون إلى ترك السلطة المركزية تأخذ حقوقاً أكبر على الدوام، إذ، كذلك، هي «الممثل الوحيد المرئي والدائم لمصالح الجماعة». فضلاً عن ذلك، هؤلاء الرجال المستقلون إلى هذا الحد هم ضعفاء، وشعور هذا الضعف يدير أنظارهم نحو هذا الكائن الجبار الدولة «الذي هو وحده يرتفع وسط الانخفاض الهام». أخيراً الحقد على الامتياز، هذا الشعور الكلي القدرة يذهب في نفس الاتجاه. الدولة المركزة التي هي بالضرورة وبلا جدال فوق جميع المواطنين لا تثير حسد أي منهم، و«كل واحد يعتقد أنه يرفع عن أقرانه كل الصلاحيات التي يتنازل عنها لها»، كل واحد يحب إشعار جاره، مساويه، «التبعية المشتركة التي هما كلاهما فيها لنفس السيد». بينما من جهتها السلطة المركزية تحب المساواة التي تسهل عملها بشكل لا مثيل له، تحب الرتابة التي توفر عنها فحص عدد لا نهاية له من التفاصيل التي كان عليها أن تعنى بها لولا ذلك. تحب بكلمة ما يحبه المواطنون، كما تبغض طبيعياً ما يبغضونه: الامتيازات، الفروق:

هذا الاشتراك في المشاعر الذي في الأمم الديمقراطية يوحد بشكل مستمر في فكرة

واحدة كل فرد وصاحب السيادة، يقيم بينهما تعاطفاً خفياً ودائماً. يغفرون للحكومة أخطاءها لصالح أذواقها، الثقة العامة لا تتخلى عنها إلا بصعوبة وسط تجاوزاتها أو أغلاطها، وتعود إليها ما أن تستدعيها. الشعوب الديمقراطية كثيراً ما تكره مستودعي السلطة المركزية، ولكنها دائماً تحب هذه السلطة نفسها.

إلى هذا تُضاف **سلسلة من أسباب خاصة وعرضية**: منها الحروب، الثورات، نمو الصناعة. الحروب تزيد بشكل مرموق محمولات الدولة، المنساقة بشكل قسري تقريباً إلى مركزة قيادة البشر وقيادة الأشياء. «كل عباقرة الحرب يحبون المركزية... وكل عباقرة المركزية يحبون الحرب...». - الثورات المساواتية تحذف فجأة كل السلطات الوسيطة ولا تترك يبقى سوى جمهور خليط غير قادر على فعل منسَّق. الدولة مدعوة إذاً إلى حمل كل شي. هكذا في فرنسا، «بعد الاختفاء المفاجئ للنبالة وللبرجوازية العليا»، كانت السلطات آتية بنفسها إلى نابوليون: «ما كان يستطيع أن يرفضها بصعوبة أقل من أن يأخذها». - نمو الصناعة تظهر طبقة جديدة، أرباب عمل وعمالاً، لهما علاقات متبادلة معقدة يجب أن تنتهي الدولة إلى ضبطها، هذا النمو نفسه يثير ظهور أشغال عامة أو نصف - عامة: أيضاً الدولة. وإذا بالدولة تجعل نفسها صاحبة صناعة، لها ترساناتها، معاملها: ذات يوم سوف تكون «رئيس أو بالأصح سيد» كل أصحاب الصناعة الآخرين.

إذاً لاحظ القارئ أيضاً أن منشآت الإحسان التي كانت في الماضي أشياء خاصة أصبحت أشياء دولة. إن التربية التي كانت في الماضي شيئاً خاصاً أصبحت كالإحسان شيء دولة (الدولة «تتكفل بإلهام كل جيل مشاعر وبإعطائه أفكاراً» واحدة رتيبة)، إن الحكومة تهتم أكثر فأكثر في أوروبا بالدين بدفعها أجوراً للأكليروس كموظف. كخادم، نافذةً بواسطته «إلى أعماق نفس كل إنسان»- عندئذ هذا القارئ لن يتهم

توكفيل بالتسليم للا أدري أية فكرة ثابتة، وبالمبالغة في تقدير تقدم السلطة الاجتماعية، ليراقب بنفسه، هذا القارئ، الواقع اليومي حوله، ليسأل جيرانه وقلبه، سيصل، إذا كان بصيراً إلى النقطة التي أراد المؤلف أن يقوده إليها.

سيدرك أن المركزية خلال نصف القرن المنصرم قد نمت في كل مكان بألف شكل مختلف. الحروب، الثورات، الاستيلاءات، خدمت تطورها، كل البشر عملوا على إنمائها. خلال هذه الحقبة نفسها التي أثناءها تعاقبوا بسرعة عجيبة على رأس الأعمال تغيرت أفكارهم، مصالحهم، أهواؤهم، إلى ما لانهاية، ولكنهم جميعاً أرادوا أن يمركزوا بأشكال ما. غريزة المركزة كانت كالنقطة الوحيدة الثابتة وسط حركية وجودهم وأفكارهم الفريدة.

المَركزة: قناع حيادي وعصري للعبودية! اختناق مميت لهذه الحرية التي يعبدها توكفيل! مفارقة مدهشة لدى عصر يفاخر بالتحرر، بالانعتاق، وفيه ترتعش روح التمرد: هؤلاء الرجال أنفسهم «الذين من حين إلى آخر يطيحون بعرش ويدوسون الملوك بأقدامهم، ينحنون أكثر فأكثر بلا مقاومة لأقل إرادات مستخدم حكومي». لهذه المركزة التي تصدمه وتغيظه والتي تتسلط على فكره، سيكرس توكفيل بعد اثنتي عشرة سنة مؤلَّفه الكبير الثاني والشهير الذي لسوء الحظ قطعه موته المبكر في الرابعة والخمسين من عمره: **النظام القديم والثورة**. سيبين فيه المَركزة الناتجة عن التدمير البطيء من قِبل الملوك للمؤسسات الإقطاعية، والثورة آخذة هذا الميراث من الملوك وموجِّهة إلى الإقطاع المنازع ضربات الفأس الأخيرة. المركزية، فتح من فتوحات الثورة، يا له من باطل! الحقيقة، توكفيل سيبرهن على ذلك، هي أن الثورة لم تكن سوى «نقطة النهاية المفاجئة والعنيفة لعمل كانت عشرة أجيال من الرجال قد عملت عليه».

مَركزة على امتداد الديمقراطية في أميركا، توكفيل يصارع هذا الإخطبوط، يدفع

بهول ملمسه. لو لم يكن هنالك دواء ضدها إلى أين كانت ستنتهي بالنوع الإنساني؟ أليس إلى حالة شبيهة «بتلك القرون الفظيعة من الطغيان الروماني»: أخلاق فاسدة، آراء مهتزة مترنحة، حرية مطرودة من القوانين، مواطنون محرومون من أية ضمانات، أباطرة يتعِبون رحمة السماء أكثر مما يتعبون صبر رعاياهم الذليلين البليدين؟ توكفيل كان يعتقد ذلك أول الأمر. لكن بعد تفكير راجعاً على هذا الموضوع في جزئه الثاني، - يترك هذا الاعتقاد. ليست هذه الاستبدادية من الطراز القديم هي التي تهدد الأمم الديمقراطية، بل استبدادية من نوع مختلف تماماً، من نوع جديد بالتمام، استبدادية الماضي كانت تزن بشكل عجيب، ولكن على بعض الناس فقط. كانت عنيفة ولكن ضيقة النطاق. استبدادية الغد تكون «أوسع وأعذب، **وستحط البشر بدون تلويعهم**». لن تكون عنيفة، بل قاسية، إلا في لحظات نادرة، في لحظات الأخطار الكبرى. استبداد أوصياء أكثر منه استبداد طغاة. استبداد حقاً جديد في العالم، يجب إيجاد كلمة جديدة لهذا النوع الجديد تماماً من الاضطهاد. إذ لا يستطيع تعريفه، المؤلف يرسمه لنا.

أريد أن أتصور تحت أية ملامح جديدة يمكن أن يحصل الاستبداد في العالم، أرى جمهرة لا تُعد من بشر متماثلين ومتساوين، يدورون بلا راحة على أنفسهم لكي يحصلوا على لذَّات صغيرة ومبتذلة، يملؤون بها نفسهم. كل منهم منطوٍ منسحب جانباً وكأنه غريب عن مصير جميع الآخرين، أولاده وأصدقاؤه الخاصون يشكلون بالنسبة له كل النوع الإنساني... فوق أولئك ترتفع سلطة جبارة ووصية، تضطلع وحدها بتأمين تمتعاتهم والسهر على نصيبهم. إنها مطلقة، تفصيلية، نظامية، متداركة وعذبة. لكانت تشبه سلطان الأب لو، مثله، كان لها كموضوع وغرض تهيئه البشر لسن الرجال، لكنها لا تسعى بالعكس إلا إلى تثبيتهم نهائياً في الطفولة، إنها تحب أن يفرح المواطنون شريطة أن لا يفكروا إلا بأن يفرحوا. إنها تعمل طوعاً لسعادتهم، لكنها تريد أن تكون وكيلها

الوحيد وحكمها الأوحد، تتدبر أمنهم، ترى سلفاً وتؤمن حاجاتهم، تسهل لذاتهم، تسيِّر شؤونهم الرئيسية، تقود صناعتهم، تضبط أعقابهم، تقسم تركاتهم، **أو ليس بوسعها أن ترفع عنهم تماماً كدر أن يفكروا ومشقة أن يعيشوا!**

هذا المعتقد المذِل والعذب يكون إذاً هو المستقبل الذي لا علاج له، مستقبل نوعنا؟ كيف التسليم به؟ ثمة علاجات، مثال أميركا شاهد. ميول البشر الديمقراطيين التي تبدو قوة خفية تنمّيها بشكل لا يقاوم في قلبهم، ليست مع ذلك غير قابلة لأن تقهر. هذه الثورة الديمقراطية التي لا مفر منها، هناك وسائل - وجدها الأميركيون - لجعلها في نهاية الحساب لصالح البشرية.

وسائل جعل الثورة الديمقراطية في صالح البشرية (الأدوية)

السم - المضاد للمساواة الذي منه تولد الفردوية هو الحرية: «كثير من الناس في فرنسا يعتبرون مساواة الشروط أو الأحوال داءً أول والحرية السياسية داءً ثانيا. حين يضطرون لتحمل أحدهما يجهدون على الأقل للإفلات من الآخر. وأنا أقول إنه من أجل مكافحة الأدواء التي يمكن أن تنتجها المساواة لا يوجد سوى دواء واحد ناجع، هو الحرية السياسية وهي وحدها يمكن أن تجعل في صالح البشرية الثورة الديمقراطية، القريبة دوماً من توليد الاستبداد. إذا لم نكن مسلِّمين قانعين بسلطة رجل واحد اللامحدودة، إذا اخترنا - الخيار هنا وليس في أي مكان آخر - أن ندع أنفسنا نسوّى بالحرية بدلاً من أن نسوى بمستبد، إذا كنا مصممين على تأسيس «إمبراطورية العدد الأكبر الهادئة»، عندئذ لن نضيع وقتنا في محاولة إعادة بناء مجتمع أرستقراطي، بل سنعمل بذكاء على «إخراج الحرية من حضن المجتمع الديمقراطي، حيث يجعلنا الله نعيش».

لا نخادع أنفسنا! عند شعب فيه الشروط متساوية، دائرة الاستقلال الفردي لن

تكون في يوم من الأيام بوسعها في بلدان النظام الأرستقراطي. المجتمع سيكون فيه دوماً أقوى، والفرد أقل قوة، «هذا قسري». هذا لا يمنع - والأميركيون بيّنوه، هم الذين كافحوا الفردوية بمؤسسات حرة و«هزموها» - إنه من الممكن أن يقام عند شعب كهذا نوع من حكومة حرة، أي نوع؟

توكفيل يُنحّي الفكرة الليبرالية القديمة، فكرة **الحكومات المختلطة** mixtes، حيث السيادة موزعة، ليس أكثر وداً لهذه الحكومات، أو تقريباً، من جيهان بودان، ابن آنجو. خيال الحكومة المختلطة، إذ في كل مجتمع ينتهون إلى اكتشاف مبدأ عمل يسيطر على كل المبادئ الأخرى. في الديمقراطيات، هذا المبدأ المحرِّك هو الشعب، عملياً العدد الأكبر. لا مجال للرجوع عن عقيدة سيادة الشعب. في هذا المعنى والاتجاه، توكفيل ديمقراطي وينتسب إلى روسو. ينفصل، لعله الأمر لم يلحظ بشكل كاف، عن الليبرالية السياسية لمونتسكيو، وأقرب إليه لبنجامِن كونستان Benjamin Constant لكنه يعتقد الحرية في خطر، حيث لا تجد هذه السلطة المتفوقة على سائر السلطات أمامها «أي حاجز يمكن أن يوقف مسيرتها وأن يعطيها وقتاً للتعدّل والاعتدال».

المؤسسات الحرة بالنسبة لتوكفيل هي التي تضطر المواطنين إلى الخروج من أنفسهم، إلى نسيان شؤونهم الخاصة، للاهتمام بالشؤون العامة، وتعطيهم الأفكار والعواطف المناسبة للعمل المشترك الصالحة لهز بَلادَتهم، ابنة الفردوية. في مقدمة مؤسسات كهذه يضع المؤلف الحريات المحلية والجمعيات associations. ولكنه يعتبر أيضاً أن الحرية ضد ميول الديمقراطية إلى الاستبداد أو الفوضى لا يمكن أن تستغني عن الحليف القوي الذي هو الدين.

الحريات المحلية. - المؤسسات الإقليمية أو البلدية أي «الحريات المحلية» «اللامركزية» الإدارية تلك هي بدرجة الامتياز المؤسسات الحرة. توكفيل يكنّ لها من

الحب بقدر ما يحفظه من البغض للمركزية. بأي حماس يتكلم عن الكومونة (بخصوص المنظومة الكومونية في انكلترا – الجديدة[1]) وعن الحرية الكومونية، وهي شيء «نادر وهش» ولكنه ثمين للغاية[2]. ارفعوا، يقول، قوة واستقلال الكومونة، لن تجدوا فيها سوى «مندارين لا مواطنين» (توكفيل عنده، عن **المواطن**، فكرة عالية جداً أن يعلن أن في الكومونة تكمن قوة الشعوب الحرة. المؤسسات الكومونية هي إلى الحرية، ما المدارس الابتدائية هي إلى العلم، تضعها في متناول الشعب، تجعله يتذوق استعمالها الهادئ، وتعوده على استخدامها. **بدون مؤسسات كومونية، تستطيع أمة أن تعطي نفسها حكومة حرة، لكن أيدي عندها روح الحرية**. إن أهواء عابرة، مصالح لحظة، مصادفة الظروف، يمكن أن تعطيها أشكال الاستقلال الخارجية، لكن الاستبداد المكبوح داخل الجسم الاجتماعي يعود إلى الظهور عاجلاً أو آجلاً على السطح*.

إذ ليس كافياً تمثيل قومي مكلف بالشؤون العامة، بشؤون البلد **الكبرى**. ينبغي،

---

(1) **انكلترا الجديدة** بحصر المعنى اسم يعطى لست دول- ولايات أميركية في الزاوية الشرقية الشمالية من الولايات المتحدة، وهي المستعمرات الإنكليزية المؤسسة في القرن السابع عشر.

(2) **كومونة، كومونات Commun** (من اللاتينية – صفة) = مشترك. Commune (من اللاتينية – اسم = الأشياء المشتركة): اجتماع برجوازيي مدينة واحدة يتمتعون بحق أن يحكموا أنفسهم، يفرضون هذا الحق. حركة الكومونات تاريخ كبير ومتنوع، وجه بالغ الحيوية في الصمود الأوروبي الكبير في العصور الوسطى وبعدها (أوروبا الغربية – الشمالية: بلجيكا، فرنسا، انكلترا، ألمانيا، هولندا ... وبالتالي فيما بعد أميركا الشمالية البرجوازية). كومونات = بلديات، وحركة الكومونات حركة سياسية جبارة، بالمعنى غير السطحي. - «**غرفة الكومونات**» = مجلس العموم البريطاني. - كومونة باريس: حكومة باريس البلدية القانونية من 1789 إلى 1792 وبدءاً من كومونة باريس الانتفاضية التي أقامت نظام الإرهاب.- ثم كومونة باريس الثورية البروليتارية (آذار – أيار 1871). اليسار العربي الكبير يعرف هذه الأخيرة و ... كومونة إربد. صحيح أن الكومونة هي أيضاً جماعة المشاع البدائية القائمة خارج التاريخ أو قبله.

كما فهم الأميركيون ذلك، إعطاء حياة سياسية لكل قطعة من أرض الوطن، هذا يكاثر إلى ما لا نهاية، بالنسبة للمواطنين، فرص الفعل معاً. الاهتمام معاً بالخير العام، الشعور في كل الأيام بأنهم في تبعية متبادلة، بأنهم «يعيشون في مجتمع». وإدارة الشؤون **الصغيرة** تناسب أكثر بكثير لهذا الغرض من حكومة الشؤون الكبيرة. «بصعوبة يخرج رجل من نفسه لجعله يهتم بمصير كل الدولة، لأنه لا يفهم جيداً التأثير الذي قد يمارسه مصير الدولة على حالته. ولكن أينبغي تمرير طريق في طرف أرضه، فهو سيرى من النظرة الأولى أن علاقة تتصادف بين هذه القضية العامة الصغيرة وأكبر قضاياه الخاصة، وسيكتشف، بدون أن تبين له، الرابطة الوثيقة التي توحد هنا المصلحة الخاصة بالمصلحة العامة». يرى القارئ أن مذهب **المصلحة المفهومة جيداً**، الذي لا يبارح فهم الأميركيين، يظهر لتوكفيل بوصفه وسيلة إضافية قوية لمكافحة الفردوية الغريزية لدى البشر المساواتيين.

هكذا فإن الحريات المحلية تعيد على الدوام بعضهم نحو بعضهم الآخر، وترغم على التعاون، أولئك الذين تفصلهم الأفكار والعواطف التي رسم توكفيل لوحتها. إنها تكوِّن من جديد بالاصطناع أفكاراً وعواطفه معاكسة بالتمام، هي الأفكار والعواطف نفسها (تبادلية، إخلاص، تضحية) التي كانت تنتجها بشكل طبيعي تماماً العصور الأرستقراطية. إنها تخلق من جديد في وجه السلطة السيدة، أجساماً **وسيطة أو ثانوية**، حواجز أمام ممارستها بلا كابح.

الجمعيات associations - بعد الحريات المحلية، لا شيء يظهر أكثر ضرورة لتوكفيل، ولأسباب مشابهة من الجمعيات الحرة.

عدد الجمعيات في الولايات المتحدة وتنوّع أغراضها أذهلا توكفيل، إنه يبين لنا الأميركيين من جميع الأعمار من جميع الشروط من جميع الذهنيات، يتحدون باستمرار

من أجل النضال بأنفسهم دون الاستنجاد بالسلطة الاجتماعية ضد أدواء ومشاكل الحياة: الأولاد في المدرسة يضبطون فيما بينهم ألعابهم، ويعاقبون فيما بينهم ذنوباً معرَّفة من قِبلهم، المارة، أمام حادث سير، يشكلون مع الجيران جمعية مرتجلة ستعالج الداء بدون انتظار الشرطة، المواضيع الأخطر والأتفه، الأعم والأخص تثير العمل المتشارك: تنظيم أعياد، تأسيس سيمنارات، بناء فنادق، تشييد كنائس، توزيع كتب، إرسال مبشرين إلى أقاصي المعمورة، مكافحة الإفراط في الشرب، توضيح حقيقة دينية أو فلسفية... «لا يوجد شيء تيأس الإرادة البشرية من بلوغه بالفعل الحر لقدرة الأفراد الجماعية... حيثما على رأس مشروع جديد ترون في فرنسا الحكومة وفي انكلترا سيداً نبيلاً، أحسبوا أنكم ستشاهدون في الولايات المتحدة جمعية».

عَرْض توكفيل كـ مونتسكيو، يعتقد قليلاً بالأعراض في مضمار المؤسسات وكثيراً بـ«العلاقات الضرورية». بين الجمعيات والمساواة الديمقراطية، يرى علاقة ضرورية ورجال المجتمعات الأرستقراطية ليسوا بحاجة إلى أن يتحدوا كي يفعلوا، «لأنهم ممسكون معاً بقوة». إنهم بحاجة إلى ذلك في الديمقراطية لأنهم، بما أنهم مستقلون وضعفاء، لا يستطيعون بأنفسهم أي شيء تقريباً. كل الذي لن يعملوه بالاجتماع والتشارك، الحكومة هي التي ستعمله. والحال، أن فعلها الناقص دوماً خطير في كثير من الأحيان. خطر على الازدهار المادي، خطر على أخلاق وذكاء شعب ديمقراطي: «العواطف والأفكار لا تتجدد، القلب لا يكبر، والروح البشري لا ينمو إلا بالفعل المتبادل للبشر بعضهم على بعض» - الفعل المتبادل الذي يولِّده ويصونه ويغذيه الاجتماع، ويطفئه ويقتله تدخل السلطة.

توكفيل يروي أنه حين سمع لأول مرة في الولايات المتحدة أن مئة ألف رجل تعهدوا على الملأ بأن لا يتعاطوا المشروبات القوية، بدا له الأمر دعابة أكثر منه جِدّي،

ولم ير جيداً في أول الأمر لماذا هؤلاء المواطنون المعتدلون إلى هذه الدرجة لا يكتفون بشرب الماء في البيت. ولكنه انتهى إلى فهم أن هؤلاء الأميركيين المئة ألف، وقد أفزعتهم الخطوات التي كان يخطوها السُّكْر من حولهم، أرادوا أن يمنحوا القناعة رعايتهم. لقد فعلوا بالضبط كما يفعل سيد كبير يرتدي لباساً بسيطاً مستوياً، كي يلهم المواطنين العاديين احتقار الترف. يجب الاعتقاد أن هؤلاء المئة ألف رجل لو كانوا يعيشون في فرنسا، لكان كل واحد منهم خاطب فردياً الحكومة، راجياً إياها مراقبة الخمارات على طول مساحة المملكة.

هذا يفسر أن الجمعيات الفكرية والأخلاقية في أميركا التي تجعلنا نبتسم عن طيب خاطر والتي «نفهمها بشكل سيء»، ضرورية للشعب الأميركي، مثل «وربما أكثر» من الجمعيات السياسية والمهنية، المألوفة أكثر لنا. إن علم الاجتماع أو التشارك associations، يقول توكفيل بطريقته الحكمية القضائية هو «العلم – الأم» في البلدان الديمقراطية، العلم الذي على تقدمه يتوقف تقدم كل العلوم الأخرى. بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية، هناك قانون يبدو للمؤلف محدداً وواضحاً بشكل خاص، هو هذا: «لكي يبقى البشر متمدنين أو يصيروه، يجب أن ينمو ويتحسن بينهم فن الاجتماع، بنفس النسبة التي بها ينمو تساوي الشروط أو الأحوال».

الدين والحرية.. «أحد أحلامي، حلمي الرئيسي حين دخولي في الحياة السياسية، كان العمل على توفيق الروح الليبرالي والروح الديني، مصالحة المجتمع الجديد والكنيسة».

هذا الحلم لتوكفيل، الذي كان يعرّفه هكذا في 1843 إلى صديق بقلم لا أوهام فيه، كان، إن لم يكن تشكل، فعلى الأقل تغذى وتقوى أمام مشهد الولايات المتحدة. توكفيل كان قد رأى هناك أكثر من موفِّقين متحدين صميمياً، هذين الروحين اللذين

كانا في أوروبا يسيران بعناد في اتجاه متعاكس. الدين والحرية كانا قد رأسا معاً تأسيس انكلترا - الجديدة على يد الطهرانيين، الذين كانوا يأتون إلى العالم الجديد بمسيحيتهم «الجمهورية والديمقراطية». كانت الحرية الأميركية استطاعت أن ترى في الدين «رفيق نضالاتها وانتصاراتها، مهد طفولتها». منذ اتفاقهما لم ينقطع ذات يوم. الدين كان يؤمِّن الأخلاق العامة، وبدون أخلاق عامة، - يفكر توكفيل، لا توجد حرية. كان الدين يسهل بشكل لا مثيل له، لأسباب معقدة، استخدام الحرية، عمل الديمقراطية الصعب. نافعاً لكل الدولة، بإسهامه بالدرجة الأولى في صون المؤسسات السياسية الأميركية، لم يكن أقل نفعاً للصحة الداخلية لكل مواطن بوصفه مواطناً.

«الاستبداد هو الذي يستطيع الاستغناء عن الإيمان، لا الحرية». لئن كان بوسع الحرية أن تسمح لنفسها بأن ترخي الرابط السياسي، فلأن الإيمان يوثق الرابط الأخلاقي. «في الوقت نفسه الذي فيه يسمح القانون الشعب الأميركي بأن يعمل كل شيء، الدين يمنعه من أن يتصور كل شيء ويمنعه من أن يجرؤ على كل شيء». الأمر الذي بدونه، يتراخى كل الروابط معاً، يهلك المجتمع. «ما العمل بشعب سيد على نفسه، إذا لم يكن راضخاً لله؟».

الديمقراطية، هي حركة دائمة، خط مستمر للعالم السياسي. الدين هو سرمدية، جمود العالم الأخلاقي. هذا يعوض ذلك. «ثبات المعتقدات الخارج - الأرض - يعقب ديشتال d'Eichtal - يوقف أهواء البشر الزائلة».

لكن توكفيل قطعي: إن الدين لا يسدي خدمات كهذه للدولة الأميركية إلا لأنه حصراً وبدقة. منفصل عنها، لأنه لا يتدخل مباشرة في حكومة المجتمع السياسية: النفوس وحدها له، المواطنون يفلتون منه. الكاثوليكية في الولايات المتحدة صفَّت إلى جانب هذا التصور الليبرالي: «كاثوليك الولايات المتحدة هم المؤمنون الأكثر رضوخاً

والمواطنون الأكثر استقلالاً». هكذا، فالدين المستقل عن قوى الأرض ليس (كما في أوروبا حيث السياسية والدين يتداخلان ويتشابكان بشكل وثيق) يجرح بالضربات التي تستهدف هذه القوى.

الدين يخدم أيضاً الحرية بمساعدتها على الكفاح، في نفس وقلب المواطن، ضد الميول الديمقراطية الوخيمة التي نعلم: فردوية، حسد مسكين، حب الرفاه الذي ينتهي إلى كونه خاطئاً. بلا هوادة رفع النفوس، وإبقاؤها «منتصبة نحو السماء». السعي الدائم إلى نشر «تذوق اللانهاية» والشعور بالعظيم وحب المسرَّات غير المادية، في النفوس، ذالك هو واجب المشرعين الأكثر إلحاحاً في الديمقراطية. إنهم لا يستطيعون إنجازه بدون مساعدة الدين، بدون حافز الروحانية، فكرة خلود النفس. توكفيل ممتلئ استفظاعاً للفكرة المادية القائلة بأن «كل شيء يفنى مع الجسد»، يرى فيها أفظع مرض للروح عند شعب ديمقراطي، لأنها تدغدغ العيب الأكثر غريزية في قلبه: جشع التمتعات المادية. وإذا لزم أن تختار ديمقراطية بين المادية وتناسخ الأرواح، الذي «ليس أكثر معقولية»، لا يكون حسب المؤلف مجالا للتردد: المواطنون لا يعرّضون ذواتهم «للتوحش بتفكيرهم أن نفسهم ستمضي في جسد خنزير، بقدر ما يفعلون باعتقادهم أنها لا شيء».

خلاصة

في الصفحات الأخيرة من نهاية المؤلف الجبار، يستجمع توكفيل فكره المعذَّب:

لقد أردت أن أعرض في ضوء النهار المخاطر التي تلحقها المساواة بالاستقلال البشري، لأنني أعتقد بحزم أن هذه المخاطر هي الأرهب وأيضا الأقل في الحسبان من بين جميع التي يحويها المستقبل. ولكني لا أعتقدها لا تقهر.

إذ، وإن كان الأمر لا يعجب بعض المذاهب التي يعتبرها المؤلف باطلة وجبانة ما من قوة «لا تقهر. ولا تفهم» متولدة من الماضي، من العرق، من الأرض، أو من المناخ، تقرر وتسحق الشعوب. في الحدود الواسعة للدائرة الجبرية التي ترسمها العناية الإلهية حول كل إنسان، الإنسان «قادر وحر، كذلك الشعوب». كي تكون شريفة ومزدهرة، يكفي أيضاً الأمم الديمقراطية «أن **تريد ذلك**»، توكفيل يشعر نفسه، وهو ينهي كتابه، «ممتلئاً بالمخاوف وممتلئاً بالآمال». مخاوف، نعلم ما هي. آمال: خطط الله العادل، الحرية الإنسانية.

الأمم في أيامنا لا تستطيع أن تعمل أن لا تكون في حضنها الشروط متساوية، ولكن **يتوقف عليها** أن تقودها المساواة إلى العبودية أو إلى الحرية، إلى الأنوار أو إلى البربرية، إلى الازدهار أو إلى البؤس والتعاسة.

على هذه الجملة الأخيرة، - على هذا الـ **نعم** المتبصر والشامخ، بلا تملق، وتحت شرط الثورة المساواتية وبنفس اللهجة الرصينة والمتوترة، تقريباً الدراماتيكية، التي بها كانت قد بدأت، تنتهي **الديمقراطية في أميركا**..

بعد ثماني سنوات كانت تنفجر في فرنسا ثورة شباط 1848.

الجزء الرابع
الاشتراكية والقومية (1848-1927)

«يمكن اعتبار مجتمع من المجتمعات نوعاً من حيوان ضخم. أفهم ذلك على سبيل الاستعارة: لكن هناك صوفيون يريدون أن هذا الحيوان الضخم موجود واقعياً مثلك ومثلي... ليس هذا سوى ميثولوجيا».

الان Alain

إنه لتاريخ عظيم عام 1848. الثورة لها مدى آخر غير ثورة 1830. إنها تواصل ثورة 1789، ولكنها تتجاوزها. مولودة في فرنسا، تنتشر في أوروبا: بروسيا، النمسا، بييمون - ساردينيا. بدون أن تخطيء بالعكس تنبؤات توكفيل تأتي لتعقّد أيضاً مهمة «الأمم في أيامنا». ها إن على الهوى المساواتي ينبت الهوى الاجتماعي (الاشتراكية،

socialism)، ترجمة وفي الوقت نفسه.. حافز التناحرات الاجتماعية التي شددتها الصناعة الكبرى. **البيان الشيوعي** لماركس وإنجلز، المنشور على وجه الدقة في شباط 1848، يسمى من هذه الحيثية إحدى المحطات الفكرية الأكثر أهمية في القرن.

من الآن فصاعداً سيُشن هجوم لم يُعرف عنفه من قبل ضد التقليد في كل أشكاله، لاسيما في شكله القومي. الأمر الذي يثير على سبيل رد الفعل تقليدوية جديدة، ثورة - مضادة فكرية مجدَّدة الشباب، تستند إلى النزعة القومية، إلى الهوى القوموي المجروح والحاد. **التحقيق عن المونارخية**، لشارل موراس Maurras، سيأتي في سنة 1900 بصيغتها الأصيلة.

التحقيق يتنفس الحقد على «أفكار 1789»، على الديمقراطية البرلمانية والليبرالية. بيد أن هذه الديمقراطية لم تكن تكف في الوقائع في السياسة العملية عن التقدم بين 1900 و1914. بل وكان يبدو أن لها أن تستوعب نهائياً الاشتراكية المدجَّنة. لذا فحين جورج سوريل Georges Sorel وهو كاتب من اليسار - الأقصى عدا ذلك مجهول، معنون نقابوياً ثورويا، يستأنف تحت زاوية أخرى، في **تأملاته عن العنف** الصادرة سنة 1908، مطالعة اليمين - الأقصى المورأسي المناهضة للبرلمانية والمناهضة لليبرالية - فإن رجال الاشتراكية الجدّيين لا يرون في ذلك سوى مفارقة. عدا ذلك أنهم لا يقرؤون الكتاب، الذي قراءته فضلاً عن ذلك متعبة، والذي لا تثمنه إلا بعض الأقليات الثقافية. **التأملات** لن تجد حظها التاريخي إلا بعد حرب 1914 – 1919، حيث ستنهار ديكورات برلمانية كثيرة وسينفلت العنف الأيديولوجي والمادي من عقاله: عنف لينين، عنف موسوليني، عنف هتلر. عندئذ كتاب سوريل بفضل عنوانه بشكل خاص سيُعتبر رجوعياً، كتاباً تنبؤياً عظيماً. سيصير بدون أن يُقرأ أكثر كثيراً لذلك، شهيراً، وكذلك مؤلفه غير المعترف به.

عنف لينين ضد الإصلاحية الاجتماعية، ضد الاشتراكية البرلمانية، يدعو لينين إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة من قبل البروليتاريا الثورية. هذه الأخيرة ستحل محل الدولة «البرجوازية» الدولة البروليتارية. لكن ما هي **الدولة** بوجه عام، في ذاتها، إن لم تكن تنظّم العنف لصالح طبقة ضد طبقة أخرى؟ وما هي إذاً، في وجه الدولة، المهام المتعاقبة للبروليتاريا الثورية؟ لينين يشرح ذلك في **الدولة والثورة**، أحد أكثر المؤلفات دلالة من بين المؤلفات العديدة والمتفاوتة لرجل كان أكثر من كونه مخترعاً فكرياً، عبقرية عمل.

عنف موسوليني: عنفه يمين – أقصى من جانب رجل جاء من اليسار – الأقصى، عنف تجربي محض في البداية (برنامجه الوحيد: إرادة «حكم ايطاليا») منه يختلق المذهب بعد الضربة. موسوليني نفسه يعمل عليه. مقاله عند كلمة **فاشية** في الموسوعة الإيطالية الجديدة يعرض بخطوط كبرى عدوانية الإيديولوجيا السياسية والاجتماعية للنظام. إلا أن هذا المقال لا يمكن أن يمثل بين المؤلفات السياسية الكبرى بالمعنى المعرَّف هنا. ليس لموسوليني، بل لهتلر، تلميذه الألماني (تلميذ على الأقل حسب الظواهر)، حفظت مهمة أن يكتب، قبل استيلائه على السلطة ببضع سنوات، مؤلّف مذهب ودعاوة، **كفاحي** Mein Kampf مدعواً إلى الشهرة الخارقة التي يعلمها كل واحد. العنف، على الصعيد الإيديولوجي كما على الصعيد المادي، يصل هنا إلى الجنون: الجنون الأكثر صفاء والأكثر مكراً. إن «تصوراً للعالم» بالتمام،Weltanschauung كما يجب أن يقول الألمان، يجد تعبيره هنا، تصوراً لم يخطر للفاشية على بال: تصوراً عجيباً ورجعياً، تصب مباشرة في وجه تصور ماركس، ويضع في معارضة **الطبقة**، **العرق**.

الفصل الأول

«بيان الحزب الشيوعي»، لكارل ماركس وفريدريك إنجلز (1848)

«الو اقع الحاسم، الحدث التاريخي، هو نمو طبقة جديدة... في الدراما، البروليتاريا هي الشخص الرئيسي».

إدوار دوليان

Edward Dolléans

في مقال صغير مكتوب في أواخر 1847، ظل غير منشور حتى **مذكرات** توكفيل، مترصدا المستقبل دوماً، كان يلفت انتباه السياسيين على الهجوم الفكري الذي يُشنّ، منذ بعض الوقت، على حق الملكية: «هل نعتقد أنه من باب الصدفة وبفعل نزوة عابرة من الذهن الإنساني، تظهر أمام بصرنا من كل الجهات هذه المذاهب المتفردة، التي تحمل أسماء متنوعة، ولكن التي لها جميعها كطابع رئيسي نفي حق الملكية، التي على الأقل تنزع جميعاً إلى تحديد، إلى تقليص، إلى «نرفزة» ممارسته؟». وبعد وقت قليل، في 29-1-1848، متكلماً في المجلس، كان التوكفيل نفسه يحذر بكلمات مهيبة النواب المرتابين:

انظروا ماذا يجري في حضن هذه الطبقات العاملة...، ألا ترون أن أهواءها من

سياسية صارت **اجتماعية**؟ إلا ترون أنه تنتشر تدريجياً في حضنها آراء، أفكار، لا تذهب قط فقط إلى الإطاحة بهذه القوانين أو تلك، هذه الوزارة أو تلك، حتى هذه الحكومة أو تلك، **بل إلى الإطاحة بالمجتمع**، إلى زعزعته على القواعد التي عليها يرتكز اليوم؟ ألا تسمعون ما الذي يقال في كل الأيام في حضنها؟ ألا تسمعون أنه يردَّد في صفوفها بشكل لا ينقطع أن كل ما يوجد فوقها غير قادر وغير جدير بأن يحكمها، إن تقسيم الممتلكات الحاصل إلى الآن في العالم ظالم، إن الملكية ترتكز على قواعد ليست قواعد عادلة...؟

كل الذي كان يفضحه هكذا، دراماتيكياً، توكفيل: هذا الطعن في حق الملكية، هذه المذاهب الفريدة في نوعها التي تتعرض بالهجوم المجتمع نفسه حتى في أسسه الاقتصادية، وهذه الأفكار الطموحة أو المجنونة التي ترمي إلى تغيير العالم -كل ذلك كان محتوى في كلمة مخيفة للبعض سحرية ومشحونة بالأمل للآخرين: socialisme، **اشتراكية**، اجتماعية. أحد ألوان الاشتراكية كان يحمل اسماً أشد هولاً أيضاً أو أشد سحراً: Communisme، **شيوعية مشتركية**.

الاشتراكية والشيوعية

الاشتراكية، لا ريب، لها جذر بعيد القدم في الصراع الأزلي بين الأغنياء والفقراء، الذين عندهم والذين ليس عندهم، في المطلب المساواتي الأزلي، في الروح «التوزيعي». ولكن في العصر القديم في العصور الوسطى في القرن السابع عشر، بل في زمن الثورة الفرنسية، ما من مذهب متلاحم وفعال كان يسند هذا النضال، هذا المطلب، هذا الروح. غراكوس بابوف Grac chus Babeuf، تلميذ روبسبير، ورئيس مؤامرة المتساوين عام 1796، لا يمثل هو نفسه بعد سوى التيار الديمقراطي الأكثر تقدماً في الثورة، مع فكرة جنينية، هذا صحيح، عن دكتاتورية الطبقة الفقيرة، الطبقة التي تتلقى

التعذيب الأكبر من قبل اللامساواة الاجتماعية.

بالحقيقة، حتى يمكن التكلم عن الاشتراكية بالمعنى العصري، كان يلزم تدخل بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتطور الصناعة الكبرى. كان يلزم أن تولد بروليتاريا، طبقة جديدة وعلى حدة، معسكِرة نوعاً ما في الأمة التاريخية. كان يلزم أن تكون شروط حياة هذه البروليتاريا في انكلترا وفي فرنسا، الفظيعة أحياناً، قد لفتت انتباه محسنين، اقتصاديين، مفكرين، من شتى الأصول، قد أثارت عندهم احتجاجاً باسم العدالة أو المحبة، وفتحت هكذا مقاضاة **الفردوية** الاقتصادية (أو **ليبرالية** أو **رأسمالية**) التي لا كابح لها. ركائز هذه الفردوية - ولننسَ من الآن فصاعداً المعنى الخاص جداً الذي أعطاه توكفيل لكلمة **فردوية** - كانت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، الربح الشخصي محرِّكاً وحيداً لإنتاج الثروات، التزاحم الحر أو اللعب الحر لقانون العرض والطلب، الذي يستبعد كل تدخل من جانب الدولة السياسية. وإذا بهذه الركائز توضع مجدداً في السؤال، تخضع لنقد منهجي في كثير أو قليل، يجري من وجهة نظر مصالح الطبقة الصناعية المضطهدة والمستقلة: البروليتاريا. الحرية السياسية نفسها، الحرية الفردوية لإعلان حقوق الإنسان، لا تجد رحمة أمام هذا النقد: محض حرية **حقوق**، «حماية ميتافيزيقية وميتة»، تترك الضعيف تحت رحمة الأقوياء، شأنها شأن المساواة الحقوقية! حرية، مساواة «شكليتان» يجب إعادة التفكير فيهما رأساً على عقب، ليس على صعيد السياسية الخالصة الخادع، بل على الصعيد الاجتماعي، من أجل إعطائهما أخيراً محتوى واقعياً!

الأسماء الرئيسية التي تسمى قبل 1848 هذا الاحتجاج الاشتراكي الكبير هي أسماء سان - سيمون Saint - Simon، فوريه Fourier، أوين Owen، لوي بلان Louis blane، برودون Proudhon. كلمة Socialisme ذاتها اجتماعية اشتراكية،

تكون تحت في 1832 من قِبل سان سيموني، هو بيار لورو Pierre lerouse، في معارضة individualismne فردوية.

سان سيمون - وهو سيد شريف كبير نزل من طبقته وهو الذهن الأكثر جسارة والأكثر ابتكارية في قرنه - والسان سيمونيون وضعوا في الاتهام الملكية الخاصة، الإرث، الموارد بلا شغل. بدؤوا النضال ضد استغلال البروليتاري، الوريث المباشر، حسب رأيهم، للعبد والقن. حلموا بدولة مجددة لا سياسية بعد الآن بل منتجة صناعية توزع الشغل تقرض مالاً، تنظم الإنتاج. إذ بالنسبة لهم الحكومة شيء ثانوي محض واجهة: ما له حساب، هو إنتاج كل الخير الضرورية لسعادة الإنسان وتنظيم هذا الإنتاج.

فوريه، وهو مستخدم تجاري صغير، يريد أن يخلق بالفالانستلر phalanstere - فندق كبير تعاوني - بيئة اجتماعية جديدة صالحة للتفتح الحر للإنسان. فالبيئة الرأسمالية سيئة. فوريه، وبوضوح أشد أيضاً تلميذه كونسيدران Considerant (**مبادئ الاشتراكية**، 1843)، ينتقدان الصناعة، أزماتها من تضخم أو فيض إنتاج، فوضاها الاقتصادية التي يتلقى العامل مادياً ومعنوياً جميع انعكاساتها، تنافسها الحر الزائف الذي يصنع فيالق من البروليتاريين تتضور جوعاً. يكتب كونسيدران أن «خزانات كبيرة من أرستقراطية جديدة تضخ تحت لون التنافس الحر ثروات الأمة». الحرية السياسية، سيادة الشعب: واجهات هذا الشعب،الذي يموت جوعاً، «سيد مضحك»، يصرخ فوريه.

أوين Owen، وهو رب عمل كبير إنكليزي يريد تجديد عرق العمال الذي انحلّ. الرأسمالية مع عموديها الربح والتنافس الحر لا تبدو له موافِقة للنظام الطبيعي. يجب أن تستبدل بها منظومة إنتاج مشترك، تعاوني، مؤسَّسة على تشارك المنتجين، ستخلق بيئة



اجتماعية موافقة للنظام الطبيعي.

اشتراكيون «طوباويون» u utopiques، هؤلاء الـ أوين، السانسمونيون الفوريريون، الذين يحلمون بالمجتمعات المقبلة، ينبذون العمل السياسي، يحاولون بتجارب صغيرة أن يشقوا طريق المستقبل لاختراعاتهم الاجتماعية، يتصورون أن التاريخ سيغير نفسه مطيعاً لوضع مخططاتهم موضع التطبيق ولكنهم، بنفاذ نقدهم، ألحقوا ضربات حاسمة بالرأسمالية.

لوي بلان، الذي يصدر في 1839 **تنظيم الشغل**، - وهو عنوان ذو دلالة يقاضي هو أيضاً التنافس وحرية 1789 السياسية المجردة، هذا السراب الخادع يقترح **المشغل الاجتماعي**، الذي يجمع عمال الحرفة الواحدة، ولكنه، بخلاف فوريه، أوين، «التشاركيين» الطوباويا، يستنجد بالدولة لتمويل المشغل لتنظيمه، لضبط إنتاجه. الدولة ستكون مصرف الفقراء الذي سيقدم لهم أدوات عمل. سيكون بتصرفها كل الوسائل الضرورية لإحلال حكومة علمية محل حكومة الصدفة في الحياة الاقتصادية. الصناعة الخاصة ستكبح وتزد تدريجياً من قبل منافسة المشغل الاجتماعي الظافرة: «في نهاية مرحلة تناحر، ليس مخرجها موضع شك، ستستسلم قسراً، وعندئذ سينال الإنتاج الصناعي في مجموعه دفعاً فريداً سيطرد الأزمات» (بول لوي: P. Louis)[1].

برودون، محرك أفكار قوي، أكثر قوة وعمقاً مما هو واضح وناجع، ذهن دوماً في حركة، يظهر في سنة 1840، مع **المذكرة الأولى من الملكية**. «الملكية، هي السرقة». محاكمة تسيَّر حقوقياً، بوقار، ضد المداخيل بلا شغل. فكر برودون ينبسط، ينسكب

(1) بول لوي **Paul Louis** (ق 20)، مؤرخ فرنسي كلاسيكي لحركة العمال، صاحب كتاب «تاريخ الاشتراكية في فرنسا» وكتاب «الثورة الاجتماعية».

ويفيض، نهرياً، نافذاً ومحيراً في كتابه **التناقضات الاقتصادية** أو **فلسفة البؤس** (1846) يحرص المؤلف على الانفصال بعنف عن الاشتراكيين الذين سبقوه: «الاشتراكية لا شيء، لم تكن شيئاً ذات يوم، ولن تكون». غلط أن يراد تدمير أو حتى تقليص القوى الاقتصادية الموجودة. يلزم «**أن يوازن بعضها ببعض**»، خلق **التوازن** فيما بينها، بدون قتل الحرية، القوة الاقتصادية على سبيل الامتياز. يقيناً، الاقتصاد مليء بالتناقضات، بهذا المعنى وهو أن كلاً من وجوهه، تقسيم الشغل، تطور نظام الآلة، الخ، ينتج خيرات وشروراً، حسنات وسيئات. كل هذه التناقضات يجب أن تعمل «معادلتها العامة». ما هي؟ برودون يتحسس طريقه هنا ويتردد ويدع تستشف نظريته في التبادلية mutualité، أي المساواة المعادة في تبادل الخدمات. البناء ضعيف، أما لوحة الصعوبات الملازمة لطبيعته بالذات التي يتخبط فيها الاقتصاد الرأسمالي لعصره فهي رائعة. سيكون ممكناً إهانة برودون، الاستهزاء بالأغلاط الفلسفية والتهورات التقنية لهذا العصامي العبقري، لكن سيكون واجباً المرور به والاستعارة منه، حتى حين يُشتم.

برودون، عدا ذلك، يعرف الشتم هو أيضاً ولا يحرم نفسه من ذلك. لئن كان يتكلم بإزدراء عن الاشتراكية السابقة له، الشجرة الذابلة التي يدّعي جعلها تخضر من جديد، فهو يعامل بقرف، بغضب مسعور، أولئك الذين يدّعون - ويدعون أنفسهم - آنذاك: الشيوعيين، communistes.

شيوعية، هذه الكلمة كانت تضع النبرة على وضع الممتلكات في اشتراك en Commun، كانت تستحضر نزوعاً إلى العمل البروليتاري، المباشر والشرس، ضد النظام الاجتماعي الموجود، كانت تسمى بالجملة، «اشتراكية العمال». «الاشتراكية»، هذا كان يخيف البرجوازيين (البورجوا bourgeois ولكنه كان مع ذلك حركة برجوازية نسبياً، نسبة إلى الشيوعية، الحركة العمالية بالجوهر. الشيوعية كانت تأخذ على

الاشتراكية أن لها «دخلاتها في الصالونات»، إنها بالأساس والجوهر أكثر حرصاً على ترميم البناء الرأسمالي العتيق وإخفاء صدعاته عن الأعين، منها على إسقاطه لصالح عالم جديد. في أقصى احتمال، كانت القضية، كما عند الفوريريين، «تشييد طابق جديد فوق الأساس العتيق العفن الذي يدعي رأسمالاً». بل ألم يكن يزين، في البرجوازية، باسم اشتراكيين، أولئك الذين كانوا يخترعون تحسينات لنظام السجون، يبنون «ملاجئ للفقراء، مستشفيات، منشآت للحساء الشعبي»؟ محض سخرية!

هذه الشيوعية، مذهب العمال الذين خيبتهم السياسة ولم يعودوا ينتظرون شيئاً إلا من «تحويل أساسي» للمجتمع، كانت في أول الأمر ابتدائية بما فيه الكفاية. مرتبطة بالحزب الجمهوري الذي كان يتآمر بعد 1815 ضد آل بوربون، ثم بعد 1830 ضد لوي - فيليب، كانت قد تغذت **ببابوفية** مساواتية: إذ إن الفصل بابوف Babeuf في 1796 قد كان بلا مدى، ولكن «الأسطورة» البابوفية، التي نقلها إلى العمال الفرنسيين بوونارو تي Buonarotti العجوز، أحد رفاق بابوف، كانت ستلعب دوراً هاماً في تاريخ الحركة البروليتارية. إن اسماً ليلخص جو السرّية والتآمر والعنف الانتفاضي الذي كانت تسبح فيه الشيوعية: اسم بلانكي Blanqui، المحرِّض الذائع الصيت[1].

الجمعيات الجمهورية، «أصدقاء الشعب»، «حقوق الإنسان»، «العائلات»، «الفصول»، التي حتى سنة 1839 عذّبت حياة لوي - فيليب، كانت أعشاشاً للشيوعية، «في 1836 جمعية **العائلات**، في سنة 1837 جمعية **الفصول**، تشددان أكثر

(1) بابوف Babeuf، زعيم أول محاولة انقلابية شيوعية، معروفة باسم «مؤامرة أنصار المساواة»، وقعت في باريس سنة 1796 (بعد الردة الترميدورية، في أول عهد المديرين)، أعدم بالمقصلة. بوونارو تي، من أصل ايطالي (ينتسب إلى عائلة مايكل أنجلو)، رفيق بابوف، «قصة مؤامرة المساواة» في 1828. بلانكي (1805 – 1881) بطل الثورات والسجون في القرن التاسع عشر.

الطابع الاجتماعي لميولهما. إذ إن البروليتاريا آنذاك تملأ وحدها تقريباً الجمعيات السرية» (بول لوي P. Louis).

في 12 و13 أيار 1839، آخر انتفاضة عمالية لعهد لوي - فيليب، بانتظار ثورة شباط 1848، تُسحق في باريس على يد الجيش والحرس القومي. كانت قد دبّرتها جمعية **الفصول**، الجمعية السرية التي يقودها بلانكي وباربيس Barbés. ومن المفيد فعلاً أن نعلم أن جمعية سرية ليست هي فرنسية بل ألمانية، اسمها **رابطة العادلين**، كانت قد شاركت في الانتفاضة في صفوف جمعية **الفصول**، وفُتك بها في الهزيمة المشتركة. بالفعل كانت هناك شيوعية ألمانية، إذ كانت مطاردة وعاجزة في ألمانيا، فقد كانت تهيّئ المستقبل في باريس، الملجأ السياسي القلق، ولكن الحافز للفكر، وبقوة الأشياء كان المثقفون والعمال الألمان اللاجئون في فرنسا تحت النفوذ الوثيق للحركة الشيوعية الباريسية.

بعد فشل 1839، اضطر أعضاء **رابطة العادلين** إلى مغادرة باريس والبحث عن ملجأ جديد في سويسرا، في انكلترا، وسواهما. مستفيدين من حرب الاجتماع والالتقاء حيثما كانت موجودة، تابعوا دعواتهم الثورية. مجموعات شيوعية تكونت من جديد بهذه الطريقة في مدن مختلفة من أوروبا الغربية طابعها غدا أممياً أكثر منه ألمانياً محض (ولو أن رؤساءها بقوا ألماناً، عمالاً أو مثقفين) اتخذت كشعار: **كل البشر إخوة**. لكن الاختلافات الداخلية، لاسيما المذهبية، كانت تلغمها، وشرِطات الدول المختلفة كانت تطاردها. المجموعة السويسرية التي صارت ذات شأن حول الخياط فايتلنغ Weitling فتكت بها محاكمات سياسية، منها محاكمة 1843 التي حكمت على فايتلنغ. مجموعة لندن جاءت عندئذ في رأس الحركة: لاجئون سكانديناف، هولنديون، مجريون، تشيك، روس، سلاف، ألزاسيون، مع الألمان، «صورة مصغرة عن الشيوعية الدولية المقبلة». في باريس كانت قد تكونت من جديد مجموعة فيها كانت أفكار كابه Cabet، وهو

صاحب يوتوبيا شيوعية صادرة في 1840 (**الرحلة إلى إيكاريا**)، تزاحم الآن البابوفية القديمة.

إن بحثاً يكتب آندلر Andler - كان مشتركاً للجميع: «تبعاً للوضعية السياسية الجديدة تكييف مذهب الحزب الذي كان قد انتهى إلى أغلاط تكتيكية خطيرة». هنا كان سيتدخل بشكل حاسم مُنظِّران ألمانيان شابان كانا مجهولين إلى ذلك الحين: كارل ماركس وفريدريك إنجلز.

ماركس وانجلز

كارل ماركس، وهو ابن محام يهودي ألماني اعتنق البروتستانتية، كان قد ولد في مدينة تريف Treves في 1818. كان طالباً ذا نضوج فكري مبكر بشكل خارق، وقد انكبّ بشكل خاص على التاريخ والحقوق والفلسفة. هيغل، عملاق الفكر، كان يهيمن آنذاك على الذكاء الألماني. ماركس صفّ بين «الهيغليين اليساريين»، المنشقين عن أورثوذكسية المعلم، وإذ كان لا يستطيع التعليم في الجامعة البروسية المحرَّمة على ذوي التفكير السيئ، دخل في الصحافة المتقدمة، اضطر إلى التخلي عن الكتابة في ألمانيا وهاجر في 1842 إلى باريس، هنا كان له وحي الطابع الأساسي للاقتصاد السياسي وقطع عندئذ مع الفلسفة الهيغلية للحقوق، عرف برودون في كانون الثاني / يناير 1845، غيزو Guizot طرده من فرنسا بناء على طلب سفير بروسيا، التجأ إلى بروكسل.

فريدريك إنجلز كان ينتمي إلى أسرة صناعيي غزل أغنياء، أرسله والده إلى انكلترا للتدرب على الأعمال، كان هيغلياً يسارياً مثل ماركس، الذي يكبره بسنتين، وقد اكتشف الاشتراكية باحتكاكه مع الصناعة الانكليزية الكبرى، التي ألهمته كتاباً مرموقاً صدر في 1846 عن **حالة الطبقات الكادحة في انكلترا**، كان قد التقى بماركس في باريس، ورجع ينضم إليه من أجل التعاون الأكثر حرارة والأكثر تواضعاً في بروكسل.

هنا في 1845-1847 أحكما معاً المذهب - الذي يرجع اختراعه حسب إنجلز لماركس وحده - مذهب **المادية الجدلية** ـ هذه «الهيغلية المقلوبة»، الذي مطبَّقاً على دراسة المجتمعات يكتمل في **مادية تاريخية**. هذا المذهب كان على وجه التحديد سيسمح الآن لماركس وإنجلز بأن يمارسا على المجموعات الشيوعية **لرابطة العادلين** فعلاً مقرراً.

مقدرين منذ تلك اللحظة أن «انعتاق العمال يجب أن يكون من صنع الطبقة العاملة ذاتها»، لم يترددا بُرهة واحدة -يقول لنا إنجلز- حول الاسم الواجب اختياره. سيكونان شيوعيين، يريان في الاشتراكية حركة برجوازية، لنلاحظ مع ذلك أنهما حاولا أن يجذبا برودون إليهما. لا شيء أجدر بالملاحظة من الرسالة، بتاريخ 17 أيار 1846 التي كان فيها برودون يُبدي تحفظاته على اتجاهات ماركس (رداً على الرسالة التي كان قد بعث بها هذا الأخير إليه). نقرأ فيها: « لنبحث معاً، إذا شئت، عن قوانين المجتمع...، ولكن بالله عليك، بعد أن حطمنا جميع العقائديين القبليين، لا نفكر بدورنا بمذهبة الشعب...، لا نجعل أنفسنا زعماء تعصب جديد، لا نضع أنفسنا رسل دين جديد، حتى إذا كان دين المنطق، دين العقل». كان ماركس قد ألمح في رسالته إلى **لحظة العمل**. برودون يسجل العبارة: ماذا، أيكون ماركس ما زال يعتقد بـ«الهجمة»، بـ«الذي كان يدعى بالأمس ثورة، والذي ليس ببساطة سوى هزة»؟ برودون لم يعد يعتقد أنه يفضل «احتراق الملكية على نار خفيفة، على إعطائها قوة جديدة، بإقامة مجزرة سان بارتيلمي للمالكين».

ماركس وإنجلز، قبل أخذهما مكانهما نهائياً في الحركة الشيوعية، كانا يريدان تصفية المذهب المشوش الذي كانت تتجاور فيه بشكل عجيب المساواتية القصوى طراز بابوف، الكابيتية الطوباوية، «المسيحية البدائية» للخياط فايتلنغ، ومشتقات دنيا أخرى من الفلسفة الألمانية المهضومة بشكل سيء. إن شاهد عيان، هو الروسي

آنينكوف Anienkof، روى مشهد القطيعة مع فايتلنغ، الحاصل في بروكسل في آذار 1846، الرواية مثيرة، نرى إنجلز «طويل القامة، مستقيمها، وسيماً مثل انكليزي». ماركس مع رأسه «رأس أسد» **تغطيه عفرة** سوداء كثيفة، يديه «اللتين يغطيهما الشعر»، سترته «المزرّرة كيفما اتفق»، آدابه السلوكية العوجاء وغير الاجتماعية بتاتاً، ولكن الفخورة مع شيء من ازدراء، آداب رجل بات له رغم سنواته الثماني والعشرين «حق وقوة أن يفرض الاحترام». نسمع ماركس، صوته القاطع، الذي له رنين المعدن، الصوت المعمول لإصدار «أحكام جذرية» عن الرجال وعن الأشياء، للإفصاح عن أقوال آمرة تستبعد كل مناقضة. هذه اللهجة، يقول آنينكوف، الذي يستخدم بخصوص ماركس عبارة **دكتاتورية ديمقراطية**، «كانت تُعبّر عن الاقتناع العميق بأن له رسالة الهيمنة على الأذهان وإملاء قوانين عليها». ينتهي الحوار بغضبة عنيفة من ماركس ضد فايتلنغ، حين يحاول هذا الأخير تبرير عمله المؤسس على «فكرة العدالة والتضامن والمحبة الأخوية» ويجرؤ على إطلاق سخرية بصدد «التحليلات في غرفة التي كانت تبسط بعيداً عن العالم المعذَّب وعن آلام الشعب». ضارباً بقبضته على الطاولة ضربة اهتز لها المصباح، الدكتاتور الفكري يصرخ: «لم يحدث قط أن خدم الجهل أحداً».

هكذا بتصفيتهما منهجياً، وبشراسة عند اللزوم، أية هرطقات، كان ماركس وإنجلز يعيدان صَهْر المجموعات الشيوعية حسب نظراتهما المذهبية الخاصة. خلال صيف 1847 قرر أول مؤتمر منعقد في لندن تكوين **رابطة الشيوعيين**، «جمعية دولية من الشغيلة»، سرية بطبيعة الحال. في أيلول كان صدور **مجلة شيوعية** مع شعار رأسي: **يا بروليتاريي جميع البلدان اتحدوا**، هذا كان الشعار الجديد الذي حل محل القديم «كل البشر إخوة» المطبوع بطابع مسيحي زائد، بـ «أحلام غرامية» ومضعفة. نقرأ في هذا

العدد الأول - الذي سيكون أيضاً الأخير:

لسنا باعة منظومات... لسنا شيوعيين يريدون تحقيق كل شيء بالمحبة... لسنا شيوعيين يبشرون من الآن بالسلام الأبدي بينما في كل مكان يتسلح خصومنا للقتال... لسنا شيوعيين يعتقدون أنه يمكن فوراً بعد قتال ظافر إدخال اشتراكية الممتلكات كما لو بسحر... لسنا شيوعيين يريدون إبادة الحرية الشخصية وجعل العالم ثكنة كبيرة أو مشغلاً كبيراً...

في تشرين الثاني - كانون الأول كان مؤتمر ثان انعقد هو أيضاً في لندن يعتمد الدستور الجديد (المادة الأولى: «إن هدف الرابطة هو قلب البرجوازية، هيمنة البروليتاريا، إلغاء المجتمع البرجوازي العتيق المؤسَّس على تناحرات طبقية، وتأسيس مجتمع جديد بدون طبقات ولا ملكية خاصة). كان المؤتمر يقرر كذلك بناء على اقتراح إنجلز إصدار بيان للحزب، وسلَّم تحريره لماركس. هذا الأخير أمضى وقتاً أطول - مع معاونة إنجلز - مما كان يناسب. **البيان** لم يكن جاهزاً تماماً للصدور - كان في مرحلة الضبر - حين نشبت في باريس ثورة شباط 1848، وهي ثورة ذات هيمنة عمالية كان توكفيل قد أذاع توقعها بالمفردات التي نعلم.

مخطط «البيان»

إن شبحاً يخيم على أوروبا، هو شبح الشيوعية، كل قوى أوروبا العجوز تحالفت في صليبية مقدسة من أجل مطاردة هذا الشبح: البابا والقيصر، مترنيش Metternich وغيزو، راديكاليو فرنسا وشرطيو ألمانيا. أين هو الحزب المعارض الذي لم يفضحه خصومه الذين في السلطة بوصفه شيوعياً؟ أين هو الحزب المعارض الذي لم يرد لوم الشيوعية المشين إلى رجال المعارضة الأكثر تقدماً، كما والى خصومه الرجعيين؟

الوثيقة الشهيرة التي تبدأ بهذه السطور الساخرة والعدوانية قصيرة جداً. الطبعة الأصلية الألمانية الصادرة في لندن تحوي ثلاثا وعشرين صفحة قطع 8/1. الترجمة الفرنسية الأحدث (1934) ترجمة موليتور التي نتبعها في هذا الفصل بأفضلية على ترجمة لودا لافارغ ابنة ماركس، وعلى ترجمة ش. آندلر (1901)، تحوي سبعا وستين صفحة.

المخطط بسيط جداً. أربعة أجزاء. الأول، عنوانه **البرجوازيون والبروليتاريون**، لوحة جبارة في فلسفة التاريخ. ذلك نواة **البيان**، جزؤه الحيوي (وفي رأينا، الجزء الحيوي في كل الماركسية). الجزء الثاني وعنوانه **البروليتاريون والشيوعيون**، يشرح موقع الشيوعيين نسبة إلى مجموع البروليتاريين، ويرد المآخذ التي تأخذها «البرجوازية» على الشيوعية. تحت عنوان **الأدبيات الاشتراكية والشيوعية**، الجزء الثالث يستعرض بسخرية الأشكال المختلفة، «الرجعية» أو «الإقطاعية»، «البرجوازية – الصغيرة»، «المحافظة» أو «البرجوازية»، «النقدية – الطوباوية»، للحركة الاجتماعية للعصر. الجزء الرابع، المقتضب جداً يوضح **موقف الشيوعيين إزاء الأحزاب الأخرى في المعارضة**. حيث نقرأ: «بكلمة، إن الشيوعيين يساندون في كل مكان كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعي والسياسي الموجود في كل هذه الحركات، يضعون في الصدارة كمسألة أساسية مسألة الملكية... أخيراً إن الشيوعيين يعملون في كل مكان لاتحاد وتفاهم الأحزاب الديمقراطية في جميع البلدان».

الجزءان الأخيران اللذان كانا يترجمان عن حالة عابرة للأشياء قد شاخا. إعادة قراءتهما مفيدة بالقدر الذي فيه، مثل كل **البيان** يُسميان تصميم المؤلفين الشرس على فصل الشيوعية «العلمية» جذرياً عن كل الذي ليس هي، على إقامة الحقيقة العلمية بدون مراعاة في معارضة «الجهل» – هذا الجهل الذي أخذه بقوة على الخياط فايتلنغ

الفيلسوف الآمر ماركس. ولكن على الجزءين الأولين يجب أن تتركز دراسة راهنة **للبيان**: «البرجوازي»، «البروليتاري»، «الشيوعي»، هي الأبطال الثلاثة للتطور التاريخي الكبير الذي يريد ماركس وإنجلز أن يكشفا لنا القوانين الضرورية التي تفصح عن الماضي والحاضر والمستقبل. في الجزءين الأولين وخصوصاً في الأول ينفصح ويطبق تحت وجوهه المختلفة هذا الذي سوف يدعوه إنجلز، في مقدمته الطبعة 1883، **الفكرة الأساسية والقيادية في البيان**، «ملكية ماركس المطلقة والحصرية». هذه الفكرة، يشرح إنجلز، هي التالية:

إن الإنتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي الذي ينتج عنه بالضرورة لكل عصر من عصور التاريخ يؤلفان قاعدة التاريخ السياسي والفكري لهذا العصر، بالتالي (منذ انحلال الملكية القديمة المُشاعة للأرض)، إن كل التاريخ كان تاريخ صراعات طبقات، صراعات بين طبقات مستثمَرة وطبقات مستثمِرة، طبقات مقودة محكومة وطبقات قائدة حاكمة، في مراحل التطور الاجتماعي المختلفة، لكن هذا الصراع قد وصل في الوقت الحاضر إلى مرحلة لم يعد فيها بوسع الطبقة المستغلة والمضطهدة (البروليتاريا) أن تنعتق من الطبقة التي تستغلها وتضطهدها (البرجوازية)، بدون أن تعتق في الوقت نفسه وإلى الأبد المجتمع بأسره من الاستغلال، من الاضطهاد، ومن صراعات الطبقات.

هذا المقطع من إنجلز، الذي هو قاض موصوف في هذا المضمار، ذو أهمية جوهرية من أجل فهم **البيان**. إنه يعطينا بلا جدال خيطه الموجِّه. سنتبعه بأمانة. سنضيف فقط تحليلاً لما هو جوهر «البروليتاريون والشيوعيون»: ألا وهو أن الشيوعيين هم المستودعون الوحيدون، لحساب البروليتاريا، **للفكرة الأساسية والقيادية** التي أفصح عنها إنجلز، لهذا السبب لا تخترقهم التأنيبات «البرجوازية» التي لا تترجم إلا عن الجهل «البرجوازي» للتطور التاريخي.

المادية الجدلية والمادية التاريخية

الإنتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي الناتج عنه بالضرورة لكل عمر من عصور التاريخ يؤلفان قاعدة التاريخ السياسي والفكري لهذا العصر...

بهذه الجملة يعرّف إنجلز «المادية التاريخية» التي هي المسلمة عينها التي عليها ترتكز كل الماركسية. ولكن هذه المادية **التاريخية** ليست هي نفسها سوى التطبيق على التاريخ لفلسفة عامة في الطبيعة والإنسان: **المادية الجدلية**.

المادية. - الفلسفة الألمانية، من كنط إلى هيغل مروراً بفيشته، كانت قد دفعت إلى الحد الأقصى، إن لم يكن إلى المحال واللامعقول، تصور استقلالية الروح بالنسبة إلى المادة، إلى الطبيعة. هيغل كان قد أفضى إلى **المثالية** المطلقة، التي كانت تقول بأن العالم الواقعي ما هو سوى التحقق التدريجي للفكرة الخالصة، المطلقة، الموجودة من الأزل. منظومة كانت تفضي إلى نتائج مسيحية وسياسياً محافظة - عليها أن يؤكد الهيغليون اليمينيون. هيغليو اليسار، فويرباخ (**جوهر المسيحية، 1842**)، ثم ماركس، يردون، العالم المادي المُدرَك بالحواس هو الواقع الوحيد، خارجه لا يوجد شيء، الكائنات العليا التي يخلقها الخيال الديني للبشر ليست إلا «الانعكاس الخيالي» لكينونتهم الخاصة، وعي وفكر الإنسان مهما ظهرا عاليين خارقين ليسا إلا نتاجي عضو مادي، جسمي: المخ. هكذا تتبدد كل «الأهواء الغربية المثالية»، كل «العلاقات الخرقاء».

المادية، لكن جدلية. - بهذا المعنى، ماركس، إنجلز، رغم كونهما أطلقا المثالية المطلقة، كانا يظلان هيغليين. كانا ينبذان «منظومة» المعلم، ذات الامتدادات المحافظة. يحتفظان بـ«طريقة» التنقيب والمعرفة، بـ**الجدل** الهيغلي، السلاح الثوري في المقام الأول على حد تقديرهما. الطريقة الجدلية - ملاقية الفكر الجبار لهيراكليت القديم - كانت تدرس الأشياء بوصفها «سيرورات» Provéssus، بوصفها واقعيات في **حركة**، في

صيرورة دائمة مأخوذة في موج الحياة الذي لا ينقطع، كانت بذلك تعارض الطريقة التقليدية للمعرفة، الطريقة «الميتافيزية»: هذه الأخيرة كانت تدرس الأشياء بوصفها موضوعات **ثابتة**، معمولة مرة ونهائياً، جاهزة منتهية، وكأنها ميتة، كانت تدع نفسها تشل بتنافيات ثنائية مزعومة للحق والباطل، للخير والشر. **جدل ديالكتيك** هذا يحوي الفكرة المزدوجة والمتضامنة، فكرة الحركة والتناقضات المتخطاة. بعد الأطروحة أو تأكيد، يأتي **الطباق** أو نفي، يتبعه **التركيب** أو نفي النفي: تلك كانت «الثلاثية» الهيغلية «السيرورة الجدلية» التي بموجبها يتقدم الواقع بحكم التناقضات عينها التي ينجبها ويحلها، وكأن بقفزات مُعدّة بالتتابع. لكن هيغل الذي في نظره لم تكن الموضوعات الواقعية سوى انعكاسات هذه الدرجة أو تلك من الفكرة المطلقة، كان قد طبق الحركة الجدلية على الفكرة الباسطة نفسها بنفسها، في حين أن ماركس الذي في نظره ليست الفكرة سوى انعكاس موضوع واقعي في الدماغ، لا يستطيع أن يرى، بالعكس، في الجدل سوى علم القوانين العامة لحركة العالم الخارجي، كما ولحركة الفكر، التي هي عدا ذلك انعكاس الأولى.. ماركس في الحاصل **يقلب** الهيغليانية، يضعها من جديد على قدميها، «الرأس فوق» (عند هيغل، كان الجدل، بنتيجة الغلطة المثالية، يسير على رأسه). وبالضربة عينها يحرر ماركس كل الإمكانات الثورية التي كانت الطريقة، خفية عن مخترعها العبقري ذاته، تخبئها.

أفلم تكن هذه الطريقة الجدلية تقتضي وتتضمن أنه لا توجد أية حقيقة مطلقة، نهائية، مقدسة؟ ألم تكن تبين «هرم كل الأشياء والهرم في كل الأشياء»؟ ألم تكن تعلم أن الحقيقة باتت تكمن «في سيرورة المعرفة عينها، في الانبساط التاريخي الطويل للعلم الذي يصعد من الدرجات الدنيا إلى الدرجات العليا للمعرفة، لكن دون الوصول أبداً، باكتشاف حقيقة مطلقة مزعومة، إلى النقطة التي فيها لا تعود تستطيع التقدم»؟ لم

يعد أي شيء موجوداً سوى هذه السيرورة التي لا تنقطع من صير وانتقال، هذا الصعود المستمر من الأدنى إلى الأعلى، الذي لم تكن الفلسفة الجدلية «نفسها سوى انعكاسه في الدماغ المفكر» (إنجلز).

مادية جدلية يجب أن تُميّز جيداً عن المادية «**المبتذلة**»، «العامية». بالطبع، ما تدعوه اللغة العادية «مادية» لا شأن له هنا: ذاك، كما يقول إنجلز، «شره، سكر، لذات الحواس، سير حياة باذخ، طمع، بخل، جشع، قنص الأرباح ومضاربة في البورصة». مادية **خسيسة**، ذلك كله، وليست فلسفية بتاتاً. لكن تاريخ الفلسفة كان يعرف المادية الإنكلو - فرنسية، مادية هوبز ورجال الموسوعة، مادية محض ميكانيكية، لأن الكيمياء والبيولوجيا كانتا بعد في مرحلة الطفولة لا ترى في الإنسان سوى ماكينة، آلة، ضيقة ومسطحة، غير قادرة على النظر إلى العالم بوصفه سيرورة، وبالتالي على الرجوع صعوداً إلى الأسباب المحددة لتاريخ المجتمع كانت هذه المادية الإنكلو- فرنسية، غير الجدلية، تستحق لهذه الأسباب اسم **مبتذلة**.

المادية التاريخية- إنها، كما رأينا، التطبيق على التاريخ، بتعبير آخر على دراسة الحياة الاجتماعية عبر العصور، تطبيق الفلسفة الخاصة، المشتقة من عملية قلب الهيغليانية، والتي عرضناها لتونا.

بما أن محرك التاريخ لا يمكن أن يكون كما عند هيغل الفكرة التي هي انعكاس وحسب، فان هذا المحرك يجب أن يوجد في العالم المادي. ماركس شرح في المقدمة الشهيرة لمؤلفه **نقد الاقتصاد السياسي**، الذي ينبئ بمؤلف **رأس المال** الذائع الصيت، كيف كانت بحوثه في باريس وفي بروكسل قد وجّهته في هذا الاتجاه.

ظهر له أن العلاقات الحقوقية والأشكال السياسية للدولة، وبصورة أعم الأشكال الإيديولوجية، الدينية، الفنية أو الفلسفية، لا يمكن أن تُفهم «لا بذاتها ولا

بالذي يُقال له الانبساط العام للروح البشري، بل بالعكس لها جذرها في العلاقات المادية للحياة. جذرها، بقول آخر، في هذه العلاقات التي يدرسها الاقتصاد السياسي، علم - مفتاح كل الباقي، الذي كانت المدرسة الانكليزية مع آدم سميث Adam Smith وريكاردو Ricardo قد ضبطته. «في الإنتاج الاجتماعي لوسائل الوجود - يكتب ماركس - البشر يعقدون علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، **علاقات إنتاج** متناسبة مع مرحلة محددة في انبساط **قواهم المنتجة**. كل مجموعة علاقات الإنتاج هذه تشكل بنية المجتمع الاقتصادية». هذه البنية الاقتصادية هي القاعدة الواقعية، الأساسية، **البنية - التحتية**، التي عليها مشادة بنية - **فوقية** حقوقية، سياسية، فكرية أو «أيديولوجية». هكذا إن نمط إنتاج الحياة المادية «يُحدد بوجه عام السيرورة الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة». إن نمطاً إنتاجياً معطى - الطاحون الذراعي للعصر الإقطاعي - يحدد **بالضرورة** بنية اجتماعية معطاة (ليكن: تقسيماً ما إلى **طبقات**)، ومن هذا **بالضرورة** تنظيم ما سياسي، حقوقي، مشاعر ما وأفكار ما: مشاعر - انعكاسات، أفكار - انعكاسات. ماركس يتكلم عن «أشكال الوعي - الوجدان الاجتماعية المحدَّدة» التي توافق البنية التحتية الاقتصادية. يوضح ويقطع: «**ليس وعي الإنسان هو الذي يحدد طريقة كينونته، بل بالعكس إن طريقة كينونته الاجتماعية هي التي تحدد وعيه**».

إن نمط الإنتاج يتغير، ونمط التمايز الاجتماعي أو الانقسام إلى طبقات الذي يوازيه بالضرورة يتغير أيضاً. هذه التغيرات تحصل جدلياً باللعب الهيغلي للتناقضات الداخلية أو التناحرات التي يحملها كل واقع اجتماعي في حضنه والتي تترجمها عبارة **صراع الطبقات**...

هذه الشروح الطويلة كانت لا غنى عنها، لأن المادية الجدلية والمادية التاريخية

تؤلفان الأساسات الفلسفية **للبيان الشيوعي**، الماركسية قبل كونها اقتصاداً وسياسة هي فلسفة، وبخاصة فلسفة للتاريخ، وقيمتها في الأخير بقيمة هذه الفلسفة. لكن **البيان** نفسه لا يربك ذاته بمحاكمات فلسفية مبسوطة، هادفاً إلى كسب البروليتاريا عملياً، «بدءاً ببروليتاريا ألمانيا»، إلى مذهب للحركة الاجتماعية علمي أخيراً، إنه يفصح، يؤكد، أكثر مما يبرهن. يحرص على عدم إبراز سوى الخطوط الأعم والأسهل بلوغاً في المذهب، وفي الوقت نفسه الأكثر قابلية للانتفاع المباشر في الكفاح الفوري. «آن الأوان وأكثر لكي يعرض الشيوعيون على المكشوف، في وجه العالم قاطبة، أفكارهم، أهدافهم، اتجاهاتهم، ولكي يعارضوا خرافة الشبح الشيوعي ببيان من الحزب نفسه». العرض التقني للهيغليانية المقلوبة ما كان يكون له ما يعمله في وثيقة تقدَّم، بهذه النبرة المعممة، علة وجودها العملية. كل ما كان لازماً وكافياً هو أن يعطي **البيان**، تحت شكل عقيدي يستبعد النقاش، مآل سلسلة المحاكمات الطويلة، الآنفة: ألا وهو أن محرك التاريخ هو في آخر تحليل صراع الطبقات. هذا ما تفعله منذ الجملة الأولى من الجزء الأول وثيقتنا: **البرجوازيون والبروليتاريون**. - **إن تاريخ كل مجتمع ماض** [حسب ترجمة آندلِر: «كل تاريخ المجتمع البشري حتى هذا اليوم] **هو تاريخ صراعات طبقات**».

صراع الطبقات

صراعات بين طبقات مستغَلة وطبقات مستغِلة، بين طبقات مقودة وطبقات قائدة، في مختلف مراحل التطور الاجتماعي، حالياً الطبقة المستغلة والمضطهدة هي البروليتاريا الطبقة التي تستغلها وتضطهدها: البرجوازية.

تعرَّف القارئ على الحدود التي كان بها إنجلز في 1883 يبسط الوجه الثاني من الفكرة «الأساسية والقيادية» في **البيان**. منذ أن اختفت الملكية المشاعة القديمة للأرض،

قانون الجماعات البدائية (التي كانت تجهل التملك الخاص لوسائل الإنتاج)، ظهر اضطهاد واستغلال الإنسان للإنسان. كانا ثمرة انشطار المجتمع إلى طبقات خاصة، من جراء نظام الملكية الجديد. التاريخ، التاريخ بالمعنى الحقيقي الخاص، المنقول **بالكتابة**، الذي هو لاحق لهذا الانشطار، نقل إلينا لوحة الاضطهاد المظلمة - والصراع الموازي - منذ العصر القديم. **البيان** يلخصها في خطوط كبيرة لامعة كالبرق:

رجل حر وعبد رقيق، رجل من الخاصة ورجل من العامة، بارون Barron وقن، معلم حرفة وحريف Compagnon، بكلمة مضطهِدون ومضطهَدون، كانوا في تعارض دائم بعضهم ضد بعض، وخاضوا صراعاً لا هوادة فيه، مخفيّاً تارة ومكشوفاً تارة أخرى، انتهى في كل مرة بتحول ثوري للمجتمع كافة أو بالتدمير المشترك للطبقات المتصارعة... المجتمع البرجوازي الحديث المشتق من انهيار المجتمع الإقطاعي لم يلغِ التعارضات الطبقية. كل ما فعله هو أنه أحلّ طبقات جديدة، شروط اضطهاد جديدة، أشكال صراع جديدة، محل القديمة. ولكن عصرنا عصر البرجوازية له هذا الأمر الخاص وهو أنه **بسط** التعارضات الطبقية أكثر فأكثر، المجتمع بأسره ينقسم إلى معسكرين كبيرين متعاديين إلى طبقتين كبيرتين هما على طرفي نقيض، البرجوازية والبروليتاريا.

«برجوازي»، «برجوازية» لهما في اللغة الماركسية معنى خاص (ولأنه لا يؤخذ حذر ذلك، ترتكب تأويلات كثيرة مخالفة للصواب). برجوازي bocrgeois مرادف لصاحب الرأسمال، الرأسمالي، الصناعي الكبير الذي بفضل حيازته رأسمالاً مهماً يشغل عدداً لا بأس به من ذوي الأجور. «المليونيرية الصناعيون، رؤساء جيوش صناعية بالكامل، البرجوازيون الحديثون» هكذا يقول **البيان**. إنجلز يكتب: «البرجوازية، أي الرأسمال الكبير».

هذه البرجوازية، بتعبير آخر هذه الطبقة الرأسمالية، ماركس وإنجلز يبيّنان لنا كيف هي نابعة جدلياً من تفسخ المجتمع الإقطاعي الذي تعمل فيه تناقضات داخلية. إثر الاكتشافات الكبيرة وظهور أسواق جديدة وتزايد السلع ووسائل التبادل حصل تناقض متنام بين توسع الحاجات ونمط الإنتاج المتجاوز المشغل الحرفي، هذا الأخير حلت محله المانيفاكتورة مع تقسيمها للشغل، بينما كانت طبقة وسطى صناعية تحل محل معلمي الحرف المحلفين. ولما صار النمط المانيفاكتوري بدوره غير كاف أمام التوسع المستمر للأسواق والحاجات، فقد حلّت الصناعة الكبرى الحديثة ابنة الآلة البخارية محل المانيفاكتورة، والبرجوازي الحديث محل الطبقة الوسطى الصناعية. وبذلك تحققت السوق العالمية أخيراً. التجارة، الملاحة، المواصلات البرية، انطلقت انطلاقاً عجيباً. من هنا قفزة جديدة إلى الإمام للصناعة الكبرى. هذه الأخيرة تزيد رساميلها، إنها «ترجع إلى الوراء كل الطبقات الموروثة من العصر الوسيط»: أرستقراطية إقطاعية، فلاحون صغار، برجوازية صغيرة. من جهة أخرى إلى جانب هذه البرجوازية - الصغيرة الآتية من العصور الوسطى، السيرورة التاريخية ستكون الآن برجوازية - صغيرة أخرى، متوسطة بين البروليتاريا والبرجوازية بالمعنى الحقيقي الخاص.

البرجوازية الحديثة، الطبقة المهيمنة حالياً هي إذاً نتاج سلسلة من ثورات أجريت في نمط الإنتاج ووسائل الاتصال. في كل مرة انقطعت فيها علاقات الإنتاج الموجودة (المترجمة حقوقياً بعلاقات ملكية) عن التوافق مع تطور القوى المنتجة، صائرة هكذا قيوداً وسلاسل كان ينبغي أن تحطم - حطمت. وعلى حطام المشغل الحرفي والمانيفاكتوري، انتهى إلى إقامة عرشه زعيم المصنع الرأسمالي الكبير، على رأس جيش صناعي حقيقي، **البرجوازي** بالمعنى الماركسي.

وبما أن التاريخ السياسي إنْ هو إلا يعكس التغيرات في التمايز الاجتماعي التي

تنتج هي نفسها عن التغيرات في نمط الإنتاج، فإن كلاً من هذه المراحل في تطور البرجوازية كان يصحبها تقدم سياسي موافق. طبقة مضطهدة تحت سيطرة الأسياد الإقطاعيين، جمعية مسلحة ومستقلة تشارك في الكومونة، هنا جمهورية مدنية مستقلة، هناك طبقة ثالثة تحت الضرائب في المونارخية، ثم في عصر المانيفاكتورة، وزناً مقابلاً لطبقة النبلاء في المونارخية مع دول - ولايات إقليمية أو في المونارخية المطلقة، وأساساً جوهرياً للمونارخيات الكبرى بوجه عام، البرجوازية، منذ خلق الصناعة الكبرى والسوق العالمية، قد استولت أخيراً على السيادة السياسية الحصرية في الدولة التمثيلية الحديثة. **إن الحكومة الحديثة ليست سوى وفد يسيِّر الشؤون المشتركة لكل الطبقة البرجوازية.**

هل سيُدين **البيان الشيوعي**، ولو بكلمة، هذا الصعود الجشع للبرجوازية إلى السيادة الاقتصادية والسياسية؟ إن إدانة كهذه، باسم لا أدري أي مطلق، تكون مناهضة للجدل. الجدل- وهذا هو تنازله الوحيد للروح المحافظ - يؤيد أن بعض مراحل تطور المجتمع كانت ضرورية ومبررة «بالنسبة لعصرها وشروطها»، لكن فقط التعرف على «الضرورة التاريخية» في صعود البرجوازية. بل يجب عليه أن يشكر هذه الطبقة الاجتماعية على الدور الثوري بشكل بارز الذي لعبته منذ العصور الوسطى في جميع الميادين.

دور ثوري في المضمار **الاقتصادي**، بالطبع فهي الأولى قد برهنت على ما يستطيعه النشاط البشري. ما «أهرامات مصر، والأقنية الرومانية والكاتدرائيات الغوتية» إلى جانب العجائب التي حققتها؟

خلال سيادتها الطبقية التي لا تكاد تبلغ قرناً من العمر، خلقت وسائل إنتاج أثقل وأضخم مما خلقت كل الأجيال السابقة مجتمعة، ترويض القوى الطبيعية، الآلات

وانتشارها، تطبيق الكيمياء على الصناعة والزراعة، الملاحة البخارية، سكك الحديد، التلغراف الكهربائي، إحياء أراضي قارات بأسرها، جعل الأنهار صالحة للملاحة، ظهور مجموعات سكانية بكاملها من التراب -أي قرن سابق كان يستشعر أن قوى إنتاجية كهذه كانت ترقد في حضن الشغل الاجتماعي؟

ألا يعتقد المرء إنه يقرأ نشيداً، يليق باللسان - سيمونبين، لحركة الصناعة ونظامها؟

دور ليس أقل ثورية، محرِّر وتقدمي للبرجوازية، في مضمار **المشاعر والأخلاق العامة**. لقد مزقت كل الحجب، انتزعت كل الأقنعة التي كانت تخفي الجانب السيئ في الطبيعة البشرية، عرّت بلا رحمة الأوهام التي لا تستطيع إلا أن تؤخر التقدم الجدلي. كذلك أذابت كل ما كان ثابتاً، وبهذا أيضاً، عجلت السيرورة التاريخية. لنستمع:

أينما وصلت إلى السلطة، دمرت البرجوازية كل الشروط الإقطاعية، البطريكية، الشاعرية. الروابط الإقطاعية المعقدة والمتنوعة التي كانت تصل الفرد برئيسه الطبيعي، مزقتها البرجوازية بلا رحمة ولم تدع يبقى من إنسان إلى إنسان، رابطاً آخر سوى المصلحة العارية بالتمام، الدفع نقداً العديم التأثر. الرعشات المقدسة للتهيجات التقية، للحماسية الفروسية، للعاطفية البرجوازية - الصغيرة، أغرقتها البرجوازية في الماء الجليدي للحساب الأناني... الاستغلال المقنع بأوهام دينية وسياسية، أحلت محله الاستغلال المكشوف، الوقح، المباشر، الشرس. جردت من هالتها كل الفاعليات التي كانت إلى ذلك الحين محترمة ومعتبرة بإكرام تقي. الطبيب، رجل القانون، الكاهن، الشاعر، العالم، جعلتهم مأجورين مرتهنين لها. نزعت عن العلاقات العائلية برقعها من عاطفية عذبة وأعادتها إلى محض علاقات مال... الانقلاب الدائم للإنتاج، التزعزع المستمر لكل الشروط الاجتماعية، القلق والاضطراب، يميزن العصر البرجوازي عن

كل العصور السابقة. كل العلاقات الاجتماعية المقامة جيداً والسرمدية في صدئها... مذابة. وكل العلاقات المقامة مجدداً بالية قبل أخذها قواماً وصلابة. كل الذي كان امتيازاً ومستقراً يذهب في دخان، كل الذي كان مقدساً ينتهك، والبشر في نهاية الحساب مرغمون على النظر بعين زالت غشاوتها إلى شروط وجودهم وعلاقاتهم المتبادلة.

هذه اللوحة القاسية بماء الفضة ألا تستحضر بشكل لا يقاوم، عند فرنسي الرسم الواسع والفني المتحرك الذي كان قد أعطاه لتوه، عن عالم المال، بالزاك Balzac؟[1]

ثورية أيضاً وتقدمية، البرجوازية، في كونها أخضعت **الريف المتأخر**، الخبل المتوحش، لسيطرة **المدينة**، المدن الضخمة التي خلقتها، منتزعة هكذا «قسماً هاماً من السكان من بلادة الحياة الريفية». وعلى النحو نفسه «أخضعت البلدان البربرية ونصف البربرية للبلدان المتمدنة، شعوب الفلاحين الشعوب البرجوازيين [الصناعيين]، الشرق للغرب» وكذلك مركزيتها الاقتصادية والديموغرافية ساقتها بالضرورة إلى المركزية السياسية، وهو تقدم جديد «إن أقاليم مستقلة - لم تكن إلا متحالفة في اتحاد، حيث لكل منها مصالحه، قوانينه، حكومته، جماركه، قد ضُغطت في أمة واحدة مع حكومة واحدة، وتشريع واحد، ومصلحة قومية واحدة للطبقة، حدود جمركية واحدة».

ثورية أخيراً، عاتقة وتقدمية، البرجوازية، في كونها اضطرت بحكم الضرورة

---

(1) **بالزاك Balzac** (1799 - 1850): كاتب فرنسي كبير، روائي واقعي. مؤلف «الكوميديا البشرية»، تسعين رواية (مع 2000 شخص) مصنفة إلى «دراسات أخلاق عامة» و«دراسات فلسفية» و«دراسات تحليلية»، لوحة جبارة حية من المجتمع الفرنسي من الثورة حتى مونارشية تموز، مجتمع مركوب بالمال.

الاقتصادية إلى تحطيم **الأطر القومية** الضيقة للصناعة القديمة، جعلت كوسموبوليتيين باستثمار السوق العالمية إنتاج واستهلاك جميع البلدان. وهذا «لحسرة الرجعيين الكبيرة» الأمم الأكثر بربرية أو الأكثر عناداً في كرهها للأجانب قد جُرفت في تيار «المدنية»، بتعبير آخر اضطرت إلى تبني الأنماط «البرجوازية» في الإنتاج، في التبادل، في التفكير. هكذا فقد خلقت البرجوازية عالماً «على صورتها الخاصة».

يا له من ثناء رائع، غير متوقع تحت قلم عدوَّين بهذه المرارة لنظامي لوي - فيليب أو فيكتوريا البرجوازيين[1]، غير متوقع ومع ذلك منطقي تماماً من وجهة نظر المادية التاريخية.

ولكنه ثناء رثاء: الأمر الذي يعطيه، كما قال معلق، هو أ. لابريولا A. Labriola[2]، ضرباً من «دعابة مأساتية».

إذ إن ثورة القوى المنتجة نفسها التي حكمت على المجتمع الإقطاعي بالموت لصالح المجتمع البرجوازي الذي كان محضوناً فيه، يترتب عليها بموجب نفس الضرورة الجدلية أن تدمر البرجوازية (جدلياً، **الأطروحة**) لصالح البروليتاريا **(الأطروحة النقيضة أو الطباق)**.

تحت أعيننا - يوضح **البيان** - تحصل حركة من نفس النوع، الشروط البرجوازية للإنتاج والاستهلاك، الشروط البرجوازية للملكية، المجتمع البرجوازي الحديث الذي

---

(1) **فيكتوريا** ملكة بريطانيا العظمى من 1837 إلى 1901، و«إمبراطورة الهند»، عصر أوج بريطانيا والإمبراطورية (صناعة، أسطول، تجارة، سيادة عالمية).

(2) **لابريولا la briola** (1843 - 1904) : ماركسي إيطالي لامع، صاحب «محاولات عن التصور المادي للتاريخ» (صدرت أيضاً في باريس عام 1897) حيث المحاولة الأولى: «في ذكرى البيان الشيوعي».

فرخ، كما لو بسحر وسائل إنتاج وتبادل قوية جبارة، - هذا يذكر بالساحر العاجز عن السيطرة على القوى الجهنمية التي سارعت إلى تلبية دعوته. منذ عشرات السنين، تاريخ الصناعة والتجارة لم يعد سوى **تاريخ تمرد القوى المنتجة الحديثة ضد شروط الإنتاج الحديثة، ضد شروط الملكية**، التي هي الشروط الحيوية للبرجوازية وسيادتها، تمرد يترجم دراماتيكياً بأزمات في الإنتاج الدورية، التي فضحها جميع نقاد الرأسمالية منذ سيسموندي Sismondi: «فجأة المجتمع يجد نفسه معاداً إلى حالة بربرية موقتة: وكأن مجاعة، حرب تدمير عامة، قطعتا عنه كل وسائل وجوده. الصناعة، التجارة، تبدوان مادتين. لماذا؟ لأن المجتمع عنده كثير من التمدن، من وسائل الوجود، من الصناعة، من التجارة». دليل حسب **البيان** على أن الشروط البرجوازية باتت «أضيق» من أن تحوي الثروة المنتجة من قِبلها، والعلاجات - فتح أسواق جديدة، استثمار أدق للأسواق القديمة - التي تستخدمها البرجوازية ضد هذه الأزمات إنما فقط تهيئ أزمات قادمة أعم وأرهب. هكذا تنقلب ضد البرجوازية الأسلحة عينها، الأسلحة التقنية التي كانت قد مكنتها من إسقاط الإقطاعية.

ولكن البرجوازية لم تكتف بصنع الأسلحة التي ستعطيها الموت، فهي أيضاً قد أنتجت الرجال الذين سيستخدمون هذه الأسلحة - العمال الحديثين، البروليتاريين.

إذ إن نمو البروليتاريا هو «النسخة - المضادة الدقيقة» لنمو البرجوازية، «أي الرأسمال». وما هي البروليتاريا؟ إنها طبقة العمال العصريين «الذين لا يعيشون إلا بقدر ما يجدون عملاً» والذين لا يجدون عملاً «إلا بقدر ما ينمي عملهم الرأسمال». نمو مضاد للواجب، سرقة حقيقية من الرأسمالي للعامل المأجور، ولكنها ناتجة عن قانون اقتصادي ضروري: ذاك هو بمفردات تقنية، **فضل - القيمة، القيمة - الزائدة**، التي سينشئ ماركس في وقت لاحق نظريتها المعمقة. في الحاصل هؤلاء العمال «المرغمون

على بيع أنفسهم بالتفصيل والمفرق»: ليسوا إلا **سلعة** كغيرها، خاضعة لكل تقلبات المزاحمة لكل ترجرجات السوق.

البيان يصف بمفردات مظلمة - تستلهم دراسة إنجلز عن حالة الطبقات الكادحة في انكلترا، لكن أيضاً العديد من المنظرين المجهولين أو المشهورين، منهم برودون - تشكل هذه البروليتاريا. يرسم لوحة العامل المستعبد والمحط بتقسيم الشغل، الذي يجعله مساعداً ثانوياً للآلة، بالانضباط الاستبدادي للمصنع، الثكنة الكبيرة، بين شغل الرجال يستبعد أكثر فأكثر من قبل شغل النساء والأطفال، السلعة الأقل كلفة، الاتجاه الدائم للأجر إلى الانخفاض، بحيث إن الشغيل بدلاً من أن يرتفع مع تقدم الصناعة يصير فقيراً، «وحالة الفقر Paupérisme تنمو بسرعة أكبر أيضاً من سرعة نمو السكان والثروة»: قانون التزاحم والتقدم التقني، القانون الذي لا يرحم، مغرقاً في البروليتاريا، الذين أصابهم الخراب والإفلاس «الطبقات الوسطى الصغيرة القديمة»، من صناعيين صغار، تجار صغار، أصحاب ريوع صغيرة، حرفيين، وفلاحين: بحيث إن البروليتاريا تجيش في جميع طبقات المجتمع وتزداد بلا انقطاع.

لكن هذه البروليتاريا تتحول تدريجياً بالنضال وعبر النضال الذي تخوضه ضد البرجوازية، النضال الذي «يبدأ مع وجودها ذاته»، والذي إليكم مراحله المتعاقبة.

في البداية، العمال، كتلة مبعثرة، مفتتة على كل أرض البلد، تقسيمها المزاحمة، يقودون نضالات محلية عمياء إلى حد كاف: يحطمون الآلات، يضرمون النار في المصانع والمخازن، وكأنهم يريدون «استرجاع شرط العامل في العصور الوسطى الذي زال» غلطة جدلية. لكي ينعتقوا وينتصروا، على العمال أن يمروا بنمط الإنتاج الرأسمالي، البرجوازي. من الجدير بالملاحظة أن العمال خلال هذه المرحلة غير العضوية غير قادرين على عمل سياسي جماعي يسيرون في خط البرجوازية ضد

أعدائها: بقايا المونارخية المطلقة، ملاكين عقاريين، برجوازيين - صغار. يقدمون كتلة رجال الانتفاضات التي تقدم البرجوازية كوادرها. «كل نصر يُحرز في هذه الشروط هو نصر للبرجوازية» (لنذكر هنا سقوط الباستيل). بالتالي، خلال هذه المرحلة تبقى قيادة كل الحركة التاريخية متمركزة في أيدي البرجوازية، والعمال لا يقاتلون أعداءهم بل أعداء أعدائهم».

المرحلة الثانية: كلمة الصناعة نمت، والبروليتاريا ليس فقط ازدادت بل أيضاً تجمعت في كتل أكبر، كلما تنامى بأسها وأخذت وعيه أكثر، تفسير الموقف. التزاحم يكف عن تقسيم العمال. اختلافات المصالح بينهم تعوّض أكثر فأكثر «لأن استعمال الآلات يمحو أكثر فأكثر فروق الشغل ويعيد في كل مكان تقريباً الأجر إلى مستوى متساوي الانخفاض». يجتمع العمال للدفاع عن مستوى أجرهم وإذا بالصدامات مع البرجوازية تتخذ ليس طابع نضال أعمى بل طابع **نضال طبقات** واعياً، من جهة أخرى إن ما يهم هنا ليس الانتصارات الزائلة التي يحرزها العمال من وقت إلى آخر بل هو الاتحاد المتزايد الاتساع الذي ينشأ بينهم على يد هذه النضالات، هو العلاقات التي تقوم بذلك بين عمال أماكن مختلفة. والصناعة الكبيرة تسهّل بشكل مرموق هذه العلاقات، هذا الاتحاد، مع تكثيف وسائل الاتصال: «الاتحاد الذي من أجله أحتاج برجوازيو العصر الوسيط، مع طرقهم القروية، إلى قرون، يحققه البروليتاريون الحديثون في بضع سنوات، بفضل سكك الحديد». هذا الاتحاد البروليتاري يسمح بمركزة النضالات المحلية العديدة، التي بات لها في كل مكان نفس الطابع، في نضال طبقات على الصعيد القومي، في نضال قومي. والحال أن نضال البروليتاريا ضد البرجوازية، وإن كان في الأساس أممياً، فهو «في الشكل... أولاً بأول نضال قومي يلزم بطبيعة الحال **أن تنتهي بروليتاريا كل بلد قبل كل شيء من برجوازيتها هي**».

نرى كيف أن تقدم الصناعة الكبرى عينه، التقدم «الذي البرجوازية هي فاعله وعميله بدون تعمد ولا مقاومة»، الذي يحل محل انعزال العمال بالتزاحم «اتحادهم الثوري بالتشارك». ولكن بدون تزاحم العمال فيما بينهم لا عمل مأجور. بدون عمل مأجور لا رأسمال «شرط الرأسمال، هو الشغل المأجور». بدون الرأسمال، بدون تشكل وتنامي الرأسمال، بدون هذا التراكم للثروة في أيدي خاصين، لا طبقة برجوازية، لا هيمنة برجوازية. مع نمو الصناعة الكبرى، البرجوازية تجد إذاً يهرب من تحت أقدامها الأساس نفسه الذي عليه تنتج وتتملك المنتوجات. **إنها تنتج قبل كل شيء حفاري قبرها**. إن سقوط البرجوازية وانتصار البروليتاريا حتميان بالتساوي.

لاسيما وأن البرجوازية لم تعد قادرة حتى على أن تؤمّن لعبيدها عيشاً يسمح لهم بأن يتحملوا عبوديتهم. بالأقل، القن، البرجوازي الصغير، كان يمكن أن يرتقيا. البروليتاري، لا. هذا وحده يكفي لإدانة البرجوازية كطبقة مسيطرة، كطبقة مضطهِدة: «حتى يمكن اضطهاد طبقة، ينبغي أن تؤمن لها شروط في إطارها تستطيع على الأقل أن تجرجر وجودها كعبدة». لم يعد أي شيء يخول البرجوازية مواصلة فرضها على المجتمع، كقاعدة وكقانون، شروط وجودها الطبقي الخاصة. «المجتمع لم يعد يستطيع العيش في ظل البرجوازية. بمفردات أخرى إن وجود البرجوازية لم يعد قابلاً للوفاق مع المجتمع».

ومن جهة أخرى، أية طبقة سوى البروليتاريا تستطيع أخذ مكان البرجوازية المحكوم عليها؟ البروليتاريا هي «الطبقة الثورية، الطبقة التي تمسك المستقبل بأيديها».

إن طبقات أخرى هي أيضاً في نزاع مع البرجوازية ولكنها «تتلاشى وتموت» أمام الصناعة الكبرى، التي البروليتاريا هي بالعكس نتاجها «النوعي» الأخص. أكثر من ذلك حيث الطبقات الوسطى الصناعيون الصغار، التجار الصغار، الحرفيون،

الفلاحون، يكافحون البرجوازية، فهذا ليس إلا بدافع غريزة المحافظة من أجل إبقاء وجودهم كطبقات وسطى بعيداً جداً عن أن تكون ثورية، هذه الطبقات هي ليس فقط محافظة بل رجعية لأنها تريد:« تدوير عجلة التاريخ إلى الوراء». أخيراً وخصوصاً البروليتاريا وحدها تجد نفسها بشرطها ذاته من الآن مقطوعة تماماً من كل الروابط، من كل الجذور مع المجتمع القديم، من الآن معتوقة تماماً من كل القيم المزعومة لهذا المجتمع:

شروط وجود المجتمع القديم مُبادة سلفاً في شروط وجود البروليتاريا، البروليتاري بلا ملكية وعلاقاته مع زوجته وأولاده لم يعد لها أي شيء مشترك مع علاقات الأسرة البرجوازية، الشغل الصناعي الحديث، الخضوع الحديث للرأسمال، وهو نفسه في إنكلترا كما في فرنسا، في أميركا كما في ألمانيا، قد جرّداه من كل طابع قومي، القوانين، الأخلاق، الدين، **يؤلفن بعددهن أحكاماً - مسبقة برجوازية، وراءها تختبئ بعددها مصالح برجوازية.**

في نهاية هذا الشرط البروليتاري، هذا النمو البروليتاري، توجد بالتالي حتماً «الثورة السافرة» التي يعلنها **البيان الشيوعي**، مع بقائه في الغموض، والتي سترى البروليتاريا تُرسي «أُسس هيمنتها بالإطاحة العنيفة بالبرجوازية».

هيمنة البروليتاريا

ما ستكوّنه هذه الهيمنة؟ ما ستعمله، ما يجب أن تعمله (جدلياً، لا أخلاقياً) البروليتاريا بانتصارها المحتوم؟

لنستأنف خيطنا الموجّه، مقدمة إنجلز 1883. كل التاريخ، نقرأ ثانية، كان تاريخ الاستغلال والاضطهاد والصراعات الطبقية، **ولكن هذا الصراع وصل الآن إلى مرحلة**

فيها الطبقة المُستغلّة والمضطَهَدَة (البروليتاريا) لم تعد تستطيع أن تتحرر من الطبقة التي تستغلها وتضطهدها (البرجوازية) بدون أن تُحرِّر في الوقت نفسه والى الأبد المجتمع بأسره من الاستغلال والاضطهاد والصراعات الطبقية.

إن تعبير هذه الفكرة، غير الثانوية بتاتاً، بل الرئيسية من حيث هي مآل كل الجدل الماركسي للتاريخ، أوضح عند إنجلز منه في نص **البيان** ذاته. في الجزء الأول من هذه الوثيقة نجد فقط إشارة بليغة عدا ذلك، عن الفرق الجذري الذي سيكون بين مجيء عهد البروليتاريا وعهد أية طبقة أخرى مهيمنة من قبل:

كل الحركات إلى هنا حققت من قبل أقليات أو في صالح أقليات. الحركة البروليتارية هي الحركة المستقلة **للأكثرية الضخمة في صالح الأكثرية الضخمة**. البروليتاريا، الطبقة الدنيا في المجتمع الراهن لا تستطيع أن تقف، أن تنتصب بدون أن تفجر كل البنية الفوقية من الطبقات التي تشكل المجتمع الرسمي.

هذه الصورة الجيولوجية الجبارة، في الوقت نفسه مع استدعائها الاتساع الذي لا سابق له للثورة الواجب تحققها، يمكن أن تؤوّل أيضاً على أنها تعلن نهاية كل تمايز اجتماعي، مجيء - في نهاية السيرورة - المجتمع الذي لا طبقات فيه. لكن هذا لا يغدو صريحاً، لا ندري لماذا، إلا في الجزء الثاني («البروليتاريون والشيوعيون») من **البيان**. صريحاً، مع بقائه مجرداً ومقتضباً.

إليكم ماذا نقرأ في هذا الجزء الثاني. أن تكون البروليتاريا في طبقة حاكمة، مهيمنة، مسلحة بالسلطة السياسية، بالسيادة السياسية، «استولت على الديمقراطية»، ما هو إلا المرحلة الأولى للثورة، مرحلة عدا ذلك ضرورية بشكل مطلق. إذ ما هي السلطة السياسية؟ في الكتاب المعنون **بؤس الفلسفة** رداً ساخراً على كتاب برودون الذي ذكرناه سابقاً (**فلسفة البؤس**) كان ماركس قد أعطى الخطوط الأولى لتعريف: «السلطة

السياسية هي التعبير الرسمي لتناحر الطبقات في المجتمع البرجوازي» - **البيان** يوسع هذا التعريف: (**السلطة السياسية هي، بالمعنى الحقيقي، السلطة المنظمة لطبقة بغية اضطهاد طبقة أخرى**»). هكذا تقوم في بضع كلمات كل النظرية الماركسية للدولة الموافقة لروح المادية التاريخية.

البروليتاريا إذاً بحاجة إلى امتلاك السلطة السياسية كي «تنتزع شيئاً فشيئاً من البرجوازية كل الرأسمال، كي تمركز في أيدي الدولة، أي البروليتاريا المنظمة في طبقة قائدة، كل أدوات الإنتاج، وكي تنمي بالشكل الأسرع كتلة قوى الإنتاج»، كي تقلب بكلمة كل نمط الإنتاج الموجود سابقاً، هذه السلطة السياسية ستترجم بطبيعة الحال على الأقل في البدايات بـ«تعديات استبدادية» على حق الملكية وشروط الإنتاج البرجوازية التي لا يمكن أن تحذف إلا بالعنف في أيدي طبقة مهيمنة. على سبيل مسطرة **البيان** يجازف ويقترح بعض الإجراءات الثورية العينية القابلة للتطبيق على البلدان الأكثر تقدماً فقط، مثلاً نزع ملكية الملاكين العقاريين، مركزة الإقراض وجميع وسائل النقل في أيدي الدولة، نفس الإلزام بالشغل للجميع، الخ. لا ريب كان ينبغي أن يعطي كلاً لمناضلي الحزب (لاسيما الألمان) حد أدنى من «برنامج». ولكن مؤلفي **البيان** لم يكونا يعلقان على أي برنامج من هذا النوع سوى أهمية ثانوية جداً: ففي روح الماركسية أن يتوقف التطبيق العملي للمبادئ «دائماً وفي كل مكان على الشروط المعطاة تاريخياً».

ما يلزم، لنكرر ذلك في ما يتخطى أية إجراءات عينية، ما ينبغي عدم نسيانه أبداً، هو أن «استبداد» البروليتاريا (في 1852 فقط سيستخدم ماركس عبارة **دكتاتورية البروليتاريا**) ليس سوى ضرورة عابرة، مرحلة أولى. كما كانت البرجوازية - **الأطروحة** - قد ولدت جدلياً نقيضها، نفيها، أو **الطباق** (البروليتاريا)، كذلك البروليتاريا، وقد

صارت طبقة مضطهِدة ومسيطرة، ستلد جدلياً نفي النفي، **التركيب** الذي سيتوج السيرورة الجدلية: المجتمع بلا طبقات. بلا طبقات، إذاً بلا تنافيات اجتماعية، بلا سلطة سياسية بالمعنى الحقيقي، بلا دولة. إذ ليست الدولة سوى ترجمة تنافيات الطبقات.

في سير التطور، ما إن تكون الفوارق الطبقية قد اختفت **ويكون كل الإنتاج متمركزاً في أيدي الأفراد المتشاركين**، حتى تفقد السلطة العامة طابعها السياسي... إذا كانت البروليتاريا في نضالها ضد البرجوازية تصل به قسراً إلى الاتحاد في طبقة إذا كانت تشيد نفسها، بثورة، طبقة قائدة، وتحذف بالعنف شروط الإنتاج القديمة، فهي تحذف في الوقت نفسه مع هذه الشروط شروط وجود التناحر الطبقي والطبقات عموماً، وبذلك سيادتها الطبقية الخاصة. المجتمع البرجوازي القديم مع طبقاته وتنافياته الطبقية يحل محله تشارك اجتماع فيه **التطور الحر لكل فرد هو شرط التطور الحر للجميع**...

لقد استعرضنا مختلف وجوه «الفكرة الأساسية والقيادية» **للبيان**، حيث الوجه الأخير (الانتهاء إلى المجتمع بلا طبقات ولا دولة، إلى اليوتوبيا الطوباوية، ستقول الأذهان السيئة!) ليس الأقل أهمية. في سيرورة جدلية، كما في سيرورة بيولوجية، كل شيء يتسلسل تسلسلاً لا ينحل ولا شيء ينعزل. **البيان** لا يمكن أن يقلص مهما كانت جوهرية فيه إلى فكرة صراع الطبقات. إن وجود الطبقات، تنافياتها، كانت قد عُرضت ودُرست قبل ماركس بكثير على يد مؤرخين واقتصاديين «برجوازيين» أو اشتراكيين. في رسالته بتاريخ 5 آذار 1852 إلى فايديماير Weydemeyer، ماركس نفسه يشير إلى ما في رأيه على وجه الضبط «عمله هو كشيء جديد». هذا النص يتقاطع ويتطابق بشكل رائع مع مقدمة إنجلز: «الشيء الجديد الذي عملته، هو أنني برهنت: 1- إن وجود الطبقات لا يتصل إلا ببعض المعارك التاريخية في تطور الإنتاج. 2- إن صراع الطبقات

يقود **بالضرورة** إلى دكتاتورية البروليتاريا. 3- إن هذه الدكتاتورية ليست هي نفسها سوى **الانتقال** إلى حذف كل الطبقات والى المجتمع بلا طبقات».

ولكن ما هي إذاً، إزاء هذه السيرورة المكتوبة في الضرورة التاريخية، ونسبة إلى البروليتاريا: رسالة الشيوعيين الخاصية؟

رسالة الشيوعيين

عملياً، الشيوعيون هم الفئة الأكثر تصميماً في أحزاب - عمال جميع البلدان، الفئة التي تدفع دوماً إلى الأمام. نظرياً، لهم على باقي الجمهور البروليتاري مزيّة **فهم شروط الحركة البروليتارية وسيرها ونتائجها العامة... إن تصورات الشيوعيين النظرية لا ترتكز بتاتاً على أفكار، على مبادئ اخترعها أو اكتشفها هذا أو ذاك من مصلحي العالم. إنها ليست إلا التعبير العام للشروط الفعلية لصراع طبقات موجود، لحركة تاريخية تحصل تحت أعيننا.**

هذه السطور جوهرية لإفهام ما الشيوعية أو الاشتراكية «العلمية» تزعم الإتيان به من شيء جديد جوهرياً في الحركة الاجتماعية، ما الشيوعي أو الماركسي يريد إعطاءه من شيء فريد للبروليتاريا، أفٍ من المصلحين في غرفة الذين يمجدون دواءهم العميم النفع، ويفرشون لوحات حلوة للمجتمع المقبل، على طريقة الاشتراكيين الطوباويين! سهل جداً أن نعارض الحقائق الوحشية التي تكشفها الملاحظة بمثل أعلى نداعبه برقة. إن الشيوعي يقتصر على دراسة الوقائع الاجتماعية، على معاينة وفهم تغيراتها، على استنتاج معنى وإيقاع التغيرات المقبلة، منها جدلياً، على تبيان - لمختلف البروليتاريات القومية المنقسمة والمتفاوتة الاستعداد للنضال - «الهدف التام المتكامل» الذي نحوه يجب أن تتجه الحركات المتعاقبة. «ما هي إذاً، يسأل آندلر Andler، نسبة أو علاقة الشيوعيين إلى البروليتاريا؟». ويجيب: «علاقة الوعي الواضح إلى الفعل المنعكس

والغريزي... الشيوعية توحّد في الزمان الجهد البروليتاري، بعزيمة بصيرة».

بصيرة لأن الشيوعية، بموجب ضرب من كشف، من وحي نوراني غير صوفي بتاتاً، بل عقلاني تماماً، مترتب بالتمام على طريقة للمعرفة متفوقة، **تعلم** أين يذهب التاريخ، تملك سر التاريخ. **في الصفر واللانهاية**، كستلر Koestler يجعل بطله روباشوف يقول بشكل رائع:

الآخرون، ماذا كانوا يعرفون من التاريخ؟ تموجات عابرة، موجات صغيرة، وأمواجاً تنقض. كانوا يعجبون لأشكال السطح المتغيرة وما كانوا يستطيعون تفسيرها. أما نحن فكنا قد نزلنا إلى الأعماق، إلى الكتل التي لا شكل لها ولا اسم التي في كل الأزمنة تكون مادة التاريخ. وكنا الأوائل في اكتشاف القوانين التي تحكم حركاته - قوانين عطالته، قوانين التحولات البطيئة لبنيته الموليكولية Moléculaire، وقوانين فوراته المفاجئة. ذلك كان عظمة مذهبنا.

سر التاريخ الذي كان قد «تبسط» بشكل مرموق، بفضل ظفر البرجوازية المؤقت، بحيث لم يعد باقياً وجهاً لوجه سوى جيشين اثنين. سر «نثري» تماماً: صِدام الجيشين كان حتمياً، وانتصار الجيش البروليتاري كان حتمياً كذلك. سر علمي تماماً، كان امتلاكه يجعل باطلة، مضحكة، أية احتجاجات عاطفية، أية خطابات باسم العدالة أو الحرية أو المساواة: «آلهة بالية وتافهة. « لذا لا توجد في **البيان** لا فصاحة ولا احتجاجات. إنه لا يولول على حالة الفقر لتصفيتها، لا يذرف دموعاً على شيء، دموع الأشياء تحولت تلقائياً إلى قوة مطالبة عفوية. الإثيقا والمثالية باتتا قائمتين في هذا: أن نضع الفكر العلمي في خدمة البروليتاريا» (لابريولا Labriola).

لذا فلا شيء يمنع، بالعكس، مثقفاً «برجوازياً» - انظروا إنجلز مثلاً - من الارتفاع، كما يقول **البيان**، «بفضل العمل والجهد... حتى الفهم النظري لمجموع

الحركة التاريخية» - ومن الصير شيوعياً. في الماضي انتقل هكذا قسم من النبلاء إلى البرجوازية، الآن ينتقل بنفس الطريقة قسم من البرجوازية إلى البروليتاريا، يجب أن لا نرى هنا محض تفضيلات وبواعث فردية، «ذاتية»: ما في التاريخ، الفردي ! لنرى هنا، «موضوعياً»، تطبيق قانون يعرضه البيان بهذه المفردات:

في العصور التي فيها يقترب صراع الطبقات من اللحظة الحاسمة، إن عملية التفكك ترتدي داخل الطبقة المسيطرة طابعاً من العنف والشراسة بحيث إن قسماً صغيراً من الطبقة المهيمنة ينفصل عن هذه الطبقة وينضم إلى الطبقة الثورية، الطبقة التي تمسك المستقبل بأيديها.

مموقعة في هذه النظمة من التفكير، مضحكة تظهر حسب ماركس وإنجلز التوبيخات التي يوجهها إلى الشيوعية، آنذاك، ليس فقط حاملو البرجوازية بل أيضاً الذين يقال لهم اشتراكيون الذين يلعبون لعبة هذه الأخيرة: مثلاً برودون الذي ينعتانه بالاشتراكي «المحافظ أو البرجوازي» - برودون، المدافع الحار عن الأخلاق التقليدية، عن الحرية وعن الفردية. هذه التوبيخات تكشف الغياب التام لفهم الحركة التاريخية والشرط البروليتاري.

يُوبَّخ الشيوعيون على كونهم يريدون تدمير الملكية، الحرية، الفردية، الثقافة، الحقوق، العائلة، الوطن، الأخلاق، الدين. مجزرة جميلة من حقائق «أزلية»! كما لو كانت توجد (مادية جدلية)! حقائق من هذا النوع! كما لو أن الأفكار السيدة لعصر كانت يوماً شيئاً آخر (مادية تاريخية) غير أفكار الطبقة القائدة، التي حولت دائماً إلى «قوانين أزلية للطبيعة وللعقل» شروطها الخاصة من إنتاج وملكية! كما لو أن الإنتاج الفكري والأخلاقي كفَّ يوماً عن التغير في الوقت نفسه مع الإنتاج المادي! كما لو لم يكن الوجدان الفردي محدداً بالوجود الاجتماعي! وكما لو لم تكن، بالضبط، كما رأينا

أعلاه، شروط وجود البروليتاريا تحت السيطرة البرجوازية تطرد عندها، وحدها بمفردها، أية تصورات برجوازية بوجه عام!

تدمير الملكية. أية ملكية هي المقصودة؟ يُلام الشيوعيون على كونهم يريدون إلغاء الملكية المكتسبة بالجهد والعمل الشخصيين «أي الملكية التي يقال لنا تشكِّل أساس كل حرية، كل نشاط، كل استقلال، للشخص». إذا كان المقصود الملكية البرجوازية، فهي ليست ثمرة العمل الشخصي. الرأسمال نتاج **جماعي، اجتماعي،** يخلقه الشغل المأجور للبروليتاري، وليس نتاجاً شخصياً. إذاً كان المقصود ملكية البرجوازي الصغير، الفلاح الصغير، التي سبقت الملكية البرجوازية، فـ«ليس لنا أن نلغيها، تطور الصناعة ألغاها ويلغيها في كل الأيام». الشيوعيون لا يريدون بتاتاً إلغاء التملك الشخصي من قبل البروليتاري لمنتوجات شغله، التملك الذي يسمح له فقط بصيانة وجوده النحيل وبأن يجدد إنتاج نفسه. ما يريدون حذفه، هو «الطابع البائس لهذا التملك، حيث لا يعيش الشغل إلا لكي ينمي الرأسمال، ولا يعيش إلا بقدر ما تتطلبه مصلحة الطبقة القائدة». ما يميز الشيوعية ليس إلغاء الملكية «بوجه عام»، إنه إلغاء الملكية الحديثة، الملكية الخاصة، لأنها التعبير الأخير والأكمل لنمط إنتاج وتملك المنتوجات المرتكز على التنافيات الطبقية، على **استغلال** البعض من قِبل البعض الآخر.

ترتعبون من نيتنا إلغاء الملكية الخاصة. لكن في مجتمعكم الراهن الملكية الخاصة ملغاة بالنسبة لتسعة أعشار أعضائه. إنها موجودة على وجه الدقة لأنها بالنسبة لتسعة أعشار غير موجودة. تلوموننا إذاً على كوننا نريد إلغاء ملكية تفترض كشرط ضروري أن الغالبية العظمى في المجتمع ليست مالكة. - بكلمة أنكم تلوموننا على كوننا نريد إلغاء ملكيتكم أنتم. أجل، هذا فعلاً ما نريد.

تدمير الحرية، الفردية.. في المجتمع البرجوازي هاتان قناعان للملكية البرجوازية

لا أكثر. بالحرية بشكل خاص يقصدون حرية التجارة، حرية الشراء والبيع، حرية إنماء الرأسمال على حساب البروليتاري «في المجتمع البرجوازي، الرأسمال مستقل وشخصي، بينما الفرد الذي يشتغل ليس له استقلال ولا شخصية. وإن إلغاء حالة الأشياء هذه هو الذي تدعوه البرجوازية إلغاء الشخصية والحرية! وبحق. فالمطلوب فعلاً هو إلغاء شخصية واستقلال وحرية البرجوازيين».

تدمير الثقافة، الحقوق:

كما أن انتهاء الملكية الطبقية يعني بالنسبة للبرجوازي انتهاء الإنتاج نفسه، كذلك زوال الثقافة الطبقية تتماثل في نظره مع انتهاء الثقافة بوجه عام. الثقافة، التي يندب ضياعها، تتقلص بالنسبة لغالبية البشر الساحقة إلى ترويض يجعلهم آلات. لكن لا تحاكمونا بمكايلة إلغاء الملكية الخاصة بأفكاركم البرجوازية من حرية، وثقافة، وحق، الخ. أفكاركم لها هي نفسها أصلها في الشروط البرجوازية للإنتاج والملكية، كما أن **حقوقكم ما هي إلا إرادة طبقتكم مشيَّدة قانوناً**، الإرادة التي موضوعها معطى من قبل الشروط المادية لوجود طبقتكم.

تدمير العائلة. - العائلة البرجوازية ترتكز على الرأسمال، على الإثراء الخاص ونسختها - المضادة، هي عدم وجود العائلة القسري عند البروليتاري، والدعارة العامة. أقوال برجوازية جميلة عن التربية، عن العلاقات الحميمة بين الأهل والأولاد! إنها تغدو «مقرفة أكثر، لاسيما وأن روابط الأسرة، بنتيجة الصناعة الكبرى، تمزّق أكثر فأكثر، بالنسبة للبروليتاريين، وإن الأولاد يحوَّلون أكثر إلى محض سلع تجارة وأدوات شغل». لكن - تصرخ في كورس كل البرجوازية - لكن الشيوعيين يريدون إدخال اشتراكية، مشاعية النساء! التباس مضحك مردّه أن البرجوازي يرى بالضبط في زوجته محض أداة إنتاج (بالمال الذي تجلبه)، وبما أنه يسمع أن أدوات الإنتاج ستستثمر بصورة

مشتركة!... إنه لا يشك في أن المطلوب على وجه التحديد هو «انتزاع المرأة من دورها الراهن كأداة إنتاج لا أكثر». ومؤلفا **البيان**، إذ يلمحان إلى الأخلاق المرتخية للأوساط المالية، يتهكمان بثقالة كافية على «هذا الهلع الأخلاقي - الفائق» من البرجوازية أمام المشاعية الرسمية المزعومة للنساء عند الشيوعيين. وكأن مشاعية النساء لم توجد دائماً! وكأن برجوازيينا، «غير مسرورين بأن تحت تصرفهم نساء وبنات بروليتارييهم، ولا نتكلم عن البغاء الرسمي»، لا يتخذون لذة لا شبيه لها «في تركيب بعضهم لبعض قروناً بالتبادل»، وكأن الزواج البرجوازي ليس بالواقع «اشتراكية النساء المتزوجات»! قد يكون ممكناً لوم الشيوعيين، على الأكثر»، على إرادتهم إحلال مشاعية في وضح النهار محل هذه المشاعية المخفية بلؤم. وفي جميع الأحوال، إنهم سيزيلون البغاء الرسمي وغير الرسمي، بمجرد «حذف شروط الإنتاج الراهنة».

تدمير الوطن.. «ليس للعمال وطن. لا يمكن أن يؤخذ منهم ما ليس لهم». غير أن البروليتاريا «تبقى قومية»، وأن ليس بتاتاً بالمعنى البرجوازي للكلمة، في أن عليها كما رأينا «البدء بأن تستولي على السلطة السياسية، أن تشيد نفسها طبقة قومية، أن تكون نفسها أمة». لكن مؤلفَي **البيان** يعتقدان بإمكانهما أن يؤكدا أن الفواصل بين الشعوب والتنافيات القومية «تختفي أكثر فأكثر»، بحكم تطور الصناعة ذاتها، إن سيادة البروليتاريا ستمحوها «أكثر أيضاً»، إن استثمار أمة من قِبل أخرى يلغي مع سير إلغاء استثمار الفرد من قبل الفرد، وأنه «في اليوم الذي يسقط فيه تناحر الطبقات داخل الأمة الواحدة، سيسقط أيضاً العداء بين الأمم».

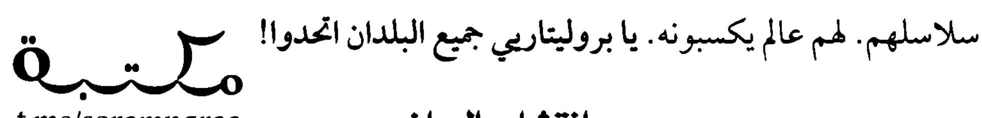
تدمير الأخلاق، الدين. - التهمة، مثل جميع التهم المتصلة بالفلسفة، بالايدولوجيا عموماً «لا تستحق أن تناقش بالتفصيل». يكفي ترداد أن كل تغير في وجود البشر الاجتماعي يوازيه ويوافقه تغير في ما يدعى وجدانهم، وأن ذوبان الأفكار القديمة يسير

جنباً إلى جنب مع ذوبان شروط الوجود القديمة. إلى الآن الدين والأخلاق ارتديا بشكل متتابع أشكالاً جديدة، لكن بدون أن يزولا. لماذا؟ لأن التنافي الاجتماعي، الذي هما انعكاسه، كان يتغير شكله، ولكنه كان يبقى مع ذلك تحت أشكاله المتتابعة محرك التاريخ. مع الزوال التام للتنافي الاجتماعي، أشكال الوعي هذه، دين، أخلاق، لن يبقى لها بتاتاً علة كينونة وستنحل تماماً. «الثورة الشيوعية هي القطيعة الأكثر جذرية مع الأنظمة التقليدية للملكية. فهل ندهش لكونها في سير انبساطها تقطع على النحو الأكثر جذرية مع الأفكار التقليدية؟».

لكن لنترك هنا - يقضي ماركس وإنجلز بترفع - **الاعتراضات التي تنشئها البرجوازية ضد الشيوعية.**

ولنترك هنا نحن الإنماءات، التي فقدت راهنيتها، عن «الأدب الاشتراكي والشيوعي»، عن الموقف الخططي للشيوعيين في النضال السياسي للحظة، ولنقتصر على إيراد السطور الأخيرة من **بيان الحزب الشيوعي**. إنها إعلان حرب صريح، شرس، على المجتمع العجوز، الذي حكم عليه جدل التاريخ:

إن الشيوعيين يزدرون أن يخفوا أفكارهم ومشاريعهم. إنهم يعلنون على الملأ أنهم لا يستطيعون بلوغ أهدافهم إلا بأن يدمروا بالعنف النظام الاجتماعي القديم. فلترتجف الطبقات القائدة لفكرة ثورة شيوعية! ليس للبروليتاريين ما يخسرونه فيها سوى سلاسلهم. لهم عالم يكسبونه. **يا بروليتاريي جميع البلدان اتحدوا!**



انتشار «البيان»

هذه الآمال العدوانية والهازّة، كان للتاريخ المباشر أن يأتيها بتكذيب لاذع ودامٍ. بضعة أصوات فقط متحمسة، أصوات طليعة «الاشتراكية العلمية»، تستجيب للبيان

عند صدوره بالألمانية، ثم بالفرنسية (كل أثر يبدو مفقوداً لهذه الترجمة الفرنسية، التي يقول إنجلز بشكل صريح إنها نُشرت في باريس عشية أيام حزيران 1848). في 1850 تصدر في لندن الترجمة الانكليزية الأولى. لكن السحق العام للاشتراكية على يد الطبقات القائدة، الذي تسميه في فرنسا أيام حزيران، وفي ألمانيا محاكمة وإدانة شيوعيي مدينة كولن (1852)، يرد **البيان** إلى المؤخرة. كان التاريخ قد خطّأ - كما سيعترف إنجلز - مؤلفيه. كان قد بيَّن «بوضوح أن حالة التطور الاقتصادي فوق القارة كانت آنذاك بعيدة جداً عن أن تكون ناضجة لحذف الإنتاج الرأسمالي». إعلان الحرب كان سابقاً لأوانه. استبق الشروط «الموضوعية» لنجاح ثورة عنيفة، برودون، الذي كان قد رفض «ضربة اليد» أو «الهجمة» في المفردات التي نعلم، برودون الذي كان يقول: «لست من «الدافشين» un bousculeur كان على حق. إن كلمة أخرى من كلماته معروفة جيداً: «الولد [ثورة 1848]جاء قبل أوانه». لم يكن ثمة مكان عند ماركس لإمكان القبول بأن رجلاً كبرودون كان قد أصاب. ولكن الدرس لن يكون ضائعاً بالنسبة له، ولا بالنسبة للماركسيين.

الطبقة العاملة ستسترجع فيما بعد ما يكفي من القوة لتكوين **الأهمية الأولى**، التي تدوم من 1864 إلى 1873 في قلبها، الماركسية تتصارع مع البرودونية، ثم مع فوضوية باكونين، فرع البرودونية الحي الطويل العمر. حينئذ يعود **البيان** إلى الظهور شيئا فشيئاً. يُعاد إصداره بلا تعديل ولا تصحيح، ويُترجم في كل اللغات، لاسيما الروسية. منذ 1875 كانت الحركة العمالية تكبر في روسيا، بالاجتماع - التشارك وبالإضراب. في مقدمتها لترجمة 1882 الروسية، ماركس وإنجلز يلحظان أن **البيان** لا يلمّح أبداً إلى الأحزاب العمالية في روسيا - ولا من جهة أخرى إلى أحزاب - عمال الولايات المتحدة - أما «اليوم... بالعكس، روسيا تشكل طليعة الحركة الثورية في أوروبا».

ماركس يقضي نحبه في 1883، وقد كتب مؤلفه الاقتصادي العملاق، **رأس المال** (الذي نشر مجلده الأول وحده في حياته سنة 1867) نقرأ في رأس مقدمة طبعة **البيان** الألمانية السنة 1883، التي كثيراً ما استشهدنا بها في الصفحات الأنفة، هذه السطور، المؤرخة 28 حزيران.

مقدمة الطبعة الحاضرة، أنا مضطر، واحسرتاه، إلى توقيعها بمفردي. ماركس، الرجل الذي إليه كل الطبقة العاملة في أوروبا وأميركا مدينة أكثر منها لأي رجل آخر، ماركس يرقد في مقبرة هايغيت وعلى قبره ينبت أول عشب. منذ وفاته لا يمكن أن يكون ثمة مجال، وأكثر من أي وقت مضى لتعديل أو إكمال البيان.

في المقدمة، المؤرَّخة أول أيار 1890، لطبعة ألمانية جديدة، إنجلز يذكر كيف كان ماركس بعد سحق كومونة باريس في 1871، بانتظار حل الأممية الأولى، يرى الأشياء. كان يعوّل «فقط على التطور الفكري للطبقة العاملة»، الناجم عن العمل المشترك وعن النقاش، لانضمام هذه الطبقة الكتلي الجماهيري إلى القضايا المفصح عنها في **البيان**. كان يفكر أن صروف النضال ضد الرأسمال «الهزائم أكثر أيضاً من النجاحات»، سوف تنير حتماً المكافحين حول عدم كفاية الحلول - الأدوية - مثلاً البرودونية، دابّة ماركس السوداء - التي كانوا يحبونها إلى هنا. «وماركس كان على حق»، يؤكد إنجلز ظافراً. إذ قبل قليل، في 1889، أُسِّست **الأممية الثانية** المسمّاة «اشتراكية - ديمقراطية» Social democrate، وليس شيوعية. كل اشتراكية القارة تقريباً تستولي عليها الماركسية: بخاصة تبرز فرنسا مع الحزب العمالي لـ غيسد Guesde، ألمانيا مع الحزب الاشتراكي - الديمقراطي لـ ببل Bebel، روسيا مع جماعة «تحرير الشغل» لـ بليخانوف Plékhanof. في أول أيار 1890- «لحظة كتابتي هذه السطور»، يقول إنجلز - كانت القوى العمالية المناضلة في أوروبا وفي أميركا تتظاهر من أجل التحديد الشرعي ليوم

الشغل بثماني ساعات. كانت هذه القوى للمرة الأولى «معبّأة»، «في جيش واحد»، «تحت علم واحد»، «في سبيل هدف مباشر واحد وحيد». إنجلز كان يعوّل على أنّ مشهد هذا الأول من أيار في التاريخ العمالي سيفهم رأسماليي وكبار ملاكي جميع البلدان أن بروليتاريي جميع البلدان باتوا واقعياً وفعلياً متحدين. وحزيناً في فرحه كان يضيف: «لماذا يجب أن لا يكون ماركس الآن إلى جانبنا، ليرى ذلك بأم عينيه؟».

هكذا أن تاريخ بيان الحزب الشيوعي قد عكس في شطر كبير تاريخ حركة العمال نفسها منذ سنة 1848. ما من مؤلّف ماركسي آخر ولا حتى رأس المال استطاع حتى نهاية القرن التاسع عشر أن يحل محل هذه الوثيقة الشهيرة ولا التصارع معها في الفعالية. كان الأمر هكذا لأن الأساسات الفلسفية والاقتصادية للمذهب لم تكن تطفو على السطح إلا بفطنة وحذر في البيان، ولأن أية برهنات مضجرة متجنبة في الكتاب. كل جهد المؤلفين كان قد انصبّ على إبراز «الفكرة الأساسية والقائدة» التي تربط بشكل دقيق صارم كل الأجزاء. بروزاً أسهم فيه بشكل فريد أسلوب ماركس، الأسلوب الأخاذ أكثر أيضاً بالطبع في الألمانية منه في أية ترجمة: «أسلوب بأن معنى وضاء وعميقا وقويا فيه كل كلمة إن صح القول لها وزنها الواضح المحدّد» (براك - ديروسو Bracke Desrousseaux. لابريولا، ممجداً في سنة 1895 «الفضيلة البذرية» للبيان، - مَنجَم لا ينضب من أفكار في حالة بذور أكثر منها مبسوطة منمّاة، ضلاعته البسيطة في التركيب التاريخي، قوته الكلاسيكية، كان يصرخ، بحماسه الإيطالي، إن الموعد الخالد لنشره يسمى بداية العهد الجديد، وأن الكتاب هو على طريق الاشتراكية عمود الأميال الكبير.

1895: هي سنة وفاة إنجلز، في كانون الأول/ ديسمبر، الحكومة القيصرية تأمر باعتقال المناضل الماركسي الشاب لينين، الذي سيواصل في السجن الكفاح الثوري. قطعاً، على الثورة الفرنسية، السياسية بالتمام، القومية بالتمام، ولكن ذات الإشعاع

المعجز، والحاضرة دائماً، كانت تنبت ثورة أخرى، اجتماعية بالتمام، دولية بالتمام، تعمل على تحقيق أمنية النشيد الوحشي: «الأممية ستكون هي الجنس البشري». ثورة أعمق من الأولى في أسبابها وفي عواقبها، وأخطر، بهجماتها على مفاهيم الملكية والوطن الموروثة، أخطر على التقليد في كل أشكاله وعلى المحافظة الاجتماعية.

حينئذ، في هذه النهاية القرن غني بشكل رائع، الثورة - المضادة، مجددة شباب وجهات نظرها وطرائقها، بعد تلمسات عديدة ستجد صيغتها الأيديولوجية الأكثر فتكاً في **القوموية الكاملة** أو النيو - مونارخية لشارل موراس.

الفصل الثاني

الـ« تحقيق عن المونارشية »، لشارل موراس (1900-1909)

«وحدها المؤسسة الدائمة إلى ما لا نهاية تجعل أفضل ما فينا يدوم».

موراس

نعلم كيف، بأية قريحة صاخبة، بأية غزارة وأية عضالة من حجج، كان برك، في 1790 قد ألقى ركائز المذهب المضاد - للثورة أو التقليدوي. بعد **التأملات** بسنوات قليلة الكونت جوزيف دو ميستر de Maistre والفيكونت دو بونالد de Bonald كانا يحملان إلى الثورة - المضادة مدد مؤلفاتهما بالفرنسية، - وهي اللغة المقروءة أكثر من سائر لغات أوروبا، واقتناعاتهما الكاثوليكية الحامية، وعند ميستر على الأقل موهبة كاتب هجائي ساطعة. معهما بوصفهما من أنصار المونارشية والعناية الإلهية، كان ينبعث بكامله وجه من وجوه سياسة بوسوبه Bossuet.

جوزيف دو ميستر «بوسويه الحديث» كما دعي على وجه التحديد كان يشرح في **نظراته على فرنسا** (1797)، مقدِّماً تقريراً عن المرئي باللامرئي، لماذا كان للثورة الفرنسية طابع لا يقاوم يشكك المؤمنين بالعدالة الإلهية. كان يبين لماذا الجمهورية في

فرنسا لا يمكن أن تدوم: «الطبيعة» والتاريخ، الذي هو «**السياسة الاختبارية**» يجتمعان لإقامة «أن جمهورية كبيرة لا تنقسم شيء مستحيل». كان يستأنف، بفكاهات متطايرة الشرر وبلمحات لامعة كالبرق، مقاضاة الدساتير المكتوبة وحقوق الإنسان المجرد. ذاك كان برك، لكن مجدداً ومجلّى بنبرة صوفية.

الفيكونت دو بونالد، الخالي، فيما عدا المصادفات، من الموهبة الأدبية كان يأتي، هو أيضاً، بمنظومة صلبة الروابط، مصفحة بجدل صارم. كانت هذه الأنظمة تعلن الحرب على فردوية الثورة. ليس للفرد حقوق، ليس له إلا واجبات. ليس موجوداً إلا للمجتمع، المجتمع هو الذي يشكله وليس هو الذي يشكل المجتمع. من جهة أخرى إن مجتمعاً «مكوناً» هو مجتمع العصور الوسطى، مجتمع النظام القديم، ليس غبار أفراد مثل المجتمع «الحديث» المزعوم. كان يتألف من «أجسام» كانت من العائلة حتى الحرفة تؤطر ألفرد. في هذا المجتمع المكوِّن كل شيء كان ينزع إلى تشكيل جسم. كانوا فيه يعرفون **النحن**، لا الـ **أنا**. الدولة كانت «عائلة كبيرة».. المعنى العميق للمونارشية الشرعية كان تثبيت السلطة السياسية في عائلة، تساندها بدورها وتوقفها **الأجسام**، المجتمعات الصغيرة في المجتمع الكبير العائلات الصغيرة في العائلة الكبيرة. هذه السلطة الشرعية لم تكن من موضع آخر سوى الوسيط بين البشر والله، الملك السيد الوحيد الحق، الوحيد المسلح بحقوق. بونالد الثيوقراطي مثل ميستر كان يستبدل بإعلان حقوق الإنسان «إعلان حقوق الله».

إن فيلسوفاً محترفاً هو أوغست كونت Auguste Comte يستأنف من حيثيات كثيرة ميستر وبونالد مع علمنتهما، مع استيعابه في مذهبه الوضعوي بعض النقاط البارزة من مذهبهما السياسي. عملية مثيرة للفضول كان لها أن تستتبع عواقب كبيرة على تطور الفكر المناهض للثورة، كان من شأنها في الحاصل أن تأتي وأن تسمح برجل

مثل مورأس Maurras. لذا يجب الإلحاح عليها.

نعم، يعلن كونت بعد ميستر وبونالد أن فردوية الثورة قد أنتجت التفتُّت الاجتماعي. الثورة بنت الإصلاح البروتستانتي والقرن الثامن عشر، وروحهما في الفحص الحر، كانت تتويج «حقبة نقدية» مدمرة، أعقبت العصور الوسطى الكاثوليكية، «الحقبة العضوية» على سبيل الامتياز، التي كانت ترتكز على التمييز العبقري للسلطة الزمنية والسلطة الروحية. هذه الحقبة النقدية التي من جهة أخرى كانت ضرورية لتدمير ما كان قد مضى زمنه، يجب أن تعقبها حقبة عضوية جديدة. لكن هذه الأخيرة ستكون مُلكاً للعصر **الوضعي** - الايجابي، بمعارضة العصر **اللاهوتي** والعصر **الميتافيزيقي**. في العصر الوضعي لا توجد عقائد لاهوتية بالية، لا تبقى ثمة غيوم ميتافيزيقية كالعقد الاجتماعي، سيادة الشعب حقوق الإنسان. بكلمة، لا يبقى ثمة مطلق. العلم يسود، العلم الذي يتحرك في النسبي، الذي ترك التفتيش عن الأسباب الأولى. وعلم العلوم هو «الفيزياء الاجتماعية» أو **سوسيولوجيا**، التي كوّنت هو مخترعها. علم لا يدرس الفرد، الذي هو تجريد محض، بل النوع الإنساني، البشرية، هذا «الكائن الكبير» أو «كينونة كبرى»، في تطوره التقدمي. بشرية تتألف من عائلات وليس من أفراد. بشرية تتألف من أموات أكثر مما تتألف من أحياء.

ما السبيل إلى تنظيم المجتمعات البشرية علمياً، إلى تكوينها، في لغة بونالد، على نحو يؤمن وحدتها؟ يجيب كونت: على صورة العصور الوسطى الكاثوليكية (الوضعوية، كما قيل بتهكم «هي الكاثوليكية ناقصاً المسيحية»). إذا تتميز السلطة الروحية (المؤلفة من سوسيولوجيين بدلاً من لاهوتيين) والسلطة الزمنية التابعة للأولى. إذ إن المجتمع يرتكز قبل كل شيء على اشتراك ما في المعتقدات: المعتقدات اللاهوتية والغيوم الميتافيزيقية، السلطة الروحية الكونتية ستستبدل بها معتقدات

وضعية - إيجابية، قادرة، هي، على مقاومة النقد العلمي. عدا ذلك حذف حرية الوجدان الفردي ضد هذه المعتقدات الوضعية ما إن تُقام. اعتبار **الواجبات** أكثر من اعتبار **الحقوق**. إعادة مبدأ الهيرارخية والسلطة، تصفية «الليبرالية» تحت كل أشكالها، إذاً البرلمانية، «الوقفة الملتبسة» في مسيرة المجتمعات. ينبغي أن تكف الحكومة أو السلطة الزمنية عن كونها مشبوهاً دائماً، كي تستطيع قيادة المجتمع في السبل التي ترسمها السلطة الروحية، والنضال ضد تشتت الأفكار، العواطف، المصالح.

في هذه الكونتية، شريطة إغفال الدين الذي حل محله العلم والله الذي حلّت محله البشرية، كانت الثورة - المضادة تستطيع أن تجد كثيراً من العناصر الثمينة لكفاحها، من وجهة نظر «وضعية» بالتمام. السياسة المُسمّاة **طبيعية** أو اختبارية كان يمكن أن تقترن بالسياسة المسماة **وضعية**[1].

---

(1) **أوغست كونت** (1798 – 1857) درس في معهد البوليتيكنيك، ثم علم الرياضيات، أصبح سكرتيراً لسان - سيمون، ثم انفصل عنه في 1824. بدأ يلقي «دروساً في الفلسفة الوضعية» ...، درس علم الفلك، الخ (تكوينه: علم وعلوم). - مؤسس **المذهب الوضعي الفرنسي**، أثر تأثيراً كبيراً في فرنسا والعالم. (علم البرازيل تحمل شعاره السياسي المؤلف من كلمتين: «نظام وتقدم»، كونت وضع هذا الشعار في سنة 1848). أضاف إلى فلسفته «العلمية» المحض ديناً جديداً هو «عبادة الإنسانية» مع طقوس وتصنيف عبادي عبادة عامة علنية، وعبادة شخصية، وعبادة منزلية) وبابا هو كونت، مذهبه الوضعي فيه إذاً شطران أو وجهان: علمي، وسياسي ديني. سننظر في الشطر الأول وهو الأهم، الأرسخ: إنه الوضعوية Positivisme التي يعتمدها كموقف أساسي وعام فلاسفة وعلماء ومفكرون وأدباء وآدميون عاديون، يسخرون من دين كونت.

حسب كونت: الفكر الغربي والبشري مر أو يمر بثلاث حالات: 1- الحالة الثيولوجية اللاهوتية أو الوهمية. 2- الحالة الميتافيزيقية (الماورائية) أو المجردة. 3- الحالة العلمية أو الوضعية (الايجابية).

لندخل في التفاصيل.. كونت يقول بشكل صريح: 1- مقولة السببية ميتافيزيقا. العلم الحق يعتمد القانون ويرمي فكرة السبب (هذا، تيار كبير سابق لكونت ولاحق له وازداد بأساً في أوائل القرن

==

==

العشرين. لكن الفيزياء الحديثة ترد الاعتبار لمقولة السببية). 2- ليس من المفيد دراسة كواكب بعيدة. (كونت ينفي علم الفيزياء الفلكية خارج العلم). 3- البحث في بنية المادة مستحيل، ولا جدوى فيه. إنه ماورائية، ميتافيزيقا. 4- كذلك حساب الاحتمالات. 5- ليس من المستحسن إدخال البحث الكمي الرياضي في البيولوجيا. 6- كذلك التنقيب في أصل المجتمعات أمر غير حسن، انتكاس إلى الماورائية. 7- المفاهيم الكبيرة، النظريات الكبيرة في الفيزياء مثلاً هي «تصورات مناهضة للعلم، لم تمارس أي تأثير ملحوظ على تقدم نظرية الضوء .... رغم كل الفرضيات العسفية، إن الظاهرات الضوئية ستبقى على الدوام صنفاً على حدة، قائماً بذاته. الضوء سيبقى إلى الأبد جنساً مغايراً للحركة أو للصوت». 8- باختصار: الفلسفة ماورائية، والحالة الميتافيزيقية الرجيمة ما هي إلا الحالة الفلسفية، العابرة، بين اللاهوت وهذا اللاهوت الذي هو «الوضعية» و«العلمية» المخصية. العلوم الطبيعية والإنسانية يمكن أن تقوم بدون مقولات كبيرة. 9- أخيراً الثورة ميتافيزيقا واستبداد. غيوم ميتافيزيقية: العقد الاجتماعي، سيادة الشعب، حقوق الإنسان ... كما نقل شفاليه في عرضه الذي موقع كونت كمفكر سياسي في مسيرة الفكر اليميني.

لقد شُبِّه كونت الفرنسي بهيغل الألماني. إميل بريهيه Brebier بعقد مقارنة بين الاثنين، مفيدة قطعاً ... ولقد قيل عن كونت أنه هيغل فرنسا. هذا معناه أن كونت كاريكاتور هيغل، وكاريكاتور أوروبا.

«وضعوية» و«فلسفة»: هذا تناقض - في - المعنى. نصرة «العلم» ضد -الفلسفة-: هذا حماقة. الكتب المدرسية المختصرة لا تعطي صورة صحيحة عن كونت وفلسفته الوضعوية أو الإيجابية، تتجاهل سقطاته المرعبة، تقدم أحياناً الوضعية أو الايجابية كأنها هي العلم وهي المعرفة، ولا ترى أن هذه المعرفة مخصية وأن هذا العلم ملغوم ومنتكس.

الوضعوية الكويتية والانجلوسكسونية تجربة مطهَّرة متقدمة، أي أنها انتكاس عن التجريبية العظمى، الأصلية (لوك وخلفائه). رفض كونت للكليات الكبرى، حربه على المجرد، موقف يلتقي مع كره برك Burke للمجرد. الوضعوية تؤقنم الدنيا في أصناف وسيطة، في خاص - عام متوسط، مقطوع عن الكلي وعن المفرد، ولا تستطيع إذاً بلوغ العياني الحقيقي.

«الفكر العربي في عصر النهضة» منبهر بأوروبا الأخيرة، المتقدمة، الأحدث، أوروبا القرن 19، أوروبا سكك الحديد والعلوم والصناعة والقوة المادية. الوضعوية الفرنسية والانجليزية هي رائده الفلسفي اللافلسفي. الجناح الياري (شبلي شميل، فرح أنطون، ... يصل حتى داروين ونظرية التطور: هذا جيد

==

==

وممتاز؛ لكن هذا، بخلاف ما يتصوره ويكتبه البعض، هذا ليس، ليس بعد، «المادية الديالكتيكية»، لأنه ليس - أساساً وجذراً - الديالكتيك، المنطق، نظرية المعرفة (وبوشنر Buechner كان أكبر ناشر لداروين ونظرية التطور، مع أنه رائد المادية المبتذلة الأشهر). فكر رواد الإصلاح الإسلامي والتجديد الإسلامي لا يخرج جذرياً من هذا المناخ الوضعوي والعقلاني الجزئي، يحب هذا المصدر الأوروبي - الوضعوية - الذي يلتقي في ذهنهم وروحهم مع الوضعوية أو «الإيجابية» الإسلامية: عملياً، «واقعياً»، إنهم ضد اللاهوت، ضد الفلسفة، مع أنهم بصدد دين وإصلاح ديني، بل بصدد دين اسمه وعنوانه الإسلام (أي، إذن: إسلام لله، لا للمادة، للأشياء، لأجزاء، لأصناف، لأوثان، لأشخاص، النصوص، لزمن، وهذا الموقف الوضعوي، الذي لا يتجرد ولا يجرِّد إلا في حدود، يلغي نفساً موجوداً في الوهابية الأولى، ويغلب وجهها الآخر، وجهها الإسلامي التقليدي، «التاريخي»، الحنبلي - الأشعري: الشرع وأحكامه. بدلاً من «العودة إلى البدء»، إلى «البدء» في هذا المستوى من التجريد الكلي، يعودون إلى «السلف الصالح»... في سنة 1976، ما زال لسان حال الكثيرين: الرجل: هذا موجود، المرأة: هذا موجود، الإنسان: هذا مجرَّد أي غير موجود. البشر أصناف، أنواع، أديان - مذاهب – طوائف. هذا يغلبه على كونهم «الإنسان» وعلى كونهم «البشر الأفراد». الإنسان هذا مجرّد أي غير موجود؟ إذن لن تصلوا إلى البشر الأفراد المفردين. الإنسان العام والإنسان المفرد ممنوعان بالتلازم. الكلي - العياني خارج المتناول، خارج الذهن أصلاً، كهدف ومآل.

أجل، إن علماء وضعويين كثيرين في أوروبا قد عملوا ودفعوا عجلة المعرفة إلى الأمام في ميادين علمية مختلفة: هذا بديهي وطبيعي، والوضعوية الفرنسية والانجلوسكسونية آتية من/ ومرتكزة على/ تراث عقلاني طويل وعظيم، حتى وإن كانت هي انحطاطه. أجل، إن الوضعوبة تحمل أو يمكن أن تحمل نفس التحرر من الغيب والماوراء والسحر الخ، خصوصاً عندنا. والإيجابية تعيين لازم وبديهي للفكر، صفة واشتراطه ومآل للمعرفة. لكن المذهب الوضعوي خصص للعقل في الأساس. أجل، رواد النهضة العربية قبل قرن أو نصف قرن قاموا بعمل ايجابي كبير وممتاز. بل إن معظمهم يتخطون المذهب الوضعوي، تلقائياً وبحكم الضرورة. إن رجالاً من طراز قاسم أمين والكواكبي ومحمد عبده الخ موضع فخرنا واعتزازنا بحق، عمالقة التجديد الإسلامي قاتلوا، حقاً، في جبهة الواقع. «عصر النهضة» كان خطوة كبيرة كان بداية استيقاظنا، بداية ظهورنا كذات وفاعل في شكل العصر الليبرالي وفكر العصر الليبرالي... العصر الديمقراطي (الشعبي) البادئ في الخمسينيات ثم المنتكس والمنشود الآن يحتاج إلى شيء آخر. الديالكتيك (= الفلسفة، المنطق) والديمقراطية (= السياسة، المجتمع، الشعب،

==

في 1864، فريدريك لو بلاي Frédéric Le Play، مخترع طريقة مونوغرافيات اجتماعية، يصدر **الإصلاح الاجتماعي**. يظهر فيه، يقول سانت - بوف - Sainte Beuve، مثل «بونالد مجدِّد الشباب». يؤمن بـ«دستور جوهري» لكل مجتمع، الوصايا العشر وسلطة الأب أساسه المزدوج، الدين والسيادة أسمنته المزدوج. يفضح «عقائد 1789 الزائفة»، الاستسلام للفردوية وللقوانين الطبيعية. لكنه حذر من الدولة، يفضل عليها السلطات المحلية، التي هي أقرب إلى المعنيين. إصلاح المجتمع يبدو له تابعاً لإعادة العائلة وسلطة رئيسها، التي تسير جنباً إلى جنب مع النفوذ السليم لكل الأشخاص الموصوفين بوضعيتهم، كبار ملاكين، أرباب عمل، «عقلاء من شتى الأنواع»، الذين يشملهم تحت اسم **سلطات طبيعية أو سلطات اجتماعية**.

لكن التاريخ الحاسم، في تطور الفكر التقليدوي، هو، على الأقل بالنسبة لفرنسا عام 1870.

فرنسا، بلد الثورة، تسحقها بروسيا المحافظة، على هزيمتها تطعم الكومونة، وهي حرب طبقات قصيرة ووحشية. هاتان الواقعتان الفظتان تفرضان ذاتيهما على تأمل رجال كفوستيل دو كولانج Fustel de coulanges رينان Renan، تين Taine. فوستل، مؤلف **المدينة القديمة** الشهير، يكتب في 1872 جملاً قاسية عن المؤرخين الفرنسيين الذين «منذ خمسين سنة كانوا رجال حزب»، الذين علّموا الفرنسيين أن يتباغضوا «أن يلعنوا الماضي الفرنسي، أن يشنّعوا على ملوكنا، أن يكرهوا

==

البشر) ضرورة واحدة متلازمة. الوضعوية والليبرالية لا يمكن أن تعبئ الجماهير ضد الإمبريالية والانتكاس إلى البربرية. وحدها الجدلية يمكن أن تكون ركيزة فلسفية لهذا التحرك المطلوب، ووحدها الديمقراطية يمكن أن تكون محوراً سياسياً عاماً له.

أرستقراطيتنا». رينان ينشر في كانون الأول / ديسمبر **الإصلاح الفكري والمعنوي**. فيه يعطي فكره المتموج مداراً مضاداً - للثورة مؤكداً. بالنسبة له أياً كانت أخطاء الإمبراطورية الثانية فإن جذر الهزيمة هو الديمقراطية («المفهومة بشكل سيء»، يضيف من باب الأدب). فرنسا «تكفر» اليوم عن الثورة. إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحكم بشكل جيد، لأن أسلوبها في اصطفاء القادة، الانتخاب الشعبي، عديم القيمة. إن مجتمعاً من المجتمعات لا يكون قوياً إلا بشرط اعترافه بالتفوقات الطبيعية. الولادة واحد منها. انتصار بروسيا كان انتصار النظام القديم، الأرستقراطي، الهيرارخي، ضد الديمقراطية المساواتية، هذا المذيب لكل فضيلة. النهوض الفرنسي يمكن أن يأتي من إعادة الملكية ومن نبالة. إذ لا نؤمن بحق الملوك الإلهي، المفهوم البالي، يمكن أن نؤمن «بحقهم التاريخي». إن عائلة، هي آل كابيت Capétiens، في تسعمئة سنة صنعت فرنسا، فلنُعدها! لكن رينان يعلم أنهم لن يعيدوها.

أما تين فهو ينكبّ على المهمة التاريخية الجبارة **لأصول فرنسا المعاصرة**، التي يمتد نشرها من 1875 إلى 1893 (المؤلف يموت قبل إنجازه عمله العظيم). يمكن، مع تذكرنا برك الذي نفوذه حاضر على الدوام، أن نقول إن الأصول هي **تأملات عن الثورة**، جديدة وأرحب مدى، فاتكة مؤذية وسيلية جارفة مثل تلك، أكثر نسقية ومنهجية، أكثر جدية (ولكن ليس أكثر عمقاً)، خالية تماماً من تهكم ونتوءات برك. تلك نفس مقاضاة «روح القرن»، وقد صار «الروح الكلاسيكي» بتوسيع مبتكر ولكن قابل للنقاش، يقوم بها تين على القرن الكلاسيكي، قرن لويس الرابع عشر. هذا الروح، المجرَّد، الاستنتاجي، المعمم، الذي يدير ظهره للتجربة التاريخية والعيانية، لتنوع «البشر الواقعيين»، يكون مسؤولاً عن الثورة، عن اليعقوبية، عن فرنسا الحديثة التي بناها بونابارت. تين يشارك مع توكفيل، وهو ملهم آخر لفكره، في بعض المركزة

النابوليونية، الدولتية المجتاحة، - ولكن بدون أن يشاطر توكفيل تسليمه للمد الديمقراطي، ولا إيمانه بالفضائل المعوِّضة التي للحرية السياسية. تين يثور ضد قانون العدد، النظام الانتخابي، الاضطهاد من جانب الأكثرية بلا رقابة. الحرية الخاصة، وجدان المواطن، شرفه، تظهر له في خطر دائم في ديمقراطية تسودها فضلاً عن ذلك المركزية.

موريس بارِس Maurice Barrés، موسيقي النثر الفرنسي الذي لا يضاهى، يضع في موسيقى أفكار تين السياسية. ماضياً من الأنوية الأشد يبساً في جنونها إلى نفي جذري للفردي، للشخصي، يحل محل عبادة **الأنا** الفردي عبادة الأنا القومي. مؤمناً مثل برك وتين - ولكن مزاوداً عليهما - بالقوى العاطفية - الانفعالية أكثر منه بالفهم أو الذكاء، «هذا الشيء الصغير على سطح أنفسنا»، يريد تعبئة كل «طاقات العاطفة» لصالح الأمة الفرنسية. الأمة المتصوَّرة - أو بالأحرى المُحسَّة - لا كمفهوم حقوقي على طريقة سييس Sieyes، لا كمجموعة أفكار، كأيديولوجيا (أيديولوجيا الثورة على طريقة رجال اليسار، بل كواقع شعوري انفعالي. واقع جسدي لَحْمي تقريباً، ملموس مرئي، مع مناظره المتنوعة، أقاليمه الأصيلة والحية، في المرتبة الأولى بالنسبة لبارِس اللورين Lorraine، الحصن الذي يواجه الأجنبي الجشع، المنتصر الألماني.

لكن هذه الأمة الفرنسية - اقرؤوا تين. «فكَّتها ونزعت دماغها» الثورة وبونابارت لم تعد سوى فتات من أفراد معزولين، مسطحين على أقدام الدولة الساحقة، صاروا غير قادرين على الاجتماع تلقائياً حول مصلحة مشتركة. المدرسة الحديثة، مدرسة دولة، - اقرؤوا تين - الثانوية النابوليونية أعطت هؤلاء الأفراد الفرنسيين تربية مجردة بالتمام. هذه التربية أكلت الجذور التي كانت تغرسهم في أرض إقليمهم الذي ولدوا فيه، التي كانت تغذيهم بعصاراتها، بالثروات التي كدّسها التقليد

- التراث «الأرض والأموات». هذه التربية **اقتلعت جذورهم**، هؤلاء الأفراد الفرنسيين، منذ طفولتهم، (**المقتلعو الجذور**، عنوان أول وأجمل جزء، صدر في 1897، من **رواية المروءة القومية** التي تشمل أيضاً **النداء إلى الجندي ووجوههم**).

لم يفتح أحد الطريق، ولا فتح طريقاً مباشراً أكثر مما فعل بارِس لقوموية موراس الكاملة - أيّاً كانت الخلافات المتزايدة الشدة بين الكتابتين.

بارس، المولود في سنة 1862، النائب البولانجي (والاشتراكي – الميل) عن مدينة نانسي Nancy في سن السادسة والعشرين، ثم المهزوم في انتخابات 1889، كان، في الوقت نفسه مع كونه رجل مذهب، رجل حزب. **النداء إلى الجندي**، الصادر في سنة 1900، هو تاريخ البولانجية في شكل روائي. **وجوههم** الصادر في سنة 1902، يعرض البرلمانيين إبان فضيحة بناما. بولانجيه، بناما، ينقص اسم «لإتمام الثلاثية الدراماتيكية لجمهورية الانتهاز: دريفوس Dreyfus [1]. والحال أن **التحقيق عن المونارشية** يتصل

---

(1) **بولانجه Boulanger**: جنرال فرنسي قام بمحاولة انقلاب أو كاد. جمع حوله حزب إعادة النظر (الحزب القومي، حزب الثأر ضد ألمانيا)، نجح نجاحاً هائلاً في الانتخابات ... لكنه لم يجرؤ وفر إلى الخارج. الخطة البولانجية دامت 3 سنوات (1886 – 1889).

فضيحة بناما Panama: فضيحة مالية وسياسية كبيرة هزت الجمهورية الثالثة. انفجرت في سنة 1891. أسهمت في إنهاء اللاسامية (مناهضة اليهودي) في أوساط طبقات مختلفة.

قضية ديفوس: دريفوس Dreyfus ضابط فرنسي يهودي، برتبة نقيب، اتهم وحوكم وحكم زوراً بتهمة التجسس والخيانة العظمى (1894). قضية شطرت فرنسا (ومثقفيها) إلى نصفين (1898) أخيراً أعيد النظر وبُرِّيء الضابط.

جمهورية الانتهاز.. لنذكر أن جمهوري الجمهورية الثالثة انقسموا إلى حزبين: المعتدلون أو الانتهازيون apprortunistes أمة غامبيتا ثم جول فيري، **والراديكاليون** أي الجذريون بزعامة كليمنصو؛ ومال الحكم بشكل متزايد إلى أيدي الحزب الثاني.

مباشرة بقضية دريفوس، الدراما الكبيرة، التي لا تصدق، لجيل من الفرنسيين بالكامل. لقد رسمنا لتونا التطور العام للفكر المناهض للثورة خلال القرن التاسع عشر. هذا التطور كان يسمح وينبئ **بالتحقيق**. لكن، حتى نفهم جيداً الكتاب وحظه التاريخي، يلزمنا الآن أن ننحني على هذه الظروف البالغة الخصوصية للسياسة الفرنسية نحو عام 1900، المسحورة بـ«القضية».

جمهورية الملاءمة أو الانتهاز كانت اعتقدت، بعد الإنذار البولانجي، بعد فضيحة بناها السياسية - المالية، أنها واجدة أخيراً «الميناء»، حسب تعبير بانفيل Bainville، في ظل ملين Meline الهادئ[1]. لكن قضية دريفوس تأتي لتضع من جديد كل شيء موضع سؤال. تحرك كل الذي كان يبدو، بعد اختمار طويل وخض كثير، يتوضع أخيراً في أسفل المدن: مناهضة السامية ومناهضة البرلمانية عند هؤلاء، مناهضة الإكليركية ومناهضة العسكرية عند الآخرين. تجري داخل الأحزاب بعض إعادات الترتيب غير المنتظرة. الكابتين دريفوس التعيس لم يعد تقريباً سوى ذريعة لما يدعوه دانييل هاليفي Halevy «الثوران الوطني».

في اليمين، عند مناهضي دريفوس، «الثوران الإنساني» في اليسار، عند الدريفوسيين. **عصبة الوطن الفرنسي**، مع ديروليد Déroulede، كوبه Coppée، بارس Barrés، جول لوميتر Jules Lemaitre[2]، تجمّع المكافحين ضد «مؤامرة الأجنبي» التي تستند

---

(1) ميلين **Méline**: رئيس الحكومة من 1868 إلى 1896.

جاك بانفيل Bainville: مؤرخ يميني وملكي: من أتباع مورأس، صاحب كتاب عن «تاريخ فرنسا» (1931)، وكتاب عن نابوليون الخ.

(2) **ديروليد**: كاتب وشاعر وطنيات ورئيس عصبة الوطنيين، نائب.

==

على الدريفوسيين: يهود، بروتستانت، ماسونيين، جميعهم نفوس ملعونة لجمهورية برلمانية عفنة: هكذا العصبية ترى الأشياء. لكن العصبة ليست مونارشية، بل تبقى جمهورية: جمهورية **استفتائية** Plébiscitaire. هذه الصيغة لنظام سلطوي المستندة إلى دعوة الشعب كانت ترسل روائح بونابارتية قوية. كانت من قبل صيغة البولانجية، التي هي نوع من «بونابارتية الفقير». **القومويون** mationalistes، كما كانوا يدعون أنفسهم، قوميو **عصبة الوطن الفرنسي**، كانوا يعوّلون، وهم بولانجيون سابقون (ديروليد، بارِس)، على النجاح بمناسبة قضية دريفوس في تحقيق ما كانوا قد أخطئوه مع بولانجه: الإطاحة بالجمهورية البرلمانية. النجاح كيف؟ مع مَن؟ كانوا لا يعلمون. كان بارِس يكتب بشكل حزين في **الجريدة** بتاريخ 30 تشرين أول، متذكراً الفقر الفكري للحزب البولانجي: «لا يوجد أية إمكانية لإعادة الشيء العام بدون مذهب».

الفكرة المونارشية، تحت شكل مونارشية برلمانية ومحافظة في أيدي الوجهاء والإكليروس، كانت ما برحت تفقد أرضاً منذ المغامرة الطائشية التي ألقى نفسه فيها ماك - ماهون Mac - Mahon في 16 أيار 1877 [1]. ومع ذلك ألم يكن - بوسع ذهن

==

كوبه Coppeé: شاعر، سمي «شاعر المتواضعين» أو الفقراء.

جول لوميتر: كاتب وناقد أدبي.

(1) ماكماهون. - بعد سحق الكومونة وإغراق باريس في حمام من الدم (1871)، عاشت فرنسا فترة تأرجح، قبل انتصار النظام الجمهوري واستقراره نهائياً. بلغ السعي إلى إعادة المونارشية ذروته في 16 أيار 1877، مع محاولة الرئيس المارشال ماكماهون «قائد الجيش الذي أغرق باريس في الدم؛ في 1873 خلف رئيسه وشريكه تيير العجوز البرجوازي السفاح الذي ظل مؤيداً لجمهورية محافظة تماماً واصطدم بأكثرية النواب). ولكن الأمة كانت مع النظام الجمهوري وانتخبت أكثرية متزايدة، وأخيراً استقال ماكماهون في 1879، وعاد المجلسان من فرساي إلى باريس، وصدر عفو من رجال الكومونة

==

مبتكر أن يتخيل تصريف التيار القوموي الصاخب، المشوش والذي ليس له مذهب، لصالح مونارشية من طراز مجدَّد؟ مونارشية سيكون لها، هي مذهب، مذهب يجمع العناصر التقليدية مع العناصر الانفعالية الجديدة: مناهضة البرلمانية، مناهضة اليهود، قوموية، منتصبة ضد كل تسلل لـ«الأجنبي» وتهيئ «الثأر» (الذين كانوا يتهمون جمهورية الانتهاز بأنها تخلت عنه). قوموية ديروليد مثلاً كانت ناقصة وكأنها مبتورة مشوهة. هذه المصلحة القومية، التي تحت علاقتها الحصرية كان يجب أن تفحص كل المسائل، مَن إذاً أكثر من ملك «الملك»، كان موصوفاً لتحريرها بأقل ما يمكن من احتمالات الخطأ، ولغرض تحقيقها، سلطوياً لا برلمانياً؟ القوموية الوحيدة **الكاملة**، إنما هي المونارشية!

هذا الذهن المبتكر، الذي كان له أن يلعب ورقة أيديولوجية جميلة إلى هذا الحد، إن ليست عملية، كان موجوداً، وقد عرفه القارئ: إنه شارل موراس Charles Mourras.في سنة 1900، إنه في الثانية والثلاثين: أصغر من بارِس بست سنوات. في الثامنة عشر من عمره، سنة 1886، كان يكتب مقاله الأول في **الإصلاح الاجتماعي**، المجلة التي أسسها لوبلاي le Play. اليف بوسويه وميستر وبونالد، هؤلاء الثيوقراطيين، كما وكونت وتين ورينان، هؤلاء العلمويين المنفصلين عن الأديان

==

الباقين على قيد الحياة، وأقِر عيد فرنسا القومي في 14 تموز. على الصعيد الداخلي شهدت **حقبة الجمهورية الثالثة** بين 1875 و1914: إنماء وتأكيد الحريات الديمقراطية (الصحافة، الاجتماع الخ)، تأكيد النظام البرلماني مع مجلسين (شيوخ ونواب، إقرار مجانية وإلزامية وعلمانية التعليم، فصل الكنيسة والدولة، وصعود الطبقة العاملة: (الطبقة الرابعة»!) والنقابات وحزب العمال، والتشريع العمالي والاجتماعي. وظهرت فرنسا دولة مزدهرة، وعانت من تدني الولادات وانتشار الكحول والسل، مع فتر عمالي وفلاحي وشعبي واسع ودائم.

التقليدية، كان يشاطر هؤلاء عدم إيمانهم في السياسة، كان بسرعة قد نبذ المونارشية البرلمانية والجمهورية البرلمانية سواء بسواء، وصوّت لصالح بولانجه في 1889. تحت تأثير الشاعر ميسترال Mistral والفيليبر les felibres[1]، كان قد جعل نفسه رسولاً داعية للامركزية الإقليمية ضد «الرتابة اليعقوبية المفروضة على شعب كان يتألم منها خفية عنه» (ذاك كان في الجو: بروفانس Provence ميسترال وموراس، لورين Larraine بارِس!). لكن اعتناق موراس الفكري للمونارشية، بدافع القوموية، لم يحدث إلا في سنة 1896، على أثر رحلة إلى اليونان منها ولدت **آنتينيا** anthinéa، «إذ خرجتُ من بلدي - يقول موراس - رأيته أخيراً كما هو، وارتعبت لرؤيته بهذا الصغر». آه! لو كانت فرنسا قد احتفظت منذ الثورة بملوكها، بـ«تواصلاتها الحية... في أماكن ومواقع كل هذه الهزات القاطعة، الفاصلة، المنرفِزة!... كانت البداهة تنتزع مني أخيراً الاعتراف بهذا: ينبغي علينا أن نعيد **أخيراً** ذلك النظام إذا كنا لا نريد أن نكون آخر الفرنسيين. كي تعيش فرنسا، يجب أن يعود الملك» (**تحت شارة فلور**، Au Signe de flore).

لكن «**ما هي الملكية**»؟ كان لدى موراس عنها تصور جديد وشخصي بالتمام. أكان هو تصور المطالب بالعرش وحاشيته؟ النظرات الموراسية هل كانت تغطي ما يكفي

---

(1) **فريدريك ميسترال** Mistral: كاتب وشاعر فرنسي من منطقة بروفانس (على البحر المتوسط في جوار إيطاليا) باللسان البروفانسي. - **الفيليبر**: أصلاً، شاعر أو تأثر بلغة أوك langue d'oc، وهي لغة جنوبي فرنسا في العصور الوسطى. اللغة الفرنسية القومية تكونت على أساس لغة الشمال المعروفة بلغة أويل Oc وOil هما أداة التأكيد أو الإيجاب Oui في الجنوب والشمال، الفنان الكبيرتان سُميتا بهما، وكل منهما مجموعة ألسن إقليمية متنوعة)، لسان إيل - دو - فرانس «اقليم باريس والملك» المعروف باللسان الفرنسي Francien. في 1854، ميسترال وآخرون أسسوا مدرسية الفيليبريج الأدبية كي تعيد للسان البروفانسي مرتبته كلغة أدبية. **والفيليبر** مؤازر لها. كلمة «فيليبر» بروفانسية.

«من تراث لا شخصي» كي تنال نوعاً من العمادة على يد الملكية الرسمية؟ وإذا بمدير **صحيفة فرنسا** الملكية، التي كان يكتب فيها موراس، يقترح على هذا الأخير الذهاب إلى بروكسل لمحادثة («إجراء مقابلة»، في لغة اليوم) أندره بوفه André Buffet والكونت دو لور - سالوس contre delur salues، المنفيين السياسيين، الممثلين المخوّلين للمطلب بالعرش، دوق أورليان.

موراس يتحدث طويلاً مع بوفيه. لور - سالوس يسلمه جواباً مكتوباً من الألف إلى الياء. المُطالِب بالعرش يعلن موافقته خطياً. ينتج عن هذا أن المونارشية، إذا أعيدت إلى فرنسا، ستكون تقليدية، ورائية، مناهضة للبرلمانية، ولامركزية. موراس يدعو إذناً، بقناة **صحيفة فرنسا**، نخبة المواطنين الجيدين إلى إعطائه شعورها عن السؤال الذي بات مطروحاً أمامها: **نعم أم لا، تأسيس مونارشية تقليدية، ورائية، مناهضة للبرلمانية، ولامركزية، هل هو قضية سلامة عامة؟**

ذاك هو الكتاب الأول من **التحقيق**. الكتاب الثاني يعطي الأجوبة، التي يعلق عليها موراس. أجوبة بولي بورجه Paul Bourget، موريس بارس، هنري بوردو H. Bordeaux، جالك بانفيل J. Baniville، شارل لو غوفيك Ch. Le Goffic، سسولي برودوم Sully Prudhomme، هنري فوجوا H. Vaugeois. فريدريك أموريتي F. Amouiretti. لوي ديمييه Le dimier، ليون دو مونتسكيو Le de Montes quiou، بين آخرين[1]. أجوبة متحمسة، - كان للأعداء أن يقولوا إن صاحب التحقيق «شغّل» أصدقاءه الشخصيين، وفي هذا قسط من حق، وأجوبة أكثر تحفظاً، تبدي اعتراضات تبين الصعوبات. موراس كان يأخذ علماً بالتأييدات، يدحض الاعتراضات بقوة،

---

(1) بورجه وبوردو: أديبان روائيان، سولي برودوم: شاعر. الآخرون أقل شهرة، فيما عدا موريس بارس.

ناشراً بلا كلل محاججة مشدودة، رشيقة، لاصقة، عنيدة.

التحقيق، المنشور من حزيران إلى كانون الأول 1900 في **صحيفة فرنسا**، أُصدر بادئ ذي بدء في كراسين (1900 – 1901) لم ينتشر ككتاب مكتبة إلا في 1909، مضافاً إليه جزء ثالث يحمل تاريخ 1903. كان مجرد فعل صحفي لا عاقبة له، لكن بفضل شراكة الظروف، قد لاقى طنيناً غير مرجو. كان **التحقيق** يسمى منعطفاً، حاسماً بالنسبة لشهرة المحقق ومستقبله الشخصي، هاماً بالنسبة لتطور الأفكار السياسية في القرن العشرين...

تقليدية، وراثية، مناهضة للبرلمانية، لامركزية: ما هو المعنى الدقيق للسمات المعينة بشكل قاطع للمونارشية القادمة، وأية علاقات متبادلة تقدمها هذه العلاقات؟ هذا ما ـ مع مساعدة محادثيه السامين ومساعدة مراسلي **التحقيق** الملفتين المتحمسين أو المتحفظين ـ هذا ما سيشرحه لنا على امتداد عمله.

★ ★ ★

تقليدية - تراثية، وراثية.

«المالكية يجب أن تكون تقليدية: ثمة بالضبط اتجاه للأذهان جديد تماماً، مؤيد التقليد القومي، وكما يقول بارِس، لإيحاءات أرضنا وأمواتنا».

إيحاءات مناهضة للفردوية، مناهضة العقلانية: هذه اللغة المُعارة لـ«أمواتنا» كانت تشبه بشكل مثير للفضول لغة برك، ميستر، بونالد، كونت، تين. تقليد، سياسة تقليدية، لنفهم: رضوخ للواقع، لا ليآلات العقل الفردي؛ رضوخ لطبيعة الأشياء الطبيعة التي ضدها - حسب لور -سالوس - ثار الفرنسيون بتصميم ومنهجية منذ مئة عام. لنفهم أيضاً: رجوع إلى الدستور «الواقعي» للوطن، الدستور الذي (إذا صدقنا تين في **الأصول**) «الطبيعة والتاريخ» كانا «اختاراه» بدون أن يطلبا رأي الأفراد الفرنسيين،

بالتالي رفض كل دساتيرنا المصطنعة، المفتعلة، الوهمية، المُترعة بكل قطعها من قبل أناس مقتلعي الجذور. يقيناً، المونارشية ستقوم بإصلاح، بل كانت هي محور كل إصلاح. لكن عمل حكومة مصلحة لم تكن هي تفهمه «على أنه عمل جمعية رجال سياسة عالين خارقين جلسوا حول بساط أخضر وعلى صفحات بيضاء ناصعة، ينضجون بالضربة الأولى، تقريباً في أصغر تفاصيله، الدستور الهادف إلى صنع سعادة البلد الأزلية. يتمثل هذا العمل بوصفه عمل ملك سيد يتابع بانتباه وفي كل يوم العمل التلقائي لقوى البلد...» (لور سالوس). سياسة تقليدية، سياسة **طبيعية**... وأي شيء أكثر موافقة للطبيعة المفهومة هكذا - لنعد قراءة برك - من الوراثة في كل أشكالها؟ تقليد ووراثة، تراث ووراثة، مفهومان توأمان؟

«المورنارشية يجب أن تكون وراثية: توجد حركة في صالح إعادة تكوين الأسرة، أساس الوراثة».

النقل الوراثي، في العائلة، بالعائلة، هو النقل على سبيل الامتياز (وما هو: التراث، إن لم يكن هو ما يُنقل؟)، موراس يحرص على توضيح أن المقصود ليس عدا ذلك نقلاً «فيزيولوجيا» بالدم بقدر ما هو نقل نوعاً ما «مهني» بالتراث الشفوي وبالتربية في البيئة العائلية. الكتّاب الجمهوريون لم يفهموا شيئاً من الأمر، الذين يكتبون في كورَس من أجل تكسير كبرياء النيو - مونارشية: قوانين الوراثة معروفة بشكل سيء، الخ. موراس، هازّاً كتفيه: لكن ليس الأمر قوانين الوراثة الفيزيولوجية. ويشرح، بمفردات كاملة، ما الأمر. وينحاز، مثل بارِس، لـ «الوريث»، في الذي دعي مساجلة «الوريث» و«التلميذ المزوَّد بصرّة نقود».

ليس المطلوب أن تؤمَّن فيزيولوجيا في خدمة الدولة من جيل إلى جيل مجموعة أفراد أكثر تميزاً من عامة المواطنين، المطلوب استخدام القابليات الخاصة، الخصوصية

والتقنية، التي يعيِّنها لكل درجة الدم، ولكن خصوصاً التقليد الشفوي والتربية. ليست المسألة **درجة** هذه المؤهلات، بل صفتها، أو إذا شئتم توجهها المعتاد... يولَد الإنسان قاضياً أو بائعاً، عسكرياً أو مزارعاً أو بحّاراً، وحين يكون مولوداً لهذا أو ذاك يجد نفسه فضلاً عن ذلك، ليس فقط بالطبيعة، ولكن أيضاً **بالموقع**، أقدر على إنجاز الوظيفة الموافقة بشكل نافع: إن ابن دبلوماسي أو تاجر سوف يجد في أحاديث أبيه، في دائرة عائلته وعالمها، في التراث والعادة اللذين سوف يغلّفانه ويساندانه، الوسائل الحية للتقدم بسرعة أكثر من أي شخص آخر، أما في التجارة وأما في الدبلوماسية. لذا فإن عمل حياة أسرته سيكون قد جعله يجد خط **الجهد الأقل والأثر النافع الأكبر**، أي المردود الإنساني الأفضل.

تفضلوا وطبقوا على المونارشية هذه المحاكمة كما كان يفعل غريزياً «كبار فرنسيينا في القرن السابع عشر» حين كانوا يتحدثون عن **حرفة الملك**. الأمير هو، كالبائع، العسكري، القاضي، الفلاح، أو البحار، «نوع اجتماعي من نموذج الإنسان»، خاضع لنفس القواعد التي تخضع لها الأنواع الاجتماعية الأخرى: المزاولة الطويلة للوظيفة في العائلة تكيف بشكل يكاد يكون أوتوماتيكيا لهذه الوظيفة «أفراخ» هذه العائلة الأمير. ابن أمير، هو ليس فقط بالطبيعة، بل أيضاً **بالموقع**، أقدر على إنجاز وظيفة أمير.

وإذا كانت هذه الأخيرة هي رفع المصلحة القومية دون سواها، فمن السهل أن نرى أن الأمير الوراثي موصوف أكثر من أي شخص آخر - **بحكم موقعه**، بصورة مستقلة عن قيمته الشخصية - لتبين هذه المصلحة أنه موصوف أكثر لأن **هذه المصلحة هي في الوقت نفسه مصلحته**. موراس استطاع أن يقرأ عند هوبز، سلف الوضعوية، وأن يجد ثانية، في عري أقل، تحت قلم لويس الرابع عشر وبوسويه الحجة الكلاسيكية للمونارشويين القدامى «المسلمة المونارشية»: المونارشية أفضل الأنظمة لأن المصلحة

الشخصية للحكام، ترجمة الأنانية التي لا تقهر، والمصلحة العامة، بعيداً عن التعارض، تتطابقان فيها **بالضرورة**. موراس في **التحقيق** كما في كل مؤلفاته، استرجع هذه الحجة، جدّد شبابها، قدمها دون ملل تحت كل وجوهها. حجة ثمينة إلى ما لا نهاية في نظره، إذ لا تداخلها أية عاطفية، طابعها واقعي محض، على غرار ماكيافل وهوبز سواء بسواء، ركيزتها وضعية تماماً وعلمية تقريباً. تفضلوا، تحت هذه الزاوية، وقارنوا بالمونارشية الجمهورية سواء البرلمانية، أو الاستفتائية (كما يحلم بها القوميون طراز ديروليد).

برلمانية كانت أو استفتائية - الكلام - لأندره بوفه ـ إن الجمهورية تابعة لروح وقلب جمهورييها. أما الملك الوراثي فله مصلحة جدا مباشرة في الصالح العام مما يحول بينه وبين أن يحكم فقط بحسب مزاجه أو بحسب منظومته. إنه دماغ الأمة، جهازها العصبي المركزي. يرتجف من الخطر المشترك، يطمح إلى الازدهار المشترك وطبيعته العميقة، وظيفته الضرورية والطبيعية، أو إذا فضّلتم استخدام لغة علم الهندسة، **موقعه**، تضطره إلى أن يضبط ذاته على ضرورات السلامة العامة. يمكن أن تخطيء، لا ريب، في رؤية هذه الضرورات، لكنه مُرغم على البحث عنها، وما إن يلمح الخطأ حتى تحمله **مصلحته** على تصحيحه...

وراثة السلطة تصنع إذاً قوتها، ديمومتها، استمرارها، الموازية لقوة وديمومة واستمرار الأمة. بالعكس الاستمرار - مثله مثل التنظيم: كونت كان قد رأى ذلك - غريبا عن جوهر الديمقراطية الجمهورية ذاته. إذا كانت الجمهورية الثالثة البرلمانية لا تزال من جانب ما حكومة - موراس، كارهاً، يسلم لها بذلك - فبفضل مؤسسة جبارة، مجذرة في الزمان، هي الماسونية، برجالها المختبرين «التي تساندها وتقودها

البلوتو قراطية»[1] الماسونية جاءت تعوض عدم الاستقرار الوزاري، خلقت سلسلة لا جدال فيها من المقاصد السياسية والإدارية. الماسونية قدّمت للجمهورية، التي هي بذاتها وبالجوهر بغير استمرار أو تواصل، «الحد الأدنى من الاستمرارية الضرورية».

إعادة تكون العائلة الملكية، السلالة الوراثية، ليست من جهة أخرى سوى رمز ونذير إعادة تكوّن العائلات بوجه عام. آن الأوان لتصديق بونالد، كونت، لو بلاي، وأمثالهم هؤلاء المحامين الكبار عن العائلات الفرنسية المفتوك فيها ضد الفرد الغاصب، ضد الفردوية الفوضوية للثورة.

العائلات - يجاهر لور - سالوس - يمكن أن تُعتبر وسائط النقل الطبيعية للتراث. حين تكون مكونة بعزم وقوة، فإن ما استطاع أن يعمله رجل من أمور نافعة لا يموت معه، بل ينتقل، مع الدم والاسم، إلى ذريته. إن نتيجة جهود قديمة، مُضافة إلى الجهد الحاضر، تجعل هذا الأخير أشد فعالية وأكثر حظاً: الخير العام، المصلحة العامة، يربحان في ذلك. كل شيء يكتسب هيأة كبيرة من صلابة وقوة.

كذلك لا عاطفية هنا، لا ترقق عائلي أحمق بعض الشيء، بل فيزياء اجتماعية كما كان كونت ليقول لا مجال لاستدعاء: «حين الطفل يظهر، حلقة العائلة... »، على غرار قصيدة هوغو Hugo. قانون سقوط الأجسام، «الجمع المتزايد، التسارع المستمر»، آلة أتوود Atwood، ذاك ما يستدعيه لور - سالوس![2]

---

(1) بلوتوقراطية: حرفياً حكم الثروة، حكم الأغنياء.

(2) فيكتور هوغو الأديب الكبير وشاعر فرنسا الأكبر والأغزر (ق 19). المتنوع الميادين، عنده قصيدة جميلة وشهرية عن الطفل والعائلة تبدأ بالبيت المذكور. - **أتوود** الفيزيائي الإنكليزي (ق 18) اختراع آلة لدراسة مبادئ الديناميك.

نتيجة لازمة: يجب إعادة تكوين نبالة وراثية، في كنف الملك الوراثي. ذاك إعادة امتياز الولادة. موراس قطعي هنا. « بالمعنى الحقيقي، الأرستقراطية هي الوراثة. إن الارستقراطية الخيِّرة لا بكونها تتألف من أناس خيرين أو جيدي التفكير والتجهيز، بل بكونها تنتقل مع الدم، بكونها مرتبطة بمستقبل الوطن بالمصلحة الوراثية».

لكن أرستقراطية «مفتوحة»، يوضح لور - سالوس. مفتوحة للجميع. وتتجدد بشكل دائم. ولِمَ لا، يسأل أحد مراسلي **التحقيق**، كوبان - البانسلي Copin Albancelli، مدير جريدة مناهضة للماسونية، هي **ليسقط الطغاة**، لِمَ لا نبالة عمال، كما في الماضي نبالة قضاء؟ موراس ينط على السؤال ويجعل له نصيباً. «نعم، لم لا؟». حيث الطبقة الجديدة من رجال القانون اكتسبت أهمية هائلة، انضافت «نبالة الرداء» إلى «نبالة السيف»، وغمرها الملك بخيراته وأكثر، والآن! لقد ولّدت طبقة جبارة، بحكم تقدم نظام الآلة.

هذه الطبقة الجديدة لا تحتل في الدولة مرتبة تتناسب مع نفوذها. فدولتنا بلا قوة كما هي بلا نور. حققوا الدولة الواعية والقوية، أي اعملوا المونارشية الوراثية، سترى وستجرؤ، ستعلم عندئذ. أين تمد حمايتها، ولن يخلط أحد مجاملاتها حيال أرستقراطية للشغل صحيحة وجديدة مع كل هذه الدناءات الانتخابية المُغدِقة بلا تمييز على المسيرين السياسيين للعالم العمالي من قبل أشباح الوزراء الذين يشرفون على النظام الجمهوري.

ليتخيل المرء أمام هذه البناءات المبتكرة تهكمات ماركس وإنجلز، المترجمين اللاذعين للصيرورة الاجتماعية، السخريات المتعرفة من رجل مثل توكفيل، الذي يصرف بأدب وأحياناً بحنين، منذ 1835، العصور الأرستقراطية.

إلا أن هذا الدفاع القوي عن الوراثة كان يعطي موراس صوت بول بورجه

المتحمس الرصين. أكبر سناً من بارِس بعشر سنوات ومن موراس بست عشرة سنة، عضو الأكاديمية الفرنسية منذ 1894، كان بول بورجه يتمتع بوضعية أدبية مرموقة. كانت شهرته «كاتباً ملكياً كبيراً»، وكان، أكثر بكثير من لوبلاي، جديراً باسم «بونالد المجدِّد الشباب». بونالد مصهوراً مع تين وقرأ داروين. لا شيء كان يمكن أن يسرّ موراس أكثر من الحجج الوضعية و«العلمية» التي كان بها بورجه يعلّل حماسه. العلم، كان يصرح المعلم النابغ مع احترام حار لهذه الكلمة السحرية، يعطي بالضبط نفس التعليم الذي تعطيه النيو - مونارشوية. ألا وهو أن كل تطورات الحياة تحصل بالاستمرارية، **بعدم الانقطاع**. إن قانوناً آخر لتطور الحياة هو **الاصطفاء**، «أي الوراثة المثبتة»، وعكس المساواة بالتمام. إن أحد أقوى عوامل الشخصية الإنسانية هو **العرق**، «هذه القدرة المركومة من قبل أجدادنا، من قِبل هؤلاء الأموات الذين يتكلمون فينا»: بل عكس «حقوق الإنسان، الإنسان «في ذاته»، أكثر المجردات فراغاً ولا واقعية. ويخلص المعلم إلى ما يلي:

توافق المذهب المونارشي مع الحقائق المعترف بها اليوم من قبل العلم هو إحدى الوقائع المطمئنة في العصر الكئيب الذي نجتازه. إنه غني بالنتائج غنىً وفق الشكل الجمهوري مع فلسفة روسو بالأمس.

★ ★ ★

مناهضة البرلمانية

«المونارشية يجب أن تكون مناهضة للبرلمانية: الحزب القومي، برمته تقريباً، يعلن نفسه ضد البرلمانية لصالح حكومة اسمية، شخصية، مسؤولة».

سلطة ومسؤولية رجل، شخص، اسم: عرف القارئ هنا «**الموضوعة السلطوية autoritaire**» إحدى الموضوعات الثلاث الأساسية التي تتناوب في التاريخ السياسي

الفرنسي منذ 1789 (الفكرتان الأخريان هما الفكرة البرلمانية أو الليبرالية والفكرة اليعقوبية أما في الحالة الخالصة، أو بالتضافر مع الاشتراكية). الفكرة السلطوية ضد اللااسمية، اللاشخصية، اللامسؤولية للبرلمانية.

لكن صعوبتين كانتا تمثلان أمام موراس، حكيم المونارشوية الجديدة المبتكر. الأولى أن الموضوعة السلطوية، المناهضة للبرلمانية، كانت، منذ يوم 18 برومير ويوم 2 ديسمبر [1]، تبدو متحدة في الجسد مع البونابارتية ومشتقاتها الدنيا الاستفتائية: بولانجية، قوموية جمهورية لديروليد. الثانية إن المونارشية المُعادة كانت، منذ ميثاق 1814، في كثير أو قليل برلمانية على صورة انكلترا، ولم تكن البتة سلطوية.

نظراً للظروف السياسية لعام 1900، كان من المُلِح جسم الصعوبة الأولى بشراسة. بين الدكتاتورية الشخصية والمونارشية لا شيء مشترك. «لأنني ملكي - يعلن أندره بوفه - أكره الدكتاتورية **الشخصية**». موراس، مع مساعدة أ. بوفه، يدّعي تصفية حساب هذا المذهب الخاطئ الذي يُدعى «استفتائياً» والذي يتلخص في اختيار الأمير أو الرئيس من قبل الشعب، بالاقتراع العام (دعوة الشعب).

ديروليد هو **رجل رجل**: أكان هذا الرجل هو أو غيره، ديروليد يعتقد أن كل وضعية سياسية إنما يستطيع أن يحلها هذا الرجل، منتخب الديمقراطية. إذ إن الشعب، على حد قوله، لا يخطئ. الاقتراع العام يشير إلى نزوع الأمة، يعيَّن السياسية النافعة

---

(1) في **2 ديسمبر** 1851 لوي - نابوليون بونابارت (الذي كان قد انتخب رئيساً للجمهورية قبل ثلاث سنوات وحلف اليمين للدستور الجمهوري) قام بانقلاب (حل واعتقل وقمع ...)، ثم أيد انقلابه باستفتاء كاسح، ثم بعد سنة في ذكرى يومه وبعد استفتاء جديد أعلن نفسه إمبراطوراً للفرنسيين، تحت اسم **نابوليون الثالث**، - مقلداً سلفه وعمه (يوم 18 برومير، سنة 1799).

للمصالح القومية. يدخل في الذين يسميهم غريزته الموجهة التي لا تخطيء... الرئيس بالاستفتاء ليس عدا ذلك مجبراً على استشارة ناخبيه حول التفاصيل: إنه قائد على طريق مرسومة.

ذلك هو المذهب الذي يكون ديروليد، حسب أ. بوفه، قد عرضه له مراراً. أنه يتضمن إذاً الاقتراع العام، عصمة الشعب، «خرافة قرناء». إذا كان النظام الذي يلهمه هذا المذهب قادراً على أن يضع حداً لبعض الوقت للفوضى، فإنه لا يضع حداً «لأسباب الفوضى». ذلك ما هو خطير. الدكتاتور، تحت طائلة فقدانه السلطة، ممسوك في التبعية للأهواء الشعبية ولغلطات العدد. تضييع البلد أو تضييع السلطة، ذاك خياره الحرج. أجل الفرنسيون مصرانهم سلطوي، إنهم يرغبون، يحبون قبضة. حسب كلمة شنيعة، لكن ناطقة، من لسان بارس الشعبي، فرنسا قبضاية Poignarde، خنجرية. البولانجية كانت هذا، «التأكيد الشعبي لضرورة رئيس، إعلان حقوق الشعب في أن يُقاد، تظاهر رغبة وحاجة وتذوق الفرنسيين للسلطة. عاطفة لا جدال فيها، يصرخ بوفه! لكن كيف لا نرى أن الوراثة المونارشية وحدها قادرة على أن تكيف لهذه العاطفة شكلاً واضحاً ومتيناً»؟

تبقى الصعوبة الثانية: المونارشية البرلمانية للويس الثامن عشر، للوي فيليب[1]، التي كان ينتسب إليها وينادي بها «المحافظون» المونارشيون في الجمعية الوطنية بين 1870 و1875 حوار، عن هذا الموضوع، من أجل تعليم الجمهور، بين موراس وأ. بوفه، يقول موراس:

أبديتُ اعتراضاً: نعم، ولكن البرلمانية؟ السيد بوفه بدأ يبتسم في شاربه. نظر إليّ

(1) لويس الثامن عشر كان معتدلاً (بخلاف خلفه شارل العاشر).

بضع ثوان، كأنه فاقد الصبر. ثم حانياً رأسه بهيأة ساخرة: المونارشية البرلمانية! ماذا! أنت أيضاً؟ أتستطيع أن تصدق؟ أنا لا أصدق، ولكن في فرنسا يصدقون، أو يتظاهرون. من جميع الأضرار التي تلحق بنا أمام الرأي العام، هو ذا الأخطر.. برلمانية برلمانية! ... و، هازّاً كتفيه، أندره بوفه يجوب الصالون طولاً وعرضاً. أحسّه، أكثر أيضاً من كونه مستنكراً، منزعجاً مضروساً. يجب (يقول بوفه) مع ذلك أن ننتهي من هذا اللوم! المونارشية **تمثيلية**. ليست برلمانية. ملك يملك ويحكم أهذا واضح بما فيه الكفاية؟ ـ واضح جداً، فيما عدا أن الفرق لا يظهر قط لعامة الناس..

المطلوب تحديداً في **التحقيق**، إظهار هذا الفرق لإدراك عامة الناس.

عبر النظام البرلماني، على المبدأ الانتخابي نفسه (الذي ليست البرلمانية إلا تطبيقاً له)، على العقيدة الديمقراطية نفسها التي تريد بالاقتراع العام أن تجعل كل **محكوم حاكماً**، ـ يشن موراس والنيو مونارشوية الحرب. حرباً طاحنة، حرباً تامة. ضد «الحيوان»، الديمقراطية، يعبئان كل المدفعية المذهبية: **فوستل دو كولانج** وبونالد وميستر، بالزاك وكونت، تين ورينان، «مبدأ الانتخاب مطبقاً على كل شيء خاطئ. فرنسا ستعود منه): هذه الجملة لبالزاك تتجاور، في جمل تصدير الكتاب الثاني من **التحقيق** مع جمل لرينان. بالزاك، الرسام المعصوم عن الخطأ في **الكوميديا الإنسانية**، لعالم المال في زمنه، لـ«البرجوازية» بمعنى ماركس، كان قد أعلن «وقوفه إلى جانب بوسويه وبونالد بدلاً من الذهاب مع المجددين الحديثين». كانوا يجعلون منه، حوالي 1900، مفكراً سياسياً كبيراً[1].

النظام الانتخابي، ولاسيما البرلمانية، شكله الأكثر إيذاء، يُضعف الدولة، دون مع

---

(1) الأديب الكبير بالزاك كان، في السياسة، يمينياً. وبالطبع لم يكن «مفكراً سياسياً كبيراً».

ذلك أن يعطي المواطن الضمانات الخاصة الضرورية له. يضعف الدولة التي يسلمها للأحزاب، أي للدسائس الشخصية، لمشاحنات الزمر و«الشلل» للتركيبات الصغيرة. ماهراً كان أو غبياً، إنه دوماً شيء ما «واطيء وملتبس». هذه الدولة التي يخفضها ويذلها، النظام البرلماني، الطفيلي، يتعدى على ميدانها، على وظائفها الجوهرية. يا لها من دولة معاصرة بائسة تعيسة، «يصحبها هذا النقيض» الطفيلي! لو على الأقل، كانت البرلمانية حقاً، كما تمثل للمازحين، «تمثالاً ضامناً للحرية»! فليسمح لموراس بأن يضحك وأن يرسل ظهراً على ظهر حول هذا الموضوع، مع التذكير بالتجاوزات السياسية ليوم 16 أيار المحافظ، برلماني اليمين وبرلماني اليسار. كلا، يقيناً، ليست البرلمانية تمثال ضمانة الحرية. حتى مصححة بأمير، تبقى البرلمانية نظام اضطهاد الأقليات كما وتنافس الأحزاب، نظاماً يحمل في بطنه الحرب الأهلية. «عند إعادة العرش القادمة، كل الناس سيطلبون من الحكومة الاتحاد، السلام، محو هذه الخلافات. الحقيقة السعيدة التي هي عدم شعبية البرلمانية ستمكن الأمير من العمل لذلك بسهولة فائقة».

يا للعجب! لا انتخابات سياسية بعد الآن، لا سلطة حمقاء للعدد، لا جمعيات برلمانية، لا أحزاب - بل ولا حزب ملكي: «ملك فرنسا لا يمكن أن يكون ملك حزب، إنه عدو الشلل»، - لا هياج حول الدولة، بكلمة تلخص كل شيء لا ديمقراطية بعد الآن! يا له من رجوع إلى الوراء، يا لها من ردة!

أجل! ردة أولاً، يعلن لور - سالوس، مترجماً العنوان العدواني للعدد الأول، الصادر في الأول من آب 1899، لمجلة صغيرة رمادية يقودها هنري فوجوا H. Vaugeois: **نشرة العمل الفرنسي** (مجلة قومية جمهورية، فيها كان موراس الملكي الوحيد). «نعم، ردة أولاً، رجعة، أي رجوع إلى المفترق الذي فيه أخطأنا الطريق، لكن من أجل سلوك السبيل الحقيقي للتقدم المتصل والانتماءات السوية، لا من أجل العودة

إلى الوراء أو الرجوع نحو الماضي». ما السبيل إلى عدم الرجوع إلى الوراء؟ ما السبيل إلى سد مكان كل الذي تنحى لتوه، بشراسة وسعادة؟ ماذا تكون بالضبط المونارشية اللاآنتي - برلمانية، المطهرة من كل أثر لنظام انتخابي؟ مونارشية **سلطوية autoritaire**، تُذكّر على نحو فريد ببودان العجوز: الملك يملك ويحكم « في مجالسه»، التي تراقب من أجله الإدارات، والتي تتألف من الأشخاص الأكفاء الذين عيّنهم. ذلك بالنسبة لـ«الحكومة». وهذا بالنسبة لما يدعوه مورأس، بلغة ليست لغة الحقوق الدستورية الكلاسيكية: «التمثيل». الشعب «في حالاته - طبقاته Ses etats التي تلخص كل مصالحه المحلية، المهنية، الأخلاقية، الدينية، يشير، على أساس استشاري، إلى ما يسير وما لا يسير: لمجالس الملك أن تعمل بعدئذ على تكييف «سيادة الخير العام» لهذه الأماني.

بتعبير آخر إن المونارشية ألانتي- برلمانية والسلطوية سوف تستطيع أن تكون تمثيلية بالمعنى المورأسي لأنها -وهذه هي الترجمة الحديثة للعبارة القديمة: الشعب «في حالاته - طبقاته - هيئاته» - ستكون على وجه التحديد **لامركزية**. وثيقة، لا تنفصم، تظهر الرابطة بين هذه السمة الأخيرة، last not least، «الأخيرة لا الأقل شأناً»، للمونارشية والسمة التي دُرست للتو.

★★★

لامركزية، منزوعة المركزة

«أخيراً المونارشية يجب أن تكون نازعة المَركزة: إن حركة جبارة لنزع المركزة ترتسم وتكبر يوماً بيوم في البلاد».

هذه الحركة «الجبارة» (يجب أن لا نبالغ)، التي منها كانت تصعد بشكل خاص الانسجامات البروفانسية لـ«البعث الميسترالي» وموسيقات بارس عن اللورين، كانت

لها مصادر متعددة ومتناقضة. إن أذهاناً من شواطئ أحياناً مختلفة كثيراً، من بنجامين كونستان وتوكفيل إلى ترين مروراً ببرودون (عدو السلطة وأبي الفوضوية)، كانوا بشكل متساوٍ قد أعربوا عن عدائهم، بل عن هلعهم أمام «النمو المفرط» للغول - الدولة. مع تطور اشتراكية - الدولة (حتى في بلدان محافظة مثل بروسيا)، كانت الظاهرة تهدد بأخذ مقاييس يستحيل التنبؤ بها. شهية اللوياثان، القنوع جداً في حاصل الأمر في زمن هوبز، ألم تكن ستبلغ الآن الشعار؟ هذا القلق كان يضع في «الموضة» اللامركزية، حتى في الأوساط الجمهورية ذات اللون الجيد (لكن لا اليعقوبية) في فرنسا. موضة بالحقيقة، لا أكثر. هنا أيضاً موسيقات، ولكن ضعيفة بما فيه الكفاية. الواقع العملي، مع حسابنا قانون البلديات لعام 1884، كان السيطرة المتزايدة للدولة.

هذا التضاد بين المثل الأعلى المعترف به، الحاجات المعترف بها، وسير الأشياء الحقيقي، يا له من موضوع جميل بالنسبة للنيو مونارشيين! موراس ببسطه بأستاذية خاصة، في أربع نقاط، دون أن يدع ذاته يتأثر باعتراضات معكرة إلى حد كاف.

النقطة الأولى. **فرنسا تختنق تحت المشد النابوليوني**. «إذا ما أخذت امرأة بالاختناق، كان أول ما يُعنى به الأطباء هو نزع مشدها: مشدودة بصرامة ودقة من قبل المؤسسات القنصلية، فرنسا بحاجة إلى هواء». (لور - سالوس). «نزع المَركزة. هذا مهم بقدر ما أمكن أن تكون مهمة، في القرن الثاني عشر، المساعدة على تكوين الكومونات. في القرن الثالث عشر تسوية حياة الحرف ونقاباتها، في القرن السابع عشر تخفيض بيت النمسا، أو في أيامنا استرجاع نهرنا الموزيل Mosel ونهرنا الراين، - نزع المركزة = إعادة صنع فرنسا» آندره بوفه).

النقطة الثانية. **الجمهورية لا تستطيع أن تنزع المركزة**. حتى فيما إذا أرادت. إن لجاناً برلمانية مكلّفة بدراسة المسألة قد فشلت فشلاً ذريعاً. الجمهورية

لا يستطيعون نزع المركزية، إذ إنهم لا يوجدون، لا يدومون، لا يحكمون إلا بالمركزية. فكل سلطة جمهورية إنما تخرج من الانتخاب. إذا أراد البقاء في الانتخاب التالي، يحتاج المنتخب، وزيراً كان أو نائباً، إلى أن يمسك ناخبه عن كثب. من يمسك الناخب؟ الموظف، من يمسك الموظف؟ المنتخب، وزيراً كان أو نائباً، بالسلسلة الإدارية. نزع مركزية الإدارة، هو إذاً قطع سلسلة الأمن هذه في موقعين أو ثلاثة: هو إعادة قسط من استقلال إلى الموظف، وإلى الناخب الحرية الموازية. الوزير أو النائب يفقد وسائله الانتخابية. كن مقتنعاً إنه لن يتخلى عن ذلك إلا مرغماً ومجبراً. أبداً بمشيئته لن يحرم نفسه من الموظف - الخادم. هؤلاء الناس ليس عندهم مزاج أن ينتحروا. (أ. بوفه).

النقطة الثالثة. **عدا ذلك نزع المركزية، في النظام الجمهوري، يحمل أخطاراً قاتلة.**

من لا يرى أن في جمهورية، أي بدون رئيس دائم، إن الفطنة الوطنية ستجعل واجباً أن تحقق اللامركزية بتقتير أشد بكثير مما يتجرأ عليه في ظل نظام مونارشي... إن الجمهورية بما أنها أقل مرونة وبالتالي أقل قوة أيضاً مجبرة على أن تتخذ في زمن السِّلم نفس الاحتياطات التي تتخذ في زمن حرب أوروبية: المواطنون فيها يعيشون في حالة حصار دائم. إنها إذاً مضطرة إلى لامركزية بخيلة وكلامية أكثر منها فعلية. لكن هذه اللامركزية الوهمية هل ستكفي هذا البلد البالغ التركز، البالغ التعسكر، البالغ الخضوع لأنظمة، الذي يموت من ذلك كل يوم؟- أنا لا أعتقد. ينبغي تحقيق اللامركزية بشكل واسع.

النقطة الرابعة. **المونارشية وحدها تستطيع، بلا خطر، أن تحقق اللامركزية وأن تتحققها بشكل واسع، بشكل تام.** سلطة ثابتة، وراثية، مجيبة، بالجوهر والهدف، عن الوحدة الفرنسية، إنها لا تجد أي عناء في توفيق ما هو، بالنسبة الجمهورية، مختص. أولاً

بأول، « بما أنها حرة من نير الانتخاب»، فهي لا تحتاج إلى الموظف - الخادم. ومن جهة أخرى، ليس عليها أي خطر من «إرخاء الحبل للألوان القومية». عندها ما يكفي من السلطة، وهي وحدها عندها ما يكفي منها، لإنقاذ هذه الفصائل القومية من ذات تجاوزاتهن. معطاة من فوق، وليس من تحت كما في الجمهورية، الحريات أو المعتقدات التي تعبر عن هذه الفصائل القومية «تفترض من جانب الذين يستفيدون منها الاعتراف الدائم بالسلطة الوحدوية، الشخصية والواقعية، التي تمنح هذه الحريات وتدافع عنها وتكفلها». في حال خطر قومي، إنها تتنازل وتستقيل بشكل طبيعي تماماً أمام الضرورة العليا لإنقاذ الأمة.

هكذا فرنسا، المحرَّرة من المشد القنصلي من قبل عهد الإعادة، ستبدأ تتنفس من جديد. إن لامركزية مهنية أو نقابية، أخلاقية ودينية، ستكمل من جهة أخرى اللامركزية الإقليمية. ألم يكن الكونت دو شامبور de Chambord في تعليمات أصدرها في 1865، قد أوضح أن «الدستور الطوعي والمضبوط للنقابات - الحرفية الحرة سيصبح واحداً من أقوى عناصر النظام والانسجام الاجتماعي»؟ الاكليروس، الجامعة، البر العام، الشركات القضائية، التجمعات المهنية، والمذهبية الدينية، ستجد من جديد أو ستنال استقلالها الذاتي، وكذلك المدن والبلاد والأقاليم. كل هذا منسقاً من عال جداً على يد السلطة المركزية. وكل هذا **ممثلاً**. ذاك هو التمثيل بالمعنى الموراسي، المعرّف آنفاً - في حالات - هيئات états، أي مجالس منتخبة، كما عرفتها كثيراً فرنسا القديمة. بالطبع، المقصود انتخابات طابعها تقني تماماً، مهني، نقابي - حرفي وليس بتاتاً سياسي.

وبنفس الضربة يسقط مثل ثمرة يانعة الاعتراض الذي مفاده أن هناك تناقضاً بين الطابع الآنتي-برلماني، السلطوي، والطابع اللامركزي للمونارشية المنشودة. «أتتصور

- أجابوا على موراس - مونارشية مع رئيس مطلق، بدون المراقبة الفعلية من جانب مجلس، مونارشية **قبضية**، يخدمها أصدقاء قبضايات، وتكون في الوقت نفسه لامركزية؟ أليس هذا طفح المحال؟ فمن كان قضاياً قابضاً لا يشاطر السلطة مع أحد ويبدي نفسه وحدوياً بشكل جبري» عفوك (رد موراس على مناقضه أوجين لودران Eugene Ledrain)، إن البرلمانية تمنع الدولة من أن تؤدي بشكل مناسب الوظائف الوحيدة الحقة للدولة: دبلوماسية، جيش، مالية. بحيث إن الدولة المعاصرة إذا لا تستطيع أن تسير بحرية وبشكل متصل مصالحها الكبرى فهي تنكب على ألف عمل آخر بالإضافة: إنها مثلاً صانع علب كبريت أو بائع تبغ... معلم مدرسة وخادم مرضى... مدفوعة على الدوام خارج اختصاصها، خارج دائرتها المهنية، تحل نفسها بلا هوادة محل مبادرة المواطنين وجماعات المواطنين، تخترع إذاً كل يوم فرصة جديدة لإزعاجهم أو تنكيدهم.

لكن احذفوا البرلمانية وستجد الدولة من جديد أوتوماتيكياً الإدارة الحرة لهذه المسائل العالية التي هي وحدها من ميدانها حقاً. وإذ تعود شؤون الدولة «بهذه الطريقة إلى الدولة، فان الشؤون الخاصة، بضرورة عكسية، ستنزع كذلك إلى السقوط من جديد في أيدي الخاصين». المواطن، بعد أن كان مداراً غامضاً، سيتخذ واقعية سياسية أخيراً عينية وحقة: سيكون شخصاً من مدينته، من إقليمه، من جسمه، من حرفته. ليس فقط سيحرر من ضيقاته الحاضرة، بل سيرى، بفضل هذه المونارشية المناهضة للبرلمانية والنازعة المركزية بآن معاً قدرته الفردية مزادة بأهمية الأجسام والشركات التي سيكون مشاركاً فيها. روح الجسم أليس هو أحزم وأقوى الدفاعات المدنية - الوطنية؟

يعجب المرء في كل هذا بتجديد شباب السياسة القديمة، سياسة **الأجسام الوسيطة**. تجديد مختلف جداً، رغم بعض الظواهر، عن النقل التحويلي الذي كان توكفيل، بحسب

مثال أميركا، قد أوصى به. تجديد ينسخ في الحاصل المنظومة التي نادى بها بونالد تحت اسم المونارشية **المعدلة – المعتدلة**. - حريات»، لا الحرية اليعقوبية).

لكن عندئذ يبرز اعتراض جديد.. نفس المناقض اليابس، أوجين لودران، سيصوغه الآن:

الملكية التقليدية، التي للأمير فيليب أورليان أن يواصلها، كانت وحدوية جوهرياً... تستطيع، يا عزيزي موراس، أن تندار يمنة ويسرة، بذهنك المرن والحذق، لن تفلت من القانون التاريخي. لن تجعل الملكية التوحيدية تسلك الدرب التراجعي نحو منبعها، نحو تجزؤات البداية. لن تمنع كون تلك الأزمنة قد ولّت.

اعتراض مخيف كانت برهنة توكفيل في **النظام القديم والثورة** تجعله تقريباً غير قابل لدحض الثورة كل ما فعلته هو أنها أكملت العمل الوحدوي، المركزي، الموحد والممركز، المشؤوم على «الحريات»، الذي قام به ريشوليو ولويس الرابع عشر.

موراس لن يرد على الاعتراض المخيف إلا في شرح لطبعة 1909 (مضاف كتعليق على الجواب الذي أرسله الفيلبر الملكي أموريتي Amouretti إلي **التحقيق**.. نعم، لويس الرابع عشر، بالواقع، قد مركز.. إلا أنه لم يخلق بكل قطعها وبموجب مذهب مسبق منظومة جديدة. إلا أن الأجسام كانت باقية، ولو محرومة في معظم الأحيان من تمثيل نظامي: ليس بالتالي مستحيلاً أن يعاد إليها عزمها وقوتها. بينما الثورة! أية مجزرة مزادة، متعمدة، أجرت! لقد هجمت على الأجسام ذاتها، وأكثر بكثير على فكرة الأجسام بالذات...

★★★

موراس يختم الكتاب الثاني من **التحقيق** على نغم عالم رياضي ظافر:

لقد تجرأنا ولفظنا اسم المونارشية **العلمية**...، لم يكفنا أن نقول أو أن نكتب، لقد برهنًا... فرنسا **مجبورة**، هذه هي الكلمة، للمونارشية وبالفعل هذا ليس تابعاً لإراداتها، هذا تابع لضروراتها... **إما فرنسا والملك. أو لا ملك، ولكن لا فرنسا بعد الآن.**

جمهوريون يرثى لهم، أعلنوا عن تحقيق - مضاد، ثم انكشفوا عاجزين عن معارضة العقل الملكي بحجج عقلية des raisons. رجوع للأشياء رائع وعادل: الذين لم يكن في فمهم سوى العقل والعلم، اللذين كان دور التعليم الابتدائي والمجاني، العلماني والإلزامي، أن يؤمّن انتشارهما في كل مكان، يرون أنفسهم مدانين من قبل السلطات «الأقل تديناً»، من وجهة النظر العلمية والوضعية الأشد وثوقاً وحصراً لقد خلقوا «صنمية العلم» مساندة للصنمية الجمهورية، وبذلك قدموا لملكيي المدرسة الجديدة «السياط المجانية، العلمانية، الإلزامية» التي ستجلد جمهوريتهم حتى الدم. هذا في نظام الأشياء. «بما أنها التناقض والشر، ستكون الجمهورية الديمقراطية قد أعدت، من هذا الجانب، بأيديها ذاتها، وسيلة تدميرها الأمينة... إذا مثل وبقدر جرائم الجمهوريين وتبذيرهم، تسهم بؤسهم المنطقي في المونارشية».

★★★

تيبوده Thibaudet أضاء بشكل جيد، في **أفكار شارل موراس**، التأثير الفكري الذي كان **التحقيق** سيمارسه. «بضعة مبادئ بسيطة»، لكن خصبة، مضاءة بعزم، بذكاء، ليس بدون مغالطة في المناسبة، كانت تقدم للأذهان الباحثة عن مذهب سياسي جدير بهذا الاسم. في سنة 1900، فيما عدا الاشتراكية، لم يكن هناك شيء من هذه الحيثية. لكن سنة 1900 كانت بالضبط السنة التي كان فيها نفوذ الاشتراكية، حسب شهادة تيبوده الجديرة بالثقة، يبلغ في فرنسا نقطة الذروة: ثلاثة أرباع دار المعلمين كانوا ينتسبون إليها. «جريدة **الأومانيته** كانت تبدأ حياتها مع هيأة تحرير من حملة شهادات

التدريس الجامعية». بعد عشر سنوات، بفضل مواهب جوريس Jaures في الخطابة والمناورة، كانت نفس الاشتراكية قد اقتطعت شطراً انتخابياً وبرلمانياً مرموقاً، ولكنها فكرياً كانت قد فقدت في الشبيبة المثقفة أرضاً ليست أقل حجماً. والنيو مونارشوية هي التي كانت، بالدرجة الأولى، قد استفادت من هذا السقوط.

يجب القول إن ذاك كان من صنع ليس فقط أفكار **التحقيق** بذاتها بل إخراجها الأوركسترالي الماهر والنافذ على يد **العمل الفرنسي**. هذه النشرة النصف - شهرية في 1899 لهنري فوجوا، القومي الجمهوري، كانت قد انتقلت منذ 1901، مع مؤسسها، إلى النيو - مونارشوية. في 21 آذار 1908، كانت تتحول إلى جريدة يومية، تحركها شخصية ليون دوده Leon doudet الثائرة [1]، الذي لم يكن قد اشترك في **التحقيق** ولكنه جاء «لوحده إلى الحقيقة السياسية»، يقول لنا مورأس. في نفس اليوم، في العدد الأول من الصحيفة اليومية الجديدة، كان جول لوميتر Jules Lemaitre يضع حداً لتردداته الطويلة بإعلانه انضمامه إلى المونارشية.

إلا أنه كان هناك ضعف إستراتيجي في الموقف الأصلي للنيو مونارشيين. الملكيون الكاثوليك والكاثوليك حسب أمكنهم أن يصدموا بوضعويتهم أو علمويتهم العدوانية، بفكرهم - الحر، بحرصهم على التميز عن «الأناس الأخلاقيين»، بعقلانيتهم التي كانت تبرهن المونارشية مع تنحية كل حق إلهي (هكذا كان هوبز بماديته، بطبيعانيته السياسية، قد صدم الملكيين، أنصار آل ستوارت). ولكن كومبية (سياسة كومب Combes) سنوات 1900، بإغضابها الكاثوليك الفرنسيين، أكباش فداء الجمهورية

(1) **ليون دوده**: ابن الأديب المعروف صاحب الروايات والقصص اللطيفة، ألفونس دوده كاتب وصحفي رجعي شريك مورأس إلى النهاية.

المناهضة للاكليريكية، جاءت تدبر الأمور[1].

موراس - الصحفي **الملحد ومع ذلك الكاثوليكي**، الذي يتحدث عنه بيت من الشعر ساخر - موراس عليه أن يقر في 1909: مفردات **التحقيق** كانت تشهد على استعدادات مقلقة بالنسبة للكنيسة. «ليس هكذا سيجري الحديث عن الكاثوليكية بعد الآن في **العمل الفرنسي**. الاضطهاد الجمهوري من جهة، الفكرة الملكية من الجهة الأخرى، عملاً عملهما». اعتناق ماهر، بالمعنى لا الديني، بل التكتيكي للكلمة!

موراس كان أيضاً قد داوى، منذ كتابي **التحقيق**، نقطة ضعف أخرى. في 1900 كان قد أعطى جواباً للسؤال: **ما العمل**؟ عمل المونارشية التقليدية، الخ. كان باقياً السؤال المتمم: عمل **المونارشية كيف**؟ في 1903، بمناسبة ترددات جول لوميتر على وجه التحديد، كانت تعطى إجابة على هذه النقطة، في كتاب ثالث من **التحقيق**. المذهب الخالص كان يتواصل بذلك في مخطط عمل مباشر لصالح المونارشية.

عملها **كيف**؟ «كما عملت كل حكومات العالم منذ أن العالم عالم: بالقوة». استخدام القوة، أمام العجز القانوني الشرعي، تشرعه بأن ضرورات السلامة العامة

---

(1) **كومب** Combes: رئيس الوزراء، خلف والديك - روسو. في زمنه بلغ الصراع بين الجمهورية الفرنسية والكنيسة أشده.. والدك روسو، ثم كومب خاصة، والبرلمان أخضعوا المؤسسات الدينية (الجمعيات، الرهبنات) لترخيص مسبق، حلوا المؤسسات غير المرخصة، ثم حرموا أعضاء الرهبنات حتى المرخصة من حق التدريس، فسخوا الكونكوردا، (الميثاق المعقود في سنة 1801 بين نابوليون والبابا)، أقروا فصل الكنيسة والدولة (1905): فقدت كنيسة فرنسا طابعها الرسمي نهائياً. البابا احتج بقوة الخ ... بعد الحرب العالمية الأولى أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية الفرنسية ودولة الفاتيكان. غامبيتا، جول فيري، والديك - روسو، كومب، كليمنصو الخ، رجال الجمهورية الثالثة الحاكمون اشتهروا بمعارضتهم للكنيسة، بحربهم الأنتي - كليريكالية.

والطموحات اللاواعية لفرنسا إلى المونارشية الضرورية. حوار موراس مع الوطنيين: ما العمل إذاً؟ - المونارشية - كيف نعملها؟ - بالقوة. - كيف نكون أقوياء؟- بالاتحاد. - كيف نتحد؟ - على الحقيقة السياسية.. ما هي؟ - المونارشية..» الأمل في النجاح ضرورة «وضعية». ألم يكن هناك حاكم فرنسي في برلين حين كان يعلن فيشته فيها « ... العبقرية الكونية للدم والروح الجرمانيين»؟ الأمم خالدة، حتى محطمة، مقسومة، أنها تنبعث وتعيش: فرنسا ستدوم أكثر من «الحزب الأجنبي الذي يمسكها».

إذاً دعوة إلى ضربة القوة، تهيّؤها حركة رأي على ما يكفي من الكثافة «لتثير، حين سيأتي اليوم، ظهور رجال انقضاض»، كان يثبت، في 1907، هنري فوجوا. **هل ضربة القوة ممكنة**: موراس ودوتري - كروزون، طارحين هذا السؤال في مطلع 1908 في **العمل الفرنسي** التي ما زالت نصف شهرية، كانا يجيبان بالإيجاب. كانا يفكران بـ«ضربة رقم واحد»، بـ«ضربة رقم 2». كانا يهرسان الاعتراضات. صلابة النظام الجمهوري، المقام في سنة 1877، المثبت بسبعة انتخابات عامة متعاقبة؟ مزاح لا أكثر! والمونارشية القديمة؟ ألم تكن حائزة السلطة منذ قرون؟ والإمبراطورية الثانية، التي أدت في استفتاء أيار 1870 بأكثرية ملايين الأصوات؟ «لكن في هذه الحال أنتم تحسبون أخبار السوء! تعولون على البروسيين، كما غداة هزيمة سيدان Sedan [1]. ترهات! أليس واجب الوطنيين المتدبرين أن يحسبوا، دون أن يتمنوها، المصائب، الغزو الأجنبي، الثورة، اللواتي لابد لنظام سيء البناء وسيء القيادة أن يأتي بها؟

«ينبغي أن نتجنب أن نقول لأنفسنا أن عدو الداخل يمكن أن تنهال عليه ذات يوم عواقب أخطائه أو جرائمه وأنه سيكون بإمكاننا أن نستفيد من لحظة ذهول كي

(1) كارثة معركة سيدان أمام جيش بروسيا أدت إلى سقوط الإمبراطورية الثانية (1870).

تتخلص منه؟» (سؤال موحٍ، مقلق، ينير بشكل عجيب، سلفاً، موقف موراس في 1940 – 1944: سنرى عندئذ، كما هو معلوم، الحقد على النظام المهزوم مؤقتاً يغلب أخيراً، عند الزعيم القوموي، الحس القومي[1].

هكذا النيو مونارشوية، المسلحة مذهبياً من رأسها إلى أخمص قدميها، التي عندها جواب على كل شيء، كانت تخطو خطوات أكيدة في الأذهان الشابة. في حين أن التطور السياسي كان يشتد في الاتجاه المعاكس، وأن «إمكانات» ضربة القوة كانت تتراجع عملياً بدلاً من أن تزداد. تأتي حرب 1914، حيث لجماعة **العمل الفرنسي** مأثرة مساعدة الجمهوري العجوز كليمنصو Clémenceau، الذي كان من أول عهدهما دابتها السوداء، على صيره «الأب – النصر» عواقب هذه الحرب لا تبدو ملائمة للفكرة المونارشية في أوروبا وبالتالي في فرنسا. شيء من كآبة يتصاعد من الجمل التي بها يبدأ **الخطاب التمهيدي** الطويل جداً الذي يمهد الطبعة الثانية والنهائية **للتحقيق** في 1924:

يُعاد طبع هذا الكتاب القديم في السنة نفسها التي فيها انصرم ربع قرنه، وطول عمره يدهشني ولا يسرني. فهو يؤكد طول الأزمة وإنكار أو جهل الدواء الوحيد الصالح. لقد مر جيلان أو ثلاثة من البشر، وآخر مواليدهم مضطرون إلى دراسة انتقادات صدرت في سنة 1900.

ومع ذلك، إن **هذا الخطاب**، الذي يحوي العديد من الصفحات المرموقة بالفن الموراسي في «التفكير بأفكار مربوطة»، ليس بأي حال مؤلَّف رجل فقد الشجاعة. موراس لم يكن يفهم اليأس السياسي، كان عصياً عنه. **الخطاب** يتنفس غرور زعيم

---

(1) هذا الوطني القومي والثأري انتهى إلى التعاون مع.. الألمان. في 1945 حوكم وحكم بالحبس المؤبد، ومات في 1952.

المدرسة، القوي بربع قرن من الصحافة السياسية، من التحليل السياسي المبلور في مجلدات عديدة (بينها **كيل وطنجه، مستقبل الذكاء، خيار مارك سانتيه**) فضلاً عن **التحقيق**.

زعيم مدرسة، لكن أية مدرسة؟ المدرسة النيومونارشوية لا ريب، لكن بشكل أصح وأحق بكثير المدرسة المضادة للثورة، التي باتت قوموية. والحال، لئن كانت الفكرة المونارشية ذاتها ستضعف مثل شعلة لم يعد يغذيها طعامها الطبيعي، وهو اللامعقول، لم تعد تساندها «طاقات العاطفة» التي كان بارِس، الذي ظل جمهورياً مكابراً، يتحدث عنها بذلك الشكل الممتاز - فبالمقابل أن الهوى المضاد - للثورة، المتضافر مع الهوى القوموي، كان يمتد، في 1924، مثل حريق...

كان موراس، في **الخطاب**، يحيي بحماس «انفجار الشباب الرائع» لإيطاليا: الفاشية. وبالواقع، كان يوماً مشهوداً في تاريخ الأفكار - المضادة للثورة يوم 21 حزيران 1921، اليوم الذي كان فيه بنيتو موسوليني، الاشتراكي القديم الذي صار زعيم الحزم faisseaux، المنتخب نائباً، قد بدأ عهده كخطيب برلماني في المجلس الإيطالي. في كتابه **درس موسوليني**، هنري ماسول H. Massoul وصف المشهد وأظهر رجل الثامنة والثلاثين، المربوع، الأجرد، ذا الفكين المربعين، والقحف القوي والمعرى، قحف إمبراطور روماني، ينزل من مقاعد اليمين - الأقصى، ليلفظ بعنف بارد الأقوال التالية: «أنا أعلن مباشرة أن خطابي سيكون يمينياً. سيكون خطاباً - سأقول الآن كلمة فظيعة - **رجعياً**، لأنه سيكون مناهضاً للبرلمانية، مناهضاً للديمقراطية، مناهضاً للاشتراكية...» (تصفيقات ساخرة من جانب الاشتراكيين).

موسوليني، التلميذ النابغ، دون أن يعترف بذلك، لموراس، التلميذ الذي كان قد حفظ من المعلم الشيء الجوهري: ألا وهو «عكس كتاب أصول الليبرالية»، مناهضة

البرلمانية، والذي كان يترك هناك كل ذلك الحشو من وراثة وتقليد ولامركزية لصالح «الثورة القومية» الفاشية.

تلميذ أيضاً، موسوليني، ويعلنها عالية، لهذا الكاتب السياسي الفرنسي الآخر، الذي هو من اليسار - الأقصى مبدئياً، جورج سوريل، الرجل المثير للفضول، صاحب - بين مؤلفات أخرى - هذا الكتاب الغريب ذي المصير الغريب: **تأملات عن العنف**.

الفصل الثالث

الـ«تأملات عن العنف»
لجورج سوريل (1908)

«السابوتاج أسلوب من النظام القديم ولا ينزع بتاتاً إلى توجيه التشغيل في طريق الانعتاق».

ج. سوريل

في **عزيزنا بيغي** Péguy، بكثير من المهارة، الأخوة تارو Tharaud يقدمون لنا هذا المرتاد للدكان الصغير المُغبر مقر **دفاتر الأسبوعين**، الذي كان يأتي كل يوم خميس، يحتل الكرسي الوحيد في هذه المملكة البيغيَّة، والذي كان يدعى جورج سوريل G. Sorel (ابن عم ألبير سوريل المؤرخ الشهير).

كان شيخاً قوي البنية، ذا سحنة نضرة كسحنة طفل، شعره أبيض، لحيته قصيرة وبيضاء، مع عينين رائعتين، بلون بنفسج بارم... مهنته مهنة مهندس جسور، كانت قد احتفظت به طيلة حياته في الأقاليم حيث كان قد تلهّى من الضجر بقراءته وتنويطه جميع الكتب التي كانت تقع تحت يده... بشكل لا ينضب، كانت تنطلق من شفتيه، كأنها ماء فتحت سدّاً، الأفكار التي كانت منذ ستين سنة قد تراكمت وراء السد. هذا

كله بدون أي ترتيب. ثروة بغير نظام... لكنه حقاً رائع حين، بصوته الرفيع المزماري، حانياً الرأس قليلاً إلى الأمام، وازناً أقواله بضربات صغيرة من مسطرة، كان يلقي حيص بيص الأفكار التي ظهرت ذات يوم في **التأملات عن العنف**، وهو أحد هذه الكتب المجهولة تماماً من الجمهور الكبير، لكنه ذو قوة انفجارية نادرة وسيبقى بلا ريب أحد الكتب الكبيرة في هذا الزمن، إذ كان له الحظ الفريد في إلهام بولشفية لينين وفاشية موسوليني بآن معاً.

كيف نموقع فكر رجل مثل سوريل؟ أمزجوا معاً ماركس - جعالة قوية من مادية تاريخية، برودون بمقدار عال برغسون سائلاً ونيتشه متفجراً، تحصلوا تقريباً على هذا الفكر الغني والمشوش، الجذاب والمنفّر بآن. إن غاوي غرابات في تاريخ الأفكار قد يغري بالإجابة على السؤال المطروح بالحدود والمفردات الآنفة. يتصور القارئ بسهولة تنوع الموضوعات التي أتاحها لبصيرة، لحذاقة، للمعان شُرّاحه هذا السوريل، مؤلف (بدون أن نحسب مقالات وتقارير بعدد لا يحصى) حوالي خمسة عشر مجلداً، بدءاً **بإسهام في الدراسة الدنيوية للكتاب المقدس** (1889) وصولاً إلى **مواد من أجل نظرية البروليتاريا** (1919 – 1921)، مروراً **بتفسخ الماركسية**، **أوهام التقدم**، **التأملات**، الخ. ليس بسهولة أقل يشتبه القارئ بكم من الجوانب معاً في آن أُتيح لشُرّاحه أن يفروا بشد فكر بمثل هذا اللاتجانس (على الأقل ظاهراً). لاسيما وأن تعاقب المواقف العملية لصاحبنا يقدم مشهداً ليس أقل تحيراً. كان أول الأمر اشتراكياً ديمقراطياً أو برلمانياً على طريقة **جوريس**، زمن قضية دريفوس. أصبح نقابوياً ثورياً والد عدو للاشتراكية السياسية حوالي سنة 1905: **التأملات** توافق هذه المرحلة الثانية. حول 1910 إذا به في تغانج مع مورأس والعمل الفرنسي والقوموية الكاملة. نحو 1914 كانت تنبعث عنده، للبروليتاريا، حمية خامدة الشجاعة إلى حد كاف، لكن جاء يحرضها ويحمسها في 1917

ظفر البولشفية في روسيا غير المتوقع. عندئذ لن ينقطع سوريل عن الإعجاب بلينين، عن الدفاع من أجله، ليس بدون أن يشهد في الوقت نفسه، في نفس المحادثات أحياناً، بتقدير حاد لموسوليني، الذي كان يبدأ صعوده السياسي (وفاة سوريل حدثت في آب 1922، الزحف على روما يقع في تشرين الأول التالي).

هذا كله يفسر أنه كتب كثيراً - أكثر مما يجب - عن سوريل. هذه الكمية من الكتابة لم تكن بدون أن تُضفي ظلاماً إضافياً على حالته. لحسن الحظ، إن عدة صفحات، حوالي خمسين، من هذا الأمير للوضوح الفكري الذي كأنه عالم الاقتصاد غايتان بيرو G. Pirou، استطاعت أن تعري، بسلطة حاسمة، الجذر المزدوج للفكر السوريلي المحيّر المذهل، وأن تفسر، بالضربة نفسها، المراحل المتناقضة لطريقه السياسي.

سوريل، إنه من جهة مهندس، فني تقني، ومن هنا «فيلسوف للتقنية». إنه من جهة أخرى، وأكثر أيضاً، أخلاقي، «قاس وصارم»، رجل أخلاق «مولع».

خريج معهد البوليتكنيك، مدة ربع قرن مهندس جسور (كان قد استقال في 1891، في الخامسة والأربعين من عمره، ليكرس نفسه لدراسة المسائل الاجتماعية)، إنه يحفظ وسم الـ homo faber، **الإنسان الصانع**، الانسان الذي يعمل على المادة، يؤمن بالإنتاج، بتقدم الإنتاج في هذا الميدان على الأقل، لا «أوهام تُقدم»، بالنسبة له هذه التركيبة الذهنية تحمله حتى الإفراط إلى العثور «تحت البناءات الإيديولوجية.. على الأساس التكنولوجي التي تغطيه» (بيرو Pirou). مثلاً: إن شغل الأجسام الصلبة هو الذي قد أعطى الإغريق الروح الهندسية. من هنا إلى المادية التاريخية لماركس لم تكن هناك سوى خطوة.

لكن فوق التقنية الأخلاق. سوريل، الأخلاقي الصارم، النصير الذي لا يلين للأخلاق التقليدية المعترفة في مسيحية أمه، سوريل، الذي يكتب «إن العالم لن يصبح

أكثر عدلاً إلا بالقدر الذي سيصير فيه أكثر عِفّة»، ينتسب بهذه الشواغل إلى برودون*. ليس فقط يكره كل تراخ للأخلاق العامة بل يطلب أكثر من الأخلاق العادية لذوي - التفكير - الجيد التي يدعوها «الأخلاق الكاثوليكية الصغيرة»، والتي يعتبرها «مسطحة إلى حد كاف». يطلب السمو هذا التوتر للنفس الذي يجعل الإنسان يحقق الأشياء الكبيرة، الأعمال العالية.

إذ إن سوريل حسب تقاليد أعمق الاخلاقيين، متشائم (هذا يبعده إلى ما لا نهاية عن القرن الثامن عشر). يعلم أن السعادة لن تحصل تلقائياً لكل الناس في مستقبل قريب جداً. عنده الاقتناع المتجذر بالضعف الطبيعي للإنسان بقوة الحواجز التي تعترض تلبية خيالاته. ينظر إلى الشروط الاجتماعية بوصفها «تشكل منظومة مقيدة بقانون حديدي، لابد من تحمل ضرورته، كما هي معطاة كتلة واحدة، والتي لا يمكن أن تختفي إلا بانهيار يجرفها برمتها». يؤمن بأنه قدر البشرية التي يرمز إليها من هذه الحيثية اليهودي التائه أن تكون محكومة بأن تمشي على الدوام دون أن تعرف الراحة، أن تجهد دوماً، أن توتر نفسها نحو العظمة، نحو الرفعة - الأمر الذي هو بالمعنى الحقيقي، السمو. يجاهر بأنه خارج التشاؤم المفهوم على هذا النحو «لم يعمل أي شيء عال جداً في العالم».

هذا الأب سوريل (كما كان يدعى عند بيغي Péguy مملوك هو أيضاً من قبل هذا الحرص على النوعية الإنسانية الذي كان قد سكن توكفيل أمام المد المساواتي، والذي كان قد عاناه نيتشه حتى جنون ارستقراطية لا إنسانية.

وهذا الحرص، هذا الاشتراط، سوريل، الذي خيبته الطبقة التي ينتمي إليها، البرجوازية (لا بالمعنى الماركسي، بل بالمعنى العادي للكلمة)، ينقلهما إلى جهة البروليتاريا، جمهور المنتجين اليدويين. مسيرة فكرية وعاطفية تعتل تماماً بطبيعة تجربة سوريل المهنية،

بتركيبة ذهنه «الإنتاجوية» أو «التكنولوجية»، بالحادث الجوهري، أخيراً، في حياته الشخصية: زواجه. سوريل كان قد تزوج امرأة من الشعب، فقدها في 1897، ذكراها لم تفارقه قط، وإليها **التأملات** مهداة بهذه المفردات المؤثرة: «إلى ذكرى رفيقة شبابي... هذا الكتاب الملهم بروحها».

حين هذا الاشتراكي، هذا الدريفوسي، يغادر صافقاً الأبواب، بعد «القضية»، الاشتراكية الديمقراطية، فلأنه مصدوم بعنف - مثل بيغي - في شعوره الأخلاقي من قبل الانتقال، المقرف بقدر ما هو محتوم، من **الصوفية إلى السياسة**. صوفية الذين هم مستعدون للموت ويموتون من أجل الأفكار. سياسة الذين يعيشون منها ويعيشون جيداً. لما كان مؤرخاً بشكل غير كاف ليعلم، أو ربيبا بشكل غير كاف ليقبل، إن الأزمات الأخلاقية الكبرى الحياة الجماعة تعقبها حتماً حصص بعيدة جداً عن الأخلاق، فإن سوريل لن يغفر للاشتراكيين البرلمانيين الشيء الذي يسميه كلبيتهم. **جوريس** سيصير دابته السوداء و«رأس تركيبته».

من جهة أخرى كانت الأممية الثانية، الاشترا - ديمقراطية، المؤسَّسة كما هو معلوم في 1889 تمر في السنوات الأخيرة من القرن بأزمة مذهبية خطيرة. ماركس وإنجلز كانا قد توفيا. تأويل الماركسية كان مسلَّماً لنزوة التلاميذ، الحقيقيين أو لا، في ألمانيا كان **برنشتاين** يطلق، مثل قنبلة، إعادة النظر، المراجعة، التحريفية: «نيو - ماركسية إصلاحية» كانت تهدد بإفراغ مذهب **البيان** من مادته الثورية. طريق «الانتهازية» كان مفتوحاً: أليس هو طريق «تفسخ الماركسية»؟ - قطعاً، كان منساقاً إلى التفكير، سوريل مجروح معنوياً بعد «القضية»، - قطعاً أن تنسيق الاشتراكية والديمقراطية البرلمانية آخذ في إفلاس كئيب. هذا المشهد الذليل ليس ما أراده ماركس. الاشتراكية والديمقراطية يجب أن تنفكا، إذا أردنا منع الاشتراكية من الغرق في المستنقع البرجوازي، إذا أردنا

حسب تعابير سوريل ذاتها، «الاحتفاظ للايدولوجيا الثورية بالعلو الذي يجب أن يكون لها حتى تستطيع البروليتاريا أن تحقق رسالتها التاريخية»، إن مستقبل الاشتراكية المعنوي لا يمكن أن يكون قائماً في حقارات الأحزاب السياسية.

أين إذاً بات سوريل يبحث عنه؟ في «التطور الذاتي المستقل لنقابات العمال». ذاتي مستقل، أي في استقلال تام عن الأحزاب السياسية. **النقابية الحقة**، التي ورثت من هذه الزاوية برودون والفوضوية، كان يسيطر عليها الحذر الأشد حِدّةً إزاء ليس فقط السياسيين، بل أيضاً سلطة الدولة بذاتها، «جهاز الدولة» كما كان يقول المنظِّرون الألمان. من هذا إلى النقابية - **الثورية**، التي تحقق التحول العنيف للمجتمع، الثورة الاجتماعية، بالعمل - النموذج النقابات العمال: الإضراب، الإضراب ليس الجزئي بعد الآن، بل العام، لم تكن المسافة كبيرة إلى هذا الحد. سوريل قطعها تحت التأثير الحاسم عليه، تأثير فرنان بلوتيه Fernand Pelloutier، المناضل العمالي للنقابوية - الثورية، الرسول (المتوفى قبل الأوان في 1901، في الرابعة والثلاثين من عمره) الذي كان هو أيضاً يشدد على التربية الأخلاقية للبروليتاريا. هو ذا سوريل إذاً – هذه مرحلته الثانية - زعيم **المدرسة الجديدة**، التي تعلن نفسها ماركسية ونقابوية وثورية التي تحركها شواغل أخلاقية حارة، والتي تنادي بفكرة الإضراب العام. إنها «النيو - ماركسية النقابوية»، على طرفي نقيض مع «النيو ماركسية الإصلاحية» لبرنشتاين. بين حواريي سوريل، نجد في الصف الأول إدوار برت Ed Berth الذي تطفح منه الموهبة، ثم مدير مجلة **الحركة الاشتراكية**، هوبر لاغارديل H. Lagordelle، الذي قطع معه سوريل وبرت في 1908.

التأملات عن العنف، سلسلة مقالات نُشرت عام 1906 في **الحركة الاشتراكية**. ثم صُدِّرت بعد إعادة معالجة في مجلد عام 1908، مع مدخل تحت شكل رسالة طويلة

إلى دانييل هاليفي Daniel Halevy، هي نوعاً ما بيان «المدرسة الجديدة». بيان عدواني، سيء التأليف، مشوش، تملؤه تراكبات الفصول وتكرارات، تجاور حكايات لا تليق بسوسيولوجي مع أحد النظرات عن الطبيعة الإنسانية والصيرورة الاجتماعية.

سوريل لم يكن يخفي عن نفسه من جهة أخرى أن عيوب تقديمه تحكم عليه بـ«أن لا يكون له سبيل إلى الجمهور الكبير». يشرح في الرسالة إلى د. هاليفي، إن هذه العيوب تأتي من طريقته في العمل، طريقة عصامي قاتل خلال عشرين سنة لـ«التخلص» من الذي كان حفظه من تربيته. الكتب التي كان يلتهمها حول شتى أنواع المواضيع كانت تلهمه «تأملات»، «تفكيرات»، reflexions، كان يسجلها على دفاتر كما كانت تأتي، عائداً مراراً على نفس المسألة، «مع تحريرات تتطاول بل وأحياناً تتجول بالكامل». وهذه الدفاتر، التي خدمت تعلّمه الخاص، يقدمها لقرائه. لتبرير طريقته، يستدعي نظرية برغسون الشهيرة - وكان قد تابع دروس هذا الأخير بشغف - عن التصور الحدسي، الحي والشخصي، للأشياء، المعارض للاشخصي، للذي صار مجتمعياً ـ مشتركاً، **للمصنوع، الجاهز.**

التأملات تظهر مسيطراً عليها، إن لم يكن مبنية، من قبل فكرتين اثنتين (إذا كان مسموحاً لنا، بدون ارتكاب جريمة «انتهاك - سوريل»، أن نحول خلطها شبه - البرغسوني إلى حدود وضوح ديكارتي). فكرة سلبية هي كالظل. فكرة ايجابية هي كالضوء. الفكرة السلبية هي الرفض العنيف، الكلب، المر، للتسوية الديمقراطية والاشتراكية البرلمانية، شكلها الأشنع. الفكرة الإيجابية هي تمجيد العنف البروليتاري (بالمعنى السوريلي لكلمة عنف: الإيديولوجي قبل أي شيء، إن لم يكن حصراً). وحده هذا العنف الذي ترشده فكرة أو بشكل أدق **أسطورة** الإضراب العام، سينكشف قادراً على تسبيب الأخلاق الجديدة التي ستنقذ الاشتراكية من الغرق في الرمال

المتحركة، والتي ستبقى الايدولوجيا الثورية في العلو الضروري: المقصود «أخلاق المنتجين» (عنوان الفصل الأخير من المؤلف).

★★★

في التسوية الديمقراطية والبرلمانية، سوريل يسخر ويدين كل شيء، بلا ظروف مخففة، ولا تأجيل: الفلسفة الساندة تحت، والآليات والأساليب، والتاكتيك إزاء التنظيمات البروليتارية، على حد سواء.

الفلسفة: إنها فلسفة القرن الثامن عشر، فلسفة متفائلة ومثالية، تعلل نفسها بالحق الطبيعي، بـ«الحقوق الأولية للبشر». لا شيء أكثر خطأً، أقل تلاؤماً مع السياسة. «المتفائل في السياسة رجل غير مستقر أو حتى خطر». يتصور أن التحولات الاجتماعية سهلة التحقيق، وأنه لقاء بضعة إصلاحات في الدستور وخصوصاً في أشخاص الحكم يمكن لكل ما يقدمه العالم الراهن من أشياء فظيعة في نظر النفوس الحساسة أن يخفف بسهولة. ما أن يكون أصدقاؤه في السلطة قليلاً حتى يصرح «بأنه يجب ترك الأمور تجري، عدم الاستعجال كثيراً، والاكتفاء بما توحيه لهم إرادتهم الطيبة». إلى هذا تقود أوهام فلسفة مسطحة، بمساعدة حب الذات وربما المصلحة: «إلى المسالة الاجتماعية الأكثر سخفاً». لكن نفس الشخص يمكن بسهولة مرموقة أن ينتقل إلى الغضب الثوري الأكثر دموية. يكفي أن يثور، إذا كان ذا مزاج متحمس ومسلحاً لسوء الحظ بسلطة كبيرة، أمام العقبات التي تضعها في وجهه الضرورات التاريخية. عندئذ بدلاً من التعرض لهذه الضرورات، يتعرض لمعاصريه: سوء نيتهم تمنع سعادة الجميع، فليزولوا! مثال: عهد الإرهاب. «الرجال الذين أراقوا الدم الأكثر هم الذين كانت عندهم الرغبة الأشد في تمتيع أقرانهم بالعصر الذهبي الذي حلموا به».

أما الحق الطبيعي، المشتق من نفس المصدر المتفائل، فكيف يوفق مع هذه الواقعة

المجربة: «إن نظمة اجتماعية جيدة التنسيق تدمر من قبل ثورة وتحل محلها نظمة أخرى يجدها المرء هي أيضاً معقولة تماماً، وما كان في الماضي عادلاً قد صار غير عادل». مسألة قوة - باسكال كان قد رأى ذلك جيداً - يراد، رغم أنف الوقائع، جعلها ظفراً للحق. ويجيئوننا يدللون على أن القوة، إبان الثورات، قد وضعت في خدمة العدالة! مغالطات سخيفة!

الآليات والأساليب المسماة ديمقراطية ليست أقل كذباً من هذه الفلسفة. لننظر إلى الانتخابات «ما أن تعنوا بانتخابات حتى يكون عليكم أن ترضخوا لبعض الشروط العامة التي تفرض نفسها بطريقة حتمية على جميع الأحزاب، في كل البلدان وفي كل الأزمنة». بيانات انتخابية، تسويات بين ذوي النفوذ، بيع مصالح، شراء مساهمة الصحافة الكبرى «مساعدة كيفما اتفق» بما لا نهاية له من الحيل! مضاربة على سذاجة الجماهير: كم تشبه الديمقراطية الانتخابية عالم البورصة! كم يشبه السياسي، الذي يعد مواطنيه بما لا نهاية له من الإصلاحات التي لا يعلم كيف يحققها، كم يشبه رجل المال، الذي يدخل على السوق مشاريع طنانة مآلها الغرق في غضون سنوات قليلة! لكن في جو كهذا، من إذاً يستطيع أن يحفظ الحرص على «الإرغامات الأخلاقية التي من شأنها أن تمنع الإنسان من الذهاب إلى حيث تتجلى مصلحته الأوضح؟». من أين للاشتراكيين أن يربكوا أنفسهم بدراسة العضلات الإثيقية، حين يعينون لعملهم كهدف رئيسي الاستيلاء على المقاعد في الجمعيات السياسية؟

لذا فالحملات الانتخابية ليست قدوة. تتصورون أنها مسيَّرة على أساس مبدأ صراع الطبقات لأنها تؤسس نجاحاتها الانتخابية «على عداءات المصالح التي توجد في الحالة الحادة بين بعض الجماعات، ولأنها عند الحاجة تتكفل بجعلها أكثر حدة». بلى، كان ديماغوجيو المدن الإغريقية يسلكون نفس السبيل، حين كانوا يهاجمون، كما يقول أرسطو، بشكل مستمر الأغنياء، ويقطعون المدينة هكذا إلى معسكرين. «مصطلح

بروليتاري ينتهي إلى صيره مرادفاً لمضطهَد، ويوجد مضطهَدون في جميع الطبقات». لكن بالتأكيد ليس على هذا النحو كان ماركس يفهم صراع الطبقات، وبكل بساطة أنه لمن أطهر المذاهب الديماغوجية مستوحاة الأدبيات الانتخابية لأشباه - الماركسيين الحاضرين.

الاشتراكية البرلمانية تتكلم من اللغات بقدر ما عندها من أنواع الزبائن. تخاطب العمال، أرباب العمل الصغار، الفلاحين... تارة هي وطنية، وطوراً تلقي الخطب ضد الجيش. ما من تناقض يوقفها. حيث إن التجربة قد برهنت أنه يمكن خلال حملة انتخابية جمْعُ قوى يجب أن تكون طبيعياً متنافية متناحرة بموجب التصورات الماركسية.

لننظر الآن إلى اللعبة البرلمانية نفسها: استجوابات للوزراء القائمين، تصويت على القوانين، علاقة المنتخبين مع الناخبين، مؤتمرات الأحزاب. هنا ينتشر السياسي الرجل الفطن الذي لا يعمل شيئاً للاشيء، الذي لا يمنح تسهيلاً إلا لقاء زبون، ولكن الذي «شهواته الشرهة تشحذ بشكل عجيب بصيرته، وعنده صيد المراكز الجيدة ينمي حيل أباش apache». هل نعجب إذا كان، حيثما يتدخل، هناك «تقريباً بالضرورة... انخفاض للأخلاقية»! ها نحن «بعيدون عن طريق السمو»! آه! إن اشتراكيينا البرلمانيين بعيدون جداً عن طريق كهذا، ولكن انظروا كم، تحت قيادة جوريس مثلاً، يلعبونها جيداً، مع كل إرهافاتها الدنيئة، هذه اللعبة البرلمانية، مع إدخالهم فيها من العنف ما يلزم بالضبط لفلفلتها.

جوريس بات أستاذاً في فن استخدام الغضبات الشعبية. إن تحريضاً مضبوطاً وموجّهاً في أقنية بشكل ذكي بالغ النفع للاشتراكيين البرلمانيين الذين يفاخرون لدى الحكومة والبرجوازية الغنية بأنهم يعدلون ويلطفون الثورة... يلزم أن يكون هناك دائماً بعض التحرك وأن يكون بالإمكان تخويف البرجوازيين... جعل العمال يعتقدون أننا نحمل لواء الثورة، البرجوازية إننا نوقف الخطر الذي يهددها، البلاد إننا نمثل تيار رأي

لا يقاوم...، هذه الدبلوماسية تلعب في كل الدرجات: مع الحكومة، مع زعماء المجموعات في البرلمان، مع الناخبين المتنفذين.

أما التكتيك السياسوي إزاء التنظيمات البروليتارية، فهو بالضبط جزء من «حيل الأباش» هذه العزيزة على الرجال السياسيين «إنهم يستفظعون التنظيمات محض البروليتارية، ويحقرونها بقدر ما يستطيعون، بل كثيراً ما ينكرون جدواها وفعاليتها، بأمل تحويل العمال عن تجمعات هي على حد قولهم بلا مستقبل. ولكن حين يلاحظون أن أحقادهم عاجزة، أن توبيخاتهم لا تمنع سير عمل العضويات المكروهة، وأن هذه الأخيرة صارت قوية، عندئذ يحاولون أن يديروا لصالحهم القوى التي تظاهرت في البروليتاريا». بهذه السطور الخالية من الوداعة يبدأ الفصل الخامس من التأملات، وعنوانه «الإضراب العام السياسي». إضراب سياسي لا يجب بأي ثمن أن يُخلط مع الإضراب العام البروليتاري، إذ ما هو إلا شكل من هذا الميل الكريه لدى السياسيين إلى وضع اليد على النقابات العمالية. يحلمون بأن يثيروا تحت شكل إضراب عام البروليتاريا المؤطَّرة بالتمام في نقابات رسمية جيداً، مطيعة جيداً لدفع اللجان السياسية. ثورة شعبية ليس لها من هدف آخر ومن نتيجة أخرى سوى تمرير السلطة من مجموعة سياسيين إلى مجموعة أخرى، بدون أن تفقد الدولة شيئاً من قوتها، «مع بقاء الشعب دائماً الدابة الطيبة التي تحمل البردعة».

هذه المقاضاة للديمقراطية: يميل المرء إلى القول أن رنّتها مورأسية بشكل عجيب وأن لهجة هذا السوريل المناهض للديمقراطية من اليسار تُذكّر على نحو فريد بلهجة مناهضي الديمقراطية من اليمين. إلا أن المشابهة ليست إلا سطحية. ثمة فرق جذري. مناهضو الديمقراطية من اليمين، التقليدويون، رجال الثورة المضادة، القوموين، كانوا يهلعون للتدمير البطيء لبعض القيم، وطن، ملكية، هيرارخية، سلطة، ولتدهور

مفهوم الدولة الصحيح. لا مركزيين كانوا من أجل معالجة الدولة في الوقت نفسه مع الفرد، من أجل تحسين سير عملها. بالعكس، إن مناهضي - الديمقراطية اليساريين هؤلاء النقابويين الثوريين طراز سوريل وبرت، في نقدهم القارض للديمقراطية، كانوا يستهدفون في آخر تحليل الدولة، نتاج الايدولوجيا البرجوازية الوخيم وجهازها المضطهِد، ما لم يكونوا يغفرونه للاشتراكية السياسية، كان تحت مظاهر ثورية زائفة، مع استخدام البروليتاريا بدلاً من خدمتها، شراكتها العملية مع أرباب العمل ورجال المال والبرجوازيين من كل نوع. هم أيضاً الاشتراكيون كانوا يعملون على تعزيز الدولة، «الآلة الكبيرة» البغيضة، لأنهم كانوا يأملون جيداً أن يكونوا يوماً الدولة. يا للسخرية: تغيير محتوى الدولة، استبدال رجال حكم بآخرين «أقلية حاكمة» كما كان يقول ماركس، بأقلية أخرى، بينما يجب حسب تعبير إنجلز نقل كل آلة الدولة «إلى متحف الأنتيكات، إلى جانب المغزل القديم والفأس البرونزي». ليس إصلاح الدولة، إنما تدميرها، تخليص المجتمع الاقتصادي من غلافه السياسي اليابس.

لكن هذه القطيعة الجذرية، في الذهن، مع أيديولوجيا الدولة، هذه الإرادة التي لا تساوم إرادة الانشقاق، التمرد، الجاهزة للمضي إلى الأفعال، هي على وجه التحديد هذا **العنف**، الذي للبروليتاريا كرسالة تاريخية أن تضطلع به، ولسوريل أن يقدم الآن تبريره وتمجيده.

★★★

تمجيد العنف: سموريل أعطى هذا العنوان الاستفزازي لمقال جريدة **الصباح** بتاريخ 18 أيار 1908، الذي كان يلخص فيه **تأملاته** لانتفاع الجمهور الكبير. كانت تبرز فيه الجملة التالية: «اليوم لا أتردد عن التصريح بأن الاشتراكية لا يمكن أن تبقى بدون تمجيد للعنف».

«عنف» يجب أن تميز بعناية عن «قوة»، كما وعن «شراسة». في مفردات جيدة حسب سوريل، يجب الاحتفاظ - هذا ما لم يفعله ماركس ولا إنجلز - بمصطلح «قوة» الأفعال السلطة، ومصطلح «عنف» لأفعال الثورة. «نقول إذاً إن القوة لها كغرض فرض تنظيم نظام اجتماعي ما فيه أقلية تحكم، في حين أن العنف يتجه إلى تدمير هذا النظام. البرجوازية استخدمت القوة منذ بداية الأزمنة الحديثة، بينما البروليتاريا ترد الآن ضدها وضد الدولة بالعنف». إن هذا العنف هو من جهة أخرى متميز عن الشراسة بالتمام، غريب بالتمام، مثلاً، عن أفعال متوحشين كتلك التي أوصى بها «وسواس الدولة» لثوريي 1793. مع أنه - هكذا غايتان بيرو يترجم، cuimgrano salis، «مع حبته من ملح»، فكر سوريل - «من الجيد خبط الخصم فعلياً، لكن على سبيل الرمز وبدون وضع أي حقد في ذلك». مسألةُ حدٍّ يجب عدم تخطيه. سوريل نفسه يريد جيداً أن يؤكد لنا أن تحقيق المستقبل الذي يتمناه لا يقتضي قط «أن يكون هناك انبساط كبير للشراسة وأن يُراق الدم أمواجاً». لا يوضّح حجم الدم المناسب والكافي. يا له من مثقف لطيف ما كان شخصياً ليؤذي ذبابة!

العنف مفهوماً هكذا «أصبح عاملاً جوهرياً في الماركسية» إنه ضرورة. ومن جهة أخرى إنه في المقام الأول أخلاقي - معنوي.

«النظرية الماركسية للثورة تفترض أن الرأسمالية ستضرب في القلب، حينما لا تزال في تمام الحيوية، حين تكمل تحقيق رسالتها التاريخية مع طاقتها الصناعية الكاملة، حين لا يزال الاقتصاد آخذاً في التقدم». لكن ماذا سيحصل في حال أخذ الاقتصاد بالانحطاط، رأسمالية في ذبول وتشك في نفسها؟ ألن تخطأ الثورة الاجتماعية بحكم ذلك؟ سوريل، مستنداً إلى غاستون بواسيه G. Boissier وفوستل دو كولانج، يستحضر «تجربة تاريخية مخيفة»، تجربة الفتح المسيحي وسقوط الإمبراطورية الرومانية

الذي تلاه. هذا التحول الكبير، هذه الثورة، لأنها وقعت في زمن انحطاط اقتصادي، «أجبرت العالم على أن يجتاز من جديد طوراً حضارياً بدائياً تقريباً وأوقفت كل تقدم طيلة قرون»، نفس الخطر الفظيع يهدد ثورة الغد إذا كانت ستكون من صنع الاشتراكيين البرلمانيين، الإصلاحيين والسلاميين المهدئين الاجتماعيين من كل لون (تضامنيين، كاثوليك اجتماعيين، الخ). لحسن الحظ النقابية الثورية هي هنا لكي تربي من جديد في الطريق الصحيح، طريق العنف، البروليتاريين المخدوعين!

الخطر الذي يهدد مستقبل العالم يمكن أن يُنحّى إذا انكبت البروليتاريا بعناد على الأفكار الثورية بطريقة تحقق معها قدر المستطاع تصور ماركس. كل شيء يمكن أن يُنقذ إذاً بالعنف توصلت إلى أعادة توطيد الانقسام إلى طبقات وإلى إعادة للبرجوازية شي من قدرتها وعزيمتها... ليس فقط العنف البروليتاري يمكن أن يؤمّن الثورة البروليتارية بل أيضاً يبدو هو الوسيلة الوحيدة لدى الأمم الأوروبية التي خبلتها النزعة الإنسانية، كي تجد عزيمتها القديمة. هذا العنف... اتجاهه أن يعيد للرأسمالية الصفات المحاربة التي كانت لها في الماضي. **إن طبقة عاملة متعاظمة ومتينة التنظيم يمكن أن ترغم الطبقة الرأسمالية على أن تبقى حامية في الصراع الصناعي، في وجه برجوازية جائعة إلى الفتوحات وغنية، إذا انتصبت بروليتاريا متحدة وثورية، فإن المجتمع الرأسمالي سيبلغ كماله التاريخي**.. فلنحيي الثوريين كما حيًّا الإغريق أبطال سبارطة الذين دافعوا عن الترموبيل Thermopyles وأسهموا في إبقاء النور في العالم القديم[1].

---

(1) في **ممر الترموبيل**، مفتاح قلب شبه جزيرة اليونان، حاول ليونيداس وثلاثمئة سبارطي إيقاف جيش فارس (480 ق م) الذي استطاع بعد ذلك أن يفتح أثينا، ولكن الحرب انتهت بانتصار اليونان، أول انتصار للغرب على الشرق.

أخلاقية العنف: هذا عنوان الفصل السادس. سوريل يريد النضال ضد «الأحكام - المسبقة» (عنوان فصل سابق) المعادية للعنف، باسمِ مثلٍ أعلى زائف من سلام ولطف. سوريل يرى بعض البلاهة في الإعجاب المعاصر باللطف والعذوبة. ضد الفكرة الصائرة غريزية التي مفادها أن كل فعل للعنف هو «مظهر تقهقر نحو البربرية»، يستدعي ليس حتى نيتشه («لنكن قساة»)، بل كاثوليك غيورين منشغلين بالأخلاق، أباً اسمه بورو، وأباً اسمه دو روزيه. الأول، بصدد فلاحي خلجان نروج، كان يخلص إلى أن ضربة السكين التي يضربها رجل ذو حياة مستقيمة، «لكن عنيف»، هي داء اجتماعي أقل خطورة وأسهل شفاء من «فيضانات الفسق عند شبان يشتهرون بأنهم أكثر تمدناً». الثاني: متكلماً عن الولايات المتحدة، كان يبرر قانون لينش Lynch، الذي في البلدان الجديدة يمكن الناس الشرفاء من الدفاع عن أنفسهم بفعالية ضد اللصوص المجرمين[1]، في فرنسا يعتبرون هذا القانون «قرينة على البربرية»، إنهم على باطل.

لماذا خشونة الأزمنة القديمة أو بعض البلدان الراهنة تميل إلى أن تستبدل في الأمم التي يقال لها متطورة بالمكر - المكر، سلاح البائع وثأره من شجاعة المحارب. أهذا تقدم، يسأل سوريل، من وجهة نظر الأخلاق؟ في السياسة بخاصة، هل تمثل تقدماً على العنف الصريح، هذه الجمعيات «السياسية - الإجرامية» التي بالتناوب، إما كليريكالية كجمعية القديس فنسان دو بول، أو مناهضة للاكليروس كالماسونية (تلميح إلى قضية البطاقات fiches في الجيش في عهد وزارة كومب Combes) تمارس رقابة خبيثة على

(1) **قانون لينش**: أسلوب قضائي سريع، بموجبه الجمهور يقبض على المذنب أو المتهم، يحاكمه، يحكمه بالإعدام شنقاً، وينفذ الحكم. استُعمل ضد لصوص مجرمين، ضد متهمين أبرياء، ضد الزنوج..الخ.

آراء الموظفين؟ أن يكون قد بات أمراً مكتسباً إن الجمعيات كهذه «تسير بالمكر» مكانها المعترف به في ديمقراطية متطورة، أهذا تقدم؟ الانتقال من العنف إلى المكر، إلى تكتيك «يليق بإسكوبار»[1]، الذي يتجلى في الإضرابات التي تقودها في إنكلترا اتحادات الشغل، هل هو تقدم؟ هل هناك شيء أكثر لا أخلاقية من كل الذي فُضِح لتوّه، شيء أبعد عن درب السمو من كل هذا النفاق؟ «في البلدان التي توجد فيها فكرة الإضراب العام [البروليتاري، لا السياسي]، الضربات المتبادلة أثناء الإضرابات بين العمال وممثلي البرجوازية لها مدى آخر تماماً، عواقبها بعيدة ويمكن أن تولّد سمواً».

هذه الجملة الأخيرة من شأنها أن تحيّر وتدهش أكثر من قارئ. كل ما تفعله مع ذلك هو أنها تترجم بدقة عن وجه جوهري في أطروحة سوريل الإيجابية، ألا وهو أن هذا العنف البروليتاري الذي يمجده إنما توجهه وتغذيه فكرة أو بالأصح **أسطورة** الإضراب العام.

★★★

الفصل الرابع من الكتاب وعنوانه الإضراب البروليتاري يبدأ هكذا «في كل المرات التي فيها نسعى إلى تكوين صورة صحيحة عن الأفكار التي تتعلق بالعنف البروليتاري، نحن مسوقون إلى الرجوع إلى مفهوم الإضراب العام». المؤلف يضيف على الفور أن المفهوم نفسه يمكن عدا ذلك أن يسدي خدمات أخرى وأن يقدم إيضاحات غير منتظرة حول كل الأجزاء «المظلمة» في الاشتراكية.

ما الأسطورة؟ ليست **يوتوبيا** Utopie، اختراعاً ذهنياً لمؤسسات خيالية، تكوِّن

---

(1) **إسكوبار**: جيزويت أسباني (ق 17) شهرته حملة «**باسكال**» ضده، (ضد أساليبه وتحفظاته وتبريراته وتفصيلاته لصالح مخالفي الدين والأخلاق)، في كتابه الشهير Provinciales الموجه ضد الجيزويت.

مثلاً أعلى، موديلاً اجتماعياً يمكن بالمقارنة، من محاكمة المجتمع الموجود. ليست كذلك تنبؤاً متفاوت القرب بالمستقبل «لا يوجد أي أسلوب يمكن من رؤية المستقبل سلفاً بكيفية علمية» لذا فإن أعظم الرجال بدءاً بماركس قد ارتكبوا أخطاء عجيبة «بإرادتهم، هكذا، السيطرة على المستقبلات حتى الأكثر قرباً». ومع ذلك فإن الإنسان لا يستطيع أن يفعل بدون الخروج من الحاضر، بدون المحاكمة على هذا المستقبل الذي يبدو دوماً خارج قبضة عقله. ما السبيل إلى حل المعضلة؟ على وجه التحديد بالأسطورة، أي (طبقاً لفلسفة برغسون المناهضة للفكرية) مجموعة مترابطة لا من أفكار، بل من صور محركة، قادرة على أن تستحضر «في كتلة واحدة وبالحدس وحده، قبل أي تحليل متفكر»، كل العواطف أو المشاعر الموافقة لعمل مقصود. الأسطورة لا تفصل، لا تناقش عقلياً. «إن جملة الأسطورة هي وحدها التي تهم». لدينا هنا إذا صدقنا سوريل كل المزايا التي حسب برغسون لـ«المعرفة التامة» على التحليل.

والحال أن النقابية الثورية التي فتحت الحرب صريحة ضد المجتمع الحديث بحاجة إلى أسطورة، إلى تنظيم من صور قادرة على أن تستدعي بشكل غريزي عند البروليتاريين كل العواطف أو المشاعر التي توازي مختلف تجليات هذه الحرب. الإضراب العام هو هذه الأسطورة، سوريل يشبّهه بـ«المعركة النابوليونية» التي كانت تسحق الخصم نهائياً «المخرج الانهياري للنزاعات الدولية». كل المشاعر التي أمكن للإضرابات الجزئية أن تولّدها في البروليتاريا «الأكثر نبلاً وعمقاً وتحركاً التي في حوزتها»، الإضراب العام يجمعها في لوحة إجمالية وبتقريبها يعطي كلاً منها أقصى شدته، حاشداً ذكريات أليمة من نزاعات خاصة «يلوّن بحياة شديدة التوتر كل تفاصيل التأليف المعروض على الوجدان». هكذا يحصل على هذا الحدس للاشتراكية الذي تعجز اللغة بمفردها عن إعطائه بشكل واضح ويحصل

عليه «في جملة تدرك بشكل آني فوري»[1].

كل عناصر صراع الطبقات المُعترَف بها من قبل الاشتراكية الحديثة - المقصود المذهب الحق الأصيل، وليس كاريكاتوره الجوريسي - نجدها ثانية في اللوحة التي تقدمها أسطورة الإضراب العام. بين هذه اللوحة الكاملة حقاً والأطروحات الرئيسية للماركسية يوجد حسب سوريل، تماثل أساسي.

«ماركس يتكلم عن المجتمع وكأنه مقسوم إلى جماعتين اثنتين متنافيتين بالأساس...، وهي أطروحة شطر ثنائي كثيراً ما كوفحت باسم الملاحظة». والحال، ما أن نفترض النزاعات مضخّمة إلى نقطة الإضراب العام حتى يكون المجتمع عندئذ مقسوماً فعلاً إلى معسكرين «وإلى اثنين فقط» فوق ساحة قتال. - هذا الشعور الثوري الملتهب الذي يجب أن يسكن بلا انقطاع النفس العمالية لكي تزول الآمرية الرأسمالية، إن فكرة الإضراب العام الأسطورية تبقيه فتياً دوماً وحياً لا يُقتلع ومحركاً «بفضلها تبقى الاشتراكية دوماً شابة، والمحاولات المبذولة لتحقيق السلم الاجتماعي تبدو طفلية، وقرارات رفاق يتبرجزون، بعيداً عن أن تثبّط عزيمة الجماهير، تحرضها أكثر على الثورة بكلمة، **لا يكون الانقسام أبداً في خطر أن يزول**». - ماركس، في رأس المال، صور الطبقة العاملة. فيه «يتنامى البؤس، الاضطهاد، العبودية، السقوط، الاستغلال»، والتي تنظم ضد هذا النظام مقاومة متنامية دوماً، إلى أن تنهار كل البنية الاجتماعية. على

---

(1) تأثير برغسون واضح .... لنذكر أن عمله الأول، «المعطيات المباشرة للوعي،» صدر في 1889، «المادة والذاكرة» في 1897، «الضحك» في 1900، «التطور المبدع» في 1907، وأن عدد طبعات هذه المؤلفات والمؤلفات التالية («الطاقة الروحية» 1919، «مصدرا الأخلاق والدين» 1932، «الفكر والمتحرك» 1934) بلغ وسطياً الخمسين حتى سنة 1948. في سوريا، ترجموا Conscience (وعي) بـ«شعور». وبالفعل هذا أقرب إلى «وعي» برغسون «مباشر» وتأمل فيه لا ينتهي ....).

هذا اعترضوا بقولهم الحق إن هذا الوصف الذي كان صحيحاً في زمن **البيان** لم يُعد كذلك في زمن **رأس المال** (1871). الاعتراض يسقط إذا أولا المقطع في حدود أسطورة: بدلاً من البحث «عن معاينات مادية، مباشرة، ومحددة في الزمان»، لنحفظ **المجموع**، **الجملة**، الواضحة بالتمام «ماركس يريد أن يفهمنا أن كل استعداد البروليتاريا إنما يتوقف فقط على تنظيم مقاومة عنيدة، متنامية ومولعة ضد نظام الأشياء الموجود». بقول آخر، لا سبل أخرى غير النقابية الثورية. لا «توسيع» للاشتراكية مخادعاً على طريقة جوريس الرسول الطيب. هذا التوسيع مضاد للنظرية الماركسية كما ولتصور الإضراب العام». وهكذا دواليك.

في الحاصل، هو ذا ماركس قد أنقذ، قد برر ببرغسون، بالأساطير، بكل العتاد الفكري المعقد - **للمدرسة الجديدة**. يخلص سوريل إلى ما يلي:

لا يوجد ربما دليل أفضل يعطى للبرهنة على عبقرية ماركس من التوافق المرموق الذي نجده موجوداً بين نظراته والمذهب الذي تبنيه اليوم النقابية الثورية ببطء، بجهد، واقفة بشكل دائم على أرض ممارسة الإضرابات.

★★★

أخيراً، العنف وحده، مضاءاً بفكرة: أسطورة الإضراب العام، قادر على إيجاد الأخلاق الجديدة الضرورية، **أخلاق المنتجين**.

سوريل يُذكّر بأن برودون قبل خمسين عاماً كان يشير إلى ضرورة إعطاء الشعب أخلاقاً موافقة للحاجات الجديدة وكان يكتب هذه الجملة المخيفة: «فرنسا فقدت أخلاقها». برودون كان على حق فيما يتصل بالضرورة المشار إليها، ولكنه كان يرى بشكل سيء، حسب سوريل، إن لا شيء أصعب من خلق أخلاق خالصة تماماً من كل معتقد ديني. إن أخلاقاً مجردة مثل أخلاق كبار رجال التربية العلمانيين في الجمهورية

الثالثة، ف. بويسون F. Buisson، بول برت Paul Bert، ما كان يمكن أن تكون إلا عديمة الفعالية بشكل عجيب: «أتذكر أنني قرأت فيما مضى في كتاب لبول برت أن المبدأ الأساسي للأخلاق يستند إلى تعاليم زرادشت وإلى دستور سنة 3 [في تقويم الثورة الفرنسية، أي 1795]. اعتقد أنه ليس ثمة سبب جدي هنا لجعل إنسان يفعل». يقيناً كان الماركسيون على حق في استهزائهم بـ«عدالة خيالية خرجت من خيال الطوبابويين»، «حصان عجوز عائد - كانت تقول روزا لوكسمبورغ - يركبه منذ قرون جميع مصلحي العالم»، كانوا مُحقين في تأكيدهم أن أخلاقاً لا تخلق قط «بتبشيرات رقيقة، باصطناعات مبتكرة لايدولوجيا، أو بوقفات جميلة». ومع ذلك، يؤكد سوريل، ينبغي تحسين الأخلاق..

إن تقدم البروليتاريا الخلقي لَضروري بقدر ضرورة تقدم الأدوات المادي، لحمل الصناعة الحديثة إلى المستوى الأرفع دوماً الذي يسمح العلم التكنولوجي ببلوغه... وإذا كان العالم المعاصر لا يحوي جذوراً من أجل أخلاق جديدة، فماذا سيحل به؟ إن أنات برجوازية متباكية لن تنقذه، إذا كان حقاً فقد أخلاقه إلى الأبد.

لكن لحسن الحظ هذه الجذور موجودة لإعداد شغل المستقبل، العالم المعاصر يحوي هذه القوة التربوية الكبيرة، النقابية الثورية. إذ في هذه تتضافر **أخلاق الشغل الحسن** مع قوى الحماس التي تطلقها أسطورة الإضراب العام.

المنتج الحر قادراً على بسط فردويته الجامحة - الشبيهة بفردوية جندي من جنود حروب الحرية - في مشغل عالي التقدم، يطيع غريزياً أخلاق شغل. شغل معمول على نحو أفضل دوماً، محسّن دوماً كيفاً وكماً. هذا الجهد نحو الأفضل الذي يسير جنباً إلى جنب مع حرص أكبر دوماً «على الدقة»، على الصدق في التنفيذ، نزيه في كونه يتجلى مثل بسالة جندي حروب الحرية المقاتل في سبيل المجد وحده، مجد العمل للملحمة

خالدة، يتجلى «رغم غياب كل مكافأة شخصية، مباشرة ومناسبة». وإن النزاهة في الجهد هي الفضيلة الخفية التي تؤمّن التقدم المتصل في العالم.

من جهة أخرى، بدون احتياطي خفي من الحماسة القادرة على هزم جميع الحواجز التي يضعها الروتين والأحكام المسبقة والحاجة إلى تمتعات مباشرة، ليس ثمة أخلاق ناجعة، ليس عندنا سوى مجموعة من الأحكام الميتة. لكن، هذه القوة الاحتياطية الخفية والسيدة من المؤكد أننا لن نجدها في محاكاة الماضي، في مناداة أشباح مؤسسات «شاعرية، مسيحية وبرجوازية»، انعكاسات «بنى اجتماعية ملغاة»، «اقتصادات للإنتاج» معها الاقتصاد - في - صيرورة سيكون أكثر فأكثر في تناقض. الخلاصة تفرض نفسها: إن قوة وحيدة تستطيع اليوم أن تنتج هذا الحماس الذي بدونه لا أخلاق ممكنة، وهي القوة التي تنتج عن الدعارة لصالح الإضراب العام.

لنا إذاً حق تأييد أن العالم الحديث يحوز المحرك الأول الذي يستطيع أن يؤمّن أخلاق المنتجين في الخراب التام للمؤسسات والأخلاق العامة، يبقى شيء قوي، جديد، لم يُمس، إنه يؤلف بحقيقة الكلام نفس البروليتاريا الثورية، وهذا لن يُجرف في الانحلال العام للقيم الأخلاقية، إذا كان للشغيلة ما يكفي من العزيمة لسد الطريق على المفسدين البرجوازيين بالرد على عروضهم بالشراسة الأكثر قابلية لأن تفهم.

★★★

إن مفارقة مزدوجة تميز الاستقبال الذي لقيه المؤلف عند صدوره. في اليسار سقط تماماً على الأرض، ولئن استطاع مع ذلك أن «يثقب» قبل 1914، فبفضل اليمين - الأقصى الموراسي.

بالطبع، الذين دعوناهم آنفاً رجال الاشتراكية الجديين، أمثال أوائل جوقة الحزب في البرلمان، مثلاً جوريس، المُفعم بالسلطان وبالتشريفات الدنيوية، ما كان يمكن أن

يكون لهم سوى هزّة أكتاف أمام كتاب كهذا، وأن يضحكوا من سخريات العاجز التي كان يحتوي عليها إزاءهم. لكن أفضل بكثير أو أسوا بكثير إن مناضلي النقابية الثورية «العمال الحقيقيين» أظهروا استياءهم أو تجاهلهم لهذه **التأملات** غير المفهومة. حسب شهادة جيدة، ليس أكيداً أنه كان يمكن أن نجد بينهم «نصف - درينة» من القُراء. يجب أن نرى جيداً أن أكثر من وجه في المذهب السوريلي كان يصدم جبهياً أخر مطامح الأوساط المناضلة، المشبّعة بالفوضوية الحرة. لعلّه كان رهاناً التبشير بـ«الشغل الحسن» للذين كانوا ينادون بالسابوتاج، بالأخلاق التقليدية في مضمار الحياة الخاصة - مثلما يفعل «خوري» - للذين كانوا يقومون بدعاية صريحة من أجل الحرية الجنسية والأساليب النيو - مالتوسية و«إضراب البطون»، بزرع البطولة بالإضراب العام للذين كانوا ينتظرون قبل كل شيء من الإضراب، كما هو طبيعي، تحسين شروط حياتهم، نتائج بالدرجة الأولى «مادية وملموسة». تأثير سوريل على النقابية العمالية في فرنسا كان «معدوماً»، كما كتب بصواب في صحيفة **الحياة العمالية** بعد وفاة مؤلف **التأملات**، كان تأثيره محسوساً أكثر بكثير في إيطاليا، حيث كان مقروءاً أكثر بكثير.

بالمقابل، إن أوساط العمل الفرنسي، وهم على الدوام يترصّدون إلحاقات فكرية صنعوا نجاحاً لكتاب سوريل المستشرس ضد فلسفة الديمقراطية وضد واقعها العملي على حد سواء. احد حواريي سوريل، ج. فالوا G. Valois، كان قد انضم منذ 1906 إلى جماعة العمل الفرنسي التي سيغادرها فيما بعد بضجيج. كان يحاول أن يجلب للمونارشية المنشودة ركائز عمالية جدية، لم تكن واردة على الإطلاق في **التحقيق**، الذي كان طفلياً في هذا الميدان. كان مؤهلاً ليخدم كعميل ارتباط بالواقع، حوالي 1910، إن إشارات متنوعة - منها ظهور مجلتين، **الاستقلال**، التي أسسها سوريل وفاريو Variot، **ودفاتر حلقة برودون** - تظهر تقارباً لا بأس به بين مناهضي الديمقراطية من اليمين

ومناهضي الديمقراطية من اليسار (سوريل، برت). ذلك هو الزمن الذي كان فيه سوريل يُسِر إلى فاريو أن موراس للمونارشية بمداه المذهبي ما كانه ماركس للاشتراكية. ذاك هو الزمن الذي كان فيه بول بورجه يقدم مسرحية **المتراس**، وهي إخراج اتجاهي - في الاتجاه البرجوازي - **للتأملات**. سوريل سر بشكل مرئي من تكريم الكاتب الشهير. «القنفذ»، كما دعاه بارس، لم يخرج أشواكه. مخيباً، في هذه المرحلة الثالثة من حياته، من قبل مناضلي هذه البروليتاريا التي كانت حبه الأول وستكون حبه الأخير، كان يحلم على نحو غامض في أن البرجوازية، تحت الكرباج المزدوج الموراسي والنيوماركسي، ستطلق «جبنها» الطويل، ستملك نفسها وتجد من جديد الحمية الحربية القديمة لـ«رؤساء الصناعة الفاتحين».

إمبريالية (حسب تعبير ب. لاسر P. Lasserre في كتاب مكرس لسوريل عام 1928)، **إمبريالية** الطبقة العاملة، أي إرادة القوة عندها، ستبعث على سبيل رد الفعل إرادة القوة القديمة، الإمبريالية القديمة عند البرجوازية.

لكنها مجازفة حقيقية أن نقول أن سوريل حتى في هذه الحقبة من حياته اعتقد ممكناً وتمنى انتصار البرجوازية إثر هذا الصدام الجدلي. الحقيقة هي أنه، في هذا التقارب العابر بين الموراسيين والسوريليين كان هناك الكثير من الاصطناع والكثير من الالتباس. على الأقل أن هذا الالتقاء الغريب السطحي والسريع الزوال بين نقاب ثورية ذهنية تماماً ومونارشوية-. جديدة ليست أقل ذهنية، كان قد منع **التأملات** من الغرق في عدم الاهتمام.

1914، الحرب. سوريل كان يعاند - كما قد كتب لتوه - «في أن يظل، كما فعل برودون، خادماً نزيهاً للبروليتاريا». ر. جوهانه R. Johaninet يظهره لنا، في هذه المرحلة الجديدة، مفكراً عاد إلى الوحدة و«تعباً من جديد». الحرب، التي يخوضها

الحلفاء باسم المبادئ الديمقراطية التي يكرهها، تبدو له حرب نفاق مقرف.

أيار 1917: انهيار روسيا القيصرية، ظفر لينين ودكتاتورية البروليتاريا. 1919 – 1922: فترة ما بعد الحرب ونفضاتها - تشنجاتها: حلف الحلفاء ضد البولشفية، ظهور الحزم fairceaux في إيطاليا تحت دفع الاشتراكي القديم موسوليني الذي كان سوريل تعرف عليه قبل الحرب، ووفاة سوريل في آب 1922. **العنف** ليس فقط الأيديولوجي، بل المادي حتى التوحش، **العمل المباشر** هما الآن في أمر اليوم. الموضة السياسية والسياسية - الفكرية هي - لمناهضة - البرلمانية. لكنها أيضاً للمسألة البروليتارية، يضيئها نور الثورة الروسية الأحمر. الأزمنة إذاً ناضجة من أجل اكتشاف رجوعي، من أجل نبش خطابي بعض الشيء لسوريل، نبي العصور الجديدة **بتأملاته**. يؤلفون له شخصاً شديد الطعم من سقراط حديث مطعّم بديوجين، موقظاً الأذهان، باحثاً إن لم يكن عن رجل، عن بطل، فعلى الأقل عن طبقة بطلة. وتولد الصورة العامة المبتذلة الأدبية في موضوع الشيخ الجميل الذي له بشرة طفل غضة، «الأب سوريل»: فيه سيحيون أباً، «بآن»، لـلينين ولـموسوليني. اختصار فاتن أخاذ! ماذا يجب أن نفكر؟

رابطة «البنوة المباشرة، يوضح غايتان بيرو، مع موسوليني، لا جدال فيها. مع لينين أنها مشكوك فيها: تعاطفات affinités فكر كبيرة، أجل (دكتاتورية البروليتاريا، تمجيد «المنتج»، بغض الديمقراطية «البرجوازية»)، أما بنوة فلا.

مجاهرات موسوليني السوريلية معروفة جيداً. «لسوريل أنا مدين أكثر مني لأي شخص آخر». «بالنسبة لي العنف أخلاقي...، أخلاقي أكثر من التسويات والصفقات». «الفاشية ستكون سوريلية».. يُعتقد عموماً أن سوريل، لو عاش لأعطى «بركته» للفاشية الظافرة، كما كان قد أعطاها للبولشفية المنتصرة. لكن ما علمنا؟ لا شيء أبعد عن سوريل **التأملات**، على الأقل، من العبادة الفاشية للدولة من



«دولتولاترية» Statoldtrie الفاشية!

أما لينين، فإن سوريل قد كانت له فرصة أن ينفي الأبوة المطرية أو المفزعة التي نسبها البعض له. في ـ **من أجل لينين** المكتوب كملحق للطبعة الرابعة من **التأملات** ـ في أيلول 1919 نقرأ: «ليس عندي أي سبب يدعوني إلى الافتراض أن لينين أخذ أفكاراً في كتبي». ولكن لو كان ذلك، يتابع سوريل: فيا له من اعتزاز يشعر به! ويعلن لينين: «أكبر منظر عرفته الاشتراكية منذ ماركس ورئيس دولة تذكر عبقريته بعبقرية بطرس الأكبر. ويلعن بلهجة ملوعة «الديمقراطيات البلوتوقراطية»، أي الحلفاء، الذين «كانوا يجوِّعون روسيا: لست سوى عجوز وجوده تحت رحمة حوادث صغيرة، لكن ليتني، قبل نزولي القبر، أرى إذلال الديمقراطيات البرجوازية المغرورة، الظافرة اليوم بكلبية».

أكانت تلك كلمة سوريل الأخيرة؟ لعله. كما يعتقد ر. جوهانه - لم يقلها لأحد، هذه الكلمة الأخيرة لأحلامه، ولعله كان يترك «للعمل عناية أن يظهر المعنى الخفي لمذهبه». أما كلمة لينين الأخيرة عن سوريل هل يجب أن نعتقد أنها التالية، وقد أخذناها من **المادية والنقد التجريبي**، الصادر في 1909: «الذهن المشوش المعروف جيداً، ج. سوريل»؟ بديهي، بالنسبة للينين، وهو أقل الأذهان تشوشاً في الوجود - كما سيرى القارئ بعد قليل -، إن دعوى سوريل إنشاء تركيب الماركسية والبرودونية، الهيغلي في كثير أو قليل، لا يمكن أن تصدر إلا عن دماغ صالح فقط لـ «يفكر العبث» والمخلوطة!

الفصل الرابع

«الدولة والثورة»، للينين (1917)

«كل الثوريين يعلنون على التوالي الثورات الماضية لم تفضِ في النهاية إلا إلى خدع الشعب، وحدها الثورة التي يرمون إليها ستكون الثورة الحقة».

فيلفريدو باريتو

V.Pareto

أزمة الماركسية، كما رأينا لتونا بصدد ج. سوريل، حول سنة 1900. خطر تفسّخ مذهبي. في قلب الأممية الثانية تتجابه التطورية أو إصلاحية أو «انتهازية»، والثورية. أطروحة الاستخدام الصور للوسائل الشرعية، موقوتاً على إيقاع التطور التدريجي المحتوم، ضد أطروحة الاستيلاء العنيف على السلطة بالعمل المباشر. ماركس وإنجلز، في 1848، في **البيان**، كانا قد بشرا بالثورة السافرة العلنية. لكن منذ ذلك الحين، في ضوء الحوادث، أمام ظهور عامل جديد بأهمية الاقتراع العام، ألم يغيرا موقفهما؟ تلاميذهم، أو الذين يعتقدون أنفسهم كذلك، كانوا يتشاجرون، والشتيمة في فمهم، على النصوص المقدسة. كان التطوريون يدّعون أخذ حجة، حجة – مطلقة، من جملة لإنجلز مقدِّماً في 1895 لكتاب ماركس عن **صراعات الطبقات في فرنسا**:

نحن الثوريين، المطوِّحين، نزدهر أفضل بكثير بالوسائل الشرعية منا بالوسائل اللاشرعية والتطويح. أحزاب النظام، كما تسمى، يهلكون من الحالة الشرعية التي خلقوها بأنفسهم...، بينما نحن بهذه الشرعية نصنع لأنفسنا عضلات مفتولة وخدوداً وردية ونتنفس الشباب الأبدي.

الثورويون كانوا يردون، ليس بدون أساس، إن هذه الجملة، مُعادة في سياقها لا تبرهن على شيء إلا أن الوقائع كانت هنا: خصومهم كانوا يكسبون أرضاً، مع تمتعهم شخصياً بمزايا الاشتراكية البرلمانية. وهم، الثورويون، هم «الصلدون كالصخر» الذين اختاروا الطريق الأصعب، كانوا يصيرون أكثر فأكثر بين 1900 و1914، أقلية يسار - أقصى معزولة.

تنشب حرب 1914. تبلور الخلافات بشكل دراماتيكي إنها كارثة بالنسبة للأممية الثانية، في كل البلدان المحاربة الكتلة الضخمة في الأحزاب الاشتراكية تعلن نفسها مع الدفاع عن الوطن. الكاوتسكية نسبة إلى الألماني كاوتسكسي Kautsky الذي كان قبل الحرب يمثل الماركسية الاورثوذكسية ويدين الانتهازية بالمذهب دون أن يقطع عملياً معها، تتمسك أمام هذه الوضعية، بنفس السياسة الحذرة: سياسة وسط. تلتجئ أمام مسألة التصويت على قروض الحرب في التحفظات والتمييزات. سياسة بيلاطس البنطي، على حد استنكار الثوريين، شراكة لئيمة مع «الاشترا - شو فينيين »، «الاشترا - خونة»!

أول تشرين الثاني 1914، اللسان المركزي للحزب الماركسي الروسي الأكثر تقدماً (أو الحزب **البولشفي**)، الصادر في جنيف وعنوانه **الاشتراكي - الديمقراطي** ينشر مقالاً فتاكاً. الكاتب يستعرض فيه موقف مختلف الأحزاب الماركسية في الغرب وفي روسيا، ثم ينفجر كما يلي:

إفلاس الأممية بدهي... جهود كاوتسكي لحجب هذا الإفلاس ما هي إلا مهرب جبان. وهذا الإفلاس هو على وجه التحديد إفلاس الانتهازية، أسيرة البرجوازية... مسألة الوطن.. لا يمكن أن تُطرح مع تجاهل الطابع العياني للحرب الراهنة. إنها حرب أمبريالية، أي من عصر ذروة الرأسمالية، من عصر **نهاية** الرأسمالية... وعن هذا العصر.. يقول كارل ماركس بوضوح وتحديد: العمال ليس لهم وطن.. الاشتراكية لا يمكن أن تنتصر في الإطار القديم، إطار الوطن... البرجوازية تخدع الشعوب بإلقائها على اللصوصية الإمبريالية قناع الايدولوجيا القديمة للحرب القومية. البروليتاريا تنزع القناع عن هذه **الأكذوبة معلنة تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية**... لنرفع لواء الحرب الأهلية... الأممية الثانية ماتت، مهزومة من قبل الانتهازية. لتسقط الانتهازية ولْتعش الأممية مطهرة...، **الأممية الثالثة**.

اسم الكاتب: فلاديمير إيلتش أوليانوف، الذي يُقال له لينين. في الأسطر التي قرأناها لتونا يظهر جيداً أسلوبه الخاص، نبرته الخاصة، وبتعبير جوهري «أطروحاته الحربية».

★★★

«ذاك هو قدري. حملة نضال تلو أخرى، ضد الحماقات والبلاهات السياسية، ضد الانتهازية، الخ. هذا منذ 1893». لينين كتب هذه السطور في 1916. **منذ 1893**، أي منذ أن كان في الثالثة والعشرين، وكان نوعاً ما قد تزوج الماركسية. خلق حزبا ماركسيا في روسيا الأوتوقراطية، طليعة للطبقة العاملة، تعيين برنامج واضح محدد وخطة ناجعة فعالة له، تصفية كل «انحراف» عن الماركسية «الحقة الصحيحة» تصفية لا رحمة فيها، تلك كانت من البداية إلى النهاية المهمة التي عيَّنها لينين لنفسه. موجّهاً محوِّلاً لا يتعب، كان يعيد بعناد وبلا مراعاة للأشخاص القطار الماركسي في الطريق الجيد، أي في طريق

لينين. لم يوجد في يوم من الأيام رجل عمل ذو عناد مذهبي أكمل، ولا رجل أكثر ثقة بأنه على حق «وبأنه وحده على حق». على هذا النحو تُقاد إلى نهاية جيدة، دون نظر إلى الأعطاب - وهي نفقات عامة لا مفر منها - الثورات الكبرى.

بالنسبة له، طبقاً لروح الماركسية الصميمي، النظرية والعمل لا ينفصلان. «بدون نظرية ثورية، لا عمل ثوري». النظرية تسمح بالعمل، لكن العمل يدفع النظرية إلى الأمام محولاً إياها. إذ إن النظرية يجب أن لا تكون أبداً متأخرة عن الحياة. لينين كان يحب أن يذكر الحكم الذي يضعه غوته Goethe في فم مفستوفيليس: «النظرية رمادية، أما شجرة الحياة فهي أبداً خضراء». نظرية ماركس (وإنجلز الذي لا ينفصل عنه) ليست شيئاً ناجزاً مكتملاً، سرمدياً لا يتبدل: روح المادية الجدلية عينه يعارض ذلك. ماركس كان ببساطة - ولكن هذا جبار وعبقري - قد وضع «أحجار الزاوية» لعلم المجتمعات: للماركسيين أن يمدوا ويتابعوا في كل الاتجاهات، مع مراعاة الزمان والمكان، المعطيات الأساسية التي كشفها المعلم. لكن «نقاء» هذه المعطيات يجب مهما بلغ الثمن أن يحمي داخل عمل التكييف الجدلي الضروري عينه. لينين، إلى النهاية، أعلن نفسه «مغرماً بماركس وإنجلز»، غير قادر على «أن يتحمل بهدوء أي لوم حيالهما». كان يصرخ: «آه! هذان رجلان يجب أن نضع أنفسنا في مدرستهما. يجب أن لا نغادر هذه الأرض».

وضد جميع الذين كانوا يغادرون على رأيه هذه الأرض كان لينين ينتصب، مسلحاً بمنطق لا ينثني وبسخرية. أبداً لم يفكر بأن يشيد، كبليخانوف مثلاً، منظّر الماركسية الروسية المعترف به، مؤلفاً فكرياً لذاته. لينين منظّراً ولينين مناضلاً، رجل واحد بعينه. كان يذهب إلى الأكثر استعجالاً. ما أن يلحظ في مكان ما تعدياً على الماركسية «الحقة الصحيحة» حتى يهجم. وقلمه الرشيق، كلامه الملح والجاف يطاردان المذنب ويرميانه

أرضاً. منع الأممية الثانية من بندقة الماركسية بالانتهازية، بعث الأقوال الماركسية «المنسية» طوعاً، ذاك كان الأمر الجوهري في جهده المذهبي. إذا حدث له أن يكتب دراسة فلسفية ضخمة **كالمادية والنقد التجريبي**، فلأنه، كما يقول لنا، اتخذ «كمهمة أن يبحث عن سبب هذيان أناس يقدمون لنا تحت لون الماركسية شيئاً ما فاقد التلاحم بشكل لا يصدق، ومبلبلاً ورجعياً».

في 1914، حين نشبت الحرب كان الانشقاق قد تم نهائياً بين الفئتين **المنشفيك والبولشفيك**، في الحزب الاشتراكي - الديمقراطي لروسيا المؤسس في 1898. هذا الانقسام كان قد بدأ في مؤتمر بروكسل - لندن عام 1903 على مسألة تنظيم الحزب. لينين وجماعته، أنصار انضباط صارم، كانوا قد أحرزوا الأكثرية، من هنا اسم **بولشفيك** (من كلمة «بولشنستفو» أكثرية)، بينما خصومهم كانوا ينالون اسم **منشفيك** أو جماعة الأقلية. هكذا فإن هذه التسمية المدعوة إلى شهرة فائقة توقفت في أصلها على واقعة، كما يقول لينين، «محض عرضية». ما كان للقطيعة إلا أن تشتد بين 1903 و1912: في هذه السنة الأخيرة نجح البولشفيك، في كونفرانس براغ، في طرد المنشفيك من الحزب الاشترا - ديمقراطي الروسي. كوّنت لجنة مركزية جديدة، يسيطر عليها لينين (ستالين) المنفي المعتقل آنذاك في سيبيريا، كان جزءاً منها، أسست جريدة يومية، **البرافدا** أو «الحقيقة». إثر هذا التطهير العالي الطراز، بوسع الحزب أن يجابه، متيناً ومتلاحماً، امتحان حرب 1914 المخيف.

حرب **إمبريالية**: هذا هو الوصف الذي يعطيه لينين لها: كما رأينا، في مقال جريدة **الاشتراكي - الديمقراطي** الجدير بالذاكرة بتاريخ أول تشرين الثاني 1914. أحد أشهر مؤلفات لينين (الذي كان سيكتبه في زيوريخ في ربيع 1916) عنوانه: **الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية**. حسب المؤلف، الرأسمالية المزدهرة و«التقدمية» لعصر ماركس

كانت قد تحولت إلى إمبريالية، بحلول المونوبول محل المزاحمة الحرة. المونوبول (كارتيلات، ترستات، تمركز مصرفي، وبالتالي هيمنة الرأسمال المالي) كان بالفعل ساق التجمعات المونوبولية إلى الاستيلاء، بعد السوق الداخلية، على الأسواق الخارجية. وبحكم التوازي الذي تضعه الماركسية كمسلمة بين الاقتصادي والسياسي، كان اقتسام العالم - مستعمرات مناطق نفوذ - بين الدول الكبرى قد رافق بالضرورة تقاسم العالم بين التجمعات المونوبولية. تلك هي الإمبريالية الخارجة من خاصرة الرأسمالية. لكن المونوبول كان يولد بشكل لا يخطئ ميلاً إلى الركود وإلى «التعفن»، كان يشدد كل تناقضات الرأسمالية. بهذا المعنى كان الانتقال من النظام الرأسمالي الطفيلي، المنازع، المتعفن، نحو نظام اقتصادي واجتماعي أعلى. كان «المرحلة العليا للرأسمالية» و«عشية الثورة الاشتراكية».

حرب 1914 كانت من الجهتين حرباً «إمبريالية»، أي «حرب استيلاء ونهب ولصوصية، حرباً من أجل تقاسم العالم، توزيع وإعادة توزيع المستعمرات، مناطق النفوذ، الرأسمال المالي، الخ». إذاً فاشترا - شوفينية الأممية الثانية، «وهي اشتراكية بالأقوال: شوفينية بالفعل»، لم تكن سوى خيانة «برجوازية» حقيرة. ورسالة الأحزاب طلائع الطبقة العاملة والثورة البروليتارية، كالحزب البولشفي هي تحويل هذه الحرب الإمبريالية للأمم إلى حرب أهلية على غرار كومونة باريس. هذا سيكون عمل الأممية المطهَّرة، الأممية الثالثة («الشيوعية» القادمة «شيوعية»: كلمة سيدة منسية، ولينين يبعثها، في الماركسية الحقة الأصلية).

نعلم ذلك: ما كان لينين يكتبه في الأشهر الأولى من الحروب، قد عمله فيما بعد. مهما كان الدور الذي لعبه الزعماء البولشفيك الآخرون، فإن أحداً لهم يشكك يوماً في أن القسط الأولي، الحاسم، في انتصار البولشفية النهائي في روسيا يعود لـلينين.

في 16 نيسان 1917، بعد مدة طويلة في المنفى، لينين يعود إلى روسيا، من سويسرا، عن طريق ألمانيا الراضية. على الفور، **بأطروحاته النيسانية** الشهيرة، يملىء الدرب الواجب إتباعه، درباً ثورياً لدرجة أن القسم الكبير من الحزب البوتشفي يصاب بالهلع، لينين «أكثر يساراً من اليسار» «هذا هذيان». لينين يقدر أن الثورة الديمقراطية - البرلمانية أو البرجوازية (ثورة الحكومة المؤقتة، ثورة ميليوكوف، كيرنسكي) قد تمت، ويجب أن تتحول مباشرة إلى ثورة اشتراكية، بروليتارية. والحال كان بالكاد مضى شهر على إسقاط القيصرية.

لينين يصمد بطريقته الساخرة، يكتب في **البرافدا**: «بطبيعة الحال، لأسهل بما لا نهاية أن يصرّح المرء أن يشتم، أن يطلق الصيحات العالية، من أن يحاول رواية وشرح وتذكير كيف فكر أو حاكم ماركس وإنجلز... بصدد كومونة باريس **ونوع الدولة** اللازمة للبروليتاريا». لينين يؤسس محاججته على واقع أن السلطة الجنينية لكن المتعاظمة **للسوفيتات أو مجالس**، أي اللجان الثورية للنواب العمال والجنود، «هي من نفس نموذج كومونة باريس 1871». جميع الذين يشمئزون من أطروحات نيسان، يلومهم على كونهم لا يريدون «التفكير بما هي مجالس السوفيات»، لا يريدون رؤية هذه الحقيقة البديهية ألا وهي أنه بالقدر الذي فيه توجد مجالس السوفيات، **بالقدر الذي فيه** هي السلطة: توجد في روسيا «دولة من **نموذج** كومونة باريس».

ما كانته كومونة باريس، كيف ماركس وإنجلز حاكما عليها، ما هو نوع الدولة اللازم للبروليتاريا، وبشكل أوسع، ما هو الموقف المذهبي للماركسية الجذرية، أي الثوروية، أي «الحقة الأصيلة»، إزاء المعضلة الأساسية، معضلة الدولة؟ - لينين، بعد شهور قليلة من أطروحاته لشهر نيسان، كان «يرويه، يشرحه، يذكّر به» في **الدولة والثورة**.

★★★

لينين كان قد جمع ودوّن في دفتر غلافه أزرق معروف تحت اسم «الماركسية والدولة» كل ما كان ماركس وإنجلز قد كتباه عن الدولة، ذاك كان توثيق مؤلفه، المؤلَّف في آب – أيلول 1917، إبان انزوائه القسري في فنلندة. المؤلف كان شديد الحرص على وثائق الدفتر الأزرق كما وعلى مخطوطة المؤلف عينه. كان قد اتخذ إجراءات لكي إذا ما أوقفته حكومة كيرنسكي يستطيع الحزب الدخول في حيازة هذه الأوراق الثمينة. بعد بعثه المذهب المنسي أو المشوه من قبل الانتهازية، مذهب ماركس وإنجلز عن الدولة، بعد قوله بشكل خاص واقعه لكاوتسكي، (الصانع الرئيسي لهذه التشويهات)، لهذا «الإذلال للماركسية» - كان للكتاب في فصل سابع وأخير أن يدرس التعاليم التي يجب استخلاصها من تجربة الثورتين الروسيتين لعام 1905. وخصوصاً لشباط 1917. كان مخطط هذا الفصل الأخير جاهزاً، ولكن الأزمة السياسية الحاسمة التي أدت إلى ثورة أكتوبر 1917 لم تترك لـلينين وقت كتابة سطر واحد منه. لينين قال بنفسه إنه لا يسع المرء أن يسر بـ«مانع» من هذا النوع، وإنه «الأعذب وأنفع أن يقوم المرء بتجربة ثورة من أن يكتب عن الموضوع».

في مقدمة الطبعة الأولى، تاريخ آب 1917، يشرح المؤلف كيف الحرب الإمبريالية تزيد «وحشية على الدوام الاضطهاد الوحشي لجماهير الشغيلة من قبل الدولة، التي تتطابق في الهوية أكثر فأكثر مع المجموعات الرأسمالية الكلية - القدرة»: كيف من جراء ذلك تصعد بشكل جلي الثورة البروليتارية الدولية، وكيف مسألة موقفها حيال الدولة ترتدي بأن دلالة سياسية عملية وطابع راهنية ملتهية: «إذ إن القضية بالمناسبة هي أن نشرح للجماهير ماذا عليها أن تفعل في مستقبل قريب كي تتحرر من نير الرأسمال».

لنقرأ من جديد، عن مسألة الدولة هذا **البيان الشيوعي**، إنه لا يقدم سوى رسم تخطيطي نحيل إلى حد كاف، الدولة السلطة السياسية، يؤكد لنا فيه ما هي إلا السلطة

المنظمة لطبقة بغية اضطهاد طبقة أخرى، هذه الطبقة المضطهِدة، والمستقلة هي حالا البرجوازية. البروليتاريا ستقلب البرجوازية بالعنف، هذا سيكون حركة أكثرية جبارة ضد أقلية لصالح الأكثرية الجبارة، البروليتاريا ستتكون في طبقة مهيمنة، ستستولي على الديمقراطية. لها الدولة. السلطة السياسية، هي ستستفيد منها كي تحذف «بشكل استبدادي» شروط الإنتاج القديمة. لكن حذف هذه الأخيرة هو في الوقت نفسه حذف شروط وجود تنافي الطبقات المؤسَّسة على التملك الخاص لوسائل الإنتاج، هو حذف الطبقات، إذا البروليتاريا نفسها، بوصفها الحامل الأخير للسلطة السياسية، بوصفها دولة. إذاً **فدكتاتورية البروليتاريا** (حسب التعبير الذي لن يستخدمه ماركسي إلا في عام 1852) يجب أن لا تكون هي نفسها سوى مرحلة **انتقال** نحو هذا الهدف الأخير: المجتمع بلا طبقات ولا دولة. في نهاية السيرورة الجدلية، الدولة البرجوازية القديمة التي صارت انتقالياً بروليتارية ستكون قد اختفت ليحل محلها **تشارك** «فيه التطور الحر لكل واحد هو شرط التطور الحر للجميع».

لكن ماركس وإنجلز لم يبقيا، على مسألة الدولة، عند **البيان** كانا قد عمّقا هذه المسألة عيانياً في مؤلفاتهما اللاحقة. على أحداث زمنهما - ثورة 1848 وانقلاب ديسمبر - كانون الأول 1851 كومونة باريس: تكوّن الأممية الثانية مع الفرع الألماني القوي - كانا قد طبقا التحليل الماركسي الذي هو «مرشد للعمل» أكثر منه عقيدة - دوغما. إلى هذه الأعمال اللاحقة لماركس وإنجلز يستند لينين يغرف منها في كل خطوة من عرضه ذاته شواهد نصية مسهبة تثقله كثيراً لكن هذه الشواهد تبدو له ضرورية بشكل مطلق لتمكين القارئ من تقدير اتساع النسيانات والتزويرات المقترفة من قبل الانتهازيين.

كل المقاطع الحاسمة يكتب لينين في أعمال ماركس وإنجلز عن الدولة يجب أن تنقل بشكل مطلق على أتم نحو ممكن لكي يستطيع القارئ بنفسه أن يكوّن فكرة عن

مجموع تصورات مؤسسي الاشتراكية العلمية، عن تطور هذه التصورات، وأيضاً لكي يكون تشويهها من قبل الكاوتسكية التي تسيطر اليوم مبرهناً بوثائق، موضوعاً في جلاء.

الحقيقة، لكي يستخلص من هذه المقاطع المبعثرة عند ماركس وإنجلز (بالتضافر مع **البيان**، القاعدة الأساسية) جسم مذهبي مترابط، قادر على أن يخدم كدليل ناجع للعمل الثوري المباشر، كان ثمة حاجة إلى قوة ذهن بصفاء وبصيرة ذهن لينين.

لنره، هذا الجسم المذهب، يتخذ بالتدريج شكلاً في **الدولة والثورة**، المؤلف القتالي، الثقيل، المثقل بتفسير النصوص.

★★★

ما الدولة، جهاز الدولة، آلة الدولة؟

الدولة لم توجد «في كل زمن، من البداية» (إنجلز)، وهي ليست فوق وخارج المجتمع كحكم غير متحيز. إنها مشتقة من المجتمع، إنها نتاج له في مرحلة معينة من تطوره الاقتصادي، يوازيها الانقسام إلى طبقات متميزة، «متعادية عداء لا صلح فيه». المجتمع البدائي أو البطريكي، مجتمع الـ gens، مجتمع القبيلة أو العشيرة clan، غير المنقسم إلى طبقات، كان يجهل الدولة. الدولة، حسب إنجلز، هي بمثابة «الاعتراف» بأن المجتمع قد تشربك في تناقض لا يحل مع نفسه، بأنه انقسم في تناحرات لا تقهر وهو عاجز عن التخلص منها. ينبغي فعلاً، حتى لا تلتهم الطبقات بعضها بعضاً ولا تلتهم المجتمع في صراع عقيم، أن توقفها قوة وأن تبقيها في حدود النظام. الدولة هي هذه القوة، المشتقة - يقول إنجلز - من المجتمع، «ولكن المبتعدة عنه أكثر فأكثر». لئن كانت تعدل نزاع الطبقات فبتشريعها وتوطيدها سيطرة طبقة على الطبقات الأخرى. إنها التنظيم **الخاص** للقوة، للعنف، من أجل قمع الطبقات المسيطر عليها والمستغلة.

النظام الذي تخلقه قوامه من جهة في أن تنزع من هذه الطبقات الوسائل التي قد تمكنها من قلب مضطهِديها، ومن جهة أخرى في أن تدخر للمضطهدين وسائل فرض وإبقاء إرادتهم الطبقية. هذا التراكم يؤلف **جهاز سلطة الدولة أو آلة الدولة**، «أداة السيطرة الطبقية». نرى إذاً يستطيع لينين أن يقول،إلى أى درجة خطأ وبرجوازي - صغير ومنشفي الزعم بأن الدولة توفق الطبقات. بالعكس إنها لا تظهر إلا من جراء عدم قابلية التنافيات الاجتماعية للتوفيق والمصالحة.

بالضبط ما قوام هذا الجهاز أو آلة الدولة هذه الأداة **الخاصة** لقمع طبقة أو عدة طبقات من قبل طبقة أخرى، وما هو أكثر، لقمع الأكثرية من قبل الأقلية؟

جيش دائم، بروقراطية، مع توابعهما المادية المتنوعة (سجون ومؤسسات قمعية من جميع الأنواع)، هما الدولابان المركزيان لجهاز الدولة.

الجيش الدائم والشرطة يتألفان من مفارز **خاصة** من رجال مسلحين. **خاصة** بمعارضة التنظيم **العام** والتلقائي للسكان في قوة مسلحة، التنظيم الذي كان ممكناً قبل انقسام المجتمع إلى طبقات، ولكنه أصبح مستحيلاً منذ ذلك الانقسام: (لأن التسلح التلقائي سيؤدي إلى صراع مسلح بين الطبقات المتعادية).

بروقراطية، أي مجموع الموظفين المتطوعين عن الجماهير الموضوعين فوق المجتمع الذين هم أعضاؤه المتمتعين بوضعية ممتازة الذين تحميهم قوانين خاصة، إذ إن الاحترام الحر الطوعي الذي إذا صدقنا إنجلز كان يحاط به أعضاء مجتمع الـ gens - العشيرة «لا يكفيهم حتى لو كان بإمكانهم الحصول عليه». الأمر الذي يعلق لينين عليه هكذا: «أتعس رجل شرطة له من السلطة أكثر مما لممثلي العشيرة، لكن حتى رئيس السلطة العسكرية لدولة متمدنة يستطيع أن يحسد رئيس العشيرة الذي كان المجتمع البطريكي يحيطه باحترام طوعي وليس مفروض بالعصا». نضيف، إنه من أجل إعالة هذه

السلطة العامة **الخاصة** الموضوعة فوق المجتمع والتي تسمى الدولة، يلزم ضرائب ودين عام. الموظفون، بجباية الضرائب، يحوزون وسائل إعالة السلطة العامة وبالتالي السلطة العامة نفسها.

ماركس، في **18 برومير لوي بونابارت**، تكلم، بصدد فرنسا 1851عن هذه السلطة التنفيذية، مع تنظيمها البروقراطي والعسكري الجبار، مع آلتها الدولتية، المعقدة والمصطنعة، مع هذا الجيش من الموظفين الذي يعد نصف مليون رجل، إلى جانب جيش يعد هو أيضاً نصف مليون من الرجال، هذه العضوية الطفيلية المخيفة التي تغلف كما بشبكة جسم المجتمع الفرنسي وتسد كل مساماته.

لينين يلح، بعد ماركس وإنجلز، على هذا وهو أن آلة الدولة هي آلة اضطهاد طبقة من قبل طبقة أخرى (عملياً البروليتاريا من قبل البرجوازية)، **في الجمهورية الديمقراطية وفي المونارشية سواء بسواء**. إذ «في جمهورية ديمقراطية، الدولة تبقى في الدولة، أي تحتفظ بطابعها المميز الرئيسي: تحويل الموظفين، هؤلاء الخادمين للمجتمع، أعضائه، إلى **أسياد** لهذا الأخير». هذا لا يعني - لنأخذ حذرنا - أن شكل الاضطهاد يجب أن يكون لا فرق فيه بالنسبة للبروليتاريا، «كما يعلم بعض الفوضويين». بالفعل هناك فكرة أساسية تسمى كما بخط أحمر، حسب لينين، كل مؤلفات ماركس: هي أن «**الجمهورية الديمقراطية هي أقصر طريق إلى دكتاتورية البروليتاريا**». فالجمهورية الديمقراطية تمثل شكلاً «أرحب، أكثر حرية، أصرح، للصراع الطبقي والاضطهاد الطبقي»! تعطي السيرورة التاريخية اندفاعاً بحيث إن إمكان تلبية المصالح الجوهرية للجماهير المضطهدة تظهر أخيراً، هذا الإمكان، كما هو معلوم، «يتحقق حتماً وفقط في دكتاتورية البروليتاريا، في قيادة هذه الجماهير من قبل البروليتاريا». ومن وجهة نظر الثورة البروليتارية هذه عينها، إن أفضل شكل للجمهورية الديمقراطية هو الشكل

الممركز، الواحد والذي لا ينقسم: «جمهورية وحدوية ديمقراطية ممركزة». مركزية ديمقراطية، يلحظ لينين بحسب إنجلز، يجب أن لا تفهم بالمعنى البروقراطي، لأنها لا تستبعد البتة استقلالاً إدارياً محلياً واسعاً».

★ ★ ★

ما هي ـ في وجه آلة الدولة المعرَّفة هكذا ـ مهام البروليتاريا؟

البروليتاريا يجب أن تبدأ بالاستيلاء على هذه الآلة، بواسطة الثورة العنيفة «التي لا مفر منها» العنف، قال ماركس ويكرر إنجلز *، العنف هو «مولّدة كل مجتمع قديم حامل مجتمع جديد، الأداة التي بمساعدتها الحركة الاجتماعية تصنع لنفسها مكاناً وتحطم الأشكال السياسية الميتة والمجمدة». لينين يلح:

إن وجوب تربية الجماهير بشكل منهجي في هذه **الفكرة**.. فكرة الثورة العنيفة هو في قاعدة كل مذهب ماركس وإنجلز. إن خيانة مذهبهما من قبل الاتجاهات الاشتراكية - الشوفينية والكاوتسكية، المسيطرة اليوم تتمثل ببروز فريد في نسيان هذه الدعاوى.

التربية المنهجية، التي يدعو إليها لينين، قوامها قبل كل شيء تشكيل حزب عمالي، طليعة البروليتاريا، «قادر على أخذ السلطة **وقيادة الشعب بأسره** إلى الاشتراكية، على قيادة وتنظيم نظام جديد، قادر على أن يكون مربي ومرشد وزعيم كل الشغيلة والمستغلين في سبيل تنظيم حياتهم الاجتماعية، بدون البرجوازية وضد البرجوازية». ها نحن بعيدون عن الانتهازية حيث نرى يربي في الحزب العمالي.

ممثلو الشغيلة الذين يتقاضون أفضل الأجور، الذين ينفصلون عن الجمهور، يقتطعون موقعاً مناسباً في النظام الرأسمالي ويبيعون لقاء طبق عدس حقهم، حق البكرية، أي يتخلون عن دورهم كزعماء ثوريين للشعب في النضال ضد البرجوازية.

البروليتاريا، وقد استولت على آلة الدولة، تتحول إلى طبقة مهيمنة، تقيم **دكتاتوريتها**، أي سلطة لا تشاطرها مع أحد. الدولة، هذه القوة **الخاصة** للقمع، هذا التنظيم **الخاص** للعنف، تصير بروليتارية، بدلاً من أن تكون برجوازية. قمع ملايين الشغيلة من قبل حفنة من الأغنياء يعقبه قمع البروليتاريا لهذه الحفنة من الأغنياء، الذين مقاومتهم «الحتمية، اليائسة»، يجب أن تُسحق بلا غفران. جيد لسذاجة الانتهازيين والديمقراطيين البرجوازيين - الصغار الزائفة، حلم «خضوع الأقلية السلمي للأكثرية الواعية مهامها»! نفس الدكتاتورية ستسمح للبروليتاريا بتحويل كل وسائل الإنتاج إلى ملكية للدولة، وبتنظيم كل الجماهير الكادحة والمستثمرة بغية النظام الاقتصادي الجديد.

ضد اليوتوبيا الفوضوية، التي تدّعي الاستغناء، من أجل الثورة، عن الدولة، تجسيد السلطة والإرغام، التي تدعي إلغاء الدولة على الفور، «بين عشية وضحاها»، لينين يذكّر بتعليم ماركس وخصوصاً إنجلز.

البروليتاريا، يقول لينين: (لا تحتاج إلى الدولة إلا لمدة من الزمن. لسنا بتاتاً على خلاف مع الفوضويين فيما يتصل بإلغاء الدولة، كهدف. نؤكد أنه لبلوغ هذا الهدف من الضروري استخدام أدوات سلطة الدولة مؤقتاً ضد المستثمرين، كما أنه لإلغاء الطبقات لا غنى عن الدكتاتورية المؤقتة للطبقة المضطهَدة). لينين يستشهد مطولاً بإنجلز الذي يلقي الهزء على اختلاط أفكار «الآنتي سلطويين anti - autoritaires الذين كأنهم البرودونيون، الذين يكونهم الفوضويون، فهم نافون لكل سلطة، لكل تبعية، لكل رئاسة. من سينير آلة تقنية معقدة بعض الشيء، مصنعاً، سكة حديد، سفينة في عرض البحر، بدون تبعية ما، بدون سلطة أو رئاسة ما؟ آنتي - سلطة مجانين، الذين يطلبون حذف الدولة بضربة واحدة، «قبل حذف الشروط الاجتماعية التي خلقت

الدولة»! إنجلز يهز كتفيه تهكماً:

هل رأوا ذات يوم ثورة، هؤلاء السادة؟ إن ثورة لهي بالتأكيد الشيء الأكثر سلطية في الوجود، فعل به قسم من السكان يفرض على القسم الآخر إرادته بضربات البنادق والحرب والمدافع، وهي وسائل سلطية تسلطية إذا كان ثمة وسائل بهذا الاسم. الحزب الذي انتصر مضطر إلى إبقاء سيطرته بالخوف الذي توحي به أسلحته للرجعيين. هكذا فمن شيئين واحد: إما الآنتي - سلطة لا يعلمون هم أنفسهم ما يقولون، وفي هذه الحال هم لا يخلقون سوى البلبلة. أو يعلمونه، وفي هذه الحال هم يخدمون الرجعية فقط.

لكن سؤالاً رئيسياً يُطرح، كان قد أفلت في 1848 من مؤلفي **البيان**. هل تنظيم دكتاتورية البروليتاريا، أي العنف السلطوي، بغية قمع مقاومة المستثمرين وإرشاد الجماهير في تهيئة الاقتصاد الاشتراكي: هدفاً مزدوجاً، - هل تنظيم كهذا يمكن أن يخلق **بدون أن تدمر أولاً وتباد آلة الدولة التي كانت البرجوازية قد خلقتها لنفسها**؟ لينين يجيب بشكل قاطع: كلا.

عندئذ سؤال جديد، توأم السابق: **ماذا نحل محلها**، هذه الآلة الدولتية البرجوازية؟

★★★

حطم. الآلة القديمة أولاً.. لئن كان **البيان** صامتاً حول هذا الموضوع، فإن ماركس، منذ 1852، في **18 برومير**، كان قد اتخذ موقفاً. كان يلاحظ أن تطور، تحسن، توطد الجهاز البروقراطي والعسكري قد تواصلن عبر كل الثورات البرجوازية التي عرفتها أوروبا منذ سقوط الإقطاعية. كان يقدّر، مثل توكفيل، أن التمركز الفرنسي ابن المونارشية المطلقة، وأن الثورة، ثم نابوليون، أنميا وأكملا آلة الدولة المركزة. كان يكتب: «كل الانقلابات والتحولات الكبيرة إنما فقط جعلت هذه الدولة أكمل بدلاً

من أن تحطمها». جملة يشدد عليها لينين، يعلق عليها بإعجاب وقوة.

في هذه اللمحة المرموقة، تخطو الماركسية خطوة كبيرة إلى الإمام بالنسبة إلى **البيان الشيوعي**. هناك مسألة الدولة ما زالت مطروحة بشكل مجرد جداً، في مفاهيمها وحدودها الأكثر عمومية. هنا المسألة مطروحة على نحو عياني والاستنتاج واضح محدد تماماً، ملموس عملياً: كل الثورات السابقة قد حسنت آلة الدولة، والحال ينبغي حطمها، تحطيمها. هذا الاستنتاج هو الشيء الرئيسي، الجوهري، في المذهب الماركسي عن الدولة. وبالضبط هذا الشيء الجوهري هو الذي أصابه ليس فقط **النسيان** التام على يد الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية الرسمية المهيمنة بل **التشويه** الصريح على يد أبرز منظّري الأممية الثانية، ك. كاوتسكي.

لكن كان يلزم، من أجل حسم المسألة نهائياً، التجربة العينية لإحدى الحركات الجماهيرية الأكثر جدارة بالاهتمام، من وجهة نظر الماركسية، في التاريخ الاجتماعي كومونة باريس 1871. لأول مرة مسكت البروليتاريا عندئذ «في أيديها مدة شهرين السلطة السياسية». الكومونة، - يكتب ماركس وإنجلز في مقدمة 1872 لطبعة ألمانيا جديدة **للبيان**، - «الكومونة برهنت أن الطبقة العاملة لا تستطيع بشكل بسيط أن تستولي على آلة الدولة **الجاهزة** وأن تضعها في سير لتجعلها تخدم غاياتها هي الخاصة». هنا إحدى النقاط، بين نقاط أخرى، التي يجب فيها تجاوز **البيان**. وهنا، يصرخ لينين الذي يعطي هذه الجملة دلالة «عملاقة» تتخطى على ما يبدو نوايا مؤلفيها، هنا مع ذلك تجرأ سوء قصد المزورين الانتهازيين واتخذ مجالاً حراً. حسب هؤلاء، «يكون ماركس قد شدد في هذا المقطع على فكرة التطور البطيء بمعارضة أخذ السلطة». سهل جداً أن ينمو رسالة ماركس الوضاءة إلى كوجلمان في 12 نيسان 1871، بالضبط أثناء الكومونة:

إذا أعدت قراءة الفصل الأخير من كتابي **18** برومير، رأيتني فيه أوكد أن الثورة في فرنسا يجب قبل كل شيء أن تسعى لا إلى نقل الآلة البروقراطية والعسكرية إلى أيد أخرى، هذا ما حدث حتى الآن، - بل إلى حطمها (مشددة من قبل ماركس، في الأصل الألماني Zerbrechen، تحطيم). هنا على وجه التحديد الشرط الأولي لكل ثورة **شعبية** حقاً... هذا أيضاً ما يسعى إليه رفاقنا الحزبيون الأبطال في باريس.

أهذا تطورية، أيها الرسل الكاوتسكيون الطيبون؟ وهذه الكلمة «شعبية» ألا تجعلكم ترتجفون، أيها المنشفيك الروس الذين «شوّهتم الماركسية إلى مذهب ليبرالي بهذا الشكل المسكين»؟[1]. ماركس، باستخدام هذه الكلمة، قد سوّغ سلفاً أطروحات نيسان 1917 للينين، لقد لاحظ أن «تحطيم آلة الدولة تُمليه مصالح العمال والفلاحين ويوحدهم، يطرح أمامهم مهمة مشتركة، هي حذف هذا **الطفيلي** واستبداله بشيء جديد».

«بماذا تحديداً؟».

الحق! ما كان من الممكن معرفة بماذا في 1848، في حقبة **البيان**، وما كان وارداً الاختراع الماركسي الحق لا يخترع شيئاً، وليس ثمة شيء للاختراع، لذا كان **البيان** يقتصر على الكلام بشكل مجرد عن تنظيم البروليتاريا في طبقة مسيطرة، عن «فتح

---

(1) لعله من المفيد أن نذكر، وفقاً لسياق عمل لينين، بما يلي:

«الشعب» مفهوم بواشفي لينيني - يؤكدونه من البداية- أنه حلف العمال والفلاحين، الثورة الديمقراطية، جبهة العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة المدنية والخ (واستثنائياً البرجوازية الليبرالية، في أطوار، في معارك محدودة). المنشفية تنفيه، تعتمد «الطبقة العاملة»، «الطبقات» كأنها -فلسفياً- تعتبر الطبقة والطبقات كائنات، والشعب كلمة.

الديمقراطية». في 1852 لم يكن معلوماً كذلك بماذا، ولم يكن وارداً الاختراع. «بدون الاندلاق في اليوتوبيا، كان ماركس ينتظر من تجربة حركة جماهيرية الجواب...». الكومونة هي التجربة المنتظرة، مفيدة معلمة بعمق، مهما كانت مقتضبة، لأول مرة حققت الانعطاف من الديمقراطية البرجوازية إلى الديمقراطية البروليتارية، من ديمقراطية المضطهِدين إلى ديمقراطية الطبقات المضطهَدة، من الدولة **كقوة خاصة** مكرسة لاضطهاد طبقة معينة إلى قمع المضطهِدين **بالقوة العامة** لأكثرية الشعب، العمال والفلاحين.

حذف الجيش الدائم والاستعاضة عنه بالشعب المسلح، حذف البروقراطية بانتخاب جميع الموظفين بلا استثناء، بما فيهم القضاة (هؤلاء يفقدون استقلالهم «الظاهر») بالاقتراع العام، وبإمكان عزلهم في أية لحظة. تخفيض جميع المرتبات من أعضاء الكومونة حتى أسفل السلّم، إلى الأجر الطبيعي لعامل، زوال «جميع امتيازات ونفقات تمثيل أصحاب مقامات الدولة مع هؤلاء أنفسهم»، إنزال الشرطة إلى مرتبة الإدارات الأخرى (أي إنها «تُجرّد مباشرة من صلاحياتها السياسية» وتصبح «الأداة المسؤولة والقابلة للعزل في أية لحظة، للكومونة»). حذف البرلمانية، لكن لا المؤسسات التمثيلية: «الكومونة كان مفروضاً أن تكون جمعية لا برلمانية، بل **فاعلة**، تحوز بآن معاً السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية».

تلك هي السمات الرئيسية التي يكشفها حسب ماركس في الحرب **الأهلية** في **فرنسا** تحليل هذه التجربة العمالية المرموقة لعام 1871.

من جميع هذه النواحي، الكومونة لم تكن، لم تعد، حسب تعبير لإنجلز، «الدولة بالمعنى الحقيقي». أو بمفردات أدق، مأخوذة أيضاً عن إنجلز، كانت دولة هي سلفاً بداية تلاشٍ للدولة.

تلاش: لينين يضع التشديد، بقوته في البرهان والتكرار غير المبالية بأي فن أدبي، على هذه الفكرة. إنها عنده النظير الضروري لدكتاتورية البروليتاريا الانتقالية. لينين يؤول بلا كلل، على نحو خلاق أكثر منه حرفي، صفحة **الآنتي دوهرنغ** الشهيرة التي فيها يبين إنجلز كيف - بعد أخذ حيازة وسائل الإنتاج من قبل البروليتاريا باسم المجتمع - تدخل سلطة الدولة «يغدو نافلاً في ميدان تلو الآخر»، لعدم وجود تناحر طبقي، لعدم وجود طبقة لتنضطهد وتقمع، وكيف هذا التدخل «يضمحل تلقائياً»: «حكومة الأشخاص تحل محلها إدارة الأشياء وقيادة سيرورة إعادة الانتهاج. الدولة لا **تُلغى**. إنها **تتلاشي**». هنا يجدر بنا، على حد تنبيه لينين، أن نميز جيداً ما خلطه بشكل فظ الانتهازيون من كل لون، ألا وهو مرحلة **استبدال الدولة البرجوازية بالدولة البروليتارية**، «المستحيل بدون ثورة عنيفة»، ومرحلة **حذف الدولة البروليتارية**، «أي حذف كل دولة، وهو غير ممكن إلا بطريق التلاشي».

على هذا، لينين، مستنداً باستمرار إلى ماركس وإنجلز، ولكن مكملاً إياهما أو متجاوزاً إياهما، يأخذ على عاتقه تبيان كيف يجب أن تتواصل سيرورة تلاشي أو اضمحلال الدولة، السيرورة السياسية التي في درجة ما منها يمكن أن تسمى الدولة المتلاشية دولة «غير سياسية». لينين يحرص على تسليط الضوء على الترابط أو التوازي الوثيق الذي سيوجد بين التطور الاقتصادي للشيوعية والتلاشي التدريجي للدولة. **الركائز الاقتصادية لتلاشي الدولة**، ذلك عنوان الفصل الخامس، المشهور بالتمييز الذي نجده فيه بين المرحلة الأولى أو المرحلة الدنيا للمجتمع الشيوعي، والمرحلة الثانية أو المرحلة العليا لهذا المجتمع.

المرحلة الأولى أو المرحلة الدنيا هي التي أثناءها المجتمع الشيوعي، وقد خرج لتوه من خاصرة الرأسمالية «بعد ولادة طويلة ومؤلمة»، ما زال يحمل في جميع الميادين،

الاقتصادي والأخلاقي والفكري « بصمات المجتمع القديم» (ماركس). خلال هذه المرحلة الأولى عند هذه الدرجة الأولى، الشيوعية التي هي طبقاً للجدل «**شيء ما ينبسط من الرأسمالية**» لا يمكن بعد أن تكون محررة تماماً من تقاليد وبقايا الرأسمالية المذكورة. بقول آخر، لا يمكن أن تكون ناضجة تماماً من وجهة النظر الاقتصادية. لا ريب وسائل الإنتاج هي الآن ملك للمجتمع بأسره، فقد نزعت ملكية جميع الرأسماليين وحوّل جميع المواطنين إلى شغيلة ومستخدمين لكارتيل كبير وحيد، هو الدولة بأسرها «دولة العمال المسلحين». لقد انتهى بذلك عينه أمر هذا الإجحاف البرجوازي الذي هو التملك الخاص لوسائل الإنتاج. لكن إجحافاً آخر، جوهره ليس أقل برجوازية، باق: الإجحاف الذي قوامه توزيع موضوعات الاستهلاك **حسب الشغل المبذول** («لكمية متساوية من الشغل، كمية متساوية من المنتجات») وليس حسب الحاجات.

إجحاف، لأن البشر ليسوا متساوين، هذا أقوى وذلك أضعف، هذا متزوج وذلك لا، هذا عنده أولاد أكثر من الآخر، الخ... إذن هذا تساعده القاعدة الآنفة أكثر مما تساعد الآخر. عدا ذلك، كل حقوق إنما «تفترض مسبقاً اللامساواة»، لأن كل حقوق، كل حق، قوامه في تطبيق قاعدة واحدة على أفراد مختلفين. لذا فالحق في المنتوج يجب أن يكون على حد قول ماركس «لا متساوياً، بل غير متساو». لكن هذا مستحيل خلال المرحلة الأولى (إذاً الدنيا) من الشيوعية: «الحقوق لا يمكن أن تكون أبداً أعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة المدنية الموازية».

من هنا ينجم، أولاً: إن الحق البرجوازي، إن الدولة البرجوازية، بلا برجوازية بتعبير آخر جهاز القسر - ولكن المدمقرط، المبسط، الذي بدأ يتلاشى - تبقى خلال وقت ما، لا يمكن إذاً طوال هذا الوقت كله الكلام عن الحرية، فتزويج كلمتي «حرية»

و«دولة» حماقة بالتمام طالما البروليتاريا بحاجة إلى الدولة. كان يكتب إنجلز إلى ببل Bebel- فليس من أجل الحرية بل من أجل قمع خصومها ويوم نستطيع الكلام عن الحرية لن يكون هناك دولة.

من هنا ينجم، ثانياً: إنه طيلة هذه المرحلة الأولى كلها سيكون من الواجب ممارسة رقابة في غاية الدقة والصرامة على الإنتاج والتوزيع، على قياس الشغل وقياس الاستهلاك، رقابة تسير جنباً إلى جنب مع إحصاء دقيق للشغل والمنتجات.

إحصاء ورقابة، هو ذا الأمر الجوهري لتنظيم المجتمع الشيوعي ولسيره النظامي في مرحلته الأولى. هنا كل المواطنين يتحولون إلى مستخدمين مأجورين للدولة المكونة من قبل العمال المسلحين، كل القضية هي الحصول على أن يعملوا بنفس المقياس، أن يراعوا نفس مقياس العمل، وأن ينالوا بنفس المقياس. الإحصاء والرقابة في كل هذه الميادين بسطاً إلى الحد الأقصى من قبل الرأسمالية التي حولتهما إلى أبسط عمليات المراقبة والتسجيل، إلى إعطاء إيصالات موازية، وهي أمور في متناول أي شخص يعرف القراءة والكتابة ويعرف عمليات الحساب الأربع، حين غالبية الشعب ستقوم بنفسها وفي كل مكان بهذا الإحصاء وهذه الرقابة على الرأسماليين (المحولين عندئذ إلى مستخدمين) وعلى السادة المثقفين الذين يكونون بعد محتفظين بعادات رأسمالية، ستغدو هذه الرقابة حقاً كلية، عامة، قومية، ولن يستطيع أحد التملص منها. كل المجتمع لن يكون بعد ذلك سوى مكتب كبير ومشغّل كبير مع مساواة شغل ومساواة أجر.

لينين، معجباً بعد ماركس بكومونة باريس على كونها مثلت الموظفين بـ«عمال ومراقبي ومحاسبي» منشأة خاصة، ومتذكراً كلمة لطيفة عن البريد، «موديل مؤسسة اشتراكية»، كان قد كتب في فصل سابق:

كل الاقتصاد القومي منظماً كالبريد، الفنيون، المراقبون، المحاسبون، كل الموظفين يتقاضون مرتباً لا يتخطى أجر عامل، تحت رقابة وقيادة البروليتاريا المسلحة. ذاك هو هدفنا المباشر، هي ذي الدولة، هي ذي القاعدة الاقتصادية للدولة التي تلزمنا.

اللوحة قليلة السحر، في الحاصل. ولكنها أيضاً توازي المرحلة «الدنيا » وحسب. ولينين نفسه يسارع إلى توضيح أن هذا الانضباط، انضباط مكتب كبير ومشغل كبير، الذي تمده البروليتاريا إلى كل المجتمع، «ليس البتة مثلنا الأعلى ولا هدفنا الأخير» ليس إلا درجة على سلم ولكنه درجة ضرورية للتمكين من تخليص المجتمع جذريا «من دناءات وشناعات الاستثمار الرأسمالي ولتأمين السير اللاحق إلى الأمام» إلى الأمام نحو جمالات المرحلة «العليا» ! إلى الأمام نحو تلاشي الدولة المتسارع حتى زوالها التام!

وبالفعل، إن ممارسة تسيير الدولة، الإحصاء والرقابة من قبل كل أعضاء المجتمع أو على الأقل من قبل غالبيتهم العظمى، ستمهد بشكل طبيعي تماماً السبل لزوال كل إدارة أو مكتب بوجه عام «كلما كانت الديمقراطية كاملة، كانت قريبة لحظة صيرها نافلة، كلما كانت ديمقراطية الدولة المكونة بالعمال المسلحين والتي لم تعد دولة بالمعنى الحقيقي الخاص للكلمة، أخذت بسرعة تتلاشى كل دولة» إذ حين يكون التهرب من الإحصاء والرقابة التي يزاولها الشعب بأسره قد صار صعباً إلى درجة لا تصدق، تغدو المحاولات في هذا الاتجاه نادرة للغاية، وستعاقب على نحو عاجل وخطير للغاية («العمال المسلحون.. ليسوا مثقفين صغاراً عاطفيين، ولن يسمحوا بأن يُمزح معهم» - بحيث إن ضرورة المحافظة على القواعد البسيطة لكل مجتمع بشري «ستصير بسرعة كبيرة **عادة**». نعم، العادة، التعود، سيؤديان بالتأكيد إلى الطاعة «بلا عنف، بلا إرغام، بلا خضوع، بدون هذا الجهاز الخاص للقهر الذي اسمه: الدولة». ألا نلاحظ، يسأل لينين، حولنا بشكل دائم كيف يعتاد البشر على مراعاة القواعد التي لا غنى لهم عنها،

قواعد الحياة في مجتمع «حين لا يكون ثمة استغلال، حين لا يكون ثمة شيء يثير الاستنكار، يسبب الاحتجاج والثورة، يقتضي القمع» ترى إذاً كيف التشكل التدريجي والأكيد للطاعة العفوية والعادية والتي كأنها منعكسة للقواعد الضرورية، سيسمح بفتح الباب «على مصراعيه» الذي منه سيجري العبور من المرحلة الأولى إلى المرحلة العليا وإلى زوال الدولة الكامل.

هذه المرحلة العليا، كان ماركس قد رآها كما يلي، في صفحة من **نقد برنامجي غوتا وإرفورت**:

حين سيكون قد اختفى خضوع الأفراد لتقسيم الشغل ومعه التنافي بين الشغل الذهني والشغل اليدوي، حين مع انبساط الأفراد المتعدد ستنمو القوى المنتجة وستتدفق كل ينابيع الثروة الجماعية بغزارة، حينئذ فقط الأفق الضيق للحقوق البرجوازية يمكن أن يتخطى تماماً والمجتمع يستطيع أن يسجل على راياته: **من كل حسب طاقاته ولكل حسب حاجاته.**

تعليق مألوف للينين: ستأتي لحظة فيها يكون البشر قد اعتادوا جيداً على مراعاة القواعد الأساسية للحياة في مجتمع، فيها يكون عملهم قد صار منتجاً للغاية، بحيث إنهم تلقائياً «إرادياً» سيعملون حسب طاقاتهم، بدلاً من أن يحسبوا بجشع على طريقة شيلوك Shylock في أفق الحقوق البرجوازية الضيق، لن يبالوا بأن يعملوا أو لا «نصف - ساعة بالزائد عن آخر» إذ إن كل واحد سيغترف بحرية حسب حاجاته في كتلة المنتوجات، وعندئذ الدولة، كل دولة، وقد صارت بلا فائدة، ستزول.

لنحترس من الاعتراض بأن هذا سباحة في عرض اليوتوبيا ومغادرة لكل أرض علمية، فـلينين في هذه الحال يوبخنا بشدة، يوحدنا بهؤلاء النقاد البرجوازيين والجهلة، المدافعين المصلحين، الذين يسخرون من الاشتراكيين على وعدهم كل مواطن بحق

الحصول من المجتمع بلا أية رقابة على عمله، «على ما يشاء من الكمأة، من السيارات، من البيانوات، الخ». والحال، ما من اشتراكي جدي وعد ذات يوم بـ«مجيء» المرحلة العليا من الشيوعية، ما من اشتراكي جدي أي جدلي بالمعنى الماركسي تكلم عن «إدخال» الاشتراكية بمعنى المرحلة العليا التي تزول فيها الدولة «إذ على نحو عام من المستحيل إدخالها». إن الجدل المادي للتاريخ بإنضاجه الشيوعية اقتصادياً هو الذي سيؤدي إلى هذه المرحلة العليا المكتوبة في صيرورة المرحلة الدنيا - التي هي نفسها محفورة في الصيرورة الرأسمالية. أما الماركسي - اللينيني فهو يكتفي بأن يؤكد «بيقين مطلق» أنه سيكون هناك بعد زوال الرأسمالية المحتوم، تطور عملاق للقوى المنتجة، وأن هذا التطور سيكون له العواقب التي رأينا لتونا. لكن ماذا ستكون سرعة التطور المذكور، متى سيفضي إلى كل سلسلة من العواقب المذكورة؟

هذا لا نعلمه **ولا نستطيع** أن نعلمه. لذا ليس لنا حق الكلام إلا عن تلاشي الدولة الحتمي، مع التأكيد على دوام هذه السيرورة، على تبعيتها لسرعة نمو المرحلة العليا من الشيوعية، مع ترك مسألة مُدد هذا التلاشي أو أشكاله العيانية معلقة بالتمام، إذ ليس عندنا **مذهب** يمكّننا من حسم هذه المسائل.

★★★

نرى كيف بهذا الكراس الذي سيصبح شهيراً كانت **الثورة** (الماركسية – اللينينية) تلقي **للدولة** أكثر التحديات جذرية، إنبائها موتها المحتوم، خوراً، في خاتمة سيرورة تاريخية، نعلم عدا ذلك أن المؤلف ما كاد يكون قد كتب بل لم يكن قد أنجز (كان ينقص فصل) حتى كانت الثورة الفعلية تنفجر، ثورة أكتوبر البولشفية ضد كيرنسكي تحت قيادة لينين. وتطور هذه الثورة من 1917 إلى أيامنا، كان سيمنح مراقبي أو منظّري الحياة الاجتماعية «تجربة عيانية» أطول وأكثر استهواء من جميع السابقات.

والحال، إذا طبقنا على هذه التجربة الصفاء البارد للتحليل الماركسي الذي أعطانا لينين أمثلة كثيرة عنه، اضطررنا إلى ملاحظة أن تعاليم كومونة 1871 المقتضبة تجد نفسها لا مثبتة بل مخطأة، سرعان ما رأت نفسها روسيا الثورية في الضرورة الحيوية لإعادة تكوين «الجهاز العسكري والبروقراطي» المكروه الملعون إلى هذا الحد. إن المذاهب الأكثر طموحاً تنتهي دوماً إلى تنكيس الأعلام أمام طبيعة الأشياء، وإن برأت ذمتها بعدم الإقرار بهزيمتها وبتمويهها تحت زينات أيديولوجية مبتكرة.

منذ سنة 1922 كان لينين - الذي استهلكته قبل الأوان سلسلة من جهود تفوق طاقة البشر، والذي سيموت في 21-1-1924، عن ثلاث وخمسين سنة من العمر - كان يعرب عن قلقه من «التشوه البروقراطي». لكن التطور كان له أن يشتد بصورة لا تقاوم مع ستالين، خليفة لينين مما كدّر كثيراً تروتسكي، ألمع ثوريي أكتوبر. ستالين الرجل الفولاذي، وهو أصغر من لينين بتسع سنوات، استطاع أن يصفّي، استناداً إلى سيطرته الكاملة على بروقراطية الحزب الشيوعي أو البولشفي، جميع الفئات المعارضة في الحزب. النظرية الستالينية عن **الاشتراكية في بلد واحد**، روسيا «مع الفلاحين، تحت قيادة الطبقة العاملة» كنست النظرية التروتسكية عن **الثورة الدائمة**. حسب تروتسكي، الثورة البروليتارية لا يمكن أن تُصان في إطار قومي إلا وقتياً، فهي بالجوهر دولية أممية وتستطيع أن تجد خلاصها «فقط في انتصار بروليتاريا البلدان المتقدمة». من جهة أخرى، أن كلية قدرة الأداة التي عدا ذلك خلقها لينين، وهي الحزب، محرك الدولة، قلّصت أكثر فأكثر المجالس (السوفيات) - لجان «الشعب المسلح» الثورية - إلى أن لا تكون بعد ذلك، في كل الدرجات، سوى ديكور كلامي يقنع، بشكل سيء، هذه القدرة الكلية للحزب. جهاز الدولة، مع كل آلياته **الخاصة**: جيش دائم، شرطة سياسية، سجون، موظفين يتمتعون بامتيازات فوق الجمهور، تُعزَّز أكثر يوماً بعد يوم.

بمرارة وغضب، تروتسكيو روسيا وغيرها (الأممية الرابعة)، الاشتراكيون والنقابيون الفوضويو الميل، المثقفون المثاليون من أقصى اليسار، فضحوا هذه «الخيانة» للمثل الأعلى الأول، وتباروا في هذا الفضح. وكثيراً جداً ما استنجدوا لمساندة استنكارهم **بالدولة والثورة** للينين.

في 1936 في كتابه **الثورة المغدورة** يرعد تروتسكي ضد «الوحدة الصخرية البوليسية للحزب...، وجود البروقراطية فوق القصاص»، الموظف الذي سينتهي إلى «التهام الدولة العمّالية» يسأل: أين تلاشي الدولة، شرط تفتّح المدنية الاشتراكية؟ ألم يكن لينين قد علم أن درجة «امتصاص وإمحاء» الدولة في المجتمع الاشتراكي هي أفضل مؤشر على عمق وفعالية البناء الاشتراكي؟ إذاً كانوا حقاً «وضعوا حداً وإلى الأبد لاستثمار الإنسان من قبل الإنسان» (كما تؤكد بغرور جريدة **البرافدا** بتاريخ 4 نيسان 1936)، إذاً بالتالي كانوا فعلاً داخلين في المرحلة الدنيا من الشيوعية، القائدة إلى المرحلة العليا، فماذا ينتظرون لكي أخيراً يُرمَوا أرضاً «ثوب إكراه» الدولة؟ «بدلاً من ذلك. وهذا تضاد لا يكاد يتصور - تتخذ الدولة السوفياتية وجهاً بروقراطاً وتوتاليتاريا». ما الستالينية، إن لم تكن لوناً من البونابارتية «الشكل البرجوازي» للقيصروية Césarisme: «لوناً، لكن على ركائز الدولة العمالية التي يمزقها التنافي بين البروقراطية السوفياتية المنظمة والمسلحة والجماهير الكادحة المنزوعة السلاح»؟

في 1937 التروتسكي فيكتور سرج Victor Serge في **مصير ثورة**، يصف «الدولة - السجن» التي حلّت حسب رأيه محل «الدولة - الكومونة» العزيزة على لينين، يعتقد ملاحظة أن البناء الأضخم والأكثر هيبة، في موسكو، كما في لينينغراد، كما في كل مراكز الاتحاد السوفياتي، هو دوماً بناء الشرطة السياسية أو غيبيو Guépéou. مسألة سلامة عامة، سيقال. فيكتور سرج يستنكر: «في النظرية والعمل، ليست الدولة - السجن

شيء مشترك مع تدابير السلامة العامة للدولة - الكومونة في طور المعارك، إنها نتاج البروقراطيين الظافرين، المضطرين، من أجل فرض اغتصابهم، إلى القطيعة مع المبادئ الجوهرية للاشتراكية».

بينما أندره جيد André Gide «العائد» من الاتحاد السوفياتي - بدون افتتانه السابق-، كان يعلن أن كل قواعد اللعبة الاشتراكية تنتهكها روسيا الستالينية، عابدة «الزعيم»، وأنه هو، جيد، لم يعد يلعب اللعبة. مقدماً في 1938 لكتاب **الاتحاد السوفياتي كما هو**، تأليف ايفون Yvon، وهو مناضل شيوعي فرنسي خاب أمله بشكل مأساوي («من بعيد، ذلك يمكن أن يبدو عظيماً... من قريب هذا مؤلم تماماً»)، أندره جيد يذكر بحنين **الدولة والثورة** «الكتاب الصغير الذي لم يكمله لينين... المهم جداً، الثقيل جداً». ويحلم على «الجملة الصغيرة» لماركس حول الثورات التي تحسّن آلة الدولة «بدلاً من أن تحطمها». ويتأوّه: لقد مضى عشرون عاماً على انتصار الثورة بفضل لينين «والآن أين وصل الاتحاد السوفياتي؟ البروقراطية الإدارية، هذه الآلة المخيفة، لم تكن في يوم من الأيام أقوى... الجملة الصغيرة تبقى صحيحة، وما كان لينين قد كتبه في 1917 يستطيع أن يكتبه اليوم أيضاً».

ليس هنا مكان التأوه ولا الاستنكار ولا اتخاذ موقف، من وجهة نظر الحقيقة أو الأصالة الماركسية، مع النظرية الستالينية أو النظرية التروتسكية ثمة شيء أكيد، جملة ماركس الصغيرة «تبقى صحيحة»، الدولة رفعت بانتصار تحدي الثورة الماركسية - اللينينية، كما تحديات الثورات السابقة الأقل جذرية. ومرة أخرى، الثورة حسّنت - وفي أية نسب ومقاييس! - آلة الدولة بدلاً من أن تحطمها. لنتذكر المشهد الذي قدمته في الماضي فرنسا النظام القديم، على نحو مشابه، انتقلت روسيا العجوز أخيراً من أيد ضعيفة، أيدي القيصر الأخير، إلى أيد حديدية، أو أفضل «فولاذية». بهذه الضربة،

تجدد شبابها، حركها اندفاع جديد وحار وقوي على يد الثورة. الثورة المؤولة في الاتجاه الستاليني: «الاشتراكية في بلد واحد». بعد 1917، كما بعد 1789 (ومع أسباب أفضل أيضاً)، يستطيع العملاق لوياثان أن يحتفظ على شفتيه بابتسامته الغريبة...

لكن، طبقاً للجدل الهيغلي - الماركسي الأكثر أرثوذكسية، البولشفية أو الشيوعية - **الأطروحة** - قد ولدت شقيقتها العدوة، نقيضتها: القومية - الاشتراكية. كيف؟ هذا ما سيقوله لنا هتلر.

الفصل الخامس

«ماين كامبف» (كفاحي)
لأدولف هتلر (1925-1927)

«هـــذه المحاولـــة لتـــأليف جماعـــة بشرية من قبل نفسها».

فرانسوا بيرو Francois Perroux

إن مرسوماً سعيداً من القدر جعلني أولد في براوناو، على نهر إين. هذه المدينة الصغيرة توجد على حدود هاتين الدولتين الألمانيتين اللتين يبدو لنا جمعهما، نحن رجال الجيل الفتي، العمل الذي يجب أن نحققه بكل الوسائل الممكنة. النمسا الألمانية يجب أن تعود إلى الوطن. الأم الألماني الكبير... **رجال دم واحد يجب أن ينتموا لرايش واحد،** لدولة واحدة... لذا تبدو لي مدينة براوناو الحدودية الصغيرة رمز رسالة كبيرة.

تلك هي السطور الأولى من المؤلف السميك في مجلدين المعنون MeinKampf، **كفاحي**، الذي ينكبّ عليه، في قلعة لاندسبرغ - على - نهر ليش، في بافاريا، أدولف هتلر - زعيم الحزب العمالي - الألماني - القومي - الاشتراكي، المحكوم بخمس سنوات من السجن بعد فشل محاولة الانقلاب في ميونيخ، بتاريخ 9 تشرين الثاني 1923. هذه السطور الأولى تذهب مباشرة إلى الواقعة. المؤلف يريد البدء بسيرة حياته،

لأنه يعتبرها ذات صفة تمثيلية بارزة. رسالة كل حياته مكتوبة سلفاً في مكان ولادته عينه، وهذه الرسالة هي ضد كل القوانين الباطلة والمصطنعة نصرة قانون طبيعي ومقدس: قانون **اشتراك الدم**.

بهذه السيرة الذاتية يستطيع المؤلف أن يبين لنا تشكله الشخصي «بقدر ما هذا ضروري لفهم الكتاب وبقدر ما يمكن أن يخدم في تدمير الخرافة المبنية حول شخصي من قبل الصحافة اليهودية» (المقدمة). يستطيع أيضاً أن يفهم على نحو أفضل الحركة Bewegung القومية - الاشتراكية، بعرضه نشوءها، تاريخها، في الوقت نفسه مع أهدافها. فلا يندهش أحد إذا كان المجلد الأول، وعنوانه جردة عامة A. brechnung، هو جوهرياً سيرة ذاتية وتاريخية، وإن كانت تقطعه استطرادات مذهبية مُسهبة، وإذا كان الثاني، وعنوانه **الحركة** مذهبياً بشكل جوهري، وإن كان يخصص العديد من الصفحات لـ«النضال ضد الجبهة الحمراء» من 1920 إلى 1922، لإعادة تنظيم ونمو الحركة أثناء الفترة نفسها، لاحتلال الرور Ruhr من قبل فرنسا في 1923.

السيرة الذاتية

في 1889 يولد في هذه البلدة الرمزية على الحدود، براوناو - على - الإين، الرجل الذي يقول إنه «مصطفي من السماء» ليعلن إرادة الخالق العرقية. يتابع، على حد قوله: دروساً تقنية وضيعة في مدرسة Realschule مدينة لينتس Linz، حاضرة النمسا - العليا. الرسم وحده يجذبه، وإذ يرفض أن يصير موظفاً نمساوياً مثل أبيه، يحلم بمستقبل فنان - رسام. إن أستاذاً عجوزاً للتاريخ، بانجرامانياً، يعلِّم ابن الثالثة عشر الحقد على دولة آل هابسبورج، الخائنة للجرمانية. وها أن الاستماع إلى أوبرا لوهنغرين Lohengrin، في مسرح لينتس، تجعل من الفتى أدولف محباً ورعاً لريتشارد فاغنر Richard Wagner، أمير الموسيقا الجرمانية.

وفاة أبيه، وفاة أمه. بعد سنتين هتلر في الخامسة عشر، لا يلبث أن يرحل إلى العاصمة فيينا، مع حقيبة ثياب وملابس داخلية، وفي الفؤاد على حد قوله «إرادة لا تتزعزع» إرادة أن يصير «شخصاً ما».

الخيبات تتراكم، الفتى الذي لم تقبله مدرسة الفنون الجميلة في فيينا طالباً - رساماً، مصمم على أن يصير معمارياً - فناناً، كاسباً حياته، بانتظار ذلك وهو يدرس كعامل يدوي متحملاً الجوع، يجري في شوارع المدينة الكبيرة. هذه الـ فيينا «الألمانية أقل فأقل»، حيث يصادق في كل خطوة سلافاً (بولونيين، تشيك، كروات) غير - ألمان، يأخذون مكان وخبز الألمان، فضلاً عن ذلك «هذه المدينة الكبيرة القاسية التي لم تكن تجذب إليها الرجال إلا لكي تهرسهم على نحو أفضل»، تبدو له عاصمة الظلم الاجتماعي، حيث يتجاور الغني والبؤس بلا انتقال أو تدرج. أي علاج لهذا؟ الإحسان، أعمال العون والبر الاجتماعي؟ ترهات سخيفة، غير ناجمة، يتهكم هتلر: لإلى «العيوب العميقة والعضوية» في المجتمع يجب التعرض، عندئذ الاشتراكية؟ مدينة فيينا إقطاع كبير للاشتراكية - الديمقراطية الماركسية. «فوق الورشة» عينها، هتلر يحتك، على حد ما يرويه لنا، بالعمال الاشتراكيين - الديمقراطيين، يريدون إجباره على الانضمام للنقابة، فيرفض ويبقى جانباً «يشرب زجاجته من الحليب ويأكل قطعته من الخبز أينما كان» ولكنه يسمع رغماً عنه محادثات الآخرين، يحقّرون كل شيء، ينبذون كل الذي كان الفتى هتلر البرجوازي - الصغير الألماني محترم السلطات (ما عدا آل هابسبورغ)ـ تعلّم احترامه، كل شيء:

الأمة، اختراع من الطبقات «الرأسمالية»، - كم مرة كان لي أن أسمع هذه الكلمة. الوطن، أداة البرجوازية من أجل استغلال الطبقة العاملة، سلطة القوانين، وسيلة اضطهاد البروليتاريا. المدرسة، مؤسَّسة مكرَّسة لإنتاج عتاد بشري من عبيد، وأيضاً من

حراس. الدين، وسيلة لإضعاف الشعب من أجل استغلاله على نحو أفضل بعد ذلك. الأخلاق، مبدأ صبر أحمق لانتفاع الخراف ...الخ. لم يكن ثمة شيء طاهر إلا وجُرَّ في الوحل.

سرعان ما لم يستطع هتلر التزام الصمت، يهددونه بأن يُدحرجوه من أعلى العمارة التي يعمل فيها، يضطر إلى الانتقال إلى ورشة أخرى. المغزى: النجاح في السياسة ملك لما هو شرس ومتعصب فقط، الجمهور مثل امرأة ينفر من الضعفاء من الفاترين، يرضخ للرجل القوي التام المتعصب الذي يخيف، الذي يرهب.

الإرهاب على الورشة في المصنع في أماكن اللقاء وبمناسبة الاجتماعات سيكون له دائماً نجاح مليء ما لم يسد عليه الطريق إرهاب مساوٍ. إذا ما وقف في وجه الاشترا - ديمقراطية مذهب مؤسس على نحو أفضل فإن هذا المذهب سوف ينتصر حتى إذا كان الصراع حامياً، **لكن شريطة أن يفعل بنفس القدر من الشراسة.**

لكن - كان يتساءل، إذا صدقناه، هتلر الشاب - ماذا كان يمكن أن يكون سر هذا المذهب الباطل ذي الأساليب الإرهابية؟ عبثاً يبحث عنه في أدبيات الحزب الرسمية، المفردات الماركسية «الغامضة وغير المفهومة» تنفره، رغم زعمها احتواء «أفكار عميقة» لا تحوي أية فكرة. باطلة، الاستنتاجات الاقتصادية للاشترا - ديمقراطيين! عارية عن أي صدق، الأهداف السياسية التي يعلنونها. بالتأكيد، ثمة شيء آخر غير المادية والجدل، ثمة هدف مخفي. ما هو؟ الومضات الأولى للوحي الذي إلى الأبد سينيره، ترشّح في دماغ العصامي - ابن العشرين الساقط من طبقته «عندئذ، استولت عليَّ مشاعر مُقلِقة وحشية مؤلمة. كنت في حضرة مذهب تلهمه الأنانية والبغضاء، محسوب ليحرز النصر رياضياً، ولكن ظفره سيسدد للبشرية ضربة مميتة». أيديولوجيا الدمار هذا، من كان يمكن أن تكون له مصلحة في التبشير بها؟ فكر هتلر المحموم يعمل على

هذه المسألة، يجمع مؤشرات، انطباعات متسلطة يسيطر عليها الالتقاء في شوارع فيينا («أهذا أيضاً هو ألماني؟») يهودي شاب أجعد الشعر أسوده، يرتدي قفطانا طويلا، وإذا به مؤشر حاسم، وإذا بهتلر يكتشف أن «زعيم الاشتراكية - الديمقراطية»، هو «اليهودي».

يهود جميع مؤلفي الكراسات الاشترا-ديمقراطية التي يستطيع الفتى الحصول عليها «أوسترليتز، دافيد، آدلر، النبوغن، الخ»، يهود مثل كارل ماركس! «أخيراً» عرف هتلر «شيطان» شعبه، «جنيه الشرير» و«الحراشف» كانت شيئاً فشيئاً تسقط من عن عيونه. عمال فيينا غير مذنبين، إنهم تائهون مضلَّلون. كل الشر كان يأتي من الماركسية، مذهب يهودي، صُنِع لإقامة سيطرة اليهود على جميع الشعوب، لهذا السبب والقصد تنبذ الماركسية المبدأ الأرستقراطي الموافق وحده للطبيعة، لهذا السبب والقصد تضع العدد وزن الكتلة العاطل، ضد حق الأقوياء المتفوق أزلياً، تنفي قيمة الشخصية الإنسانية وخصوصاً أهمية عوامل العرق أو الدم الإثنية السلالية، سارقة هكذا من الإنسان الشرط الأول لوجوده وحضارته. ليجيء اليهودي بفضل جهره بالإيمان الماركسي إلى الظفر وسيكون ذلك موت البشرية. ستعود الأرض كوكباً يتدحرج فارغاً من البشر في الأثير، إذ «إن الطبيعة الأزلية تنتقم بلا رحمة حين تنتهك أوامرها.. لذا أنا أعتقد أنني أفعل بموجب روح القوي الجبار، خالقنا، إذ **بدفاعي عن نفسي ضد اليهودي، أقاتل دفاعاً عن عمل الرب**».

هتلر يزعم أنه، حتى هذا الوحي، كان، فيما يتصل بالمسألة اليهودية «كوسموبوليتياً فاقد العزم» لا يرى في اليهودي سوى رجل من دين مختلف. لهجة الصحافة اللاسامية كانت تنفّره، لأنه كان يشجب كل تعصب مستوحى من أسباب دينية، حتى يصير «لا سامياً متعصباً» توجب عليه، على حد قوله، أن يمر بأعمق

وأضنى ثورة داخلية كان له أن يقودها إلى نهايتها. الآن وقد خرج من هذه الأزمة القاسية، باتت عيناه بفضل فيينا المدينة المسمومة ولكن المفيدة للغاية، مفتوحتين نهائياً على الخطرين الاثنين، الوجه المزدوج للعبقرية الشيطانية، اللذين يتهددان عين وجود الشعب الألماني: **الماركسية واليهودية**.

فيينا تكشف له أيضاً خطراً ثالثاً: **البرلمانية**.

هتلر يقول لنا إنه كان يُكِنُّ في شبابه الأول «إعجاباً حقيقياً» للبرلمان الانكليزي: «فهل كان ممكناً وجود شكل أرفع لحكم شعب نفسه»؟ لكنه يدخل على سبيل الفضول إلى رايشسسرات (برلمان) فيينا، عندئذ يشعر بشعور نفور في منتهى القوة والحدة، مشهد مثير للرثاء والضحك: «كتلة مرتبلة من رجال يشبرون، يتنادون بكل أجراس الصوت، ومهيمناً على الكل، شيخ مثير للرثاء سابح في عرقه، يهز بعنف جرسه، ويجهد تارة بنداءات إلى الهدوء وطوراً بوعظات، ليعيد إلى اللهجة شيئاً من الكرامة البرلمانية» بعض هؤلاء السادة لم يكونوا حتى يتكلمون الألمانية، بل لغة سلافية أو لساناً محلياً، ذلك كان الشكل المضحك الذي اتخذته البرلمانية في النمسا!

لكن الفتى فكر أكثر إلى الأمام، وذلك ليخلص إلى أن الشر لا يكمن فقط في واقع عدم وجود أكثرية ألمانية في البرلمان النمساوي، الشر أعمق، إنه في عين شكل وطبيعة المؤسسة الديمقراطية البرلمانية في ذاتها هي المعيوبة جذرياً. قاعدة «قرار الأكثرية» تقتل أية فكرة مسؤولية، تذهب ضد «مبدأ الطبيعة الأرستقراطي» - شأنها شأن الماركسية، عدا ذلك الديمقراطية تفرش حتماً سرير الماركسية: «إنها بالنسبة لهذا الطاعون العالمي أرض الزرع التي عليها يمكن للوباء أن ينتشر» فكرة خرقاء، إن العبقرية يمكن أن تكون ثمرة الاقتراع العام:

أولاً إن أمة من الأمم لا تعطي رجل دولة حقيقياً إلا في الأيام المباركة، وليس مئة

وأكثر دفعة واحدة، ثم إن الجمهور معاد بالغريزة لكل عبقري لامع. لنا حظوظ أكبر أن نرى جملاً يمر من خرم إبرة من أن نكتشف رجلاً عظيماً بواسطة انتخاب. كل ما حُقّق من أمور عظيمة خارقة منذ أن العالم عالم إنما حقق بأعمال فردية.

هتلر في فيينا راقب مع ذلك بتعاطف - وكسب - زعيمي حزبين، هما شونرر Schoenerer، رئيس الحزب القومي الألماني أو البانجرماني، ولوجر Lueger، رئيس الحزب المسيحي - الاجتماعي (ومختار العاصمة). هتلر يمتدح الحزب المسيحي - الاجتماعي على كونه يرى جيداً أهمية المسألة العمالية ولكنه يلومه على كونه يجهل قوة الفكرة القوموية. اما الحزب البانجرماني فلئن كان له مأثرة كونه قوموياً، إلا أنه لم يكن على ما يكفي من الاجتماعية ليكسب الجماهير، لينتزعها من الماركسية، وبالضبط، ليؤممها. إن قارئ هذا المقطع، المتعمد بالتأكيد، من **كفاحي**، مسوق على نحو طبيعي تماماً إلى التفكير بأن هتلر قد وضع على طريق الحل السياسي بمعاينته نقص كل من هذين الحزبين النمساويين الجديرين بالاحترام. إن الحل كان في وصل القوموية والاشتراكية، اشتراكية على النمط الألماني، بدون صراع طبقات. الحل كان في القومية - الاشتراكية.

نفهم أن عن هذه الإقامة خمس سنوات، المؤلمة جداً ولكن المكونة جداً، يكتب هتلر:

فيينا كانت وظلت بالنسبة لي المدرسة الأقسى ولكن أيضاً الأكثر إثماراً في حياتي، وصلت إلى هذه المدينة وأنا بعد شبه - طفل وحين غادرتها كنت رجلاً صموتاً وجدياً، نلت فيها أسس تصوري العام للحياة، وبخاصة طريقة تحليل سياسي، لقد أكملتهما فيما بعد من بعض الحيثيات والنواحي ولكنني لم أتخلَّ عنهما في يوم من الأيام.

كان مسرعاً، مع ذلك، إلى مغادرة هذه **البابل من العروق** وهذه الدولة

الهابسبورجية المحكوم عليها، التي سيكون انحلالها السعيد «بداية تحرر الأمة الألمانية». في ربيع 1912- كان عمره ثلاثة وعشرين عاماً - يقيم والفرح في فؤاده في ميونيخ «هي ذي مدينة ألمانية!» يكسب فيها حياته أكثر منه في فيينا، ولكن قليلاً بعد، راسماً، على ما يروى، أكواريلات وبائعاً إياها، مع متابعته حلمه في أن يكون ذات يوم مهندساً معمارياً، لا كبير شأن للعوز! ميونيخ تمنحه متعاً وطنية وفنية بآن.

تنشب حرب 1914 لم يكن يصرخ هتلر «والله شاهد، البتة مفروضة على الجماهير، بل بالعكس مرغوبة من قبل كل الشعب» فرح الشاب في رؤية العمال الألمان يستيقظون وطنيين الأمر الذي يثير كما يذكر القارئ غضب لينين)، يفلتون من شباك الأممية الماركسية، يتخلون عن «كوم القادة اليهود» لينضموا إلى الوطن الألماني، ليس وارداً بالنسبة لهتلر أن يقاتل في خدمة الدولة الهابسبورجية، لكن من أجل «شعبه» ومن أجل الإمبراطورية الألمانية ذات النواة البروسية التي تشخّصه، إنه مستعد «للموت في أية لحظة» يجعل نفسه يتقبل كجندي متطوع في فوج مشاة بافاريا السادس عشر، جندي الصف الثاني أدولف هتلر يصبح عريفاً ويكسب الصليب الحديدي.

أكتوبر 1918 الهزيمة والثورة «مجالس جنود»، سوفييتات ألمانية، نزول غليوم الثاني عن العرش. الجمهورية التي ستسمى جمهورية فايمار. الهدنة. العريف هتلر، الذي احترقت عيناه بالفازات ونُقل إلى مستشفى في المؤخرة، يعلم هنا في يوم 10 تشرين الثاني / نوفمبر، إن ألمانيا استسلمت، إن الإمبراطورية انتهت، يجب يقول القسيس العجوز الذي يكشف هذا الخبر الفظيع للمرضى، يجب «أن نصلى للعلي القدير كي يمنح النظام الجديد بركته»، يجب أن نتوقع إكراهات قاسية، وأن لا ننتظر أي شيء إلا من «كرم العدو». عندئذ هتلر لا يتمالك نفسه يعود إلى سريره متلمساً طريقه، يدفن رأسه تحت اللحاف، ويبكي، يسكب دموعاً ساخنة لأول مرة منذ وفاة أمه.

تبعت نهارات فظيعة وليال أسوا أيضاً... في تلك الليالي ولد في نفسي البغض، البغض ضد صانعي هذه الحادثة... - **أخيراً رأيت بوضوح أنه قد حدث الآن ما كنت قد توجست منه مرات ومرات لكنني مع ذلك لم أستطع مرة تصديقه برباطة جأش.** الإمبراطور غليوم الثاني كان أول إمبراطور لألمانيا مد يده للمصالحة إلى زعماء الماركسية، دون أن يشك في أن الخوان كانوا بلا شرف. بينما كانوا بعد يمسكون يد الإمبراطور في يدهم، كانت اليد الأخرى تبحث عن الخنجر.. مع اليهودي لا مجال للتعاقد، بل فقط للقرار، كل شيء أو لا شيء، أما أنا فقد قررت أن أصير رجل سياسة.

وها هو يروي كيف، وقد عينه الرايشسفير (جيش الرايش) «ضابطاً مربّياً» مكلّفاً برفع معنويات الجنود، أتصل، بناء على أمر رؤسائه العسكريين، بـ«الحزب العمالي الألماني» التافه بمونيخ: أصبح عضواً فيه (العضو رقم 7)، أخذ وعي قوته الخطابية الشخصية، أعاد تنظيم الحزب وغير اسمه إلى اسم الحزب العمالي الألماني القومي الاشتراكي Nationalszialistiche Deutscharbeiterpartei جذب إلى الحركة الجديدة جمهوراً من المستمعين انتقل من 111 شخصاً إلى عدة آلاف، حدّد للحزب برنامجاً من خمس وعشرين نقطة، زوده بالراية ذات الصليب المعقوف، كوَّن فرق انقضاض، ضاعف مظاهرات التحدي لماركسيي بافاريا، مثلاً مظاهرة مدينة كوبورغ في أكتوبر 1922. «شيئاً فشيئاً القلاع الحمراء في بافاريا سقطت الواحدة تلو الأخرى أمام الدعارة القومية - الاشتراكية».

هتلر يحترس من شرح المكائد، ذات الخفايا المعقدة، بين العناصر «القومية» في بافاريا، التي ساقته إلى أن يحاول مع شراكة الجنرال لودندورف،Ludendorff، الانقلاب - البوتش السابق لأوانه في مونيخ، يوم 9 نوفمبر / تشرين الثاني 1923، والى أن يُخطئه. يكتب:

ليس هناك أية مصلحة في إعادة فتح جراح تبدو اليوم بالكاد مندملة. من غير المفيد عدا ذلك اتهام رجال عندهم ربما في أعماق قلبهم من الحب لشعبهم ما عندي أنا، و كان خطؤهم عدم سلوك نفس الطريق الذي سلكت أو عدم معرفة سلوكه.

من المعلوم أن الزحف في 9 نوفمبر 1923 (وهو موعد اختير لكونه يوم ذكرى ثورة واستسلام 1918)، الزحف القومي - الاشتراكي على فلدهرنهال feldherrnhalle أو «رواق أعمدة مارشالات» مونيخ، تقليد الزحف على روما، فشل فشلاً مشفقاً. أفضى إلى موت ستة عشر من أعضاء الحزب، إلى اعتقال هتلر الذي جُرح واعتقال نوابه الرئيسيين، إلى محاكمة مونيخ، إلى الأحكام. في نداء حكومة فايمار يوم البوتش إلى الأمة الألمانية، أمكن قراءة هذه الجملة: «عصابة من الثوار المسلحين... سلّمت مصير ألمانيا للسيد هتلر الذي نال منذ قليل صفة التابعية الألمانية».

الحزب يُحل، يُحظر في كل الرايش، أملاكه تُصادر (كانت قد بلغت منذئذ حسب هتلر أكثر من 170 ألف مارك ذهب). المغامرة قد انتهت. هتلر لن يكون موسوليني ألمانيا.

المغامرة بالحقيقة بدأت فعلاً. كان للحزب شهداؤه، زعيمه، ولزعيمه هالة بطل لم يحالفه الحظ وغُدِر به. المحاكمة كانت عمّمت اسمه في كل ألمانيا ووراء الحدود الألمانية. هتلر - وقد أُعيد حكمه بالسجن من خمس سنوات إلى ثلاثة عشر شهراً - كان يستطيع الاستفادة من إقامته العذبة بل والمريحة في قلعة لاندسبرغ، ليحقق مشروعاً قديماً، مشروع كتابة كتاب ينقل تشكل فكره ويعرض مذهبه. كان، على ما يقال لنا، قد بدأ هذا العمل سنة 1919، في فندق هادئ في برشتسغادن Berchtesgaden على الأوبرسالزبرغ، في جبال الألب البافارية. ثم وقد أخذه العمل السياسي اضطر إلى قطعه. الآن في القلعة يتمتع بكل الفراغ الضروري، عنده سكرتير طوعي، الشاب

رودولف هس R. Hess، وهو مناضل قومي - اشتراكي اعتُقل معه ومتعصب في إخلاصه له. الزيارات مسموح بها. سيدة بشستاين Bechstein تأتي كل يوم ولا تذهب أبداً بدون أن تحمل معها بضع أوراق مخطوطة لمطبعة الحزب من المؤلف الذي سيدّعي Mein Kampf، كفاحي - والذي هو بادئ بدء نوعاً ما في نصفه سيرة ذاتية، رمزية وممثلة، لأغراض الدعارة، **للزعيم**.

بالطبع، يكون مخاطرة أن تعتبر بمثابة حقيقة تاريخية الرواية التي لخصناها لتونا. من جهة أخرى لا نعرف بعد إلا بشكل ناقص نشوء القومية - الاشتراكية الدقيق. إن كان هتلر بادئ ذي بدء عميلاً من الدرجة الثانية عدا ذلك لجيش الرايش القوة الوصية على ألمانيا عبر تقلباتها، أن «اخترعه» جيش الرايش هذا أكيد، و**كفاحي** يثبته. آن ساعد صعود هتلر وحزبه، أن موله، البارونات، كبار الصناعيين، كل الزمر «الرجعية» المنغمسة، مُطلقةً كل سهامها، في تهيئة هلاك جمهورية فايمار المكروهة، بنت الهزيمة، الاشتراكية الميل، التي تساندها جميع الأمميات - هذا مرجّح. لكن بأي مقدار وإلى أية لحظة كان هتلر ظل أسير أو كما يكتب أدمون فرمي Edmond Vermneil، «وكيل أعمال «الطبقة» القائدة المصممة جيداً على تسيير الجماهير بواسطته»- هذا ما لا نعلمه بشكل يقيني.

رواية **كفاحي** تبقى مع ذلك ثمينة جداً، في كونها تبين لنا هتلر، ليس لا ريب بالضبط كما كان بل كما يرغب أن يراه الشعب الألماني. كم هي محسوبة بشكل جيد هذه الرواية، لعبرة المؤمنين بالقومية - الاشتراكية، لزعزعة الآخرين إذا كان في قلبهم حب الوطن المهزوم، المشوه، المُهان! إليكم كيف وصل ألماني جيد صادق النية مستقيم الحس قادر على الرؤية، كيف وصل بانحدار طبيعي إن لم يكن جبرياً إلى صيغة ألمانية فعلاً توحّد بشكل لا ينفصم القوموية والاشتراكية الحقة. إليكم كيف وقد أنارته سنواته في

فيينا، ثم خيانة 1918 («ضربة الخنجر في الظهر» المعطاة لألمانيا من قبل الحمر، تعلم، وعلم للحزب، المجدد من قبله، ضرورة وكيفية معارضة الماركسية - قناع اليهودي الوخيم -، عنفاً ضد عنف، أيديولوجيا ضد أيديولوجيا.

المذهب: تصور العالم

بعد السيرة الذاتية، بعد الرواية. المذهب: نصف **كفاحي** الآخر.

في 25 شباط 1920 إبّان أول لقاء شعبي كبير في «هوف براوهاوس» مونيخ للحزب القومي - الاشتراكي الذي ما زال مجهولاً، كان هتلر قد عرض على الجمهور، نقطة نقطة، برنامج الحركة في **خمس وعشرين نقطة**. هذا البرنامج كان أول بيان للعرقية، المليء كما في السابق **البيان الشيوعي** بالـ «بذور».

نجد فيه على الصعيد القوموي في المضمار الداخلي التجديد العرقي (التمييز بين البشر ذوي الدم الألماني، مواطني الرايش وحدهم، المقبولين وحدهم في الوظائف العامة، وغير الألمان، ومنهم اليهود، غير المواطنين، الخاضعين لاحتمال الطرد. حماية الأم والطفل، إلزامية التربية البدنية والرياضية). الإصلاح العميق لكل منظومة التعليم في اتجاه أكثر عملية ومع تلقين فكرة الدولة في القاعدة، فضح الفساد البرلماني، الروح اليهودي - المادي، الكذب السياسي الإرادي في الصحافة (التي ستحل محلها صحافة ألمانية حقاً). كذلك بدلاً من الحقوق الرومانية الكلية والمادية إقامة حقوق مشتركة ألمانية، إعلان ضرورة مركزة قوية للرايش. أخيراً التأكيد على «مسيحية وضعية – ايجابية» مستقلة عن كل مذهب خاص أو طائفة خاصة، عدا ذلك حرية أي طوائف أو مذاهب دينية في الدولة «طالما لا تضع وجود الدولة في خطر أو تخالف شعور اللياقة والأخلاقية للعرق الجرماني».

على نفس الصعيد القوموي، لكن في المضمار الخارجي نجد الأهداف الأساسية الثلاث: جمع كل الألمان (ألمان النمسا، الخ) في ألمانيا كبرى، على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها، مساواة الحقوق للأمة الألمانية، إذن حذف قيود فرساي[1] (هتلر كان يدعو دائماً جمهورية فايمار «حكومة فرساي») إعادة المستعمرات الألمانية، في المفردات التالية: «الأرض اللازمة لإطعام شعبنا ولتصريف فائضنا السكاني عن طريق الاستعمار Colonisation».

على الصعيد الاجتماعي أو الاشتراكي أو المناهض للرأسمالية فإن البرنامج يعلن نفسه مع خلق وحماية طبقة وسطى سليمة، بعكس الماركسية التي تضع في قدر تاريخي زوال هذه الطبقة، بالتالي مع إجراءات معادية للمخازن الكبرى ولصالح الحرفيين الصغار، مع الإصلاح الزراعي، نزع الملكية المجانية للأرض الزراعية في سبيل المصلحة العامة، وحظر كل مضاربة عقارية، مع حذف كل الدخول المكسوبة بلا

---

(1) **صلح فرساي** (1919) فرضه الحلفاء كليمنصو، لويد جورج، ويلسون، على المنايا المهزومة. بنود المعاهدة: إعادة الالزاس - لورين إلى فرنسا، شليسفيغ إلى الدانمارك، ترك الأقاليم البولونية، التخلي عن جميع المستعمرات في أفريقيا وآسيا والبحار لصالح انكلترا وفرنسا وبلجيكا الخ؛ التعهد بالتعويض عن أضرار الحرب وتسليم كل الأسطول التجاري تقريباً وتجهيزات وسلع مختلفة، مع تعويضات مالية تحددها لجنة تعويضات؛ نيل فرنسا ملكية مناجم فحم إقليم السار ووضع الإقليم لمدة 15 سنة تحت إشراف دولي، منع الخدمة العسكرية الإلزامية وتخفيض تعداد الجيش الألماني إلى 100.000 رجل فقط، احتلال ضفة نهر الراين اليسرى لمدة 5 - 15 سنة، وتحييد قطاع عرضه 50 كم في الضفة اليمنى. - أربع معاهدات أخرى أنهت الحرب مع النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا كرست فك إمبراطورية النمسا - المجر والإمبراطورية التركية، قلبت جذرياً الوضع الإقليمي القانوني في أوروبا الوسطى وفي الشرق الأدنى، لصالح مبدأ القوميات (ونفوذ فرنسا وبريطانيا، وانتدابها في بلاد الشام والعراق. لكن النمسا المتبقية، الألمانية الجمهورية، منعت من الانضمام لألمانيا، وأعطيت السوديت الألمانية لتشيكوسلوفاكيا.

شغل، إلغاء عبودية النسب والفوائد، جعل التروستات للدولة.

في هذه الإيحاءات الأخيرة نتعرف على أفكار فيدر Feder، اقتصادي الحزب، العدو الرسمي لكبار رجال المال. كان يميز الرأسمال المالي «الدائن» الرأسمال «الاحتكاري»، **اليهودي** بالطبع، والرأسمال الصناعي «الخلاق»، الخير، محض الألماني أو **الآري** كما كان يجب.

برنامج أخرق، مخلوطة ديماغوجية، لملمة من أفكار متناقضة. كم كانت جميلة على ما يبدو لعبة الخصوم! لكن منطق العمل، لاسيما السياسي، ليس منطق الفكر: «كم من الخطأ - يصرخ فرمي Vermeil - القول إن هذا البرنامج لا يعني شيئاً!». كيف يمكن أن توفق بمهارة أكبر المطامح المتناقضة للطبقات المتوسطة؟ كيف يمكن أن تقوض على نحو أفضل هيبة حزبي الوسط الكاثوليكي والاشتراكية - الديمقراطية، اللذين كان تحالفهما العجيب يتيح لجمهورية فايمار حياة بلا جذور؟ بالواقع، هذه النقاط الخمس والعشرون لسنة 1920، «الكاتيشيسم Catéchisme النازي الأول»، كانت تقدم للتطريزات الأيديولوجية اللاحقة «كانفا» Canevas (هيكلاً) رائعاً، بدءاً بتطريزات هتلر الغزيرة والملونة بعنف في أحيان كثيرة، في **كفاحي**.

كفاحي هو، كما يجدر: أكثر طموحاً بكثير من وجهة نظر المذهب الايدولوجيا من برنامج الدعاية المباشرة لعام 1920. الزعيم القومي - الاشتراكي بخلاف زعماء الأحزاب الفايماريين، بقصد الإتيان لا بشعار انتخابي جديد، بل بـ«تصور فلسفي جديد ذي أهمية أساسية»، بـ **رؤية العالم** Weltanschaucng جديدة أو تصور للعالم جديد، **رؤية العالم** مصاغة مثل دين حقيقي في **عقائد - دوغمات** واضحة محددة، ليس ثمة شيء قليل الفائدة بل ومؤذٍّ مُثُل «دينية أشكالها سيئة التحديد» في عقائد حزبية مقدّر لها أن تصير بالنسبة للشعب «قوانين - أساس اشتراكه». **رؤية للعالم** سيكون

للدولة الجديدة الأداة وحسب، كعِلّة وجود أن تخدمها في الداخل والخارج على حد سواء.

ما قوام هذا التصور للعالم؟ هتلر يعرضه بشكل منهجي في الفصل الحادي عشر الشهير من المجلد الأول، وعنوانه «الشعب والعِرق» Volk and Rasse، أحد الاستطرادات المذهبية الغزيرة التي تقطع السيرة الذاتية، لكن هذا التصور كائن في كل مكان في المؤلف، كامن وراء كل سطر، يعصف مثل ريح طاعونية على الاقتراحات الأسلم ظاهراً.

لا شيء أبسط - يؤكد المؤلف في السطور الأولى من هذا الفصل الحادي عشر - لم يكن يلزم سوى التفكير في الأمر، إنه مثل بيضة كريستوف كولومب، «لكن بالضبط الرجال من طراز عبقرية كولومب هم الذين نادراً ما نصادفهم». إليكم إذاً «بيضة» أدولف هتلر:

الملاحظة الأكثر سطحية تكفي لتبيان كيف أن الأشكال التي لا حصر لها التي تتخذها إرادة حياة الطبيعة تخضع لقانون أساس ولا يُخرق تقريباً تفرضه عليها سيرورة التوالد والتكاثر. **كل حيوان لا يتزاوج إلا مع مجانس من نفس النوع**، القرقف مع القرقف، البرقش مع البرقش، اللقلق مع اللقلق، فأرة الحقل مع فأرة الحقل، الفأر مع الفأر، الذئب مع الذئبة، الخ. وحدها ظروف خارقة يمكن أن تأتي بمخالفات لهذا المبدأ، بالدرجة الأولى الإرغام المفروض من قبل حاجز ما يعترض تزاوج أفراد ينتمون إلى نفس النوع. **لكن في هذه الحال تطبّق الطبيعة جميع الوسائل للنضال ضد هذه المخالفات**، واحتجاجها يتجلى على الشكل الأوضح، إما بكونها ترفض الأنواع المبندقة القدرة على أن تتوالد بدورها، أو بحدها على نحو ضيق خصوبة الأعقاب. في معظم الحالات، تحرمهم من القدرة على مقاومة الأمراض أو هجمات الأعداء.. هذا ليس إلا

طبيعياً جداً. - كل تصالب الكائنتين متفاوتين في القيمة يعطي كناتج حداً - أوسط بين قيمة الأبوين... إن تزاوجاً كهذا لفي تناقض مع إرادة الطبيعة التي تنزع إلى رفع سوية الكائنات، هذا الهدف لا يمكن أن يبلغ إلا باتحاد أفراد مختلفين في القيمة، ولكن فقط **بالانتصار الكامل والنهائي للذين يمثلون القيمة الأعلى. إن دور الأقوى هو أن يسيطر لا أن ينصهر مع الأضعف**، مُضحياً هكذا بعظمته الخاصة. وحده الضعيف بالولادة يمكن أن يجد هذا القانون قاسياً، لكن هذا أنه ليس سوى رجل ضعيف ومحدود...

والحال هناك نوع من البشرية متفوق، هو العرق **الآري**. هتلر لا يعرّفه، لا يقيم حساباً للمناقشات حول وجوده بالذات. إنه **كائن** وجوده هو المسلّمة غير المبرهَنة والتي لا يمكن أن تبرهن التي عليها يرتكز كل البناء النازي. تفوّقه متضمن في كائنيته عينها. إنه «مستودَع تطور الحضارة البشرية»، حامل مشعل هذه الحضارة. لنستمع إلى الثناء - ابتهالات حقيقية - على الآري. الآري، «بروميثيوس البشرية»، جبهته الوضاءة ترسل شرارة العبقرية، نار المعرفة الذي يضيء الليل ويبيِّن للإنسان الدرب الذي عليه أن يصعده ليصبح سيد الكائنات الأخرى. الآري شعب الأسياد الذي باستيلائه على رجال العِرق الأدنى جعلهم «أول أداة تقنية» في خدمة الحضارة الوليدة. الآري الذي قدّم «أحجار النحت القوية، ومخطَّط كل صروح التقدم البشري». الآري الذي ليست عظمته في ثروة مواهبه الفكرية بقدر ما هي في مثاليته، أي في قدرته العالية التطور «على التضحية بذاته في سبيل الجماعة، في سبيل أقرانه». وها هنا بالضبط يقدم اليهودي التضاد الأكثر أخذاً مع الآري. اليهودي «بلا مثالية». والحال ما من حضارة يمكن أن تُخلق بدون مثالية. ذكاء اليهودي لن يخدمه أبداً «في التشييد بل فعلاً في التدمير». في التدمير من أجل السيطرة، اقرؤوا **بروتوكولات حكماء صهيون**•، كشوفاً غير مأمولة قدمها اليهود أنفسهم عن مقاصدهم المظلمة.

لنطبق الآن على الآري العرق المتفوق، قواعد الطبيعة الأساسية المعرّفة سابقاً. سنرى كما التاريخ يقيمه «بجلاء مخيف، سنرى أنه حين خلط الآري دمه مع دم شعوب دنيا، كانت نتيجة هذا التخالط هلاك الشعب الممدِّن».

في أوروبا، لسوء الحظ، هذا التدنيس يهدد الآري، من جراء اليهودي، الذي – لفرط ما يبدو له قريباً يوم انتصاره- يتصرف الآن إزاء أبناء الشعوب الأخرى بـ «تبسُّط مخيف». انظروا بالأحرى.

اليهودي الشاب الأسود الشعر يترصد طيلة ساعات ووجهه ينيره فرح شيطاني، الفتاة غير الواعية للخطر، التي يلوثها بدمه ويخطفها هكذا من الشعب الذي تخرج منه... كما يفسد بتصميم ومنهجية النساء والفتيات، لا يخشى إسقاط الحواجز التي يضعها الدم بين الشعوب الأخرى. يهودا كان وما زال الذين استقدموا الزنجي [زنوج قوات الاحتلال الفرنسية] على نهر الراين، دوماً مع نفس الفكرة الخفية والهدف الجلي: تدمير، بالإفساد الناتج عن التخالس، تدمير هذا العرق الأبيض الذي يبغضونه، جعله يسقط من مستواه العالي في المدينة والتنظيم السياسي، وصيّرهم أسياده.

التخالس، هو ذا الإثم الأعلى ضد إرادة الخالق التي يماثلها هتلر مع الطبيعة. الطبيعة المهانة تثأر. نسيان وازدراء قوانين الدم والعرق، هو اعتراض الزحف الظافر للعرق المتفوق وبالتالي التقدم الإنساني، هو سقوط إلى مستوى الحيوان العاجز عن الارتقاء على سلم الكائنات. لا شيء في هذا العالم بلا دواء، ما عدا هذا.

كل شيء في هذه الدنيا يمكن أن يصير أفضل. كل هزيمة يمكن أن تكون أُمّاً لنصر مقبل. كل حرب خسرت يمكن أن تكون سبب نهوض تالٍ. كل نكبة يمكن أن تجعل خصبة العزيمة البشرية، وكل اضطهاد يمكن أن يثير القوى التي تنتج بعثاً معنوياً، **طالما الدم حُفظ نقياً. لكن خسارة نقاء الدم تدمر إلى الأبد السعادة الداخلية،**

تخفض الإنسان إلى الأبد، وعواقبها الجسدية والمعنوية لا تُمحى... في الدم، وحده، تكمن قوة أو ضعف الإنسان. الشعوب التي لا تعترف ولا تقدر أهمية أسسها العرقية تشبه أناساً يريدون أن يمنحوا نوع كلاب الوبر الطويل المجعد Caniches صفات الكلاب السلوقية، دون أن يفهموا أن سرعة الكلب السلوقي وطواعية كلب الوبر الطويل ليستا صفتين مكتسبتين بالترويض، بل هما **ملازمتان للعرق نفسه. الشعوب التي تتخلى عن صون نقاء عرقها تتخلى بذلك عينه عن وحدة نفسها**... تفكك كيانها هو العاقبة الطبيعية والحتمية لمغايرة وتشوّه دمها.

هكذا فمسألة الدم والعرق هي «مفتاح تاريخ العالم»، مفتاح الحضارة البشرية أيضاً. ضد التأويل المادي للتاريخ بتناحر الطبقات، الاختراع «اليهودي» هتلر ينصِّب الحقيقة المثالية «الآرية»، النظرة أو الرؤية النورانية العرقية. يعلن قانون الطبيعة هذا الأقدم من أي تفسير للتاريخ الذي يرسم تفاوت العروق، الذي يريد أن تطرد الأنواع العليا الأنواع الدنيا، والذي حفظ للعرق الآري دور تمدين العالم والهيمنة عليه. خرق هذا القانون الأول والمقدس، ذاك هو – وليس انقسام المجتمع إلى طبقات – الخطيئة الأصلية الحقيقية للبشرية.

ومن وجهة النظر هذه وجَّهت الكنائس المسيحية ضربة خطيرة لعمل الله. ليس فقط نرى العقدية الدينية تلحق من قِبل أحزاب – الوسط الكاثوليكي – تجعلها أداة لمصالحها الشخصية، بل الكنائس نفسها، البروتستانتية والكاثوليكية، المنهمكة في انقساماتهن قد أهملت الواجب الأساسي: السهر على سلامة الإنسان الآري. حاكمت وتفاصحت عن إرادة الله بدلاً من أن تتمَّها فعلياً بالحيلولة دون تدنيس العمل الإلهي. («تتكلم دوماً عن الروح وتترك تسقط إلى مصاف بروليتاري منحلّ كرسي الروح»). أكثر من ذلك بسماحها بالزيجات المختلطة، بعدم رؤيتها في اليهودية سوى دين يمكن

تركه، وليس عرقاً لا يُمحى، ساعدت على هذا التدنيس. أخيراً خسرت وقتاً وجهوداً ثمينة في ملاحقتها وإزعاجها «زنوجاً لا يتمنون ولا يستطيعون فهم تعليمها». وفي هذا الوقت، شعوبنا الاوروبية، «لأكبر مجد الله سبحانه وتعالى، منخورة بجذام معنوي ومادي».

رسالة الدولة

ما هي إذاً، في هذا المنظور العرقي، في هذه الرؤية للعالم الآمرة والجديدة، رسالة الدولة – دولة الغد المصهورة من قِبل الحزب القومي – الاشتراكي سيد السلطة؟

الدولة حسب **ماين كامبف** ليست بالطبع الدولة الليبرالية، «الفارغة» من المحتوى الاخلاقي – المعنوي moral، الخالية من كل أمر أمري، من كل مطلق، المسلَّمة لشهوات أحزاب متعددة، تقنِّع هي نفسها مصالح خاصة. إنها دولة ذات رسالة، دولة «إثيقية»، تنتسب إلى مطلق. إنها دولة مناهضة لليبرالية، مناهضة للبرلمانية، مناهضة للأحزاب، دولة مؤسَّسة على مبدأ وصوفية الزعيم، القائد (الفهرر Fuehrer) ومحركها حزب واحد أحد، وسيط بين الجماهير والزعيم. إنها دولة آنتي – ماركسية بالجوهر والأساس (مع تأكيد نفسها آنتي – برجوازية)، آنتي مساواتية، هيرارخية تسلسلية ونقاباتية أجسامية، أخيراً منكبَّة على «تأميم» الجماهير، على جعل ليس «قومية» بتسطح بل «قوموية» بعدوانية، هذه الجماهير التي كانت الماركسية اليهودية تريد أن تجردها من القومية، أن تجعلها مشاعاً أممياً.

لكن ألا نجد مجموعة من هنا كل مميزات دولة موسوليني الفاشستية؟ النازية – مع، بالإضافة إلى ما سبق، قمصانها البنية، سلامها بالذراع الممدود، عرضاتها – ألا تظهر صورة عن الفاشية الطليانية الفتية؟ **الفهرر** أدولف هتلر هل هو شيء آخر سوى تلميذ جرماني جيد للدوتشه، يزاود يضرب من جنون ثقيل على تعليم أستاذه اللاتيني

(الذي كان، من جهته، - وهو اشتراكي سابق، - قد غرف في اللينينية بعض الأسلحة، منها الحزب الواحد، ليكافحها)؟ إن هتلر لا يخفي في كتابه إعجابه العميق «بالرجل العظيم الذي كان في جنوب جبال الألب وقد ألهمه الحب الملتهب لشعبه، وبعيداً عن أن يساوم مع أعداء إيطاليا الداخليين، كان يسعى إلى تدميرهم بجميع الوسائل». إنه يعلن أن «الذي سيضع موسوليني في مصاف كبار رجال هذه الدنيا، هو تصميمه على عدم مشاطرة إيطاليا مع الماركسية، بل بالعكس، مع تدمير الماركسية، حماية وطنه من الأممية».

ومع ذلك إن مماثلة الفاشية والنازية تكون ضد – المعنى. ثمة بالواقع مسافة بعيدة من الدولة النازية إلى الدولة الفاشية. هذه الأخيرة هي القيصرية مدفوعة إلى ذروة الشدة: **كل شيء** tout في الدولة، لا شيء خارج الدولة (من هنا النعت الجديد: totalitaire توتاليتاري وتوتاليتارية). دولة الفاشية – التي تنسب نفسها إلى ماكيافل – غاية في ذاتها، تحيط بها هالة من هيبة صوفية، إنها وثن، إنها تمثل الإله الحق للذين ليس عندهم إله. الفاشية «ستاتولاترية»، عبادة الدولة، وثنية الدولة. فيها نتعرف على اشكال فكر روماني وغربي بالتمام، عولجت بشراسة «كوندوتييري» (بشراسة قائد جند مأجورين في إيطاليا عصر النهضة، وزيِّنت – بشكل مصطنع، في حاصل الأمور – بفكرات هيغلية وسوريلية، لا **رؤية للعالم** جديدة، مع الامتدادات الميتافيزيقية التي يتضمنها المصطلح، تتعبر فيها.

الدولة حسب هتلر، بالعكس، ليست غاية في ذاتها، بل هي أداة وحسب «وعاء» لا أكثر، والمهم هو «المحتوى»، الدولة في ذاتها لا تزوَّد بأي هيبة خاصة، ما من سحر يجلّيها، سحر ـ هيبة ـ عبادة وثنية، هذا محفوظ **للفولك** Volk، الفولكشتوم، Volkstum: ما كلمة «شعب» people تترجمه بشكل ناقص، إذ يجب أن نفهم على نحو

جرماني نوعي: **وحدة عرقية ترتكز على اشتراك الدم**. هو ذا الواقع الصميمي، هو ذا «المحتوى» الذي ليست الدولة إلا وعاءه، وليس لوعاء علّة وجود إلا بقدر ما هو قادر على حفظ وصون محتواه. الدولة بالنسبة لهتلر كما بالنسبة لـلينين (ولماركس ولانجلز) ليست إلا **جهازاً** - وهو تعبير عدا ذلك عزيز على الحقوقيين الألمان - جهازاً إدارياً من حكام، من مكاتب، من وسائل إرغام. جهازاً، آلية، أو تنظيماً تقنياً بشكل حصري في خدمة غاية، هي بقاء وتطور جماعة من كائنات بشرية من نوع واحد مادياً وخلقياً. الملاحظات المبسوطة في الفصل الأساسي عن الشعب والعرق Wolk und Rasse هي حسب هتلر «القاعدة الغرانيتية التي عليها يمكن أن ترتفع ذات يوم دولة، دولة لا تكون آلية غريبة عن شعبنا، في خدمة حاجات ومصالح اقتصادية، بل تكون عضوية نابعة من الشعب Voelkisch، شعبية) دولة جرمانية لأمة ألمانية».

هكذا يجيب كتاب **الدولة والثورة** لـلينين مذهب «الدولة والعرق» لهتلر عبر **كفاحي**.

مزدوجة تظهر رسالة الدولة الأداة العرقية، في الداخل حفظ وتحسين العرق، إن لم يكن إعادة صنعه، في الخارج الاستيلاء على المجال الضروري لحياة هذا العرق وهيمنته الطبيعية.

رسالة الدولة في الداخل

«لسوء الحظ» يعترف هتلر أن الشعب الألماني لم يعد له كقاعدة عرق متجانس، إن تلويثات متعاقبة لاسيما منذ حرب الثلاثين عاما، قد فسخت دمه ونَفَسَه، حارمةً إياه هكذا من هذه الغريزة الجَمْعة – القطيعة الجبارة، ثمرة هوية ألم، التي تُتيح لشعب من الشعوب في الساعات الخطيرة أن يجابه العدو المشترك «بالجبهة المتحدة لقطيع متجانس». إذا أخذنا كل الأمور في حسابنا هذا النقص كلّف الشعب الألماني «السيطرة

على العالم». لو امتلك هكذا وحدة قطيعية لكانت الكرة الأرضية اليوم مُلكاً له. وبفضله لربما كان قد بلغ هذا الهدف الذي يأمل في الوصول إليه اليوم العديد من المسالمين العميان بزقزقاتهم وانتحاباتهم: **سلامٌ لا تؤمّنه أغصان الزيتون التي تهزها، والدموع منهمرة، بكاءات محبة السلام، بل يضمنه السيف المنتصر لشعب أسياد يضع العالم كافة في خدمة حضارة متفوقة.**

لحسن الحظ، إن قسماً على الأقل من أفضل ما يوجد في الدم الألماني ظل بكراً طاهراً. هذه «الاحتياطيات الكبيرة» من رجال العرق الخالص الآري - الشمالي أو **الشمالي** Nordique، هذه العناصر الطاهرة التي هي أنبل عناصر ليس فقط الشعب الألماني، بل كل البشرية، إن الهدف الأسمى للدولة هو جمعها، حفظها، حمايتها، جعلها أخيراً تصل، ببطء ولكن بأمان، إلى وضعية مهيمنة، على الدولة، إذاً أن تسهر على **الحؤول بشكل مطلق دون أي تهاجن جديد.** متروك لعديمي المروءة أن يطلقوا الصيحات العالية، أن يحتجوا ويؤلولوا ضد المساس بحقوق الإنسان المقدسة «لا، ليس للإنسان إلا حق واحد مقدس، وهذا الحق هو في الوقت نفسه أكثر الواجبات قدسية، إنه السهر على بقاء دمه نقياً، كي تجعل المحافظة على أفضل ما في البشرية ممكناً تطور أكمل لهذه الكائنات الممتازة». الزواج الذي غرق في الذل بالبندقية الدائمة للعرق، سيجد من جديد، بفضل الدولة العرقية «قدسية مؤسسة هدفها خلق كائنات على صورة الرب، وليس مسوخ يقعون في الوسط بين الإنسان والقرد».

الدولة العرقية ستعمل بحيث وحده الفرد السليم يستطيع الإنجاب. من الآخرين ستنزع مادياً (بالتعقيم) القدرة على التناسب. «طيلة ستمئة سنة إذا وُضِع الأفراد المنحلون فيزياً أو الذين يعانون من أمراض عقلية خارج إمكانية التوليد، فإن البشرية.. ستنعم بصحة من الصعب اليوم أن تُكوّن فكرة عنها». بالمقابل إن الدولة العرقية

ستؤمّن وتجاهر بأن رفض إعطاء الأمة أولاداً سينمّي التكوين لفعل ذميم معيب. هكذا سنحصل على هذا الخير الأسمى: عرق نابع، حسب كل قواعد علم تحسين النسل، من الخصوبة، المساعدة بوعي وتصميم، للعناصر الأقوى بنية في الشعب. سنكون قد عملنا أخيراً للعرق البشري ما نحفظه حالياً لأنواع «الكلاب والخيول والهررة»، سنكون قد حسّناه بالتربية البيولوجية. سنكون قد وضعنا حداً للخطيئة الأصلية الحقيقية، سيكون عهد جديد قد وِلِد.

أجل إن قطيع البرجوازيين الصغار الحاليين الكئيب لن يستطيع أن يفهم ذلك في يوم من الأيام، سيضحكون أو سيرفعون أكتافهم السيئة الصنع، وسيرددون بتنهد العذر الذي يعطونه دائماً: هذا يكون جميلاً جداً من حيث المبدأ ولكنه مستحيل. معهم هذا بالفعل مستحيل، عالمهم ليس معمولاً لذلك، همهم الوحيد: حياتهم الشخصية، وإلههم الوحيد: مالهم! إلا أننا ليس إليهم نتوجه، بل إلى الجيش الكبير، جيش الذين هم على درجة من الفقر لا تسمح بأن تظهر لهم حياتهم الخاصة أكبر سعادة موجودة في العالم، إلى الذين لا ينظرون إلى الذهب على أنه السيد الذي يضبط وجودهم بل يؤمنون بآلهة أخرى. **نتوجه قبل كل شيء إلى الجيش القوي لشبيبتنا الألمانية**. إنها تكبر في حقبة هي منعطف كبير في التاريخ، وإن كسل ولا مبالات آبائها ترغمانها على الكفاح. **إن الألمان الشبان سيكونون ذات يوم مهندسي دولة جديدة عرقية أو سيكونون الشهود الأخيرين على انهيار تام، على موت العالم البرجوازي.**

كي تؤدي في الداخل رسالتها العرقية، الدولة لها وسيلتان: الدعاوى التي تخاطب الجماهير، التربية التي تستهدف الأفراد.

الدعاوى – مسألة الدعاوى كانت دوماً قد استهوت هتلر، المهارة الناجزة لماركسيي فيينا كانت قد أدهشته، عدا ذلك.. ألم يكن لينين في كتاباته وخطاباته المختلفة

قد أحكم تماماً الدعاية تجاه الجماهير؟ بيْد أن دعاية الحرب الإنكليزية من 1914 إلى 1918 المنهجية إلى هذا الحد، الأمينة سيكولوجياً إلى هذا الحد، بالمقارنة مع الدعاية الألمانية – الطفلية والخرقاء، إذا صدّقنا هتلر، كانت بالنسبة له كشفاً. الدعاية السياسية من الطراز الفاشستي حملت إليه بالتأكيد إيحاءات إضافية، يبقى أن صفحات **كفاحي** المكرّسة في المجلد الأول بصدد حرب 1914 ثم الاستيلاء على الجماهير من قِبل الحزب النازي، للدعاية بوجه عام، هي من أشهر صفحات الكتاب. والمؤلف، باعتراف فلان من أعدائه الألدّاء، يكون قد استخلصها حقاً من رأسماله الخاص. لنجدها هنا مُلخّصة:

أولاً بأول إن دعاية شعب يناضل من أجل وجوده يجب أن لا تربك نفسها بأي اعتبار من إنسانية ولا من صدق نية فكرية. إذا كان السؤال الأول المتصل بالدعاية هو مسألة معرفة ما إذا كانت «وسيلة أو هدفاً» فإن الجواب لا شك فيه: نحن أمام وسيلة يجب الحكم عليها تبعاً للهدف. إذا كان هذا الهدف هو الكفاح من أجل الوجود فإن الأسلحة «الأكثر إنسانية»، لأنها شرط انتصار أسرع وتساعد على تأمين «عزة الحرية» للأمة. احترام الحقيقة «إن أقوى رافع للثورات كان على الدوام تعصباً يجلد نفس الجمهور ويدفعه إلى الأمام، ولو بعنف هستيري، لا المعرفة الموضوعية لحقائق علمية».

إلى من – سؤال ثان – يجب أن تتوجه الدعاية؟ إلى الجماهير، هذا معلوم: إلى «الإنسان – الكتلة» إلى «الإنسان – الجمهور» لتُصهر في وجدانه المظلم يقينات لا تتزعزع – لا إلى «الإنسان – الفرد». إذاً فكل دعاية يجب أن يكون مستواها الفكري منخفضاً. ما تسعى إليه هو الفعالية وليس رضى الله عنه حفنة من هواة فن أو محبي علم دقيق وسِعة اطلاع. لذا فهي لا تخاطب دماغ الجمهور بقدر ما تخاطب مشاعره. هذه المشاعر بسيطة: هو مع، أو هو ضد، كل حل وسط يهرب منه، الموضوعية، اللا تحيز،

هما في نظرة ضعف. المفاتيح التي تفتح أبواب قلبه هي «الإرادة والقوة». الجمهور الكبير كالطبيعة التي ليس هو إلا «قطعة» منها، يريد انتصار الأقوى وهزيمة الأضعف، أو بالأقل «رضوخه المطلق».

ماذا يجب أن يكون – سؤال أخير – محتوى الدعاية؟ أحادي الجانب بصراحة وبلا تنوع أياً كان. من العبث زعم إصابة أوساط مختلفة، ذاك مجازفة بأن لا يفهمنا أحد، وحدها فعّالة الدعاية التي تمارَس «في اتجاه واحد». قوة انتشار الماركسية كانت ترتكز بالدرجة الأولى «على الوحدة وبالتالي على طريقة الكون الوحيدة الرتيبة للجمهور الذي كانت تخاطبه». لئن نجحت الدعاوى النازية، فلأنها تركزت على زبانية الماركسية ذاتها، على «الآنتي قوميين». لئن اختارت اللون الأحمر من أجل إعلاناتها، من أجل قاع العلم، من أجل ستائرها، فبقصد وعن خطة: الأحمر هو لون العدو ذاته، وله فضلاً عن ذلك مفاعيل حسّيّة مرموقة على الجماهير وعلى النساء. هلع البرجوازيين، فزع «هؤلاء البرجوازيين البلهاء في جلد أرنب» حين رأوا هؤلاء «القوميين» الذين كانوا قد لقبوا أنفسهم «اشتراكيين» يتبنون أحمر البولشفيك! تلكم دعاية مركزة كما يجب!

أن تجد نفسها الجماهير، المشتغلة، المضروبة بمدق دعاية كهذه، مؤمَّمة من جديد، معادة إلى معنى الـ **فولك**، الشعب – العرق، هذا لا يكفي! الدولة العرقية تريد أن تفعل أيضاً في العمق على الأفراد، أن تُصهر وتضع في مكانهم «الشخصيات».

هنا تتدخل التربية.

الدولة العرقية لا تبالي كثيراً بإدخال العلم في الأدمغة «بضربات مضخة». أولاً بأول أجساد سليمة تماماً بتربية حيوانية élevage مناسبة، ثم تكوين الطباع: إنماء قوة الإرادة والقدرة على التقرير، تذوّق المسؤولية والمجازفة.

في المقام الأخير فقط التعليم بالمعنى الخاص للكلمة، أي تثقيف الملكات الفكرية، إلى «مكافحين» سيحتاج الرايش الجديد، لا إلى مثقفين، إن الفكرة واحدة – لكنها الفكرة أو المثال على سبيل الامتياز، الفكرة – الأم لكل الباقي، النواة المركزية لـ «المثالية» النازية – يجب أن تُغرس بلا كلل في الأدمغة الفتية: فكرة العرق «ينبغي أن لا يحدث أن يغادر صبي واحد أو بنت واحدة المدرسة دون أن يكون قد اقتيد إلى تمام معرفة ما هما نقاء العرق ضرورته». نفس العرق ذاته يجب أن يخفق في كل نفس فردية.

في هذه التربية سينظَّم كل شيء منهجياً لكي يكون الفتى عند مغادرته المدرسة «ألمانياً كاملاً» مقتنعاً بتفوّق الألمان المطلق على الشعوب الأخرى، وفي الوقت نفسه بضرورة «العدالة الاجتماعية» داخل الجماعة القومية. عندئذ فيما يتخطى فروق الطبقات، سيولد ذات يوم شعب من المواطنين مُتحد ومتمازج بحب مشترك وعزة مشتركة لا يُزعزع ولا يُقهر إلى الأبد. الخوف الذي توحي به الشوفينية في عصرنا هو علامة عجز هذا الأخير. كل هِمّة فيّاضة تنقصه، بل هي بالنسبة له ثقيلة مزعجة. المصير لن يدعوه بعد الآن إلى إنجاز أشياء كبيرة. إذ إن أعظم الانقلابات التي حصلت على هذه الأرض كانت تكون غير قابلة لفهم أو تصور، لو أن نوابضها كانت بدلاً من أهواء متعصبة بل هستيرية، الفضائل البرجوازية التي تستسيغ الهدوء والنظام الجيد. **من المؤكد أن عالمنا يسير نحو ثورة جذرية. كل المسألة هي أن نعلم ما إذا كانت ستتم من أجل خلاص البشرية الآرية أو من أجل مصلحة اليهودي الأزلي.** سيكون على الدولة العرقية بتربية صالحة للشبيبة أن تسهر على حفظ العِرق الذي يجب أن يكون ناضجاً لتحمُّل هذا الامتحان الأعلى والحاسم. **لكن للشعب الذي سيكون الأول في سلوك هذا الطريق سيعود النصر.**

إن تكريس هذه التربية سيكون في تسليم الشاب الألماني الجيد الصحة والجيد

التربية ديبلوم **مواطن** الرايش، حين سيكون أتمَّ خدمته العسكرية، إذ لا يولد المرء مواطناً للرايش بل **تابعياً** وحسب، يصير مواطناً إذا استحق، هذا الديبلوم سيكون أهم وثيقة لكل الوجود، سيكون رابطة توحّد كل أعضاء الجماعة وتردم الهوّة بين الطبقات. «**إن كنّاس الشوارع يجب أن يشعر بأنه لشرف أكبر أن يكون مواطناً لهذا الرايش من لو كان ملكاً لبلد أجنبي**».

لكن الاعتراف بأهمية العرق بتفاوت العروق يؤدي أيضاً بشكل منطقي إلى أخذ حساب قيمة الفرد الخاصة، قيمة الشخصية، وحساب تفاوت الأفراد.

داخل جماعة عرقية بالذات ليس رأس من الرؤوس مماثلاً لرأس آخر: «العناصر المكوِّنة تنتمي إلى نفس الدم لكنها تقدم في التفصيل ألف فرق دقيق». القول بأن **إنساناً يساوي آخر** هو وجهة نظر ماركسية، يهودية «ليست الكتلة هي التي تخلق ولا الأكثرية هي التي تنظم أو تفكر بل دائماً وفي كل مكان الفرد المنفرد» الفرد المتفوق. من الضروري إذاً في الجماعة فيما يخص الآمرين والنفوذ مساعدة العناصر المعترف بأنها متفوقة والاهتمام بزيادة عددها على نحو خاص. لا تعود المسألة الارتكاز على فكرة **الأكثرية** بل على فكرة **الشخصية**.

رسالة الدولة في الخارج

رسالة الدولة العرقية **في الخارج**، بتعبير آخر أهداف سياستها الخارجية، ليست سوى قذف أو إسقاط **رؤية العالم** التي هذه الدولة خادمتها، والتي عرَّفت أو حددت كما رأينا لتوّنا مهمتها الداخلية.

الحسام، الروحي والمادي، القادر على إنزال ضربات ظافرة من أجل فتح المجال الضروري، تصنعه السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية لها بالتوازي كمهمة «تمكين

الحَدّاد من العمل بأمان وتجنيد رفاق سلاح».

أيُّ رفاقِ سلاح؟ وأين سيضرب حين سيحين الحين هذا الحسام؟

إن تحليلاً بارداً على طريقة ماكيافل لا يحفظ إلا رفيقَي سلاح ممكّنَين: إنكلترا وإيطاليا. إذ بين أسباب أخرى هذان البلدان قلقان من السيادة السياسية والعسكرية لفرنسا في أوروبا، والحال فرنسا هي وتبقى العدو الذي يجب على ألمانيا أن تخشاه أكثر من أي عدو سواه. هتلر، عدا ذلك، لا يغضب من استشراس الحقد الذي يعيره لفرنسا ضد ألمانيا: لا شيء طبيعي أكثر من هذا الاستشراس، إن هَو ألا يُعبّر عن غريزة بقاء الأمة الفرنسية. هذه الأخيرة، إذ هي تموت موتاً بطيئاً، ليس من جراء انخفاض عدد السكان بقدر ما «بالزوال التدريجي لأفضل عناصر العرق» لا تستطيع الاستمرار في أن يكون لها شأن في العالم إلا بإسقاطها ألمانيا. «**لو كنت فرنسياً، يكتب هتلر، ولو بالتالي كانت عظمة فرنسا عزيزة عليّ بقدر ما عظمة ألمانيا هي مقدسة بالنسبة لي، لما استطعت ولما أردت أن أسلك سلوكاً آخر غير الذي يسلكه، في نهاية الحساب، كليمنصو Clémenceau مثلاً**». لا فائدة إذاً من التعويل على تغير لمشاريع الدمار التي تغذيها فرنسا حيال ألمانيا. لاسيما وأن الحقد الكلي من جانب هذا «العدو المميت» إنما يوجهه بشكل مصمَّم ومنهجي اليهود. ثمة في فرنسا، وفي فرنسا وحدها، اتفاق سري ومضاد للطبيعة بين المال اليهودي الدولي الذي يريد هلاك ألمانيا والشوفينية القومية الفرنسية. هنا، في هذا التماثل غير العادي للنظرات، كائن بالنسبة لألمانيا الخطر الهائل. يا فرنسا الفاسقة، أيها الشعب الخائن للعرق الأبيض والذي «يسقط أكثر فأكثر إلى مستوى الزنوج»، أيتها الأمة شريكة اليهود أو الدمية بين أيديهم!

هذه الـ فرنسا، هذه العدوة المميتة، يجب أن تُعزل، أن تُسحب منها المبادرة السياسية، أن تتحالف معاً ضدها جميع البلدان اللواتي تقلقهن. في المستوى الثاني كل

الأسباب العاطفية (مثلاً ضم إقليم تيرول الجنوبي من قِبل إيطاليا) التي قد تكون عائقاً أمام هذه الضرورة.

كل دولة تعتبر معنا أمراً لا يطاق الجموح السيادي لفرنسا في القارة إنما هي اليوم حليفتنا الطبيعية. ما من مسلك إزاء هذه الدول يجوز أن يظهر لنا قاسياً أكثر من اللازم، ما من تخلٍ يجوز أن يبدو لنا مستحيلاً، إذا كان لنا في النهاية إمكان إسقاط العدو الذي يبغضنا بهذا الشكل الكلي. وسوف يمكننا أن نترك للزمن أن يشفي بهدوء جراحنا الخفيفة، حين ستكون الجراح الأشد خطورة مندملة وملتئمة.

إنكلترا، إيطاليا، «أعظم قوة عالمية ودولة قومية فتية مزدهرة»، ذلكم ما سيقدم موارد أخرى، من أجل حرب أوروبية، غير التي تقدمها «جثث الدول العفنة»، النمسا – المجر، تركيا، التي معها كانت ألمانيا قد تحالفت في 1914–1918 «الحلف الأوروبي الجديد إنكلترا – ألمانيا – إيطاليا هو الذي ستكون في أيديه المبادرة السياسية وليس فرنسا». ستكون ألمانيا محرَّرة بضربة واحدة من وضعيتها الاستراتيجية غير الملائمة: «من جهة، أقوى الإسناد على الجوانب، ومن الجهة الأخرى، التأمين الكامل لتزوّدنا بالأغذية والمواد الأولية». وإمكانية أن نتخذ «بكل هدوء، الإجراءات التمهيدية المطلوبة، في إطار هكذا تحالف، بغية تصفية حسابات مع فرنسا».

إذاً هكذا هم، ويرى القارئ لماذا، رفاق السلاح الذين يعيِّنهم **ماين كامبف بالأقل كبداية:** على فرنسا المزنَجة، المهوَّدة.

(حين يكتب هتلر، الفرنسيون يحتلون الرور Ruhr على سبيل العقاب، رغم إنكلترا اللائمة: ألا يفسر ذلك كل هذا الجموح الحاقد على فرنسا؟ لكن فيما بعد، وقد صار مستشاراً للرايش، هتلر سيتجنب دائماً الإيحاءات المقدمة إليه، «مراراً»، من قِبل سفير فرنسا، أ. فرانسوا – بونسيه A.Francois – Poncet في اتجاه تخفيف المقاطع

الآنفة، وذلك بشرح هامشي يرجع إلى قضية الرور)[1].

على فرنسا، **بالأقل كبداية**، قلنا. إذ ينبغي أن نتفاهم. ليست المسألة في آخر تحليل ثأراً عادياً لعام 1914، عائداً إلى هزيمة، حيث فرنسا، من جهتها، كانت ترى ثأراً لعام 1870. فلنغلق فمهم الأبله للذين لا يريدون إلا إعادة الحدود السياسية الألمانية لما قبل 1918! غباوة خالصة! تلك الحدود ليس فقط كانت سيئة من وجهة النظر العسكرية، بل لم تكن تشمل في الدولة جميع رجال **الفولك** (نمساويين، الخ). والحال ألم يضع هتلر منذ السطور الأولى لكتابه أن جميع رجال «دم واحد يجب أن ينتموا لرايش واحد»؟ تلك الحدود لم تكن لا لحماية الماضي ولا قوة للمستقبل، ليست إعادتها هي التي تستطيع أن تُقصّر جدياً المسافة التي توجد فيها ألمانيا، عن **القوى العالمية الحقيقية**. ولا تعطوا أكثر باستئناف السياسة الاستعمارية Coloniale والتجارية لما قبل 1914، التي لم تكن صالحة إلا لإقلال إنكلترا وإثارة أعصابها. المسألة شيء آخر تماماً. اللحن الذي سيعزفه الآن هتلر أوركسترالياً، بشراسته وجموحه العاديين، لجمهوره اللاهث، هو اللحن المألوف للبانجرمانيين، لحن **الشعب الذين ليس له مكان – مجال**. لنستمع:

إذا كانت الحركة القومية – الاشتراكية تريد فعلاً أن تحصل أمام التاريخ على

---

(1) لم تستطع أو رفضت جمهورية فايمار دفع التعويضات، فاحتلت القوت الفرنسية حوض **الرور** قلب ألمانيا الصناعي (1923). بلغ النهب والإذلال القومي ذروتها. كانت هذه المسألة القومية الألمانية رافداً شعبياً قوياً لهتلر. الرافد الآخر سيكون الأزمة الاقتصادية والبطالة المخيفة بعد 1929.- السفير أندره فرانسوا – بونسه، صاحب **ذكريات سفارة في برلين**، ثمينة، كان يسعى إلى التقريب بين ألمانيا الهتلرية وفرنسا (والغرب عموماً) كما فعل كثيرون غيره. «أيديولوجيا» استند إلى الخط الرئيسي لتوجه هتلر و«كفاحي»: الزحف نحو الشرق، المجال الحيوي، ضد روسيا – السلاف- اليهود- البولشفية- الماركسية. لنتابع القراءة.

تكريس رسالة كبيرة لصالح شعبنا... يجب عليها بلا مراعاة لـ «تقاليد» و«أحكام مسبقة» أن تجد شجاعة حشد شعبنا وطاقته من أجل إطلاقه على الطريق التي ستخرجه من مسكنه الضيق الراهن وستقوده نحو أقاليم جديدة... يجب على الحركة القومية – الاشتراكية أن تسعى إلى إزالة التنافر بين رقم تعداد سكاننا ومساحة إقليمنا – حيث هذه معتبرة مصدر الرزق التنافر الموجود بين ماضينا التاريخي وعجزنا الراهن الذي ليس له مخرج. يجب عليها أن تعي أننا **بوصفنا حرّاساً لأعلى بشرية على هذه الأرض** لنا أيضاً أكبر الإلزامات، وأنها ستستطيع أن تلبي ذلك على نحو أفضل كلما كانت أحرص على **جعل الشعب الألماني يأخذ وعي عرقه**.

النتيجة العملية: النظر نحو الشرق، إيقاف «زحف الجرمان الأزلي» نحو جنوب (إيطاليا، البلقان) ونحو غرب أوروبا. لكن الغرب، هو فرنسا، هو العدو المميت. نعم! تصفية الحساب ضرورية، كما رأينا، ويجب وضع حد لهذا الصراع «الذي ليس له نهاية»، ولكن «العقيم». إلا أن «إبادة فرنسا» ما هي إلا تمهيد، إلا بداية «تغطية لمؤخرتنا من أجل توسيع سكننا في أوروبا» وسيلة «لإعطاء شعبنا أخيراً على مسرح آخر كل الاتساع الذي يقدر عليه». وهذا المسرح الآخر هو في الشرق، وهو روسيا ذات السهول الجبارة.

القدرة نفسه يبدو يعيّنها بإصبعه للألماني المحروم من المكان. بالفعل، ما معنى ظفر البولشفية في روسيا، إن لم يكن هو التالي: إبادة «النواة الجرمانية» للطبقات العليا القائدة، النواة التي على حسابها كانت تعيش روسيا، غير القادرة بذاتها على خلق دولة – والاستعاضة عن هذه النواة «من العرق الخالق للدولة» باليهودي. لكن اليهودي خميرة تفسّخ لا عنصر تنظيم. إذن «دولة الشرق العملاقة ناضجة للانهيار، ونهاية السيطرة اليهودية في روسيا ستكون أيضاً نهاية روسيا كدولة. لقد اصطفانا المصير

لنشهد كارثة، ستكون الدليل الأمتن على صواب النظريات العِرقية».

وصية سياسية – ما لإنكلترا، ما لفرنسا•، ما لم يكن لألمانيا في يوم من الأيام – وصية سياسية للأمة الألمانية من أجل موقفها في الخارج:

لا تسمحوا أبداً بأن تتشكل في أوروبا قوتان قارّيتان. في كل محاولة لتنظيم قوة عسكرية ثانية على حدود ألمانيا، اعتبروا هجوماً ضد ألمانيا... احرصوا على أن لا يكون مصدره قوة بلدنا في مستعمرات، بل في أوروبا، في تراب الوطن. لا تعتبروا أبداً الرايش مضموناً ما لم يتمكن ن إعطاء كل فرد أو فرخ من شعبنا، لقرون، قطعته من الأرض ...

بوضوح – إذا كنا نعرف القراءة – لا يترك مزيداً لمستزيد، هتلر، مسيح الفداء الألماني، الوسيط بين الإله الآري وشعبه المختار، عيَّن لعمل الدولة هدفه المزدوج: «الإقليم، هدف سياستنا الخارجية، ومذهب فلسفي جيد، هدف سياستنا الداخلية». بالحقيقة، لنكرر ذلك، المذهب الفلسفي الجديد أو رؤية العالم الجديد – العرق – تأمر السياسة الخارجية أيضاً بنفس القدر. المطلوب أن يؤمَّن لعرق الأسياد، مكانه تحت الشمس، مجاله «الحيوي» - مجالاً مميتاً للعروق الدنيا الصائرة إلى العبودة. إذ، كما يعلن هتلر في السطور الأخيرة من **خلاصته**، - المكتوبة في تشرين الثاني 1926، وقت كان، منذ إطلاق سراحه، قد أعاد تنظيم الحزب النازي، وجدَه، وكيَّف تكتيكه مع العمل البرلماني:

إن دولة، في عصر تلوّث العروق، تسهر بغيرة على صون أفضل عناصر عرقها، لابد أن تصير ذات يوم سيدة الكرة الأرضية. – على منتسبي حركتنا أن لا ينسوا ذلك أبداً...

مصير المؤلف

إذا صدّقنا أوتو شتراسر Oto Strasser، في **هتلر وأنا**، كان المؤلَّف في حالته الأولى، «في الوضع الخام»، مخلوطة حقيقة من أفكار شائعة مبتذلة، من ذكريات مدرسية، من قراءات سياسية هَضمت بشكل سيء ومن أحقاد شخصية. كان يوجد فيه أيضاً صدى أحاديث يوليوس شترايشر Julius Streicher، وهو وحش مختل، تتسلط عليه اللاسامية والجنس، وروزنبرغ Rosenberg، البلطيقي العرقي الذي كان سينشر في 1930 **أسطورة القرن العشرين**. كل ذلك «مكتوباً في أسلوب تلميذ صف سادس». المؤلَّف لم يصبح قابلاً لأن يقدَّم إلا بفضل رجل آكليروس واسع الاطلاع، هو الأب شتمبفل Staempfle، الذي اشتغل عليه طيلة شهور، نظَّم ونسَّق فكره، مستبعداً منه «الأخطاء الصارخة والسخافات الصبيانية الزائدة».

أوتوا شتراسر، الذي أمر هتلر باغتيال شقيقه غريغور Gregor في مجزرة 30 حزيران 1934، المصممة بمكايافيلية، يمكن أن يكون موضع شك. الأمر الأكيد هو أن **كفاحي**، في حالته النهائية، مصحَّحاً أو لا من قِبل الأب شتمبفل (الذي «صُفِّي» هو أيضاً في 30 حزيران) لا ينُمّ عن أية سيطرة فكرية. نحن حقاً أمام حالة – حد، حيث أعطى حظ تاريخي عجيب قوة نفوذ وشهرة خارقتين لعمل تواضع بحد ذاته – حتى خارج كونه يثير اشمئزاز الروح البشري **من حيثيات كثيرة**.

«في حكومتنا كفرنسيين، مؤلَّف ثقيل لا يُهضم، اتفاقي، خال من الحياة» (آ. ريفو A. Rivaud. لا شيء أصح، بوجه الإجمال. يحدث مع ذلك – والمقاطع المنقولة آنفاً شاهدة – أن يجتاز الإنماءات الثقيلة والعجينية، المليئة بالتكرار، العسراء، الطويلة إلى ما لا نهاية في أحيان كثيرة، أن يجتازها فجأة هوى مُحرق ملتهم. عندئذ حقاً، وننقل جملة من كتاب، «يشعل جمر»، في لهيبه المُحرِق سينصهر «الحسام الذي سيعيد لـ سيغفريد

Siegfried الجرماني[1] الحرية وللأمة الألمانية الحياة» - بانتظار أن يدفنها، هذه الأمة الألمانية، في نهاية الحساب، تحت رماد أسوأ كارثة في تاريخها. هذا الانطباع من نار، من حرق، لدى قراءة مقاطع كهذه – حتى في الترجمة الفرنسية – هو من طبيعة فيزيقية، لحمية، أكثر منها بكثير ذهنية. هكذا أ. فرانسوا – بونسه، مستمعاً إلى هتلر يخطب في الجمهور في يوم أول من أيار، قد لفت نظره بشكل خاص «الهوى الذي كان يحمله، النفَس الذي كان يحركه والذي حرفياً كان يوسّع منخرَيه». كان هذا فعلاً المقاتل السياسي، الكاسر الكامل في الغابة السياسية، الذي كان يجاهر في **كفاحي** أن الكفاح لا يُقاد جيداً وإلى النهاية إلا في الهوى وبالهوى.

عن جوهر وصميم المؤلَّف، وعن مصادره، لنحفظ مرة أخرى حكم سفير فرنسا: «لباس من قِطع، مخلوطة». نجد، بجوار عناصر مستعارة من اللينينية الروسية والفاشستية الإيطالية، كل الموضوعات المضادة للثورة صميمياً القوموية، التي اعتاد المختصون بالجرمانيات على رؤيتها تُتداول منذ فيخته عبر الفكر الألماني. موضوعات حملتها الحرب والهزيمة والثورة إلى أقصى شدتها.

لانجرمانية، عرقية، لاسامية، تلك هي أكثر هذه الموضوعات طنيناً. إنها تعبّر عن تصور لعالم أرستقراطي، هيرارخي، آنتي مساواتي، آنتي ديمقراطي، وفي جذره العميق آنتي مسيحي. يُغري المرء بأن يستدعي، ببعض التسرع، فكر نيتشه. والحال، لشيء عجيب، أن خارج ألمانيا، أن في فرنسا، وقبل نيتشه، عشر نهر البانجرمانية العريض. كتاب الكونت دو غوبينو Gobineau، **محاولة عن تفاوت العروق البشرية** (1853-

---

(1) زيغفريد بطل «أغاني الـNiebelungen» أساطير جرمانية قديمة؛ عنوان أوبرا للموسيقا فاغنر، الدراما الثالثة في رباعيته الشهيرة، ثم اسم خط التحصين الذي أقامته ألمانيا على حدودها الغربية في 1937 – 1940.

1855)، المستوحى هو نفسه من «الآريانية» التي كانت الهندولوجيا indologie قد روجتها، كان الكتاب الأساسي حسب غوبينو المسألة الإثنية أو السلالية تقدم مفتاح كل التاريخ البشري، التفاوت الإثني أصلي ودائم، رفعة المقام مُلكٌ للعرق الأبيض، وداخلة **للآريين**، Arians، أبناء يافث، و بين هؤلاء للفرع **الجرماني** الذي بقي مدة طويلة بغير خليط، في حين أن الفرعين السلتي والسلافي كانا قد تهجّنا بالأصفر. الجرمان، العرق النبيل على سبيل الامتياز، المستودَعون الصحيحون للتفوق الأبيض استولوا على الإمبراطورية الرومانية لكنهم بدورهم انحطوا باختلاط الدماء، بالتخالس. الألمان الحاليون «قليلو الجرمانية». هكذا فالبشرية من جراء أن قسط ألم الآري يستنفد فيها بلا رحمة، تسير بلا مغفرة نحو الانحطاط. La Pouge مؤسس الأنتربوسوسيولوجيا، مؤلف كتاب **الآري ودوره الاجتماعي (1899)** بين كتب أخرى يُصحّح تشاؤم غوبينو. كان يجهر بأن أساليب اصطفاء منهجية كتلك التي يطبقونها على النبات والحيوان، تستطيع أن تجدد النوع الإنساني باستخدام ما بقي من آريين أصلاء — وبذلك أن تؤخر على الأقل الانحطاط الذي أنذر به غوبينو. «المفتاح رمي في الحقل المغلق. من سيستولي عليه، سيستخدمه؟».

أخيراً، كان في إنكلترا هوستون ستيوارت تشمبرلين H.S Chamberlain سهر ريتشارد فاغنر R. Wagner ومؤلف **مداميك القرن التاسع عشر (1899)** كان أكثر تعزية أيضاً. حسب رأيه العلائم البدنية (الشقار، العيون الزرقاء، استطالة الجمجمة أو «دوليكوسيفاليا» العزيزة على لابوج) ليست كل شيء. الأمر الجوهري هو حيازة المرء عرقَه في وجدانه، ذاته». الأمة فضلاً عن ذلك بوصفها بناءً سياسياً، لها أن تلعب دوراً حاسماً، يخلقها «الشروط الضرورية لحياة العروق». لذا كان تشمبرلين ينفصل بترفع عن غوبينو الذي رفض للألمان الحديثين لقب ورثة الآريين — الجرمان.

ليس ذا شأن كبير أن يكون هتلر قد عرف عن يد أولى أو ثانية أو ثالثة مؤلفات هؤلاء الأجانب الثلاث الساجدين أمام الآري، والذين كانوا على هذا الأساس لا يتمتعون في ألمانيا بشهرة ليست بتاتاً لكل منهم في وطنه. بمادتهم أَلَّف عسله العرقي الحرّيف. لدى قراءته نجد كلمة بكلمة، أحياناً، تأكيدات من غوبينو. «المفتاح» الذي ألقاه لبوج، استولى عليه. أخيراً، جعل مُلكه تفاؤل تشمبرلين، مُلكه إيمان هذا الأخير بوجدان العرق وبالجهد العرقي الواعي للتنظيم السياسي. المذهب القومي – الاشتراكي للعرق، كما يعرضه **كفاحي** (روزنبرغ سيوضحه ويضبطه، غونتر Guenther، منظِّر «الشمالية» سيحسِّنه) ناتج عن مزج أفكار أمبيريقية ونفعية بشكل خالص، طبخة دعاية ناجزة المهارة.

أما اللاسامية الألمانية، - السابقة كثيراً لهتلر، ولكن كان لهذه العرقية الآرية أن تشددها إلى حد هيستيريا القتل، - فهي تمثّل بوصفها وجهاً في نضال الفكر الجرماني، القوموي في صميمه منذ فيخته، ضد كل الأمميات أو الدوليات: الدولية الكاثوليكية، الدولية البرجوازية، الرأسمالية والليبرالية، الدولية الاشتراكية أو الماركسية. «بما أن اليهودي يعلَن حاضراً وفاعلاً في قلب كل هذه الدوليات، فإن اللاسامية تتخذ هنا صورة مذهب أساسي، وإن سلبي» (فرمي Vermeil).

منذ 1917، والحرب على أشدها، قبل الهزيمة والمهانات، قبل الثورة والجمهورية، كان قد شن هجوم لاسامي في شكل خديعة أدبية. إنها نشر هذه الـ **بوتوكولات حكماء صهيون**، المصنوعة بالتمام من قِبل بارون ألماني، والتي يتعلل بها هتلر صراحةً في كتابه. في هذه الوثيقة المختلقة، اليهود يتهمون أنفسهم بالسعي سراً إلى هدف سيطرة عالمية عن طريق تدمير الدول المسيحية، إما بفضل الديمقراطية، التي تليها الاشتراكية، ثم الشيوعية، ثم الفوضى، أو بفضل الحرب. هكذا فهم قد أثاروا، من أجل استنفاد

الشعوب وتأمين حكم المال اليهودي، حرب 1914! - هذه **البروتوكولات** كانت إذاً، منذ ما قبل التبشير القومي - الاشتراكي، كانت خدمة كـ«مجرور جامع»، حسب تعبير إ. فرمي، لشتى أنواع التهم التي كان التصديق الألماني يقبلها كعملة رنانة. ماذا يفعل هتلر في **كفاحي**، كما في خطبه، سوى ابتذاله بـ«عنف هستيري» (ونتكلم بلغته) الأطروحة الرئيسية في هذه الوثيقة الأكذوبة؟

سواء كان الأمر، من جهة أخرى، هو اللاسامية أو الآريانية أو أي موالٍ آخر عزيز على الجمهور الألماني، فإن لفي هذا - الابتذال - تقوم عبقرية المؤلف الديماغوجية، بعد الهزيمة، كأن عقول ألمان عالمون، من عرق نيتشه، أرستقراطيو الفكر، قد عبّروا في كتب عالية متغطرسة وقاسية (مثلاً أوسفالد شبنغلر .O.Spengler في **أفول الغرب**، مولر فان دن برود Moeller Vanden Breck في **الرايش الثالث**) عن توترهم الداخلي، عن يأسهم، عن هواهم القومي، وأحلامهم الأسطورية. بتعبير آخر لقد ظهر آخرون من **مذاهبة الثورة الألمانية** (هذا عنوان كتاب لـ أ. فيرمي)، وذوو طيران فكري آخر تماماً، غير زعيم القومية - الاشتراكية وملازميه. لكن صاحب **كفاحي** - كي لا نتحدث إلا عنه - قد استطاع بشكل يثير الإعجاب أن يستخلص من أفكار معقدة ومتوترة، لا يطالها البسطاء، غذاءً فكرياً تتمثله ذكاءات «ابتدائية».

ابتدائية élémentaires، أو، وهذا نفس الشيء، أظلمها، أعماها الغرور المجروح، الغضب الوطني، الحقد المدني، عطش الانتقام أو التغيير، اليأس والفراغ المعنوي، الحاجة المجنونة إلى سراب. إن مشاعر كهذه تولد النشاطوية المصرة، - الفعل من أجل الفعل - الهرب الأعمى إلى الأمام، «ثورة العدمية»، لهي شائعة بعد الهزات الاجتماعية الكبرى، بعد الحروب الكبرى. إنها تختفي حين المجتمع نفسه يتعافى، حين الدولة تستقر في القوة (لا في العنف).

بحيث على المسار نفسه الذي كان سيتخذه، اعتباراً من 1925 - 1927 التاريخ الألماني، كان سيتوقف مصير **ماين كامبف**. إذا «حمل» التاريخ، كما يحمل البحر سفينة، الحزب القومي - الاشتراكي وزعيمه المتعصب، فإنه سيحمل في الوقت نفسه توراته المتموجة بالأحقاد، قرآنه المسعور: **ماين كامبف كفاحي**. إذاً بالعكس لفظ التاريخ الحزب وزعيمه، عندئذ فإن أحداً في المستقبل، عدا بعض أختصاصيي الاطلاع التاريخي - هم عدا ذلك سيعتبرونه غير قابل للقراءة، لن يُفتح هذا الكتاب الصادر عن مُحرّض مهووس.

في **إيضاحاته عن ماين كامبف**...، «الكتاب الذي غيّر وجه العالم»، بنوا ـ ميشان Benoist - Méchin يرسم منحنى نجاح المؤلف.

بادئ بدء هذا الأخير يمر دون أن يلحظ تقريباً. لا تُحييه سوى حماسة جماعة صغيرة من المعدين، الذين يرون فيه «الإنجيل الجديد» السياسي. الانكليزي المتجرمن، كبير أساتذة العرقية، هوستون ستيورت تشمبرلين، يكتب للمؤلف (كان قد التقى به سابقاً في بايروت Bayreuth، عند سيغفريد فاغنر، ابن الموسيقار):

هناك عنف يبدأ وينتهي في الفوضى، ولكن هناك أيضاً عنف يخلق العوالم الجديدة. أعتقد أن التاريخ سيعيدك ذات يوم بين كبار البنّائين لا بين المدمرين، أن تكون ألمانيا قد أظهرتك في ساعة تكبّتها الأكبر، فأي دليل آخر تريد على حيويتها! وكأن عينيك مزودتان بأياد، تقبضان على الرجال ثم لا تتركانهم...

ثم، ببطء، انتشر المؤلف من قريب إلى أبعد، مثل بقعة الزيت، في الصحافة البرجوازية والاشتراكية، استنكار وضحك صاخب، ترهات «مجنون عظمة» هستيري، مكانه «مستشفى المجانين»، ألمانيا ذات يوم يحكمها هذا الرجل، من يستطيع تصور هذا الحلم المضحك على وجه الإفراط والغلاظة؟ إنها الفترة، 1925 - 1929، التي تبدو

فيها جمهورية فايمار واقفة على قدميها، كان شائعاً آنذاك أن يقول برجوازي ألماني هادئ بضحكة كبيرة الفرنسي يصادفه، «أنا وزوجتي ذاهبان هذا المساء لسماع هذا المجنون»

لكن، من 1929 إلى 1933، بفضل أزمة مفزعة موسومة بـ«البطالة، والتحول إلى بروليتاريا، والبؤس»، يتقدم الحزب القومي الاشتراكي بخطى عملاقة، ومعه انتشار توراته، انتشار عدا ذلك مُنظّم بشكل منهجي من قبل دار إهر- **فرلاغ** بمونيخ، صاحبة مونوبول وذات الوسائل التجارية الجبارة. في 1933 حين يصبح هتلر مستشاراً للرايش، كانت ثمانمئة ألف نسخة قد بيعت. هتلر، الذي كان قليل الإيمان بفضيلة المكتوب وشديد الإيمان إلى ما لا حد له بفضيلة القول الجامح، كان هو نفسه بلا كلل قد ساند كتابه «بعمله الشخصي، مسترجعاً وموسعاً موضوعاته في الآلاف من الخطب»، كما سبق له أن سمع الماركسيين يفعلون بالنسبة لنصوص ماركس وإنجلز ولينين. كان قد وضع، في خدمة نشر المذهب المبسوط في الكتاب، كل جهاز - الحزب المتزايد الضخامة والقوة. «رايات الصليب المعقوف، رايات الميليشيات السوداء والسمراء، جرفت هذا الكتاب معها في صعودها إلى السلطة».

اللايقينات الألمانية، التي حلّلها تحليلاً نفسياً بيار فيينو Pierre Viénot في أواخر 1930 بذكاء حاد للغاية، كانت قد أخلت المكان، على الأقل في وسط الشبيبة المعصبة، ليقين جماعي وحشي، تبلور لدى قراءة هذا الكتاب التافه ولكن المحرِق. إلا أن وصول المؤلف إلى السلطة كان يمكن أن يكسر هذا الاندفاع الجامح، لو أن هتلر فعل - كما كانت تحلم بسذاجة بعض الأوساط الفرنسية والأنجلوسكسونية - مثل الزعماء السياسيين للبلدان الليبرالية، الذين ينسون في السلطة، لحسن الحظ، مزاوداتهم في المعارضة. لكن، بالنسبة لهتلر، لم تكن مستشارية الرايش إلا وسيلة للمضي منهجياً من النظرية إلى التطبيق العملي، وبمراحل متدرجة وأمينة، تحقيق المذهب، البرنامج الداخلي

والخارجي، المعروضين في **كفاحي**.

لذا يصبح الكتاب بشكل إلزامي كتاب - رأس كل ألماني شاء أو لم يشأ. حتى الأشخاص غير - النازيين أو المناهضين للنازية يعتبرون من الفطنة أن يحوزوه حتى بدون أن يقرؤوه. ما من مكتبة عامة أو شبه - عامة تستطيع تجنب امتلاك الكتاب بنسخ عديدة. الأمر الذي يجبر الكومونات - البلديات بأن تتلوّن به سلفاً على نحو واسع. مقاطع منه هي «نظامياً موضع شرح وتعليق» في كل خلية Cellule Zelle قومية - اشتراكية. رسل من الحزب لا حصر لهم، مسلحين بكراسات لا حصر لها، تساعدهم الصحافة والإذاعة والسينما، ينشرون في كل مكان مادة هذا الإنجيل رقم واحد، مع عدا ذلك في الوقت نفسه مادة الإنجيل رقم 2 (**أسطورة القرن العشرين** لـروزنبرغ). المطلوب إنفاذ هذه المادة المزدوجة في كل الحياة الألمانية، خلق نفس psychose في روح كل ألماني وأيضاً كل ألمانية، وسواس متسلط، تقليص الذكاء الألماني إلى طاعة منفعلة، عمياء، نوعاً ما ميكانيكية، لقوانين، لأوامر الفهرر».

بنتيجة ذلك، تصعد أرقام مبيع الكتاب صعود سهم. مليون وخمسمئة ألف نسخة في 1934، مليونان وخمسمئة ألف في 1936، ثلاثة ملايين ومائتا ألف في 1937، أكثر من أربعة ملايين عشية الحرب، أكثر من ستة ملايين في نيسان 1940، «أعظم نجاح مطبعي عرفه العالم». حقوق المؤلف بلغت في 1938 ثلاثين مليون فرنك. هتلر - يكتب في 1939 بنوا - ميشان - «لا يتقاضى ماركا واحداً من الدولة الألمانية، يعيش حصراً مما يدر عليه كتابه».

قرأنا أعلاه حكم عالم - الجرمانيات الثقة الذي أصدره أ. فرانسوا - بونسه عن ماين كامبف. في نفس الـ **ذكريات من سفارة في برلين** التي تتوسع بشكل دائم إلى التاريخ الكبير، لنقرأ أيضاً، قبل تركنا الكتاب - المقدس القومي - الاشتراكي، هذه

السطور التي ترسم عن مؤلفه لوحة لا تنسى:

كان على اتصال مع شعبه كما بواسطة أنتينات antennes تعلّمه عما الجمهور يرغب أو يخشى، يؤيد أو يلوم، يعتقد أو لا يعتقد. كان هكذا يستطيع أن يوجه دعايته بأمانة وكلبية متساويتين واحتقار غير مقنع للجماهير. إلى العنف والشراسة كان يضم كفاءة في الدهاء، في النفاق، في الكذب، تشحذها الخصومات والحزازات التي كان حزبه بلا انقطاع فريسة لها. كان يعرف أن ينوّم خصمه إلى اللحظة التي يستطيع فيها التخلص منه، وعند إمضائه معاهدات، أن يفكر بكيفية تهربه منها.

في هذه اللوحة القوية، ألا ترى مجتمعة كل قَسَمات «الأمير الجديد» حسب ماكيافل؟ أمير جديد مكيف للقرن العشرين قرن الجماهير والأساطير الاجتماعية أو القومية المنفلتة من عقالها، قرن الوحشية العلمية الباردة أيضاً.



خاتمة

الروح ضد لوياثان



«إن قرننا، تجاه القرن التاسع عشر، يبدو انبعاثاً للقدر».

أندره مالرو André Malraux

تعيينة العرق الوحشية، زهرة القوموية السامية والمسمومة، تعيينية الطبقة القليلة الإنسانية، زبدة الاشتراكية، مع أن هذه نبعت من أكثر الاحتجاجات إنسانية، هكذا تعود إلى التكون القدرية الجبرية القديمة. الأساطير نازلة بنا، فيها يتراكب يقين علمي زائف ويقين ديني زائف، مؤسَّس على شبه وحي أو كشف نوراني. ضد هذه الميتولوجيات الجديدة، الإنسان الحديث، الذي هي تسحق فرديته وشخصيته، يتخبط كما يستطيع، حين يستطيع. إلا إذا كان وقد خدرته الدعاوات، أفيون الجماهير حيث هو غاطس، لا يعود يتخبط. هذا النوع من موت رخو، كان توكفيل أمام مد المركزية الصاعد قد لمحه باستفظاع وتجاه منظور كهذا، كانت روحه البصير والرفيع يثور، ولكن يريد أن يأمل.

خلال العشرين سنة الأخيرة، بين الحربين العملاقتين، نفس ثورة الروح عبّرت عن ذاتها في عدد من المؤلفات الجيدة، المرشحة لتكريس التاريخ - الذي له نزوات، كما هو معلوم. إن مكان توكفيل، هذا المونتسكيو - القرن التاسع عشر، له بعد أن يشغل في

القرن العشرين، العصر الحديدي الذي لا يثير الأمل كثيراً.

★★★

ثورة الروح ضد مادية ماركس التاريخية وكل الفلسفة التي تقتضيها وتتضمنها.

أبعد من الماركسية، Au dela de Marxisme: ذاك هو العنوان الرنان، والذي كان صداه قوياً، الذي اختاره البلجيكي هنري دومان Henri de Man للترجمة الفرنسية (1927) للكتاب الذي كتبه بالألمانية عن «سيكولوجيا الاشتراكية». المؤلف نفسه يصف عمله بأنه «قطعة من سيرة ذاتية روحية». لطالما كان ماركسياً حتى نخاع العظم، لكنه - يقول لنا - شعر نفسه مضطراً، بعد سجال قاس، إلى القطع مع ماركس ليضع ذاته في وفاق مع نفسه.

القطع مع ماركس، بالنسبة له، ليس إنكاره. إنه «تجاوز» مذهب لم يكن في زمنه «غلطاً» بل صارخ. عقلانية وتعيينية - حتمية ماركس، المؤلف يرفضهما كذلك بوصفهما فات أوانهما بوصفهما موافقتين لذهنية علموية خاصة بالقرن التاسع عشر ومتجاوزة في القرن العشرين، «قرن السيكولوجيا». لم يعد الناس، على حد قوله، يؤمنون بأن المعرفة الإنسانية يمكن أن تتلخص في الفكر المنطقي (برغسون، بين آخرين، مر من هنا). **الدوافع** Mobiles هي المهم. والحال أن كثيراً من هذه الدوافع، في الطبقة العاملة، ذات طبيعة لا اقتصادية بل إثيقية، معنوية، فكرية. بعضها يصل إلى توجيه التطور الاقتصادي نفسه، بعيداً تماماً عن أن يكون محض انعكاسه. الماركسية لا تعطي سوى «كاريكاتور» عن ذهنية العمال الحقيقية. هنري دو مان بتماسه اليومي مع واقع الحياة العمالية، قد اضطر، رغماً عنه تقريباً إلى التسليم للبداهة، إلى إعادة أوليتها للمشاعر، للعواطف، محض تطيّر عقلاني تمرير المعرفة قبل الشعور - العاطفة. الإرادة الطبقية تنبثق حسب ماركس من الوعي الطبقي. كلا: الشعور الطبقي وهو حالة

عاطفية - انفعالية، يسبق الوعي الطبقي، وهو حالة معرفة. المفتاح الجوهري لذهنية الطبقة العاملة موجود **في مركب الدونية الاجتماعية**، مسألة كرامة إذاً مركبها المتولد من جملة أسباب واسعة باطلة تماماً، من هذه الزاوية، أذكى وأصح المضاربات الفكرية الماركسية عن القيمة وفضل - القيمة. إن «في وسطهم الحياتي الواقعي والمتغير تاريخياً» ينبغي النظر إلى العمال - هذه الكائنات الحية التي لا تعرف الماركسية أن ترى فيها سوى الأبطال المجردين لدراما تاريخية، لرسالة تاريخية ثورية.

تعينية ماركس، حتميته، «ضرورته التاريخية»، هـ. دو مان يعارضها بقول شيلر Sehiller: «الإنسان **يريد**... الأشياء **يجب عليها**». أجل ماركس يؤيد أن الإنسان «يريد» وأن إرادته تؤثر على إيقاع الصيرورة التاريخية لكنه يعتبر آن هذه الإرادة هي نفسها معينة مسبقاً من قبل التطور الاقتصادي، بتصميم ومنهجية يضع في تشكل هذه الإرادة الدوافع المصلحية «الغريزة الكسبية»، قبل وفوق الدوافع الإثيقية. أطروحة مجانية تماماً. خلط في الحاصل ومواز للخلط الذي ارتكبه داروين في البيولوجيا بصدد تأثير البيئة على تحول الأنواع الحيوانية، خلط بين **الأسباب والشروط**.

الإنسان يريد - يصحح هنري دو مان - **وأن مشيئته هي التي تحول المجتمع**، إلا أن التغيرات المرادة الوحيدة القابلة للنجاح والبقاء هي التغييرات التي يمكن أن تتفق مع الشروط المادية التي تؤلف البيئة. هذه الشروط تنبع، في شطر، من الطبيعة البشرية، وفي شطر آخر، من الوضعية الاجتماعية لِلحظة.

في الأساس، حسب مؤلفنا، الماركسية نقلت وبدلت فكرة الله طبقاً لحاجات عصر ملحد وعلموي والأجيال المؤمنة كانت تدعو «الله» القانون السري المهيمن على المصائر البشرية. إنها الآن «قوانين طبيعية مزعومة للتطور الاجتماعي، مستنتجة علمياً، تلعب هذا الدور المعطى لله. إنها تقوم بوظيفة إله صارم وعنيف وقاس على نحو خاص:

«يهود العهد القديم وإله الكالفينيين» أكثر منه إله القديس فرنسيس الأسيزي! ما الذي أمامنا هنا، إن ليس الخلق المصطنع لـ«وهم سحري»، التماس «قوة فوق الطبيعة»، هي الضرورة التاريخية؟ لا شيء أصلح على الأرجح لتخويف الخصوم والتشجيع وتحميس الأنصار لكن بثمن أية تشويهات للذهن والحس الأخلاقي عند هؤلاء الأخيرين! بجملة ثاقبة هـ. دو مان يتنادى من أفكار ماركس إلى ذات دوافع ماركس الذي «لم **يقدم الاشتراكية على أنها ضرورية إلا لأنه كان يعتبرها، إثر حكم أخلاقي افترضه بشكل مسبق وبدون أن يصرع به، مرغوبة**».

نتيجة قاسية: إن اشتراكية **علمية** بالمعنى الماركسي أي مؤسَّسة على معرفة الماضي ومعرفة المستقبل الضروري الحتمي، استحالة وحماقة. مثلها الحديث عن «الحب العلمي». المؤلف يفضح هنا وجهاً لهذه «العبادة الوثنية»، القليلة العلمية إلى هذه الدرجة، للعلم، التي عادت وجعلت من الإنسان البربري الذي كشفته حرب 1914 (بانتظار ما هو أفضل) ويطلب: فلْتُنبذ هذه الأغلاط القاتلة، ولتُنقل الاشتراكية من صعيد **العلم** إلى صعيد **الوجدان**.

ليس ثمة إلا علم واحد يمكن أن يزعم قيادة واجبنا، إنه علم الخير والشر، الوجدان – الضمير. إن أعلى هدف تستطيع الاشتراكية العلمية أن تأمل في بلوغه هو أن تكون علماً اجتماعياً في خدمة الوجدان الاجتماعي... **أنا لست ماركسيا بعد الآن**، ليس لأن هذا التأكيد أو ذاك من تأكيدات الماركسية يبدو لي خاطئاً، بل لأنني منذ أن تحررت من طريقة التفكير الماركسية، أحس نفسي أقرب إلى تفهم الاشتراكية، بوصفها تظاهراً، يتغير حسب العصور، لطموح أزلي نحو نظام اجتماعي موافق لحسِّنا الأخلاقي.

★★★

ثورة الروح ضد الماكيافيلية الجديدة سواء نسبت نفسها إلى الطبقة، إلى العرق، أو إلى الدولة - الأمة.

في مؤلفه **مبادئ سياسة إنسانوية** (1944)، الفيلسوف جاك ماريتسان J. Maritain يصدي بشكل مثير للفضول - صدي كاثوليكيا - جملة، موحية من **أبعد من الماركسية** عن الوحدة الصميمية التي تربط في نظرهما المسيحية والديمقراطية والاشتراكية، «ثلاثة أشكال لفكرة واحدة». إن مثلاً أعلى من عدالة ومن حرية، المثل الأعلى الديمقراطي، المثل الأعلى الاشتراكي، يحتاج أكثر من أي سواه كي يتساند، يؤكد ماريتان، إلى أسس ميتافيزيقية ودينية جبارة. إذا كانت الديمقراطية هي إنسانوية، فهي لا تستطيع أن تعلن نفسها ملحدة، أن تنبذ كل تعالٍ بدون أن تغذي في جنباتها إفلاسها وهلاكها، إذ هي تطلب من المواطن إكراهاً قاسياً على نفسه، إذ هي تتطلب منه عملاً دائماً من الذات على الذات، الديمقراطية تنتسب في الأساس إلى وحي «بطولي» وعكس وحي إبيقوري بالتمام. إنها إذاً بحاجة إلى طاقات الخميرة المسيحية. وحدها القوة الإلهية تستطيع أن تجري ما يدعوه جوزيف دو ميستر Joseph de Maistre (في كتابه **البابا**) نوع «التطعيم الروحي» الضروري لتدمير «الخشونة الطبيعية» للإرادات الفردية العاملة في الدولة ولتمكينها من الفعل معاً دون أن يؤذي بعضها بعضاً.

جلي تماماً أن الماكيافيلية - والهتلرية المنفلتة في الحرب تقدم حين كتابة ماريتان نوعاً منها لم يخطر في بال ماكيافل نفسه، جلي تماماً أن هذه الماكيافيلية تتجنب أية معضلة عمل من الذات على الذات، أية معضلة خميرة مسيحية، تطعيم روحي، وديمقراطية «بطولية» الإلهام أو (كما يقول برغسون) «إنجيلية الجوهر» الإنسان بالنسبة لماكيافل وتلاميذه ليسوا إلا المادة الأولية للسلطة. الأمير يعالجها، هذه المادة الإنسانية «كما النحّات يشتغل الطين أو الرخام». إثيقا الدولة تكنس هذا الذي يدعوه المسيحي إثيقا «الشخص». بعيداً عن أن

يكون لها كغاية «الخير المشترك للشعب متحد»، لا تستطيع السياسة أن تستهدف إلا الاستيلاء على السلطة بكل الوسائل، إلا المحافظة بكل الوسائل على السلطة. عدا ذلك، بالنسبة لجميع الذين ألقوا بأنفسهم في السياسية، حتى الديمقراطية، أيه إغراء الماكيافيلية! بل أمن الممكن الإفلات من هذا الإغراء إذا لم يكن المرء يؤمن بـ«وجود حكومة سامية **وإلهية حقاً** للكون والتاريخ»؟ ج. ماريتان لا يعتقد ذلك. إذ إن أخلاقاً سياسية **محض** طبيعية لا تكفي لتقدم لنا وسائل وضع قواعدها ذاتها موضع التطبيق. الوجدان الأخلاقي لا يكفي إذا لم يكن في الوقت نفسه وجداناً دينياً. ما هو قادر على مجابهة الماكيافيلية... ليس سياسة محض طبيعية، حتى إذا أرادت نفسها عادلة، إنه سياسة مسيحية.

سياسة تعلم أن العدالة لا تكفي بدون المحبة، سياسة تضع في المركز غاية «**الشخص**» وليس غاية **الدولة**. فالأولى وحدها غاية أزلية «الدولة ليس لها نفس خالدة، ولا الأمة» (إلا بقدر بقائهما الروحي «بميراثهما المعنوي في ذاكرة البشر») لا الطبقة ولا العرق ولا أي شكل لجماعة لهن نفس خالدة يمكن أن نضيف بدون خيانة فكرة الفيلسوف الكاثوليكي، ومع تثبيتها، بالعكس، بالاستشهاد بالقول البابوي: «وحده الإنسان، وحده الشخص الإنساني، وليس الجماعة في ذاتها، مزود بالعقل وبالإرادة الحرة أخلاقياً» (بيوس الحادي عشر).

★★★

ثورة الروح، بكلمة وقولاً لكل شيء، ضد السلطة المُجتاحة.

ماذا تفعل في نهاية الحساب كل هذه الأساطير الملتهمة، طبقة، عرق، دولة — أمة، غير حمل ماء جديد لطاحونة السلطة لتمكينها من سحق الإنسان على نحو أفضل؟ السلطة، توناثان: مينوتور Minotaure حديث، ذلك هو: في تحليل أخير، الموضوع الحقيقي لثورة الروح الأخيرة.

في عدد من أحاديثه Propos الشهيرة (**عناصر مذهب راديكالي، 1925**، **المواطن ضد السلطات**، 1926، **أحاديث في السياسة**، 1934)، الفيلسوف ألان Alain مرس فكره العجيب الحدة والرشاقة على نصب حواجز ضد السلطات. حواجز ناجعة، دون أن تسيء مع ذلك إلى الطاعة الواجبة للسلطات المذكورة: هذا الشرط المزدوج والمتناقض يصنع كل جمال وكل صعوبة لعبة ألان الفكرية.

عظمة ألان، يكتب ر. كابيتان R. Capitant، «هي الفردوية. ألان فردوي على نحو عميق، تام، حصري». فردوية، يجب أن نوضح، فرنسية بشكل نوعي: فردوية الفرد الذي يفكر لا بتاتاً (كالفردوية الأنجلوسكسونية) فردوية الفرد الذي يفعل، بالنسبة لـألان، الفكر فردي حصراً، وبه يحصل التقدم، لا بالمجتمع الذي يتخلى ويسلِّم له «المواطن الذي يمالئ». هذا المجتمع الذي يعارضه البعض بالفرد ليس له أي واقعية. لا شيء أكثر تقهقراً ولا أشد خطراً من أن نؤلهه. «إرادة أن يكون المجتمع الإله، فكرة متوحش. المجتمع ما هو إلا وسيلة. لكن من الصحيح أيضاً أنه يعطي نفسه بوصفه غاية، ما أن يسمح له بذلك. هذا طغيان».

فوضوية؟ لا، بأي حال. ينبغي، يعظ ألان، أن نطيع السلطات بلا تحفظات أو شروط وعلى أفضل شكل «أن نطيع القوانين أولاً بأول، لكن أيضاً أن ننفذ بسرعة الأوامر المتلقاة» النظام والحرية لا ينفصلان قط إذ إن «لعب القوى» غير المراقب «لا يحوي أية حرية». ألان يقبل بغير كره أن تتدخل الدولة بتقنيات «اجتماعية بل واشتراكية» إذا لم تكن هذه سوى وسائل ترمي إلى الغاية الفردية. مذهب فردوي، في الحاصل «يعقوبي» أكثر منه «ليبرالي».

لكن لئن كانت الطاعة شرط النظام مطلوبة من المواطن إلا أن جسمه وحده في الواقع يطيع أما روحه في حفظ لذاته دائماً أن يقاوم طاعة «بلا حب» طاعة «بلا إيمان»،

طاعة الرئيس كجندي جيد متأهب بدون تأييده في الروح وخصوصاً بدون الهتاف له، هذه الحيطة من مقاومة ذهنية التي لا شأن لها مع الفوضى، هي كل ألان. إنه يكتب: «مقاومة للسلطات بالأفضلية عن عمل إصلاحي». المونارشية - رمز السلطة غير المراقبة - جاهزة دوماً للانبعاث، والمواطن يجب أن يسهر دوماً، ودوماً أن يراقب. «عدم قبول أي شيء بدون مراقبة». «ليس لنا بتاتاً أن نمدح أو أن نكرم رؤساءنا، لنا أن نطيعهم ساعة الطاعة، **وأن نراقبهم ساعة المراقبة**». الديمقراطية بالنسبة لـألان، هي «جهد دائم من المحكومين ضد تجاوزات السلطة»، هي المراقبة، هي القدرة على إنزال ملوك وأختصاصيين في الحال «إذا لم يسيّروا الشؤون في مصلحة العدد الأكبر». هذه القدرة التي طالما مورست بالثورات والمتاريس تتمارس اليوم بالاستجواب البرلماني. لنميز هنا هوى، شراسة اشتباه ضد الحكام - الذين مكرهم (قديم قِدَم العالم)، في حين أن مكر المحكومين فتي جداً - آتية من روسو. روسو، يكتب ألآن هو «أول من حكّ السلطة حتى العظم، وربما الوحيد» لدرجة لا يوجد معها «طامع لا يلعنه ثلاث مرات في اليوم».

ضد هذه الحكومة المشتبه بها بالجوهر الرجعية بالجوهر، وألان يعوّل على نائب الدائرة الانتخابية المتحصن في دائرته كالإقطاعي في إقطاعه، والذي يرصد السلطات بعينه، ذاك هو المنتدب إلى المقاومة الفردوية إلى الرقابة اليقظة، إلى الاستجواب ضد الوزراء الذين يستسلمون لعفريتات السلطة. الاقتراع على أساس الدائرة والأكثرية هو خارج أي تمثيل نسبي (هذا الأخير ماكينة «استفتاء على الاحزاب»، عبودية النائب للأحزاب) الاقتراع الوحيد الفردوي الديمقراطي الجمهوري. فهو وحده يقرب بشكل كاف الناخب من المنتخب، لتمكينه من أن يؤدي جيداً حرفته، حرفة مدافع عن الأفراد، عن الصغار، ضد السلطات، ضد كل «الحيوانات الكبيرة». وأحد أخطر هذه

الحيوانات الضخمة هو الحزب المنضبط، المنظم على النمط الأنجلو سكسوني أو الألماني، الذي يؤطر كتلاً من أفراد. «ما الحزب، إن لم يكن آلة تفكير بصورة مشتركة، بجماعة، بصف ونظام: إذا ما اقسموا اليمين لرئيسه، أي موت الفكر. إن الفرد لا يفكر إلا حراً ووحيداً» (ر. كابيتان R. Capitant).

التناظر الوثيق يقفز أمام البصر بين اللعبة الفكرية الكبيرة لـألان واللعبة السياسية الركيكة غالباً ولكن الأكيدة الأمينة للحزب الراديكالي في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة، ألان كان بالفعل فيلسوف الحزب الراديكالي.

أصوت الراديكالي... هذا النوع محتقر جداً لكنه يخفف وزن السياسة، ما إذا الراديكالي؟ إنه أولاً رجل غير مصدق... سلطانات من فوق، سلطانات من هنا، كلها نحكم عليها بأنها سلطانات... لا يمكن أن نثق إلا بسياسة يومية من حذر، من مقاومة، من رقابة... فالخصم لا يتعب...، سيدنا، حتى الأعذب، يمسك بالضبط السكين على رقبتنا... الراديكالي يحمل في نفسه عدوه الذي هو مواطن مطيع، الراديكالي يعلم جيداً أنه سيطيع القانون... إنه يريد أن يكون وحدة غير مميزة في كتلة المنفذين السيئ الحظ هذه العطالة تثير أعصاب كريمي المعسكرين الطرفين، بهذا البرود يخدم الوطن، يقول الكولونيل. والآخر: بهذا الجبن يُخان الإخوة!

نعم، ذا موقع من الصعب جداً البقاء فيه، إذ إن الأهواء الديمقراطية القومية الاجتماعية تتآمر كافة على إخراج الراديكالي العزيز على قلب ألآن من الموقع المذكور. إنها مثل عاصفة حقيقية تكنس كل الحذرات الراديكالية هذه الحذرات التي تقضي بأن «يُحرِم المرء ذاته» من البطولة، من الهتاف، من الولاء «الذي هو بحد ذاته حلو عذب»، بحيث إن لوياثان بجسمه الجبار ورأسه الصغير الصغير «رأسه الصغير المخيف» الذي ينبغي فعلاً على البشر أن يصلوا إلى الحذر والاحتراز منه؟ لوياثان «الحيوان الضخم

والصغير الرأس، الذي لم يعد بوسعه أن يتحرك دون أن يسحق شيئاً ما» لوياثان الذي يبدو ضرورياً جداً «كبح وتقسيم جسمه الكبير» لوياثان ما زال يبتسم.

★★★

إن أية ثورة للروح، في الظاهر، لا تُلهم المؤلف القوي الذي كرّسه برتران دو جو فنيل B. de Jouvnel في 1945 للسلطة. العنوان الكامل: **في السلطة. تاريخ طبيعي لنموّها**، يشير بصورة كافية، عند المؤلف، إلى إرادة تحليل علمي بارد.

مسحوراً - كما في الماضي توكفيل من قبل نمو وتطور المساواة الديمقراطية - من قبل نمو السلطة الدائم المستمر، من قبل هذا «الانتفاخ للدولة» الذي وحده جعل الحرب الشاملة ممكنة totale التي قام بها هتلر وقلبها ضده خصومه، ب. دو جو فنيل أعطى نفسه كمهمة دراسة هذا النمو، هذا الانتفاخ. يبين «ميتافيزيقات السلطة» (نظريات السيادة، التي تسوغ السلطة بأصلها، النظريات العضوية، التي تسوغها بالهدف الاجتماعي) اللواتي ينتهين دوماً إلى التحول لصالح السلطة، حتى حين جرى تصورهن أو تصميمهن لمعارضتها بعقبات. يرى «الطابع التوسعي» للسلطة، ولماذا تتخذ هذه في المجتمع مكانا متزايد الاتساع، بفضل أنانيتها الجوهرية التي تدفعها إلى التفتح دوماً بشكل أوسع وبفضل القناع المثالي الذي ترتديه بالمناسبة. إذ إن «القدرة الفتحية الاستيلائية مرتبطة بالسلطة ارتباط القوة الفتكية بالجرثومة، لها مراحلها من خدر وسبات، ولكنها تعود إلى الظهور بمزيد من القوة».

بعكس الأفكار المتلقاة، السلطة، بعيداً عن أن تكون حامية النظام المجتمعي، هي «المعتدي» عليه. المؤلف يبين **السلطة** Pouvoir «آيلة بشكل طبيعي إلى قلب، إلى تجريد السلطات autorités المجتمعية»، الرئاسات autorités أو الارستقراطيات الطبيعية مع أنهن مساعداتها، فهي لا تستطيع أن تكبر، أن تنمي وسائلها إلا على حسابهن، مقيمة

محلهن «دولتوقراطيتها الخاصة». لكن ذلك يؤمّن لها بالضربة نفسها حلف العامة المساواتية (هوى النظام المطلق لابد أن يتآمر مع هوى المساواة» (هذه نبرة توكفيل عينها). بموجب نفس الجدل الداخلي **السلطة** مدفوعة إلى تدمير الأخلاق - العادات والمعتقدات اللواتي تساندهن - رغم أن الأخلاق - العادات والمعتقدات هن لها دعائم ثمينة - لتحل محل نفوذهن سلطتها Son autorite، «وعلى أنقاضهن لتحقق وتتم ذاتها في الهوقراطية»..

ها أن **الحق** نفسه يفقد طابعه العالي الضروري السرمدي، ويكف بذلك عن كونه حاجزاً غير قابل لان يعبر تقريباً أمام **السلطة**، لينخفض إلى مرتبة نتاج عرضي **للمجتمع** وقابل للتبديل دائماً، ناتج تنضجه **السلطة** نفسها «**حق متحرك، لعبة وأداة الأهواء**» لدرجة أن هذه **السلطة** وقد سبق أن تخلصت من القوى الاجتماعية العمالية التي كانت تعيقها، تنعتق الآن من سلطان **الحقوق** المجرد. تحت حكم نفس الأهواء، تحت غطاء نفس الأفكار التي كانت قد أسقطت السلطانات الاجتماعية، **الحق** (**الحقوق**) يجرد من استقلاله، من كيانه الذاتي.

هل سنقول أن هذه **السلطة** المخيفة، تعرف وتستطيع الثورات أن تسقطها أرضاً؟ يا له من وهم بصري! الحقيقة، - انظروا الثورة الأولى لإنكلترا، الثورة الفرنسية، الثورة الروسية، المجابهة في نتائجها مع تعليم ماركس وإنجلز ولينين عن الدولة، - الحقيقة أن الثورات تبدأ «بزعزعة سلطة غير كافية لتختتم بتوطيد سلطة أكثر إطلاقاً». رجال مثل كراموبل، مثل ستالين، عواقب محض عرضية، حوادث طارئة في سير العاصفة الاجتماعية لا: «بل النهاية المحتومة التي إليها كان يسير بشكل ضروري كل الانقلاب». **الثورات تصفّي الضعف وتلد القوة.** لا كبير أهمية للغتها المحررة: من أجل السلطة، لا من أجل الحرية، لا من أجل الإنسان، هي تعمل.

لكن ألم تصميم **الديمقراطية** تحديداً بوصفها حصناً أميناً ضد السلطة ضد عسفها، تجاوزاتها؟ أجل! لكن «الريح الاجتماعية» قلبت المنظومة. رأينا مرة أخرى السلطة تغير وجهها دون أن تغير طبيعتها. ميراث الملك السيد انتقل إلى أيدي ممثلي الشعب، ليس إلا. **سيادة القانون**، الحلم الديمقراطي، تحولت جبرياً إلى **سيادة برلمانية**، وهذه إلى **سيادة شعبية**. **السلطة** كسبت في ذلك وحسب: قالت ذاتها «**شعب**» مع أنها «**بعد ودوما سلطة**» كيف التجرؤ على وضع مكابح للشعب، لسلطته، الخيرين بالجوهر؟

وبلعبة الأحزاب المنظمة، المتزايدة الوحدة - الصخرية (يا ألان!)، التي تضع يدها بآن على الناخبين وعلى المنتخبين، تصير الانتخابات «استفتاء يعود به شعب بالكامل ويضع ذاته بين أيدي فريق». وإذا ما بمزيد من تنظيم ودعاية وسوء نية وشراسة، إذا ما قام فريق من هذه الفرق المسماة «حزب» وقبض بقوة على «الفريسة المشتهاة»، **السلطة**، ثم رفض تسليمها، قامت وأقامت الديمقراطية التوتاليتارية ذات الحزب الواحد!



هذه الصفحة هي خلفية الكتاب

هذا الكتاب

الفكر السياسي جزء هام من مسيرة أوروبا في العصر الحديث والأزمنة المعاصرة. وكتاب جان جاك شفاليه أهم كتاب فرنسي في هذا الميدان، بلا منازع.

ولقد اختار المؤلف أن يعرض تاريخ هذا الفكر من خلال «المؤلفات السياسية الكبرى» التي هي «محطات» على هذا الطريق. عرضها بأمانة وعمق ودقة لا نظير لهن في السياق التاريخي للتطورات والصراعات.

ماكيافل، بودان، هوبز، بوسويه، ينتمون لمرحلة الصعود إلى المونارشية المطلقة. لوك، مونتسكيو، روسو، سييس، يمثلون حركة هرد ظافر ضد هذا النظام المطلق تبلغ ذروتها في الثورة الفرنسية (1789) برك، فيتشه، توكفيل، ثلاثة اتجاهات في ما بعد هذه الثورة. «البيان الشيوعي»، موراس، سوريل، «الدولة والثورة» (لينين)، «كفاحي» (هتلر)، خمس اتجاهات تنتمي إلى المرحلة الطويلة والدراماتيكية التي بدأت في سنة 1848».

هذا العرض يرتكز دائماً على اللحظة التاريخية المليئة التي ولد فيها العمل الفكري الكبير، لكن «بدون أن نهمل ما في كل مؤلف هو خاص بزمنه وبشخصية الكاتب، فقد أكدنا على الصفحات التي تسهم في إنارة المعضلات السياسية الرئيسية، المطروحة منذ قرون على الذهن البشري، مهما بلغ عمق ارتباط مؤلف من المؤلفات، في أصله، بظروف التاريخ، فإن أجود هما فيه و أقواه فكراً وتعبيراً يتجه دوماً إلى التحرر من «موضوع اللحظة»، ليأخذ عبر الزمن طيرانه المستقل» (شفاليه).

المؤلفات السياسية الكبرى

من ماكيافلي «الأمير» إلى ماين كامبف «كفاحي»



الفكر السياسي جزء هام من مسيرة أوروبا في العصر الحديث والأزمنة المعاصرة. وكتاب جان جاك شفاليه أهم كتاب فرنسي في هذا الميدان، بلا منازع.

ولقد اختار المؤلف أن يعرض تاريخ هذا الفكر من خلال «المؤلفات السياسية الكبرى» التي هي «محطات» على هذا الطريق. عرضها بأمانة وعمق ودقة لا نظير لهن في السياق التاريخي للتطورات والصراعات.

ماكيافل، بودان، هوبز، بوسويه، ينتمون لمرحلة الصعود إلى المونارشية المطلقة. لوك، مونتسكيو، روسو، سييس، يمثلون حركة هرد ظافر ضد هذا النظام المطلق تبلغ ذروتها في الثورة الفرنسية (١٧٨٩) برك، فيتشه، توكفيل، ثلاثة اتجاهات في ما بعد هذه الثورة. «البيان الشيوعي»، موراس، سوريل، «الدولة والثورة» (لينين)، «كفاحي» (هتلر)، خمس اتجاهات تنتمي إلى المرحلة الطويلة والدراماتيكية التي بدأت في سنة ١٨٤٨».

هذا العرض يرتكز دائماً على اللحظة التاريخية المليئة التي ولد فيها العمل الفكري الكبير، لكن «بدون أن نهمل ما في كل مؤلف هو خاص بزمنه وبشخصية الكاتب، فقد أكدنا على الصفحات التي تسهم في إنارة المعضلات السياسية الرئيسية، المطروحة منذ قرون على الذهن البشري، مهما بلغ عمق ارتباط مؤلف من المؤلفات، في أصله، بظروف التاريخ، فإن أجود هما فيه وأقواه فكراً وتعبيراً يتجه دوماً إلى التحرر من «موضوع اللحظة»، ليأخذ عبر الزمن طيرانه المستقل» (شفاليه).






ISBN: 978-9922-653-43-3